

اضواء على أحداث

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

محمود سليمان غنيم
للمحنة

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م - ١٦٨٦ ق



Bibliotheca Alexandrina



00118512

أضواء على أحداث

ثورة ١٩١٩



تأليف

محمود سليمان خنجر

أضواءٌ على أحداث

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

محمود سليمان غنيم
للحق

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م - ١٦٨٦ ق

الأهداء

إلى أرواح شهداء وضحايا ثورة سنة ١٩١٩ دوم أحياء عند ربهم يرزقون
نهدى هذا الكتاب ؛ ونحنى رؤوسنا لإجلالا وإكبارا لأذكراكم التى ستبقى
خالدة على مر الزمان ..

ولعل أقوى ماتعهم به ، هو خطاب سعد زغلول لهم على إثر عودته من منفاه
الأول والذى ألقاه يوم ٦ أبريل سنة ١٩٢١ بالاسكندرية فقد قال — نصر الله
تربته — :

«... أتوجه ، والخشوع يملأ جوارحى ، إلى تلك الأرواح الطاهرة ، أرواح
أولئك الأبطال الذين نادوا بالحق ، والحق منكر - فاضوا ، وألستم
تردد ذلك النداء . فاضوا وشرفونا بأقدامهم ، والزمو الكلى باحترام مصر واسمها
وبيضوا وجوهنا . والآن فليناموا هادئين . فقد انبجح فجر الاستقلال مشبعا بدماهم
وخطفوا من بعدهم من يستحق ذلك القدا . بيض الله برحمته أجدانهم ! وأسكنهم
جنات العلا ! وأرضى عن أعمالنا أرواحهم وأراحهم بتحقيق آمالنا ، ..»

وكذلك نحياته لأرواح أولئك الشهداء يوم ٧ أبريل سنة ١٩٢١ فى مدافن
الامام الشافى ومدافن الكنيسة القبطية حيث قال فى أولاهما :

« سلام على الأرواح الطاهرة التى وهبت لجد الأمة ونصرتها ! سلام على
تلك الأرواح التى فاضت ، وكتبت وثيقة لجد الأمة بالدماء ، واثبتت لمن يأتى بعدها
أن الحياة رخيصة ، إذا جد الأمر وعز القدا ! ورحمة الله عليهم ، ووطننا جميعا
لخدمة الوطن وذلك الافتدا ! وليتناؤا فى مراقبهم فقد خطفوا أثرنا صالحا ، ..»

وقال في المدافن الثانية :

و إلى أتوجه إلى هذا القبر الذى يضم تلك النفس الكريمة،والذى اعتبره رمزا
لجميع تلك الأرواح الطاهرة التى فاضت وشرفتنا وأعلت قدرنا،ويعنت وجوهنا
ورفعت ذكرنا . فيا أيتها الأرواح الطاهرة نامى هادئة ! قد خلفت من ورائك
ربنا ليعملون على رفع لواء الوطن وتأييد اسمه و نالته الاستقلال التام ..
حياكم الله ويحكم واسكنكم الله أعلى الجنان !! ..

• • •

هذه كلمات سعد الطيبات ، نهدىها إلى تلك الأرواح الطاهرة . وهى أغلى
هدية وأزكى تحية ..

محمود سليمان غنام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة الكتاب

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه الكريم ، وعلى سائر الرسل أجمعين وبعد :

عرفت طريقى إلى الكتابة فى الصحف منذ كنت فى السنة النهائية فى المدرسة الإعدادية الثانوية فى سنة ١٩١٩ ، ثم طالبا بعد ذلك فى مدرسة الحقوق السلطانية فالملكية ، وكنت أوقع ما أستطيع أن أنهى به إلى الصحف إما باسمى سافرا أو مرموزا بتوقيعات مختلفة مثل : د.م.غ. ، أو د.غ. ، أو د.حقوفى ، أو غير ذلك من الرموز حسب الظروف والأحوال. وما كنت بمستطيع الاحتفاظ بما كنت أكتبه من كلمات أو إن جاز تسميته بالبحوث والمقالات ؛ ذلك لأن الطلبة بصفة خاصة كانوا مرضين فى ذلك الحين، وطبقا الأحكام العرفية البريطانية، للتفتيش والمحاکات العسكرية ولدلالة مثل هذه الكتابات على صحة الاتهام أمامها د. بالوطنية .. ١ .. وبالاشتغال بالسياسة ..

وفكرت منذ سنوات فى لم شتات ما أستعلمت الوصول إليه من مقالات .. وذلك لا لشيء إلا لأحتفظ بها لنفسى من باب الذكرى ، معتقدا أن ليس ثمة من يهتم باستقراؤها لو أنني عمدت إلى طبعها ونشرها لاحتوائها أمورا ووقائع عن الماضى ، وإن كان لم يصف عليه الزمن ولم يندثر .. فطوبىها وتوقعت لضيق وقتى وانشغالى المتواصل فى عملى عن جمع باقىها ..

وجاء شهر مارس من هذا العام ، فنشرت جريدة الأهرام لمناسبة مئتين عاما على ثورة سنة ١٩١٩ بحوثا استعانت فى بعضها بالوثائق السرية البريطانية التى

جرى العرف على إباحة نشرها بعد انقضاء وقت معلوم عليها كما نشرت جريدة الاخبار من جهة أخرى يوميات قيمة صادقة عن هذه الثورة لاستاذنا الجليل محمد كامل سليم الذى كان سكرتيراً للزعيم العظيم خالد الذكر سعد زغلول . كذلك نشرت مجلة المصور أيضاً طرفاً من مذكرات الوطنى الفيور غرى عبد النور عن الثورة المذكورة ..

وقد حمدت لهذه الصحف جميعها ، والقائمين على أمرها حسن جهدهم وجيليل صنعهم ، وما أفادوا به بالتاريخ فائدة كبرى ..

غير أننى لاحظت — وللتاريخ حكمه وجبروته — أن فيما نشرته جريدة الاهرام من بحوث ووثائق نقصا ... وهذا النقص يشمل جانباً هاماً يجب الاتمام بالتاريخ الصحيح الكامل الا ينقل أو يميل ... فقد عثيت الاهرام فى أولى بحوثها بنشر لمسامة كبيرة هامة من تاريخ البلاد منذ الاحتلال البريطانى من سنة ١٨٨٢ إلى تاريخ بسط الحماية البريطانية عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وبرزت ما جرى خلال هذه الفترة من أحداث جسام ، ولكنها ... من أسف — لم تنشر فيما نشرته ، أية إشارة ، إلى موقف الوزراء الذين كانوا قد أقاموا ، على حكم البلاد فى ذلك الحين من الحماية البريطانية وما صرحوا به علناً من قبولها بل والسعى إليها .. ١١

ولعل لدى جريدة الاهرام من المبررات ما حدا بها إلى إغفال هذا الجانب الهام من التاريخ ..

وهنا رأيت من الواجب على الا أحبس عن يعنون بالتاريخ العناية الكافية ، ما يعينهم على تقصى الحقائق فى هذا الجانب الذى أغفل ذكره ... وقد وجدت الفرصة سانحة لنشر أول جزء من مجموع مقالاتى التى اعتقد أن فيها بعض ما يكمل ذلك النقص الذى تحدثت عنه ، ذلك لانتفى كنت قد تناولته فى جريدتى الأهالى والبلاغ سنة ١٩٢٣ فى اثنتى عشرة مقالة بعنوان وزراء الحماية ... كما تناولت ما يلقى بعض الأعضاء على أحداث ثورة ١٩١٩ فى صف أخرى مختلفة ..

وكان اسماعيل صدق باشا قد نشر مذكراته في مجلة «المصور» سنة ١٩٤٨ عن بعض نواحي ثورة سنة ١٩١٩، فرددت عليه بسبع مقالات في جريدة «صوت الأمة» واستنعت في هذا الرد بمذكرات «سعد زغول» التي طلبتها من خليفته «مصطفى النحاس» رئيس الوفد المصري فتفضل - طيب الله ثراه - بوضعها تحت تصرفي. وقد توقفت عن متابعة الكتابة في هذا الموضوع لا عراض أبداً الأستاذان مصطفى وعلى أمين باعتبارهما من ورثة سعد زغول؛ وبالرغم من إصرار مصطفى النحاس على مواصلة الكتابة لخاتمة هذا الاعراض لما استقر عليه الاتفاق الذي حرر بينه وبين الورثة عموماً، لم أشأ السير في إتمام تلك المقالات خشية قرض الحراسة القضائية عليها...



ونظراً إلى أنني كتبت ما سيضمنه هذا الكتاب للتواضع من مقالات منذ ما يقرب من نصف قرن، وكنت طالباً متحمساً لوطني بحكم الشباب، ومتأثراً بالانتماء إلى «الوفد المصري» وبجي العميق لسعد زغول، فقد عملت جهدي على تحقيق ما سبق أن نشرته عن سميتهم وزراء الحماية فسميت إلى بعض وريثهم وللمصلين بهم ليمدون بما قد يكون لهم من مذكرات، فلم أوفق، ولكنني حققت ما ظهر من وقائع دفاع بعضهم عما نشر في الصحف عنهم بعد ذلك، وخصصت لهذا الدفاع بحثاً مستقلاً رأيت نشره عقب المقالات التي تحدثت فيها عنهم، وقد ضمنت هذا الكتاب أيضاً تصحيح بعض ما نشر فيها من وقائع خاطئة لم ييسر لي معرفة الحقيقة فيها إلا عندما حان لي الاطلاع على محاضر المفاوضات الرسمية...



وفي جانب آخر من بحوث جريدة الأهرام، نشر طرف من مظالم الانجليز تحت ظلال أحكامهم العرفية، ولما كان ما نشر من هذه الناحية جزءاً ضئيلاً منها، وكنت قد قُدت - حسب ما وسع له جهدي وطاقتي أيام كنت طالباً بالستين

الثالثة والرابعة بمدرسة الحقوق في غاي ١٩٢٢ و ١٩٢٤ — بجمع هذه المظالم وهي عديدة شخنة ووضعت بها كتاباً أسميته «مصر في ميدان التضحية» ، أودع مصر تحت ظل الحكم العرفي البريطاني من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢ ، ولكن الظروف حالت دون زخوته النور لما لاقى من صعاب وعقبات . . . وعسى — إذا مد الله في العمر — أستطيع أن أنشره على الملأ بمشيئته تعالى وعونه . .



ولا يضرتني — وأنا بصدد نشر هذه المجموعة الأولى من مقالاتي ضمن أبواب هذا الكتاب — أن أسجل أنني لم آسف على كتابتها ، وكنت لم أبلغ من العمر وقتها إلا ما بين ٢١ و ٢٣ سنة ، ومن المحتمل أن يقال إنني قد انحوت إلى فريق من « الوفد المصري » ، وعلى رأسه الزعيم العظيم سعد زغول دون الفريق الآخر ، وأنني حملت حملة قد تكون في ذلك الحين شعواء على هذا الفريق الآخر ومن تسبب في فرقة الوفد كمدل باشا ومن معه من وزراء الحماية وانقسام الأمة تبعاً لذلك . . . ولكنتي — وقد استقرأت ما نشر من بحوث جريدة الأهرام ومن يوميات الأستاذ محمد كامل سليم في جريدة الأخبار ، فوق ما كان لدى من مراجعات ومطالعات — أنتهيت إلى أنني كنت على حق في شأيمتي لسعد زغول ومن ظلوا معه وخرجت من ذلك كله بالتأنيب الآتية :

أولاً — أنه ظهر من مطالعة الوثائق البريطانية السرية أن الانجليز كانوا يعملون جاهدين على إضعاف « الوفد المصري » ، وسعد زغول « وقتئذ » قوته وذلك بيزر بذور الشقاق بينهم .

ثانياً — أن الانجليز سعوا جهدهم ، تنفيذاً لما تقدم ، إلى تأليف جبهة أو حزب لمحاربة سعد وأعضاء الوفد المصري . .

ثالثاً — أن سعداً كان صريحاً في خدمته لوطنه ظاهراً وباطناً ، ولم يحالي أحد أن كما لا يخبره ، ولم يظهر من استمساكه بآرائه ودفاعه عن وجهات نظره

أنه كان يهدف من ذلك إلى تحقيق ما أرب أو مطامع شخصية كما ظهر ذلك صراحة من أحاديث بعض أعضاء الوفد الذين انشقوا على سبيل ما أئبته الأستاذ محمد كامل سليم بأجل معانيه في يومياته ..



وقد يكون في إبراز تلك النتائج بعض العظات والعبر لمن تيسر لهم الظروف مستقبلاً لخدمة وطنهم، ليلبوا شعث الخلاف والانقسام في أضيق حدودهما تلافياً الآثار الخطيرة التي تحدث به، إذ لولا ما أصاب البلاد من جراء ذلك الانقسام والخلاف، لما تأخر حل قضيتها إلى مثل الوقت الذي تأخر إليه ..

وإذا كنا نبيح لا نفسنا أن نتصح بذلك فانتا، لا نغمد القضاء على الآراء الشخصية، وإنما نهدف إلى العمل على تضيحة هذه الآراء إذا ما لمس أصحابها أن فيها تضيحة بالوطن ذاته. فذلك هو خير وأولى. وقد دلتنا التجارب الماضية على أن الأشخاص قانون، والوطن هو الحاكم وعلى مر الزمان ..

وقتنا الله إلى ما فيه خير الوطن، وعصنا بحوله وطوله من كل ذل،،

محمود غنام

الحامى

٢٠ رجب سنة ١٣٨٩ هـ

٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ م

٢٢ قوت سنة ١٦٨٦ ق

الباب الأول

سَعْدُ زَعْلُون

ومدامتياز قنال السويش

تضمن الفصل الأول من بحوث « الأهرام » ، (١) في إلزامته العامة عن تلويح مصر فيما قبل إعلان الحماية البريطانية عليها نبذة عن « أولى أزمات القناة » من مد امتيازها أربعين عاما أشير فيها إلى عرض مشروع هذا المد على الجمعية العمومية (وهى الهيئة التشريعية التى كانت موجودة وقتئذ) ، أنه لما طلب اسماعيل أباطة باشا عضو هذه الجمعية — من بطرس باشا غالى رئيس النظار — أن يبدل ببيان يطمئن فيه الرأى العام إلى أن قرار الجمعية العمومية فى شأن المشروع سيكون قاطعا ونهائيا عندما يصدر ، لم يعط بطرس باشا تعهداً صريحاً فى هذا الشأن ، وبقي الأمر كذلك حتى جاءت وزارة محمد سعيد باشا فأعلنت أن رأى الجمعية سيكون فى شأن هذا المشروع نهائياً ، وأن الرأى أخذ عليه فصوت الجمعية بإجماع الآراء (ما عدا الوزراء) برفض المشروع . . .

وأختتمت « الأهرام » ، هذه النبذة بأن هذه الحركة قد مضت ، بعد أن أعطت الوطنيين فرصة لمجابهة الاستعمار البريطانى والدفاع عن حق مصر . .

• • •

وقد ألمنا بهذا الموضوع لإلمامة عاجلة فى مقال نشر فى افتتاحية جريدة المصرى الصادرة فى أول مايو سنة ١٩٣٩ يبين فيه موقف سعد زغلول من مد امتياز قناة السويس ونقصه كما يلى :

سعد زغلول

ورأيه فى مد أجل قناة السويس

كيف خطا برأيه الى تدعيم سلطة الأمة

أشارت جريدة المصرى إلى مقال نشره الأستاذ عباس العقاد فى جريدة مينة

غير مقروءة (١) ذهب فيه إلى تحييد مد أجل امتياز قتال السويس أو العمل على تأجيلها .

وقد انتهت فرصة إشارة معالي وزير المالية في بيانه الذي رد به على زميلي الأستاذ عبد الحميد عبد الحقي — إلى مسئولية الوفد عما ينشر في صفحة من آراء عن مالية البلاد وما يتهدها من أخطار — فسلأنا مغالیه عما إذا كان الأستاذ العقاد يمثل ما نشره في جريدته رأى الهيئة التي يرأسها (٢) فكان رده أنه سينتج الموضوع الذي تناوله الأستاذ العقاد — ولكن الأستاذ العقاد لم يشأ أن يقتصر على ذلك بل وقف يبرر رأيه برأى آثاره المخفورة له سعد زغلول باشا عندما كان وزيراً للحقانية (العدل) في سنة ١٩١٠، وقف فيه موقف المدافع عن مد أجل امتياز قناة السويس . وكنت أحب أن يكون الأستاذ العقاد أميناً على تاريخ سعد ولا يقل أية ناحية من نواحيه، ولذلك استعظمت أن أذكره بما نسيه أو تناساه ليبرر به رأيه، فرددت عليه في الحال بالكلمة الموجزة الآتية : « ألقى الأستاذ العقاد طرفاً من تصريح المخفور له سعد زغلول باشا في الجمعية العمومية ، ولكن ليسمح لي حضرته أن أذكره — وهو الذي ألف كتاباً في تاريخ حياة سعد زغلول — بمسألة هامة ، هي أن سعداً صرح في إحدى خطبه بأن مادعاه إلى أن يقف موقف المدافع عن مد أجل امتياز قناة السويس، هو محاولة الوصول بذلك إلى توطيد سلطة الأمة وتوسيع اختصاص الجمعية العمومية — وقد كان محدوداً — يجعل رأياً نهائياً قاطعاً ، فاقترح مع اللرحوم سعيد باشا وآخرين ، وقام بهذه المناورة لكي يصل بها إلى أن ترفض الجمعية العمومية مد أجل الامتياز ؛ وقد وصل إلى ما أراد ، . . . » (٣)

(١) هي جريدة الفتور الصادر في ٢٣-١٢-١٩٢٨ حيث قال فيه إن استيلاء مورده القتال كله خير ما يختار لو أننا ملأنا زمام الأمور، والا فامتناعاً تأجيل القتال مدة أخرى أو إنشاء شركة مصرية مساهمة فيها أناس من الأجانب المختلفين أو غير ذلك من وسائل الضمان والاطمئنان.

(٢) وكانت « الهيئة السطحية »

(٣) مصلحه مجلس النواب - جلد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ - ص ٢٩٩

هذا ما وضعه للقام الادلاء به ، تصحيحا لما عهد الأستاذ المقاد إلى تناسيه عن موقف سعد زغلول في هذا الموضوع .

وقد أردت أن آق هنا على نص ما قاله سعد عن موقفه في الدفاع عن مدأجل امتياز قناة السويس قنلا عن خطبته التي أشرت إليها آفا ، ذلك لأنى أرى من واجب الوفاء لسعد الانسكت عن إساءة أراد أن يلقها به أحد المتخنيين بدكراته ، الناشرين تاريخه ، والمتحدثين عن عظمته وأرائه وتفسيره . فقد أتهز المنفور له بحاله الذكر سعد زغلول باشا فرصة الاحتفاء به في مدينة بورسعيد في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ — أى منذ أكثر من سبع عشرة سنة — فألقى خطابا ضافيا عن تاريخ قناة السويس ، وأهميتها للعالم وللمصر ، وأشار إلى موقفه حيال مدأجل امتياز قناة السويس قائلا حرفيا ما يأتى :

« وقد كان القتال أثر في تاريخ استقلالنا ، لأن شركة القتال لما عرضت على مصر في سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ مدأجل امتيازها أربعين سنة ، وكنت إذ ذاك في الحكومة ، سميت مع زميل محمد باشا سعيد الذى كان ناظرا للداخلية في تحويل أمر النظر فيها إلى الجمعية العمومية ، ونجحت مساعيها بفضل مساعدة مستر شيق الذى أمضى مدة عظيمة من حياته في هذه المدينة ، وكان من أخلص رجال الانجليز وأطيبهم قلبا . وبفضل مساعى المرحوم بطرس باشا غالى ؛ وبعد وفاته وجدت الحكومة في مركز حرج . فقد كالت الأمة بأسرها وفي مقدمتها أعضاء هذه الجمعية ضد قبول مشروع التجديد ، وكان الانجليز يريدون قبوله وأن تصفده النظارة ، ولم يكن رأى الجمعية العمومية في مثل هذه الحالة قطليا بل استشاريا فقط ؛ فخطر في بالى أن أقدم للدفاع عن هذا المشروع ، إذا قبل الخديو والحكومة الانجليزية أن يكون رأى الجمعية العمومية فيه قطعيا ، لأنه لم يكن هناك مبرر لهذا الدفاع مادامت الحكومة تتنازل عن أن تكون الكلمة الأخيرة لما أى أن يكون رأى الناس الجمعية العمومية ، وأن يكون مركز الحكومة منها مركز المحامي من القاضى . »

ولما عرضت هذا الحاطر على زملائي قبلوه بالترحاب، وحصل السعي لدى السلطين في قبوله . وبناء على ذلك صدر إعلان من الحكومة باعتبار قرار الجمعية في المشروع قطعياً ، وأولم لي زملائي النظار وليمة احتفالاً بهذه الفكرة ونجاحها . وبناء عليه توليت الدفاع عنه ، وفعلت ذلك غير مبال بالفتب العام وبالسخط العام الشديد على كل من كان يظهر بكلمة في جانب هذا المشروع . فعلت معتقداً أني فيما أفعل أ كسب لآمتي حقاً كانت محرومة منه ، وأدفعها في طريق الاستقلال خطوة . وبعد أن أتممت دفاعي صدر قرار الجمعية بالرفض وصار الرفض قطعياً . وهذه حقيقة يعلمها زملائي الأقدمون كـ محمد سعيد باشا وسابا باشا وحشمت باشا ورشدي باشا وإسماعيل سري باشا (وهنا قال فتح الله باشا بركات أنه يعلمها أيضاً) . فالتفتل كان له دخل في خطوة خطرناها نحو سلطة الأمة ونحو استقلالها ، (١) . هذا ما لم يرد الأستاذ العقاد ذكره سوا أو عمدا ولكن مثل هذا الكاتب الذي تناول تاريخ سعد زغول في كتاب ضخم لا أعتقد أنه يجمل هذا الموقف من سعد زغول ، وقد أردت التحقق من ذلك فرجعت إلى كتابه المذكور فوجدته قد ذكر تاريخ هذه المسألة وموقف سعد زغول منها في الصفحتين ١٣٦ ، ١٣٧ منه حيث قال فيها ما يأتي :

« طلبت شركة قناة السويس إلى الحكومة المصرية أن تمد لها أجل الامتياز أربعين سنة بعد مدته التي تنتهي في ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ على أن تقسم الأرباح متانصة بين الحكومة والشركة وأن تدفع الشركة إلى الحكومة أربعة مليونات من الجنيهات على أربعة أقساط تبتدئ من سنة ١٩١٠ وتنتهي في سنة ١٩١٣ وتتجاوز الحكومة من أجل ذلك عن خمسة عشر في المائة من أرباحها ابتداء من الأجل الجديد . »

(١) في ما يش هذا المقال : ملحوظة نعما : وقد رت لجنة الجمعية العمومية هذه الحاسائر بإيجال ١٣١ مليون من الجنيهات .

فهذه الصفة كانت خاسرة في رأى فريق كبير من الامة ، وواجبة في رأى فريق آخر ، ولا يزال أناس يستد برأيهم يستقدون أن رفضها كان من الخطأ والتعجل ، لأنه من المحتمل أن تطلق الحرية لجميع السفن في عبور القناة بغير رسم ولا ضريبة بعد أمد غير بعيد .

فلما عرض هذا الطالب على الوزارة البريطانية احتاجت إلى من يدافع عنه أمام الجمعية العمومية فلم يجد بين أعضائها من هو أقدر من سعد على هذه المهمة ، فلم يقبل الدفاع عنه إلا على شرط تتمتع به الحكومة ، وهو تحويل الجمعية العمومية الرأى القاطع في هذه المسألة : تجزئها إن شئت وترفضها إن شئت دون أن تخالفها الحكومة في قرارها ؛ فقبلت الوزارة شرطه ونظرت الجمعية العمومية في المسألة ، فقررت رفض الطلب وفرض القرار ولم تجدد الشركة طلبها بعد ذلك .

فإذا جاز لبعض النافذين أن يحسبوا هذا الموقف من الأخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفة . فهو في اعتقادنا ضرب من الفداء . فلما ترقى إليهم القديانين ، لأن الفداء يخسر الراحة والمصلحة ولا يخسر العطف وحسن الاحدوة ، فأما أن يعرض نفسه للتفوق والتشهير ليؤثر غيره بالعطف وحسن الاحدوة ، فذلك فداء لا يطيقه إلا الأفذاذ من عظام الرجال .

ولهذا الشرط الذى اشترطه سعد فضيلة أخرى في ميدان الحركة العمومية ، إذ كان تحويل الجمعية العمومية رأيا قاطعا في المسألة الخطيرة أول خطوة ثابتة في طريق الدستور الصحيح والرقابة القومية ، فكان من المتصور بعد ذلك أن تنازع الامة في استحقاق الدستور .

فإذا كان موقف سعد في هذه المسألة خطأ لم تقع خسارته على أحد غيره ، وأما المكسب كله فيها فقد كان من حظ الامة وحظ الجمعية العمومية . هذا ما جاء على لسان الأستاذ المقاد نفسه وهو يوضح غرضه الذى أراد

أن يبنى إلى سمعة سعد لكي يبرر خطاه فيما ذهب إليه ولكنه قرأه كأن كان أول خطوة في طريق الدستور الصحيح .

وقد رجعت إلى محاضر الجمعية العمومية في سنة ١٩١٠ فوجدت أن الخديوي السابق صرح في جلسة افتتاحها يوم ٩ فبراير سنة ١٩١٠ بأن مسألة مد أجل امتياز قناة السويس ليست من المسائل التي يقضى القانون النظامي بأخذ الرأى فيها من الجمعية العمومية ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار ألا يبت فيها رأيا قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ووقف المرحوم إسماعيل أباطه باشا في الجلسة التالية (١٩١٠/١١/١٠) قائلا : « سمعنا من بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا في بعض الجرائد أن رأى الجمعية في مشروع الاتفاقية قطعى ، ولكن الآن لم نسمع بصفة رسمية شيئا من ذلك ؛ ثم طلب من الحكومة أن تعلن رأيا في هذا الصدد ؛ وبعد أخذ ورد ومضى شهرين ، أعلن رئيس الحكومة وقتئذ وكان المرحوم محمد سعيد باشا في ٤ أبريل سنة ١٩١٠ ، أن الحكومة قد قررت في هذا المشروع الاتفاق في أمره إلى حد هذا الاستثناء ، وهو عرضه على الجمعية والعمومية واستشارتها فيه ، بل عولت على العمل برأيا فيه وعدم الخروج عما قرره أى أن رأيا يكون تطبيقيا في هذه المسألة بصفة استثنائية ، وعلى هذه الصورة توطلت سلطة الأمة في وقت كان الاستبداد ضاربا أطنابه فيه ، وهذا ما رى إليه سعد وما أغضه من عظيمة وأهمية من الناحية التاريخية والدستورية واضع تاريخ سعد زغلول الأستاذ عباس العقاد .



اتمنى مقالنا

ولقد رجعت إلى مذكريات سعد زغلول — وهى مودعه الآن في دار الوثائق القومية بالقاهرة — وباح لكل باحث الاطلاع عليها — فوجدناه قد أثبت فيها تفصيل

ما أجمله في خطبته سابقة الذكر (الكراسان رقم ١٧ و ١٨ من هذه المذكرات) وقد اختتم دفاعه عن المشروع بكله تشعر بين طياتها بما كان يبغى إليه من تدعيم سلطة الجمعية العمومية والسير بها إلى طريق الحياة الدستورية المنشودة في ذلك الوقت، حيث قال :

«كنت محامياً في الماضي فأتوا بحامياً الآن . هذا هو الوجه الذي جعلهم يختاروني وإلا فكلنا درس المشروع بطريقة واحدة : درست المشروع ودرسته غيره ، وعارضت فيه معارضة شديدة ، وأخواني ترووا فيه ثم رفضناه ، وكان هذا نتيجة بحث ثم عدلناه الآن أتمنا واجباتنا نكرم ونحو الحقيقة ، والآن تبنتي واجباتكم الآن تلقى عليكم المستولي ، فتصرفوا فيها كيف تشاءون ، فإن لكم الرأي الأعلى ، (جلسة ١٩١٠ / ٤ / ٤ - بمجموعة محاضر الجمعية العمومية - ص ٣٢٥) وفي هذه العبارة الأخيرة ما يقطع بتصريح الحكومة بإعطاء الحرية التامة لأعضاء الجمعية العمومية في أن يدلوا برأيهم في المشروع دون أي ضغط أو تأثير وكان من المعروف - طبقاً للنقطة المرسومة - أن رأيهم ضد مد أجل امتياز القتال .

ولما كان المنفرد له فتح الله بركات باشا قد قرر أثناء إلقاءه بعد زغلول خطبته التي نقلناها آنفاً أنه يعلم ما ذكره من وقائع وليس فقط من ذكر أسماءهم من زملائه الأقدمين ، فقد جلبنا إلى ولده السيد الدكتور محمد بهي الدين بركات أن يطلنا على ما يكون قد دونه في مذكراته عن هذا الموضوع ، فإذا بنا نجد قد خصص من الجزء الأول منها من ص ٧٣ وما بعدها باباً بعنوانه في الجمعية العمومية أيضاً ، قال فيه حرفياً ما يأتي :

« رأت الحكومة أن تعرض على الجمعية العمومية مشروع مد أجل امتياز قتال السويس لاخذ رأيها في الموضوع بصفة استشارية طبقاً لقوانينها وشاغل بأن هذا الموضوع فكرة انجليزية . ولستشار المالية بمسيرة تتراوح بين ١ مليون و ٣

مليون جنيه ، وشاع أيضاً أن الخديوى ضد هذا المشروع ، والبعض علل ذلك بأن الخديوى يطمع فى مبلغ من المال لشخصه ، واهتزت البلاد هزة عنيفة ضد هذا المشروع، وشاع كذلك أن بطرس باشا رئيس الوزراء والبرنس حسين كامل رئيس الجمعية العمومية يؤيدان المشروع ، وشاهدت أن سعدا باشا ومحمدا سعيد باشا يشاركما اسماعيل أباطة باشا الثلاثة ضد المشروع .

وكثيراً ما قضاوا الليالى الطوال فى منزل سعد باشا يتشاررون ويوعزون ضد

المشروع . وفى يوم قاتلى المرحوم حسن بك بكري عضو مجلس الشورى وكان ذيلاً لشخص الخديو واخبرنى : (علم الخديوى أنك من خصوم مدأجل شركة قنال السويس فسر ذلك وشافنى أن أخبرك بذلك وأنه مستعد أن يظهر رأيه هذا لك إذا ما طلبت مقابلاتها أنا مستعد لطلب تحديد المقابلة) فاجبته : (أنا متشكر ويشرفنى أن أقابل الخديوى ، ولكنى اشعر بأن تضالى عن فكرتى المنبعث من تقديرى يعملى أكثر قوة وأشد حرارة ، وفى الوقت عينه أكون أبعد عن ظنون الناس ، لذلك أرى لقائدة الموضوع أن أحرم نفسى من هذه المقابلة) وحقيقة شعرت من نفسى أنى استصغرها إذا ما كانت وجهتى مشوبة بشئ من مثل ما يقصده الخديو من مقابلاته ، وفى الوقت نفسه ثبت عندى أن سعد باشا وسعيد باشا واسماعيل أباطة باشا مؤيدون من الخديو وهم يؤيدون فكرته . وفهمت أن الحلة التى تقام بها الجرائد فى طول البلاد وعرضها أنما هى من أصعب الخديو ، وكانت أراء الاغلبية الساحقة فى الجمعية ضد المشروع وعاملة على رفضه وقالت لجنة الانتخاب من الجمعية العمومية لهذه مشروع مد الأجل وتقديم التقرير اللازم برأيها فيه . واتفق لعضو هذه اللجنة عدد اذ كرمته على باشا شرابى وعبد الطيف بك الصوفانى واسماعيل باشا أباطة رفح الله بركات واتخذت اللجنة منزل على باشا شرابى للاجتماع واشترك مع اللجنة اشتراكاً فعلياً أحد لطفى بك السيد وهو ليس من أعضاء الجمعية العمومية .

وفي مساء ذلك اليوم (اليوم الذي قتل فيه بطرس غال باشا) زرت منزل
اسماعيل أباطه باشا وحضر هناك الشيخ علي يوسف وكان الاثنان على أشد ما يكون
من الاسف والتشاؤم (أى لمناسبة وفروع هذا الحادث) ثم .. واصل الكتابة عن
مشروع مد الامتياز فقال :

« تألفت وزارة محمد سعيد باشا والجمعية العمومية في دور انعقادها ومضت
برهة من ازمان واذا بسعد باشا يقول : (إن مستشار المالية شعر بمرج مركزه
في مشروع القتال وترب من راجيا اتناذه من الورطة والاحتفاظ بكرامته
واستدعانى السر الدين غورست المعتمد البريطاني بهذا الخصوص ، فانهزت هذه
الفرصة وازدت أن اكسب حقاً للجمعية العمومية لم يكن لها من قبل . فأجبت
بالاستعداد لما يطلبه ولكن على شرط أن يكون رأى الجمعية العمومية قطعياً في
هذا الموضوع حتى يمكنني أن اترافع كحام أمام الجمعية التي تكون القاضي .
وبعد أخذ ورد وقام قبل المعتمد البريطاني أن يكون رأياً قطعياً .

وانى اشكر الله كثيراً على هذه الخطوة المباركة والتي بعده لا يستطيع
الانجليز أن يستمروا في زعمهم الادعاء بعدم كفاءة المصريين لحكم انفسهم) .
وكان السرور بالفوز يفيض على وجهه وعلى لسانه وبحركاته .

عندئذ حدث خلاف بين سعد وسعيد . سعيد يطلب بماله من الرئاسة أن
يكون إعلان الجمعية بأن رأياً قطعياً بلسانه وسعد يرفض ذلك ويتمسك بأن
إعلان ذلك من حقه وحده لأنه صاحب الفكرة والساعى للمسؤول عليها أولاً ،
وهو الذى سيعرض صدره لخصوم المشروع حينما يدافع لتأييده وأنه
بذلك في أشد حاجة إلى درع يتقى به حملة الخصوم .

وأشد الخلاف وتمسك كل بنظرته ورأيه ، وكان الفوز أخيراً لمحمد سعيد
باشا وحصل أن اتفق الوزراء على تقسيم الدفاع بين الكل . وتخصص كل بنصيب
منه وارجح أن هذا التقسيم حصل على إثر الخلاف بين سعد وسعيد يقتصدون دفع

خجة سعد باشا التي اتخذها فيما يختص بتعريض صدره لخصائص أعداء المشروع فقالوا : وبهذا التقسيم اليك صدورنا . اولكن سعد باشا استرسل في الدفاع أمام الجمعية ولم يترك لوزير كلمة (١)



ونظرا لما هو معروف بما كتب في موضوع مد أجل امتياز القنال أن لاسماعيل أباطه دورا كبيرا في معارضته ، فقد أردنا الوقوف على ما يكون قد دونه عنه في مذكراته — إن كانت له مذكرات — فاقصنا بصديقنا الأستاذ فكري أباطه وسألناه عنها فاجابنا بما يفيد بأن ليست له مذكرات

وأردنا الاستيثاق أيضاً من المصادر التاريخية التي يمكن أن يكون لها دراية بالجانب السرى من ذلك الموضوع فالتجئنا إلى ما نشره أحد شفيق باشا رئيس الديوان الحديوي في مذكراته في نصف قرن — وهو الذي عاش منذ عهد بيد أحداث مصر العظام ، فوجدناه يذكر عن أحداث سنة ١٩٠٩ في ص ١٨٦ — ١٨٨ من القسم الثاني من الجزء الثاني منها ، وهو مطبوع سنة ١٩٢٧ — كلمة ضافية بعنوان «مسألة امتياز قناة السويس» تناول فيها تاريخها وسببها وتطوراتها . ويحسن بنا أن ننقلها لما لها من أهمية عظيمة وإبعاداً لظنه إيجاز طرف منها — فيما يلي :

«لما شعرت شركة قنال السويس بحاجة الحكومة إلى المال انتهزت هذه الفرصة ، وعرضت على الحكومة أن تصرح لها بمد امتياز القناة أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، وكان المستشار المالي يميل للأخذ بهذه الفكرة

(١) جميع ماورد في مذكرات فتح الله بك باشا وارد يتفصيلها ودقائقه وأكثر منه في مذكرات سعدمايين على صدق سعد في تحقيق هدفه الدستوري في شأن دفاعه عن المشروع وهو الوثيق ومتفق مع أعضاء الجمعية العمومية وفي مقدمتهم اسماعيل أباطه باشا علي رفضه وذلك في الكراسي رقم ١٣ يوم ١٥، ١٢، ٢٤ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (ص ٤٤٦ - ٦٦٧) وفي الكراسة رقم ١٨ يوم ١٣ فبراير سنة ١٩١٠ (ص ٩٢٨ و ٩٣١) وأهم ما في ذلك اتفاق سعد علي ما سيتناوله اسماعيل أباطه في كلمته.

وكذلك السيد جورست وطرس باشا، إلا أن الرأي العام كان ضدها ، وكذلك بعض النظار كسيد باشا ، ورشدي باشا ومحمد سعيد باشا . وكتب المنصف بهذه المناسبة كتابات شديدة ، وتما طرت البرقيات والاحتجاجات على الراى من الأعيان والأحراب والمهيمات المختلفة . ووردت لنا برقيات من محمود سليمان باشا وعلى شعراوي باشا وأحمد يحيى باشا يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية ، وكذلك جاءنا مثل هذا الطلب من حزب الإصلاح ، وارسلت الاحتجاجات لناظر الخارجية الإنجليزية ولرئيس النظار طرس باشا . وقد كلفني سمو الخديو أن اسلم لطرس باشا هذه البرقيات ، وأن أفيده أن سموه يخشى أن تكون هذه الحركة ضده شخصيا ، فيلزمه أن يحترس منها ، وأن سموه لا يرى مانعا بعد هذه الحركة القومية أن يمرض المشروع على الجمعية حتى تحق مسؤولية النظاره . وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتي . فالح على بالقيام بما خير قيام واقتناع طرس باشا اقتناعا تاما . ولما قابلته ابلغته رأي الخديو ورددت عليه :

« إننا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثه دنشواى بدلا من أن نضيف إليها أمرا جديدا تقع مسؤوليته عليك ، فقال لي : « حينئذ يلزم أن يتفاهم اقلدينا مع جورست ، قلت له : « واتم ايضا ، فوعد بذلك ، وظهر لي أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية .

وفي ٢٠ أكتوبر تقابلت مع محمد سعيد باشا فصرحت له بأن عمل محمود سليمان باشا ومن معه قد سرفى وشرح صدرى ، لأنه يساعدكم على الوصول للنهاية التي تطلبونها ، فأجابني بما فهمت منه أن له يدا في تحريك المطالبين بتقديم المشروع للجمعية العمومية وربما كان الوسطة هو أحمد يحيى باشا .

واجتمعت بعدها بأباظة باشا فأخبرني أنه تقابل مع طرس باشا واقنعه بفكرة

عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى، فإن أمكن إقناع جورست بذلك كان بها ، وإلا فليوح رئيس النظار بالاستقالة .

وقد حدثت أباحة باشا برأى الخديوى ورغبته فى أخذ رأى الامة . فقال لى
 « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماما ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه . »
 وتوجهت البتزة يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديوى كل ما سمعت من
 الاحاديث ؛ وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا بأن الرئيس تقابل
 مع جورست واقنع بضرورة استشارة الجمعية العمومية قبل . وبالفعل حضر
 جورست فى صباح اليوم التالى وقابل سموه فى سراى رأس التين وتحدثا طويلا
 فى الموضوع . وتفقتنا على أعرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد
وخلول عنه ويكون رأى الجمعية قاطما . وقال جورست أنه إذا لم توافق الجمعية
 فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع . وقد اطمأنت الافكار وهدأت
 النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية . . .
 وقد اختتم شفيق باشا هذه الكلمة بأن « المشروع قد عرض على الجمعية
 العمومية ودافع عنه سعد باشا طبقا لما تقرر » .

• • •

ويبقى بعد ذلك بيان ما ترتب على هذا الحدث العظيم بالوضع الذى جرى
 به من نتائج وآثار .

فقد اشاد البعض — بحق — إلى ما كان لهذا الحدث من آثار فى سير البلاد
 فى طريق الدستور والحياة النيابية .

وأول من اشاد بهذا الأثر الخديوى عباس فى حديث له مع مراسل جريدة
 الطعان الفرنسية فى ١٩ / ٤ / ١٩١٠ حيث قال فيه :

« اننى أحب بلادى وشعبى ، وأن أمتيق أن أكون حاكما دستوريا ومن
 الأدلة على ذلك منح الجمعية العمومية الرأى القطعى فى مشروع امتياز قناة السويس ،

وكان ذلك صدق لما ورد في خطبته التي افتتح بها الجمعية يوم ٢٧/٢/١٩١٠ من أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون النظامي بأخذ رأى الجمعية فيها ، وبالتالي ليست حتى من المسائل التي يؤخذ فيها رأى الجمعية بصفة استشارية . . . ولكن البلاد فوجئت حين قرر بادية ذى بدء أن يكون رأيا في المشروع قطعيا . وهذا متى ما يصل إليه جهاد البلاد في سبيل الحرية والدستور والحياة النيابية . وكان الحزب الوطنى أثر فعال في ذلك من غير شك كما سنشير إلى ذلك فيما بعد .



وتناول الدكتور محمد حسين هيكل هذا الموضوع في كتابه برفق وقد ذهب فيه إلى أن السياسة الإنجليزية لم يكن يعنينا أن يد هذا الامتياز بدليل إقرارها للحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية في هذا الأمر حاسما ، ثم علق عليه بما بين صحة ومبلغ ما هدف إليه سعد زغلول من تحمله عبء الدفاع عن المشروع فقال : « مع ما في ذلك من تقوية الحركة المطالبة بالدستور » (مذكرات في السياسة المصرية — الجزء الأول — ص ٤٥) .

والواقع أنه بما شجع سعدا على أن يأخذ على عاتقه هذا الدفاع هو تأكده من لين جانب السلطين القائمتين على شؤون البلاد وهما الإنجليز والحدود نحو المشروع ، ولذلك رأينا شفيق باشا في آخر كلمته عنه يقول أن « جورست قال إنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف النظر عنه » .

أما من لم يقدر الأمر على وجهه الصحيح ولم يلم باطراف الموضوع ويقف على سره ويبحث وينقب عن حقيقته ، فقد أخذه بظاهره . واعتبر أن موقف سعد منه كان بداية غير موفقة بل ونقطة سوداء في تاريخه وأن هذا الحادث كان جريمة أمام التاريخ (كتاب مبادئ القانون الدستوري المصري والاتحادى للدكتور

سليمان محمد الطحاوي أستاذ مساعد القانون العام بكلية الحقوق بجامعة عين شمس سنة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ (ص ٨٧) وذهب البعض الآخر من هذا القبيل الى اعتبار سعد - بسبب موقفه من هذا المشروع - من صنائع الاحتلال (كتاب قناة السويس ومشكلاتها المصرية - للأستاذ مصطفى الحفناوي - الجزء الرابع - ص ٥٧٧) .



وبؤكد هذا الأثر العظيم الذي هدف إليه سعد واكتوى بناره من يعرف الحقيقة وينكر نتيجهما، ومن لم يعرفها وقف على كنهها وأسرارها وبواطنها أن البلاد وكان يتولى قيادتها وزمام حركتها الوطنية وقتئذ الحزب الوطني برئاسة المغفور له محمد فريد - كانت تنادى صباح مساء بقيام الدستور أو على الأصح برد الدستور ومجلس النواب اللذين ألغاهما الاحتلال البريطاني المشؤوم في سنة ١٨٨٢ ، وقد حقق الانجليز على الحزب الوطني إيما حنق لشدة وطأته في المطالبة بجلأهم عن البلاد وبرد الدستور والحياة النيابية ، وما نكتفى بالإشارة إليه فيما ضاق به الانجليز خروجا من موقف الشعب والحزب الوطني حيالهم في ذلك الحين ، ما ورد في تقرير السير اللن جورست إلى السير أدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية في ١٩١١/٣/٢٥ . فقد ورد فيه أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أظهرتا في سنة ١٩٠٩ وفي النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايدا إلى أن يكونا آتين بإبدى الحزب الوطني يستعملها في تحريره وتيسيره على الاحتلال البريطاني فان طلبهما المتكرر بحكومة دستورية تامة وحلتهما المنسكرة على الحكومة فيما يتعلق بالمنازاة والسودان والعداوة والرية اللتين أظهرهما في مشروع قتال السويس وتجاوزوا فيها حد الاعتدال - كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانجليز طوعا لتحرير الحزب الوطني

ومن المضحك أن الانجليز عندما قرروا إلغاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واستبدال الجمعية التشريعية بها ، أن يقول لورد كرومر في مقدمة كتابه

هن (عباس الثانى) أن الجمعية العمومية الغيت لانها لم يكن منها فائدة إلا التشويش .. وهذا التشويش بطبيعة الحال ليس إلا مطالبتها بدستور مصر وبحقوقها الحرة والاستقلال

• • •

وكان الانجليز — قبل أن يلعب سعد زغول دوره البرلمانى الرائع أو خطته أو مناورته السياسية التى رسمها ليكسب حقاً لبلاده فى طلب استرداد الدستور والحياة النيابية — قد أعلنوا على لسان وزير خارجيتهم سير أدوارد جراى فى مجلس العموم بمجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أن هذا المشروع سيعرض على الجمعية العمومية ، وأن المستشار المالى البريطانى فى مصر أكد له أن ليس ثمة من خطر من عرضه عليها لأن صوتها استشارى...

ومن ثم كانت المفاجأة ونجاح الخطة البارعة التى رسمها سعد .

• • •

ولنتظر بعد ذلك ماذا كان صدق موقف سعد زغول من الحزب الوطنى

ورئيسه محمد فريد؟

ويكتفى بإيجاز أن ننقل مادونه محمد فريد فى مذكراته وهو فى المنفى يوم

١٩١٤/١/٢١ يقول :

«أخبار مصر الخصوصية تفيد تقدم الحزب الوطنى ، وقوة مركزه عن ذى قبل ، وتبين عن السعى فى تشكيل حزب معارض فى الجمعية التشريعية يكون تحت رئاسة سعد زغول باشا . وقد كتبت لهم فى ٣١ من هذا الشهر بأن يجتهدوا فى إدخال سعد باشا فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى وانتخاب سعد زغول وكيلا للحزب الوطنى بدلا من أحمد لطفي الذى برهن على أنه رجل مال ليس إلا ... فلما تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهر والباطن ، وإن كان فى الحقيقة قويا فى الباطن ، (كتاب البيضة فى تاريخ القومية العربية للاستاذ محمد صبيح ص ٣٩٩ — وجريدة الاخبار عدد ١٢/٦/١٩٦٤ — ومذكرات محمد فريد مودعه كذلك فى دار الوثائق القومية) .

وهذا أكبر تقدير لسعد زغول من رئيس حزب منفي في أوردنا ويختاره ليكون وكيلاً عنه في مصر أي ليعمل رئيساً فعلياً له أثناء غيابه عن البلاد ...
و لو كان موقف سعد زغول من مشروع مد أجل امتياز قتال السويس كما يصوره بعض صناع العقول وغير الملمين بدقائق الحركات البرلمانية وغير المطلعين على بواطن وإمرار الأمور لما رشحه محمد فريد لهذا المنصب السياسي الخطير

وآخر ما نختم به هذا البحث ما كتبه الاستاذ أحمد بك لطفى السيد مدير الجريدة ، في عددها الصادر في ٥ إبريل سنة ١٩١٠ قائلا :
وقف هذا الرجل سعيد باشا قليل الكلام كبير الفعل واسع الجول في الجمعية العمومية فصرح أن الحكومة تضع هذا المشروع في يد الجمعية العمومية ويجعل لها فيه القول الفصل وتلقى مسئولية امضاءه أو رفضه على التواب فانتقلت الجمعية العمومية في شمرها نحو الوزراء من التقيض إلى التقيض في لحظة واحدة ، ودوت قاعة الجمعية بالتمنيق الحاد الطويل دقيقين ، وأقلب النظر الشذر إلى الزدراء بنظرات المحبة والاحترام واصفى الناس إلى خطاب الوزير البليغ سعد زغول باشا الذى خطب تأييداً للمشروع القتال خطاباً بليغاً استمر ساعتين ... (١).

(١) ويقول سعد زغول في ص ٩٢٨-٩٣١ من الكراسة ١٨ من مذكراته من ذلك ما يلي :
« جرى ذكر كيفية الدّفع عن مشروع القتال أمام الجمعية العمومية فقال رشدي أن سعيد باشا يبدأ الكلام بإعلان الجمعية بأن قرارها سيكون تعليماً ثم تتولى أنت الدّفع ، فشمرت من هذا الكلام أن بينهم وبين سعيداً تنافساً على ذلك ، فمارست فيه وقلت أن الالتزام أن أباشر أنا الإعلان لأنى عتاج للعنف الجمهور على يوابسته ، وكنت عند إبداء ذلك متأثراً ، فقال سعيد لى الرئيس ولأخفى في ذلك ولا أود أن أكون فى الجمعية صفراً ، قلت : لك أن تتولى جميع الكلام وليس لك أن تجزته على هذه الكيفية ولأنى لا أريد فعلاً من الإعلان بل دفعا لضرر السخط على بسبب الدّفع عن مشروع يكرهه الجمهور ثم انصرفنا على غير مائل . وبعد ذلك حضر عتدى أباطة وقد كان زعمه سعيد فى الأمر وأظهر له تأثره لأن ذلك ليس من خصائصى بل من اختصاص ناظر المالية وناظر النظار فألح على بالمدول عن هذه الفكرة رعاية لحاظ سعيد ، فقبلت بشرط أن تنقسم الدفاع عن المشروع واجتماعاً متداولاً قسمناه ... »

وبهذا التصور أكبر تعبير عن رضا المارفين بالامر عن موقف سعد زغلول
في هذا المشروع .

== ثم بين سعد هذا التقسيم بأن يعلن الرئيس أى سعيد باشا أن القرار قلمى (وأن يختص هو بذلك)
ويختص كل من الآخرين ومنهم أباطه بما أتفق عليه

ويتضح مما قويل به محمد سعيد باشا من الجمعية العمومية من ترحيب وتهليل لإعلانه أن قرارها
سيكون قلميا الحق فيما طلب من أن يكون هذا أو اعلان علي لسانه ولكنه لرجاء محمد سعيد
باشا ولنأثره ومن أجل خاطره أفكر ذاته راضيا ومضجيا بأن استند الفضل إلى سعيد باشا .

الباب الثاني

مصر بين الضم والحماية

وزارة رشدي باشا والدفاع عن قوتها العليا

الفصل الأول

موجز بحوث الأهرام

نشرت د الأهرام ، في الشق الأخير من مجلها الأول من الوثائق الرسمية البريطانية (١) ما يفيد :

أولا : أن بركات بالشفرة تبودلت بين سيرملن شيتام المعتمد البريطاني بالقاهرة وسيماد وارد جراى وزير الخارجية البريطانية ما بين ٢١ و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ يتضمن :

- (أ) إنهاء سيادة تركيا على مصر .
- (ب) خلع الخديو عباس حلمى الثانى .
- (ج) تعيين الأمير حسين كامل خديويا لمصر .
- (د) إعداد وزارة الخارجية البريطانية صيغة بيان قصير وبسيط يعلن وضع مصر تحت حماية بريطانيا وينهى السيادة التركية تمهيدا لإصداره فى حالة هجوم تركيا على مصر .
- (هـ) رسم خطة لتنفيذ ذلك ، منها مقابلة سير شيتام للأمير ، وأن يقبع إعلان الحماية إعلان منح الحكومة البريطانية والخديوية ، له .
- (و) العمل على إبلاغ الحكومة البريطانية فرنسا وروسيا القيصرية بصفة غاية فى السرية باضطرارها إلى إعلان الحماية على مصر ، اذا دخلت تركيا الحرب مندها .

ثانيا : أن ما اتخذه الانجليز من خطوات في المرحلة الثانية أو على الأخص ما بين ١٥ أكتوبر وأول نوفمبر سنة ١٩١٤ يدل على ما يأتي :

(أ) أبانت الحكومة البريطانية كلا من ممثلي فرنسا وروسيا بانجلترا والمتمند البريطاني بالقاهرة والسفير البريطاني بتركيا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ بما استقر عليه رأيها وأشير إليه آنفا .

(ب) تم اتصال المتمند البريطاني بالقاهرة بكل من الأمير حسين كامل ورشدي باشا ، فأخطره أولهما بأنه لا يستطيع قبول منصب الخديوية إلا إذا اقترن بمنح مصر استقلالاً ذاتياً أو وعداً بمنحها آياه ، تحت السيادة البريطانية ، وأنه لم يرفض العرض كلية ولكنه لا يظن أن من المحتمل أن يقبله بدون تعديل كبير للفقرة الخاصة بالإدارة طبقاً لوجهات نظر الوصي (أي رشدي باشا قائم مقام الخديو) .

ثم أفصح عن خوف الأمير والوصي من الخطر الذي ينجم فيما لو لم يلتزم الانجليز في الحرب ، عن اتفاقهما بالنسبة لفكرة ضرورة إعطاء مصر نوعاً من « التمريض » مقابل انفصالها عن تركيا .

(ج) اجتمع المتمند البريطاني رشدي باشا في أول نوفمبر سنة ١٩١٤ سرىاء ، وانتهى من هذا الاجتماع بإرساله برقية في هذا التاريخ ذكر فيها : أن رشدي باشا يستمد البقاء في منصبه في حالة إعلان القائد العام الأحكام العرفية ، إذا أجريت حركة اعتقالات للأتراك ، واتخذت إجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانبنا — أي جانب الانجليز — بأمر من القائد العام ، وفي مثل هذه الحالة فإن الوصي (أي رشدي باشا) لا يكون مستولاً عما يعتبره عملاً من أعمال الثورة التي قد تنجم عن بول الحماية . .

وقد خلص من هذه البرقية بأنه بالنظر للضرورة التي تستلزم لرفض

الأمير حسين كامل منصب الخديوية ، فانه يرى في الظروف الحالية الاحجام عن إعلان الحماية في الوقت الحاضر حتى تصبح الحاجة ماسة الى اتخاذها . وإذا ظلت البلاد هادئة — وهو أمر محتمل جداً في تقديره — فان علينا أن نكسب الوقت ونحاول تحسين الموقف لصالحنا بحيث تتمكن من اتخاذ الاجراءات التي يحتملها إعلان الحماية .
وعلى إثر ذلك أعلنت الاحكام العرفية في اليوم التالي، وأعلنت الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أى بعد ٤٨ يوماً .

• • •

ونشرت جريدة الاهرام في الفصل الثاني من بحوثها (١) وثيقة سرية عبارة عن برقية ارسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى شيتام (المتنبد البريطاني في مصر) في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ قررت فيها أنها ترى أن أشد الخطوات فعالية هي ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولي الخديو منصبه ويمنح المصريون على الفور الرعية البريطانية . . .
ثم طلبت هذه الوزارة معرفة وجهة نظره — أى نظر شيتام — ووجهة نظر القائد العام ، بالنسبة لتأثير ذلك على الموقف الداخلي قبل أن تصل الى قرار نهائي بشأن إعلان الضم .

وفي اليوم التالي رد شيتام على سيراد وارد جراى وزير الخارجية ببرقية قال فيها : . . . إنه اخذ رأى المستشارين ، ويرى أنه من المفيد لتقييم الأثر على الموقف الداخلي أن يزوده بمزيد من المعلومات المحصدة عن شكل الحكومة التي ستعقب عملية الضم . فإذا كان ذلك يشمل — كما يفترض — إحلال حاكم بريطاني عام محل الإدارات المصرية القائمة التي يمثلها الخديو وزارة مصرية تتولى الحكم

باسمه ، فان التغيير سيكون أكثر بكثير من أى شيء قدره . . . وستطلب الآثار التي سترتب عليه أن تكون موضع اعتبار دقيق . .

وردت وزارة الخارجية على هذا الاستفسار بأن الضم لا يتعارض مع استمرار الوزراء المصريين في قيامهم بتعريف أمور الدولة تحت اشراف مثل إنجلترا ، وان في وجود الأحكام العرفية ما يفي عن اتخاذ أية تدابير أخرى .

وبعد أن إجرت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها الدولية لغضبان عدم حدوث أى رد فعل مما كان ، بدأ اعداد مسودة ، الأمر الملكي الذي سيصدره الملك جورج الخامس يعلن فيه على العالم ضم مصر إلى ممتلكاته .

وقد نشرت ، الأهرام ، فلا نصر ، المسودة ، المذكورة .

• • •

ونشرت الأهرام ، في الفصل الثالث من بحوثها (١) برقية من سفير بريطانيا بفرنسا أرسلها إلى سيراد وارد جراى في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ قال فيها بعد أن أشار إلى سبق ضم قبرص وغيرها لممتلكات بريطانيا — إنه ، إذا اعقب ذلك ضم مصر على الفور ، فإن الأمر سيسبب صدمة للرأى العام ، ثم سأل عما إذا لم يكن من الممكن لحكومة جلالة الملك أن تضع بديلا للتخدير الحالي وتقتصر على إعلان الحماية

وبعد أن تضمنت هذه البرقية معارضة فرنسا في فكرة الضم وإنتهاز روسيا الفرصة لتطالب بشيء من التوسع الأفريقي ، قال السفير أنه بحث رسالة خاصة إلى وزير الخارجية (الفرنسية طبعا) وأبلغه فيها ، أن حكومة جلالة الملك رأت — بعد إعادة النظر في الموضوع — أن إعلان الحماية مناسب أكثر من الضم لسلامة الموقف الداخلي في مصر ، وهو أهم هدف لها في الوقت الحاضر .

ونقلت ، الأهرام ، عن مراجع ثلاثة المقارنة بين النعم والحماية ، وما تم بشأنهما ، وأثر كل منهما فقال نقلا عن سير روناكستورز ، الذي كان سكرتيرا شرقيا بدار الوكالة البريطانية عن كتابه : *Orientations* : « أن مستشاريها اجتمعوا واهترضوا على النعم مؤكدين أنه سيقرب عليه استقالة الوزراء المصريين جميعا وأيدوا الحماية . »

وقالت ، الأهرام ، نقلا عن البارون فان دون بوش في كتابه « عشرون عاما في مصر » ، ان اعلان الحماية كان حلا وسطا من وجهة النظر الانجليزية بين بقاء الحال على ما هو عليه وبين ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية .

ووصفت جريدة « منشستر جارديان » ، قرار خلع الخديو عباس وتولية الأمير حسين كامل سلطانا بدلا منه بأنه يعتبر بمثابة ضم مصر إلى إنجلترا

الفصل الثاني

الدفاع عن رشدي وإشأ

١ - دفاعه عن نفسه

تلك هي الوثائق الخاصة بالحديث عن ضم مصر إلى الملكات البريطانية واستبدال الحماية أخيراً به .

ويؤخذ منها أن خوض الحكومة البريطانية في هذا الحديث بدأ قبل إعلانها الحماية بخمسة وثلاثين يوماً .

ولما كان لوزير الخارجية البريطانية سيراد وارد جرای الذي تم الحديث المذكور على يديه، مذكرات مطبوعة ظهرت بعد أن وضعت الحرب أوزارها بزمان طويل ، فقد رجعنا إلى ترجمة لما بمرقة الأستاذ على أحد شركى فلم نجد فيها أى أثر أو أية إشارة إلى ما جرى فيه الحديث عن الضم والحماية ، وإن كان قد مس قضية مصر سراً في مواضع متعددة ليس بينها هذان الأمران .

ولكننا بالرغم من ذلك عثرنا في مقدمة وضعها نفس العرب لكتاب آخر عنوانه : « تاريخ مصر قبل الاحتلال وبمده » لمؤلفة « تيودور رودستين » أشار فيها إلى حديث اللورد جرای في أمرى الضم والحماية ، ونصه كالآتي :

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تمقت مسألتها بعد دخول تركيا الحرب ، ولست أذكر بالضبط الآراء الخاصة التي تنطبت علينا ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها يتطلب البت بسرعة ، وهي تخلص فيما يلي :

أن موقف مصر لم يطرأ عليه تغيير بسبب وجود الاحتلال البريطاني . هذا من الوجهة الدولية . أما من الوجهة السياسية فلمن المصريين بعد أن دخلت تركيا

الحرب، أصبحوا رعايا الاعناء. وأن الحاجة ماسة إلى وضع ما يحول دون ما يتسبب في وقوع ارتباكات قانونية ، فلما أننا ضمنا مصر إلى الامبراطورية البريطانية ، لسرنا المضلات السياسية دفعة واحدة ، ولكن هذا الحل غلطة كبرى ، وأخرى به أن يعزز الهيئة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية ، ثم لا ننسى أن حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل بأننا باءونا إلى انتهاز فرصة الحرب لتحسين مركزنا وللقضاء لبانات خاصة . وعليه كانت تكون النتيجة أننا ننضب حلفاءنا ، ونثير شكوكهم فينا ، ونجرح عواطف مسلمى الهند ، ونوغر صدور المصريين ، وندهشم إلى الخروج علينا . ويديى أن الحالة العامة لم تكن تسمح وقتئذ بتلك المخامرة ؛ لهذا رأينا الحل الصالح الوحيد هو أن نعلن الحماية على مصر ، ولكن هذا الحل ترك طبعا عدة مشاكل خطيرة تنتظر الحل فيها بعده^(١).

• • •

ولم يرد ذكر رغبة انجلترا في ضم مصر إلى ممتلكاتها بعد ذلك إلا على لسان رشدى بلشا في سبيل دفاعه عن نفسه وعن موقفه هو وزملاؤه من قبول الحماية . وإذا رجعنا إلى أحاديثه هو وزميله عدلى بلشا عن تمييز إعلان الحماية على مصر وأن مصر كانت في حاجة إلى حماية دولة عظيمة كإنجلترا ... قيل إعلانها وبعبء ، لم نجد مما جاء على السنتهم ما يشير إلى ذلك الضم ... ولعل ذلك كان بإيعاز من الانجليز حتى لا يثيروا بذلك فائرة الشعب، وإن كانوا قد كتموا أنفاسه بالحكم العرفى ، فلم يستطع أن يجهر علنا بأى رأى ضدهم ... ومع أن الحكم واحد في نفس الشعب من حيث قرار الضم أو الحماية لانهما متساويان على العموم في الأثر

(١) يقول الدكتور هيكل في ص ٦٩ من الجزء الأول من مذكراته في السياسة المصرية . أنه «كان مادار بخله السياسة البريطانية» على ما صرح به اللورد ديرلى عن مصر ، أن تضم إنجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها ، ولكن إنجلترا أرادت أن تظهر في مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعا إقليميا ، وبخاصة أن مركزها في مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وأن لم يكن بالقانون»

السوء الذي ينتج عن كل منهما على نفسية البلاد ، وكرامتها وحريتها وكامل حقوقها السياسية

وظل أمر هذا الضم مكتوما إلى ما بعد انتهاء الحرب العظمى وقيام ثورة سنة ١٩١٩ — حيث استرجعت الأفلام بعض حرياتنا ، فوجبت نقداً مرأ إلى رشدي باشا وزملائه بشأن موقفهم من أحداث سنة ١٩١٤ الجسام كإعلان الأحكام العرفية ، وخطع الخديو عباس حلمي ، وبسط الحماية على مصر و... وأنبرى رشدي باشا عندئذ الرد على أصحاب تلك الأفلام . وفتح هذا الباب على الأنص وعلى ما أذكر في سنة ١٩٢٧ على صفحات جرائد الأهرام ، ودكوكب الشرق ، و... السياسة ، وغيرها ، وذلك لمناسبة نشر المرحوم أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي سابقا مذكراته التي أمارط فيها القام عن خطع الخديو وما تبع ذلك من أحداث جسام ، وكذلك لمناسبة ما نشره في هذا الموضوع نفسه المرحوم أحد حافظ عوض بك في جريدة كوكب الشرق لما كان له من اتصال وثيق بالخديو وعمله في ديوانه

وطلع علينا قبل ذلك أحمد شفيق باشا في نوفمبر سنة ١٩٢٦ بالجزء الأول من « حويلات مصر السياسية » ، وإذا بنا نحمد يأخذ على رشدي باشا في ص ١٧٨ - ١٨١ الأمور الجوهرية التي نوجزها فيما يلي :

أولاً : عدم خلعه عن نفسه صفة « القائم مقام خديوي » قبل قبوله رياسة الوزارة التي دعاه السلطان حسين لتأليفها واستمراره في الحكم ، مع أنه كان في وسعه أن يرفع استقالته للخديو تفرافيا ولو قبل الانقلاب بيوم واحد .

ثانياً : قبوله بسط الحماية على مصر دون استشارة الأمة مفضلاً إياها على المنع اعتماداً على التبليغ البريطاني للسلطان حسين بأن الحكومة البريطانية تعتبر وديعة تحت يدها لمصر جميع الحقوق التي آلت إليها . وأنه كان يحسن به أن يطلب من الإنجليز وثيقة صريحة بهذا ، وينشر هذه الوثيقة في الصحف لتكون بمثابة ميثاق الأمة .

ثالثا : وضع مصر جميع إنتاجها وأهلها وكل مراقبيها وجيشها في خدمة السلطات البريطانية العسكرية في مصر وخارجها مما أصاب مصر من ضحايا وتضحيات لا تحصى لها... وبينما الآن وفي صدد البحث الحالى بالذات الأمر الثانى على الخصوص وهو قبول الحماية وإثارتها على الضم لأن الأمرين الأول والثانى بجلا آخر غير هذا المجال ..

• • •

وهنا نترك لرشدى باشا دفاعه عن نفسه بقله عن قبوله الحماية البريطانية ، وردده على من هاجموه فى هذا الشأن وعلى من نوا عليه مراغمته عنها أمام الشعب . فقد أدلى رحمه الله بحديث لمريدة الأهرام الصادرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ قال فيها على :

« لو كنت وقت بالقلم العريض على معاهدة مع إنجلترا تضع مصر تحت حمايتها ، لما كان ذلك يكسب الحماية التى أعلنتها هذه الدولة على مصر فى سنة ١٩١٤ أى صفة من المشروعية ، لأنى من الوجهة القانونية لم أكن مشغلا لمصر ، وإنما كنت رئيسا لحكومة مصدرها القوة الإنجليزية ، وأتوسع فأقول حتى لو لم يكن الحديدي السابق عباس قد قطع وكنت لم أزل قائما مقامه عند إعلان الحماية ، فأقررتها بهذه الصفة ، لكان هذا القرار نفسه عديم القيمة القانونية بالمرّة ، إذ كان يترضى عليه بأنه باطل ، لأن كل السلطة المخولة لى بمقتضى توكيل كانت تنحصر فى إدارة شؤون البلاد ، فلا تشمل التصرف فى مركزها السياسى (هذا بصرف النظر عما إذا كان يحق للتدبير نفسه أن يقر وحده الحماية) .

فن باب أولى لا خوف على مصر من مجرد اشتراكى فى العمل مع الحماية لسببين :

أولا : كنت أخشى على بلادى سيطرة أجنبية أشد وطأة من السيطرة الإنجليزية ، وهنا ألفت نظركم إلى أنه فى ذلك الوقت لم يكن هناك وجود لمصبة

الأمم^(١) تصون الضعيف أمام القوى ولا المبادئ والسنية^(٢) فازيها من هو أقل منا ولا الروح المصرية الجديدة .

ثانيا : أن الحكومة الإنجليزية في ذلك العهد كانت تنقسم إلى قسمين : فريق قوى يطمع في الغنى، وفريق آخر يكتفى بالحماية فيما لو وجدت سلطة عملية للاشتراك معها في العمل. وبما أن شمس المبادئ والسنية لم تكن قد أشرقت بعد في سماء الدنيا ، فكان يخشى إذ ذاك أنه في حالة أنتصار الانجليز وحلفائهم (وهو ما كنت أرجحه وقد تحقق فعلا) أن تصدق الدول على الغنى ، إن كان وقع دافعت عن الحماية أمام الشعب ، لأنني نظراً للأسباب التي أشرت إليها كنت أرى من المصلحة أن تتجنب مصر كل عمل غدواني ضد الانجليز ، بل أن تساعد على قدر امكانها لكي تعامل عند عقد الصلح معاملة الصديق المتحالف .

وفي اليوم التالي لقد الهدنة طلبت التباحث وجها لوجه مع الحكومة الإنجليزية على مصير مصر ، قبل أن تعرض الحماية على الدول للتصديق عليها لكي أتمكن من رفضها قبل فوات الوقت فيما لو كان نظامها لا يرضى الأمة ^(٣) سوفت فاستقلت .

وفي أثناء ذلك تألف الوفد المصري

• • •

وفي حديث تال لرشدي باشا في نفس الجريدة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ عاد يقرر أن الحكومة الإنجليزية كانت في ذلك الوقت « منقسمة إلى فريقين في

(١) هي المنظمة الدولية القديمة التي أُنشئت عقب الحرب العالمية الأولى وكان مقرها «جنيف» وحل محلها عقب الحرب العالمية الثانية « هيئة الأمم المتحدة » .

(٢) هي المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة في ٨ يناير سنة ١٩١٤ منها حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(٣) في مسودة رد مائل تماما لرشدي باشا علي ما وجهه اليه الشيخ محمد شاذي وكيل الجامع الأزهر سابقا من أنه هو الذي وضع مصر تحت الحماية البريطانية وأنه يباح استقلال بلاده للترتيب في ديبات الوزراء . ٢٠٠ كنسبة منها لجنة كالاتي ولكي احتج عليها باستقلالنا فيما لو كان

أمر مصر : فريق يشدد في ضم مصر إلى بريطانيا العظمى ، وفريق يكتفى ببسط الحماية عليها، وقد حضر لي في مكبي المستر شيهام وقال لي إن الفريق القائل بالضم هو الفريق القوي الآن ، ولكن ستبقى لمصر تحت الضم وزارة مصرية . ولقد كتبت أن أسألكم عما اذا كنتم قبلون تشكيل الوزارة تحت الضم فأجبتني (كلامي كلامك) ، وبعد انصرافه استدعيت زملائي لإحاطتهم علي بما حدث فأجمعوا على الرضا ما عدا واحدا منهم ينحى الإنسان أمام مقدرة الفتنه ، ولكن لم يكن له في السياسة نصيب يذكر . نعم خالفني هذا الزميل في الرأي بأنه يقبل تشكيل الوزارة تحت الضم اذا عرضت عليه فرغت الجلسة مشمزا ، (١) واستطرد رشدي باشا قائلا :

« حدث بعد ذلك أن حضر زملائي إلى منزلي في عصر نفس اليوم فقلت لاحدكم : « جدد يا فلان فأنتك وافقت على الرضا مع أنني لم أكن أتوقع منك ذلك » فأجبنى ببساطة وعن غير سوء قصد : لو كنت خالفتك في ذلك ، لكنك استحق أن يقال عني إن كلب ، فضحكك وقلت في نفسي لقد انتقم لي هذا الزميل من زميلنا المخالف . »

ثم واصل حديثه فقال :

« وبمناسبة انقسام الآراء في الحكومة الانجليزية فيما يختص بمصير مصر، أرى

نظامها لا يرضى الأمة » والظاهر أن رشدي باشا فيما كتبه بعد ذلك حلف من هذه الجهة تفكيره في « الاستقالة احتجاجا على الحماية » تفاديا من مؤاخذة على اقراره بأن الاستقالة كانت وسيلة للاحتجاج بعد أن أنكرو جدوى هذه الوسيلة في احاديثه .

وقد سلمنا هذه المسودة أحد السادة المستشارين من لهم صلة بالرحوم رشدي باشا وقد قصدنا ليمدنا بما قد يكون لديه من مذكرات أو وثائق يدّعه عن موقفه من الحماية .

(١) في ظننا أن رشدي باشا يقصد بهذا الزميل في الأرجح « اسماعيل سري باشا » فهو الأقرب لأن يوصف بالمقدرة الفتنه ولا نصيب له يذكر في السياسة وكان وقتئذ وزيرا للأشغال العمومية والبحرية ، وهو مهتمس مشهود له بيباعه وقدرته في شئون الهندسة عموما والرى على الأخص ، ولا يمكن أن يطبق وصف رشدي باشا على غيره من زملائه الوزراء القديين ووديعي أسامهم في القصر . الباب الثالث هذا الكتاب .

من واجبي إحقاق الحق والتاريخ، أن أثبت هنا أن المسترشيتهام والمسترجراهام كانا يمارضان معارضة شديدة في رأى القلاع من رجال الحكومة الانجليزية الذين كانوا يقولون بالضم ، وأنها شددت على حكومتها في رفض هذه الفكرة ، وأذكر انهما هددا بالاستقالة اذا أخذت الحكومة بها .

ثم أخذ بعد ذلك يتحدث عن السلطان حسين ، وكيف ارتقى عرش مصر مما سنعرض له بعد أن ننتهى من موضوع ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية .

• • •

وكان أحد شفيق باشا قد وجه بعض انتقادات إلى رشدى باشا في جريدة كوكب الشرق الصادرة في ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ تلخص في أن السياسة التي سار عليها أثناء الحرب — الحرب العالمية الأولى — كانت سياسة سيئة بمقوّمه فرد عليها بمقال في جريدة الاهرام الصادرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ انكر عليه هذه الدعوى مستمسكا بالاستمساك كله بأن سياسته كانت سياسة حكيمة أساسها التبصر وبعد النظر وتقدير المواقف . ثم أخذ يرد على كل ما وجه اليه من انتقادات الواحد تلو الآخر مما استغرق جزءا كبيرا من هذه الجريدة . ولا يعنينا منه الآن ، ونحن نبحت في صدد أمر الضم والحماية ، إلا أن ننقل منه ما قاله في هذا الشأن فيما يلي :

(أ) « ولو وسوس الشيطان في صدرى ، ولعبت نزوة الجنون برأى ، فسلمت على إثارة الفتنة ، لكانت مصر اليوم في حكم القانون وفي الواقع ولاية انجليزية ، أو كانت شملت بالحماية لا فرق بيننا وبين الضم إلا في الاسم . »
(ب) « اننى اذكر دليلا واحدا على خطأ السياسة الانجليزية ، وهو ما أبدته من الخطأ في اجابة الطلب المتواضع الذى طلبته عند بسط الحماية ، وهو منح مصر الاستقلال الذاتي ، وكان جواب وزير الخارجية البريطانية على هذا الطلب المبين ما جاء نى عن طريق دار الحماية وهو : (أننا ننظر

باعظم عناية فى طلب رشدى باشا ، ولكنا ترى أن هذه المسألة لا يمكن البت فيها إلا عند نهاية الحرب ،^(١)

(ج) ثم عرض رشدى لما وجهه اليه شفيق باشا من تقصير فى دعوة الجمعية التشريعية لاستشارتها فى أمر النظام الجديد فقال : « لو أننى عملت بهذا رأى التعس ، لكنت النتيجة الحصول على قرار رسمى من ممثلى الشعب بالاعتراف بخلع الخديو الذى ترمى بخيائته ، وبالحماية المبسوطة على مصر فى وقت لم يكن قد حدد فيه معنى الحماية ، فكان الاعتراف الرسمى بها على هذه الصورة خطرا عظيما على البلاد ، إذ لا يخفى أن الحماية نظام غامض مبهم لم يحدده العرف الدولى تحديدا دقيقا ، فهو عنوان لحالة قد تضيق حتى لا تمس الشخصية الدولية للبلاد المحمية إلا فى علاقاتها الخارجية . وقد تنسع حتى تبتلع البلاد المحمية ابتلاعا تاما تنعدم معه شخصياتها ويذول كياناتها . وما كان يحمل الجمعية التشريعية على قبول الحماية أنه لم يكن منظوروا إليها إلا كضرورة مؤقتة لا تترتب عليها أى أساس باستقلال مصر . وأشار بعد ذلك إلى موقف أعضاء الجمعية التشريعية إزاء تلك الأحداث ، فقال موجها كلامه إلى شفيق باشا : « ثم ما بالك تتكلم عن استشارة الجمعية التشريعية ؟ . وهل غاب عنك أن أعضاء جميع الهيئات النيابية فى البلاد سارعوا إلى قصر عابدين لى يقدموا السلطان حسين تهنيتهم ، ويرموا له عن اخلاصهم لمرشده ؟ فهل جاءك نبأ عن شخص واحد أرسل يعترض على النظام الجديد ؟ إن كنت تعرف منهم من اعترض فنبثق به . أما أنا لا أعرف إلا شخصا واحدا اعترض على النظام السياسى الجديد وهو المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى ، وقد كانت تجمعى به أواخر

(١) لرشدى باشا حديث آخر بهذا المعنى فى جريدة وادى النيل يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ وقد زاد فيه على ما تقدم أنه سبق أن تسلم من القائم بأعمال الوكالة البريطانية وقبط صورة رسالة برقية وردت إليه من حكومته ردا على طلبه ، تسجل ذلك الوعد ، وأنه سلبها بدوره إلى السلطان حين فور توليه العرش ، ولا يدري الآن أين هذة الوثيقة []

صداقة متينة فانه لما وصلته الدعوة للشخص إلى القصر مع زملائه ، شخص إليه فعلا ، ولكن في غير الموعد المضروب ، وأعلن إلى كبير الامناء في غير مواربة ، أنه يعد النظام الجديد باطلا ، ولذلك فهو لا يشترك في أية حفلة من حفلاته ، ولكن احتجاجة هذا كان سلبيا معنا لم يرد به إلا أن يكون تحفظا .

(د) وأختم رشدي بأشارده بقوله لشفيق باشا : « واذكر أولا أننا كنا في عام ١٩١٤ في وقت لم يكن فيه وزن الحق بجانب القوة ولم يكن أمام الامم المظلومة محكمة تلجأ اليها وتبثها ظلامتها . . »

• • •

وبعد أن بينا أننا دافع رشدي باشا عن قبوله حماية بريطانيا على مصر تلافيا من ضمها قسرا إلى ممتلكاتها - تعرض لما دافع به الغير عنه .

٢ - دافع الغير عنه

فقد نشر المرحوم الاستاذ محمود عزمى في جريدة السياسة الصادرة فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٨ مقالا طويلا تحت عنوان « حسين رشدي باشا في ذمة التاريخ » تناول ، فيها تناوله فيه ، عمله على عودة الخديو عباس إلى مصر بالاتفاق مع انجلترا ، ودفاعه عن قبوله الحماية . . فقال :

« حاول رشدي باشا ، وقد انقطع رجائوه في عودة الخديو إلى مصر ، أن يتغام مع الانجليز على حل على المسألة المصرية اتفق عليهم وأصدقائه المقربون ، وكان حلا يستند إلى ماصدر عن قيصر الروس من منح بولونيا استقلالها ، والربط بينها وبين روسيا بعلاقات التحالف الودى ، فرفضت الوكالة البريطانية عرضه ولوح القوم في الاتفاق باحتمال ضم مصر إلى التاج البريطانى ضما ، ولاسيما أن لورد كيتشر كانت قد أسست إليه وزارة الحربية ، فواده تفضلاً على ماله عند سواد الانجليز من تفضلاً ، وقد كان من رأيه دائماً أن تلن انجلترا هذا الغنى المجرد . لكن رشدي باشا وفقى الى التغام على تأجيل البت في علاقات

مصر وانجلترا إلى ما بعد الحرب وإلى اعتبار ما اعترفته إنجلترا من بسط حمايتها على مصر (إجراء من الإجراءات الحربية التي يستلزمها قيام الحرب العامة ليس غير . وخطرت إنجلترا بقرب إعلانها الحماية على مصر، فهدد بالاستقالة واعترضا اعتراما . لكن . نعم . لكن . وهذه نقطة ضعف، لكن رشدى باشا رجل طيب، بل هو الطيبة بحسنة، فاستشار أربعة من أصدق أصدقائه، فنصحوه بعدم الاستقالة وبقبول تأليف (الوزارة) التي يدعو (السلطان حسين) إلى تأليفها بعد أن تعلن الحماية البريطانية على مصر ، وغضب الرجل لهذه النصيحة وصاح : « ولكنى قائم مقام الخديو . ويجب أن أبقى كذلك سواء فى ديوانى أو فى منزلى أو فوق المشقة فليفضل الانجليز ماشاءوا ؛ لكنى لن أقبل حمايتهم ، ولن أعمل تحت نظامها ؛ لكن رشدى باشا رجل طيب . والرجل الطيب يقيم أكبر الوزن لرأى أصدقائه ونصحهم ، والرجل الطيب يحسب أصدقائه الخارجين عما هو فيه من مآزق أفدر منه على تهم الموقف، وأفدر منه على كشف الألق، ولا سيما إذا الحوا وإذا الخفوا، ولا سيما إذا كانوا قد تميزوا بحبك منطقم وإحكامه، وكان هو مقتنعا بما بينه وبينهم من إخلاص متبادل ؛ ولا سيما إذا كان منهم شدة زغول ولطف السيد . إذن يحق للرجل الطيب أن يحسبهم أفدر منه على تميز الموقف، وإذن يحق للرجل الطيب أن ينزل عند الحاحهم . وهذا طبعى ، وهذا أمر يعرفه الناس الطيبون ، وهذا هو ما فعله رشدى باشا، وما يفعله أى رجل طيب مكانه، وقد صاح صيحه الطبيعية الخاصة الأولى، صيحة الإباء والاشتداد للتضحية إلى أبعد مداها ، وقد جاء أصدقائه الأعزاء . يلحون، ويلحنون، وهو لا يستطيع أن يشك لحظة فى أن إخلاصهم للقضية العامة يقل مثقال ذرة عن إخلاصه ؛ فلا يجد أمامه إلا النزول عند نصيحهم والخاصم ؛ مما تحمل بعد ذلك . ولو فيما بينه وبين نفسه نتائج الدروس القاسية .

هذا هو أهم ما أثاره الأستاذ محمود عزمى فى هذا المقال مما نحن بصدد بحثه حاليا .، وقد تضمن باقية موقف رشدى من مشروع بروتيك ، وبعض تصرفات

السلطات العسكرية من اعتقال نحو أربعين من السيدات والحاج الأمير حسين كامل ألا يكون سلطانا إلا إذا ولى الحكم معه رشدى باشا رئيسا للوزارة وينتهى رشدى باشا إلى القبول....

٣ — عود إلى دفاع رشدى باشا عن نفسه

ونعود بعد ذلك إلى تكةلة حديث رشدى باشا مع جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ حيث عمدنا إلى الوقوف به حيث انتهى من دفاعه الأستاذ محمود عزمى عنه، ومن باب ترتيب الحوادث، عندما بدأ حديثه فى مسألة ارتقاء السلطان حسين عرش مصر — حيث سئل رشدى باشا فى هذا العدد من جريدة الأهرام: كيف أرتقى السلطان حسين هذا العرش، فأجاب قائلا: وحضر إلى منزلى ذات يوم سمو الأمير حسين كامل، وأبلغنى أنه قد جاء مندوب من الوكالة البريطانية يستدعيه بقطار خاص إلى الوكالة المذكورة، وسألنى عن المقصود من هذا الاستدعاء، فاجبته ربما كان الغرض عرض عرش مصر عليكم وإلى أنصحكم بالقبول لأنكم، إن لم تقبلوا، فهناك آغا خان يوضع على العرش ويخرج الحكم من بيت محمد على، فرد عليه بأنه رغبة فى الاحتفاظ بعرش محمد على مستعد للقبول، ولكن على شرط أساسى، وهو أن أقبل أنا تشكيل الوزارة، وأندشت من هذا الطلب، لأن الأمير حسين كان ناقا على فى ذلك الوقت ..

وبعد أن روى سبب نقمة الأمير عليه، وأصل حديثه قائلا:

«على أنى قبل القبول نهائيا استشرت كثيرين من أصدقائى وفى مقدمتهم سعد زغلول باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك، فكان جواب سعد باشا (كيف لا تقبل ولن تركنا، أيا تخلصك أن تركنا لمحمد سعيد) وكان فى ذلك الوقت ناقا عليه. وكان جواب أحمد لطفى السيد بك: (أقبل - أقبل - أقبل) وكان جواب عبد العزيز فهمى بك: (لا ترد ثانية فى القبول مادام ضميرك يرتاح لذلك) .

ثم أستطرد بعد ذلك يقول : « توجه الأمير حسين كامل إلى الوكالة البريطانية وعاد إلى حاملا خطاب الحكومة الانجليزية بعرض العرش عليه ، وبعد أن غادرني ، استدعيت زميلي عدلي باشا وثروت باشا ، واشتركنا في فحص الخطاب ، واغددنا الرد عليه بعد أن عدلنا — على ما أذكر — نفس الخطاب مراعاة لمصلحة مصره وكنت أود أن أبين وجه الخلاف بين الخطاب الاول والخطاب المعدل ، ولكن هذه الاوراق ليست في يدي ، وقد تكون في مجلس الوزراء » .

الفصل الثالث

مناقشة الدفاع عن رشدى باشا

إلى هنا نكون قد المنا — في دقة وأمانة يقتضيهما حكم التاريخ الصحيح —
بدفاع رشدى باشا عن نفسه ، ودفاع الغير عنه في شأن قبوله الحماية قنانيا من ضم
مصر إلى الممتلكات البريطانية .

ويبقى بعد ذلك ، بنفس هذه الدقة والأمانة ، مناقشة هذا الدفاع استخلاصا
لموقف الحق منه ، وإضافة للتاريخ .

ويمكن قبل أن نتناول هذه المناقشة ، أن نقسم موضوعها إلى النقاط الآتية :

(١) مدى مطابقة ماورد في هذا الدفاع على ما نشر أخيراً من الوثائق
البريطانية في جريدة الأهرام .

(٢) مدى جدية قبول بسط الحماية على مصر قنانيا من ضمها إلى الممتلكات
البريطانية .

(٣) هل يبرر قناني هذا الضم ، قبول الحماية ؛ وماذا كان الأجدر برشدى
باشا أن يسلك سبيله في هذه الحالة .

(٤) حقيقة رأى سعد زغلول واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمى فيها اسند
إليم في خلال ذلك الدفاع .

وستناقش هذه النقاط : نقطة نقطة فيما يلي :

أولاً — مدى مطابقة ما نشر من الوثائق

على ماورد في دفاع رشدى باشا

اتبيننا من مطالعة البحوث الثلاثة الأولى لجريدة الأهرام مما لخصناه آنفاً
ومن البحثين التاليين لما إلى أن ما اثبر من دفاع عن رشدى باشا سواء ما دمج

يراعه شخصيا عن نفسه وما دبحه الغير عنه كالاستاذ محمود عزمى يطابق في جوهره ما جاء في هذه البحوث جميعها وهى في ذاتها تدل دلالة واضحة على أن إعلان الحاية على مصر قد سبقته أحداث ومفاوضات بين الجانبين : الانجليزى .. مثلا في وزارة الخارجية البريطانية ومعتمدها في مصر ، والمصرى — مثلا في الامير حسين كامل ورشدى باشا القائم مقام الخديو عباس أثناء غيابه في الخارج ورئيس الوزراء، وأنه يمكن أن يستخلص من هذه الاحاديث والمفاوضات صحة ما ورد في سبيل الدفاع عن رشدى باشا سواء أكان ذلك على لسانه أم على لسان الغير. وما يجب أن نصرح به ولا نخفيه ، أن ما اتبعنا في بحوث جريدة الاهرام ، أنها كثيرا ما كانت تقدم للوثائق التى نشرتها بتمهيد من عندها يحوى بعض أمور أو وقائع جوهرية اذا ما طابقتها على هذه الوثائق ، فاما لا نجد لها أى أثر ، واذا ما وجدناها فيها ، يتعذر علينا التوفيق في يسر بينها وبين ما ورد حرفيا في الوثائق المذكورة .. ولعل ما عمد اليه (الباحثون) في ابحاثهم هو التيسير على القراء — على مختلف استعدادهم ومؤهلاتهم هو رتهم الاسس التاريخية وتقريرا الى اذهانهم ، ولو مع شيء من التصرف ، كما يقال في مثل هذه الاحوال .

ولا نخفى على القارىء أنه كثيرا ما كان يختلط علينا شخصا في فصول د الاهرام ، ما اذا كان ما تناوله من عنديات القائمين بها نتيجة ابحاثهم الخاصة أو انه من واقع الوثائق نفسها .. وهذه طريقة من غير شك متعبة ولا تتفق مع فن البحث في شئون التاريخ .

• • •

وقد دعانا إلى هذا القول ما صادفنا كثيرا في هذه البحوث من مطالعة قرة منها نحسبها مأخوذة من الوثائق ، فاذا ما رجعنا الى هذه الوثائق لا نجد لها أصلا كما قلنا .

ولعلنا بضرنا المثل الآتى ما يقرب فهم ما قوله في هذا الصدد :

ففي الفصل الثاني من هذه البحوث، نشر في نفس يوم إعلان الأحكام العرفية ، وهو ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ إعلان تصيري من القائد العام للقوات البريطانية جاء في البند الأول منه : « أن السلطة التي تستعمل تحت إشرافه بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول على الإدارة المدنية بل تعتبر تكيلا لها ، وعلى كل الموظفين الذين في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة في وظائفهم » .

وقد ورد في هذا الفصل ذاته عقب هذا الاعلان التصيري مباشرة العبارة الآتية :

« ولما عرض الأمر على رشدي باشا أدخل تعديلا يقضي بأن تظل السلطة المدنية من اختصاص مجلس النظار ، بمعنى فصلها عن السلطة العسكرية ، ثم قال إنه نظرا لنياب الخديو عباس الذي تستمد منه الحكومة سلطتها ، فقد قررت الوزارة الاستمرار في مباشرة الأعمال تجنباً للمضار التي تلحق بالبلاد اذا تعطلت إدارتها الداخلية » .

وأما الوثيقة الأولى فهي خطاب وجه في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ من السيد ملن شيتام نائب معتمد بريطانيا في مصر إلى رشدي باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية أشار فيه إلى « أن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التي له في الأمور الملكية الخاصة بنظاره » ، وذلك بعد أن أشار إلى أن الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر .. أصبحت منهصرة في يد القائد العام .

أما الوثيقة الثانية فهي رد رشدي باشا على ذلك الخطاب بقوله : « ونظرا لنياب سمو الجتاب الخديوي الذي تستمد منه سلطتنا ، أتشرّف بإبلاغكم باننا منسمر أننا وزملائنا على إدارة أعمال نظارتنا الملكية تجنباً للمضار التي تلحق بالبلاد ، اذا تعطلت إدارتها الداخلية » .

• • •

وتعود بعد هذا الاستطراد الطويل مع الأسف إلى أصل البحث الذى نحن بصدده ، فنقول إن ما ورد فيما نشرناه من قبل عن الدفاع عن رشدى باشا ، يطابق ما سبق نشره من وثائق بشأن ما جرى بين الضم والحماية من مباحثات ، وبمحملنا على الاعتقاد بصحة هذا الدفاع من حيث إثارة الحماية حقيقة على الضم على اعتبار أنها أهون الشرين في نظره وتهديره . وإن كنا لا نستطيع أن نبرر قبوله الحماية تأسيساً على هذا الإيثار كما سيرد فيما بعد البيان ، وإن كانت هذه الوثائق أيضاً لم تتضمن أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى موازنة رشدى باشا بين الحماية والضم وإثارة الأولى على الثانية كما جاء ذلك في الدفاع عنه . كما لم يرد في الوثائق المذكورة صراحة أو ضمناً بأن التعديل الذى اشارت إليه الأهرام ، بشأن بقاء السلطة المدنية من اختصاص مجلس النظار كان من فعل أو بناء على طلب رشدى باشا .

ومع ذلك كله نميل إلى الاعتقاد بصحة ماورد في الدفاع عنه في هذا الصدد . وعما يميز لدينا هذا الاعتقاد — اعتقاد عزم انجلترا على ضم مصر إلى ممتلكاتها وعدم قبول هذا الضم وإثارة — خطأ وضغظا — الحماية عليه — أنه قد جاءت على لسانه عبارة في حديث طويل له مع صاحب جريدة الأهرام والموسيو جورج فيسييه مدير جريدة الجورنال دى كيرفى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ قال فيها : « أما مسألة ضم مصر إلى الاملاك البريطانية ، فكانت فتمت قبل إعلان الحماية ، وكانت لها في بريطانيا دعاء وأنصار أقوياء ، ولا يزال لها فيها بعض الدعاة والانصار من ذوى النفوذ . وأن مصر قد اجتازت طوراً شديداً الخطر حتى كاد كيانها السياسى يهوى إلى هوة بميدة الغور والقرار » .

وهذه أول مرة يشار فيها — من جهة رجال مصر الرسميين — إلى أن فكرة الضم كانت مدار الحديث قبل إعلان الحماية ، وقد كان لها في انجلترا دعاء وأنصار أقوياء . وهذا يطابق — كما بينا من قبل — ما سبق أن ورد في الوثائق البريطانية السرية التى أماطت عنها اللثام جريدة الأهرام .

وأهمية العبارة سالفة الذكر أنها جاءت على لسان رشدي باشا بعد إعلان الحماية بحوالي تسعة أشهر، وقد طابقت ما ورد في الدفاع عنه في السنوات التالية لثورة سنة ١٩١٩ .

ولعل الذي خسر رشدي باشا إلى ما أفضى به إلى جريدتي الأهرام والجورنالدى كبير يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ ما سبق أن أعلن على لسان لورد كرومر في مقدمة كتابه عباس الثاني ، المؤرخه ٢٨ يناير سنة ١٩١٥ حيث قال : «والآن أنتقل إلى الحاضر والمستقبل القريب ، فإن مصير مصر السياسي ، بعد أن بنى ثلاثه وثلاثين عاما معلقا في كفة واحدة من الميزان ، تقرر نهائيا ، وذلك بإدخالها ضمن الامبراطورية البريطانية ، ولم يكن هناك حل ممكن غير هذا الحل ، ثم قال بعد تحدته في أثر علاقة تركيا بمصر . . . : «ولا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الخلل في التوازن والأفضلية لوقورت الحماية بالضم البسيط العادي» وانتهى كرومر في مقدمته في هذا الصدد قائلا : « ومع كل ذلك ، فلا شك هندي مطلقا في أن الحكومة البريطانية قد سلكت سبيل الحكمة والصواب في مجاراتها للرأى العام وتفضيلها الحماية على بسط السيادة النامة ،

• • •

ويمحس بنا في ختام هذا البحث أن نورد ما أنتهت إليه بشأنه لجنة لورد ملتر في تقريرها الذي نشرته في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حيث قالت بعد إشارتها إلى الاتفاق الذي تم بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ما يأتي :

«فهذا الاتفاق كان يقي بقضاء جميع الأغراض لودام السلم في أوروبا ، ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضيا إلى مسائل صعبة معقدة ، لألف المصريين كانوا - حكما - رعية سلطان تركيا ويدعون له لا للتاج البريطاني . فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ، ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب ، كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة . ويتركها بين يدي

بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا. - وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية. ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرقى من هذا، به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس. وذلك بيسط حماية بريطانيا العظمى عليها..

ثم أشير في هذا التقرير إلى ما يقيد أن الإنجليز قد وعدوا مصر بما يطمئنها على مصيرها ومستقبلها بعد أن تضع الحرب أوزارها قليل فيه: «...ولكن لا ريب في أن المصريين أفهموا أن المساعي ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية. وأن الجهد أفرغ في التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بيسط الحماية عليهم أوداً مما كانت عليه قبلها»، ثم ضربت لجنة ملز مثلاً على ذلك ما رددته ملك بريطانيا في رقيته إلى السلطان حسين عند جلوسه على عرش السلطة من «تأكيديه بأنه لا ينفك عن تأييده في المحافظة على مصر وثمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها.. ومن «أنه قد دعى إلى تحمل مسئولية منصبه السامى إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر، وأنه على يقين بأنه بمعاونة وزرائه وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى له التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم».

واستطرد تقرير اللجنة يقول:

«وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشبهون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بأنكار كل فكرة بضم البلاد أو احتلالها احتلالاً دائماً...»

وردد التقرير بعد ذلك ما عمل عليه السير اللين غوردست من أعداد المصريين الحكم النقي، ووعود الإنجليز في هذا السبيل، وما حال دون تنفيذ هذه الوعود... إلى أن قال: «فيبقى تذكر هذه الأمور، إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين

لزعيم المتاد، وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك . .

والمستخلص من كل ما تقدم ، أن فكرة ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ، كانت لها أساس في سياسة الحكومة البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى ، وأن الإنجليز قد استثمروا كره مصر للضم أو الحماية ، ولعنة الله على الأتئين !!
وبهذه المناسبة ومن المفيد تاريخيا أن نقرر أن فكرة الضم والحماية قد راودت الحكومة البريطانية منذ ما بعد فقد ثبت في كتاب « مصر في عهد الاحتلال الإنجليزي والمسألة المصرية » مؤلفه « هنس رزير » محرر جريدة الكورير ديجيت في أكتوبر سنة ١٨٩٥ ص ١٣٠ ما يأتي :

« ولنتظر الآن إلى مصر . فالحالة هنا أيضا سيئة ، والراحة مهددة بسبب الخطوة العدائية لبعض الدول ، ووجهة الإنجليز هي ضم مصر إليها يوما من الأيام ، وهي وجهة يمكن اعتبارها ساقطة ، لأنها لا تجد المعارضة من الدولة العثمانية والفرنساوية فقط بل ومن الدولة الألمانية والتمساوية أيضا . »

هذا من جهة اتجاهة الصكرة قديما إلى « الضم » . أما من حيث التفكير قديما أيضا في « الحماية » فقد خصص عنه الأستاذ سليم خليل النقاش فصلا في ص ٢٣٠ و ٢٣١ من الجزء السادس من كتابه « مصر للمصريين » عن أحداث مصر في سنة ١٨٨٤ أشار فيه إلى أن الصحف البريطانية أخلت - بعد استقرار أقدام الإنجليز في مصر - توقع إلى حكومتها بتقرير « الحماية الإنجليزية على مصر » فأشدت لذلك قلق المصريين وأن مظاهر الاحتجاج بدت ضد ذلك ، وأنه لما استمرت هذه الصحف في خطتها ناهضتها فيها صحف أخرى ووزارة جلاستون مترددة في الأمر تقدم رجلا وتقدم آخر »

وقد تناول هذا الكتاب تفاصيل اتجاه إنجلترا إلى تركيا وقتئذ لتؤكد « أن الحماية لا تمنح بمصر تحت سيادتها ولا تغيير شيئا من الأحوال المقررة لمصر على متبوعها الكريم وأن حقوق السلطان المقدسة تبقى على ما كانت عليه . »

واختتم المؤلف فصله هذا بقوله «لأن هذه الحماية والحمد لله لم تهرس حتى الفراغ من هذا الفصل؛ ولن تقرر بأذن الله...» ،
وعما يوجب الاسم والحزن أن الانجليز عادوا بعد ثلاثين سنة ففرضوا الحماية
فسرا وقوة على مصر ، مع فارق بين موقفهم قديما وحديثا في هذا الشأن ؛ فقد بما
صرحوا ببقاء السيادة التركية على مصر اذا وضعوها سنة ١٨٨٤ تحت حمايتهم
وإنهاء هذه السيادة عند فرض الحماية على مصر سنة ١٩١٤...
وأسابب هذا التصرف في التاريخين مفهوم معروف !!

ثانيا - مدى جدية قبول رشدي باشا الحماية تقاديا من ضم مصر الى الممتلكات البريطانية

ونقتل بعد ذلك إلى تبرير رشدي باشا قبوله بسط الحماية على مصر تقاديا
من ضمها الى الممتلكات البريطانية . ونسارع فبين أن كلا من الحماية والضم شيء
لا يمكن قبول أى منهما ، ولا يصح أن تجري بينهما أية مفاضلة ، وما كان يجب أن يكون
في أيهما إشار على الآخر . ذلك لأنهما يلتصقان معا في خطورة النتائج وسوء الأثر .
ولقد كان أهم مظهر في فكرة الضم هو ما ورد في البرقية المرسلة من مستر
شينهام إلى سير أدوارد جراي في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ والمنشورة في الفصل
الثاني من بحوث «الأهرام» ، وقد قال له فيها ما عبرت عنه هذه الجريدة بأنه وبالنسبة
لما بعده قرار ضم مصر وإحلال حاكم بريطاني عام يحل مكان الحكومة المصرية
قد وصفه - أى شينهام - بأنه يعتبر أكبر بكثير عما قدره هو ومستشاروه ،
أو كما جاء في صريح نص هذه البرقية : «إحلال حاكم بريطاني عام محل الإدارات
المصرية القائمة التي يمثلها الحديو ووزارة مصرية تتولى الحكم باسمه» .

وما من شك في أن هذا المظهر وحده قد توافر في ظل الحماية ، فقد عمد
الانجليز إلى إظهاره بشكل جلي في جميع تصرفاتهم ، فقد حرصوا على أن يكون
تعيين الأمير حسين كامل سلطانا على مصر أو بالأصح حاكما عاما على مصر بتعيينهم

عن طريق وزير الخارجية البريطانية، حيث أعلن في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤: أن الحكومة البريطانية رأت خلع عباس حلمي باشا خديوى مصر السابق من منصب الخديوية، وأنها قد عرضت هذا المنصب مع لقب سلطان على الأمير كابل حسين باشا قبله. وقد كان الاحتمال بتولية هذا المنصب في وسط ثلاث من الجيش البريطانى على ما وصفته وصورته الصحف المصرية والأجنبية في ذلك الحين، أكبر دليل على أن السلطان حاكم بريطاني عام فعلا وان كان مصريا شكلا .

ولذلك كان سعد زغلول على حق — كل الحق — حين وصف خلفه السلطان فؤاد — علنا وهو قائم حتى على أريكته في خطبته التي القاها في شبرا في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ — بأنه « يمثل سلطة الحماية، وحين قال فيها اذا ما عين رئيس الوفا الرسمي للمفاوضات مع الحكومة البريطانية، فان « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » .

أما أن وزارة مصرية تتولى الحكم باسم ذلك الحاكم البريطاني العام، فان طابعها لم يتغير في حالة اعلان الحماية البريطانية على مصر ، لأنها مستمدة سلطته من السلطان، وقد يتنا طيبة وحقيقة مركزه، ومصدقا لهذا يقرر سعد زغلول في ذات خطبته سالفة الذكر دا على عدل يكن باشا حين وصف وزارته التي تألفت سنة ١٩٢١ بانها وزارة دستورية . « أنها معينة من عظمة السلطان (وقد وصفه بأنه « مثل سلطة الحماية) بل اجاهر بالحقيقة الآتية : (المندوب السامى أيضا)

ومالنا نذهب بعيدا . . ورشدى باشا نفسه يصف وزارته التي قبلت الحماية في حديثه مع جريدة الأهرام في ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ حين قال بصريح العبارة : . . لم أكن مشغلا لمصر وإنما كنت رئيسا لحكومة مصدرها « قوة الانجليزية » . . ومعنى ذلك الحماية الانجليزية .

واذا ما عرضنا لعناصر « الضم » الجهورية، نجد ما قد توافرت جميعها في « الحماية » ولتكتب في هذا الطيدد بابرارز عنصرين اثنين :

(الاول) جنسية المصريين : فمن المعلوم أن ضم مصر إلى بريطانيا يهدرها ويهدمها . وقد كان هذا هو الحال عند إعلان الحماية . فقد ورد التبليغ الذى كلف مستر ملن شيتام أن يوجهه من قبل الحكومة البريطانية إلى الأمير حسين كامل حين عين عن طريق وزير خارجيتها سلطانا على مصر ما يلى :

« وقد فوضت لى حكومة جلالتة أن اصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين ايضا كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك » .

وفد بلغ الامر فى هذا الخصوص إلى حد اعتبار من يرتكب جريمة من المصريين، وهو فى الخارج، من رعايا الانجليز، وتبعاً لذلك يحاكم أمام محكمة عسكرية بريطانية . وذلك بمقتضى الاعلان العرفى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩١٦ (الوقائع المصرية عدد ٤٣ ص ١) حين رسم علاقات التماس الملكيين بالسلطة العسكرية الانجليزية، فنص فى البند ٢٢ منه على ما يأتى :

« جميع الاعمال المتنافية لمضمون هذا الاعلان أو مضمون إعلان ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ويرتكبها أحد رعايا جلالة الملك (البريطاني طبعاً) أو احد رعايا حلفاء جلالتة أو احد المشمولين بحمايته ويكون وقوعها خارج القطر تعتبر من الاعمال المعاقب عليها . وكل شخص من هؤلاء الاشخاص يرتكب جريمة بالصفة المشار إليها يحاكم ويعاقب عند ضبطه واستحضاره إلى مصر كأنه ارتكب ما ارتكب فيها » .

وفى باقى نصوص هذا الامر أن الجهة المختصة بمحاكمة من ذكروا فى هذا البند المحاكم العسكرية البريطانية .

ونحمد الله ان هذا العنصر قد انهار وانهدر بفضل ثورة سنة ١٩١٩ .

فقد ورد فى الفصل الخامس والعشرين من بحوث الأهرام^(١) من بين احداث

يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩١٩ حوار في مجلس العموم البريطاني سأل فيه الكاتب ود جورد عما اذا كان المصري يعد من الرعايا البريطانيين ، ويتمتع في إنجلترا والمهند بحقوق الرعايا البريطانيين وامتيازاتهم، فأجاب مستر سسل هرورث وكيل وزارة الخارجية بالسلب، فعاد النائب يسأله عما اذا كان المصريون — بالرغم من اعلان الحماية على مصر — لا يعدون بذلك من الرعايا البريطانيين ، فأجاب وكيل الوزارة قائلا : « نعم واسلم بأن هذه هي الحالة ، فقَبَّ النائب على هذه الإجابة قائلا : « إذن الحالة هي نفس الحالة التي كانت قبل أن تعلن الحماية » .

(الثاني) اهدار تمثيل مصر السياسي :

وهذا التمثيل أكبر مظهر من مظاهر شخصية الدولة وعنوان استقلالها .. وقد اهدروا ندمم باعلان الحماية .. بعد أن كان لمصر منذ أول عهدها « بالنظارات » — وهي الوزارات — « ناظر » أو وزير للخارجية في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قبل أن نرؤا بالاحتلال البريطاني ، وذلك عندما فكر الخديو اسماعيل لأول مرة في « قويض » إدارة الحكومة إلى هيئة تكون مسئولة في كافة الأمور والاجراءات^(١) .. ومنحه نوبار باشا الاذن في « تشكيل وترتيب هيئة النظر » .. ولاهمية نظارة (وزارة الخارجية) اسندت لأول مرة إلى رئيس مجلس النظر نوبار باشا .. ثم إلى شريف باشا حين كان رئيسا للنظر أيضا .. ثم اسندت إلى مصطفي فهمي باشا — على عهد الخديوى توفيق — ثم اعيد إسنادها كذلك إلى اسماعيل راغب باشا حين عهد إليه برياسة النظارة في سنة ١٨٨٢ .. وبما يسترعى النظر في خصوص وزارة الخارجية انه قد ورد عنها في التقرير المقدم من راغب باشا إلى الخديوى توفيق متضمنا الاحوال التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاسته أساسا لجميع اجراءاتها وهو يشكل في العرف الحديث برنامج الوزارة — ورد فيه عن وزارة الخارجية ما يأتي :

ولا تجرى مخاطر في المصالح السياسية من مأمورى الحكومة مع أحد وكلاء

(١) هذه العبارة مأخوذة من النص الفرنسى للخطاب الموجه من اسماعيل إلى نوبار ولا تنشئ ترجيحاً مع هذا النص الذى قصد وضع البادئ التي تدار بهادقة البلاد وفقا للمبادئ الاوربية السائدة فيئذ .

الدول بانتظر المصرى الا من طرف ناظر خارجية حكومتكم فقط ، وعليه أن يستشير مجلس النظار فى الأمور المهمة وإن حصلت مخافة من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يعتمد بها .

وقد صدرت « ارادة سنية » من الخديو توفيق بالتصديق على هذه الاحوال ، بخلافها ومنها ما خص وزارة الخارجية واختصاصها على ما سلف بيانه .

وصارت نظارة الخارجية .. قائمة بعد ذلك وباستمرار دون أن يؤثر على كيانها — ولو من باب الشكل — الاحتلال البريطانى ، ولم تلغ بمحلوه .. وبقيت كذلك إلى ان التبت إلفاء تاما باعلان الحماية ، وكان عدل يكن باشا آخر من تولاها وفى عهد الخديو عباس حلى ..

وقد عنيت هذه الحماية بإبراز إهدار وزارة الخارجية إهدارا تاما من كيان النظام الوزارى بعد أن ظل باقيا منذ عهد مصر بهذا النظام الدولى الحديث ، لجاء التبليغ البريطانى الموجه من ملن شيتام إلى الأمير حسين كامل حين نصب سلطانا من قبل الحكومة البريطانية ما يأتى :

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالت ان المسئولية الجديدة التى اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخاطر من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالت

فى مصر . »

وهكذا وبجرة قلم « الحماية البريطانية » بحيث وزارة الخارجية من نظام الحكم فى مصر بالرغم من بقاءه على الأقل مظهرا لشخصيتها فى عهد السيادة التركية والاحتلال البريطانى .

• • •

ونعود بعد ذلك إلى ما تنق به رشدى باشا ومؤيدوه بما بذله فى سبيل عمله على إبعاد فكرة ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية من أن تبقى مع اعلان الاحكام

المسكينة سلطة مجلس الوزراء في الامور المدنية . فنقول إن ما تقرر في هذا الشأن كان في الواقع جبرا على ورق اذ ظلت الامور كلها : مدنية ، وادارية ، وعسكرية في يد السلطات البريطانية العسكرية ، فقد تجاهلت الحكومة الإنجليزية وعدها في هذا الشأن ، كما لم تستمسك أغلب الوزارات المصرية التي تعاقبت على الحكم في عهد قيام الاحكام العرفية الإنجليزية ببقاء سلطاتها في الامور المدنية . ولنا في حاجة إلى ان نضرب امثلة على ذلك من الناحيتين ، لأن الامر كله كان عسكريا بصفة عامة شاملة .

• • •

ولم يفرق شراح القانون الدولي في مؤلفاتهم كثيرا بين الحماية والضم . فهذا الدكتور حامد سلطان في مؤلفته : « القانون الدولي العام في وقت السلم » يقول في البند ١٤١ ص ١٤٠ طبعة ١٩٦٧ عن الحماية المفروضة أو الحماية الاستعمارية وهي التي تم بعمل افرادى من جانب الدولة الحامية (كالحماية التي فرضت على مصر من بريطانيا) . انها في الواقع طريق غير مباشر لضم الدولة المحمية لتنفادى ثمر النتائج السياسية الوخيمة المعنى التي قد تترتب على الضم المباشر ،

ثالثا - هل يبرر تنفادى الضم قبول الحماية

وماذا كان يجب على رشدى باشا

اتخاذ عندئذ

سبق ان ذكرنا على لسان رشدى باشا ، ومن تولى الدفاع ، عنه مبررات قبوله الحماية وما اضطره إلى ذلك تلافيا من ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية . وقد بينا كذلك ماهية هذه المبررات ، وأن ليس بين الضم والحماية من فوارق الاجرد شكليات لا تقى وتضمن من جوع .

ولنفند الآن هذه المبررات :

ويمكن حصرها ومناقشتها والرد عليها بايجاز فيما يلي :

- (١) وعد الانجليز، بانها تعتبر وديمة تحت يدها مصر، جميع الحقوق التي آلت
لانيها، وانها تعتبر الحماية ضرورة حرية مؤقتة لا مساس لها باستقلالها .
- (٢) ان ليس ثمة قيمة قانونية لقبوله الحماية، لانه لم يكن ممثلاً لمصر، وكذلك
الحال لو قبلها الخديوي نفسه.
- (٣) أنه كان يخشى على بلاده سيطرة اجنبية أشد وطأة من السيطرة الانجليزية
- (٤) انه رأى أن تتجنب مصر كل عمل عدواني ضد الانجليز وأن تساعد
لكي تعامل عند عقد الصلح معاملة الصديق المتحالف .
- (٥) أنه لو لم يقبل الحماية لكانت مصر بعدئذ في حكم القانون والواقع ولاية
انجليزية أو كانت شملت حاية لا فرق بينها وبين الضم إلا في الاسم .
- (٦) أنه لو عرض أمر الحماية على الجمعية التشريعية لصدر قرار رسمي منها -
وهي تمثل الشعب - بالاعتراف بخلع الخديوي وبالحماية .



وزد جملة على هذه المبررات بأن الزمن أثبت أن ما وعد به الإنجليز قد ذهب
مع الريح كما ذهبت وعودهم الرسمية العديدة بالجلاء وأنها الاحتلال (١) . وكان
جديراً بالرجل السياسي الحذر الرشيد ألا يصدق لهم وعداً على ضوء عدم الوفاء
من قبل بأي عهد لهم . وما كان له أن يقدم على قبول الحماية لاعتقاده أنه ليس ثمة
قيمة قانونية لهذا القبول لأنه لم يكن ممثلاً لمصر . وقابله أن مثل هذا الجدل الذي
لم يرض به إلا نفسه، ولم يدر إلا في خلده، لا يجدي نفعاً لأسباب عدة منها أن العبرة
في كثير من الأحيان وأغلبها في سياسة الدول بالامر الواقع STATU QUO وهو

(١) احصى المرحوم الاستاذ امين الراضى هذه الوعود على لسان ساسة انجلترا الرسميين
فوجد ٤٣ وعداً وقد ضمنها مذكرة قيمة ضافية له بتصويبها وأسنادها . واقرها الوفد المصري
وضمها إلى أعماله وترجمت إلى اللغة الفرنسية ، ووجهت منه إلى قتاتل الدول في مصر لارسالها
للرئيس وللسن دتيس جمهورية الولايات للاتحة ولرؤساء الحكومات الاخرى والمبعثات
الرسمية في الخارج .

ما يسمى في القانون الدولي بالعرف والسوابق، وقد بلغ الأمر في هذا القانون أن تصبح هذه السوابق قواعد — وهي وإن كانت تعيد الحكومات ذاتها إلى حد، ما فإنها لا تعيد الشعوب . ولذلك هب سعد زغلول في وجه مستر برسيغال المستشار الإنجليزي بمحكمة الاستئناف الأهلية حين وقف في جمعية الاقتصاد والاحياء والتشريع السلطانية يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ يرد على محاضراته عن مشروع قانون العقوبات ، وقد انتهز هذه الفرصة فعرض للحماية من الناحية القانونية ، وأشار إلى ما قرره علماء القانون الدولي عنها من أنها لا تنتج الا من عقد بين أمتين تطلب أحدهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية . فهي نتيجة عقد ذي طرفين موجب وقابل ولم يحصل من مصر وإن يحصل منها أصلاً .

ثم أختم رده هذا قائلا :

وفي سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو قبلها
الامة المصرية، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً، بل هي ضرورة من ضرورات
الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة .
وقد امتلأت أعمال الوفد المصري ومطبوعاته وكتب التاريخ بهذه المذكرة الوطنية الفيضانة التي كانت بمثابة قنبلة فجرت في وجه العدو على حين فجأة وعلى غير انتظار، وقبل أن تندلع نار ثورة سنة ١٩١٩ بأقل من شهر، وكانت في الواقع ضمن وقودها .

وقد نشرت «الأهرام» هذه المذكرة بأكملها في الفصل الخامس (١) من أبحاثها . وما قاله سعد فيها عن الحماية من الناحية القانونية كان مصداقاً لما خالج ضمير رشدي باشا، وأعقده حين قبل الحماية — واقع وحده يعلم باعتقاده — ولم ينصح عنه الا بعد قيام ثورة سنة ١٩١٩ بزم من طويل .

وفي الحق أقرر أن ما قاله رشدي باشا أخيراً في هذا الشأن لم يكن الا مجرد

دفاعته امام التيار الوطنى الجارف الذى حل عليه لقبوله الحماية فلم يجد إلا ان يردد هذا الدفاع ليخرج من الحرج الذى حوصر فيه .

ولا أدل على صحة نكاحه لما قرره من ذلك الاعتقاد، من ان تصرفاته بهد قيام الثورة، وعندما طلب هو وعدلى باشا التصريح لهما بالسفر إلى لندن، وحين اسمها مع سعد زغلول والوفد المصرى فى المفاوضات مع لجنة ملتر — تبيء وتؤكد أنها ما كانا يهدفان من ذلك كله إلا العمل على « تنظيم الحماية » لا على « إلغائها » كما هدفت ثورة سنة ١٩١٩ إلى ذلك .
ولنتعرب الآن امثلة وجيزة على ذلك :

١ — فقد اقترح رشدى باشا على السلطان فؤاد، عندما تألف الوفد المصرى فى أواخر سنة ١٩١٨، أن يهد إلى عدلى باشا دان يسطا آراء عظمتته وآراء حكومته فى مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة . وذلك لمناسبة البدء فى مفاوضات الصلح ، وقد وافق السلطان . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق عليه بحجة انشغال رئيس الوزراء بهذا المؤتمر، فاستقال هو وعدلى باشا فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ .

٢ — أو عز سير ونجت المحتمد البريطانى إلى السلطان بارجم قبول هذه الاستقالة ريثا يناوض حكومته فى أمرها . . . ولما رفضت الحكومة البريطانية الاقتراح بادى الذكر، عاد رشدى باشا فقدم استقالته مرة ثانية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قال بعد ان أشار الى ما وقع من أحداث الجوادث ما على :
« .. وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض أعضائى النيابة (يقصد الوفد المصرى دون أن يذكره) السفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر وقد أثرت بأن يؤذن لها فى السفر ، فلم تهمل مشورتى قط ، بل ورفضت اجتماع آرائى فيها بحتمل ان يكون عليه نظام الحماية .. » (١)

(١) وهذا الذى يخالف ما لحقت به (الامرام) هذه الاستقالة فى صدورها لعلها الباطل .

٣ - ورد في مذكرة سيررونا لدجيه ام وكيل وزارة الخارجية المنشورة في الفصل الثامن عشر من بحوث الاهرام إشارة إلى اقتراح رشدي باشا زيارته للندن هو وعدلي باشا ثم قال فيها عقب ذلك : « وكان من الواضح انه لو وصل الوزراء المصريون إلى لندن في مثل هذا الوقت لما تيسر الوقت والاهتمام الكافيان لإجراء مباحثات معهم بشأن المسائل الهامة الخاصة بمستقبل علاقاتنا مع مصر في ظل الحماية والاصلاحات الدستورية المصرية » .

وكذلك ورد في البرقية العاجلة جدا التي ارسلها الجنرال سير النبي إلى لورد كيززون في ٢١ مارس سنة ١٩١٩ والتي نشرتها الاهرام في الفصل التاسع عشر من بحوثها، انه استدعى في هذا اليوم الوزراء السابقين (ومنهم رشدي باشا وعدلي باشا) « وانه انهي اليهم انه بالنظر الى ان الوفد قد كتب له، فانه يرى أن يقابل اعضاءه ، وبعد ان روى ما دار بينه وبين اولئك الوزراء قال بصريح العبارة ما يأتي :

« وقد كرر رشدي تأكيد قبول الحماية »

وفي الفصل التالي - الفصل العشرين من تلك البحوث - أبرزت « الاهرام » ، « ما تضمنته البرقية سالفة الذكر، فقال : ولكن من أم ما كشفت عنه هذه البرقية قول النبي لحكومته إن رشدي (كرر له تأكيد قبول الحماية) ... » وأتت بعد ذلك بالنص الانجليزي لهذه العبارة وهو : RUSHDY REITERATED

HIS ACCEPTANCE OF PROTECTORATE

بمقتضى ما ورد في البحث السابق عليه من أن رشدي باشا طلب التصريح له ولعدلي باشا بالسفر إلى لندن لعرض مطالب مصر لمناسبة انتهاء الحرب العالمية إذ لم يعد هناك مبرر لاستمرار اعلان الحماية البريطانية عليها . . . شأن بين هذا التلخيص وذات نص الاستقالة التي ورد فيه أن العرض من السفر هو التباحث (فيما يحتمل ان يكون عليه نظام الحماية) وهذا هو نفس ما نشرته (الاهرام) في فصلها الثاني . . . نصاً للاستقالة . . .

ثم علمت « الأهرام » على البرقية قائلة : إن هذه العبارة تكشف عن احتمال وجود أحاديث سابقة (استهدفت لإيجاد مخرج وإعزاء للموقف) بين رشدي والنبي في شأن (مصير الحماية البريطانية على مصر) . ومبعث غرابتها أن حسين رشدي باشا بهذا الموقف — إن صح ما يقوله النبي — يتناقض مع موقفه السابق ، عندما استقال بسبب عدم الإذن له ولعدلي يكن بالسفر لعرض مطالب مصر في شأن إنهاء الحماية . . . بل يتناقض مع نصحه المندوب السامي البريطاني السابق بمخالته وينجيت (يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨) — بأن يسمح لسعد زغول ورفاقه من الزعماء الوطنيين بالسفر لعرض وجهات نظرهم على لندن . . .

وهذا التلطيخ الأخير من التعليق لا يمنع في ذاته من أن يكون رشدي باشا قد أفنى إلى النبي بأنه يكرر تأكيد قبول الحماية ؛ ولا يصالح منطلقا وعقلا أن يكون دليل نفي له على أنه لم يته إلى النبي بآ هذا التأكيد — فقد أخذ على الانجليز في استقالته المؤرخة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ (أى قبل البرقية التي أشار فيها النبي تكراره قبول الحماية وتاريخها ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بثلاثة أشهر وثمانية أيام) إهمالهم مشورته في ضرورة الإذن للوفد المصري بالسفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر ورفض سماع آرائه فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية

ولعل جريدة الأهرام قصد بتعليقها الأخير أنه ما دام رشدي باشا قد أصبح الانجليز بالتصريح لسعد زغول ورفاقه بالسفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر ، فانه يكون موافقا على طلب الوفد الاستقلال التام وإنهاء الحماية ١١ ولقد كان هذا التصريح من صنع رشدي باشا واجتهاده في الدفاع عن نفسه وتبنته عنه جريدة الأهرام . أو لعل ذلك كان من سبيل حوار داخلياته فقد نشرت « الحولية الأولى » لاحد شفيق باشا الصادرة في سنة ١٩٢٦ ص ٢٤٤ ضمن حديث له قالت فيه إنه جرى بين رشدي باشا مع وفد من رجال الصحافة والقانون في ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ لم ينشر إلا بعد عامين لطروف أقتضت ذلك ، كما قاله

وكانوا قد طلبوا اليه عند تشكيله وزارته الثانية عدم الاعتراف بالحماية فقال ما يأتي:
 « إن طلبكم هذا لا محل له، فأني قلت في خطاب قبول الوزارة (لأنني سأعمل بأمل
 الوصول إلى حل يرضى الأمة) ؛ والأمة تطلب الاستقلال . وهذا معناه عدم
 الاعتراف بالحماية . ثم استعردت « الحولية الأولى » ، تقول على لسانه ما يلي :
 « وعلاوة على ذلك فأني صرحت في المحادثة التي نشرتها جريدة الأهرام وهي
 محادثة رسمية تصرحاً جلياً بأنني لا أعترف بالحماية البريطانية؛ وقد قلت نفس هذا
 القول في منشوري الأخير . فيستنتج من كل ذلك أنني لا أعترف بالحماية . وهذا
 كل ما يستطيع رجل يشغل مركزاً مركزياً أن يعمل . فأني إذا كنت صرحت
 بأكثر من ذلك كانوا يطلبون مني أن أعترف بالحماية رسمياً . وكان من المؤكد
 أن أرفض هذا الطلب وأدفعه بقدي، ولكن ذلك كان يخلق مشكلة جديدة . »

وقد أشار شفيق باشا إلى نشره الحديث الأول في ص ٣٤١ من مؤلفه وهو
 الذي أدلى به رشحى إلى جريدة الأهرام في بدء توليته وزارته الأخيرة والذي
 يصفه بأنه « محادثة رسمية » ، فرجنا اليه في هذا المؤلف حيث أشار اليه، بل وإلى
 أصل هذه المحادثة الرسمية وقد وجدناها منشورة في جريدة الوطن الصادرة في
 ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ تتلأ عن جريدة الأهرام كما قالت لعدم عثورنا على عدد
 الأهرام الذي نشرت فيه هذه المحادثة لصعوبة فيه — فلم نجد أى أثر لإطلاقا
 — بكل أسف — لما صوره بأنه قد صدر منه « تصرحاً جلياً بأنه لا يعترف
 بالحماية البريطانية » مع أنه لم يكن قد مضى بين الحديثين سوى أقل من أسبوع .
 وبالرجوع كذلك إلى منشورة « الأخير » ، الذي أشار اليه وقال إنه ردد فيه
 هذا المعنى — عدم الاعتراف بالحماية — (وهو منشور في ص ٣٣٧ من الحولية
 نفسها) — لم نجد كذلك أى أثر لما يقرره .. ويقول مؤلف هذه الحولية إنه
 « لا تصفح الموظفون والناس أجمعون هذا المنشور القوي لا يحوى أى تصريح بأى
 مطلب من مطالبهم . فلم يسمح إلا أن يعتدرا اجتماعهم في ذلك اليوم »

وكان هؤلاء الموظفون— كما قال نفس هذا المؤلف في ص ٣٣١ — قد قررت
لجنتهم المثلة لهم الاضراب حتى تجاب مطالبهم الوطنية ومن بينها ، أن تشكّل
الوزارة لا يفيد الاعتراف بالحماية .

وإذا ما اتى رشدي باشا في حديثة الثاني ، بأنه لكل ما ذكره في حديثة الأول
ومشوره الأخير (وهو في الواقع لم يذكر فيها شيئاً كما قال عن عدم اعترافه
بالحماية) — يستنتج من كل ذلك ، أنه لا يعترف بالحماية ، — يكون حديثه خيالا
لا يتفق مع الحقيقة ولا يصلح أن يكون دليلاً عن نفسه .

• • •

ونعود بعد ذلك إلى مناقشة باقي المبررات التي سبقت دليلاً عن قبول رشدي باشا
الحماية .

فقد جاء على لسانه تقديره القانوني بين خواج نفسه أن هذا القبول غير مجد ، لأنه
لا يعتبر مثلاً أو « مشخصاً » لمصر حسب تعبيره حتى ولو قبلها الخديو نفسه . وقائه
أنه وإن لم يكن مثلاً أو « مشخصاً » لمصر من الناحية القانونية — إلا أنه يمثل ومشخص
« لحكومة مصر » ، فعلاً ، وبذلك اتحدث على شئونها . ومن ثم ينهار هذا التدليل ؛ وما
كان ليصلح مبرراً لقبوله الحماية على الإطلاق .

• • •

وراح رشدي باشا بعد ذلك يبرر قبوله الحماية بمذر أقيج من الذنب ؛ فقال إنه
كان يخشى على بلاده سيطرة أجنبية أشد وطأة من السيطرة الإنجليزية ، فإنه لا محل لتفاضل
بين سيطرة أجنبية كالسيطرة الألمانية وسيطرة أخرى كالسيطرة الإنجليزية . فكلامها
« سيطرة » ، وكلامها « ديم » للاستقلال و « ماح » للكرامة الوطنية . وإذا كانت مصر قد عافت
السيادة التركية ، وكانت مجرد سيطرة اسمية لأهلية ، وبالرغم من الاتصال الديني بينها
وبين « تركيا » ، وكانت تربطها فضلاً عن ذلك « خلافة المسلمين » ، فإنه من باب
أول أن تصاف وترفض أية سيطرة من أية دولة أخرى أيا كانت .

• • •

وبمثل هذا المنبر ورد رضى باشا قبوله الحماية، بأنه لو اقبلها لكانت مصر بعدد ولاية إنجليزية في حكم القانون والواقع أو كانت شملت حماية لا فرق بينها وبين الضم إلا في الاسم. وسبق أن بينا أن ليس ثمة فارق بين الضم والحماية، وأن ليس ثمة فارق بين حماية وحماية. فلقد كانت مصر طوال مدة الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها في مظهرها وفي جميع أشكالها، وفيما اتخذ بشأنها من تصرفات، كولاية إنجليزية فعلياً، لحاكمها السلطان معين من قبل الإنجليز؛ ووزرائها معينهم وقبيلهم المنتخب الساسى البريطانى. وكانوا - أى الإنجليز - هم المتحدثون على شؤونها، والمتصرفون بصفة عامة وبإيجاز في كل أمورها، وأخذت مصر تسترد كرامتها وحريتها واستقلالها رويداً رويداً وتدرجياً - حسب ظروف وقوة جهادها وتضالها - إلى أن تم لها الاستقلال بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وإن كان قد شابه الاحتلال (١)

(١) تناولنا في كتابنا « المعاهدة المصرية الانجليزية، ودراساتها من الوجهة العملية » سنة ١٩٣٦ - في ص ٥٥ - ٥٩ الحديث عن الاستقلال فقلنا للأسباب الموضحة به، إن مصر مستقلة استقلال تاماً من الوجهة النظرية، وحسبنا بداية هذا الاستقلال باليوم الذى سقطت فيه عنها السيادة التركية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤، وقد تأيدت هذه البداية بمقتضى المادة ١٧ من معاهدة لوزان التى تمت بين دول من بينها إنجلترا وتركيا، ثم تحدثنا بهذا من « الاستقلال من الوجهة العملية » فقلنا لولا نكثى أمام التاريخ ما قلناه. وأما الاستقلال الفعلى الحقيقى والذى لا تشوبه رقابة أو وصاية ولا يفصده تدخل، فلن يتحقق لمصر إلا بالمعاهدة الحاضرة وإلا يظل لها بروح الحق والمدل والشرف، لأن مجرد إلقاء نظرة على نصوصها، واستقراء شروط الاستقلال وأركانها، واستعراض الماضى وأثقاله، وملابسات الظروف الدولية الاخرى؛ كل ذلك يؤكد لنا طرئين أن المعاهدة الحاضرة هى غير ما أخرج للناس، فهى تتخفى من انتهاء الاحتلال العسكرى، والاعتراف جدياً بالاستقلال. ويحمل مصر حرة من كل قيد يقيدها في شؤونها الداخلية والخارجية على السواء، وتحقق تمثيل مصر السياسى، وتخلق منها شخصية دولية كانت من قبل منكورة، وتمثل الحرية لمصلحة جديّة في إعداد جيشها على الوجه الذى ترى فيه مصلحة بلا قيد ولا شرط، وتقضى بالاشتراك في إدارة السودان، وتفتح باب الهجرة اليه، إلخ. غير ذلك... ونود تكلف لهذا البحث في دائرته الضيقة أن نشير الى ما نص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من هذه المعاهدة بالنسبة لاستبقاء القوات التى اتفق على رابقتها بجوار قنصل السويس على أنه (لا يكون لوجودها صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال. كما أنه لا يمثل بأى وجه من الوجوه يحتوق السيادة المصرية) « =

ثم تم الجلاء فعلاً ونهائياً في سنة ١٩٥٦ في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بنو في الموعد الذي حددته هذه المعاهدة للدخول في مفاوضات بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها لإعادة النظر في أحكامها . .



وكان على رشدي باشا أن يقدر ، ارتكناً على الأقل الى ما أنبأ به التاريخ ، أن الشعوب الموهنة الجناح والمضومة الحقوق لن تبقى كذلك الى الأبد ، وإنما لابد أن تواتبها ظروف تنهض بها الى البعث من جديد ، وتدفعها الى أن تنفض عن نفسها وكيانها ما أصابها من الطغاة والمستبدين . . وأن في بطن ما استقرأه من أحداث التاريخ ما كان يؤكد له ذلك .



ومن مبرراته التي ساقها لقبوله الحماية أنه رأى أن تتجنب مصر كل عمل عدواني ضد الانجليز ، وأن تساعدهم لكي تعامل عند عقد الصالح معاملته الصديق المتحالف .

ونرى إنصافاً له موافقته على أن تتجنب مصر كل عمل عدواني ضد الانجليز في ذلك الحين ، على أن لا تتخذ عملاً إيجابياً ضدهم وأن تقف موقفاً محايداً . على ما فعل مجلس نظارها في ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ الذي حرم على السفن الحربية التابعة لإحدى الدول المتحاربة ، حتى السير في المياه البحرية المصرية أو في أي مرمى أو ثغر مصري والذي كان لا يجيز لأي مصري أن يدخل في خدمة إحدى هذه الدول . . وكان من الممكن أن توفق حكومة مصر بين إتيانها عملاً عدوانياً ضد الانجليز مع عدم قبولها الحماية .

== وقد علقنا على هذا النص في كتابنا سالف الذكر في ص ٤٣ بأن هذا التحفظ الذي حواه أكبر تأكيد - لو صدقت نية الحكومة البريطانية ، واحترمت نصوص المعاهدة ونفذتها بالامانة والشرف - على أن الاحتلال قد زال حقاً وبغير جدال - وزدنا على ذلك أن ما يحيطونا الى هبة التحفظ الذي نبديه « أن بريطانيا قد تركت في المائتي شرعتها وصدق وعودها مثار نزاع ونقاش » ثم أتينا على هذه الومع ديجتصوها ومصادرها في ص ٤٣ - ٤٥ .

أما من مساعدة مصر للإنجليز، فقد يكون بموقفها على الحياد، لا أن يتبرع
 رشدي باشا لهم بما هم يطلبونه، ويبالغ في أن يتطوع من قوت شعبها وحقوقها ما زاد
 من الحد، وما لا حصر له ولا عد، وقد أشارت جريدة الأهرام في بحوثها
 إلى طرف وجيز منه، وقد جمعناه بقدر الاستطاعة في مشروع كتابنا «مصر في
 ميدان التضحية» الذي نسأل له أن يرى النور في عهد قريب إن مد الله لنا
 في العمر، ويكتفى مجرد إشارة إلى مثل مادي واحد يعتبر في ذاته بسيطا وهو
 إعطاء رشدي باشا «منحة» قدرها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات
 للحكومة البريطانية، دون أن تطلبها منه !! ولعلها طلبتها وهكذا قيل ... II
 وليت «المقابل» الذي دفعه إلى الإفراط في منح الأموال والأرواح لخدمة
 الإنجليز، قد أنادى - ولو بعض الإفاداة - بعد انتهاء الحرب، فقد قال - غفر الله له - إن
 مساعدة مصر للإنجليز كان النافع لها في نظره، وأن تعامل عند عقد الصلح معاملة
 الصديق المتحالف، فقد كانت نتيجة هذه المساعدة أن أغلقت بل أحكم غلق أبواب
 مؤتمر الصلح بفرساي في وجه مصر، واعترفت الدول قاطبة بالحماية البريطانية على
 مصر. وإذا قلنا ذلك، فانتا نلني اليوم كل اليوم في إغلاق هذا الباب، على الإنجليز
 أولا وقبل كل شيء. وهذا دأبهم وخلقهم السياسي في كل حين. وهو ما أفر
 به لوزد ملر ذاته في تقرير لجنته.

وإذا قلنا رشدي باشا في ذلك، فلا نلومه إلا عن عدم أخذه ميثاقا مكتوبا
 صريحا على ذلك «المقابل» الذي توقعه وأسرف في العطاء للإنجليز على مجرد
 توقعه وانتظاره، وهو ما سماه أحد لطنى السيد باشا في قصة حياته «سناجة
 سياسية» كما سيرد البيان فيما بعد.

• • •

وأخيرا دافع به رشدي باشا عن إعشاشه عن أخذ رأى الجمعية التشريعية -
 وهي تمثل الشعب في سنة ١٩١٤ - في أمر إعلان الحماية البريطانية على مصر بدلا

من تعطيلها بيديه، لا بأمر عرفى — وإن كان الإنجليز من وراء هذا التعطيل — قوله إنه لو عرض هذا الأمر عليها ، لأفرت بخلع الحديد عن العرش وبالحماية . ونحن نخالفه فى هذا رأى — وإن كنا فى الحق نتردد بعض الشيء فى هذه المخالفة — فإن الجمعية التشريعية لو دعت لهذا الغرض — وتناولت موضوع الحماية واستمعت إلى أقوال الوطنيين من أعضائها ، وفى مقدمتهم زعيم المعارضة سعد زغول ، لهر اجتماعها البلاد هزا ولكن له أقوى الأثر فى نفوس الإنجليز وحكومتهم وقادتهم .

ولكن أى وأين لنا ذلك ؟ ! إنه لمحض خيال يمر على الخواطر والأذهان . وإننا لنظم رشدى باشا إذا ما طلبنا إليه شيئا من هذا القليل وحلتناه ما لا قدرة له بحمله وبما لا يطيق .

فقد توقع ساسة الإنجليز قيام الحرب العالمية الأولى ولمسوا بوادرها وعرفوا شواهدا ، قبل اندلاع نارها بزمان طويل . وأكبر دليل على ذلك ما نشرته « الأهرام » فى أول بحثها ، من أن تكبير الحكومة البريطانية فى إعلان حمايتها على مصر بدأ فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ — على ما ظهر من برقية سير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا إلى سير شيتام القائم بأعمال المتمد البريطاني فى مصر فكان من الطبيعى قبل أن يخطو الإنجليز أية خطوة فى سبيل ما فكروا فيه من إعلان الحماية أو ضم مصر إلى ممتلكاتهم . أن يعدوا للأمر عدته ليحكموا الأقراء . فبدوا بأداة التحديث قانوناً بلسان الشعب — وهى الجمعية التشريعية — فأرادوا تكميم أفراسها ، ولم يكونوا قد أعلنوا الأحكام العرفية بعد . فأشاروا على حكومة مصر وقتئذ وكانت أطوع اليهم من بناتهم « بتأجيل » انعقاد هذه الجمعية فصدر أمر عال « أى باسم الحديد على لسان حسين رشدى باشا القائم مقامه ، فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٤^(١) أى بعد التفسير فى إعلان الحماية بأحد عشر يوماً —

(١) وفى هذا اليوم بالذات ضلّت جريدة الوطن وفيها اعتراض قانونى فى حديث لـ

بهذا التأجيل، وعجلوا به وكان عدداً لاتعداداً أول نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وسبق أن بينا أن الانجليز كانوا من وراء هذا التأجيل أو بعبارة أدق هذا «التعطيل» ، وذلك لأنه قد جاء في دياجاجة ذلك الأمر المالى الصادر بهذا التأجيل، أنه يرجع إلى الظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع مناهج خاص للاصلاحات التشريعية . فضلاً عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة ...

وكان هذا التأجيل يتجدد من دور انعقاد الى آخره .. الى ان تعطل نهائياً .. !!



وإذا ما دققنا البحث فيما عساه يكون موقف الجمعية التشريعية وقتئذ، لوعرض عليها أمر «الحماية البريطانية» ، هل كانت تقرأها أولاً تقرها - حرناً فى الرد على ذلك لأول وهلة . ولكن أول ما يتبادر إلى ذهننا ونرجحه هو أن هذه الجمعية - وفيها من أساطين الوطنية رجال مشهود لهم بالحماس للوطن والسخط على الاحتلال البريطانى - كانت لابد ورافضة هذه الحماية رفضاً باتاً مهما تكن النتائج . وهذا ما قدره الانجليز أنفسهم ، فخشوا عرقلة ما اعزموا «إتخاذه من تدابير إستثنائية شاذة ومستعجلة» كما جاء فى دياجاجة أمر تأجيلها . وليس هذا هو الدليل على موقف الجمعية التشريعية من الحماية لحسب، وإنما هناك دليل آخر مستمد من بحوث «الاهرام» ، فقد ورد فى التقرير السرى الذى بعث به سير ريجنالد وينجت فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٧ الى لورد هاردينج أوف بنشورست وكيل وزارة الخارجية البريطانية والمنشور فى الفصل الرابع من هذه البحوث أن سعداً كان

== زغول منها .. على تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ميينا أنه لا موجب لهذا التأجيل لأنه يرى أن انعقادها يمدد على الحكومة بفائدة عظيمة ، لأنه يعتقد أن الحكومة تجد منها خير معين فى التدابير المشروعة التى تقرها لمصلحة البلاد ، وإزالة العقبات التى وقفت فى سبيلها .

فد رشحه السلطان فؤاد ورشدى باشا للوزارة هو وعبد العزيز فهمى ، فلم يقبل
وينجت هذا الترشيح، وأنهى إلى رشدى باشا - بعد مشاورات دقيقة أجراها مع
سير ميلان شيتام وسير برونييت - أن حكومة جلالة الملك ليست مقتنعة تماما
بالاسباب التى قدمت لاقضاء الوزيرين المعنيين (إبراهيم فتحى وزير الاوقاف
وأحمد حلمى وزير الزراعة) ولا تظن أن الوزيرين الجديدين المقترحين مناسبان ،
ثم تناول أسباب عدم قبول ترشيحهما ، فقال عن عبد العزيز فهمى : « إنه لا يبدو أن
لديه من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيرا على الفور ، أما بالنسبة لسعد زغلول
فانه معروف بانه « شريك مخالف » ، واستطرد وينجت : بالنسبة لسعد زغلول -
علاوة على ما تقدم - يقول حرقيا :

« كما أن الموقف الذى اتخذته بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من
سبقتنى يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه إلى استبعاده من أى اشتراك
فى الحياة الرسمية للبلاد ، لأن ضمنه قد يبنى تنازلا كبيرا جداً لرغبات المصريين ،

وهذا قول صريح من ممثل إنجلترا فى مصر عن مدى قوة عارضة سعد زغلول
وشخصيته ووطنيته ، وتكرس حياته للدفاع عن صواالح وطنه ، ومفاده أنه لم يكن
راضيا عن سياسة رشدى باشا ووزارته خلال فترة من سبقوه فى تمثيل إنجلترا
فى مصر ، ويقصد بهم لورد كرومر والسير إلدن جورست ولورد كشرش ، ولذلك
لما اتخذت خطة الهجوم على هذه السياسة . ولهذا الهجوم خطتان إحداها علنية أيام
كان صوت سعد زغلول تندى أصداؤه فى الجمعية التشريعية ثم فى جميع أرجاء
البلاد ، ولما تمطلت بعد ذلك لم يحجب هذا الصوت ولم يخفت ، ولما لجأ إلى خطته
الثانية خصوصا بعد إعلان الأحكام العرفية الإنجليزية ، وفرض الرقابة على
الصحف - خطة الهجوم على سياسة رشدى باشا ووزارته فى الأندية المجالس
الخاصة ، وهو كل ما كان فى وسعه فى تلك الظروف .

ولانه ليكني أن يرمثل إنجلترا فى مصر فى تقريره سالف الذكر بما يبنى .

بأن سعدا لم يرتض السياسة البريطانية التي كان يتقدمها رشدى باشا وخصوصا إعلانها الحماية على مصر .

ولأنه ليكنفى منه أيضاً تشريفاً لقد رسد أن قرر أن حكومة بلاده قد أُنْجِحت بالنسبة لموقفه من وزارة رشدى باشا ومهاجته لسياستها إلى « استبعاده من أى اشتراك فى الحياة الرسمية للبلاد » ، وزاده الانجليز تشريفاً فوق ما كان له من تشريف حين قالوا على إثر ذلك على لسان ممثلهم فى مصر : « إن ضمّه قد يعنى تنازلاً كبيراً جداً لرغبات المصريين » . وهنا إقرار صريح منهم بأن سعدا كان يمثل رغبات مصر حتى قبل تأليف (الوفد المصرى) وزعامته لثورة سنة ١٩١٩ .

• • •

ولم يقف الأمر من تخوف الانجليز من موقف سعد وصلابته بالنسبة لحقوق وطنه قبل تأليف الوفد المصرى وقيام ثورة سنة ١٩١٩ وأثناء اشتغال نار الحرب العالمية الأولى — عند حد ما ذكرناه من قبل ، وإنما تردد صدق ذلك كله عندما تولى سعد زعامة هذه الثورة .

فقد ورد فى الفصل الثامن عشر من بحوث « الأهرام » ، ^(١) أن سير روثالده جراهام وكيل وزارة الخارجية قد حرر مذكرة سرية جامعة أعدت للعرض على مجلس الوزراء البريطانى لمناسبة اقتراف سفر رشدى باشا وعدلى باشا الى لندن لمرض المسألة المصرية والنصح للزعامة الوطنيين بالسفر أيضاً الى لندن لمرض وجهات نظرم . وقد تضمنت هذه المذكرة فيما تضمنته حلة على هؤلاء الزعماء باعتبارهم رجالاً لا يمكن التغام معهم وقد خصت سعد زغول بعد هذا الكلام للعام بما يأتى :

و قد ظل سعد زغلول خروجه من الوزارة كوزير المعارف بعداء دائم
 للنفوذ البريطاني ولا يقبل المساومة. وبعد خروجه من الوزارة أصبح أشد قسوة
 في مشاعره المعادية للبريطانيين . وراح يتصرف — بوصفه زعيما للمعارضة في
 الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ كوكيل للحدود، وشن حملات سخيفة ضد لورد
 كيتشنر ، وقام بكل ما استطاع أن يقوم به من أعمال لإحراج الحكومة ،
 ولعل من اهتموا سعدا — ظلما وبهتاناً — بأنه كان من « صنائع الاحتلال ،
 وراحوا ينبشون قبور الماضي ليخرجوا منها قولا قاله بحكم وظيفته أو على سبيل
 الدبلوماسية التي لها حكمتها عند الحاكين (١) — لعلمهم بقدر ما صدر عن كبار
 ساسة الإنجليز بعد ذلك من إفراغهم بشدة وطأة عناء سعد لهم في عهد هذا
 و الاحتلال ، عملا في شخص المعتمدين البريطانيين المتتاليين ؛ لأن تلك الافوال
 لم تمس وطنيته وإخلاصه لبلاده على الإطلاق .



ولقد ظهرت قسوة سعد السياسي وقوته وخبرته البرلمانية في دور
 الانعقاد الأول للجمعية التشريعية وهو لا يعدو عدة أشهر قليلة استغرقت حول
 النصف الأول من سنة ١٩١٤ فلفتت خطبه القومية الرنانة نظر الأمة بل الإنجليز ،
 وقد أشار الأستاذ العقاد في كتابه عنه في أكثر من موضع إلى موقف
 لورد كيتشنر منه ومن الجمعية التشريعية ، فقال في ص ١٤٩ نقلا عن
 اللورد جورج لورد الذي عين مندوبا ساميا فيها بعد في كتابه مصر منذ كرومر ،
 أنه « لو كان كيتشنر عاد من إنجلترا في خريف سنة ١٩١٤ مفرضا في إنذار

(١) ولقد زغلول باشا في هذا السبيل أحاديث طويلة نس هذا مجال الاغنية فيها، ويكنى
 أن نشير في صدمقارنة بين مركزه كوزير ومركزه كوكيل متصحب عن الجمعية التشريعية فقد قال :
 « لا ريب ان مثل هذا المركز (الأشبه) أفضل من مركز الوزير، وهو مضطرب لمراعاة السياسة ،
 ومغيد في أحوال كثيرة . « وأما عرف الناس مكترة القيود التي تحلق بالوزارة ، (جريدة
 الوطن - عدد ١٠ / ١ / ١٩١٤) »

الحديد وخلعه عند الضرورة ، ليق عليه أن يمارس الجمعية التشريعية التي خلقها بيديه ، فقد كان زغول في تلك الجمعية ، ومن ورائه صف أتباعه المتين — قوة لا مناصر من حسابان حسابا ، لا نهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة إن لم يجعلوه متسجيلا . . .

وكان أقوى امتحان أظهرت الجمعية التشريعية فيه مدى قوة شخصيتها والاستمسك بتمثيلها الشعب تمثيلا تاما ، هو قضاؤها على مؤامرة أراحت بهاد نظارة ، ذلك العهد بالاتفاق مع لورد كتشتر لإبعاد سعد عن مركز رئيسي يتمثل فيه الشعب ، وهو ألا يكون من حقه بعد أن انتخب وكيلا عن الجمعية أن يتولى الرئاسة في حالة غياب رئيسها ، وإنما الذي يتولى هذه الرئاسة عدلى يكن باشا الوكيل المعين من قبل الحكومة ، فكان للجمعية قولها الفصل في إيثار سعد المنتخب من الشعب على عدلى المعين من قبل الحكومة ، لما فى هذا الإيثار من معانى كريمة الى أقصى الحدود .

وقد دلل الاستاذ العقاد فى ص ١٦٣ و١٦٤ من مؤلفه عن سعد زغول ، بأدلة عديده قوية ، على أصبح كتشتر فى إبعاد سعد عن هذا الميدان الكريم .



كل ذلك يؤكد أن الإنجليز عندما أشاروا على حسين رشدى باشا بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ، كانوا يشعرون يقينا بأنها لو أتمعت ، فأنها سوف تحمل على خلع النديو وإعلان الحماية عملة شعواء تنهب بها مع الرج . ولعل أقرب دليل على ما تكته هذه الجمعية من حبا لحرية الوطن واستقلاله وكرامته أن أعضاءها كانوا فى مقدمة من وقوا توكيلات الوفد المصرى برئاسة سعد زغول إثر تأليفه فى نوفمبر سنة ١٩١٨ . ثم انعقادها فى بيت الامة يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، بعد اندلاع نار الثورة وتأجيجها بسنه ، وسيف الاحكام العرفية الانجليزية مسلط على الرقاب ، وقد قررت فيها قرره

و اعتبار الحماية التي أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر باطله لاقبصة لها من الوجهة القانونية ، وأن البلاد المصرية التي تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفقاً لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به ، الى غير ذلك من القرارات الوطنية الهامة ، وقررت إبلاغ قراراتها الى الوفد المصري بباريس ورئاسه مجلس الوزراء وقناصل الدول في مصر والصحف المصرية وكبريات الصحف الأجنبية خارج القطر

• • •

ومع أن الاجتماعات العامة ممنوعة بمقتضى الحكم العرفي البريطاني ، فإن لورد النبي لم يطق صبراً على تحمل أثر انعقاد الجمعية التشريعية وخشية انعقاد اجتماعات الهيئات الأخرى ، فأصدر بعد أسبوع منه - أى في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ - أمراً عسكرياً بأنه « ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لاي مجلس مديرية ، أو لاي هيئة منتخبة ، وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة بها ، وكل مخالفة للأحكام المقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تأخذه ، أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة في أى موضوع خارج عن اختصاصها ، يكون ملغى ولا يعمل به وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على هذا القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى ، » .

• • •

ولقد يقال إن ظروف انعقاد الجمعية في سنة ١٩٢٠ غيرها في سنة ١٩١٤ ، وهذا حق ، إذ القارق الجوهري بين هذه الظروف وتلك ، أن انعقادها سنة ١٩٢٠ كان مستنداً الى روح الشعب وقوة الذين أبرزتهما نوزة سنة ١٩١٩ ، والتي

أخافت الانجليز ، وجعلوا يعملون لكل حركة ألف حساب، وإن كانت الاطماع الاستعمارية تعميم عن طريق الحق والصواب .

وأعود بعد ذلك كله الى رأى رشدى باشا فى أمر عرض موضوع الحماية على الجمعية التشريعية لأحله، الحق والتاريخ، فقد قال - تفصيلا لما سبق أن أجهلناه فى هذا الصدد فى ص ٤٤ من هذا الكتاب مخاطباً أحمد شفيق باشا فى جريدة الاهرام يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ بمناسبة ما وجهت اليه من تقصير ما يأتى :

د لو دعيت الجمعية التشريعية الى الانعقاد لأفرت النظام الجديد ، ويرجع ذلك الى أسباب عدة، منها أن عباس حلى لم يكن هو بذاته الذى عرف فى السنين الأولى من حكمه بوقوفه موقفاً وطنياً جليلاً أمام الاحتلال أثار إعجاب الجماهير ، وحل الناس على التعلق به تعلقاً شديداً

ولنا لا نحرمة خشية من انعقاد الجمعية التشريعية - لو أنه دعاها لاستشارتها فى أمر الحماية - أن تقرر هذه الحماية ولو بصوت واحد ، لأن مثل هذا القرار يكون - لو صدر - طامة كبرى وعاراً فى جبين تاريخ مصر ووطنيتها ، لا مجرد خطر عظيم على البلاد كما قال رشدى باشا ، ولكان حجة دامغة ضد مصر أمام العالم تجابه ، فى أسى ومرارة ، ثورتها العارمة التى اندلعت لحيها فى عام ١٩١٩ . وأنه ليفنى حقاً عن أمر عرض الحماية على الجمعية التشريعية فرضاً فرضاً على الشعب دون إبداء رأيها وعدم تقييده فعلاً وقانوناً بقبول رشدى باشا ووزارته لها .

ومن ثم، فالتأجيل الى الأخذ برأى رشدى باشا فى تقرير عدم دعوة الجمعية الى الانعقاد لاستشارتها فى أمر الحماية .

ولنا وان كنا قد اتجهنا فى بداية هذا البحث الى أن بالجمعية التشريعية أساطين فى الوطنية كسعد زغلول ومن هم على شاكلة ومن رأيه . فالتأجيل لا يمكننا

أن تجاهل أن من بينهم أيضاً من بشايعون أولى السلطة والنفوذ من الحكام
كالمتبد البريطاني والسلطان والوزراء .

وكما وثقنا من خشية الانجليز من دعاء الوطنية والاستقلال والحرية كسعد
زغول ومن لقوا لقه في الجمعية التشريعية ، فالتا يجب أن نعمل لدعاة المزعمة
والتردد كما أسماهم سعد زغول في بعض الظروف من عمالة الانجليز في « حمايتهم »
ألف حساب . وعندنا مثل ظاهر لمثل هؤلاء يوم حصل الخلاف بين سعد
زغول وعدل يكن على طريقة تشكيل هيئة المفاوضات الرسمية سنة ١٩٢١ ، ودعوة
سعد بعض نواب العمال البريطانيين لزيارة مصر ووقوفهم على حقيقة الحال وقتئذ
فيها . . حيث استطاعت « وزارة عدل باشا » أن تكره عدداً من أعضاء الجمعية
التشريعية على توقيع عريضة « ظرافيه » موحدة من مشايعها - كما فعلت الادارة
مع كثير من العمدة والمشايع بسحب عقمتهم من سعد ، ومنهم من أعرضوا أصلاً عن حضور
اجتماع هذه الجمعية ببيت الأمة بادی الأمر ، وقد كشفنا فعلة أصحاب هذه العريضة
في مقال نشرناه في جريدة المنبر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وأثبتنا نصه في الفصل
الثاني من الباب الثالث من هذا الكتاب .



ونرى لزما علينا أن نوضح الحقيقة من واقع مذكرات سعد زغول فيما نقلناه .
أنفا من مذكرة سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية البريطانية عما أسبده
إليه - وهو يتحدث عن عدائه الدائم للنفوذ الإنجليزي ومشاعره المعادية للبريطانيين -
من « أنه راح يتصرف بوصفه زعيماً للحارضة في الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ كوكيل
للخدويوشن حملات سخييه ضد لورد كستشر وقام بكل ما استطاع أن يقوم
به من أعمال لإحراج الحكومة » .

ومن الفائدة أن نشر ما سطره سعد في هذا الشأن في مذكراته يوم ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩١٣ من ص ١٠٩٣ إلى ١٠٩٨ بخلافه مع طولها ، وذلك لطرافته وأهميته

التاريخية وليعرف من لم يعرف سعدا مدى قوة شخصيته ، وصادق خدمته لوطنه طوال أيام حياته. ومماته خلقه وأخيراً لفضله الوثيقة بسبب عدم دعوة رشدي باشا الجمعية التشريعية الى الانعقاد لأخذ رأيها في أمر الحماية .

فقد قال رحمه الله ما يلي :

وبعد أن رشحت نفسي ، وأخذ الناس يتحدثون بشأني ، وظهرت علامات كثيرة دلت على ميلهم نحوي ، واتفق الاغلبية على انتخابي ، سعى اللورد كستشر في استمالي اليه بمدحى عند أصدقائي وأصحابي ورغبته الا كيدة في نجاحي ، وكان المقربون من الوكالة (أى الوكالة البريطانية) يظهرون ابتداءً عدم الاهتمام بأمرى .

ففي ديسمبر الجاري رغب اللورد كستشر في مقابلة مصطفى باشا فهمي (والد حرم سعد) في منزل محمود باشا صدق حيث كان يتناول طعام الغداء فيه يومياً معي ومع كثير من الأتارب الذين يجتمعون لعيادة حرمه التي كانت مريضة ، تكلم معه بشأنى كلاماً مبسوطاً في كراسة أخرى ثم تكلم بهذا المعنى مع البرئيس نازلي ورشدي باشا ومحمد محمود وفتحى (شقيق سعد) وعدلى باشا . وأظهر للكثير من هؤلاء أنه عازم على أن يمد لي مستقبلاً مجيداً ويمتدح عما سلف في حقى — بتعنى في مسألة حسين باشا حرم ، وأظهر الآخرين منهم رغبة فى مقابلتي ، فلم تؤثر هذه الوجود على بشىء ، وأعصت أنها أحولة صائدها لا فتاحى ، فلم ارد أن اقابله إلا بعد استقرار الأحوال ، على شرط أن لا أميل لنزير مصلحة بلادى التي رفضنى أبناؤها الى هذا المقام بعد أن خضعتى الحديرو وكستشر الى الدرك الأسفل .

وحدث أن توفيت حماق وأظهر الجناب العالى شيئاً من الانعطاف ، فاستحسنتم أن أذهب مع اصهارى لشكر لسبه على هذا الانعطاف ، وقد كان اراد مقابلتي سرا عدة مرات ، فأبيت ذلك اجتناباً لما عساه أن يقال ولتلايشوه قربي منه سيرتى هتد الناس ورجعاً عطل الانتخاب .

وذميت بهم وذمخت آخرهم ، فقبلنا قبولاً حسناً ، ولكننا كننا فى أول الامر

منغصيا عن فلم يلتفت الى نظره، ووجه لائقه الى محمود باشا واسماعيل باشا سر هناك الى أن انتهى من حديث العزاء الذى كان جميلا ومسليا، ثم انتقل الى الكلام على الانتخابات مقبلا على فقال: (تدعون أنى لأحب التناق وسأقول ما أقوله لالوجودك، بل لأنه الحق الذى لا ريب فيه. إنك فغضت فى الانتخابات روحا جليلة ظهرت فيها بظهور جميل. . . فقد كانت الهمم قبلك فائرة، قلما ظهرت فى الميدان تنبّهت ونهضت وتسابق الناس الى ترشيح أنفسهم، وترتب على ذلك انتخاب كثير من الألفاء).

فقلت: استغفر الله. . . إن هذا من عنايتكم ودعوت له، فقال: (لا - الحق أنك أنت الذى بثت هذا الروح فى الأمة، وقد كانوا يظنون أنه لا حياة فيها خموصا بعد أن اشتكت مستئين فى حل الحزب الوطنى وإضعافه، والنهضة الحديثة أُميتت أن فى الأمة حياة عامة خلافا لما كانوا يتوهمون، ولقد اشتكت وحدى فى الدفاع عن ضوالمها أثنين وعشرين عاما ولم يكن لى من معين. . . أما الآن، وقد تألفت هذه الجمعية وفيها الكثير من الألفاء، فأنا مستعمل أعباء العمل وأرجو أن تقوم به خير قيام، وبمقدار ما أحسنت الأمة فى انتخاب نوابها بمقدار ما أساءت الحكومة فى تعيين الأعضاء الذين من حقها تعيينهم فثم من سقط فى الانتخاب) . . .

وكتب سعد بعد ذلك عن دعوة اللورد كشتنر له فى وليمة أقامها ودار فيها الحديث معه عن الجمعية التشريعية عما يتصل كذلك بالبحث الذى تحدث فيه الآن فقال:

. . . وقال (أى كشتنر): وإلى أميك بفوزك فى الانتخاب فشكره ثم قال إنك تعلم أنى اشتغل لمصلحة مصر ولا ملى إلا العمل على تقديمها (وقال هذه الجملة الأخيرة بصوت خافت مسحوب كأنما يشبه شداً) وأرجو أن تساعد الجمعية على بلوغ هذه الأمنية وإنى أنشأتها وقوى يلوموننى على التعجل فيها ومن ضمن اللاتمين لورد كرومر الذى لا يجب تغيير النظام القديم وكذلك سير جورست كان معارضا فيه. . .

قلت : « كيف ذلك ! هل تستعظمون هذا التغير على المصريين ، قال : نعم قلت : « شيء غريب إن المصريين يعتبرون أنهم لم يكسبوا من هذا التغير شيئا عظيما . »

قال : « هكذا يلوموني ، ويهمني أن تنجح الجمعية فتنال لومة اللائمين وتقدم مصر بالتدرج حتى تنال النظام النيابي . والذي أسمى إليه أن تكسب الثقة في الخارج ، وأن يكون لها شهرة عظيمة فيه ، ولا يكون ذلك الا باستعمال الدقة والحكمة واجتناب التصرع في العمل ، ثم التروى فيه ، وملاحظة ظروف الاحوال والزمان فإن مع المستعجل الزلل ، والمرة مطية الخطل ، واذا ما اسرعت الخطى ولم تلاحظ في سيرها المناسبات عاد ذلك بالضرر العظيم على البلاد . وعندى فكرة بالنسبة لشخصك إنه لايهمني في الحالة الحاضرة إلا أمران : أحدهما الا يلحقك ضرر ما ، والثاني المحافظة على الصالح العام — اذا سمحت أن أبدى لك هذه الفكرة ، لاعلى كونها أمرا أو نصيحة أو إرشادا ، بل على كونها مجرد إلقاء ، فأنى فاعل ولك الرأى فى اتباعها وعدمها . »

قلت : « لك الفضل أن تقول . إني مصغ »

قال : « إنك تتخذ أحيانا فى القول ، وكثير من خصومك يعملون على إثارة حديثك عند المناقشة معهم ، فتدبر منك كلمات ربما تأسفت بعد صدورها على قولها . فاذا حصل ذلك منك فى الجمعية سبب ضررا بك . » قلت : « ربما كان ذلك فى المخادعات الخاصة ، ولكن المناقشات العامة أحكاما تقضى على الإنسان أن يزن كلامه ويتأمل فيه قبل لقائه ، فلا تنقض من هذه الناحية ، وسوف يكون سبيلى فى الجمعية التعبير عن الحق وتبليغ حاجه الآله فأنى ، ألزمت أمامها أن أترجم عن إرادتها ، وأدافع عن مصالحها بالنعمه والصدق . »

قال : « ولكن ما كل حق يقال ، ولكل مقال يقال ، وإنى أعرف كثيرا من الحقائق ، ويجب على أن أبلغها ، ولكنى أكتفم بعضها خشية أن

يؤدي إفتاؤها الى ما لاتعمد عقابه ، ولو قلت كل ما أعلم ، لكان في ذلك خطر عظيم .

قلت : « إتنا نجعل كثيرا من الظروف والاحوال التي يجب رعايتها في القول والبيان . فاذا لم تلاحظها الجمعية التشريعية في آرائها فاحطأ ليس منها ، اذآ لا تكلف الانسان أن يلاحظ ما يجمل ، فاذا كان عند الحكومة من المعلومات ما يحملها على وضع مشروع من المشروعات ، فلا تريب على الجمعية اذا رفضته لتجردها من هذه المعلومات . فاذا كنت تريد أن تشترك الجمعية التشريعية في ملاحظة هذه الظروف والاحوال ، فسيبك أن تطلبها على هذه المعلومات . »

قال : « إني مستعد لأن أعلك بها . »

قلت : « وأنا مستعد لذلك ، على شرط أن يحفظ كل رأيه عند عدم الاقتناع . »
قال : « كذلك ، إني أحب الاقتناع . »

قلت : « مامن وسيلة تنجح في الجمعية التشريعية إلا هذه الوسيلة والاعتتماد على غيرها لايمود بطائل . »

قال : « إنه عنك مثالا - مشروع إعادة النظر في الاحكام الجنائية . ما رأيك فيه ؟ »
قلت : « إنه مشروع غير محمود واخشى أن ترفضه الجمعية التشريعية ، لأنه وضع عقب الحكم ببراءة أشخاص من تهمة قتل بعض الفرنسيين ، فقامت الوكالة الفرنسية وقعدت لهذا الحكم . »

وتناولت المذكرات تحدثا في مسائل عديدة منها فساد مصلحة الاوقاف ثم استطرد سعيه يكمل حديثه مع لورد كشنر فقال :

« ... وفي الواقع أنى كلفت أن أقابل الخديوى مرارا ولكنى لم أقابله الا اليوم مع مصطفى باشا واصهارى . ولست آله في يدأحد ولا أرضى لنفسى أن تكون آله لمخلوق ولأى مقابل أصير إليه لدى الخديبر ، وإذا كنت من

يسهل استمالته لجهة كان ذلك أسهل عليك من غيرك .
 الامة انتخبتي ووضعت في ثقتها فلا أكون عادماً إلا لها . ومثلي لا يؤخذ
 بالصف ، ولكنه باللفظ يؤخذ . ولقد علمت أثناء الانتخابات أن الحكومة
 تماكسى وتضع على منزلي الرقباء وتمنع موظفيها من المرور على ومارضيت
 أن أخبرك بشيء من الأمر ، كيلا يظن أني اطلب منك مساعدة على انتخابي
 وفد تم بحمد الله وحدثت نتيجة

ثم قلت له : « تذكر أني قلت لك ما هنا باقي لا أريد من الخديوى رتبة
 ولا ييشانا . . وسيرى بعد خروجي من الحكومة ما أفعل . وهافت رجح
 الله قصدى ورأى بعينه ماتم لي . »

قال : « ينبغي ان تضع نصب عينيك مصلحة البلاد ومنع الضرر عنها كما يضع
 السارى في البحر القطب أمامه . فلا تغفل عن النظر ، وإنما إلى نجم هذه المصلحة .
 ذلك أن عندى كل ما تريد وتستعلم عن كل ما تشاء ولى أن أحضرك عند الحاجة
 وأعطيك بما تريد . وإذا بلغك عنى شيء ، فقل لى أعرف اللورد كتشنر
 وهو يرقى . »

قلت : « عظيم ولى عندك مثل ذلك ، »

قال : « كذلك . »

وانصرف .

• • •

واظهرت الايام أن ما بدا من كتشنر من ملاطفة وتودد لم ينخدع لهما ساعد ،
 وإنما سار في طريقه مدافعا عن حقوق أمته ، وكان كتشنر أول من وضع
 الرافيل في سبيله حتى لا يأخذ من مصر مكان الزعامة - ذلى ما بينا - من تدبير
 ضده في الجمعية التشريعية وتولى ما أوضعه الأستاذ العقاد في كتابه عن « سلع غلول » .
 ولناسية ما ذكر مرشدى باشا عن عدم اعتراض أحد على النظام الجديد سوى

المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى الذى أعلن امتناعه عن الاشتراك فى أية حفلة من حفلات القصر السلطانى ، لأنه يمد هذا النظام باطلا — تنقل هنا مادونه سعد زغلول فى مذكراته عن هذه الواقعة بالذات التى كان على ما يظهر لها صداها فى ذلك الحين، غير أننا نأتى هنا بتמיד لها قبل ذكرها .

فقد حدث أن حدد السلطان حسين يوم ١٨ فبراير سنة ١٩١٥ لزيارة مدرسة الحقوق ، فأضرب طلبتها عن الحضور فى ذلك اليوم ، وأجرى تحقيق فى هذا الموضوع ، ولا يتسع المقام لذكر تفاصيل هذا الحادث ، وكانت النتيجة فصل بعض الطلاب وحرمان البعض الآخر من الامتحان . . . وهذه التفاصيل ثابتة فى كتاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافى — الجزء الاول ص ٢٤ - ٢٦^(١) ، وكان الحادث المذكور احتجاجا ملوسا من جماعة مثقفة لها احترامها ، وكاد يكون أول احتجاج صامت على خلع الحيدى عباس وتعيين السلطان حسين بدله وإعلان الحماية البريطانية على مصر .

وهنا يروى سعد فى ص ١٣١٢ - ١٣١٤ يوم ٨ مارس سنة ١٩١٥ أثر الحادث المذكور فى نفس السلطان حسين ، فقال إنه عند مقابلة له ، كان يتأوه من الأحوال العامة ومن أحوال تلامذة الحقوق والمعلمين الخديوية ، وقال إنه يش من صلاحهم وأنهم تجاوزوا كل حد فى الوقاحة وقلة الأدب ، وأن قلبه أصبح كسيرا من الامة وشدة جهالتها وسوء أخلاقها ، وأنه عزم ألا يتم بأمرها وأن يتركها وشأنها تبث الحوادث بها . فأخفت استعطفه بأنه لا ينبغي أن يياس ، ولا أن يأخذ كل الامة بما صدر من بعض صغار أبنائها ، فقال : وإن الكبار كذلك سفهاء ، واحلامهم طائشة . أنظر كيف فعل أحمد بك عبد اللطيف المحامى ، فأتى دعوته ضمن من عزيمته من المحامين عندى ، فحضر قبل اليوم المعين إلى هنا ، وقال لسعيد باشا ذو الفقار كبير الأمراء إنه لا يمتد بسلطة البرنس حسين ، ولا ينبغي له أن يعرفه كسلطان ، كما لا ينبغي أن يعرف الحماية الانجليزية،

(١) تراجع أيضا كتاب «الضاحك الباكي» للاستاذ فكرى أبانقة - طبعة دار الهلال ص ٢٥٩

ولا أن يتردد عليها . قال السلطان : . وكنت أقدر أن أطلب من مكسيميل قائد جيش الاحتلال نفيه إلى مالطة لكونه ثورويا ، ولكني لم أقبل ذلك ومن متجنزومي، وأنا أسدى المبرات وأوالى النعم وأوامي ذوى الحاجات، ولكن ليس في الأمة من يعرف ذلك ولا من يقدره ، وتلامذة الحقوق لم يفعلوا ما فعلوا إلا باغراء أشخاص معلومين ، فان مرسي بدر (١) أحدهم قريب الصوفاني ، وقد كنت اعرف قبل زيارتي مدرسة الحقوق بثلاثة أيام ما عزم التلاميذ عليه، ولكن ما باليت ولن أبالي . . . وقد كنت سعت في عزل دلوب (٢) من المعارف ولكني عدلت عن هذا العزل وأستبقيته ولم أفصح السير مكاهون الا قليلا من المرات، وسأقابله وأرى أن طرق التعليم الجارية غير ملائمة، وكذلك لا ينبغي أن تعقد الجمعية التشريعية ولأن يكون لها صوت قطعي في أمور الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية، لأن الأوقاف تحت سطحي، ولا وجه لأن أتنازل عنها ، ؛ فقلت : « مهلا مولاي لا ترك اليأس يستولى على نفسك ! فان حياتك ليست لك ولكنها للأمة وأنت سلطان ، وهذه رعييتك ، فأصبر عليها وقابل ما يبدو من بعض الطائشين من أبنائها بالعلم والرفق ؛ وسياسة الأمم تقتضي كثيرا من التحمل وسعة الصدر ؛ وبمناسبة الجمعية التشريعية أعرض لعظمتكم أن إعطاءها سلطة الرأي في المسائل السالف ذكرها مع القيود التي علينا بها من الجرائد ومن بعض النظائر غير مناسبة ، خصوصا وقد علت من هؤلاء أنهم هم الذين وضعوا هذه القيود ، فقاطعي الحديث ، وقال : « إنه لا يحسن الآن إعطاء أي شيء ما ، وعاد الى حديثه الأول ، فقلت : « اذا كان احمد عبد اللطيف يخرج عن حده ، فبقية المدعويين من المحامين وهم قريبا من الثلاثين عرفوا لعظمتكم جميل إكرامها ، واذا كان بعض تلامذة مدرسة الحقوق، وهم القليل، فان أكثرهم

(١) كان محاميا ثم عضوا في لجنة الوفد بالاسكندرية ، فتأثبا موشعا من قبل الهيئة السعدية ووزير المعارف العمومي والعدل في أواخر حياته .

(٢) هو دالوب ولعل اسمه كان بتلقيه كما ورد في مذكرات حمد زغول (دلوب) المستشار البريطاني لوزارة المعارف في ذلك الحين و كان معروفا بشدة سطوته علي وزيرها الا في عهد سعد زغول بها .

وجميع تلاميذ مدرسة القضاء ومدرسة المعلمين الناصرية أظهروا من الاحترام ماسر
قلبك ، فبالذا يتقلب شر القليل على خير الكثير .

«وانصرفت وقلبي مملوء اسفا من هذه الحالة، وشعرت بأن هذه الحدة تبدو من
السلطان تليلا لجزءه عن فعل الخير بصفة كونه سلطانا ، لأنه من عهد جلوسه
لغاية الآن لم يأت بعمل عام ترتاح اليه الأمة، ولكنه أتى بأعمال شخصية كإيلاء
الولائم والاحسان على بعض المحتاجين وغير ذلك ...»



ولإى هنا نكون قد تناولنا بدقة وأمانه المبررات التى برر بها رشدى باشا
ومن تولوا الدفاع عنه قبوله الحماية ؛ وبقى فى سبيل استكمال هذا البحث التساؤل
عما كان يتعين على رشدى باشا اتخاذه فى هذا الشأن عند مفاعته فى إعلان الحماية
البريطانية على مصر أو عند فرضها فرضا عليها .

ويحسن أن نترك لأقلام من تناول هذا البحث من كتاب التاريخ الحديث
أن تجرى بأرائهم حتى نبعد عن مظنة التعصب لتأييد حملتنا عليه وعلى رفاقة أيام
شبابنا فى مقالات « وزراء الحماية ، وأمثالها . وبعد ذلك يمكننا أن نناقش
تلك الآراء لنبين غثها — إن كان فيها ثمة غث — من ثمينها .

ومن المعروف أن آراء ولئك الكتاب لم تبسط وتعلن إلا بعد مضى بعض
الوقت تلى إلغاء الحماية وفى مواجهة رشدى باشا وزملائه وحال حياتهم .

فى مستهل هذا الباب من هذا الكتاب بينا ما وجه كل من أحمد شفيق باشا فى
جريدة كوكب الشرق فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ الى رشدى باشا من نقد ومآخذ
لقبوله خلع الخديو عباس عن عرش مصر وإعلان الحماية عليها، ورد رشدى باشا
عليه فى جريدة الأهرام بعد أيام قلائل ، وقد علقنا على ذلك كله من زاوية
واحدة : هى ما قيل على لسان هذا أو ذاك بالنسبة لضم مصر الى الممتلكات
البريطانية وإعلان الحماية عليها . ولم تعرض عندئذ لما قيل عما كان يتعين على
رشدى باشا اتخاذه من اجراءات تجاه خلع الخديو وإعلان الحماية ..

والآن نكمل هذا البحث ، بأن نفس أحمد شفيق باشا طالعنا في ص ١٧٨ — ١٨١ من الجزء الاول في تمهيده « لحوليات مصر السياسية » التي ظهرت في نوفمبر سنة ١٩٢٦ بفصل عنوانه « خلاصة أعمال الوزارة الرشدية » عدد فيه ما أخذه على رشدي باشا من مآخذ بالنسبة لموقفه من خلق الخديو وإعلان الحماية وأبدى ما كان يتبين عليه اتخاذه من اجراءات في ذلك الحين درءا لما حدث ، ويمكن إيجازه فيما يلي :

١ — كان يحذر به قبل أن يدعو السلطان حسين لتأليف وزارة برياسته أن يخلع عن نفسه صفة القائم مقام خديو ، قبل قبوله المهمة الجديدة ولولت لرأفيا وقبل الانقلاب يوم واحد .

٢ — كان يحسن به أن يطلب من الانجليز وثيقة صريحة بما ورد في تبليغ سير مان شيتام للسلطان حسين من اعتبار مصر وديمة تحت يدها الخ وينشر هذه الوثيقة في الصحف لتكون بمثابة ميثاق للامة خصوصا أن ذلك كان من الممكن في ذلك العهد الذي كان الانجليز فيه مضطرين الى عمالة كل أمة تنضم الى صفوف الحلفاء .

٣ — كان عليه أن ينتهر ما أدته وزارته من تضحيات جسام ، عددها تفصيلا ، قدمتها مصر لخدمة الحلفاء في حربهم شرقا وغربا بأرواح أبنائها وبأموالها عند اندحار الانجليز أمام الدردنيل ^(١) واشتباههم مع الاتراك في ميدان قناة السويس لتطلب منهم ما سبقت عن طلبه في بدء الحرب وعند إعلان الحماية يقصد بذلك مطالبة بالوثيقة المشار اليها آنفا .

(١) يقول شفيق باشا عن هذا الاندحار في ص ٩٤ من مؤلفه المذكور ان عام ١٩١٦ بدأ بانتاع الحلفاء جميعهم عن متابعة القتال في ميدان الدردنيل وبحيث جزيرة غاليليو ، حيث انسحبوا منه نهائيا في ٨ - ٩ يناير من هذا العام بعد أن أهلكوا في سبيل اقتحام هذا المضيق ثلثي الكشيد من الدخائر والأموال وبعد أن أفرطوا في الجود بمهج الرجال وقتلوا كثيرين من رماكهم الحريصين والمتلات مستشفيات القطر المصري بالجرحى من الانجليز والفرنسيين والمصريين حتى ضاقت بهم علي كثرتها في انحاء القطر ثم روى كيف استدعى الانجليز - عن طريق الحكومة المصرية - رجال الرديف للمساعدة في الحرب علي إثر ما حدث .

وقال الأستاذ على أحمد شكرى فى مقدمه تربيته كتاب « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبمده » تأليف تيودور وروستين :

١ - ... كان يجدر به (أى رشدى باشا) وهو الرجل الذى حنكته التجارب ، وخير الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود التى كانت تنفق ومصلحتهم - أن يطلب منهم وعدا كتابيا بأن تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها أو أن يطلبهم وقتئذ بأن يعقدوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها الدولتان جنبا الى جنب .

٢ - كان يجدر به أن ينتهز تطفل الانجليز مع المصريين - وقبل مجيء الجنود الهندية - لقلتهم من ناحية تركيا - ويقنعهم بأن من مصلحتهم ترضية المصريين بعقد محالفة معهم ، فإذا ما رفضوا ثبت له سوء نيتهم ، ومن ثم كان له أن يرفض العمل معهم فيقومهم فى حيص بيص من الرجيتين الادبية والحريرية ، ولم يكن يعقل أن ينامروا بمغاضبة المصريين ولإلزامهم فى شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

٣ - كان فى وسعه مما كسب الانجليز وعرقلة أعمالهم داخل الحكومة وخارجها ، ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاسترالية التى كانت بمصر وقتذاك ، فلقد رأينا انجلترا - وقد خرجت ظافرة من حرب الجبارة - تقف مبهتة حائرة أمام ثورة الشعب المصرى فى سنة ١٩١٩ .

وزاد الكاتب على ذلك قوله : « إننا اضعنا فى سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة قلما يسمح الدهر بمثلها ، فلم تنتهز فرصة انشغال الانجليز بحرب عالمية ؛ لننزع من براثنها استقلالنا بل استئمتنا الى وعودها - وكثيرا ما هى - واطمأنت نفوسنا الى الالفاظ المصولة التى ألقتها بها الى أن خرجت من ورطتها فريحت وخسرنا .. وعلق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ص ٢٠ و ٢١ من الجزء الاول من

كتابته (ثورة سنة ١٩١٩) الصادر في سنة ١٩٤٦ عن إعلان الحماية وموقف البلاد عموماً منها قائلًا :

«ومن المؤلم حقاً أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ويهدد استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية التي كانت لها بموجب القانون النظامى صفة النيابة عن الأمة أى احتجاج على هذا الاعتداء الباطل . بل تبقى الوزارة قائمة بقر الحماية ولا يستقيل وزير ولا موظف كبير ، احتجاجاً على هذا الانقلاب الخطير ؛ وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة كأن لم يحدث حدث بالبلاد ! بل أن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان في مقدمة المحتفين بالسير هنرى مكماهون أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) وقال عنه على مسمع من المستقبين : « ان دلائل الخير بادية على وجهه وأقول أن يجزل الله الخير على يده » (١) .

نعى الأستاذ احمد حافظ عوض (٢) في جريدة كوكب الشرق الصادرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٧ في مقاله السادس والأيام الأخيرة للنديوى في مصر والاستانة ، فيما نراه على رشدى باشا أنه حينما علم بانصراف نية الانجليز الى خلع سموالنديوى الذى كان يقوم مقامه لم يستقل من الوزارة أية كانت العواقب ، ولم يبلغ ذلك الى الأمة المصرية فترك للانجليز تبليغه ، وقد كان هذا دائماً موضع التناقض على رشدى باشا فيما كتبه عنه قبل امثاله من الوزارة في سنة ١٩١٩ وأنه لم يعرف كيف يحسن استغلال ذلك الظرف السياسى : وانجلترا في موقف المضطرب الوجه الذى يخيف وهو أشد الناس فرحاً وفرقاً ؛ فاختلاً كثيراً في أنه لم يحصل من

(١) هذا الشطر الأخير الخاص بسعد ستاقشه عندما تعرض لما نسب اليه فيما بعد بغير حق عن رؤية في الحماية حين اعلانها .

(٢) كان رحمه الله يشغل منصب السكرتير الخاص للنديوى عباس حلى الثانى .

الإنجليز على وثيقة باستقلال مصر اذا دخلت تركيا الحرب ودافعت مصر عن نفسها كما فعلت منضمة الى الحلفاء .

وقد أخذ الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه عن «سعد زغول» ص ٢٥٩ - ٢٦٤ على الوزارة الرشدية متسلكما في أوائل الحرب العظمى الذى خلا من الإقدام والحسنة مما أقنع الإنجليز بسهولة الإغواء عن مطالب المصريين العادلة، ولا سيما مطلب الاستقلال والنهاء للحماية؛ واقنعهم بسهولة سوق المصريين الى الحرب في غير جمالة ولا مكافأة، وهو متأكد ضعيف مزيل أفرط في الضعف والهزال واستشهد في ذلك بمرجع إنجليزي سنشير اليه فيما بعد .

ونعى على رشدى باشا كذلك أنه وقبل وأحياه الحماية وقطع العلاقات بالدول الوسطى دون وعد ولا شرط ولا مساومة، ولم يكتفوا بهذا حتى يقال إنهم أذعنوا للحماية مكرهين في انتظار التثيير أو الإلناء عند سنوح الفرصة . بل تجاوزوه الى التطوع بالاحاديث والتصريحات التى هلاوا فيها للحماية واعتبروها أمنية من الأمانى طال أشتياقهم الى تحقيقها .

وبعد أن نقل المؤلف تلك الاحاديث والتصريحات، بين مدى آثارها السيئة على مطالب البلاد في ثورتها سنة ١٩١٩، وإلى أى حد أدخلت في روع الإنجليز أنهم خلقاء برفض هذه المطالب .

وفي كتاب بعنوان «حول القضية المصرية — الحقيقة والتاريخ — حقيقة رأى الأمة في مشروع الاتفاق — مشروع لجنة ملستر» بتوقيع «مصرى صميم» ظاهر من صياغته ولهجته أنه من الحزب الوطنى قال فيه مؤلفه عن رشدى باشا: «لأنه ارتكب اغلاطا سياسية لا تنتشر دلت على عدم خبرته بالسياسة اذ لم يعرف كيف ينفع بذلك الطرف العديم التظير ولم يعتبر بعبر التاريخ» ، فجلب على البلاد بحمله من المصائب والزايما ما لم تجلبه عليها أية وزارة مصرية أخرى في عهد الاحتلال الى اليوم. إن أقل الناس خبرة بالسياسة يعلم أهمية مركز مصر الجغرافى

في الحرب الأوروبية بالنسبة للحلفاء عموما ولا إنجلترا خصوصا ، فلو قدر لمصر أن تقف في وجههم مع دولة الخلافة لتغير مركزهم، ولتقضى عليهم بالفشل، اذ بمدكم من الزمن يصلهم مدد الهند وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان وفنزويلا وجنوب أفريقيا وغيرهم، ولما زلت مصر بتحقيق ألمانيا، وخلصت البلاد من الاحتلال وويلاته . وقد اعترف قادة الحلفاء في الحرب العامة بأن الفوز في الميدان الشرقى كان سيبا في الانتصار الأخير، وما كانت تؤمل إنجلترا أن تكون مصر قاعدة حرية لها ولحلفائها ، وما استطاعت أن تطلب منها إلا أن تقف على الحياد ، فلو كان عند الوزارة الرشدية شيء من النظطة أو ذرة من العاطفة الوطنية ، لطلبت من الحلفاء ثمن حياد مصر ، ولا شك أن الحلفاء كانوا يدفعون يومئذ الثمن مضاعفا ، فلو طلب من بريطانيا ودخوق مصر كاملة لاجابت الطلب، ولكان الحلفاء أول من يساعد على إرغام إنجلترا على الاذعان بحكم الظروف . ولكن سبق في علم الله أن تبلى مصر بهذه الوزارة ، فيتنازل رشدى باشا عن لثاقمائية خديوية ، وبذلك قصى على مركز العرش الشرعى، ويجاهر بأعلى . وته بأن خديوى مصر يجازف بجازفة جنونية ، ثم يدعى بأن وطنيته الحارة قصت عليه بالا يحفل بمركز العرش ، ودفعته لقبول اعلان حماية بريطانيا على مصر ثم يصرح أن هذا لحماية نعمة كبرى على البلاد، ويتمنى أن تدوم لرفق البلاد ورفاهيتها ، بينما بريطانيا تقول إنها حماية لضرورة حرية ثم يذلل أمام إنجلترا كل صعب حتى مكنتها من اقامة سلطان على البلاد بطريقة غير شرعية .

وبينا ألمانيا تهدد الانجليز بتحرير مصر وتخليصها من يدها وتتنازل تركيا لمصر عن سيادتها ويصدق مجلس (المبعوثان) على ذلك ، كما صادقت النمسا وبلغاريا في ذلك الحين على أن مصر أصبحت مستقلة تمام الاستقلال ويبلغ خديو مصر بذلك رسميا فيخبر به رشدى باشا

وأشار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أستاذ التاريخ الحديث المساعد

بكلية الاداب بجامعة عين شمس في كتابه « تاريخ مصر السياسى ، من الاحتلال الى المعاهدة » سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٠ الى ما نشره الاستاذ محمود أبو الفتح في كتابه « مع الوفد المصرى ، من قاهم المصريين في أواخر سنة ١٩١٤ مع الباب العالى على أن تتمتع مصر بالاستقلال وإنذار الخديوى عباس الحكومة الانجليزية عن طريق سفير تركيا بلندن بجلاء جيوشها عن مصر في الحال ، ومن مقارنة هذا الموقف بما أذاعته الحكومة المصرية غداة إعلان الحرب — بإيعاز من دار المعتد البريطانى من أن الاحتلال البريطانى يمرض مصر لهجوم اعداء إنجلترا وتحذير المصريين من التعامل المالى والتجارى مع رعايا الاعداء ومناشدتهم أن يمدوا إنجلترا بكل ما يستطيعون من معونة ... ثم استطرد المؤلف بعد ذلك يقول : « وقد هاجم الوطنيون فيما بعد حسين رشدى باشا — رئيس الوزراء — على إصدار هذا التصريح دون أن ينتزع من الانجليز في مقابله وعدا صريحا يحقق آمال المصريين بعد انتهاء الحرب » .
وعلى غرار ما أبداه الكتاب السابقون ، كتب آخرون ما لارى داعيا للاسترسال في قتله أو الاشارة اليه .

وقد استرعى نظرنا أن الدكتور محمد حسين هيكل لم يشرف على كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » من قرب أو من بعد الى موقف رشدى باشا من قبوله الحماية أو رأيه هو في ذلك ، مكتفيا بمجرد الاشارة الى واقع ما حدث ليس غير ، دون أى تعليق إيجابى أو سلبى (ص ٧١) ، ولعل السبب فى موقفه هذا يرجع الى اختياره فيما بعد رئيسا لتحرير جريدة السياسة لمان حزب الاحرار الدستوريين الذى تولى عدلى باشا يكن تأليفه ، ثم رياسته لأول مرة ، وقد كان من بين وزراء الحماية ، كما اسميناهم بذلك فى مقالاتنا المنشورة فى الفصل الثانى من الباب الثالث من هذا الكتاب وكان رشدى باشا من أول المشايخين له ، وقد بلغ به أمر مساندته لعدلى باشا الى قبوله أن يكون نائباً له عندما عين رئيساً للوزراء فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ليتولى المفاوضة الرسمية مع الحكومة البريطانية ...

ولكن الدكتور هيكل — وإن سكت في مذكراته عن إبداء رأيه في موقف وزارة رشدي باشا من خلعا الخديو عباس عن عرش مصر ، وقبولها إعلان الحماية البريطانية عليها — فإنه لم يسكت عن التصريح برأيه في مخالفة أستاذه لطفي السيد في دعوته في صحيفة « الجريدة » التي يتولى رئاسة تحريرها وقتئذ في مؤازرة إنجلترا ، وهو الذي دعا قبل ذلك بثلاث سنوات لحياذ مصر في الحرب التركية الإيطالية في طرابلس ، وأنه لم يكذب فاته في ذلك حتى أجابه أنه على حق من حيث المنطق ، وطلب إليه أن يترتب في إبداء هذا الرأي أو في الكتابة عنه حرصا على ما يريدانه ، من تحقيق استقلال مصر استقلالاً صحيحاً تاماً ، ذلك لأن محادثات تجري وقتئذ بين رشدي باشا ورئيس الوزارة ومقائم مقام الخديو من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا في الحرب جلت إنجلترا عن مصر وأعترفت باستقلالها التام ... (ص ٦٥ و ٦٦)

وأخذ الدكتور هيكل في مناقشة رأى أستاذه وتفنيد حججه فيما طلب السكوت عنه فيما تلا ما تقدم إلى أن حرر مقالا برأيه لنشره في « الجريدة » ورفضت الرقابة على الصحف نشره ثم قال بعد ذلك : « إن لطفي بك قد فقد كل رجاء في نجاح المسعى الذي يقصده إليه صديقه السياسي رشدي باشا وعليل باشا » (ص ٧٠) ولكنه بالرغم من تحفظه عن إبداء رأيه في موقف رشدي باشا وزملائه من خلع الخديو وإعلان الحماية قد قلت منه بعض عبارات في ص ١٠٦ من مذكرة تم عن خطتهم فيما اتخذوه قبل هذا الموقف حيث قال وهو يتحدث عن صفات عللي باشا وطباعه ، إنه كان يشعر بما يشعر به رشدي باشا من أن عليه تبعه منذ قبل الوزارة بعد إعلان الانجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يندل غاية جهده لتخلص مصر من نير هذه الحماية

• • •

ولترك كتاب التاريخ الحديث من المصريين ، ولترجع إل ما كتب هؤلاء الكتاب

من الانجليز أنفسهم ، فقد أشار الليفتنانت كرلونيل ب. ج. - الجود في كتابه
« مصر والجيش » طبعة ١٩٢٤ فى ص ٤٤ — ٤٦ الى موقع رشدى باشا من الحرب
العظمى سنة ١٩١٤ وفيما اتخذته وزارته من إجراءات لمحاولة انجلترا فيها ،
وبين أنه كان فى حيرة كبرى معللا سببها بأنه لم يكن وراءه من يخلص النصح
اذا كان الخديو فى القسطنطينية ، وكانت الجمعية التشريعية قد تأجل انعقادها ، وكانت
البلاد فى صمت وخرم ولو كان فى مصر وزير قوى يتصف بالعداد لحول الموقف
لصالحه ، ولكن هذا العمل الجليل كان أبعد ما يكون عن قدرة رشدى باشا ، وهو
المشهود له بالحكمة والنياسة أكثر من القوة والصلابة ، وانه مهما كان المثقف المرن
بارعا فى تصرفاته مع الغير ، فليس هو الرجل المطلوب فى هذه الظروف لمواجهة
خصوم أقوياء يتسمون بالتصميم وشدة المراس .

وبعد أن عرض المؤلف لمركز قتال السويس فى تلك الحرب واهميتها لانجلترا
فى تلك الظروف ، قال : إنه اذا ما تصارعت أوروبا على حياها عندئذ ، فان
الاطراف التى ستتأثر فى هذه الحالة عليها أن تحسم نزاعها بالحرب فيما بينها !
وكان على مصر أن ترفض الزوج بنفسها فى هذا الصراع ، ولم يكن فى استطاعة
أحد من المصريين أن يتبين هذا بوضوح أكثر من رشدى باشا
وانتهى المؤلف من بحثه الى أن رشدى باشا قد أقنع نفسه بما يريد به توقيعه
وثيقة الاستسلام لمطالب بريطانيا حين أعلن الحرب فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤
ضد أعدائها ، وقد ارتاح البريطانيون لذلك بينما شعر المصريون أنهم أعطوا
كل شيء فى مقابل لا شيء



ونختتم هذه الناحية من البحث بما دونه « محمد فريد » فى مذكراته عن هذه
الاحداث ، فقد كتب فيها يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد أن أشار اليها يقول :
« وفى ثانى يوم وردت الاخبار بأن قاضى مصر — وهو تركى — لم يعترف

بهذا التعيين (تعيين الأمير حسين كامل سلطانا) لخالفته للقرمانات وأنه رقت
لذلك . ومن المحزن أنه لم يستقل مصرى من منصبه احتجاجا على هذا العمل بل
قبله الجميع صاغرين ،

(ص ٤١٠ — وجريدة الأخبار — ٢٣ يونيه سنة ١٩٦٤)

وبعد أن نقلنا آراء من كتبوا في تاريخ مصر الحديث عن موقف رشدى باشا
وزملائه من قبولهم خلع الخديو وإعلان الحماية على مصروهم تخلص في جوهرها
أنه كان يتعين تحرير وثيقة صريحة بما وعدت به الحكومة البريطانية في تبليغها
للسلطان حسين على لسان مستر ملن شيتام ، ونشرها في الصحف ومضمون هذا
الوعد أنها — أى الحكومة البريطانية — تعتبر وديعة تحت يدها جميع الحقوق
التي آلت إليها باسقاط السيادة التركية عن مصر وبأن تصير مصر مستقلة
بعد أن تضع الحرب أوزاوها بمقدد مخالفة هجومية دفاعية بين البلدين ...
وبما يجب استرعاء النظر إليه ومراعاته ، أنه يجب على من يبدى رأيه في
مثل هذا الموضوع الخطير أن يضع نفسه أولا وقبل كل شيء في موضع رشدى
باشا وفي الظروف التي كانت تحيط به — ظروف القوة وحالة الحرب وحالة
مصر من جميع النواحي على العموم .

فاذا ما قدرنا هذه الظروف واحللناها محل الاعتبار ، ولم نتجاهل أثرها في
إمكان إبداء الرأى ، فانتا نخرج منها بأن قيمة الوثيقة الصريحة كقيمة ما ورد في
ذلك التبليغ من حيث عدم انتظار وفاء الانجليز دائما بما يعدون به ، وإن كنا
ننتفع بها وبصراحتها فيما بعد عندما تضع الحرب أوزارها . أما مطالبة رشدى
بنشرها في الصحف إن تم الاتفاق على صدورها صريحة — فليس في وسعه وقتئذ
القيام بهذا النشر ، لأنه ليس في يده ، وإنما كان في يد السلطة العسكرية البريطانية
وهو القائل في حديثه في وفد من رجال الصحافة والقانون في ١٥ أبريل سنة
١٩١٩ حين سئل عن سبب عدم اعترافه رسميا بصفة الوفد المصرى ، أنه يكون

قد وطأ ثمره بقدمه لو أنه قبل أن يصرح بهذا الاعتراف في الجريدة الرسمية ومنع الجنرال اللبني طبع الجريدة الرسمية ؛ فإن ذلك يكون لطمة شديدة له (الجزء الأول من تمديد حوليات مصر السياسية ص ٣٤٤) ولا علة لابتداء الرأي في النشر إلا إذا اتفقتنا من أمر الاتفاق بين مصر وإنجلترا على ما ينشر على أى حال .

هذا ويمكننا ابتداء رأينا صريحا في أن أقل ما كان يمكن أن يتبع في ذلك الحين ، مراعاة لما نحن إليه من تلك الظروف هو ما يأتي :

١ — استمرار وقوف مصر على الحياد الذي أعلنه مجلس نظارها في ٢ أغسطس ١٩١٤ ؛ والذي حرم على السفن الحربية التابعة ، لأحدى الدول المتحاربة ، خفى السير في المياه البحرية المصرية أو في أى مرسى أو مرفأ مصرى ، والذي كان لا يجيز لأى مصرى من رعايا الحكومة المحلية أن يدخل في خدمة إحدى الدول المتحاربة بصفته عسكريا أو تجاريا أو استجماع عساكر أو بحارة في الجهات الداخلة في اختصاص الحكومة لخدمة إحدى الدول المتحاربة . وقد بنى مجلس النظارة هذا القرار على أن القانون الدولى (وقد اسماه قانون حقوق الملل ١١) يفرض على الدولة المحايدة أن تقوم ببعض الواجبات في أثناء الحرب .

وكان على الحكومة المصرية أن تصر على قرارها هذا ؛ ولكنها لم تلبث إلا يوما واحدا ثم نقضته على إثر دخول إنجلترا الحرب في اليوم التالى لصدوره أى في يوم ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ حين أصدرت قرارا بعدم جواز عقد اتفاق مع الحكومة المحاربة لإنجلترا أو التعامل معها بالذات أو بالواسطة أو إفراضها أو دفع ثمنها لما بناء على تعاقد سابق ؛ وخولت المادة الثالثة عشرة منه للقوات البحرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أن تبشر جميع حقوق الحرب في الموانئ المصرية أو في أرض القطر المصرى ١ .

واستند هذا القرار الى أن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعله عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ؛ وأنه من أجل ذلك قد

وأشير على الحكومة المصرية باقتناذ جميع الوسائل اللازمة لدفع مثل هذا الهجوم،
(الوقائع المصرية — ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ص ٢٧٠)

وما كان يحق للانجليزان يفضوا لو أن حكومة مصر ظلت على حيادها ،
لانهم — وإن كانوا هم الذين أشاروا عليها بخروجها عن هذا الحياد — قد كانوا
هم المحزين اليها به في قرارها الاول . ولا نقول ذلك من عند أنفسنا ولا مجرد
استنتاج ، وإنما نأق به من واقع مصدر بريطاني شهير سمي هو جريدة « التيمس » ،
حين نشرت تاريخ الحرب العالمية الأولى حيث ذكرت أن القرار الاول الصادر
من الحكومة المصرية بالتزامها الحياد كان من وضع مستر برونييت (الانجليزى)
مستشار قلم قضايا الحكومة المصرية وقتئذ ، بعد الاستئناس بأراء لجنة الدفاع
الامبراطورى ، وقالت إن هذا القرار لا يصح تسميته إعلانا للحياد ، بل هو
شبيه بمعاهدة تحالف على بين مصر وانجلترا وطفاتها ، وتفسير هذا القول هو
تعهد الحكومة المصرية خدمة الحلفاء بعدم مساعدة عدايهم ، وهذا لا يتأتى
إلا عن طريق إعلان الحياد (١) .

٢ — أن تطالب الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ابرام معاهدة
مبسطة معها ، تمان فيها لإقرارها وتأكيدا بأن مصر قد أصبحت بعد سقوط
السيادة التركية عنها مستقلة استقلالاً تاماً ، وأن الجيوش البريطانية الجائمة في
أراضيها وقتئذ باقية للضرورة الحربية المؤقتة ، على أن تتجلى نهائياً بعد القضاء
الحرب ، دون أن يكون لبقائها أى معنى للاحتلال أو مساس بالاستقلال . ولما كان
اقتراح ضم مصر إلى للممتلكات البريطانية قد رفضته الحكومة البريطانية ، فإنه
كان جديراً بها ألا تلتزم حمايتها على مصر . وعلى مصر في هذه المعاهدة المبسطة أن
تلتزم بمساعدة إنجلترا — مساعدة الخليف لخليفه — في الأعمال المؤدية إلى
كسب الحرب .

(١) هذا البند كله مأخوذ من مشروع كتابت (مصر في ميدان التضحية) الذى لم يصدر بعد .

فان جنحت انجلترا لهذا الحل الودى الهادى، فيها ونعمت، وإن أصرت على عدم الجنوح له ، فما كان على رشدى باشا إلا أن يستقيل هو وزملاؤه متضامنين، وذلك دون أن يعبأوا بالتناج بالنسبة لأشخاصهم ايا كانت، كالاعتقال أو النفي .
لأنهم فعلوا ذلك أو هددوا به أو أظهروا الإنجليز « العين الحمراء » ، كما يقال على لسان العامة ، هزوا انجلترا على عظمتها ، ولكمروا من شوكتها ، ولعلوها أن فى السويداء رجالا وأن روح الوطنية فيها تغل ، ويخشى من ذلك على قوام — ومصر قلبهم التابض ومركزهم الحساس فى هذه الحرب العروس — ان يكتب لها ولقوى حلفائهم الفشل الذريع أو — كما يقول صاحب الحوليات السياسية فى أول جزء للتمهيد لها فى ص ١٧٩ — أنه « إن كان تعرض لمثل هذا السف والاضطهاد كانت تكون له فيمن قبله من خابت أسماؤهم منقوشة بالتبرين أسماء أبطال الوطنية اسوة حسنة » .

وقد هون شفيق باشا ما هول فى نتيجة استقالة رشدى باشا فقال « إن هذا لم يكن محتملا وقوعه بالمره ، لأن استقالته من الحكم القديم ما كانت تستدعى شيئا من ذلك » .

ولكن فى الحقيقة أن العبرة بفعل الاستقالة وأثرها لا يترك بين أن تكون من حكم قديم انقضى أو من حكم جديد أت .

فلاستقالة إذن هى السلاح الفعال القتال الفتاك الذى ما كان يملك رشدى باشا سلاحا غيره ليشره فى وجه الباغين على بلاده ، وإن عازته أسباب وادلة ناهضة على ذلك ، فعلينا بها فيما يلى :

أولا — صدق أحمد لطفى السيد حين قال فى ص ١٣٤ من قصة حياته « أنه من الذين ينتصرون لاستقالة الوزراء والموظفين إذا لم يستطيعوا أن يؤدوا واجبههم ، لانه يعتقد أن الوظيفة مهما يكن نوعها ضريبة على الموظف ، لامنحة له . فاذا عجز لاي سبب عن ان يؤدى إلى أمته أكثر ما يستطيع اداؤه

من خدمة حقوقا وتحقيق المبادئ التي يمتد صلاحها، فالواجب عليه أن يستقيل ،
وتكون استقالته مشرفة لشخصه ، ومشرفة لقومه ، ودرسا نافعا للناس ، ومثلا
صالحا للصدق والاخلاص في خدمة المجموع

(وقد قال ذلك وأكثر منه تحييدا لاستقالة سعد زغلول من منصبه كوزير
الحقانية في ابريل سنة ١٩١٢) .

ثانيا - لقد كان ماثلا في نظر رشدي باشا من « عبر التاريخ » التي كان
يشير إليها ورددتها دائما في دفاعه عن موقفه من قبول الحماية ما يوحى إليه
بالاستقالة كما فعل من قبله محمد شريف باشا فقد أشارت جريدة الاهرام في أول
فصل من بحثها إلى أن شريف باشا رفض إخلاء السودان وقدم لاستقالة مسببة
صريحة لم يبينها على الأسباب الصحية كما جرت العادة .

وبهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على تدخل الانجليز في
شئون الحكومة المصرية واعتدائها على استقلالها . وبهذا الموقف المشرف ختم
حياته السياسية .

وإن لم تكن في هذه الكلمة الموجزة ما يكفي ، فاننا نزيدها تفصيلا فنقول
إن جريدة الاهرام قد سبقتها بنص برقية لورد جراڤيل وزير الخارجية
البريطانية إلى سيرايفن بارنج (لورد كرومر فيا بعد) يوم ٤ يناير سنة ١٨٨٤
بأنه مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائما في مصر فيجب اتباع النصائح التي ترى
الحكومة البريطانية لإسداءها للخديو في المسائل الهامة وأنه على كل وزير
أو مدير لايسر هقا لهذه السياسة أن يتخلل عن منصبه .

وفي أزمة خطيرة من أزمت الجيوش المصرية والجيوش البريطانية في السودان
في حملتها ضد الثورة للهدية فيها وبوتها بالفشل الذريع « نصحت » الحكومة
البريطانية مصر بإخلاء السودان فرفض محمد شريف باشا هذه « النصيحة » في
٧ يناير سنة ١٨٨٤ باستقالته المشرفة الآتي نصها :

و ألحت الحكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان ؛ غير أننا لا نملك الموافقة على ذلك الاخلاء، لأن هذه الاضطرابات للباب العالي (١) وما هي إلا ديمية يجب على مصر أن تحافظ عليها . تقول حكومة الملكة إن الواجب على مصر أن تتبع نصائحها دون مناقشة ، وهذا اعتداء صريح على الأمر العالي الرقيم في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذي بمقتضاه يحكم الخديو مع وزرائه وبواسطتهم ؛ فنحن نستفيد ، لأننا منعنا عن حكم البلاد طبقاً لقانونها الأساسي (٢) ،

وقد يحول في خاطر رشدي باشا ما قد يترتب على استقالته — إذا ما استقال — من آثار خطيرة قد تعرض البلاد لأخطار جسام — بل لقد جال ذلك بخاطرهم فلاحين أشار في جريدة الأهرام يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ إلى أنه لو وسوس الشيطان في صدره ولعبت نزوة الجنون برأسه فعمل على إثاره الفتنة ، لكانت مصر في حكم القانون وفي الواقع ولاية إنجليزية . . . ، وقد ردنا على ذلك من قبل ، ونزيد عليه بأنه ما كان عليه إلا أن يؤدي واجبه ، فلا يقبل إعلان

(١) يقصد أن تركيا السيادة الاسمية للمروقة على مصر .

(٢) جمت وزارة الثقافة وطبعت بمعرفة المرحوم فؤاد كرم بمجلس الدولة ومراجعتواشرات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . الجزء الاول من « الثغارات والوزارات المصرية » من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حتى قيام الجمهورية في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ومع أنها تضمنت كثيراً من استقالات الثغارات والوزارات لم تشر نص هذه الاستقالة المشرقة فأخذنا نبث عنها إلى أن فرنا عليها وعلى شرح مستفيض لظروفها في ص ٩٥ - ١٠١ من الجزء الاول من كتاب لوزارات المصرية في ظل حكم الأسرة العلوية (تصنيف) حسن محمد درويش ، وهناك نص آخر لهذا المعنى في ص ٤٢١ من الجزء الثاني من كتاب « حقائق الاخبار » سرهنگ باشا وقد تحرى . بينا وصديقتنا المرحوم الأستاذ عبد الله حسين عن أصل هذه الاستقالة في سجلات مجلس الوزراء . في ص ١٩٤ من الجزء الاول من كتابة (السودان) أنه وجد نصاً لها باللغة الفرنسية غير وقع عليها وبدلاً أن نشر نفسها الموجود في كتاب سرهنگ باشا علل اختلاف النصوص بشائنها إلى سنة ١٩٥٣ وفي عهد الجمهورية ، جمت رئاسة مجلس الوزراء الوثائق الخاصة (بالسودان) من ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وقد ورد في ص ٤ مباحث الاستقالة المذكورة بمعنى ما نشرناه آنفاً وزيد فيها قول شريف باشا : (قلنا تقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين ما مهمتنا وقال الدستور) .

الحماية أيا كانت العواقب ، شأنه في ذلك ما ضرب به نفسه من مثل ظاهر واضح ، يوم استقال من الوزارة في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ لعدم موافقة الحكومة البريطانية على سفره هو وعدلى باشا إلى لندن ، لتستمع إلى وجهة نظر الحكومة المصرية في مصير مصر السيامى ، وقد استقال معه زميله عدلى باشا استقالة منفردة ولما لم يبت في هذه الاستقالة ، عاد يكرها في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ثم ، دعم هاتين الاستقتلتين بثالثة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وكانت النتيجة أن امتنع المصريون عن تأليف أية وزارة ، وعلق رشدى باشا وعدلى باشا سحب إستقتلتها على التصريح الوفد المصرى ، برياسة سعد زغلول ، بالسفر إلى الخارج .

وظلت البلاد من غير وزارة منذ استقالة رشدى باشا لأول مرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى أن قبلها السلطان في أول مارس سنة ١٩١٩ ، ولم يعد إلى تأليفها من جديد إلا في إبريل سنة ١٩١٩ لمدة لم تزد على اثني عشر يوما وفى خلال هذه الفترة قامت الثورة ، وفى ٢٦ إبريل سنة ١٩١٩ أستند إلى وكلاء الوزارات بمقتضى أمر عرقى بريطانى بأن يؤدوا في وزاراتهم جميع أعمال الوزير إلى حين تشكيل الوزارة الجديدة وأظهر الانجليز في وثائقهم الرسمية إلى أى حد كان انزعاجهم وتشرم وما لقوه من صعوبات ومتاعب في إدارة دفة البلاد ، بما أرغم أنوفهم بعد ذلك على النزول على مطالب البلاد .

• • •

ثالثا - أن الاستقالة في ذاتها كسلاح فعال في إعلان السخط على ما يتبع من إجراءات تصفية ظالمة وعدم الرضاء بها - كانت من سياسة رشدى باشا ، ونعجب كيف قامه الأخذ بها في الأمور الجلى ، كخلع الخديوى عباس الثانى عن العرش وإعلان الحماية البريطانية على مصر فقد هدد بالاستقالة من الوزارة ، وإستقال فعلا في مناسبة تعتبر أقل وأهون شأنًا من ذلك ، هي تصفية أموال الخديو .

ففي صدد مجادلة سياسية أثارها عاطف يركلت بك أحد المقيمين إلى جزيرة
 سيشيل مع سعد زغلول في جريدة المقطم في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣ ، رد عليها رشدي
 ردوداً متتالية في جريدة الأهرام جاء فيها نشر منها في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٣
 بأنه قد تلقى من الخديو عباس الثاني على يد ياوره محمود خيري بك رسالة شفوية
 نصها حرفياً : « قل لرشدي باشا بأنني أعترف باخلاصه النصيح إلى ، وأنه كان من
 الجنون من قبل أنني لم أنصح إلى نصائحه . وكل ما أطلبه منه الآن هو أن يمنع
 مصادرة أملاكه » ثم تابع رشدي باشا بيانه فقال :

« حدث بعد ذلك أن السير بروينيت قدم لي مشروع المصادرة أملاك الخديو
 السابق فرفضته رفضاً باتاً ، وقلت له إنني أدرك أن تتباحثوا معي في تصفية أملاكه
 كما وقع في كل البلدان الأخرى في مثل هذه الحالة ، على شرط أن تكون التصفية
 تصفية عادلة . أما المصادرة فابدأ وأبدأ وأبدأ ، فرد على بقوله : (ولكن الأوامر
 صدرت بذلك من لوندرة) فهددت بالاستقالة وبعد انقضاء ٤٨ ساعة تقهر
 الانجليز أمام هذا التصميم . »

ثم عاد ففكر ذلك وأكده في حديث له مع جريدة الأهرام في ٢ فبراير
 سنة ١٩٢٦ جاء فيه أن الخديو عباس الثاني أرسل إليه رسالة شفوية مع ياوره
 محمود غري باشا بأن يبلغه من قبله أن « مخالفتي نصيحته كانت حقاً وجنونا ،
 وإن كل ما يطلبه منه الآن هو أن يحول دون إستصفاء أمواله » .
 وقد رد على هذه الرسالة قائلاً :

« غير أنه حدث أن الحكومة البريطانية قررت بناء على مشورة المستشار
 بروينيت إستصفاء هذه الأموال ، فاستقلت في الحال ، وكان من نتيجة ذلك أن
 الحكومة البريطانية عدلت عن قرارها لحمل على إسترداد إستقالتني واكتفت
 بوضع أموال الخديو تحت الحراسة ، وهو تدبير عادي في حالة كحالة الخديو ،
 وقد وقع كثير مثله في تاريخ فرنسا وغيره من الأمم »

فإذا كان قد هدد الحكومة البريطانية بالاستقالة مرة إذا هي صادرت أملاك الخديو ، ثم استقال فعلا عندما قررت تصفية أمواله ، أفا كان أولى وأجدر به أن يهدد بالاستقالة أو يستقيل فعلا في حالة سلب ومصادرة حقوق وحرية البلاد بأسرها ١٤ .

ولقد أوضح رشدي باشا إصاحا تاما بلسانه بأن كلا من تهديده بالاستقالة واستقالته فعلا كان له أثره الفعال ؛ فهددت الحكومة البريطانية - وهي في عنوان قوتها وجبروتها - عن مصادرة أملاك الخديو أو تصفية أملاكه .



رابعا - نشرت جريدة الأهرام في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٧ بعض البرقيات السابق تبادلها بين الخديو عباس حلمي ورشدي باشا قبيل الحرب وأثناء غيابه عن مصر في تركيا ؛ ومن هذه البرقيات برقية أرسلها رشدي باشا إلى الخديو في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٤ ورد فيها أنه متى وصلت الجنود الهندية إلى مصر ، فسا طلب من الوكالة البريطانية عودة سمو الخديوي في الحال وأهدد بالاستقالة في حالة معارضتها .

وقد عارضت الحكومة البريطانية في عودته فعلا ؛ ثم خلعتة خطأ بعد ذلك عن العرش ؛ فنتى وعده فلا هو هدد بالاستقالة ولا هو استقال .

خامسا - ولم يستقل رشدي باشا السبب الذي أيداه غضب ؛ بل استقال فعلا لسبب شخصي تافه ؛ حيث اعتقد خطأ ذات مرة أن كرامته قد مست وأهينت من الخديو عباس فاستقال توا وفي الحال وبلا توان .

وهاتين أولاه يترك له أن يذكر بشخصه هذا السبب فقد افضى ضمن حديث طويل له مع جريدة وادي النيل الصادرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ جاء فيه حرفيا وبلسانه ما يلي :

..... كنت مع محمد سعيد باشا في سراى القبة في ذات يوم . وكان الخديو يشكو شكوى مرة من زيارات اللورد كتشتر للأقاليم ؛ وما يلاقيه هذا من الخفاوة والتكريم من الأهلين . فقلت لسموه ردا على هذه الشكرى إن الدواء لهذه الحالة بسيط . فعلى سمو الأمير أن يستزم الطواف بالمديريات وعلينا أن نتقدم نحن الوزراء في الوقت ذاته بما بين أيدينا من طلبات الأهلين ؛ فنفرق بين ما يمكن نفاذه منها وبين ما لا يمكن . فاذا طاف سموه بالأقاليم وتقدمت إليه هذه الطلبات من الناس أجاب سموه عليها فوراً بالكلمة الآتية : (سآمر حكومتى بتنفيذ كيت وكيت من الطلبات ، أما الباقى فأتى سأظفر اليه في الوقت المناسب) . ومتى نفذنا نحن الحكومة ما أمرنا به سموه في حضرة الطالبين ، نسب إليه الفضل في ذلك .

ولكنى لم أكّد أنتهى من كلامى حتى ارتفع صوت الخديو بقوله : (ما هذا التفاف ! بالأمر وزير يسىء إلى - يشير إلى عدم قبول تعيين ابن أبى الهدى في وظيفة عالية بالأوقاف - واليوم وزير يتظاهر بالإخلاص إلى) . فزعزت عند سماعى من سموه هذه الكلمة ونهضت من مقعدى . ثم قصدت إلى مكتب السرفتمريضاى وحررت استقالى وعدت بها إلى سمو الخديو . ولكنى وجدته على انفراد اذ كان قد صرف من حضرته محمد سعيد باشا ؛ فاكاد يقرأ استقالى حتى مزقها قائلا : (كيف تصورت أنك أنت المقصود بكلمتى ! إنما قصدت بها محمد سعيد باشا . فاذهب إلى عمك وكن واثقا أنى مرتاح إليك كل الارتياح) وفى حديث مستفيض مع جريدة وادى النيل في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ ؛ ذكر رشدى باشا أنه كان راغبا في مد مدة خدمة أحد أصدقائه من المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية (حسن جلال بك) بعد بلوغه سن الاحالة على المعاش (٦٠ سنة) خمس سنوات فاعترض على ذلك لورد سيسيل وكان مستشارا ماليا للحكومة لاعتباره ذلك استثناء من حكم القانون لا يقره ، وكان من رأى

رشدى باشا فى تلك الايام أن سن الستين كحد للخدمة فى الحكومة قليل جداً بالنسبة للقضاء العالى ، وأنه من الأفضل أن ترفع هذه السن الى السبعين ، بل الى الخامسة والسبعين كما هو الحاصل فى فرنسا وبلجيكا .

وبعد مناقشة حامية بين الطرفين نزل رشدى باشا على رأى المستشار المالى . وفى جلسة مجلس الوزراء سجل رشدى باشا فى محضره - عند تقريره احالة حسن جلال بك الى المعاش - ان هذه القاعدة تسرى على كل مستشار آخر يبلغ الستين من عمره بلا أدنى استثناء .

وبعد ذلك جاءه المستشار المالى نفسه فطلب مد خدمة عزيز كحيل باشا المستشار بمحكمة الاستئناف خمس سنوات ، فاحضر محضر مجلس الوزراء آتف الذكر وأظهره عليه ، فرد عليه أنه يعلم ما فيه ؛ ولكن سير مكالمون المندوب السائى البريطانى وعد كحيل باشا بمد مدة خدمته ، فرد عليه كيف يسمح لنفسه أن يعطى موظفاً مصرياً هذا الموعده متخلياً رئيس الحكومة فواجهه سيسيل بأن هذا الوعد قد وقع بالفعل . فلم يكن من رشدى باشا إلا أن صارحه فى الحال بأنه مستقيل ثم قدم استقالته فعلاً للسلطان .

ويكمل رشدى باشا هذه الواقعة ، فيقول إن السلطان استدعى المندوب السائى وفاقه فى هذا الموضوع قائلاً له : « إذا ألجأت رشدى باشا الى الاستقالة فاني أتنازل عن العرش » .

وروى بعد ذلك ، وفى تفصيل لا مجال لذكره ، كيف سوى هذا الحادث حيث انتهى باشتراط رشدى باشا لمد مدة خدمة كحيل باشا أن يعاد حسن جلال بك الى الخدمة وان تصرف له مرتباته عن الأشهر التى قضاه فى المعاش كرتبات مستشار عامل وكان له كل ما أراد !!! .

ولنتقل بعد ذلك الى مناقشة ما أسند فى سبيل الدفاع عن رشدى باشا وزملائه الى ثلاثة من الزعماء هم : سعد زغلول وأحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمى ، من

أنه كان قد فاتهم واستشارهم في أمر قبوله الحماية البريطانية ، وأنهم أيده
وساندوه في ذلك .

فقد أشار الأستاذ محمود عزمي فيما حوره في جريدة السياسة وقتلناه من قبل
بمناسبة وفاة رشدي باشا الى أنه قد استشار أربعة من أصدق أصدقائه حين دعاه
السلطان حسين الى تأليف الوزارة فنصحوه بعدم الاستقالة (أى من منصب رئاسة
النظار الذى كان مستنداً اليه من الحديوى عباس ومن قيامه مقامه أثناء غيابه) ،
وبتأليف الوزارة ، وذلك بالرغم من أنه كان من رأيه أن يبقى قائماً مقام الحديوى
في ديوانه أو في منزله أو فوق المشقة وليفضل الانجليز ما يشاءون ، ولكنه
لن يقبل حمايتهم ولن يعمل تحت نظامها ، ومن أنه هدد بالاستقالة واعتزمها
عزماً عندما أخطرت انجلترا بقرب اعلانها الحماية على مصر .

ولو أنه أصر فعلا على قوله هذا ونفذه ، لاصبحت هذه الكلمات عذرات لاسمه
مدى الدهر ، تتناقلها الاجيال جيلا بعد جيل ، ولكتبت له في لوحة الشرف مع
الوطنيين الخالدي الذك حسن الاحدثه وأكبر التقدير والاعتبار .

ولكن الكاتب راح يحوم ما نسبته الى رشدي باشا من هذه الأقوال العظيمة
الآثر ، بأنه استشار من استشار ، فنصحوه أن يخلع عنه رداء الشرف ، ويرتدى
ما رضيه لنفسه من رداء — مهمل الاوصال — رداء النذل والاستسلام والهوان .
ولم يفصح الأستاذ عزمي من اسماء الأربعة الذين قال إن رشدي باشا قد
استشارهم الا عن إسمي اثنين منهم هما سعد زعول ولطفي السيد .

وسنناقش فيما يلي ما أسند الى كل منهما على حده من آراء في هذا العدد .

١ — سعد زعول

لم يذكر الكاتب المدافع عن موقف رشدي من الحماية أى تفصيل بالذات
لما أسنده الى سعد زعول ولطفي السيد سوى ذلك الكلام الانشائي للامام الذى
انتهى فيه الى « أن رشدي باشا رجل طيب يقيم أكبر الوزن لرأى أصدقائه

الخارجين عما هو فيه من مازق أقدر منه على فهم الموقف ، وأقدر منه على كشف
اللاقي ، ولا سيما إذا كانوا قد تميزوا بحبك منطقيهم وإحكامه ولكن هو مقتضا بما
بينه وبينهم من إخلاص متبادل ولا سيما إذا كان منهم سعد زغول ولطفي
السيد . إذن يحق للرجل الطيب أن يحسبهم أقدر منه على تمييز الموقف واخذن يحق
للرجل الطيب أن يزل عند إلحاحهم ، إلى آخر ما سبق أن نقلناه بحروفه آنفا .
وهكذا لم يشر الكاتب إلى ما فاتح فيدرشدي باشا أصدقائه ولا ما أجابوه به ،
وكل ما هنالك أنه صدر دفاعه عن رشددي باشا باعتزاه الاستقالة عندما أخطرت
انجلترا بقرب إعلانها الحماية ، وأنه استنصح أصدقائه فنصحوه بعدم الاستقالة
وبقبول تأليف الوزارة ، بعد أن تلان هذه الحماية فغضب الرجل لهذه النصيحة .
هذا هو ما كان موضوع الاستشارة استلاما راجابة .

ومفاد ذلك أن سعد زغول ولطفي السيد أجاباه بعدم الاستقالة من القانمقامية
الخدوية ، وبتأليف الوزارة حين دعاه إليها السلطان حسين بالتالي ، وتضمن هذه
الاجابة ضمنا الموافقة على خلع الخديوي .

ولنبحت حقيقة رأى سعد في كل ذلك ، لننتهي منه إلى رأى صحيح لا يظلم
فيه أحد لا الناصح ولا المنصوح

ونعتقد أن ليس فيما قاله الاستاذ محمود عزمي عما أسنده إلى سعد زغول
ما يكفي وما يقتنع به المؤرخ المحايد ، وإنما يتعين قصي حقيقة الامر فيه من
مصدر آخر تأكيداً له إن كان صحيحاً أو نفياً له أن كان غير صحيح أو كان وسطاً
بين هذا وذاك .

ولعل أقرب مصدر آخر لتعرف ذلك هو ما قرره رشددي باشا نفسه في هذا
الموضوع .

فقد حدثنا في جريدة الأهرام يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ — وقد نقلنا
حديثه من قبل — بأنه نصح الأمير حسين كامل بقبول العرش إذا عرض عليه

فاستمع إلى نصحه، بشرط قبول تشكيل الوزارة، وأنه عرض هذا الشرط بدوره على كثير من أصدقائه واستشارهم فيه، وفي مقدمتهم سعد زغلول باشا وأحمد لطفي السيد بك وعبد العزيز فهمي بك ، فكان — جواب سعد باشا : « كيف لا تقبل ولن نتركنا ؟ أنفاسك أن نتركنا لمحمد سعيد ؟ » وكان في ذلك الوقت ناقا عليه . وهذه الاجابة محصورة كما بينا من قبل في قبول تشكيل الوزارة من قبل السلطان حسين ، ولا تحمل أى معنى آخر سوى ذلك الا الموافقة على تنحيه عن الوكالة التي أسندها إليه الخديو عباس في منصبه وذلك في كتابه الذي بعث به إليه في ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ والذي قال له فيه :

« قد عزمنا بالمشيئة الربانية على السفر خارج القطر ، ولتقام ثقتنا بكم وكإل اعتمادنا عليكم ، قد جعلناكم نائباً عنا وقائماً مقامنا مدة غيابنا ، للنظر في اشغال حكومتنا وإصدار ما يلزم من الأوامر عنها بما هو مهود فيكم من الروية والدراية »

أما الحماية فلم تسك وقتئذ قد أعلنت . وإن كان يؤخذ بما نشرته الأهرام في الشق الأخير من بحوثها المنشورة في الفصل الاول ، أن الحديث عن إعلان الحماية كان دائراً بين وزارة الخارجية البريطانية ومعتمدها في القاهرة قبيل شهر أكتوبر سنة ١٩١٤ بقليل ، وإن الحديث فيها لم ينقل إلى رشدي باشا إلا في أول نوفمبر سنة ١٩١٤ سرياً وقد أشار المعتمد البريطاني بعد اجتماعه به إلى إرجاء إعلان الحماية إلى أن تتحسن الظروف »

اذن لم تتناول استشارة رشدي باشا صديقه سعد زغلول باشا سوى قبوله تشكيل الوزارة بناء على تكليف السلطان ولم يحدثنا الاستاذ محمود عزى ولا رشدي باشا نفسه في استشارته في أكثر من ذلك »

وبالرجوع إلى الصحف الصادرة في مصر من وقت دخول إنجلترا الحرب في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ إلى تاريخ تولية السلطان حسين عرش مصر في ٢ نوفمبر

سنة ١٩١٤ ، لا نجد أى أثر للخوض فى هذه المسائل السياسية الخطيرة ، ولو أن الرقابة على الصحف لم تفرض إلا بعد ذلك يوم واحد وبناء على أمر من قائد جيش الاحتلال البريطانى .

وكل ما استطعنا الحصول عليه ، وبقدر الإمكان ، هو العثور على حديث لسعد زغلول مع جريدة وادى النيل نقلته عنه جريدة القارء الكسندرى ثم نشر فى جريدة الأفكار فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ — أى بعد تأليف رشدى باشا الوزارة بنحو شهر وقبل إعلان الحماية يومين — قال فيه :

« إننى لم أطلب مطلقا مركزا فى الوزارة ولم أسمع بنفسى ولا أشرت لغيرى بالدخول فى الوزارة الجديدة بأى شكل كان »

وهذا نص صريح من سعد لما قيل عنه من أنه استشير فى قبول رشدى باشا تأليف الوزارة بناء على طلب السلطان حسين قبل .

وقد رجعنا إلى صفحات من مذكرات سعد فى التواريخ المعاصرة للظروف التى نحن بصددھا كظروف خلع الحديوى عباس وإعلان الحماية فلم نره يعرض لها من أى جانب مع أهميتها فى تاريخ مصر فى تلك الفترة . وفسرنا ذلك باحتياطه وحذره وخشيته من تفتيش السلطات العسكرية الانجليزية له ولكنه . وإن صدق حد سنا فى ذلك بالنسبة للأحداث التى تلت إعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فانه لا يصدق على الأيام السابقة على هذا التاريخ .

ولكننا مع هذا الاحتياط الذى نغدره من عندنا ، نلاحظ أنه كان يكتب بين يوم وآخر فى قترات متقطعة فى هذه الحقبة من التاريخ الهام بعض عبارات تم عن سخطه على النظام الذى استحدثته الانجليز على أساس الحماية البريطانية ، وغالب الظن أن سعدا ، بحكمته وحسن تصرفه وسلوكه قد استطاع أن يدخل الطمأنينة فى قلوب الانجليز ، ونأتى بعضها هنا على سبيل المثال عما استطعت الاطلاع عليه — وهو قليل — فيما يلى :

١ - فن قبل نقلنا ما كتبه يوم ٨ مارس سنة ١٩١٥ عن السلطان حسين بمناسبة حادث مدرسة الحقوق من أن ما حدثه بسببه كان تقييلا لعجزه عن فعل الخير بصفة كونه سلطانا ، وأنه من عهد جلوسه لتاية ذلك التاريخ (أى فى حوالى أربعة أشهر) ، لم يأت بعمل عام ترتاح اليه الأمة .

٢ - اثبت فى مذكراته يوم ١٠/٣/١٩١٥ (ص ١٣٢٢ - ١٣٢٣) أن رشى باشا أطلعه عقب إعلان الحماية على مذكرة قدمها الوكالة الانجليزية بخصوص ما ينبغي فعله بالنسبة للتخير الجديد، وقد نشرناها فى مكان آخر من هذا الكتاب، ثم عانى عليها فى نهايتها بأنه رغب أن يضاف إليها بعض القوانين ، فلم يعارض رشى باشا ، ولكنه أشار إلى تشدد الانجليز ثم استطرد يقول : « ومن غير أن يعد الآن فى معرفة وعرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة الجمعية (أى الجمعية التشريعية) أو بفائدة لا تذكر مشهورا فى الرأى . والسلطان الذى كان يجاهر قبل توليته بأنه يرفض العرش اذا لم يكن مصحوبا بتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية وحفظ استقلال مصر النوعى (على ما قرأ هذه الكلمة الأخيرة) ، يخط الآن كل الخط على من يبدى أقل اشتزاز من عدم إعطاء شيء مفيد لنواب الأمة، ويقول إن هذه الأمة لا تستحق شيئا من الاستقلال وأن الجمعية ليست أهلا للرأى القطعى .

ومن العجيب انى اسمع هذا القول من الوزراء ومن المقررين اليهم يلوكونه بالسنتهم ولا يشعرون بأن هذا حكم عليهم أنفسهم ، وأنهم انما يدلون بهذا القول على ضعف شعورهم وكثرة طمعهم ، ولو علموا أن ما يمنعون عن أهلهم يمثل هذا القول لا يعود اليهم بل يرجع الامر فيه إلى الاجنبى عنهم ، لسكنوا عن هذا المقال . »

٣ - أشار سعد زغول فى مذكراته يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٥ ص ١٣٢٨ إلى ما أشاعه ثروت عن خلاف تشب بين الوزراء والسلطان بسبب أزمة وزارية، فلق على ذلك قائلا :

« غير أن من يعرف حقيقة الامر بعد الحماية ، يرى أنه لا يمكن أن تحدث أزمة وزارية في حكومة مصر بسبب خلاف بين السلطان ووزرائه ، لأن كلا من الفريقين ليس له سلطة ذاتية ، ولكنه يستمد سلطته من الحماية ، فهم في الحقيقة موظفون خاضعون لأوامر الحماية ، ولا يمكن أن يحدث من الخلاف بينهم إلا كما يحدث بين موظفين تابعين لسلطة واحدة ، كما لا يحدث بين حاكم ذى سلطان ووزراء مسئولين بين يديه عن أعمالهم ، وإذا حدث هذا الخلاف بين السلطان فقد يفضى إلى إقالة السلطان واستبقاء الوزراء ، على العكس من الخلاف الذى يحدث من ذلك الحاكم ووزرائه ، لأنه يستلزم حتماسقوط الوزراء من مناصبهم ».

٤ — علق سعد فى مذكراته يوم ٦ / ٦ / ١٩١٦ ص ١٣٩٦ و ١٣٩٧ على غرق لورد كشتنر عدوه وعدو مصر اللدود قائلا : « إنه ماحزن ولا سر وانه بلوح له أن الامة المصرية لم تحزن عليه ، إن لم تكن فرحت بفرقه شانه مع كل حادثة تنصب الإنجليز ، ثم اختتم ما دونه من تعليق بهما يأتى :

« ولقد ذهبت مع شعورى فى هذه الحادثة كما فى غيرها فلم أظهر لا فرحا ولا أسفا ، والواقع أن العفو يقضى بأن يكون الانسان بحيث لا يحزن لفوات مرغوب ولا يفرح لنوال مطلوب ، وعلى الاخص لا ينبغي له أن يتأثر بالحوادث التى كل انسان محكوم عليه بأن يلاقيا إن عاجلا وإن آجلا . »

• • •

عاد سعد فى آخر كرامته من مذكراته — وهى رقم ٥٣ — يسرد تلك الأحداث الخطيرة المعروفة من ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، فيشير إلى أن انجلترا تخابرت مع البرنس حسين ورشدى باشا رئيس النظار وعدلى باشا ناظر المعارف من ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٤ إلى تاريخ إعلانها الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ثم بين كيف استدعى الامير من الاسكندرية إلى منزل رشدى باشا وزيارته الوكالة البريطانية ثم علق على هذه الوقائع قائلا :

• وقد تحدث الناس كثيراً في شأن هذا الاستثناء العجائى . وهؤلاء الثلاثة
 يكتفونهم عنهم حتى ظهر الأمر بإعلان تلك الحماية .. وتعيين هذا الأمير سلطاناً لمصر
 وقيل انهم اشترطوا شروطاً كثيرة ، ولم تقبل انجلترا منها إلا أن تكون السلطنة
 وراثية ، وان يكون لمصر جنسية قائمة بذاتها وعلم خاص واستبقى النظام فى
 مراكزهم بدون تغيير فيها فبقوا من غير اعتراض ، بل إن رشدى وعدلى باشا
 أخذوا يعتمدان بهذا التغيير فى الجرائد ويهينان الناس بخير كثير ورايه . انظر
 محادثة رشدى باشا بتاريخ ... وتاريخ وعادثة عدلى بتاريخ ٧
 يناير سنة ١٩١٥ . غير أن الناس جميعاً انقضت صدورهم من هذا التغيير وعم
 الحزن جميع الطبقات حتى من كان فى الناس أشد بغضا لدولة عباس وحكمه .
 ولما عرض سعد لمناقشة مشروع الإصلاح المستورى الذى تقدم به رشدى
 باشا لدار الحماية فى ذلك الحين ، وصفه بما وصفه به بما سنقله فيما يلى ، ويسمينا
 منه لمناسبة تعرف رأى سعد فى إعلان انجلترا الحماية على مصر أن تنقل منه أن
 هذا المشروع « قليل الاهمية ولا يصح أن يقابل بمذئبات البلد بأى اړتياج » .
 وبذلك كان من رأيه أن الحماية قد اضعأت البلد . ومن ثم لا يجوز لآى كان
 أن يفترى على سعد أنه كان قابلاً للحماية عند إعلانها أو انه نصح رشدى باشا
 بقبولها — وهو ما قطعنا من قبل وما سنقطع به فيما بعد — بنفيه .



وما تقدم نقلاً من مذكرات سعد زغول، هو ما استقلنا بعد أن اصبحت
 بعيداً عن متناول ايدينا كما كانت فى سنة ١٩٤٧ ؛ وبعد حفظها فى دار الوثائق
 القومية . ولنا الامل — إن مد الله فى عمرنا — ان تنفرغ للاطلاع عليها اطلاقاً
 تاماً وافياً جديراً بها .

٦ — عن لاجد الشبان المثقفين من خريجى كليات الآداب أن يضع
 رسالة الماجستير عن « سعد زغول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤

ولم تنشر بعد هذه الرسالة إلى حين الوقت الذي أكتب فيه هذا الفصل — وهو يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٩ — ولكنني عانيت أن أخصي ما يكون قد تناوله في رسالته عن موضوع هذا البحث الذي نحن بصدده الآن بالذات، فدللت أنه اختتم هذه الرسالة فيما اختتم بها بقوله ما يأتي :

« وبعد اندلاع الحرب الأولى اتخذت إنجلترا الكثير من الاجراءات الاستثنائية التي كان أهمها إعلان الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ثم تعيين حسين كامل سلطانا لمصر . وقد امتدح سعد زغول هذه الاجراءات التي عدت بحق اعترافا بالاحتلال كأمر واقع بل إنه كان يعلم مقدما بالكثير من هذه الاجراءات قبل اعلانها . »

وقد صدمتني هذه العبارة صدمة كبرى لالآن ما تضمنته قد حدث ، لأنه لو كان قد حدث لما أخفيته ، ولكنها صدمتني لاني لم أعر له على أي أثر فيما راجسته وهو كثير — على ما اعتقد — بل قد عانيت بمطالعة مذكرات سعد في تلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر بالذات وهي حقبة ما قبل اعلان الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما بعدها — فلم أعر على ما ورد في تلك العبارة منسوباً إلى سعد زغول . وقد أردت التحقق من ذلك فاعدت الكرة في مطالعة مذكراته في تلك الحقبة فلم يبين لي منها أي شيء يدل على صحة ما أشار اليه الأستاذ الباحث في ختام رسالته . وأكبر دليل على صحة ذلك أنه عني في رسالته بأن يشير في صلبها وفي هوامشها إلى مصدر ما يأخذه من مذكرات سعد زغول في كل كلمة أو جملة أو سطر مما أورده فيها . أما هذه العبارة فقد تركها خلافاً من الإشارة إلى أي مصدر من مصادرها في تلك المذكرات .

وعلى أن كراهية سعد للانجليز بصفة عامة معروفة من خلال ما كان يشبه بين الحين والآخر في مذكراته في ذلك الحين ، وأنه ليكني للدلالة على صحة ذلك ، ما نقلناه من قبل ونحن نتحدث عن تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية — ما أثبتته

سير ورنالد جراهام وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن سعد زغول من أنه قد ظل منذ خروجه من وزارة المعارف (سنة ١٩١٢) معروفا بعدائه الدائم للنفوذ البريطاني ولا يقبل المساومة ، وأنه أصبح أشد قسوة في مشاعره المعادية للبريطانيين ، وأنه أخذ يشن في الجمعية التشريعية حملات اسمها سخيفة ضد لورد كشنر ، وأنه قام بكل ما استطاع أن يقوم به من أعمال لإحراج الحكومة . . .

ونستند أن صديقنا المرحوم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي لو كان قد ألم بجميع مقومات كراهية سعد زغول للانجليز لما ساق — وهو في سبيل نعيه على الجمعية التشريعية سكوتها وصمتها وغيرها من الجبهات عن الاحتجاج على ذلك الانقلاب الخطير في مصر سنة ١٩١٤ — لما ساق عبارته التي نقلها عن جريدة المقطم مستندة إلى سعد زغول من أنه عندما استقبل سير هنري ما كاهون أول مندوب سام بريطاني عين بعد الحماية من أنه — وهو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب — قال على مسمع من المستقبلين أن دلائل الخير بادية على وجهه وأنه يأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده .

وقد رأينا قبل أن نعلق على هذه العبارة أن نتحقق من صحة إسنادها إلى سعد أم عدم صحته، فرجعنا أول ما رجعنا إلى مذكراته في تاريخ استقبال سير هنري ما كاهون وهو يوم ٨ يناير سنة ١٩١٥ . فلم نجد أنه قد كتب أى شيء عن ذلك أو عن غيره قبل هذا التاريخ أو بعده كما رجعنا إلى جميع الصحف التي صدرت في التاريخ المذكور سواء أكانت عربية أم أفريقية ، انجليزية أو فرنسية وكذلك المصورة فلم نجد للعبارة سائلة الذكر التي أوردتها المقطم مثيلا على الإطلاق .

ومن المعروف والمسلم به المشار إليه في بحوث الأهرام ، ذاتها أن جريدة المقطم كانت تمثل الحكومة البريطانية وداعية لها في مصر . فليس إذن من المستغرب أن تدعو للانجليز بما يفيد الرضاء الضمني بسياساتهم من شخصية عظيمة كشخصية

سعد زغلول معروف للجميع بقوته ومدى استقلالها وسخطها على النظم غير المستقيمة أو غير الطبيعية . وقد ذكر اسم سعد بين المستقبلين لـ « هنرى ما كا هون حقا ، ولكن أحدا من محررى هذه الصحف جميعا لم يسمع ما قالته عنه جريدة المقطم أنه قاله » على مسمع من المستقبلين ، ١١ .

أما أنه كان من بين المستقبلين للمتدوب السامى ، فلا يمكن أن يحمل معنى قبول سياسته أو مجبروته واستبداده ، وإنما قد يكون فيه معنى انتفاء شره وشر دولته ، ولم يكن هو المتطوع بالاستقبال ، وإنما مرجع ذلك الاستدعاء كان بناء على قواعد البروتوكول فى الاستقبالات الرسمية بالنسبة للوزراء السابقين . فإذا ما امتنع أو اعتذر عن قبول الدجوة حوسب على ذلك وأخذ عليه . ولا اعتبار لآية شخصية مهما علا مركزها أمام الحكم العرفى البريطانى ، وسواء أكانت ماثلة فى أمراء أو وزراء ، ولذلك نرى سعدا فى مذكراته يقدر ذلك ، فيقول فى يوم ١٤ أكتوبر (ويكتبه دائما أكتوبر) سنة ١٩١٤ أى قبل إعلان الأحكام العرفية البريطانية بثمانية عشر يوما :

« حضرت أمس ومضى لطفى بيك ومحمد باشا محمود ونخلف عبد العزيز بك فهمى ... وقد تكلمت عن مصر ومستقبلها وما على النباه منها أن يعملوا لها عند انبثاق فجر النصر وانعقاد مؤتمر السلام » .

ثم أتى بعد ذلك بكلام استمضى على قراءته مؤداه أنه أخذ يفكر ثم اعتبه بقوله : « ففكرأ موقوفا على ثقة الناس بعضهم ببعض ، ولا يوجد من هذه الثقة فى نفوسنا شئ » ، وما دام الأمر كذلك ، فالأولى الانزواء والتباعد عن مهاب الاهواء . . .

وفى هذا ما يشعر بتخلف سعد فى تلك الاوقات عن المجاهرة برأيه أمانا من الخطر ...

بل لقد جاهر رشدى باشا فى بعض تصريحاته ، أنه عارض السلطة العسكرية

في اعتقال كثير من كبرى الشخصيات ، فقال في حديثه مع جريدة وادى النيل
المشار إليه آنفا ، إنه طلب من هذه السلطة أن يؤخذ رأيه فيمن تعتزم اعتقاله
أو نفيه قبل التنفيذ ، وكانت نتيجة ذلك أنه حال بين اعتقال أو نفي عدد كبير من
المصريين وكبارهم بحسب بالملات ، وفي مقدمة هؤلاء صاحب الدولة زعيم مصر
سعد زغلول ، والأستاذ الكبير أحمد بك عبد اللطيف المحامى .

• • •

ومع ذلك كله فما هو المعنى الذى يمكن أن تحمله عبارة « المقطم » التى نحن
بصد الحديث بشأنها ؟
كل ما نسب فيها لى سعد أنه قال وإن دلائل الخير بادية على وجهه وأنه يأمل
أن يجزل الله لمصر الخير على يده .

وهذا مجرد فراسة - صحت أو لم تصح - وأمل - صح أو لم يصح - وقد جرى
ذلك كله على لسانه إن كان قد حصل - دون قطع برأى ايجابى أو سلبى - وما كان بعيد
أن يتطلب عنده الخير على الشر والحرية على الاستبداد والاستقلال على الاستذلال .
وقد يكون ما بدر على لسان سعد - إن صح صدوره منه - فرضا أيضا من الدبلوماسية
الرفيعة التى قد تخفف من غلواء المندوب السامى ان كان معتزما الاستعلاء
والاستبداد ، وتخفف من شوكته ، وتعذل من سيرته إن كان من غلاة المستعمرين
والعريقين فى الاستعمار .

ولعل سعدا قد كان لديه من المعلومات ما يميز ما كاهون عن سلفه ، وكشتر ،
الذى كان من ألد أعدائه واعداء مصر على ما هو معروف - ومسطور فى كتب التاريخ
الحديث وعلى الاخص منها كتاب « سعد زغلول » الأستاذ العقاد ص ١٢٨ و
١٢٩ وما كتبناه عنه آنفا .

وعلى أى حال فإن السير هنرى ما كاهون قد قضى فى مركزه فى مصر سنتي
١٩١٥ و ١٩١٦ قريبا ولم يقع فى عهده من الأحداث السيئة الشاذة مثل ما وقع

في عهد خزانة أو سلفه، وإن كانت سياسته العامة على غرار سياستهم جميعاً .
ولما كان ما أسند إلى سعد من حيث أن قبول رشدى باشا الحماية البريطانية
كان بناء على نصحه منه ومن غيره من أصدقائه قد تردد بين الحين والآخر في حياته
وعلى مسمع منه ، فنتج أن تحتّم هذا البحث مع ناحيته بمارد به على ذلك .
فقد حدث أن اشتدت حملات « الأحرار الدستوريين » ، على سعد على إثر
فشلهم النرويج في الانتخابات العامة لأول برلمان مصرى في سنة ١٩٢٣ ، وذلك في
صحيفتهم « السياسة » ، وفي خطبهم الدورية الأسبوعية في دارها ؛ وكان آخر هذه
الحملات خطبة محمد على حلوبة بك ، وقد كال فيها أشنع التهم ضد سعد زغلول ، ففقد
الوفد المصرى اجتماعاً حافلاً في نادى سيروس بشارع سليمان باشا (طلعت حرب
باشا الآن) وعهد سعد إلى مصطفى النحاس وقد قدمه للجمهور المباشرة وقتئذ بان
« مصطفى النحاس سيد الناس ، بان يرد على هذه التهم ، وكان ذلك في ١٩ يناير سنة ١٩٢٤
وجاء ضمن خطبته فيما نحن بصدد بحثه الآن متحدثاً عن « وزراء الحماية » ما يأتى :
« ... أولئك الذين لم يعارضوا في إعلان الحماية ، بل جنّدها الأولان منهم
(رشدى باشا وعدلى باشا) في الجرائد تحبيذاً عرفه الناس جميعاً . ولقد حاول
أنصارهم الاعتذار عنهم بأنهم بقوا في الوزارة بعد الحماية تبعاً لنصيحة سعد ، فما
أبرد هذا العذر إن كان بقاؤهم في الوزارة جرماً وطنياً وكما قال سعد : هل يخفف
من جرم زعم جاره أن فلانا نصحه بارتكابه ١٩ .

على أن الأمر ليس كما صوروه .. إن رشدى باشا وعدلى باشا أكدا لسعد
أن بينهما وبين الانجليز وعوداً أكيدة في منفعة البلاد ، وانهما يخشيان إن هما
تركا الوزارة ، فلا يبقى الانجليز بهذه الوعود ، وصدقها سعد ، لأنه كان لهما في ذلك
الوقت ثقة وبناء عليه وافقهما على البقاء . .

ثم أشار مصطفى النحاس بعد ذلك إلى هذه الوعود ، وعلى الأخص حديث
عدلى مع جريدة الأهرام في ٧ يناير سنة ١٩١٥ وقد سبق أن ذكرنا الوعود

المذكورة وهذا الحديث قصيلاً من قبل وبعد ذلك استطرد معقبا يقول :

« على أنهما لم يكتميا بالبقاء في مركز الوزارة بعد الحماية بل أخذنا يروجان لإعلانها ، وبجيان الناس فيها في الأحاديث مع الجرائد ، ويدانها خيراً وبركة على الأمة . فهل نصحهما سعد باشا بهذه الأحاديث أيضاً . وهل يتذكران أنه كان يلومهما على هذه الأحاديث ويستنكر منهما خطة الرخاوة والتساهل التي سارا عليها ويسوى . المشروعات التي كانا يقدمانها للوكالة البريطانية من وقت إلى آخر في خصوص تنظيم الحماية . وآخر ما قدمناه من هذا القبيل ما تضمنه رد رشدي باشا على مذكرة للسير برونييت مستشار وزارة المالية إذ ذاك . . . »

ومن المهم استرعاء النظر إليه أن هذا الرد المفعم الحاسم قد حدث حال حياة رشدي باشا وعدلى باشا فلم يعلقا عليه ببنت شفه ولم ينفيها ؛ ولم يعرض لأحدهم أتباعهما ومؤيديهما وعلى رأسهم محررو جريدة السياسة - وهي جريدة حزب الأحرار الدستوريين الذي كان عدلى باشا رئيسه .

• • •

وما تقدم جميعاً يثبت أن سعداً لا دخل له على الإطلاق في قبول رشدي باشا الحماية البريطانية بأي إيعاز أو نصح منه ، وأن كل ما هنالك - على ما قاله رشدي نفسه في غمار هذا البحث من جميع نواحيه أنه نصح به البقاء في الوزارة ، وما كانت هذه الحماية قد أعطته بعد . وهذا ما لم ينكره سعد على ما ورد في خطاب معطفي النحاس سالف الذكر الذي ألقاه بحضوره .

ولعل ذلك كان في نطاق هذا البحث حسن الختام . . . فقد خرج منه سعد زغول طاهر الذليل ما أستد ظالما إليه وأنه على عهد الأمة به لم يلوث يده أُرْضَمِرْه ظاهراً أو مستتراً بأدران تلك الحماية البريطانية التي ضربت على البلاد قسراً عنها

• • •

وإذا كان سعد قد برىء شخصياً من هذا الذي نسب إليه ، فإنه يبقى بعد ذلك

مناقشة ما وجه إلى الوفد المصرى ، عامة وهو من ضمنه وعلى رأسه ، من أن برنامجنا كان منظوما على أنه إذا لم يوفق في مهمته في مؤتمر الصلح ، فإن رشدى باشا وعدلى باشا يذهبان إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر و إنجلترا في حدود الحماية . وكان ذلك على لسان الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته . ونرى إرجاء مناقشة هذا الاتهام الجديد إلى ما بعد أن نستكمل بحثنا فيما أسند إلى أحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى أيضاً من منحهما لرشدى باشا بقبول إعلان الحماية على مصر .

٢ — أحمد لطفى السيد

نسب الأستاذ محمود عزى إلى أحمد لطفى السيد نفس ما نسبته إلى سعد فيما ناقشناه آنفاً ولا داعى لتكراره . . أما ما خص به رشدى باشا — أحمد لطفى السيد، فهو أنه لما عهد إليه السلطان حسين تشكيل الوزارة لم يقبل نهائياً قبل استشارة كثير من أصدقائه وقد كان جواب أحمد لطفى السيد بك : « أبل أبل أبل » . وفى هذا الجواب تنحصر مناقشتنا له .

ونترك لأحمد لطفى السيد نفسه هذه المناقشة فقد ورد فى ص ١٦٢ — ١٦٤ من كتابه « قصة حياتى » تحت عنوان « قلت لرشدى » ما يأتى : —

« هذا وقد كان لمصر وقتئذ ممحلاً يجب أن نرعاها ، وكانت الوزارة الرشدية بالاسكندرية ، فأتصلت برئيسها صديقى المرحوم حسين رشدى باشا عن طريق التليفون ، وما كدت أحاط به فى أمر عادى حتى قال لى : ودع عنك هذا ، فإن إنجلترا أعلنت اليوم الحرب على ألمانيا...، ودعائى للقائه فى اليوم التالى ببيته بالقاهرة .

وذهبت لقائه ، فوجدت معه عدلى يكن باشا وزير الخارجية ، وهما يحلان تلفرافاً بالشفرة من زميلهما محمد عجب باشا وكان وقتئذ بصحبة الخديو عباس حلمى باستامبول ، فقال لى رشدى باشا :

وإن إنجلترا قد دخلت الحرب ، وقد كتبنا هذا باعلان الاحكام العرفية في البلاد . .

وسلمنى إعلانا قلت له :

« اتدخل الحرب بجانبنا يا باشا . . »

قال :

« بل احترزنا بما نخاف بان قلنا (نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر) . . . »

قلت له :

« أخشى أن يقول الناس إن هذه سذاجة سياسية ، فاذا كانت إنجلترا تريد أن تخرجنا معها إلى هذه الحرب ، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال . . . »

قال رشدى :

« لم يفت وقت ذلك . . »

واقفنا نحن الثلاثة على السمع لنعترف إنجلترا باستقلالنا ، ونكمل لها مصالحها إلى حد أن نعاونها بدخولنا معها الحرب ، إذا كان هذا ضروريا ، وقد كان أكثر رجال الوكالة البريطانية وقتئذ فى أوروبا بالاجازة ، ثم كان سير ريجنلدينيجت أول من حضر منهم ، فكلمه رشدى باشا فى ذلك ، وصارحه بان مصر مستعدة لناصرة بريطانيا العظمى بشرط أن تعترف باستقلالنا ، فارتاع وينجت لهذه الفكرة ووعده بأن يعرض الأمر على حكومته ، ثم جاء بعد ذلك مستشار الداخلية سير جراهام ، فلقيناه وقلت له :

— إن مركزنا الآن دقيق ، فنحن تابعون لتركيا ، وهى ستدخل الحرب مع المانيا وأنتم تحتلون بلدنا الذى أعلنت حكومته الحكم العرفى تضامنا معكم فلا بد لنا من تنظيم هذه الحالة . . . ولست أرى طريقاً لذلك إلا أن نعلن استقلالنا وننصب الحديو ملكا علينا ، وأنتم تعترفون بذلك .

فقال : « تركيا لن تدخل الحرب وعندنا على ذلك ضمانات . »

قلت : « إذا لم يكن دخول تركيا الحرب راجحاً . أفلا يكون محتملاً . . »
قال : « كل شيء محتمل . . . »

قلت : « إذن ماذا يكون . . . »

فأما الصحة عليه في الاستدلال على ضرورة دخول تركيا الحرب وسام
مركزنا في ذلك الوقت ، قال :

« يا صاحبي نحن نعرفكم كما تعرفون أنفسكم . . نحن ظهور أول طربوش
تركي من القتال تركوننا ونجرون وراءه . »

وانقطع الحديث عند ذلك ، فاختبرت رشدي باشا بما حدث ، فقال لي إنه
كله كذلك فلم ينل منه طائلاً !

• • •

ويؤسفني أن هذا الحديث أو الحوار مغلوط ، ويتناقض أراه آخره ، ونرى
واجباً زاماً علينا أن نصحه فيما يلي :

١ — أرجع أحمد لطفى السيد حديث رشدي باشا مع حين اتصاله بالاسكندرية
تليفونيا إلى يوم أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا ، وهذا اليوم يقع يوم ٤
أغسطس سنة ١٩١٤ وان الاثنين قد اتفقا على اللقاء في القاهرة في اليوم التالي أي
يوم ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ .

٢ — قرر أحمد لطفى السيد أنه وقت هذا اللقاء ، وجد رشدي باشا وعدلى
باشا يحلان تلفرا بالشفرة من زميلهما محمد محب باشا من استامبول ، فقال له
أولهما « إن إنجلترا دخلت الحرب وقد كتبنا هذا باعلان الاحكام العرفية
في البلاد » .

وهذا لا يتفق مع حقيقة الواقع . . لأن تاريخ دخول إنجلترا الحرب كان
يوم ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ، في حين أن الاحكام العرفية قد أعلنت يوم ٢ نوفمبر
١٩١٤ - أي بعد دخول إنجلترا الحرب بثلاثة أشهر ، فضلاً عن ذلك إن هذا لم
يكتب باعلان الاحكام العرفية .

٣ - أسند إلى رشدي باشا في هذا الحديث أنه قال : « كتبنا ذلك باعلان الاحكام العرفية » ثم أورد أحمد لطفى السيد على لسانه في موضع آخر في حديثه مع مستشار الداخلية سير جراهام أن حكومة بلده أعلنت الحكم العرفي تضافاً مع الانجليز ، والحقيقة أن الجنرال جرافل مكسويل قائد الجيوش البريطانية في مصر هو الذى أعلن باسم حكومته هذا الحكم العرفي .

٤ - قيل في هذا الحديث إن أكثر رجال الوكالة البريطانية كانوا وقتئذ في أوروبا بالأجازة ، وكان « سير ريموند وينجت » أول من حضر منهم ، فكلّمه رشدي باشا . . الخ . . والواقع أن وينجت لم يكن هو المعتمد البريطاني في مصر في ذلك الحين وإنما كان لورد كيتشنر على وجه التحديد ، وكان قد سافر إلى إنجلترا حقاً وعين فيها وزيراً للحربية بعد ذلك ، ولم يعد إلى مصر ، ثم عين بدلاً في مصر في أوائل سنة ١٩١٥ سير « هنرى ما كاهون » ، وكان أول من سمى مندوباً سامياً بعد إعلان الحماية ، وكان مستر ميلن شيتام مستشار الوكالة البريطانية في ذلك الحين نائباً عن لورد كيتشنر المعتمد البريطاني ، وهو الذى كان يتولى باسم الحكومة البريطانية مخاطبة الأمير . . فالسلطان حسين كامل ورشدي باشا قائم مقام الخديو ورئيس الوزراء في أمر إعلان الحماية ومقدماتها وما تلاها .

أما سير ريموند وينجت فقد كان وقت دخول إنجلترا الحرب سرداراً للجيش المصرى وحاكم السودان العام .

٥ - قرر أحمد لطفى السيد أنه عندما سأل رشدي باشا هل يدخل الحرب بجانبنا ، أجابه بأنه قد احتراز عما يخافه بأن قال : « نظراً للاحتلال القليل لانجلترا في مصر » ، وبالرجوع إلى الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الحقبة الهامة من التاريخ وجدنا أن رشدي باشا عندما بعث إليه في ٦ نوفمبر ١٩١٤ مستر ميلن شيتام بصورة من منشور قائد الجيوش البريطانية العام في مصر

بما يفيد أن الحكومة البريطانية قد اخضت على عاتقها جميع أعباء الحرب
وبأنها تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها الخ ، رد
عليه قائلا :

«نظرا لغياب سمو الجناب الخديو الذى نستمد منه سلطتنا، اتشرف باعلانكم
باننا سنستمر أنا وزملائي على إدارة أعمال نظارتنا الملكية تجنباً البضار التى
تلتحق بالبلاد، إذا تمطلت حركة ادارتها الداخلية»

وهذا كل مايفيد تبرر رشدى باشا لموقفه فى ذلك الحين .
وقد اعقب ذلك رده على خطاب تكليفه بتأليف الوزارة من قبل السلطان
حسين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله :

« نعم اننى كنت وكيلاً عن ولى الامر السابق، ولكننى مصرى قبل كل شئ،
وبصفى مصرياً قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية
فى أن أكون نافعا لبلادى ، فتلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى
كل أعمالى على جميع ماعداها من الاعتبارات الشخصية . »

أما ماأخذه لطفى السيد إلى رشدى باشا من تذره بالاشارة الى « الاحتلال
الفعلى لانتجلترا ، فلم يكن موضعه إعلان الحماية ، وإنما كان ذلك لمناسبة قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن الدفاع عن مصر أثناء
الحرب القائمة بين ألمانيا وانتجلترا أو قبل إعلان الحماية حيث ورد فى ديباجته
. . . نظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة
لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية . . . »

• • •

على أننا لا نتهدر هذا الحديث حديث أحمد لطفى السيد بك بأسره، وإنما نأخذ
منه - بالرغم مما يحويه من أخطاء وتناقض - جوهره الذى يهدف اليه ، وهو لوم

رشدى باشا على إدخاله مصر الحرب بلا مقابل واعتبار ذلك التصرف منه سذاجة سياسية ، وأنه إذا أرادت إنجلترا أن تجرأ معها إلى الحرب ، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال . وأنه أتفق معه هو وعدلى باشا على أن يسعى ثلاثتهم لتعترف بالاستقلال مع كفالة مصالح إنجلترا . .

هذا هو الجوهر ؛ وقد ناقشناه من زوايا أخرى ، وإنما المهم ونحن في صدد بحثنا المباشر ردا على ماورد في الدفاع عن رشدى باشا ، أن ليس هناك مايدل بما رواه أحمد لطفى السيد في قصة حياته ، على أنه قال لرشدى باشا حين استشاره ضمن من استشارهم في أمر تشكيل الوزارة ، عندما كلفه به السلطان حسين « اقبل ، اقبل ، بتاتا أو أنه — إذا قال ذلك — قاله بلا قيد ولا شرط . » وإنما اعتبر موقفه — إذا قبل دخول مصر الحرب دون مقابل ودون اعتراف الإنجليز باستقلالنا — سذاجة سياسية ١١

ولنتقل بعد ذلك الى كتاب وضعه سنة ١٩٦٥ الدكتور حسين فوزى النجار عن « أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل » ، لعنا ، نشر على مايلقى ضوءا آخر على رأى أحمد لطفى السيد في أحداث مصر قبيل إعلان الحماية البريطانية عليها ، ولكننا لم نجد فيه أكثر مما ورد في كتاب « قصة حياته » .

وأخيرا لجأنا الى الجزء الاول من كتاب « مذكرات في السياسة المصرية » ، للدكتور محمد حسين هيكل لعنا نحصل على ما ننشده ، لما بين مؤلف هذه المذكرات وأحمد لطفى السيد من صلات وثيقة أقربها صلة التلميذ باستاذة . فوجدناه يقرر في ص ٦٣ أنه كان من رأيه أن يكون موقف مصر من الحرب العالمية الاولى موقف الحياد لاسباب أبداها ، ولم يكده يفتح لطفى بك في ذلك حتى بادره بالقول في ص ٦٥ — ٧٠ بأنه على حق من حيث المنطق ولكنه طلب اليه التريث في إبداء هذا الرأى أو في الكتابة عنه ، حرصا على ما يراود من تحقيق استقلال مصر استقلالا صحيحا تاما ، لان محادثات تجري وقتئذ بين

رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية، وبين الانجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا في الحرب جلت انجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام .

وتساجل الاثنان في رأى كل منهما وانتهى الامر بانتظار اسبوعين .
و لم يؤد الانتظار إلى نتيجة .

ومذكرات الدكتور هيكل في هذه الناحية توحى بأنه بعد أن كان متحمسا في إبداء رايه بشأن وقوف مصر على الحياد، وأنه كان بارما من موقف جريدة المظم دماية الانجليز وتمييدا لسياستهم المقررة، فكتب مقالا بنفس عنوانها وهو « أهل مصر والتنوير المنتظر »، وعهد بها الى جريدة «الجريدة»، وكانت الرقابة قد فرضت على الصحف فتمت نشرها .

وانتقل بنا الدكتور في ص ٧١ من مذكراته إلى ظروف خلع الخديو عباس وإعلان الحماية ثم علق عليها قائلا : « تحدث الناس في مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو الا يحتج على خطه ، بله أن يقبل وزارة من حل محله ، لكن هذا الحديث لم يتمد المجالس ، لان الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب في هذا الموضوع حرفا . »

وفي ص ٧٣ من هذه المذكرات أشار إلى أن بعض الطوائف كانت ترى عباس ، وتبدي لذلك سخطا على ما تراه عدوانا ظالما ثم تحدث عن مقاطعتها له في زيارته للاقاليم ثم روى بعدئذ كيف انقلب هذا السخط عطفًا عليه .

وبين من ذلك أن مؤلف المذكرات لم يبدأ رأى لا بالنسبة له ولا بالنسبة لاساتذه أحمد لطفى السيد عن موقف رشدى باشا من قبول الحماية ، كما أنه وهو

الذى كان ملاحقاً له في « الجريدة » وفي الاحداث السياسية عن قرب ، لم يشر في هذه المذكرات الى ذلك الحديث المفصل الذى أجراه مع رشدى باشا على الوجه الذى بينه في « قصة حياته » ونقلناه آنفاً ، مع أن هذا الموضوع أخذ نقاشاً حاداً في الصيف في سنة ١٩٢٧ على مسمع منه ، وهو رئيس تحرير جريدة السياسة .

ومن حقنا أن نعلق على سكوته على ذلك كله ، وإغفاله الكتاب فيه حتى بعد أن فاتت وقته بأنه يرجع إلى مفايسته سياسياً وحزبياً لرشدى باشا وعدلى باشا ، وهما من أساطين مؤلفي حزب الأحرار الدستوريين ، وكان ثانيهما أول رئيس له كما كان هو نفسه — أى الدكتور محمد حسين هيكل — رئيساً لذلك الحزب أيضاً في وقت من الاوقات .

وهذا كل ما استطعنا مناقشة ما أسنده الدفاع عن رشدى باشا إلى أحد لعلى السيد ، وهو بما لا يستطيع المؤرخ الدقيق الخبايا أن ينتهى منه الى استخلاص رأى صريح صدر عنه هنا أو هناك ، وإن أردنا أن نستدل على حقيقة موقفه من أنه صرح في قصة حياته ، أنه كسر قلبه بعد أن اجتمع في شهر أغسطس سنة ١٩١٤ مع ستورس السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية وعدلى باشا في بيت نجيب غالى باشا وكيل وزارة الخارجية في ذلك الحين ، وقد حدثهم الأول حتى ظنوا أن النجاح في تناول ايديهم ، فوضعوا صورة المعاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تتضمن اعترافها باستقلال مصر واعتراف مصر بمصالحها فيها وفي قتال السويس ، وبعد أن ذهب بعد أيام قلائل إلى عدلى باشا بديوان الخارجية فوجده يائساً من تحقيق مطلبه فخرج من عنده وحسم على اعتزال السياسة ، واستقال من رئاسة « الجريدة » ، وسافر الى بلده برقين (ص ١٦٥ و ١٦٦) .

نقول إن اردنا أن نستدل على حقيقة موقف أحمد لعلى السيد من أحداث

الحماية بالذات وما سبقها — قبل ذلك ، فافتنا نكون اميل الى الاعتقاد بعدم إقراره هذه الاحداث . . . حتى وإن كان قد قال رشدى باشا إنه استشاره فى تأليف الوزارة بعد تكليفه من السلطان . فقال له : « اقبل . اقبل . اقبل » .

وقد أيد الدكتور هيكل مارواه أحد لطفى السيد آتفا ، فقال فى ص ٧٠ من الجزء الاول من مذكراته إنه لما اشتدت الرقابة على الصحف بسبب هذا التطور ، وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسمى الذى يقصده اليه صديقه السياسيان رشدى باشا وعدلى باشا ، وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحنى وذهب إلى برقين قريته وسقط رأسه . . .

٣ — عبد العزيز فهمى

أما ما أسند إلى عبد العزيز فهمى فقد ورد على لسان رشدى باشا نفسه حيث قال له حين استشاره فى تشكيل الوزارة بناء على طلب السلطان : « لا تردد ثانية فى القبول ما دام ضميرك يرتاح لذلك » .

وظاهر الامر يدل على أن رشدى باشا مرتاح الضمير بالنسبة لما ينتشر فيه . وجماع القول أن ما وجه من مأخذ الى رشدى باشا منصب أصلا وجوها على سكوته على خلع الخديوى عباس ، وقبله إعلان الحماية البريطانية على مصر . واذا ما برر استجابته الى تأليف الوزارة من غير ولى الامر شرعا وقانونا ، فانه يكون قد وافق ضمنا على خلع ولى الامر المذكور .

وقد برر سعد زغلول على لسان مصطفى النحاس .. نصحه رشدى باشا بقبول تأليف الوزارة على السلطان حسين استنادا إلى ما أكده من أن لديه وعودا ومواريث من الانجليز عن إعلان استقلال مصر بعد انتهاء الحرب . . .

وقد رجعنا إلى مذكرات عبد العزيز فهمى المطبوعة بعنوان « هذه حياتى »

فلم نجد فيها أية إشارة إلى شيء مما أسند إليه من تلك الاستشارة . وفي كتاب بقلم الدكتور يوسف نحاس طبعه في أغسطس سنة ١٩٥٢ بعنوان « ذكريات . سعد . عبد العزيز . ماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩ » ، أشار في ص ٥٥ منه إلى حادث خلع الخديو عباس حلمي ، وبسط إنجلترا حمايتها على مصر ، وإجلاس الأمير حسين كامل على العرش كسلطان .. ثم قال إن « الإنجليز لما فاتحوا رشدي باشا بما كانوا ينوون ، وقع الرجل في الربكة والحيرة ، واستدعى صديقيه سعدا وعبد العزيز لاستشارتهما فيما يعمل . . دخل عبد العزيز على رشدي باشا وكان سعد قد سبقه إليه ، فوجد رشدي يتكلم ببعض الإبهام ، فابتدعه بصراحته المعهودة قائلا : (لعل الحادث الذي تولى إليه خاص بطلع الخديو) أجاب . نعم . وبم تثيران علي ! فرد عبد العزيز من فوره : (إذا أشكل على المرء أمر من الأمور وتردد في واجبه ، فليرجع الشأن إلى قواعد الأخلاق) وانصرف ، ثم أضاف عقب ذلك قائلا إنه « قد تمددت مظاهر عدم ارتياح عبد العزيز لهذا الانقلاب . إذ امتنع عن مقابلة السلطان الذي كانت تربطه بمعرفة سابقة ، وكان عاليا عنه في بعض قضاياها »

ومن المعروف من كتب الدكتور يوسف نحاس أنه كان متصلا اتصالا وثيقا بسعد وأعضاء الوفد ورشدي باشا وزملائه ، وكان يماون الوفد في أعماله معاونة كبرى .

• • •

ولم هنا نكبرين قد أتينا بآراء الأصدقاء الثلاثة الذين أشهدهم رشدي باشا على أنهم تصحوه بتأليف الوزارة بناء على طلب السلطان حسين ، وقد انضج منها أنها بعيدة بعد السماء عن الأرض عن إشارتهم عليه بقبول الحماية ، كما ذهب إلى ذلك بنبردة ولا تحقيق الأستاذ عزمي وعمر رسالة الماجستير الذي ألحنا إليه آنفا .

ويمتد بعد ذلك أن نعرض لرواية خطيرة عزاها الدكتور محمد حسين هيكل وحده ، دون غيره ، إلى الوفد المصرى عامة عن حقيقة برنامجه الذى تألف على أساسه ؛ فقد أشار فى ص ٨٢ و ٨٣ من الجزء الأول من مذكراته فى السياسة المصرية ، إلى اعتقاده ، للأسباب التى بينها ، بأن ما قاله سعد باشا باسم الوفد فى خطبته بندار حمد الباسل باشا ، وبالأخص عن السودان ، يحتاج تحقيقه إلى جهد يتصل مع الزمن ، وأدى به إلى التكرار فيما يعتمده الوفد ، وهل رسم خطة للعمل إذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ، فسأل فى ذلك كله استاذة لطفى بك السيد ، فأجابته صريحاً بالآتى :

« إن خطتنا أن نسافر إلى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فإن أجبنا إلى مطلبنا ، كان ذلك مانحى ، وإلا ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية . الخ ،

ثم علق ، فيما علق به على ذلك ، قائلاً : « وقد بقيت هذه الخطة سرّاً مكتوماً عن الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئاً حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ويطلبون إلى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ذكر محمد على علويه باشا ما كان مقررأ من هذه الخطة ، فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجباً ولم يكن من العجب فى شيء . »

ويؤسفنا شديد الأسف أن نقرر - إستناداً إلى تتبعنا تاريخ الوفد المصرى - أن هذا الذى ذكره الدكتور هيكل عن تلك الخطة السرية التى أستدها إلى الوفد عامة للعمل عند عدم توفيقه لدى مؤتمر الصلح فى حدود الحماية ، لا ظل لها ولا أثر إطلاقاً من الحقيقة .

ويؤكد ما قطع به فى ذلك الأسانيد الآتية :

١ - 'ن الوفد قام على أساس توكيلات من الامة أفراداً وجماعات . . . وكان لصيقتها أخذ ورد تناولهما جميع من تناولوا تاريخ تأليف الوفد ، وقد ضمنا ذلك بعض مقالاتنا المشار اليها في الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب إلى أن استقرت صيقتها على 'السعى في استقلال مصر استقلالاً تاماً تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب ،

ومن يراجع أحاديث سعد بصفته رئيساً وممثلاً للوفد في جميع مراحل الجهاد والثورة، يجدده متمسكاً بهذا التوكيل ضد كل من حدث نفسه بالعمل على تأييد الحماية ظاهرة أو مستترة وكانت مهاجمة لمشروع ملتر ، كما تدل على ذلك جميع خطبه وأحاديثه ورسائله ، أنه 'حماية بالثلاث ، - أى حماية سافرة .

٢ - حدد قانون الوفد في مادته الثانية مهمته بأنها 'السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا السعى سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً ، وكذلك نصت المادة الخامسة منه على أنه 'لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها ، فليس للوفد ، ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي : استقلال مصر استقلالاً تاماً ، وما يتبع ذلك من التفاصيل .

وظل سعد إلى آخر لحظة مستنداً إلى هذه المادة الأخيرة المؤكدة للتوكيلات الصادرة إلى الوفد ، وذلك في جدله مع من خرجوا على مهمته من أعضائه .

٣ - نشرت 'الأهرام' في فصلها الثامن من بحوثها المحضرة الذي تناول ما دار في اللقاء التاريخي بين سعد زغلول وعلي شراروي وعبد العزيز فهمي ، وبين سر ريجنتل وينجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقد طالبوه فيه بالاستقلال التام ، ولا يؤثر على ذلك ما ورد في برقية وينجت السرية التي بعث بها إلى حكومته - والمنشورة في نفس هذا الفصل - من زعمه فيها أن هؤلاء الزعماء

الثلاثة ، جاءوه ليدعوا البرنامج بالاستقلال الذاتي التام لـ مصر (١) ، لا يترك لبريطانيا العظمى إلا حق الاشراف على مسألة الدين العام والتسهيلات الخاصة بسفنتنا التي تعبر قناة السويس .

(١) يراجع ما كتبه الأستاذ عبد العظيم محمد رمضان في كتابه « تطوير الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ص ٩٩ و ٩١ عن مناقشة وتحليل عبارتي « الاستقلال التام » التي وردت في حديث الزعماء مع سير وينجت و « الاستقلال الذاتي التام » التي وردت في برقيتينجت ونقلها ابنه روناك فيما كتبه عن والده WINGATE OF THE SUDAN وفي ذلك يقول الأستاذ عبد العظيم رمضان إن محضر الوفد من هذا الحديث يتفق مع ما ذكره (روناك وينجت) فيما عدا نقطة هامة هي مسألة الاستقلال . فقد ذكر وينجت أن ما طلبه سعد زغلول ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام . وإنما الاستقلال الذاتي التام Complete Autonomy . وهذا ما ورد أيضا في تقرير اللورد ملتر ، بينما ورد في المحضر الذي وضعه الوفد عن هذه المقابلة لفظ (الاستقلال التام) ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه ذلك الاصطلاح الذي ذكره روناك وينجت أم أن هذا ما فهمه السير رينجولد وينجت من حديثهم ، وذلك بسبب ما جاء في الرواية الانجليزية من أن سعد زغلول قد دلى على قدرة مصر على إدارة حكومة منتظمة أكثر من العرب والسوريين والعراقيين الذين وعدوا بحق المصير . . . ويكفي لحسم هذا الخلاف بين التصيين - أن نقرر أن محضر الوفد قد دونه عبد العزيز فهمي بنفسه إثر تمام مقابلة الزعماء لوينجت - كما قرر في مذكراته : « هذه حياتي » ص ٧٦ وقد ورد على لسانه هو شخصيا كلمة « الاستقلال » فيه خمس مرات ووردت على لسان سعد زغلول مرة واحدة أي ست مرات .

أما أن ما ورد في برقية وينجت لحكومته بلندن عن ذلك الحديث قد ورد في تقرير لجنة ملتر ، فذلك حق أيضاً ، ولكنه قد أخذ ضلعا على علاته من هذه البرقية ، ولكن هذه اللجنة لم تلبث أن تسجل في تقريرها المؤرخ ١٩٢٩/١٢/٩ وفي كثير من مواضع أن طيقات الشعب المختلفة كانت تطوف في الشوارع أثناء وجودها في مصر حاملة الاعلام وتضع باعلا أصواتها بالدهاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر وبالدهاء على اللجنة وبخصوصا اللورد ملتر . . . وأنه لا يكفي للأسباب الواردة في تقريرها اعطاء مصر كثيراً أو قليلا من الحكم الذاتي حتى ولو أعطيت ما هو معروف عن الانجليز (بالديمونيون هو زول) أي الاستقلال الداخلي لملاكلهم ، لأن المصريين لا يعمون ببلادهم من ضمن الأملاك البريطانية ولا يدعون أنفسهم رعية بريطانية وانتهى هذا التقرير بالقول بأن المطالبة كانت تنتهي عن كل مكان (بالاستقلال التام)

وهذا كلابد أن كان الزعماء الثلاثة قد طالوا وينجت بالاستقلال التام وان لجنة ملتر اذا كانت قد نقلت عن خطأ كلمة الاستقلال التي التام فقد ثبت لها ما سمعته بأذنيها من الشعب المصري نفسه ومن نفس سعد زغلول وزملائه وما انتهوا عليها من كل مكان أن مطالبتهم الجوهرية كان الاستقلال التام

٤ - نرى أنه من المتعين على الباحث المدقق أن يتعقب ما كتبه الدكتور ميكل في مذكراته في السياسة المصرية ، بعد اذ نقل عن أستاذه لطفي السيد تلك الخطوة السرية من برنامج الوفد . ويستلزم هذا التعقب قسم ما كتبه تمبداً لها وهو ينطوي على شطرين :

(الاول) ان خطة الوفد الاصلية تنحصر في السفر الى باريس ، وأن يطرح قضية مصر على مؤتمر الاسلام ، وأن يطلب تطبيق تقريرو المصير على مصر والسودان .

(الثاني) في حالة عدم إجابة الوفد الى مطلبه « يذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية نظمياً أساسه قيام الحكم الدستوري الفصحى في البلاد .

وهذه هي الخطوة السرية المكتومة كما وصفها بذلك الدكتور ميكل . .
وبينما أن نحدد الوقت الذي قال الدكتور ميكل أن لطفي السيد أفضى اليه بهذا البرنامج بشطريه .

والظاهر من سياق العبارات السابقة على ما قرره صاحب المذكرات في السياسة المصرية ان خاطر استلامه عن برنامج الوفد من أستاذه لطفي السيد جاء على إثر سماعه ماورد في خطبة سعد في دار حمد الباسل باشا (وكانت يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩) من تكراره الكلمة الماثورة عن شريف باشا . . . أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، (١) . فاستعظم عبء الوفد ، لان ما قاله سعد

(١) ذكر الدكتور ميكل هذه الكلمة الماثورة على أن سعدا كروها من شريف باشا والواقع أن سعدا - بن أورداه في خطبة ذكرها أنها صدرت عن المستشار المالي في تقريره سنة ١٩١٤ (حوليات مصر السياسية الجزء ١٠ من التمهيد ص ٢٠٨ والجزء الاول من ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعي ص ٢٠٩)
أما حقيقة الكلمة المنسوبة إلى شريف باشا بشأن السودان فهي « أننا إذا تركنا السودان فهو لا يضرنا » (ص ١٧٦ من كتاب « نوبار باشا » تأليف نجيب مخلوف) ،

فى تلك الحظبة قد ينوء به كاهل الوفد مع اقتناعه بقوة مقالته وعذالته ويحتاج الى جهد يتصل على الزمن . . .

ويفترضنا التمعب الذى نبنيه أن نبدأ به من حيث ما انتهت إليه جهود الوفد لدى مؤتمر السلام، لأننا لا اعتراض لدينا على الشطر الاول من برنامجنا كما افضى به لطفى السيد إلى الدكتور هيكل. وذلك لتتعرف مدى صحة تنفيذ الوفد أو سعد على الاخص لتلك الحطة التى أنشأها لطفى السيد خلافا لقانون الوفد!! وإلى أى مدى امتثلت ثم انتهت، وذلك لتثبت، وتؤكد أن ليست هناك خطة سرية من هذا القبيل لدى الوفد . .

وانه ليكفيانا، دون حاجة إلى الرجوع إلى مراجع وأسانيد أخرى، ان نستخلص تعقينا من ذات مذكرات الدكتور هيكل نفسه، فقد سار بنا فى الجزء الاول منها من ص ٩٧ حيث وضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع المانيا، وفيها اعتراف دول بالحماية البريطانية على مصر، ومضى بنا فى ص ٩٨ حيث لم يلجأ الوفد بعد ذلك إلى الاستسلام وبدء تنفيذ الحطة السرية المزعومة، وإنما ندب محمد محمود باشا أحد اعضائه للسفر إلى أمريكا لمرض النعاسة هناك لدى النواب والشيوخ من اعضاء الكونجرس، حيث تنظر فيه تلك المعاهدة الفاشية الظالمة التى نظمت الصلح مع المانيا . . .

ويسير بنا الدكتور هيكل الموهوب فى تسلسل واقعات وأحداث ذلك الوقت من تلك الصفحة إلى ص ١٢٧ من مذكراته، فزوى لنا زيارة لجنة لورد ملز لمصر وبين لنا كيف أجمع ذوى الرأى فى مصر على أنها لن تقبل الحماية، وكيف قاطعها الشعب بالرغم من إصدارها بياناً رسمياً من انها مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثاً حراً لا يرتبط به أحد، وان هذا الحديث لن يكون منهافبول الحماية البريطانية على مصر، وانها لا ترى مانها مطلقاً من أن يكون أساس الحديث، استقلال مصر . .

وفي ص ١٠٥ و ١٠٦ من هذه المذكرات تحدث عن طلب الوفد وساطة عدل باشا بينه وبين لجنة ملتر وقبوله هذه الوساطة (١) وأقر في خلال بيان ذلك أن عدل باشا كان يشعر بما يشعر به رشدي باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبول الوزارة بعد إعلان الانجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يذل غاية جهده لتخلص مصر من نير هذه الحماية . . .

ثم عاد يلقي التور على الخطة السرية التي زعم أنها شطر من برنامج الوفد ان عدل باشا كان لذلك متفقا مع الوفد على أنه اذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام في الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها ، أن يذهب مع رشدي باشا إلى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا . .

وبما تجب ملاحظته أن الدكتور هيكل حذف من آخر هذه العبارة ما سبق أن دهبه وأدبجه في العبارة العامة التي يقول إنه نقلها عن لطفى السيد ، وهي جملة « في حدود الحماية » ، وهي مثار النزاع وسبب الاهتمام بمناقشة تلك الخطة السرية التي يحكي عنها .

وانتقل الدكتور هيكل إلى ص ١٠٨ من مذكراته إلى القول بمناسبة بدأ المحادثات مع لورد ملتر « أنه لم يبق توكيل الشعب الوفد أمرا صوريا للحاجة انجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملبوسة وأصبح الشعب هو الاصيل ، والوفد هو الوكيل في حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شيء منها . .

ثم عرض في باقي صفحاته إلى محادثات ملتر وعرض المشروع الذي انتهت اليه هذه المحادثات على الأمة إلى أن أعلن في شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ

(١) أنكر سعد هذه الوساطة إنكارا باتا في خطبه وأحاديثه مقررًا أن عدل باشا كان رسول ملتر إلى الوفد ، ويمكن الرجوع في تفاصيل ذلك وادلتة على سبيل المثال إلى يوميات الأستاذ محمد كامل سليم بيجرية الأخبار يوم ٢٠ مارس ١٩٢٩ .

الحكومة البريطانية إلى سلطان مصر أن « الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ... »

وروى بعد ذلك تأليف عدلى باشا الوزارة ووقوع الخلاف بينه وبين سعد بالنسبة لأجراء المفاوضات مع الإنجليز ، وعلى من يتولاها على ماسطرناه فى مقالاتنا الآتية نشرها فى الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب .

ولم يبين الدكتور هيكل فى أية صفحة من صفحات مذكراته ما ثبت أن لتلك الخطوة السرية التى ابتدع أمرها أو نسبها إلى أستاذه لطفى السيد - أى أثر على الإطلاق ، ويكفى أنه لم يصمد على الإبقاء على طبيعتها وهى تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا ، فى حدود الحماية ، وإنما عندما عاد إلى الحديث عن هذه الخطوة السرية حذف منها هذه الجملة أو لعلها انحدفت منه - الحق - من حيث لا يدري وهى التى كانت سبب السرية لما لها من أسوأ الآثار كما ستبين فيما يلى :

وإذن فلا خطة سرية من هذا القبيل هناك كما ذكر الدكتور هيكل على الإطلاق .

٥ - أملى المرحوم أحمد لطفى السيد باشا فى سنة ١٩٥٠ على المرحوم الأستاذ طاهر الطناحى فى « كتاب الهلال » الشهيرة قصة حياته تناول فيها تاريخ حياته وجميع آرائه من تاريخ نشأته إلى آخر أيامه ، فلم يرد فيها أى شئ عن الخطوة السرية التى زعمها الدكتور هيكل فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » إلا إذا كانت من بين يومياته فيما جرت به الحوادث التى اضطرت لأحرفها (ص ١٧٩) كما تقتضيا أمانة التاريخ أن نذكر ذلك ، ولكن لو كان لهذه الواقعة الهامة الخطيرة أى أثر من الصحة لتذكرها وأدلى بها ضمن قصة حياته وبمجموع آرائه بالرغم من إحراق هذه اليوميات .

٦ - يبين من مطالعة مجموعة خطب سعد زغلول للأستاذ أحمد حافظ عوض ، وما نشره سكرتيه الخاص الأستاذ محمد كامل سليم ، مما حدث بالذات من

خلافاً بين سعد وأعضاء الوفد في باريس ، وأثناء مفاوضاتهم مع لجنة لورد ملتر والمنشورة في جريدة الأخبار من ١٩ مارس إلى ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٤ - بين مدى استمساك سعد وزغول في كل أدوار المفاوضات بالاستقلال التام وبالحفاظ الحامية وإصراره جها وسراً على أن الم شروع الذي أسفرت عنه المناوشات مع لجنة لورد ملتر هو حماية باللك ، وقد حارب أغلبية أعضاء الوفد فياذهبوا اليه من تعاون واتفاق مع عدلى باشا فيا كان يهدف اليه من تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية - الامر الذى يقطع بأن تلك الخطوة السرية لا أنقضى بها الى الدكتور هيكل - إن كان قد أقضى بها حقاً اليه ، إنما هى خطة لدلى السيد وحده ، ومن ابتكار فلسفته ، أو أنها كانت مما اتفق عليه وحده وبصفة شتصية مع بعض زملائه من أعضاء الوفد الذين تألبوا على سعد وكالتوا عليه آخر الامر من المنشقين ،^(١) وقد أخذ عليهم في خطبه ، كما ثبت عليهم من يوميات سكرتيره أنهم كانوا دعاة الهزيمة والتردد ، وقد أنهمم بانهم مستعدون لقبول أى حل ضد توكيل الامة له ولهم وهو ما أبى التمشى فيه معهم ولو بقى وحده .

٧ - بالرجوع الى ما قرره الدكتور هيكل عن تلك الخطوة السرية المذكورة أولاً ، ثم ما قرره عنها ثانياً ، نجد في روايته الأولى (ص ٨٢) لا يصرح بل ولا يشير الى أن سفر رشدى وعدلى الى لندن في حالة عدم توفيق الوفد في مؤتمر السلام لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية ، كان اتفاقاً ، أو بموافقة الوفد ، وقد يفهم مما قيل أن سفرهما يكون من اتفاق نفسيهما - كما ثبت ذلك فيما يلى أيضاً ؛ ونجد في روايته الثانية (ص ١٠٦) د يقرر في صراحة تامة ولأسباب معينة أن عدلى باشا من أجلها كان متفقاً مع الوفد على أنه إذا لم تنجح جهود الوفد أن يذهب مع رشدى باشا الى لندن لتنظيم امللاقة بين مصر وانجلترا ، وهاتان الروايتان متناقضتان في جوهرهما ، فالأولى خالية من الاتفاق على

(١) ستن رأينا النهائي في حقيقة أمر هذه الخطة في ص ١٤١ و١٤٢ بعدا .

الخطة المكتومة مع الوفد ، وأنها ستجرى في حدود الحماية ، أما الثانية فصرح فيها على اتفاق عدلى مع الوفد على سفره مع رشدى باشا لتنظيم العلاقة بين البلدين دون ذكر عبارة « في حدود الحماية » ، وهى موضع السر ومواخذة الدكتور هيكل ومن نقل عنه تلك الرواية بما يحط من قدر الوفد ويوجب بالحق نقده إن كانت صحيحة .

٨ - ليس ثمة خلاف في واقعة تاريخية مؤداها اعتزام رشدى باشا وعدلى باشا السفر إلى لندن بالاتفاق مع السلطان فؤاد غداة الهدنة « ليسطاً آراء عظمت وآراء حكومته في مصر مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة » ، ولما أخطر وينتجت حكومته بذلك أبت السماح لهما بالسفر فاستقالا ، ثم تطورت الأمور على النحو المشهور المعروف بلا حاجة إلى تكراره إلى أن أمان رشدى باشا اللثام عن مهمة سفره وزميله عدلى باشا في استقالته المؤرخه ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، حيث أشار إلى عمانية السلطة العسكرية البريطانية في سفر الوفد المصرى ، وقال فيها إنه نصح بأن يؤذن لسعد زغلول وزملائه في السفر « فلم يصنع لنصحه ولم يكتفوا بذلك بل أبوا عليه نفسه أن تسمع أقواله فيها عماه أن يكون نظام الحماية » .

هذا هو منشأ الخطة السرية ، ومصدرها وهى الخطة التى علقى في ذهن الدكتور هيكل أر فى ذهن لطفى السيد ، إذا صح أنه نقلها الأول عنه ، وقد ظل رشدى باشا على الخطة - خطة المفاوضة على أساس تنظيم الحماية الى ما بعد تأليف الوفد المصرى بأكثر من أربعة أشهر ونصف شهر ، حيث كشفت وثيقة سرية عبارة عن برقية أرسلها اللبى إلى كيرزون فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ جاء فيها أنه استدعى اليه الوزراء السابقين ومنهم رشدى باشا وعدلى باشا وإن رشدى كرر تأكيد قبوله الحماية « نص هذه العبارة باللغة الانجليزية :

RUSHDY REITI RATED HIS ACCEPTANCE CF. PROTECTORATE

(الفصلان التاسع عشر والعشرون من بحوث جريدة الأهرام عددا ٢٥ و

٢٦ مارس سنة ١٩٦٩) .

٩ - ذكر الدكتور هيكل في آخر روايته التي نحن بصدد الحديث عنها ونقلناها كاملة من قبل ، أن هذه الخطبة بقيت سرا مكتوما إلى أن أفصح عنها بعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد محمد علي علوبة باشا . . .

ولكنه حينما عرض لخطبة محمد علي علوبة بك في ص ١٧٣ و ١٧٤ التي يقصد إذاعته فيها سر الخطبة المكتومة لم يعرض لها من قرب أو من بعد وإنما ذكر أموراً غيرها دأبهم بها سعد زغلول باشا علنا .

وقد رجعنا الى نص الخطبة في جريدة السياسة نفسها الصادرة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، فلم نجد فيها أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى تلك الخطبة السرية المزعومة ، ولو كان لها أى أثر من الحقيقة ، لما توانى عن ذكرها ، وذلك بعد أن اتهم سعدا بأكبر التهم في ذمته وزايمته وفي مدى ولائه العرش وإخلاصه للجاناس عليه في ذلك الحين بما كان يعرضه للمحاكمة أمام محكمة الجنائيات في أخطر تهمة .

١٠ - وآخر بل وأقوى دليل على أن ليس لرواية تلك الخطبة السرية المزعومة أصل أو أثر في برنامج الوفد - الرجوع إلى ما كشفه وأخرجه الدكتور محمد أنيس الأستاذ المساعد للتاريخ الحديث بجامعة القاهرة في كتابه القيم « دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ » ، والمتضمنة « المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي » ، فقد عدت إلى مطالعة هذه الوثائق والمراسلات وما ألحق بها من مراسلات الأستاذ محمد كامل سليم إلى عبد الرحمن فهمي وما تلقاه سعد زغلول من محمود أبو النصر وإسماعيل صدق وغيرهما . . . وغيرها مما انطوى على ٢٩٢ صفحة واستوعبتها جميعاً فوجدتها كلها تنطق وتنطق صراحة وفي وضوح ببرنامج الوفد الأصلي والمطابق لقانونه والتوكيل الصادر إليه من الأمة مطابقة تامة دون أى ميل أو انحراف أو حيد عن طريقه السوى .

ومن المؤكد أنه لو كانت الخطة السرية موضوع البحث صحيحة ولما وجود،
لكانت هذه الوثائق المطوية والتي نشرها وأذاعها وأعطى اللثام عنها الدكتور
أنيس أولى بأن تكين من بينها، وقد حوت الكثير من الأعمال والخطط السرية
بما لا مجال هنا يتسع لبيانها، كما انطوت على من يجب الحذر منه من أشخاص
أو هيئات أو ممن يعمل ضد الوفد أيا كان مركزه كلام. عمر طوسون في بعض
الاحيان، وهو المعروف بمدى صلته بتأليف الوفد المصري نفسه ومحمد سعيد، باشا
ودسائمه للوفد.

ولأنه ليكفيننا ضريب بعض أمثلة قليلة عما تبادلها سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي
ومحمد سليمان باشا في شأن الحديث عن موضوع الخطة المكتومة من رسائل
فيما يلي :

(أ) في خطاب أرسله سعد إلى عبد الرحمن فهمي من باريس في ٤ يوليو سنة
١٩١٩ يسأله فيه : « ما مبلغ صحة ما يقال، من أن فكرة الاستقلال الذاتي تحت
الحماية بدأت تنتشر في بعض الأندية ومن ثم مروج هذه الفكرة، نرجو إفاذتنا
عن تفصيلات ذلك، (ص ٦٣) ».

(ب) وفي خطاب تال مماثل في ٢٢ منه يقول سعد : « لقد وضعت القواعد
الأولى للحركة السياسية والصحافة الكبرى والآراء السياسية مجمعة هنا على
أن استقلال مصر هو النتيجة الطبيعية لثبات الأمة على الاستمرار في طلب الاستقلال..
وأن أمة القراعة جادة في طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض الأخرى
التي تشوب الحركات السياسية وأن الساسة هنا يجبون لهذا الروح الطاهر وقد يعطون
عليها، ولا يرون لادتمامها إلا نتيجة واحدة هي حصول الأمة على ما تطلب
(ص ٦٣) ».

(ج) وفي خطاب مماثل آخر تاريخه ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ يقول سعد ما يلي :

و قرأنا في بعض الجرائد أنه حصلت فيها مناقشة بشأن توسيط المسيو فنزيلوس بين الوفد ووزير خارجية إنجلترا — وحقيقة هذه المسألة هي أن بعض كبار اليونانيين عرض أن يتوسط المسيو فنزيلوس عند الحكومة الانجليزية في إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو فنزيلوس أن أكتب له كتابا التمس وساطته لإعطاء مصر نظاما مراقها تحت الحماية ، ولما كان هذا مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التي يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الاجابة التي اجبنا بها إلى السير وينجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة في دائرة الحماية كما تعلقون ، لم نر بدا من الامتناع عن الدخول في مثل هذه المفاوضة (١) .

(د) وقال سعد في الخطاب نفسه أن المحامي طليمات حضر إلى الوفد هو وشخص آخر حصلت الزية فيه خصوصا وأنه كان يستحسن طلب الاستقلال التام وعمود أبو النصر كان ملتزما به وينوه بذلك ويكثر من مديحه ويقول إنه من أركان النهضة المصرية بالاسكندرية .

(هـ) وفي خطاب آخر تاريخه ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ من سعد إلى عبد الرحمن فهمي يخطط فيه باعتزام لجنة لورد ملتر التوجه إلى مصر ويتحدث فيه عن مهمتها فيقول :

«إن مهمتها البحث عن أسباب الاضطرابات الأخيرة والنظر في نظام يكفل لمصر تحت الحماية الانجليزية التدرج في الحكم الذاتي، فهمتها مهما توسعت فيها ومهما لاحظت في تنفيذها مصلحة المصريين لا تنطبق على أمانتهم ولا تتفق مع مطلب الاستقلال التام الذي كلفتنا الأمة بالسعى إليه حيثما وجدنا للسعى سبيلا (ص ٧٢) .

(١) أشرنا إلى هذا المعنى بالذات في آخر مقال كتبناه في جريدة وادى النيل في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢١ لمجلة « وساعة مجلس » بين الحكومة البريطانية والوفد الرسمي المصري والمنشور في الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب .

ولذلك استحسننا ونستحسن رأيكم في اجتناب مخاطبة هذه اللجنة بأى طريقة كانت ، لان المناقضة معها - مادامت هذه مهمتها - تضر من جهة قضية مصر ، وتوصل أبوابه في وجوهها واعتراف يسطر ماية انجلترا عليها من جهة أخرى . وكان على الوفد المصرى - إن صححت الرواية التي نقلها الدكتور هيكل عن الاستاذ أحمد لطفي السيد بك عضو الوفد - أن يسلك سبيل تلك الحطة السرية التي قال عنها ، وقد اظهرت أعمال الوفد العلنية والسرية أن ليس ثمة أثر يمثل هذه النحلة على الإطلاق . . . وكفى . ولا نخرج عن الحد الذي نكتب فيه للتاريخ ، والتاريخ وحده إذا قلنا أن مذكرات الدكتور هيكل قد كتبت بروح حزبيته الصارخة التي اقيمت وتمهدا الانجليز - كما سنثبت ذلك في الباب الثامن من هذا الكتاب - لكي تحد من شوكة الوفد وتضعف قوته . ولا يتسع المجال لبيان ذلك ، ويكفى ما أتينا به آنفا من مثل واحد هو عنايته البالغة بخطبة محمد علي علوه التي تناول فيها اتهام سعد بما اتهمه به وإغفاله إغفالاً تاماً حتى مجرد الإشارة الى ذلك الاحتفال الضخم الذي عقده الوفد في نادى سيروس ، مفنداً فيه تلك التهم في خطاب صاف ألقاه سكرتير الوفد مصطفى النحاس بحضرة رئيسه سعد زغلول . . .

• • •

ومن اسف غاية الاسف أن بعض كتاب التاريخ الحديث قد تلقف رواية الدكتور هيكل عن الحطة السرية المزعومة فنقلها نقل « مسطرة » كما يقال - وعلى عوامها دون بحثها وقصص حقيقتها كما هو المعمود والمفروض فيمن يتصدى للتاريخ ولكنهم أسندوها الى أن أصل تكوين أغلبية أعضاء الوفد من حزب الامة مع اقرارهم الصريح بأن سعداً لم يكن عضواً في الاصل في هذا الحزب ، ومع إقرارهم ايضا بأن الحطة المذكورة لم تنفذ (كتاب « أحمد لطفي السيد استاذ الجيل ، ص ٢٤٩ وكتاب « ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، ص ١١٧) ، وزاد على ذلك الاستاذ أحمد بهاء الدين في كتابه « أيام لها تاريخ ، ص ٩٧ و ٩٨ أن سعداً فيما يبدو -

قد نقض الاتفاق ، فهو لم يهاجم الحماية بهوء يسمح بقبولها فيما بعد .. بل لقد هاجمها بعنف وذهب في الحملة عليها الى أقصى الحدود، وأصبحت الحماية شيئا كريها جدا لا يمكن أن يخاطر بقبوله إنسان وبعد أن أشار الى قيام ثورة سنة ١٩١٩ قال : « وقرر سعد أن يرتبط نهائيا بالشعب وأن يسير معه الى آخر الحدود ، وأن يرتبط بالبرنامج العلي الذي نشره الوفد من التمسك بالاستقلال التام متحلا من (الاتفاق السري) ^(١) الذي يشير اليه لطفي السيد بقبول الحماية إذا لم يمكن الحصول على ما هو أحسن ، ثم يقول عقب ذلك مباشرة ما يأتي :

« والانجليز — مع الاسف — يدركون هذا الخلاف من بدايته .. فبعد أيام من نشوب الثورة وقف وزير خارجيتهم كيرزون في مجلس العموم يقول : إن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجيء رشدي باشا وعدلى باشا الى إنجلترا ، فأنا نرى دائما أن من أهم الأمور أن تتفق معها على تحديد الشكل الذي ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام. أما الحال مع سعد زغلول فيختلف كل الاختلاف عنه مع هؤلاء ، لأنه هو وانصاره هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وهم قوم غير مسئولين ، غرضهم إخراج الانجليز من مصر !! فلا سبيل للنقاشه معهم »



وأخر ما يذكره عن هذه الحطة المستكومة المزعومة ، مما تناولنا ^{في السطور السابقة} شمس الدين قبل ، وما سزيده الآن شرحا من واقع مذكرات عبد العزيز فهمي ، وما ورد فيها من تطبيق على ما هو عليها ، ومذكرات محمد علي عطية ، هو أن « الوفد المصري » كهيئة لم يقرر أية حطة سرية من قبيل ما أفاده الدكتور هيكل في مذكراته ، وإنما

(١) ومعنى هذا أن الاستاذ بهاء الدين قد تأثر بما زعمه أحد لطفي السيد باشا من الحطة السرية وسلم بوجودها ، ولكنه قد ثبت أن ليس لها أصل على وجه القى بينه من قبل ، ومن ثم فلا على القول بأن حدة التحلل من « اتفاق » لا وجود ولا أصل له .

كانت المسألة مسألة آراء انقسم فيها الوفد إلى فريقين: اتجهت فيها أغلبية ضد رأى سعد، وكان سبب تشعب هذه الآراء تدخل عدلى باشا فى أمر المفاوضات بين الوفد ولجنة لورد ملتر، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب سعد أو الوفد واتصاله سرّاً أو جهرّاً بلورد ملتر .

فبالرجوع إلى ص ١٠٦ و ١٠٧ من « هذه حياقي » لعبد العزيز فهمى، نجده يقرر أن سعدا كان يعاتب عدلى باشا على مقابله لورد ملتر وغيره سرّاً، وعلى تكلمه معه باللغة الإنجليزية التى يجيدها وقتئذ، فأجابه بما يبرر فى نظره هذا العتاب وذلك وثبت فى ص ١١٤ و ١١٥ من هذه المذكرات اقتراح عبد العزيز فهمى فى يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٠ توجيّه نداء إلى الأمة تجدد فيه الثقة بـعدلى باشا ليكن تعيين وزارة همة لتدخل المفاوضات متى أمكنها الحصول على تصريح من الإنجليز بإلغاء الحماية، ولم يوافق سعد على هذا الاقتراح، لما ورد فى صدره، ثم طلب بعد ذلك أن يكتب مشروع النداء ثم .. يبحثه الوفد بعدئذ .

ويستطرد عبد العزيز فهمى يقول إن أحمد لطفى السيد كتب هذا النداء وقد ضمنه فيما ضمنه إياه أن الوفد متمسك بعدم دخوله المفاوضات الرسمية بالذات إلا بعد قبول التحفظات لتكون كلها أساساً للمفاوضات . (ومن المعروف أن أول تحفظ من هذه التحفظات كان الاعتراف صراحة بإلغاء الحماية) . أما الحكومة فلا يجوز لها دخول المفاوضات، ولا تتأهل تعضيد الأمة إلا إذا كان لديها تصريح بأن النص على إلغاء الحماية من الأساس التى تبنى عليها المفاوضات .

وبالرغم مما قرره عبد العزيز فهمى من اختلاف وجهة نظر سعد فى هذا النداء، فإنه فى ذاته يهدم فكرة الخطة السرية التى أسندها الدكتور هيكل إلى « الوفد »، نقلاً عن لطفى السيد بحجج هذا النداء بخطه وصياغته كما يقرر عبد العزيز فهمى نفسه فى مذكراته .

وكتب على ماهر باشا تعقيبه على ما تناوله عبد العزيز فهمى باشا فى مذكراته

في صدد ما وقع من خلاف عام في الوفد من ص ١٢٦ إلى ١٣٦ ؛ فأشار إلى أن
« سعاداً كان صلباً في الاتجاه إلى غايته ، شديداً في أسلوبه ، وهو أسلوب المحامي
الذي يتربص لحصمه ، وينقض على كل نقطة ضعف تصدر منه . بينما كان عدل
لينا في عباراته ، يحاول الوصول إلى غايته بكل ما يعرض له من الوسائل . اصطنع
أسلوب السياسة الدبلوماسية الذي يلخص الحديث بلباقة ولين ،

وبين أن المفاوضات الانجليزية كان أكثر ارتياحاً إلى أسلوب عدل... وان
ذلك نشأ عنه سوء ظن انتهى إلى عدم التفاهم بين اليمين... »

ثم تناول في ص ١٣٣ وجهاً من أوجه الخلاف بين الوفد ، فقال : « انه كان
هناك فريق من الوفد يرى وجوب إلغاء الحماية قبل العودة إلى المفاوضات ، بينما
يرى فريق آخر أن إلغاء الحماية مع باقي تحفظات الامة هي الهدف الأخير ، فإذا
وصلنا إليها في النهاية كان ذلك كافياً ، ولا محل لاشتراط شيء مقدماً .

ولم يشر على ماهر كما لم يشر عبد العزيز فهي إلى وجود اتفاق
أو شبه اتفاق على تلك الخطوة المكتومة التي أقل ما توصف بها أنها تخالف
برنامج الوفد وتوكيله وخروجه على مطلب الامة الاساسي في الاستقلال التام .
والظاهر أن ما حدث من خلاف بين أغلبية أعضاء الوفد من ناحية ، وبين
أقليته وسعد من ناحية أخرى ، واتجاه فريق الأغلبية إلى التهاون في مطلب
الامة الاساسي ، وتشدد سعد في التمسك بأهدافه إلى آخر لحظة — هو الذي
نجبل الدكتور هيكل ما تصور وجوده من تلك الخطوة التي جرى بها قلمه في
اضطراب وتناقض كما سلف التوضيح والبيان .

ولعل فيما يشير إليه الآن من مذكرات محمد علي علوبه وعنوانها : ذكريات
اجتماعية وسياسية ، ما يؤكد هذا التصور لدى هيكل بشأ .

فقد اثبت في ص ١٠٥ منها في يوم أول أغسطس سنة ١٩٢٠ « ان سعداً
يرى المشروع المقدم من ملتر حماية... » وانه لن يثق مع الانجليز على أية
اتفاقية ، فانها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة .

واثبت في ص ١٠٧ في يوم ٥ منه ما يأتي :

« حضر عدلى في المساء ؛ وأخبر الوفد بان ملتر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا ، وذكر ملخصه ملطفا ، وبعد خروج الاعضاء سلمنى صورته منه ؛ ولم يطلع الوفد عليه ؛ خوفا من الفشل . فهو مشروع ثقيل حقا ، وعدلى أخبر الوفد أنه اتفق مع ملتر الى عدم إجباو الوفد بما دار بينهما من حديث إلى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد .

وفي ص ١٢٠ يوم ١٢ منه أثبت أيضا ما يأتي : « عرض مشروع ملتر الأخير على الوفد . وارتأى سعد ألا يقبل أن يكون هذا المشروع أساسا للمفاوضة ، لأنه لا يختلف عن المشروع الأول في شيء ، ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله أساسا للمفاوضة ، لكن جميع الاعضاء رأوا المفاوضة أملا في الوصول إلى ما يرضى البلاد من المناقشة ، وان المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول .

وسار محمد على علوه باشا فى باقى صفحات مذكراته يسجل رأى الفريقين المختلفين ، ومن ذلك كتابة سعد إلى مندوبى الوفد بالقاهرة الذين نيط بهم عرض المشروع على الأمة خطابا سرىا وهو فى فيشى يقرر لهم فيه أن هذا المشروع حماية . . . الخ الامر الذى يقطع بانه ليست هناك أية خلة سرية اتخذها الوفد أو سعد من شأنها الاخلال بالأمانة التى فى عنقهما .

(يراجع أيضا مقالنا د بين الماضى والحاضر — تمسك سعد ، المنشور فى الفصل الثالث من الباب الثالث وقد تضمن وقائع هامة كتبناها وقتها عن كسب)

الفصل الرابع

رشدی باشا والاصلاحات الدستورية

وهناك حصة في تاريخ رشدی باشا يتعين على باحث التاريخ ألا يغفلها ، وإن كان من حقّه أن يقيّمها .. فقد أشارت ، الأهرام ، في الفصل الخامس من بحثها (عدد ١١ مارس سنة ١٩٦٩) إلى مشروع وضعه السير وليم برونييت أطلق عليه ، قانون الإصلاحات الدستورية ، يتضمن إنشاء « مجلس أعيان » يتألف من الوزراء والمستشارين الإنجليز وبعض الموظفين الإنجليز المساوين لهم في الرتبة ومن خمسة أجناب وثلاثين مصرياً و « مجلس نواب » لا يكون له رأى أى ذر رأى استشارى ويجوز للحكومة أن تنخطاه بإرسال القوانين رأساً إلى مجلس الأعيان ولن تتمتع القوانين التى تصدر منه إلا بإسداً قرارها في وزارة الخارجية البريطانية . وقالت « الأهرام » ، إن الهدف من هذا المشروع هو تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية . .

وقد بحث « برونييت » مشروعه هذا إلى رشدی باشا بصفة سرية تمهيداً لصدوره ، فما أن تلقاه في منتصف نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى انتفض ، فعارض فيه على الفور بمذكرة صافية ، تدفعها بمركز إنجلترا في مصر ، قائلاً : . . وانه إذا كان المفكرون المصريون لم يشاركوا بمجهودهم في اللجنة المؤلفة لتتبع القوانين تمهيداً لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، فان ذلك يرجع الى أن السواد الأعظم منهم كان يرى في بقاء الامتيازات الدولية في مصر ضامناً ضد مطاعم الغم التى يرى اليها أنصار التوسع الاستعماري من خلال الإنجليز كصديقى السير وليم برونييت . .

وقد نشرت «الاهرام» نص هذه المذكرة وهي أصلا منشورة في الجزء الأول من التمهيد والحواليات السياسية في مصر. للاستاذ أحمد شفيق باشا ص ٢٢٧-٢٣٦ وكانت جرأة حقا من رشدى باشا - وجرأة نسبية على أى حال - أن يخاطب المستشار الإنجليزي بهذه الالفة ، ولعل ما شجعه على التدرج بهذه الجرأة بدء قيام الحركة الوطنية ، والتفكير فى تأليف الوفد المصرى برئاسة وعضوية أصدقائه سعد زغلول وزملائه أو تأليفه فعلا ، وقد ضمن مذكرته اقتراحات من شأنها قلب المشروع الإنجليزى رأسا على عقب ، والاتجاه بها فى إيجابها إلى إنشاء « مجلس نيابى ومجلس عال (مجلس أعيان) مؤلف كلاهما من المصريين دون سواهم ، ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب ؛ وأما أعضاء مجلس الأعيان فيعينهم ولى الأمر لمدة حياتهم من بين الوزراء وكبار موظفى الحكومة السابقين . ولا يصدر قانون إلا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له . أما القوانين التى كان تنفيذها فى الأجانب على عهد الامتيازات ويرتضى مصادقة الدول عليها ، فهذه القوانين لا يمسى أحدها عليهم إلا بعد قبول بريطانيا باعتبارها حالة محل الدول ، ويجب ذكر هذا القانون نفسه فى ديباجة القانون قبل إيراد نصوصه وأحكامه ، إلى آخر ما هو منصوص عليه فى هذه المذكرة .

ولا مجال هنا لمناقشة المبادئ التى احتوتها فهى ، لا تخرج عن كونها مبادئ عامة طيبة .. وإنه لجدير بنا أن نبرز بعض عبارات يستغرب صدورها من رشدى باشا ، فقد رد على مذكرة برونييت ردا قويا فيقول « لقد ذهب السير ولیم برونييت مذهباً مستكراً حينما يقول فى مذكرته . . . » ثم يرد على مذهبه المستنكر الذى أبداه قائلا : « هذه الحالة الخاصة لا يمكن الاستناد عليها لحرماننا اليوم من حقنا فى حكم أنفسنا وتولى شئوننا بأنفسنا وهو الحق الذى كنا ولا تزال تتمتع به قانونا إلى الآن . »

ثم علق على ذلك المشروع الإستعمارى قائلا : « أقبل من الجائز أن يعرض

على مصر — وهى التى كانت أيام سيادة الأتراك الاسمية عليها متمتعة باستقلال ذاتى تام — مشروع للإصلاحات الدستورية كهذا المشروع، وذلك فى وقت يدور فيه البحث على إقامة دولة مستقلة لأقوام ليس لهم من الميزة سوى الميزة العنصرية، وقد كانوا بالأمر عبارة عن مجرد ولايات بسيطة يحكمها الأتراك ! ليت شعرى أيصح عرض ذلك على مصر فى الوقت الذى يجاهر فيه أولو الحل والعقد فى بلاد الخلفاء على أعلى المنابر وعلى رؤس الأشهاد بما للشعوب الصغيرة من الحق فى حكم نفسها والهيمنة على إدارة أمورها وشؤونها بل بعد أن أهرق عشرة ملايين من رجال الخلفاء دماءهم لفوز مبادئ الحرية والعدل .

وفى خلال مناقشته مذكرة السير برونييت قال : « لأنه لا يمكن للعقل أن يتصور كيف أن الحماية من الوجهة المنطقية تعنى بتخفيض شأن مصر . . . ثم أخذ يذكر الانجليز بما فعلته مصر فى حربهم مع تركيا وفى الحرب العالمية الأولى من معاونة صادقة كان لها أثرها . . . الخ »

• • •

وإن كنا قد قلنا أننا إن قيام الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وإسهام رشدى باشا فى تكوينه على الوجه المعروف قد شجعه على الرد فى جراءة نسبية على مذكرة السير برونييت ، فإن الإنصاف يقتضينا أن نقرر سبق تقديمه مذكرة مماثلة للوكالة البريطانية عقب إعلان الحماية تحمل بعض اقتراحات دستوريه ردد وقتنا عليها مسجلة فى مذكرات سعد زغلول ونشير إليها فيما بعد ونعقب عليها برأيه فيها أيضاً .

فقد دون فيها فى يوم ١٠/٣/١٩١٥ ما يأتى :

« لقد كان رشدى باشا أطلعنى عقب إعلان الحماية على مذكرة قدمها للوكالة

الانجليزية بخصوص ما يقضى فعله بالنسبة للتغيير الجديد :

أولاً : — إعلان مصر دولة ملكية دستورية مستقلة بالقيود الآتية :

- ١- أن يكون لاجتراح حق حماية قتال السورس، والحفاظ على بوجه الاجمال على سلامة القطر المصرى .
 - ٢- أن يكون لما حق المراقبة المالية مراقبة تؤدي إلى إلغاء صندوق الدين واستبداله بهيئة انجليزية .
 - ٣- ضرورة موافقة الحكومة الانجليزية على القوانين المختصة بالاجانب ،
 - ٤- ضرورة موافقتها أيضاً على عقد المعاهدات السياسية مع أية دولة أجنبية .
- ويكون للحكومة الجديدة حاكم وراثى بشارات الملك المعتاده كالعالم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية . . الخ . .
- تستلزم الطريقة الجديدة للدولة تعديل القانون النظامى الحالى يجعل رأى الجمعية التشريعية قطعياً فى بعض المسائل لاسيما المسائل الآتية :
- ١ - الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية . (كالجنسية وحق الانتخاب والخدمة العسكرية) .
 - ٢ - المحاكم الشرعية .
 - ٣ - الوقف
 - ٤ - المجلس الحسبى
 - ٥ - التعليم المدنى والدينى
 - ٦ - فرض الضرائب الجديدة ، وكل تعديل فى الضرائب الموجودة أو النائها .
 - ٧ - إعطاء امتيازات تتعلق باكثر من مديرية .
- ثم أفاضت هذه المذكرة فى توسيع اختصاصات الجمعية التشريعية ، وما يجب أن يكون الرأى فيه قطعياً أو استشارياً ، وذلك فى تفصيل كبير لا محل لا يراده هنا .

وعلى إثر ذلك طلق سعد زغلول على هذه المذكرة قائلا :

« عرض على رشدى باشا هذه المذكرة فوجدتها غير وافية ، ورغبت أن تضاف إليها القوانين المدنية والجنائية الخاصة بالوطنيين ، فلم يعارض ، ولكنه أشار إلى تشدد الانجليز ، ومن الغريب أنه يمد الآن في عرقه وفي عرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة الجمعية أو بفائدة لا تذكر متهورا في الرأي . والسلطان الذى كان يحاهر قبل توليته بأنه يرفض العرش إذا لم يكن مصحوبا بتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية وحفظ استقلال مصر النوعى (مكننا أمكن قراءتها) يسهط الآن كل السخط على من يبدى أقل اشمزاز من عدم إعطاء شيء مفيد لنواب الأمة ويقول إن هذه الأمة ، لا تستحق شيئا من الاستقلال ، وإن الجمعية ليست أهلا للرأى القطعى .

ومن السجيب أنى أسمع هذا القول من الوزراء ومن المقربين منهم يلوكونه بالسنتهم ، ولا يشعرون بأن هذا حكم عليهم ، وأنهم إنما يدلون بهذا القول على ضعف شعورهم وكثرة طمعهم ، ولو علوا أن ما يمنعونه عن أهلهم يمثل هذا القول بل رجع الأمر فيه إلى الأجنبي عنهم ، لكتفوا عن هذا المقال .

(ص ١٣٢٠ - ١٣٢٢ من الكراسة رقم ٢٥) .

وليس هنا مجال المناقشة في موضوع المذكرتين المقدمتين من رشدى باشا ، لأن الأمر يتطلب شرحا دستوريا لا يتسع له المقام ، وإنما أردنا بالإشارة إليهما أن نسجل للتاريخ والتاريخ فقط النقط الأساسية الآتية :

أولا : أن رشدى باشا لم يسكت عن التباحث في الحالة الدستورية التى يجب أن تكون عليها البلاد بعد إعلان الحماية ، ومهما تكن مذكرته الأولى والثانية قد حدثتا من المبادئ الدستورية العادية فيما احتوته فأتنا كوطنيين ، نعمت هذه المبادئ في ظلال الحماية البريطانية المفروضة على مصر ، وبوعدنا في ذلك أن للمستعمرات البريطانية أنظمة دستورية مماثلة .

ثانيا : انه تغلب على سعد في نظره الى المذكرة الاولى منافسته اياها من الناحية القانونية، ومدى ما ترى اليه من توسيع اختصاصات الجمعية التشريعية التي طالما عنى بدوافع المختصين فيسواء أكان المعتمد البريطاني أم السلطان أم الوزراء كما امتلأت صفحات مذكراته بذلك بين الحين والآخر .

ثالثا : ان ما أبداه من رأى في هذه الناحية ينبىء أنه يارم بالنظام الجديد - نظام الحماية، وغير راض به، وانه يعنى على السلطان عدم عمله على أن يحقق لمصر الاستقلال . . .

• • •

وعاد سعد يعلق على مذكرة رشدى باشا الثانية التى سبق أن سجلها تفصيلا في الكراسة رقم ٢٥ فى آخر كراسة من مذكراته رقم ٥٢ قائلا :
« فاعترضت بشدة على هذه القيود عند اطلاعى عليها، وقلت إن الاولى عدم إعطاء شيء ، لأنها جعلت التعديل قليل الأهمية ، ولا يصح أن يقابل مثل هذا التعديل بعد ضياع البلد بأى ارتياح . فاستاء لهذا الاعتراض، ولما تأكدت من عدلى باشا أن الوزراء وضعوا تلك القيود من تلقاء أنفسهم أشدت اعتراضى ، وقلت كيف ساخ لكم، وقد كنتم تقبلون قبل الحماية أشياء كثيرة للجمعية التشريعية أن تستكثروا بعد إعلانها بعض ما طلبتم ، وتضعون له القيود وبجدة أن الجمعية غير أهل لاطلاق اختصاصها، وكيف يصرح لوزير مصرى أن يصمم قومه وهو واحد منهم بعدم الكفاءة بحكم أنفسهم . »

ثم استطرد يقول : « وقابلت عظمة السلطان يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩١٥ فى الساعة ٦ مساء ، وفتحت فى مسألة الجمعية التشريعية، وأثبت له أن ذلك التعديل تافه وغير مقنع ، خصوصا وأن النظارم الذين وضعوا قيوده ، فعاطلنى الحدين وقال إنه لا يحسن إعطاء شيء ما ، ولا ينبغي عقد هذه الجمعية ، ولا أن يكون لها صوت قطعى فى أمور الأوقاف لأنها تحت سلطتى ولا وجه لأن اتأزل عنها ،

وقبل أن أتم الكلام معه في هذا الموضوع استرذن لعنل باشا وباغوص باشا
نوبار في الدخول ، فأذن لها والصرفت ،

ثم قال سعد عقب ذلك : « ومن هذا التاريخ لم يحصل كلام فيما يختص
بهذا الموضوع » .

وبذلك يعود سعد . فيفصح عن عدم رضائه عن ذلك الإصلاح الدستوري
الذى تقدم به رشدى باشا ، ولكننا نقرر من ناحية أخرى كيف كان هذا
الاخير بين حجرى الرحى — حجر الانجليز المالكين زمام القوة والسلطة في
ذلك الحين ، وحجر السلطان الذى يتضح مما ذكره سعد أننا أنه كان كارها
الجمعية التشريعية وغير راغب في توسيع اختصاصها — على غير ما كان يرى قبل
تميينه سلطانا ويرى أنه لا ينبغي عقدها ، ويمارض في أن يكون لها صوت قطعى فيما
له شأن فيه .

كلمة ختامية

إلى هنا ، تكون — كما نستقد — قد وقينا الدفاع عن رشدى باشا فيما له وعليه، حقه بقدر ما ائتمت له طاقتنا وقدرتنا وظروف عملنا بل ومننا ، وقد استبنا بما لاقيناه من صعاب جهه، ومتاعب عديده لا مجال لبيانها ، وذلك في سبيل الوصول إلى ما وصلنا إليه ارضاء لضميرنا ، وحتى لا نقف عند حد ما كتبناه عن رشدى باشا وزملائه « وزراء الحماية » منذ نحو خمسين سنة ونحن في عنفوان شباننا، وفي غمار حاستنا بحكم هذا الشباب لسعد زغول والوفد بما قد يحمل على سبيل التلو أو التعزب والشطط .

على أننا ونحن في ختام هذا البحث، نرى استيفاء له ان ننبه بكلمة عاطفية عن سعد زغول، قالها في أواخر حياته في حق زملائه القدامى في عهد الائتلاف^(١)، فقد وقف خطيباً في احتفال الوفد بعيد الجهاد الوطنى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢٦ فشكر الخليلين السابقين عليه وهما مصطفى النحاس ومكرم عبيد ما خصا به شخصه ثم قال :

« وأزيد عليه ما تركاه ولا ينبغي لى أن أنساه ، وهو أن الفضل الذى نسب لى فى مثل هذا اليوم لم يكن لى وحدى، ولكن لى شركاء فيه ، أحدهم توفى فأستمر له سحائب الرحمة والرضوان وهو المرحوم على باشا شعراوى ، فقد كان ثالث الثلاثة الذين رفوا صوتهم فى ذلك اليوم بالاستقلال ، وربما كان نصيبه من هذا الفخر أوفر من نصيبى، واذكر أيضاً - وإن كنا فى (خلاف) - ولكن الحق حق ويجب على مثل أن لا يكون فى صدره حقد وان لا يمتنع شىء من قول الحق . حضرة عبد العزيز بك فهمى - فى ذلك الوقت وأنا الآن حضرة صاحب السعادة عبد العزيز

(١) هو ائتلاف « الوفد المصرى » والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين فى حفل

جاءه عقد بمثل محمد سليمان باشا فى يوم ١٩٢٦/٢/١٩

باشا فهمى - أحد الثلاثة الذين اشتركوا فيما تذكرونه اليوم ، فان كان هناك فضل يستحق التمجيد منكم فالفضل راجع لهذين الصاحبين .

وبعد أن أشاد بذكر محمد محمود باشا ولطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية وقتئذ . . أشار الى كل من عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء عندئذ وحسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا الحاضرين جميعا فى ذلك الاحتفال ، وقال عنهم : - انهم كانوا فى الحكومة وكنا خارجا عنها ، وكنا نشاورهم الامر وكلمنا خطونا خطوة اطلعناهم عليها ، فكانوا يؤيدوننا بالأفكار ، فيجب علينا للتاريخ أن نذكرهم جميعا ، وأن الفضل الذى سمعتم أنه لى يجب أن توزعوه على حضراتهم جميعا . .

وكان ذلك حسن الختام . . وكان خطاب الوداع !

البَابُ الثَّالِثُ

حَقِيقَةُ مَوْقِفِ رَشْدِي بَاشَا وَزَرَائِهِ
مِنَ الْحِمَايَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ وَالْوَفْدِ الْمَصْرِيِّ

الفصل الأول

موجز بحث الأهرام

والتعليق عليه

ورد في الفصل الاول من بحوث جريمة الأهرام استناداً إلى ما نشرته من وثائق الحكومة البريطانية السرية ، أن هذه الحكومة قد أعدت ابتداء من ١٩١٤/٩/٢٧ إعلاناً قصيراً وبسيطاً ، بوضع مصر تحت الحماية البريطانية، وينهى السيادة التركية في حالة هجوم تركيا على مصر، ثم منحها الأمير الحسين كامل منصب الخديوية إذا قبله. وأنه قرر في ١٩١٤/١١/١ أنه لا يستطيع قبول هذا المنصب بدون منح مصر — أو وعد بمنحها — الاستقلال الذاتي تحت السيادة البريطانية. ولما فوجئ رشدي باشا الذي كان القائم مقام الخديو عباس حلمي في ذلك الوقت في هذا الأمر أكد أن إعلان الحماية على مصر يفضي إلى قيام ثورة في البلاد ، وأنه لا يتحمل أية مسئولية تنجم من هذا الإجراء ، ثم أظهر استعداداً للبقاء في منصبه حالة إعلان الأحكام العرفية ، إذا أجريت حركة اعتقالات للأتراك ، واتخذت إجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانب الانجليز ، بأمر من القائد العام، وفي مثل هذه الحالة لا يكون مسئولاً عما يعتبره عملاً من أعمال الثورة التي قد تنجم عن قبول الحماية ..

• • •

هذا ما نشرته جريمة الأهرام نقلاً عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية السرية عن موقف حسين رشدي باشا رئيس الوزراء والذي كان قائماً مقام الخديو عباس حلمي الثاني الحاكم الشرعي للبلاد عن الحماية البريطانية على مصر قبل إعلانها

بنائي وأربعين يوماً، وقد حذر من أن إعلانها قد يفضي إلى قيام ثورة في البلاد ،
وتصل سلفاً من أية مسئولية تتجم عن هذا الإجراء ..
وللى هنا ، يكون قد أحسن النصيح ، وأحكم الرأى ، وأدى ما يستطيع أن
يؤديه من قول ..

ولكنه — رحمه الله — لم يلبث قليلاً حتى خبت في نفسه هذه الثورة التي
هدد باحتمال وقوعها لو أن الحماية بسطت على البلاد ، فأبعد عن ظن الحكومة
البريطانية فكرة استقالته ، تأسيساً على نصحه وتصله من مسئولية ما ينجم عن
إعلان الحماية ، فصرح بأنه على استعداد للبقاء في منصبه لو أن الأحكام العرفية
البريطانية أعلنت ، واتخذت بمقتضاها حركة اعتقالات للاتراك — وليس هذا
لحسب — وإنما اشترط اتخاذ إجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانب
الانجليز بأمر من قائدهم العام ، ويعود فيقول إنه في مثل هذه الحالة لا يكون
مسئولاً عما يبتدعه عملا من أعمال الثورة التي قد تتجم عن قبول الحماية — وهذا
كلام يناقض أوله آخره ، ولا معنى في مرماه ونتيجته — أياً دارت ألفاظه هنا
أو هناك — إلا أنه قابل أيضاً مساندة الحماية وحفظاً لكيانها أن تصان بسياس
الأحكام العرفية البريطانية ، وإن تتخذ بمقتضاها إجراءات مشددة لقم الأفواه
وكبت الأنفس ولإزهاق الأرواح ... إلى آخر ما انصب على أم رأس مصر
من رزايا زكوارث ونقي وتشريد وحرق قرى ومصادرة أموال ومظالم لا تحصى
رذاً بعد ما أعددت حصراً على من استطاع كتاباً تحت الطبع بعنوان مصر
في ميدان التضحية ، منذ كتبت طالباً في الستين الثالثة والرابعة في عامى ١٩٢٢ و
١٩٢٤ بمدرسة الحقوق ... وكان ذلك كله باسم الأحكام العرفية البريطانية التي
ناشد رشدي باشا رئيس الوزارة المصرية الانجليز لإعلانها على مصر صيانة
للحماية التي أزمروا بسطها على البلاد في ذلك الحين ...

وما أنذا أنشر فيما يلي ما كتبت من مقالات عن رشدي باشا وزملائه لمناسبة قبولهم الحماية البريطانية على مصر ، وموقفهم من الوفد المصري بعد تأليفه والسير في مهمته . وبعد أن تابعت آنفا ما دافع به رشدي باشا عن موقفه من هذه الحماية ومناقشة دقائعه ، أصبح ما يجب تصحيحه من بعض مقالاتي ...

• • •

ونظرا لأن من بين المقالات التي تقدمت فيها رشدي باشا وزملاءه حين قبلوا الحماية ، وبعد أن ناصبوا « الوفد المصري » العداء قد كتبتها تحت عنوان « وزراء الحماية » ، فقد رأيت أن أهد لنشر تلك المقالات بكلمة موجزة عن قصد بهم هذه التسمية ، وعما احاط بهم من أحداث وظروف جسام ...

الفصل الثاني

من هم وزراء الحماية

شكلت الوزارة بمقتضى الأمر رقم ٦ الصادر من الخديو السابق عباس حلمي في ٥ أبريل سنة ١٩١٤ إلى حسين رشدي باشا كرئيس ، ولتنظرة - كما كان يطلق هذا الاسم على الوزارة ، في ذلك الحين ومن كل من :

اسماعيل سري باشا لتنظرة الأشغال العمومية والحريرية والبحرية .
أحمد حلمي باشا لتنظرة المعارف العمومية .

يوسف وهبه باشا د المالية .

محمد عب باشا د الأوقاف .

عبدل يكن باشا د الخارجية .

عبدالحق ثروت باشا د الحفائية .

اسماعيل صدق باشا د الزراعة .

وكان أبرزهم تصديا لقبول الحماية البريطانية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وترحيا بها - كما سيرد البيان - رئيسهم حسين رشدي باشا وعبدل يكن باشا ، وفوق تضامن الجميع في ذلك ، فقد ساهم كل من الباين فيما ناهض رغبات وأمانى الأمة في الاستقلال التام والحرية بنصيب تحدث عنه التاريخ فيما لا مجال هنا لتفصيله ، ونطلق ببعضه ما نشر في أوائل سنة ١٩٦٩ من بحوث في جريدتي الأهرام والأخبار على الاخص لمناسبة مرور خمسين عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ..

وقد ظلت هذه النظرة ، في دست الحكم من تاريخ تعيينها في ٥ أبريل

سنة ١٩١٤ إلى تاريخ إعلان الحماية على مصر ، وفي أواخر هذه الفترة من سنة ١٩١٤ وقعت الأحداث الخطيرة الآتية :

١ — غادر الخديو عباس حلمي مصر إلى الاسكندرية في بدء الصيف ، وقام بمقامه رئيس وزرائه حسين رشدي باشا .

٢ — قامت الحرب العالمية الأولى، وكان من بين أطرافها انجلترا وتركيا . وكانت أولاهما عتلة مصر، والثانية سيادة اسمية عليها ..

٣ — تأجل انعقاد الجمعية التشريعية — وهي الهيئة النيابية التي كانت تقوم وقتئذ في البلاد ..

٤ — أعلنت الأحكام العرفية البريطانية على مصر ..

٥ — فرضت الرقابة على البرقيات المرسلة من مصر إلى الخارج ، كما فرضت على الصحف ..

٦ — زالت سيادة تركيا عن مصر ..

٧ — خلع الخديو عباس حلمي ، وعين بدله الأمير حسين كامل سلطانا على مصر ..

وكانت هذه الاجراءات الخمسة الأخيرة بفعل السلطات العسكرية البريطانية و بأوامرها ..

وفي غداة إعلان الحماية - أي في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بالذات - صدر أمر من السلطان إلى حسين رشدي باشا يدعوه إلى تولي رئاسة الوزارة - وتأليفها ومن هذا التاريخ أُلغى اسم « النظارة » ، وقد قبل تشكيلها من نفس نظاره ، السابقين مع تعيينه وزيرا للداخلية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة ، ومع تغيير في مناصب هؤلاء وعدم إعادة تعيين محمد محب من بينهم ..

ومن المهم أن نذكر أن منصب وزير الخارجية قد أُلغى بحكم تبعية مصر للحماية البريطانية وتعيين عدلي باشا الذي كان ناظرا للخارجية من قبل وزيرا للمعارف العمومية ..

وفي المرحلة التي هادن هؤلاء الوزراء الأمة وساروا فيها مساندين الوفد المصري ، جحد طاقمهم ، استقالت وزارة رشدي باشا في أول مارس سنة ١٩١٩ ، ثم تألفت في ٩ أبريل سنة ١٩١٩ ، ثم استقالت في ٢١ منه الى أن تعذر تأليف الوزارات . حتى اضطر الجنرال اللهي الى إصدار أمر بمقتضى الاحكام العرفية البريطانية في ٢٦ منه بأن يؤدي وكيل كل وزارة جميع اعمال وزيرها ويمثلها امام القضاء

ولما جاء دور المفاوضات الرسمية بعد إجراء الوفد المصري برئاسة سعد زغلول المفاوضات مع لجنة لورد مائر. تألفت الوزارة في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ برئاسة القطب الثاني من وزراء الحماية : عدلي يكن باشا ، وأدخل فيمن أدخل فيها حسين رشدي باشا نائبا لرئيس مجلس الوزارة ، وعبدالحق ثروت باشا وزيرا للداخلية ، واسماعيل صدق باشا وزيرا للالية ؛ واستقالت في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ وقبلت في ٢٤ منه ، ثم صدر في ٢٧ منه ، أمر عرفي بقيام كل وكيل وزارة باداء اعمال وزيرها . .

وفي أول مارس سنة ١٩٢٢ تألفت الوزارة من القطب الثالث من وزراء الحماية : عبدالحق ثروت باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢ ، واستقالت في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢



وفيما يلي نشر بعض ما كتبناه من مقالات عن وزراء الحماية ، في مراحلهم المختلفة وستنشر بعضها الآخر في مناسبات أخرى من الفصول التالية . .
أما ما سنشره في هذا الفصل من مقالات ، فتنقسم الى ثلاثة اقسام :
(الاول) نشر في سنة ١٩١٩ ؛ في وقت لم تكن هناك حدة بعد في العلاقات بين وزراء الحماية ، و الوفد المصري . .
(الثاني) نشر في سنة ١٩٢١ ؛ عندما اخلت هذه العلاقات تحتد بينهما أثناء

المفاوضات التي جرت بين لجنة لورد ملتر و «الوفد المصري» ووقوف
عدي باشا منحازا إلى جانب ملتر ومتسليا في انشقاق اقلية اعضاءه
على سعد ..

(الثالث) نشر في سنة ١٩٢٣؛ عندما بلغ الخلاف بين «الوفد المصري» وأولئك
الوزراء أشده بعد نفي سعد ورفاقه للمرة الثانية ..
وسنشر هذه المقالات تباعا بحسب هذا التقسيم فضلا عما ينشر في
المناسبات الأخرى المختلفة كما قلنا ..

الفصل الثالث

المقالات

أولا - مقالات نشرت في سنة ١٩١٩

رد على كاتب من الاثنيين إلى الاثنيين

« نشرت بجريدة مصر في ٢٠ / ٨ / ١٩١٩ »

سمنا من عالم السياسة مرارا . مناديا يتادى بالسلم ويخفوت أصوات المدافع ووقوف صلصلة السيوف . وشنت الآذان بعدئذ بشجى نغمات الموسيقى السلبية ، وقامت الشهب النارية تحترق بالاجواء حتى كادت تصل عنان السماء . اتصل بسمنا كل ذلك ، غير أنا لازلنا واقفين نسائل أنفسنا عن تبة قيام الاضطراب في جميع أنحاء العالم ، وعلى من تلقى مسئوليات هذه الثورات الجديدة التي اندلع لبيها ، وأصبحت تنذر بخاطر أحمر وأصفر وأسود — أو على كل لون — على العالم ؟ عرفت الحلما مصدر تلك الحرب الماضية الضروس ، فألقت اعباء المسئولية على كاهل أعدائها الدودين . ولنا لسأل الآن كبار الناسا : على من تلقى الآن مسئوليات الهجمات المستجدة والحروب المستجدة التي ألهمت اطراف الدنيا ، وأشعلت غربي آسيا وأواسطها ووسط أوروبا وشرقيها ، لجعلتها كلها جذوة نار .. ونظرة واحدة الى صفحات التاريخ الماضي القريب ، تكفيها مؤونة لإجهاذ الفكر في البحث عن جواب مرض لذلك السؤال المتقدم ، فقد غلب نابليون الاول على أمره في واقعة « واترلو » سنة ١٨١٥ ، وانعقد على إثر ذلك مؤتمر في فينا قسم الاراضى من الممالك الصغرى أو بالأحرى السلع بين معظمها لك أوروبا ، وضم من تلك الممالك ماضم كرمها وقهرا وله العذر في ذلك أن مبادئ الدكتور

ولسن لم تكن قد خلقت في عالم الوجود، — بدون نظر الى ما أحدثته تلك الروح الديمقراطية — روح الثورة الفرنسية — وما بذره حروب نابليون من بذور الجماعات القومية والميل الى الدستور . اوجد المؤتمر وقبض حركة رجعية قامت على انقاض مبادئ الثورة الفرنسية تنفيذاً لرغائب ساسة الدول العظمى .. فلم يحسن حين من الدهر حتى اقلب كل ما قضى به ذلك المؤتمر رأساً على عقب .. وتبجرت صدور تلك المعالكة المقتسمة عن ثورات أسفرت عن غلبة الاماني القومية العنصرية ، وتبينة السبيل لاستقلال معظم شعوب أوروبا ..

• • •

فلم يستمر لأن قرار أى امة من الامم سواء في ذلك الشرق والغرب . فلم يتملج بعض كتابنا في إظهار اقتراحات قبل إعمال الفكرة والبحث والتنقيب ؟ وقت السلام لأن لم يحسن . ووقت مسألتنا المصرية خصوصاً لم يحسن ، بل هو باق معلق الى أن تتم المناقشة مع الدولة العثمانية ، وكلنا يعلم أن وفدها قدم للمؤتمر وهو يباريس مذكرة كان من ضمنها مسألة مصر ، ووافانا بنخب ذلك أحد مراسلي الصحف الافاضل ، اذ صرح أنه اطلع على المذكرة ، غير أن الظروف والمقام لن تسمح له بالإشارة الى ما قيل عن مصر فيها . ودولة الوزير يشير الى ذلك بقوله : نقول لنا بريطانيا العظمى إنها بسطت حمايتها على هذه البلاد ، ولكن عملها هو على كل حال من أعمال الحرب ، وكيف تريدون المحادثات على دعائم متينة قبل أن تنقل حقوق تركيا الى إنجلترا . . . ؟

• • •

تصفحت جريدة مصر التراء فرأيت فيها تحت عنواني هذا - مقالا شجيا رن صده في الآذان ، غير أنى رأيت فيها قولاً صادراً عن حسن نية وإخلاص موجها الى الوزارة وهو لا يسافر دولة رئيس الوزارة (١) مع دولة وزير الامترشدى

باشا ورجال الوزارة السابقة الى انجلترا لوسط قضيتنا هناك ، إن لم يكن مع الحكومة ، فمع رجال البرلمان ، ولا يمكننا إزاء ذلك القول إلا أن تنقل وتكرر ذلك الخطاب الذى جاء من الوفد يوم ٨ يونيه سنة ١٩١٩ حتى يحمل نصب الاعين ، ويحفظ عن ظهر قلب ، ويكتفينا مؤونة الجدل والمناقشة ، وتعتطف منه ما يأتى : —

« اقترح بعض الأوربيين على الوفد التفاوض مع الوزراء الانجليز في باريس وإرسال بعض أعضائه الى لندره ، فرفض سعد زغلول باشا وجميع الاعضاء العمل بهذا الاقتراح ، لان الوزراء الانجليز الذين كانوا قبل اعتراف الحلفاء بحمايتهم يعتبرون الاستقلال التام غير معقول ، لا يمكنهم بعد هذا الاعتراف مقابلة مساعينا بشئ من الاحترام ، فضلا عن انهم قد يتخذون مفاوضتنا لهم الآن بمثابة فشل للوفد في مهمته ويؤولون هذه المفاوضة بما لا يتفق مع مصلحة قضيتنا . . .

« هنا ماحدا بالوفد الى رفض كل مفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ولا بد أن جميع المصريين يقررون الوفد على هذه الخطوة ، لان كل سعى من هذا القبيل يعد خروجا عن حدود الوكالة المخصصة له إن لم يكن مخالفا لرأى الشعب .

غير أنا علينا أن كل مفاوضة من ذلك القبيل تشعر بما لا يتفق مع مصلحة قضيتنا ، كما شعر بذلك صاحب السعادة واصف باشا والاستاذ عزيز بك منسى عندما ارادوا أن يفتح الوفد بابا لمفاوضة ساسة الانجليز أن تكون تلك المفاوضة مقصورة على الاستقلال الداخلى ، وما يتطوى تحت ستاره ، فلم تشأ أمانة الوفد المصرى إلا الثبات على ما اعطته الامة من التوكيل ، فرفض الاقتراح وكان ماكان..

• • •

وقد قال الكاتب في آخر مقاله : « إن مصر يادولة الرئيس تسأل وزيرها أن يجتمع بأمرع ما يستطاع بكافة الوزراء المتقاعدين سيمًا ووزيرنا رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، وكل كبير يهمه أمر مصر وسادتنايت الاسرة المحمدية تجتمعون إما في لندن أو باريس لتكونوا عونًا وامدادًا لقوة وفدنا المصرى ، يقول ذلك بعد أن علم أمر استدعاء دولة رشدى باشا وعدلى باشا وأمر

استعالمها الاذلى وما فيها من أسباب وتنازع ، ولنا لانوجه للكاتب الناضل بأكثر مما أشرنا قبلا إلا بتذكيره بتعدد أنصار قضيتنا بعد أن وضع لهم أحقيتها ، خصوصا جماعة الاشتراكيين الأمريكان والانجليز والطلبان ، فأنهم قد فتحوا بابا خاصا لها ليدافعوا في جانبها سواء في مجلس الشيوخ والنواب . وأن كبار النساء — كما جاء في خطاب من سعد باشا — مهتمون بالقضية المصرية الآن وأنهم يميلون الى خصها واستماع الآراء فيها . الخ . وكلنا يقدر معونة الجمعيات المصرية في معظم عوامهم أوروبا . وكذلك معونة فروع الحزب الوطنى الخ بما هو معروف لدى الكل ، فلا بد أن يحترم رأى الوفد ، ولا بد أن نعد باحترام قانونه . ولا بد أن نجزيه عن ثباته في التوكيل المعطى اليه بتقدير ما يراه حق قدره ، ولا حياة لكل سياسة لا ترمى غايتها أن تكون مصر حرة وقوية مستقلة ، كما يقول الكاتب في سياق حديثه .

فالوفد دائم في عمله ، سائر في طريقه همة لا تعرف الملل . ولو كان في حاجة إلى مزيد المعونة ، لما ضن عن طلب ذلك من أعضاء لجنته بمصر ، ولنا لتوافق الكاتب على ابداء رأيه في أن يأخذ الوزراء — سواء الحاليون منهم والسابقون — بناصر الوفد ، غير أنه لا يكون ذلك بالسفر الى تلك المدن التى اشار اليها ، بل يمكنهم أن يأتوا وهم في مقر بلادهم بما يفتهم عن متاعب السفر ، فللحاليين أن يؤيدوا ويعززوا مطالب الوفد في مجالسهم بطريقة تطابق طلبات الوفد كل المطابقة ، والسابقين العمل فيما يقوى نهضة مصر كالاشراف على انتخابات ، وتوير الاذهان واصدار الصحف أو الكتابة في الجرائد الاوربية والمصرية بما يشير الى التمسك بالمطالب الخ ، وتأسيس الشركات الملاحية والتجارية ، وتعزيد المعرف الوطنى الخ . سدداته خطابا وخطى الوزراء الى العمل في خير مصر والسلام .

الامة والحكومة

د نشرت في جريدة النظام في ١١ / ١٠ / ١٩٩٠ ،

علت الحرائد أن الازمة الوزارية قد أنفضت على إثر المفاوضات التي دارت بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وزفت كل منها اليها ما استغته من أوثق المصادر عندها ، غير أنها لم توافنا الا بقشور تلك المفاوضات ، فترانا حيارى غير مقتنعين ولا واثقين إلا اذا صدر بيان رسمي يمكننا أن نركن اليه في بحثنا أو نطلب قهوجه إن رأينا فيه حيدة عن الخطة التي رسمتها الامة لنفسها .

نحن لا يرضينا سياسة المزلة — عزلة الحكومة عن الامة ، بل يهمننا الوقوف على دغائلها . أما وقد علا صياح الامة مطالبة الحكومة ببيان رأيها وعملها ، نرى من الاوفق أن يتفضل أحد محرري جرائدنا المصرية فيقا بل صاحب الدولة الرئيس لكي يستطلع رأيه الصريح .

سؤال

إلى دولة رشدى باشا

« نشر في جريدة النظام في ٢٠/١٠/١٩١٩ »

الآن ، وقد حلت بعد رحلتك بالسلامة ، تلك الرحلة التي تضاربت في أسبابها الأقوال ، فن قائل : إنك ذاهب للاستشفاء بفيشي ، ومن قائل : إنك مول وجهك شطر الوفد المصرى ، لتمده بسلاح قوى وهو — كما يقولون — قرار مجلس المبعوثان الصادر في سنة ١٩١٥ ، والقاضى بتنازل تركيا عن حقوقها في مصر إلى مصر نفسها — الأمر الذى إن صح — لكان حجة دامغة على طلب الوزارة الحاضرة عدم حضور اللجنة القادمة^(١) بالمرّة ودليلاً قوياً على عدم التصدىق في بحث البعض في ضرورة تنازل تركيا لمصر عما كان لها من السيادة التي تصبح في العدم بحكم ذلك القرار فهل من بيان صريح ؟

ثانياً : مقالات نشرت في سنة ١٩٢١

بين الحاضر والماضى

وساطة سمطس

« نشرت في جريدة وادى النيل في ١٧/٧/١٩٢١ »

إذا فصلت من الوساطة قائمتها ، وأريدت منها ثمرتها الشبيهة المطلوبة ، كان من المحتم أن يدخل في غمارها أناس بعيدون عن كل تحيز ، واقفون على الحيدة التامة . فلا تزامم يميلون مع أهواء فريق دون آخر . ولا يعميهم الغرض عن سلوكهم سبل الحكمة والرشاد . ولكن كثيراً ما يقع في عالم السياسة أن يوحى إلى الخير بالتوسط في الأمور المشككة حتى تذلّل الطرق ، ويسهل سيرها ، ويقف عقدها ، ويستدرج الناس إلى الاستسلام لما يوحى به . . .

(١) لجنة لوود ملتر .

ولذلك عجبنا كل العجب عند سماع ذلك الخبر — خبر توصيط رجل لا يرى لنا خيراً ، رجل يريد إدماجنا في امبراطورية ولاية أمره ، رجل لا يوصى بجل لمسألتنا إلا إعطاء الحكم الذاتي لنا . ذلك هو « الجنرال جان كرسيتيان سمطس » ، إذ وافقنا الانباء بأنه سيكون وسيطاً بين الوفد الرسمي المصري والحكومة البريطانية ؛ ولسنا ندرى ما عرض من الأمور حتى أوعز إلى « سمطس » بالوساطة . ووفد الحكومة المصرية في غنى عنها . إذ لا يرى حجاباً بينه وبين الحكومة البريطانية . وليس يبعد أن يذكروا الرئيس وإخوانه بماضى أفوالهم والترحيب بحمايتهم ثم قبول مشروعهم ، ولكن ذلك ربما يفضى إلى تفاؤل شيعة الوزارة وانصارها . فيظنون أن الصدور الرحبة ستفتح لبعضهم^(١) . وأن الطرق تهد لهم حتى يفوزوا بأمنيتهم ، أمنية الاستقلال الذي لاشك فيه . .

ومجدد بنا الآن أن نبين كيف نشأت الوساطة . ثم ندلى بعد ذلك بقول حضرة الوسيط فينا ؛ فقد وافانا « روتر » بأن المؤتمر الامبراطوري عقد جلسة يوم الاثنين الماضي (١١ يولييه) كان القسم الأول منها خاصاً بمصر . وان اللورد كرزن أبدى تصريحاً عن المسائل التي ستتناولها المناقشة مع الوفد الرسمي . وأن جميع الأعضاء الممثلين للممتلكات والمشاركين في المؤتمر وافقوا على الخطوة التي ينوي اتباعها أثناء المناقشة .

ولسنا نستنتج من ذلك التنبأ إلا أن كرزن قد أبدى تصريحاً كسابق تصريحاته غير مبشر بأمل . إذ لو كان فيه بارق أمل لما ضنوا علينا به . وكذلك « سمطس » ، العضو في المؤتمر موافق على آراء كرزن . ولذلك سيكون منفذاً لها .. لنضع ذلك الآن — ولنتنظر الى تلك الوساطة ، فالتا نوقى كل اليقين بأن كرزن سيسمعنا كما عود إسماعنا في مجلس اللوردات تصريحات في سطورها الحماية وفي ثناياها الحماية ، تصريحات منفرة « لحزب زغلول باشا » تصريحات مناقضة

(١) أطلقت الحكومة البريطانية على الوفد الرسمي المصري الذي تألف لملفها وضتها « اسم البعثة المصرية » كما سيورد فيما بعد .

لاستقلال البلاد التام ، وبالأجمال تصريحات فيها إشكال يقضى بأن يوعز إلى الجنرال سمطس ورئيس وزارة جنوب أفريقيا بأن يتولى عنهم الأمر . ويفك العسير ، ويسهل لهم تنظيم حياتهم ، وأخذ رضا من مصر عنها . ولقد كنا لا نخشى من التوسيط شيئاً إن هم أدخلوا في ذلك الميدان شخصاً ليس بمضو في مؤتمهم . ولا تابع لامبراطوريتهم . أو جاءوا بمحايد لا غرض له ولا مآرب أو عاطف علينا منهم كرمزي ماكدونالد أحد زعماء العمال أو والتر بوري محرر الدليل هرالد مثلاً . وإن يكن الأمر على كل حال يوجب الحيطه والحذر ، فلو أنهم أتوا بشخص من هؤلاء ! اهتممنا ، ولكنهم أتوا بمضو يعز عليه أن يسعى لاستقلال بلد غير بلده . أو يراه متمسكاً بحرية مطلقة دون بلده . عضو لا يريد إلا أن تكون رئيسه الامبراطورية متينة الاركان عزيزة الجوانب لا يزعرع مركزها خروج الانجليز من مصر . .

على أن سمطس لم يقصر توسطه على مصر ، فقد كتبت جريدة « صندى تيمس » ، في ١٠ الجاري أن الجنرال سمطس الذى بذل سعيًا عظيماً لايجاد جو ملائم سيقوم بدور عظيم في المفاوضات الارلندية . ولذا تأكدنا أن الانجليز سيجعلون ذلك الجنرال رسول سلام في أمورهم المضلة . ولقد رأينا بواحد ذلك في مسألة ارلندا ومصر . ولا ندرى ماذا سيكون بعد ذلك .

ونحن إذا ضربنا صفحا عن وحى الانجليز له . وعن وجوب الإدلاء بأرائهم والتكلم بلسانهم ، وبرأفاه من كل ذلك ، ثم سلمنا جدلاً بأنه يجب عن رأيه الشخصى ، وجب أن نرجع البصر إلى ماضى قوله « وكلام الانسان هاد اليه » ، كما يقول الحكماء . فاذا نجد ! نجد أنه بعد أن وصفته التيمس في يولييه سنة ١٩١٩ عند ما قارنت بينه وبين زميله الجنرال بوذا قائلة : انه يتصدى للتكلم في كل مناسبة ، ولا يطبق سكوتا عن ابداء رأيه . نجده بعد ذلك متكلماً عن مسائل ارلندا أو الهند ومصر من سنة ١٩١٩ ، إذ أنه أصدر نشرة مسببة قبل رحيله من لوندرا تناول فيها الكلام عن مسائل الامبراطورية المصرية جامعا فيها شوارد السياسة

فن ذكر اتفاقه فرساي إلى ذكر المانيا . الى التكلم في مسائل روسيا . إلى طرق باب إرلندا . وانا اكتبى بنقل مقاله عن مصر والهند في تلك النشرة وهو :
« تبقى بعد ذلك مهمة خطيرة لا تقل عما تقدم في الاهمية وهى مهمة الاهتمام إلى الوسيلة المناسبة لادخال الامم العظيمة الخاضعة لنا — مثل الهند ومصر — فى دائرة العصبة الديمقراطية الحرة (ولعله يقصد الدائرة المربعة كما قال بعضهم) ، ويجب أن تذكرنا القلائل الشديدة التى حدثت فى الهند ومصر بالآ يضيع الوقت دون مواجهة تلك المسألة بشجاعة ، وهى مهمة يجب علينا أن ننظر فيها بعين مجردة عن الهوى وأن نتناولها ونحن موطنو العزم على تحقيق مبادئ الحرية والحكم الذاتى . هذه المبادئ التى لا تستطيع الامبراطورية أن تبقى بدونها فى العصر الحديث . وواضح أن حل الممتلكات المستقلة ، لا يصلح أن يكون حلا لمشكلة مصر والهند ، ولكنه قد يكون من السهل التوفيق بين الحكم الذاتى الوطنى وبين نظام مبنى على المعونة والمشورة التى يسديها أهل الخبرة ، فيزول بذلك النظام البيروقراطى وهو التسلط ويتحول الى صداقة لا تنقص عنه فى التأثير . ولكنها أخف وقما وألطف مسا . والمهمة تقبل الحل العملى ، وإننا لا نعدم أمثلة سابقة لما ... »

هذا هو كلام الوسيط فاذا يقولون ؟

ولقد تذكرت بهذه المناسبة ماقله زعيم الامة الاوحد سعد زغلول باشا حين عرضت عليه وساطة فيزولوس بفرنساوقت أن ذهب فوجدا لآبواب موصدة أمام الوفد المصرى .. وفد الامة — ، فانه قد رفضها ورفض الآب وما الاباء الا شيمة من شيمه والسلام .

انتهى المقال وتعلق الآن عليه بالآتى :

جاءت الانباء التالية لنشر هذا المقال مؤكدة صدور قرار عن هذا المؤتمر الامبراطورى بالمواظفة بالاجمال على المبادئ التى يجب أن تسترشد بها الحكومة

الحكومة البريطانية في مفاوضاتها مع وفد مصر الرسمي برئاسة عدلي يكن باشا، ووافانا روتر بعد ذلك بأسبوعين بيرية في ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بما علق به بعض الصحف الانجليزية (برمنجهام بوست) من أنها لا تستطيع القول بأن قرار المؤتمر المذكور سيجعل مهمة المفاوضة مع عدلي باشا أكثر سهولة ، لأنه بلا مراة سيكون ذا تأثير في التصريح الذي ستلقيه الحكومة البريطانية ويكسبه أهمية ونفوذا

بين الحاضر الماضي

تصرعات كرون

و نشرت في جريدة وادى النيل في ١٩٢١/٧/٢٤ .

أصدق اليها القارئ الكريم ، إذا قيل لك : إن سعدا - حاشا لله - قد حاد عن مبدئه ، وها هو ذا قد قبل الحماية ورحب بها ؟ إن كنت - وهذا بما هو بعيد بعد السماء عن الأرض - تصدق ذلك فصدق أن اللورد كرزون قد هبط من سماء الاستعمار إلى حيث يسلم باستقلال مصر التام . ولستأ نذكر ذلك قموذا بالهم أو تشييطا اساعى الأمة وعزائمتها بالا ترفع صوتها عاليا لاسترداد حقها المهضوم . ولستأ نزيد الامام بتلك السياسة التي تظهر الآن مالا تبطن . . . والانتباه حتى لا تؤخذ على غرة، وأن نرد اليهم « بضاعتهم » ، فاهى إلا الحماية ونظامها ، وألا نجارهم في تسمياتهم لها . فان قالوا عنها إنها « استقلال لاشك فيه ، أو « استقلال ونصف ، أو « استقلال أحسن من استقلال المانيا » ، فلا نصدقهم ولا نرتبط بقولهم ، بل نظل بحقنا متمسكين ، وباستقلالنا التام متعلقين فلن يضيع حق وراه مطالب ..

إن دعاة الزينة والتردد يملون أنفسهم بنتيجة المفاوضة . وها هو ذا الجوهادى كما يطلبون . والحقيقة ان تلك النتيجة مبررة مفهومه، نجد هامسطورة في خطابات كرزون التي القيت في مجلس اللوردات غير مرة والتي لا تعتبر « رأيا شخصيا » ، لأنها تعبر رسميا عن رأى الحكومة البريطانية التي لم تردفها

بشريحات أخرى تناقض بها قول كرزن ، وتمسح فيها تصريحاته . اللهم إلا تصريح واحد لا نعتد به . فهو يؤيد كل التأييد قول كرزن اذ يقضى بأن نظام الحماية علاقة غير مرضية ، والسعى كل السعى الآن في إيجاد نظام حسن أو علاقة حسنة . ولندع ذلك لفرصة أخرى . . .

• • •

صدر بلاغ وزارة الخارجية الإنجليزية ، وفيه نبأ رسمى باسناد المباحثة الى لورد كرزن ؛ فمن هو كرزن ؟ ذلك ما نريد أن نبحث عنه في ماضى تصريحاته ، لأن ذلك البلاغ أكد لنا أن كرزن سائر في السبيل الذى رسمه لنفسه — سبيل تنظيم الحماية ، فقد نص فيه على أن القصد من تلك المفاوضات هو الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بنظام مصر السياسى المستقبل ، وبالرغم من مرونة ذلك التعبير ، فاننا لا نشك مطلقا في أن كرزن لا يقصد به إلا نظام الحماية ، ويقوى ذلك الاستنتاج ماضى تصريحاته التى نود المرور عليها حتى نلمس الحقيقة لمسا . اللورد كرزن رجل مشهور بنزعه الاستعمارية ، كان من حزب المحافظين ثم انضم إلى الوزارة في مايو سنة ١٩١٥ ، وله مواقف مشهورة إزاء مسائلنا ، فقد وقف خطيبا في مجلس اللوردات يوم ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ بنية إخمات صوتنا ، وإمالة شعورنا ، والحق من كرمنا ! فقد رى وطنية الموظفين المصريين بما لم يتحملوه ، فأروه بعد ذلك برهانا خرله ساجدا . ونسب مظاهرات السلبية الى التهب والسلب ثم بعد ذلك أتى على مسألة تنظيم الحماية ورغبة التماقد مع عدلى باشا ورشى باشا حيث قال : —

١ — وإن حكومة جلالة الملك لم يكن في نفسها أقل غرور أو تبرم لتقدم وزيرين من الوزراء المصريين ، وهما رشدى باشا وعدلى باشا إلى إنجلترا بل بالعكس يقابلان باعظم ترحيب ، وإلى أجل كلا من هذين السياسيين لإجلالا كبيرا ، فقد قاما بخدمة جليلة لمصر وللإمبراطورية خلال الحرب . . . ولايسعنى

إلا أن اكرر قولى إن زيارة هذين السياسين أو غيرهما من السياسين المصريين المسؤولين قابل ولا تزال قابل بالترحيب الآن . وإن البحث معهم فى الشكل الصحيح الذى تتخذه الحماية البريطانية فى المستقبل نعد دائما إذا أهمية كبرى .

وقد تحقق الآن وفاة اللورد كرزن بوعده ، فقد رحب بهما كل الترحيب وأقام وليمة دعا إليها عدلى باشا ورشدى باشا دون غيرهما ، كما خصهما بالترحيب فى قوله القائل وسوف لا يحقق — إن رضيت ضمائرهما — غير البحث معهما فى شكل الحماية . ثم تنتظر بعد ذلك الى ما قاله عن سعد فى نفس الخطبة . . .
بحجده يقول :

٢ — « أما فيما يتعلق بسعد زغلول باشا والأشخاص الذين معه ، فأنهم الزعماء غير المسؤولين الذين أقاموا أنفسهم فى الاضطراب الذى قام للفرض الذى صرح به وهو طرد البريطانيين من مصر . . . وعليه ليس هناك أساس عام للبحث مع مدبريه ، لأن وجودهم فى انجلترا قد أسىء فهمه بالاجمال فى مصر ، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث فى التخل على عاقتنا من التبعات نحو تلك البلاد تخليا تاما . وكان فوق ذلك يبرء الأسباب لمرقة وإحباط تلك المناقشات مع الرأى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة . وهى المناقشات التى تنتظرها اذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية ، ومن ذلك تبين شدة شغل الانجليز من زمن الى وضع تسوية مع من تعتبرهم الرأى المصرى ، وهم بلا نزاع أولئك الذين أشار اليهم فى أول خطابه ، فما هى الفرصة قد سنحت لهم لوضع تلك التسوية المطلوبة .

مضت على ذلك فترة حتى فيها وطيس الحركة المصرية ، فكانت فيها الأرواح محمد حسداً ، والنماء تسيل فى الطرقات ، والسجون ملى بالبرئين . اللهم الا من تهمة جبه الوطن العزيز ، ذلك لم يابه له كرزن ؛ ولم يتأثر به قلبه ، كان

الانسانية قضت ، وكان لم يكن لها من أثر ، اذ وقف خطيبا في مجلس اللوردات يوم ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ يضرب على نعمته المعهودة حيث يقول :

١ — «ولا يمكنني أن أصرح بلهجة أكثر تأكيدا بأن حكومة جلالة الملك لا تتوى مطلقا أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على مصر ».

٢ — والحكومة البريطانية مستعدة دائما أن تعبر سمعها بأعظم عطف إلى كل ما يقوله الوزراء المصريون أو المندوبون المسئولون عن الرأي المصري في تلك المواضيع ، وليس لدينا أية نية على أن نضع قرارا بشأن شكل الحماية ... بدون أن نعطي المصريين الفرصة التامة لابتداء آرائهم ، وقد اعطينت تأكيدات بهذا المعنى للسلطان الحالي . وقد كنا على استعداد تام لسماع سعد باشا وزملائه لو لم يبدأوا أعمالهم بطلب انسحابنا التام من البلاد ، وهو شرط مستحيل لا يصالح أن يكون قاعدة لبحث معقول . وحكومة جلالة الملك آخر من يقول بعدم وجود أماني حق للمصريين ».

ولسنا ندرى ماذا سيقول كرزن لتلك البعثة السياسية حين تقول له : «لما نريد استقلالا في الداخل والخارج » ؛ لسنا ندرى : أي علم كرزن بذلك البرنامج الذي صدر من الوزارة ، وهو كما تقول وفق برنامج سعد حتى لا يعد ذلك قاعدة لبحث غير معقول ؟ والواقع أنه عليم به . ونحن لا نكون مغالين إذا قلنا إنه اطلع عليه قبل صدوره ، ولكن البرنامج شيء والحقيقة شيء آخر ..

وفي الوقت الذي كان ينفذ فيه كرزن تلك السموم في مجلس اللوردات كان وكيله المستر هرزورث يلقي ما يشابه قوله في نفس اليوم وفي مجلس العموم ، فقد قال نص التصريح وزاد عليه ما يأتي : « وستفتي الحكومة بلا كلل ولا ملل أثر سياستها التي ترى إلى وضع نظام سديد لمصر ... الخ » وبذلك تم التصريح في حضرة المجلسين على ضرورة تنظيم الحماية ، وسلم اللورد كرزن نص التفويض

على الاثر الى اللورد ملتره للبحث عن شكل الدستور الذى يكون تحت الحماية
أوفق لاطراد الامن ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، ولقد أدى ملتر مأموريته
بالامانة ، فلم يوص لمصر فى تقريره إلا باعطاء الحكم الذاتى لها . . .

وان تعجب لشيء ، فاعجب لمضى الانجليز فى سيلهم ، والدأب على تنفيذ
خططهم ، فقد سمعوا ماسمعوا من أمر العزم على مقاطعة لجنتهم ، فهل فت ذلك فى
عضدهم أو أرجعهم عن عزمهم ؟ لا والله لقد ثبتوا وقالوا من قبل ، ولا يزالون
يقولون ماقالوا للآن ، ولكن بلطف ولين وتودة لم تخرج بهم عن طريقهم
المرسومة . . .

قام اللورد فى مجلس اللوردات مرة ثالثة فى أواخر نوفمبر سنة ١٩١٩ وقال
فى خطبته ما يأتى :

١ — « أعلنت الحماية ولم يكن القصد من إعلانها . ولا كان يفهم منها انتهاك
حرية مصر ، بل مافررت حكومة المستر أسكويث معتقدة أنه اللطف وأكرم
كثيراً من الضم الذى كان يباع الكثيرون فى طلب اعلانه . وقد أعلن يومئذ ضم
قبرص ، ورفض ذلك فى أمر مصر عن عمد وحكمة (١) ، إذ كان القرض افساح
المجال لآمال المصريين السياسية وكفامتهم للحكم الذاتى فى البائرة الواسعة التى
تتضمنها صيغة الحماية » ثم أخذ بعد ذلك يظهر أن مشاغل الحرب هى التى دعت
إلى تأجيل وضع نظام الحماية اذ لم يكن فى الوقت متسع للتكلم فى السياسة
وصوغ النصوص الدستورية . وبين السيوف تصمت القوايين ، ثم قال :

٢ — « لا أراى فى حاجة الى بسط الاسباب التى اضطرت بريطانيا العظمى
الى الاهتمام بحظ مصر السياسى وجعلتها فى موقف لا نستطيع معه تقديم أى
تشجيع للمطالبة بالاستقلال القوى التام . فضلا عن أن مصر اذا تركت وشأنها
لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية أو على إقامة حكومة قوية منصفة
فى داخلها ، فان موضعها الجغرافى على فلسطين التى يحتمل قريباً أن تلقى فيها على

(١) فى هذا تأييد لما سبق أن ذكرناه فى صدد دفاع رشدى باشا عن نفسه بالنسبة لموقفه من (الحماية)

على عاقبتنا تبة خاصة ، ووجودها على مدخل افريقيا وفي طريق الهند ، يجعل
من المستحيل على الامبراطورية البريطانية — إذا أرادت المحافظة على سلامتها
وسلامة ملحقاتها — ان تتخلى عن تبعها في مصر . ولا ضئالة لمصلحة العالم افضل
من بقاء مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدينة ..

٣ — « فان التطور المترقي في أنظمة الحكم النذاني في مصر هو أمنية للمصريين
أن ياشاطرونا إياها كما نشاطرهم فيها .. »

٤ — « أما المساعدة البريطانية والإرشاد البريطاني ، فلا يزالان لازمين ،
وعندى أن لا يعارض في ضرورة هذا الاشراف أحد .. » تتبعا تاريخ مصر
في الأربعين سنة الماضية ورأوا التقدم المدهش الذي نالته تحت وصايتنا ..

٥ — « ونحن نناشد الرأي المعتدل في مصر أن يساعدنا في المهمة التي وضعناها
على عاقبتنا وفي معاونة اللورد ملتر وزملائه في مهمتهم .. »

وقد انتظر اللورد كرزن مباحث اللجنة هنا وهناك ولم يقل شيئا في تلك الفترة عن مصر
إلا وقت أن الذي خطابا عن سياسة إنجلترا في الشرق الأدنى يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠
فصرح في مجلس اللوردات أيضا « بأن وزارة الحرية ترى أن سلامة مصر تقضى
بأن لا تمتلك فلسطين دولة أخرى وقد تكون دولة معادية » والمسألة مسألة تسلسل أمام
الانجليز : فهم يريدون الاستيلاء على فلسطين من أجل مصر و يريدون إدماج
مصر في ممتلكاتهم من أجل الهند ..! على أن الذي يلتفت النظر في تلك الخطابة أمر
دونه الاسي والكندر اذ به يتحقق تخوفنا من عرض مسألتنا على المؤتمر
الامبراطوري . فقد ضرب بسهم في مسألة فلسطين وتم الامر أن تشرشل عني
بها ويمسألتها . فقد استهم في تلك الجلسة اللورد اسكتوتون عما يكون من أمر
فلسطين ، وهل ستقدم تلك الممتلكات الجنود اللازمة للاحتفاظ بفلسطين في
المستقبل ، لجوابه كرزن بما ياتي « إنني لا أحلم يوما أن اكلفها ذلك ولم تكن
هيئة من الناس أشد إلحاحا بأن الواجب يقضى علينا بالبقاء في فلسطين من ممثلي
الممتلكات الذين جاءوا إلى إنجلترا فقد اشترك الجميع في هذا الرأي بالإجماع .. »

وقد وقف اللورد كرز في مجلس اللوردات يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠، وألقى خطاباً أشار فيه إلى التمسك بالتقويض الذي أعطى إلى لورد ملتر، وقد قال في ذلك الخطاب : « إن زغول باشا قد أرسل في شهر سبتمبر أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التي كانوا يتناقشون فيها مع لجنة ملتر فلم يشرحوها فقط ، بل نصحوا لأشياهم بقبول الاقتراحات التي أشرت إليها ، ووجدوا على ما اعتقد أنها صادفت مبلنا كبراً من المواجهة في تلك البلاد . »

هذا ما يعتقده لورد كرز من أن تلك الاقتراحات قد صادفت نبولا في مصر . ولستأ ندرى هل كل ذلك آراء شخصية أم آراء معتد بها . هذا ما سيكشفه لنا القند . وما سيكشف إلا حامية منظمة .

• • •

بين الماضي والحاضر

تمسك سعد

« نشرت في جريدة وادي النيل في ١٩٠١/٧/٢١ »

كبر على الأستاذ محمد بك علي^(١) أن يكون سعد أشد منه ومن إخوانه تمسكا ، ولقد كان بودنا ذلك حتى نحمد لهم غيرهم ، وتطمئن قلوبنا على مستقبل بلادنا ، ولكن الأيام أظهرت عكس ما يزعمون . أظهرت ما كانوا في صدورهم يكنون . وما يكنون إلا بأسا ونصباً من طول الجهاد . ولذا أخذوا في تأييد الوزارة أينما حلت وسارت ولو كانوا سلكوا سبيلا غير سبيل الوزارة لقاتل الأمة فيهم غير ما قالت . ولقد كنا لا نريد طرق باب موضوع واضح وشرح الشمس في رابعة النهار ، ولكن التفضيل المتعمد الذي يلجأ علينا ، يدفعنا إلى أن نشير إلى أي الفريقين كان أشد تمسكا : سعد أم هم ؟ وكلام كل أماننا وفي ذا كرتنا ينطق بالفضل لمن له الفضل ، ويقضي

بالخزى لمن سجل عليه الخزى... ولستنا ندرى دخائل الأمور ودقائق الشئون، وما كان يجرى بينهم حتى نحكم القول ونزيد التأكيد .

• • •

قام سعد باشا خطيباً فى حفلة المواطنين التى أقيمت فى ٦ مايو الماضى ، وسرد بجمال ما حدث أثناء المفاوضات بينه وبين اللورد ملتر، وقال فى صدر عرض المشروع على الأمة ما يأتى : « قلنا قرأت المشروع أقضى بدنى ، لاني وجدته حماية صرفاً ولا يمكن قبوله . وقلت لسعد باشا لاني لا يمكننى أن أبجل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ، ولكنت مستحقاً للاعدام أمام ضميرى وذمتى . ثم قال فى موضع آخر : « يؤلمنى جداً أن أقول لكم انى أؤخذت على طلب تعديل ذلك المشروع مؤاخذه شديدة . وأنكروا على هذا أن أملك على الانجليزى (١) هذه التعديلات، وأن أقول له اننا بها يمكننا أن نعرض الأمر على الجمعية الوطنية، وبدونها لا يمكن عرضه ، وقالوا إذا ادخلت هذه التعديلات على المشروع فانتا نمضيه . وإذا لم تدخل فنعرض الأمر على الأمة وان هذا رأينا . قلت : لكم رأيكم ، ولى رأي . قالوا : التنازع . قلت لا تنازع مطلقاً فى مخالفة الاساس الذى عاهدنا الامه عليه ، وافعلوا ما شئتم . أمامكم كل ما تشاءون . ولكن أمراً واحداً لا نستطيعون أن نهرؤنى عليه ، وهو أن أمضى مشروعاً ضد ضميرى واعتقادى ومصلحة بلادى . . . وقلت : وما أريد أنشفاقاً بل أريد أن تبين الوحدة بيننا ، ولذلك ما أريد أن أشهر بكم، ولكنى أطلب أن تكونوا على الحياء وأن تعرضوا المشروع بالتزاهة والذمة ،

وإن السامع لهذه الحقائق - إذا كان من المعارضين - ربما كان لا يجازيها ، ولكن نظرة إلى الماضى تبين له صدق ما قال . وما قال إلا حقاً يتخلله شدة تمسكه بمطلب الأمة المقدس .

لم يرد سعد باشا أن يترك ذلك الخلاف الذى شجر بينه وبين الأعضاء . بمر

(١) كان رسول اللورد ملتر واشتهر «بالعرج»

دون الإشارة إليه حتى تستخر الامه لرفض ما تراه ضررا لها ، ولذلك أذاع على الامه بيانا ديجع يراعه في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ . وهو في فيشي أبان فيه أن المشروع ، غير واف بمطالبنا ، الخ ثم قال فيه : « رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ألا يتروا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم ، » .

فيمستتج من كلمتي « اخواننا معنا » أن رأى عرض المشروع رغم ما فيه من مظاهر الحماية كان من رأى هؤلاء الاعضاء . ولقد كان وقتئذ لكلمة « معنا » تأثير خاص إذ أذيع حينئذ أن عمدا البعض الى حذفها من البيان أو لتدبب آخرلا يعترض ذهني جدا بسعد أن يرسل تلفرافا يقول أضيفوا فيه كلمة « معنا » بعد « اخواننا » وقد كتبها في التلغراف بحروف افرنجية أي (MAANA) ، كما أذيع في تلك الايام ورددت صداه وقتئذ المجالس العامة والخاصة .

وقد كان من أثر ذلك البيان أن تجهم له وجه ملتر اذ ذكر في تقريره « أنه لخلوه من الجرم يظهر أنه أضعف الحاسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية إعلان التسوية في بادئ الامر ، » .



لم يقتصر معالي سعد باشا على ذلك البيان ، بل قال لمصاحب الاهرام « قلابك ، لما قابله في فيشي يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ حين سأله عن رأيه : « إني لا أضن عليك بالتفصيل ، لولا أن الوفد يحفظ التفصيل الآن سرا ، ولكني أقول لك على الاجمال (أنه وضع مشروع اتفاق بين مصر و إنجلترا بعد أخذ ورد طويلين ، فاعتبرت أنا أن في هذا المشروع خروجا عن دائرة المهمة المحدودة لي . فلهاذا السبب وحده رفضت توقيع مشروع الاتفاق) » .

ومن ذلك القول تتضح صحة الوقائع التي أفننى بها في حلة الموظفين ، ومنها يستدل على أنه كان من أكثر رجال الوفد تمسكا .

لم يقتصر سعد على هذا وذلك ، بل أراد أن يشير الى ضرر المشروع بالصراحة

فقال للأستاذ وفيق بك: إن مشروع ملتر حماية باللك، قال ذلك والاستشارة جارية في البلاد، فهاهم الامر وظلوا يكذبونه بكل ما أوتوا من قوة، وصاحب الحديث لو كان يرى فيه غشاضة أو اقتراء لما كان يرض بتكذيبه، خصوصا أن الامر جلل .

وقد استمر الزعيم الامين يشجع الذين اظهروا أن المشروع مشروع حماية . ومن ذلك لإرساله للأستاذ أبي هيف بك صاحب المقالات المتوالية التي نشرت في جريدة الاهرام كتاب شكر وتحية .

• • •

هذا بعض من كل ما للرئيس الجليل من فضل التمسك باهداف مطالب الامة بما يبيض صفحته على بياضها ، ويزيد قوة الثقة به وباعماله . هذا ما يسمح لامثالنا بالخوض في شأنه، لأننا لا ندرى ما تحويه الدوسيات، وما كان بدور بين الجدران . هذا ما حصل حينما كان سعد في أوروبا . وكلنا يعلم مقدار ما نال المشروع من سخطه في كل حفلة أقيمت . فلقد قال عنه غير مرة أنه « مشروع اشرك في السيادة » - و الجمالة الحاضرة باحكامها العرفية خير من مشروع ملتر اليه التخفظات ،

أما هم فلم يتعرضوا للمزوع بكلمة واحدة تظهر للملا مقدار تمسكهم به بإعافوا عليه من الهوى ، فاعدوا المحاضرات غير محذرين منه ، ولكنهم يعمدون الى النيل من سعد وإرادة هدمه ، حتى يفسح لهم الطرق ، ويخلو الجو لزعامتهم صافيا ولكن بعيد ما يأملون . ١١

عرض المنوبون ذلك المشروع، وكان التحيز ظاهرا بأجلى معانيه - حتى شك الناس منه وملئت أنهر الصحف بتلك الشكايات، وقيل أن يخطأ! رجالهم في الاسكندرية نشر خبر ورد من أحد المنوبين إلى قريب له وكتب بالخط التات في صدر جريدة النظام الصادرة في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وهو : « حصلت

الامة على استقلالها داخلا وخارجا ، ويستعملون ذلك عند حضورنا به أحد لطفي السيد بك .

ولم يقتصر قول ذلك العضو على ذلك ، بل رد على الدكتور بحجوب بك ثابت وفتح الله بركات باشا حينما تكلم في مسأله إلغاء الحماية بما يأتي : « تسألون لماذا لم ينص على إلغاء الحماية . وجوابي على ذلك انه لا يتفق وجود الاستقلال والحماية على بلد ، فالبديل إما أن يكون مستقلاً أو محمياً ... فهم يقصدون باستقلالنا أن تكون لنا السيادة في الداخل والسيادة في الخارج . وهذا موجود في المعاهدة » ، قال ذلك في أول اجتماع عقده خصيصا للجنة الوفد في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ . وقد كانوا اذاعوا المشروع قبل ذلك بيوم (اخبار ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠) .

هذا وقد نعموا التحفظات بالرجبات ، ولقد كان لسد فضل لإرجاعها إلى اسمها الأصلي ، وقد أفضى بذلك واحد منهم لمراسل « المورنج بوست » .

ولقد عجم ماثر عودهم فحرف منهم أليتهم وأصلهم فكتب في تقريره : « ولا يخامرنا الريب يوما في أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يحدوا خرجا من مشا كل الحال ومعامها ، ولكتم ونخص بالذكر زغلول باشا منهم ، كانوا مقيدون بقيود الحطة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك » .

هذامافالهملز.ولسنا نستدل به إلا إظهارا لشهادة من كان يتناول بنفسه البحث ، ويرى المتهاون من غير المتهاون وأنه وإن كان عجم الجميع بالتمديد ، إلا أنه خصص بالذكر سعد باشا ، والفضل ماشهدت به الأعداء .

• • •

هذه صفحة من أعمالكم . ولسنا نفسي لكم جهادكم ، كما لانفسي انشقاقكم واعوجاجكم ، والاولى بكم الا تسعوا في تكبير الهوة بين الامة وبينكم . إذ كلما تنفثون عليها سموم الانقسام والتهديم ، تزداد سخطا على سخطها ، والامر على كل حال متروك لقلم التاريخ الذي يسطر به لكل ما ينسطر والسلام .

لم تثق - ولم لا تثق؟

د نشرت بمجريدة الأهرام في ٢٦/٩/١٩٢١.

ليس من المعقول بل من الخجل والجنون ، أن نضن بثقتنا على أناس من عشيرتنا قاموا يذودون عن حياض البلاد ، ويرفعون عنا نير النذل والاستعباد ، إلا إذا رأينا فيهم تقيض ذلك وملئت قلوبنا باليقين الثابت والاعتقاد الراسخ بأنهم ليسوا أهلاً لتلك الثقة .

سافرت البعثة السياسية^(١) ففقدت الأمة عن تشجيعها بالثقة ، وقد تكون لها سنداً قوياً ترتكز عليه عند طرود الملمات . ومدعاة لرفع عقيرتها فخراً بأنها تتكلم باسم أمة حية ناهضة على الأقل ، راضية قلوب أهلها عنها — لذا تلتسبها قهراً وفسراً بين التهديد والترغيب ، ولكن لم يغنها ذلك شيئاً بل حرمتها الأمة من تلك الثقة — اللهم الا نرغم من استلينا قلائواً ، وعن تربوا وتربون في حجرها ، وجماعة من ذوى المآرب والغايات هم بالنسبة لها ليسوا إلا متكأ ينخره بطش الوطنية ، أو كالسراب إذا جسته لم يجده شيئاً .

لم نفرط في ثقتنا ، ولم نمنح القوس إلا لباريها ، وذلك لأن البعثة تاريخياً متسلسلة يمتشى مع الحماية أينما سارت وأنى حلت — فهي في شخص قوامها — هي التي خلقتها في عالم الوجود المصرى ، وهي التي كبرت من أمرها . وعظمت من شأنها وسهلت لها السبل ومهدت لخصرتها الطرق ، حتى حلت على الرعب والسعة من أهل البعثة . وليس ذلك منهم بمجيب !

ولئن اضطرت اليوم لأن أقطع أول مرحلة من ذلك التاريخ المتشابه ، فأنى أرى « أن فى الذكرى ما ينفعم وما الماضى الانبراس المستقبل ، ، ولئن آتيت على أول فصل من تلك الرواية التي لا أعرف إن كانت قد عبرت عن أصل

(١) المقصود بالبعثة كإسمها الاتيلى - « الوفد الرسمى المصرى » الذى تألف برئاسة على باشا رئيس الوزراء وقتئذ لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

الانجليزى أم «مصرى حكومى» فاقى لست أول من يقيس أعمال الماضى على الأعمال الحاضرة، ويخرج منها بنتيجة متشابهة مستقبلية، فها هى «التيمن» الصادرة فى منتصف يوليو الماضى قد انتقدت المسترلويد جورج والورد كرزى من النقد على ذكر مؤتمر واشنطن، وبنت قدما على ماقالته فى معرض كلامها: — «بأن رئيس الوزارة ووزير الخارجية لا يليقان للاشتراك فى مفاوضات وشنطن بحكم مركزهما وبسبب خلفهما وأعمالهما فى الماضى».



وإذا ذكرت ذلك التاريخ، فقد يقال: مالك تذكر للماضى، وهذا برنامج البعثة ناطق بانها تطلب استقلالاً لاشك فيه فى الداخل والخارج؟ ولكنى أرد القول إلى قائله بأن البرنامج لا يقصد به إلا تخدير أعصاب الشعب وإرضاء مطامعه، فإذا كان الناس بربك قد تنكروا للبعثة، وضنوا بثقتهم فيها، رغم ماسطرته يد السياسة فى برنامجها، فابالها وكيف يكون القول فيها لو أغفلت ذكر ما رضى الشعب — ولو أنه حقيقة لا يرضيه لإغفاله نقطة دقيقة هامة — وإذا ذكرنا البرنامج، فليس لنا إلا أن نرحم على مبادئ «ولسن» التى لم تكدها قدماه أرض الانجليز حتى نسى بين ضوضاء الولائم وحلوى المآذب، مانادى به وما رسمه من تلك المبادئ التى حازبها شكر الشعوب المطلوبة على أمرها، وشيعة الأمر يكون عند سفره بأعظم مظاهر الخماس والوطنية. ولقد كانت تلك المبادئ — رحما الله — معدودة محصورة أربعة عشر مبدأ، فذكرنى أيها القارىء بربك هل تنفذ منها شيء؟ اللهم إلا ما كان فى صالح الانجليز؟ ولقد كانت نتيجة حسنة ونكته أن ذهب أرواح الناس هنا وهناك، وما استقر إلا أن قرار الشرق ووسط أوروبا. وليس الذنب، والحق يقال ذنبه، بل ذنب من سحره وغواه — ذنب لويد جورج^(١) الذى سيتولى مفاوضة البعثة المقبلة، وقلبه مملوء بالتفاؤل لاشتراك حكومته فى إدارة مصر. وما يجدر ذكره بمناسبة ذلك

قول « التيمس » في نفس المقال الذي عرضت فيه برئيس الوزارة الانجليزية ووزير الخارجية حيث قال : « قد عرف رئيس الوزارة أن رجال الحكومات والساسة الذين كان لهم شأن معه لا يولونه أية ثقة ، بل إن الناس في امريكا يعدونه الرجل الذي ضلل الرئيس ولسن بسحره أو كما قال المستركاين بلهجة خفنة يعدونه الرجل الذي أغرق الرئيس السابق والذي كان من المستحيل فيما بعد إزالة غيمة الضلال عنه » .

وإذا ذكرنا البرنامج ، فلن ننسى أيضا برنامج « الحزب المستقل الحر » ، فلقد كان — وكلنا يعلم أمر من أنشأه — أحسن من برنامج الوزارة لأنه كان وسطا على ما تذكر بين برنامجي الحزب الوطني والوفد المصري .

وإذا ذكرنا البرنامج كذلك ، فالتنا تذكر برنامج الوزارة الأول ، فلا الأحكام العرفية رفع نبرها عن كاهل البلاد ، ولا القيود الاستثنائية أزيل أثرها بل تصاعف أمرها ، ولإرادة الأمة أحترمت بل ديسست باقداها ، ولو كنا رأينا من موقف البعثة الحاضر ما يشعر بأنها صلبة قوية الشكيمة ولم تذهب إلا لتستجدي إنجلترا وتطمع في « روح كرمها وسخاها » كما قال رئيسها للتيمس — ولو كنا رأينا منها قطع المفاوضات احتجاجا على تصريح لويد جورج الذي لم يكن رأيا شخصيا إذ أنه التي رسميا في مجلس النواب ، ولا فرق بينه وبين تصريح تشرشل « الشخصي » ، فهذا يرى « أن أعمال إنجلترا لم تنته بعد ، وذلك » يرغب في اشتراك حكومته في إدارة مصر » — أي أن أعمال الانجليز لم ولن تنته بعد — ولو كنا رأينا منها قطع المفاوضات أو إباء الدخول فيها حينما رأت إنجلترا تتعاقد مع حكومتى الترويح والدنمارك في معاهدتين رسميتين اعترفتا فيهما « بمرکز إنجلترا الخاص في مصر » كما جاء في مشروع ملتر . وهنا هو جل ما تطمح إليه إنجلترا إذ ثبتت أقداها ويخلف لها حقا شرعيا

في البلاد ، وإن نص حتى على إلغاء الحماية — ولو كنا سمعنا عنها أنها غضبت حيناً رأيت مشروع ملتر جاثماً أمام أعينها كأساس للمفاوضات حسب اعتراف بلاغ وزارة الخارجية الرسمي — بل ولو كنا رأينا منها رجوعاً عن سبيل المفاوضة حيناً طلبت الانجلترا إلى إيطاليا الاعتراف بحمايتها على مصر أثناء تفاوضها على الاستقلال الذي لاشك فيه — ولو كنا رأيناها حركت ساكناً ، والإنجليز هنا في مصر ينفذون ما جاء بمشروع ملتر من حيث إقامة محطات للاسطول الإنجليزي ومحطات لاسلكية في مصر تسهلاً للواصلات الامبراطورية — بل لو كنا رأينا منها فوراً حيناً ففوض الانجليز أمر مصر إلى المؤتمر الامبراطوري . لو كنا رأينا منها أو سمعنا عنها شيئاً من ذلك — وهذا يسير من كثير — ولم نسمع كذلك من رئيسها ذلك التصريح الذي جاء ضفناً على إلحالة بأنه متفائل بذلك — لنضضنا الطرف عن ماضيها ، وقلنا : توبة منها وإيماناً ، ولكن أعلاها لم تقسح لنا المجال لذلك ، فعنوا — بعد أن أتينا على بعض ما يبرر لنا الكشف عن الماضي إذا ابتدأنا بأول فصل .



يخطيء من يظن أن الحماية من صنع الانجليز وحدهم فإكان إعلانها لإلزاماً عن إرادة الأمة ؛ وقد قبلتها وزارة البعثة ورحبت بها ، وقد قال عدلي باشا لرئيس تحرير الأهرام في ٧ يناير سنة ١٩١٥ ما يأتي :

ولم نسر وراء الحوادث بل سرنا معها وقدمناها ، فلا أظن أن مسماها قد عذب وخطئنا أخطأت ، ووجدنا من متولى الأمور من الانجليز هنا حسن ظن بنا ومهادنة لنا على بلوغ القصد الذى قصدناه ،

ويؤخذ من ذلك أن القصد الذى قصده هو إعلان الحماية على مصر ، ولكي نستدل على أنه كانت هناك مفاوضات من جانب تلك الوزارة ترى إلى طلب إعلانها تنقل قول عدلي باشا في ذلك الحديث نفسه إذ قال :

د. أيجوز لنا نحن الذين تولينا للباحثات والمفاوضات فيما يقضى إلى خير هذه البلاد وقبول سيرنا بالثقة وحسن الظن أن نترك كراسينا قبل أن يتم تطور البلاد بالطور الجديد ٢٠.

نستخلص من ذلك النذر اليسير أن الحماية كانت مقبولة لدى الوزارة الرشدية العديلة، ومن لي بوزارة الخارجية الانجليزية فأبحث في سجلاتها عما احتوت من الأوراق الرسمية، فأرى تصوص تلك المفاوضات التي جرت الحزى على مصر، وألفت عنها قسرا عليها حاية. لم ترضها (١) - ويؤيدنا فيما استخلصناه

أولا: قابل المستر ماسي مندوب جريدة الديلي تلغراف رشدى بأشارئيس الوزراء أو النظار في ذلك العهد وأخذ منه حديثا سطره في رسالة أرق بها إلى جريدة مؤرخة يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ ففعلتها الجريدة المذكورة في عددها نمرة (١٨٦٠٨) الصادر في يوم الأربعاء ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما يلت النظر إلى ذلك الحديث أنه جرى قبل إعلان الحماية بشمانية عشر يوما، وفدأت المستر ماسي بمقدمة طويلة اثني فيها كل الثناء على وزارة رشدى بأشا وما قاله أنه لما جهرت تركيا بعدائها لانبطرا عند عطفه على قلبه الاحتلال الانجليزى، وعلى ذلك الأساس كيل المدح كما يكال الان واليك بعض الحديث بنصه: د. لقد تكرم عطفه اليوم فسمح لي بمحادثة، فأظهر لي من حسن تقديره

للأعمال التي قامت بها انبطرا في مصر ما يشجع الانجليز في وطننا على أن يؤملوا إتمام طائفة من الأعمال فيما بعد تحت النفوذ الانجليزى، وإن كانت الأعمال التي تمت إلى الآن كثيرة. قال عطفه بلغة الانجليزية وفصحى: وإن مصر في حاجة إلى حماية دولة عظيمة لكي تتمكن من بلوغ ما قدر لها فصر في مركز

(١) هذا ما قلناه منذ ثمانية وأربعين سنة، وتعتينا تعرفه والإطلاع عليه من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، إلى أن وأختنا جريدة الاهرام بهذه الوثائق في سنة ١٩٦٩، ولكننا بصفيها وجدناها خالية من الوثائق التي اشتملت هذه الحقبة من التاريخ وما جرى فيها من المحادثات بين الطرفين البريطانى والمصرى، وهذا هو ما دعانا في الواقع إلى محاولة مد هذا النص التاريخي في هذا الكتاب لاهيه .

يعتبر من أهم المراكز الحربية في العالم ، ولذا يجب أن تن جميع الهجمات ، وماهى الدولة التى تصد عنها هذه الهجمات سوى إنجلترا . وحق لو فرضنا أنها لم تقم لنا بخدمة ، فالواجب على مصر أن تنظر إلى بريطانيا العظمى نظرها إلى الزائد عنها ولكننا لانستطيع أن ننسى ما فعلته إنجلترا لأجلنا ، فالتواند التى عادت علينا من الاداية الإنجليزية لآصى ، فان موارد الرزق الطبيعية فى البلاد لم تزد فقط بل ان الشعب نفسه قد عرف حلاوة المعيشة تحت أحكام إدارة تحميه من الظلم والضغط . وتوزع العدالة بيد المساراة ؛ إلا أن مهمة إنجلترا لم تنته بعد (راجع تصريح تشرشل الأخير الذى احتجوا عليه واعتبروا له) ، ومهما كانت الأمور التى يخبرها المستقبل لمصر ، فن الحتم عليها أن تتضافر مع إنجلترا . وإنجلترا هى الحامية الطبيعية لمصر لأسباب عديدة لأحتاج إلا إلى سرد ثلاثة منها : فتفوق النفوذ الإنجليزي فى مصر يضمن لها بقاء الطريق إلى الشرق مفتوحا ، وإشراف الإنجليز على الشؤون المصرية يضمن المصالح الأوربية المالية فى مصر . أما نحن فعن ذلك عندنا حظ كيان بلادنا ، والسواد الأعظم من المصريين يقدرن الأعمال التى قام بها الإنجليز حق قدرها ، ومهما كانت الأسباب ، فهم يأسفون إذا أبدى الأانجليز أى تقاعد فى اهتمامهم بهذه البلاد ، ون آملنا لتزداد فى تحقيق ما نطمح فيه من سيورة حكومتنا من الحكومات ذات الأهمية ، إذا نحن اتبعنا ارشادات إنجلترا إذ لا توجد دولة أخرى تأخذ بأيدينا فى هذه السيل . .

هذا هو قول كبير الوزراء ليس فيه قول أر تعنت ، والمخزن فيه أن علم العالم الغربى بأمر مولاد كتيبه الجرايد الانجليزية بأحرف غليظة دلالة على أهمية . وليس ذلك هو الوحيد من نوعه ، بل هناك — ثانيا — حديث آخر افضى به رشدى باشا إلى مكاتب جريدة « القارء لكسندرى » ، التى كانت تصدرها فى الإسكندرية الكوتس رفئل نشره فى عددها الصادر فى

٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن المكاتب علق على هذا الحديث بأنه حصل عليه قبل إعلان الحماية بثلاثة أيام ، غير أنه كان لهذا الحديث أهمية خاصة إذ كان لا يتكلم بصفته الفردية بل بصفته « وزير مصر » ، واليك بعض ما قاله :

« إننا بلاد شعب قديم ، ولكننا مع ذلك لسنا شعبا حرييا ، وفلاحنا الهادئ النشيط الذى يعيش بجانب أرضه كما يعيش الطفل بجانب أمه لا يشتغل بالسياسة ، ولهذا السبب لا نستطيع أن نعيش وحدنا ، ولابد لنا من سند نتمد عليه في حفظ نظامنا واحترام كيانتنا . وإنى أصرح ، وأنا وزير مصر ، بأنه لو لم يكن لدينا سند الانجليز لالتصنا سندا يشبهه في القوة والإخلاص ، كي نتمد عليه ، وهنا أكرر مرة أخرى أننا لا نستطيع أن نعيش وحدنا ، وأن مصر لا تستطيع من الوجهة السياسية ، أن تستغنى عن العنصر الأجنبي ؛ وإنما أقول ذلك وأكرره لأن مركزنا الجغرافى ، وحدودنا المفتوحة المتصلة بالصحراء ، ووجودنا بجانب قناة السويس الذى هو طريق الهند . كل هذه الأسباب تجعلنا مهيأ للأطماع . إننى أتمنى أن أحصل لبلادى على الحماية الانجليزية ، حماية تجعل لانجلترا حق مراقبة قناة السويس مراقبة مطلقة ، ومراقبة تشنونا الحالية ، وكذلك الحق فى إبطال ما تعارض فيه . ولكنى أحب أن تكون مصر بلادا حرة ذات حاكم مستقل ووزار وقوهيئة نيابية ، وأحب أن توجه عناية خاصة للفصل فى مسائلنا الدينية ، وإن يكون ذلك على يد رجال من أهل ديننا ، وبالإجمال انى أحب أن تصير مصر بلادا حافظة كل كرامتها وكل حريتها مع انجلترا والمعونة الانجليزية . وها اننا أجاهد فى هذه السبيل غير طامع فى شيء سوى أن أؤدى واجبى نحو وطنى الذى أنا وزيره قبل أن أكون وزير الحديو . نعم إنى معين من قبل الحديو ولكنى لا اتبعه ولا أسير فى المجازفة الجنونية التى كانت سببا فى ضياعه . »



هذا هو أول فصل من تاريخ البعثة لا ينفار التفصيل الأخرى ، ماجئنا به

الا إنصافا للتاريخ الذى ظلمه من يدعى الإلزام به كالشيخ المؤرخ الحضرى الذى نشرت له محاضرة وفيها يقول ويلعب بالمقول : « تريد ان نستير بالتاريخ . إنى سأحكم التاريخ الصادق ليكون نبراسا نستضيء به فى الحكم لأبطالنا . . ولكن إن خنى على الأستاذ المؤرخ وغيره ذلك ، فلن يخنى على وزارة الخارجية الانجليزية ، وما هو غير خاف على الأمة المصرية كذلك ، وعند جبهة الخبر اليقين .

• • •

انظروا عمل مفكرهم

• نشرت بجريدة المنبر فى ١١/١١/١٩٢١ •

قرأت فى إحدى الجرائد قرارا تلغرافيا قيل إنه صادر من بعض أعضاء الجمعية التشريعية ، وما كنت أصل فى القراءة إلى آخره حتى ظننت أن الجريدة التى فى يدى قديمة ، لولا أن نتهى ألقاب الشيخين : الدمردش باشا والجل بك إلى أن تلك الجريدة جديدة لا قديمة كما ظننت . ذلك لانى ذكرت أن صحيفة ذلك القرار مرت على أنظارى تكرارا منمنمة ، ولكى أتأكد من حدى ، أرجعت البصيرة إلى صفحات الماضى القريب جداً أو بمباراة أخرى إلى مستودع تلك القرارات البديئة التى أشرت وتزرى بشرف مصدرها أمام التاريخ ، واكتفيت بالمرور على ثلاثة أعداد من جريدة الأهرام الصادرة فى ٢ ، ٣ ، ٥ سبتمبر سنة ١٩٢١ ، حيث عثرت فى مجموعها على صحيفة واحدة صدرت فى وقت واحد تقريبا من سوهاج وطلخا وقتا وبني سويف وقوص ، ولاجل أن يقتدر القارىء مقدار عقلية هؤلاء وتفكيرهم تنقل صورة واحدة من صور الامس ونضع بجانبها صورة قرار اليوم ونترك الحكم وكشف السر الى فطنة القارىء .

الصورة القديمة

قنا في أول سبتمبر

نحن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المديرية والهيئات النيابية وعدد وأعيان مركز قنا مديرية قنا ترى تصرفاتكم من بعد عودتكم^(١) من أوروبا سلسلة أغلاط سياسية، ولا شك في أن هذه الأغلاط راجعة الى أفرادكم بالعمل ، دون أكثرية الصالحة مع المترسوان ، ولا شك في أن هذه الأغلاط راجعة الى أفرادكم بالعمل ، دون أكثرية زملائكم الذين وكلناكم مهم في طلب استقلال البلاد . لهذا ، ولاتنا نولى الوفد الرسمي ثقتنا، ونرى في تعيينه المصلحة لكل المصلحة للفضية المقدسة مادام المرجع الأخير هو اللامة، نعلنكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم .

عنهم - حسن أحمد دنقل عمده القلمة

الصورة الحديثة

في ٢ نوفمبر

نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم من بعد عودتكم^(١) من أوروبا سلسلة أغلاط سياسية، ولا شك في أن هذه الأغلاط راجعة الى أفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم الذين وكلناكم مهم في طلب استقلال البلاد. لهذا ، ولاتنا نولى الوفد الرسمي ثقتنا، ونرى في تعيينه المصلحة لكل المصلحة للفضية المقدسة مادام المرجع الأخير هو اللامة، نعلنكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم .

اسماعيل أباطه باشا الخ

قارن أيها القارى بين الصورتين واحكم، ثم اضحك على التفكير وأمله وعزمه في عقولهم وتخطيهم . الا تخرج من تلك المقارنة بنتيجة واحدة هي أن هاتين الصورتين وأمثالهما عملت في مصنع واحد ، وأنهما ما صدرتا الآن في هذه الظروف الا لتلجأ صدر الانجليز على الدرة المكونة التي يحشون عنها منذ سنين عدا . ولقد كنا لا نغير ذلك القرار التفاتا ، لو اصلده أصحابه في عريضة

يحتمل أن يكون قد طبع منها عدد عديد، ولكن ماذا نقول وقد أرسلوه في تفراف
بصينة مضى عليها شهران ؟ أيشك فرد إذا أن الإجماع تبعته الإمضاء ؟
ويكني ذلك كشفا لعقليتكم وتفكيركم وإظهارا لخدمتكم الأمة التي تحسبونها
طفلة لا تسمى ولا تفهم . ولا تريد أن تتبع سخافاتكم ، ولا أن يبرهن على وجود
الشمس في راحة النهار ، ولا على أن سدا هو زعيم الشعب ووكيله الأمين رغم
أنوفكم :
وليس يصح في الأذهان شيء . إذا احتاج النهار إلى دليل

• • •

نريد العدل

ولنا أمل في حرية القضاء

• نشرت في جريدة الأمل في ٢٦ / ١٠ / ١٩٢١ •

لم يبق في قوس الصبر منزع . ولكن قلنصبر ! نعم . قلنصبر من جديد على
أذا هم ، ولنحمل كنا نحملنا في الماضي القريب والبعيد آثار ظلمهم . ولنكظم غيظنا
في صدورنا ، فإن سوء نيتهم يزيدنا في الحق تمسكا ، ويملا قلوبنا اعتقادا بسوء
ما هم صمرون . ولسوف نراهم كما رأينا سلفاءهم في عقر دورهم يندبون حظوظهم .
فما الانجليز سادتهم بنافسيهم ولا الشعب بغافر لهم سيئاتهم . وإن غضب الشعب
لشد يد !

نفر معدود على الأصابع يدبر ما يدبر ، وبين يديه التظفونات يحملها ما يشاء
من أوامر التنفيذ ، وأوامره بالقهر مطاعة ، وبالجزر مجابة ! . تغريب بالشعب
لعب الصولج بالأكبر ، دون عاسبة أو مراعاة شعب هادى . وديع يعمل أعماله في
دائرة السلم . إنهم يظنون من الأسباب الزاخرة ما يبررون بها ظلمهم . ولكن لا يلبث
الحق أن يصرح الباطل . فيظهره أمام العيون مجسما . تراهم يجهدون العقل ويفرغون
النفس لإحكام صنع التمايل ، وتلفيق الأضاليل . ولستهم لايومرون إلا بالفشل ،
لأن الشعب عفا له يميز الفث من التين .

* * *

تمادى الزاريون في رسم تدابيرهم وتساعدتهم في ذلك الإدارة ، اذ نراها تستر على أعمالهم ، وتشجعهم على باطلهم ، وتسيرهم ظلاً طبق هواها ، ذون ميل في الحقيقة إلى ما تطلب ، وإن أردت أيها القارئ. مثلاً من عديد أمثالهم ، فقد إلى خطاب مدير جرجا إلى سعد باشا . عد إليه وأمن النظر في قراءته وأخرج هذه الجملة من بين سطوره وهى : « وقد وصلنا أمس لتغراف من أهالى المديرية تلقى علينا فيه مسئولية نزولكم إلى البر ، وأنهم سيمنعون هذه الزيارة بالقوة » ، ثم احكم وانصف . وليس لي القارىء بتحليل هذه الجملة تحليلاً بسيطاً .

نحن نشك — كما نشك في استقلالهم المنتظر — في أن للأهالى يدأ في مثل ذلك التغراف ، ولكن الإدارة تريد أن تدعم استبدادها بتحكما في بعض المستضعفين واهمة بأن ذلك حجة لها في ظلها ، والحقيقة أن الحجة مردودة عليها ، وإن سلنا جدلاً بصحة ذلك التغراف ، فهل يصح المدير الجليل الاستناد عليه ؟

زعيم رغم أنوفهم أستضيف فأجاب الدعوة ، فزم بعض من الاهلين على منعه — كما يدعى — من التوجه إلى دار المضيف « بالقوة » ، والقوة ذات معنى شامل للتهديد والقتل أو الشروع فيه على الأقل. تلك الامور التي يماقب القانون عليها صراحة ولم يقتصر هؤلاء — إن كان لهم في الحقيقة اثر — على المشافهة بينهم بل أثبتوها كتابة في تغراف أرسلوه إلى مدير جرجا ، ولقد كان في قولهم انهم « سيمنعون » ، سعدا بالقوة ، ما يكفي النيابة مؤونة الجهد بجمع الادلة والقرائن ، لأن فيه اعترافاً صريحاً وحجة واضحة على اجرامهم ، ولكن المدير لم يلق التغراف — إن كان هناك في الحقيقة تغراف — إلا بشتر باسم ، وبذل القبض على أشخاس المهديين والموعزين بالاعتداء ، وأما قولهم أمامه معروفة

مستظورة — وبدل التحقيق معهم قانونا على ما فرط من أقوالهم المعاتب عليها ،
وبدل حجزهم على الأقل إلى وقت انتهاء الزيارة ، كما فعلت حاكمية الاسكندرية
يوم سفر البعثة الرسمية ، حيث جمعت العدد العديد من مرتكبي الشرور وقامت
بتثبيت البعض في أقسامها ، وتسفير البعض الآخر — بدل أن يفعل ذلك كله جمع
الشريرين ، كما يصر على إثبات ذلك الأستاذ شاكر المصري وعمه المسدير إلى
وكيل الشعب بمحمة النزول .

فهل يمثل ذلك القول تستند الحكومة إلى منع زائر من زيارة مضيفه ؟
نحن نريد العدل ، ولكن أين هو ؟ إلى أدور بعين ، فأرى الحماية سلطاتها مشتتة ،
وأرى الوزارة يادراتها جادة ، ولكني أطمح في عدل القضاء بأن يقتصر من
الجناة ، إلا أن لي أملا أروجه : وهو إبعاد الإدارة من التدخل في التحقيق أو
القيام به ، وليتول أمر ذلك كله هيئة مستقلة تتحرى جمع الاستدلالات ونصرة
الحق . وإن الدلائل ناطقة بحكمة الشعب ورويته .



قانون التضمينات

وجرائم أسبوط وجرجا

« نشرت بمجريدة البلاغ في ١٦ / ١٠ / ١٩٢١ »

ارتكب المجرمون الآثمون جرائم أسبوط وجرجا تحت ستار الحكم
العرفي ، ظانين أنهم في مأمن من مقاضاتهم . ولقد كتب الأستاذ عبد القادر حمزة
أمس مقالا عتما في عدم سريان قانون التضمينات على تلك الجرائم ، وفي إمكان رفع
دعوى بشأنها . والآن أكتب في هذا الموضوع نفسه بعد أن كنت معتزا ما تأجيل
الكتابة فيه إلى موضع آخر .

طارد الآثمون سعدا ، وعملوا عام المفاوضات الرسمية على إبعاده . فنشط

زعيمهم بدر الدين بك (١) مؤيدا من رئيس الحكومة ثروت باشا ، ودبر مآبر ، وأدى تدبيرهم إلى وقوع ذلك الحادث الجلل في أسيوط . واطمأن قلب تلك المعية لما أن أسك زمام التحقيق وجعلها مصطنق فتحى باشا . أما الامة فقد توقعت انتحار العدالة وانتهاك حرمة الحق في يد عدو لها لدود . ولم يلبث أن أسفر التحقيق عما كان منتظرا ، وسطرت أيدي الزور والبهتان تقريرا في ٢٩ أكتوبر بامضاء النائب العمومي في ذلك العهد حشاه اقراء وتضليلا وختمه بالكلمة الآتية كنتيجة لبحثه . قال جزاء الله :

« من كل ما تقدم يكون المتهمون بالتهب والإتلاف الواقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية مجهولين ، وكذلك الشخص الذى قيل بشروعه في قتل حامد جوده أفندى الحامى . أما تهمة القتل العمد المنسوبة إلى حامد أفندى ، فقد ترجح أنه ارتكبها وهو في حالة دفاع شرعى عن النفس ، ولذا قرونا حفظ القضية للأسباب المتقدمة (٢) . أما المواد المنطبقة فهي المواد ٣٢٠ ، ١٤٨ / ١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢١٥ عقوبات . »

ومكنا جرؤت تلك اليد الاتيمة على حفظ الدعوى ، بعد إذ ظهر ضعف الأدلة التي أستندت إليها في تحرير التقرير . ومن ضمن المعايير الجديدة التي شملت تقرير حفظ الدعوى استثناء النائب العمومي عن سماح الشهود في واقعة معينة : لماذا ؟ لأن وكيل الحكدار المتهم وأقسم من تلقاء نفسه بالعلاق على أن ما نسب إليه لم يحصل منه . . . !

(١) وكان مدير الأمن العام في ذلك الوقت .

(٢) هو الأستاذ حامد جودة ألقى أصبح وكيل الهيئة السعيدة ورئيس المجلس النواب من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٩ ، وكان قد نيط به حراسة سمدز غلوز وقدم لثبابة معترفا بارتكابه جريمة القتل عمدا لكي يفتح التحقيق في حوادث الاعتداء على الزعيم خاله الهادي كرسدز غلوز في زيارته لمديرية أسيوط .

وقد ظن المجرمون أن قانون التضييمات يدفع جرماتهم ، ويقيم من مسئولية إثمهم ، وأنه جاء بردا وسلاما على قلوبهم . فهل هو كذلك ؟ ليس ذلك القانون معنيا لإيham من هذا الجرم . فهناك مادة خاصة فيه تتيح لمحاكمة العادية نظر تلك الدعوى المحفوظة وهي المادة الثالثة التي تقضى بعدم قبول المحاكم نظر « كل الاجراءات المتعلقة بقضية عمل عنها تحقيق عسكري » ، ومعنى ذلك أن النيابة العمومية لا تملك أن ترفع الدعوى العمومية في قضية تولت تحقيقها السلطة العسكرية كحوادث الاسكندرية عام ١٩٢١ — أمام أية محكمة من محاكم البلاد . أما كل القضايا التي باشرت تحقيقها النيابة العمومية ثم حفظتها لإداريا (أى بغير أن يكون للحكم العرفي دخل فيها) ، فللمحاكم حق النظر والحكم فيها ، وقد حدث أمس أول (السبت) أن حكمت محكمة جنح بولاق المركزية على حسين مصطفي فرغل المعروف ، بالحبس مددا مختلفة في ثلاث دماوى وجهت ضده أيام الحكم العرفي ثم حفظت بمرقة النيابة في ذلك الحين .

وأظننا لسنا في حاجة إلى إثبات أن حوادث أسبوط لم تولها إلا النيابة . فأقرب دليل على ذلك تقرير النائب العموى الذى مر ذكره إذ أثبت فيه أنه هو الذى أجرى التحقيق بنفسه . وكذلك كتاب بدر الدين بك إلى زعيم البلاد سعد ، يوم وقوع حوادث أسبوط في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال فيه : « . . وإن الحادثة المؤلة التي وقعت اليوم تحقها النيابة ، وكذلك كانت إجابات وكيل الخارجية البريطانية في البرلمان الإنجليزي ذاهبة إلى إثبات عدم تدخل السلطة العسكرية في التحقيق ، وأن منع سعد من الزول إلى أسبوط كان بأمر السلطة المحلية .

بعد هذا ، لا يمكن أن يقال إن حوادث أسبوط جرى فيها تحقيق عسكري ، وإنه ليس هناك أى مانع الآن من رفع الدعوى العمومية أمام المحكمة المختصة ؛ ولكن هل من الممكن أن تقام هذه الدعوى بعد حفظها ؟

أما رفع الوعي العمومية فلا يستلزم شيئاً حسب نصوص قانون تحفيظ الجنايات سوى ظهور أدلة جديدة (مادة ٤٢) ، وقد جاء في المادة ١٢٧ يبان تلك الأدلة الجديدة قليل فيها : وتقدم الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها على المحقق ويكون من شأنها تقوية الإبراهيم التي وجدت أولاً ضعيفة أو زيادة الإيضاح المؤدى لإظهار الحقيقة . .

ومن المعلوم أن شهوداً كثيرين أيام وقوع تلك الحوادث الحزنة امتنعوا عن أداء الشهادة خوفاً من الحكم العرفي ، وسطوة ثروت باشا . أما الآن فقد زال هذان الكابوسان .

وابتداء الناس يشهدون على صفحات الصحف بما رأوا عندهم في أسبوط دكا فعل حضرة محمد افندي عبد المجيد حلي بجمريدة المحروسة الصادرة يوم السبت الماضي ، وسيكتب عن قريب على صفحات البلاغ صديقي الأديب حمدين افندي ابراهيم (١) الذي كان مدعواً في أسبوط في ذلك الحين ، والذي شاهد المأساة بمخذاً فيها .

هذا من جهة شهادة الشهود التي تمد أدلة جديدة . أما الأوراق التي لم يمكن عرضها على المحقق والتي تنهض دليلاً جديداً يبيح العود إلى إقامة الدعوى العمومية فهي محتويات منشورات عماد أسبوط التي ردوا فيها على تقرير النائب العمومي ومقالات النائب الجريح سيفوت بك حنا (٢) التي لم تجرؤ الصحف وقنشد على نشرها . وغير ذلك من الأوراق .

(١) هو زميلنا في لجنة الطلبة التنظيمية برئاسة الوطني العظيم والمضحي الكبير الأستاذ حسن يس . وقد أصبح مهتدساً زراعياً ومديراً فنياً لمكتب وزير الزراعة قبيل وفاته رحمه الله رحمة واسعة .

(٢) هو صاحب المقالات الرنانة « الوطنية دوننا والاستقلال حياتنا » التي كان لها دور هائل وأثر عظيم في ثورة سنة ١٩١٩ وهو عضو الوفد المصري عند تأليفه وقد لقي ضربة سونكي من فرقة الجيش المصري بقيادة اللواء عبد العظيم على أثناء زيارته مع مصطفى النحاس وأعضاء الوفد لبعثينة للصورة يوم ٨ - ٧ - عام ١٩٢٠ على مشهد منا .

وكذلك يستدعى ظهور الفاعلين (وهذا يمكن) إعادة النظر في الدعوى العمومية ثانية .

أما الدعوى المدنية التي كان أكامها الأستاذ حامد أفتدى جوده أو كان يريد أعضاء لجنة الاحتفال أكامتها وقتئذ ، فيمكن إقامتها الآن . وقد حكمت محكمة النقض والإبرام بأن أمر الحفظ الصادر من النيابة العمومية لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه مباشرة وتحريك الدعوى العمومية حتى لو لم تظهر أدلة جديدة . وإنا نتأشد الأساتذة المحامين بأسويط وحضرات الاعيان في جرجا أن يحركوا الدعوى العمومية على أي وجه يرونه ، وذلك لما لحق المصريين كافة من جراء تلك الجرائم التي أهانت الكرامة وجرحت العدالة . وإنا نسأل الله أن يتولى مجازاة ثروت باشا ومقبل باشا وحكمدار بوليس أسويط في ذلك الوقت ومصطفى فتحى باشا وبدر الدين بك ومن هم على شاكلتهم ، فهو العزيز المنتقم .

• • •

ثالثا : مقالات نشرت في سنة ١٩٢٣

ونحت عنوان : وزراء الحماية ، نشرت المقالات

الإثنى عشرة التالية

المقالة الأولى

• وهي مشورة بجريدة البلاغ في ١٩ / ٢ / ١٩٢٣ •

ما أشبه الية بالبارحة ! بالأمس كان الإنجليز يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة من شئون مصر . واليوم يوغلون في هذا التدخل ويزيدون فيه حتى بعد اعترافهم بأن مصر دولة مستقلة ! !

استأقلت وزارة مصطفى فهمى باشا في أوائل عام ١٨٩٣ ، ولما أريد الانفراد باختيار أخرى باشا لرياستها وقفت الحكومة الإنجليزية في سبيل ذلك الاختيار

حجر عشره وأرسلت إلى المتمد البريطاني في مصر تلغرافا يوم ١٦ يناير ١٨٩٢ قالت فيه : « إن حكومة جلالة ملكة بريطانيا ترى من حقها أن تستشار في المسائل المهمة التي من قبيل تغيير الوزارة .. إذ لا يمكنها أن تصاقق على تعيين غري باشا ، وهكذا تردد جريدة « البلاغ » اليوم أن جهة سياسية معينة هدمت ما كانت التية معقود عليه من تأليف الوزارة إلى « مظلوم باشا » ، وهكذا أجمعت الصحف على وجه التقريب على أن عدلي باشا شارح في تأليف الوزارة ولم تخف الجريدة في سياق ما تكتبه ما يفيد ذلك .

إذن سيؤلف عدلي باشا وزملائه الوزارة . وقد أفلح في إبعاد سعيد باشا وغيره . ومن ثم سافر الأخير إلى الاسكندرية رهين الإشارة لتأليف الوزارة كما يقولون .

لا نريد في هذا الطرف المصيب تأليف وزارة منها كان الشخص الذي يؤلفها قبل أن تجاب مطالب البلاد ، وقبل أن تلغى الأحكام العرفية ، وقبل أن يعود سعد وزملائه المنفيون والمسجونون إلى حريتهم في مصر .

ولكننا نسأل أنفسنا لماذا يؤثرون عدلي باشا ومن لف لقه على غيرهم في تأليف الوزارة ؟ إننا لا نجد فكراً في الجواب على ذلك ، فإن عدلي باشا ورشدي باشا وثروت باشا وصدقي باشا وأضرابهم لم ينفذوا منذ ظهورهم على المسرح السياسي في مصر إلا سياسة مروقة . وتأكيذاً لذلك نأتى اليوم على أول حلقة من حلقات تاريخ وزراء الحماية (١)



في اليوم السابع من يناير ١٩١٥ نشر الأستاذ داود بركات محرر الأهرام حديثاً مع عدلي باشا وزير المعارف وقتئذ ، وكان قد ذهب إليه ليستطيع رآيه في أحوال مصر وقت الحماية . فكلفه عدلي باشا بأن يرجع إلى رأى رئيسه رشدي باشا الذي بسطه في أحاديثه مع الصحفيين الأجانب ومن ثم قال له :

(١) ناسف للاضطراب إلى تكرار ماسبق أن أشير إليه في مقالات سابقة ، لأن هذه التلات أو تلك قد اتضحت الظروف السياسية نشرها في سنوات مختلفة .

« لم تسر وراء الحوادث بل سرنا معها أو تقدمناها فلا أظن أن مسعانا قد غاب ، وخطتنا أخطأت ، ووجدنا من يتولى الأمور من الانجليز هنا حسن ظن بنا ومعاودة لنا على بلوغ القصد الذى قصدناه ، ويؤخذ من هذا أن قصد بطل الوزارة المنتظرة وقصد إخوانه اذ ذاك كان هو « إعلان الحماية على مصر » .

ولكى تستدل اياها القارىء على أنه كانت هناك مفاوضات من جانب عدلى باشا ورشدى باشا واخوانهم ترى إلى طلب إعلان الحماية على القطر المصرى تنقل قول عدلى باشا فى ذلك الحديث نفسه ، فقد قال :

« أيجوز لنا نحن الذين تولينا المباحثات والمفاوضات فيما يفضى إلى خير هذه البلاد وقبول سيرنا بالثقة وحسن الظن أن نترك كراسيتنا قبل أن يتم تطور البلاد بالطور الجديد » ٢ .

نستخلص من هذا أن الحماية كانت نتيجة وتولى عدلى باشا واخوانه المباحثات والمفاوضات ، التى اسفرت عن « خير هذه البلاد » باعلانها عليها ! ولقد يظن أن هذا تصف منا فى التفسير أو نعت منا فى الوقوف على آراء الحماية ، ولكننا نأتى أيضا بما يدحض كل حجة وبما لا يدع مجالاً للشك فى أن عدلى باشا واضرا بهم الذين جلبوا الحماية .

١ — قابل المستر ماسى مندوب جريدة الدليل تلفراف ، رشدى باشا وأخذ منه حديثاً سطره فى رسالة ابرق بها إلى جريدته مؤرخة يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فنقلتها الجريدة المذكورة فى غدها رقم (١٨٥٠٨) الصادر فى يوم الاربعاء ٢ ديسمبر ١٩١٤ . وما يلفت النظر أن ذلك الحديث جرى قبل إعلان الحماية على مصر بثمانية عشر يوماً . . وقد قال رشدى باشا فيه ما يأتى نصه حرفياً : « إن مصر فى حاجة إلى حماية دولة عظيمة لكي تتمكن بلوغ ما قدر لها ، فصر فى مركز يعتبر من أهم المراكز الحربية فى العالم ، ولنا يجب أن تتق جميع الجهات .

وما هي الدولة التي تصد عنها هذه الهجمات سوى انجلترا . وحتى لو فرضنا انها لم تقم لنا بخدمة، فالواجب على مصر أن تنظر الى بريطانيا العظمى نظرها الى الزائد عنها .. ولكنا لا نستطيع أن ننسى ما فعلته انجلترا لاجلنا، فالقزائد التي عادت علينا من الادارة الانجليزية لا تحصى ، فان موارد الرزق الطبيعية في البلاد لم تزد قط ، بل إن الشعب نفسه عرف حلاوة المعيشة تحت أحكام ادارة تحمي من الظلم والاضط وتوزع العنالة بيد المساواه ، وأن مهمة انجلترا لم تنته بعد . ومهما كانت الامور التي يخبئها المستقبل لمصر ، فن المحتم عليها أن تتصافر مع انجلترا . وانجلترا هي الحامية الطبيعية لمصر لاسباب عديدة لا احتياج إلا الى سرد ثلاثة منها : فتتوق النفوذ الانجليزي في مصر يضمن لها بقاء الطريق إلى الشرق مفتوحا ، وإشراف الإنجليز على الشؤون المصرية يضمن المصالح الاوربية المالية في مصر . أما نحن فعنى ذلك عندنا هو حفظ كيان بلادنا، والسواد الأعظم من المصريين يقتدرون الاعمال التي قام بها الانجليز حق قدرها . ومهما كانت الاسباب فهم يأسفون إذا أبدى الانجليز أى تقاعد في اهتمامهم بهذه البلاد، وأن آمالنا لتزداد في تحقيق ما نطمح فيه من صيرورة حكومتنا من الحكومات ذات الامة إذا نحن اتبعنا ارشادات انجلترا إذ لا توجد دولة أخرى تأخذ بأيدينا في هذا السبيل .

وقد جرى حديث آخر لرشدى باشا أفضى به الى مكاتب جريدة «الفارد لكساندرى» ، نشر في عددها الصادر يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الكاتب علق عليه بأنه حصل قبل أن تعلن الحماية بثلاثة أيام، وما هو ذا بعض ما جاء فيه على لسان دولته : «إننا بلاد شعب قديم ولكنا مع ذلك لصنا شعبا حريا .. وفلاحنا الهادى النشيط الذى يعيش بجانب أرضه كما يعيش الطفل بجانب أمه لا يشتغل بالسياسة . ولهذا السبب لا نستطيع أن نعيش وحدنا ولا بد لنا من سند لنعتمد عليه في حفظ نظاماتنا واحترام كياناتنا .

وإني أصرح وأنا وزير مصر بأنه لو لم يكن لدينا سند الإنجليز ، لا تمسنا
سندا يشبهه في القوة والإخلاص كي نعتمد عليه .. انني آتني أن أحصل لبلادي
على الحماية الانجليزية ، حماية تجعل لانجلترا حق مراقبة قسالة السورس مراقبة
مطلقة ومراقبة شؤوننا المالية وكذلك الحق في إبطال ما نعارض فيه .

وفي هذين الحديتين ما يكفيهما مؤونة التعليق عليهما . إلا أننا نزيد أن سياسة
هذه الجماعة سارت الى الآن وستسير الى ما بعد الآن على نمط واحد . ولقد
رأيت في حديث رشدي باشا ما يفتت الأكباد والقلوب وأن عدلي باشا بطل هذه
الآزمة الحالية متضامن كل التضامن مع رئيسه اذ ذاك رشدي باشا كما تقضى
بذلك « التقاليد السياسية » وهو لم يفته أن يشير الى هذا التضامن في حديثه مع
محرر الأهرام بل أشار الى اعتناقه آراء رئيسه التي بسطت في أحاديثه مع مكاتبي
الصحف .

هذا هو أول فصل لعبه عدلي باشا واخوانه على مسرح السياسة المصرية .
فصل لم يختلف في شيء عما تلاه . رحم الله مصطفى كامل صاحب الحكمة القائلة
« ان من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبدا الدهر مزعزع العقيدة
سقيم الرجحان » .

• • •

المقالة الثانية

« وهي منشورة في جريدة البلاغ في ٢٠/٧/١٩٢٢ »

وقفت أيها القارئ الكريم من مقال أسس على أن عدلي باشا واضرا به سعوا
لدى الانجليز بكل ما فيهم من جهد لإعلان الحماية البريطانية على مصر ومن ثم لم
« يجب سعيهم » بل أعلنت الحكومة الانجليزية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ : « أن
مصر أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية »
ومن قبل ذلك أعلن الانجليز الأحكام العرفية على البلاد فنغروا وقبضوا وسجنوا

دون أن تسمع من وزراء الحماية كلة احتجاج أو عطف . بل كنت تراهم آلات تستعمل لمصادرة الحرية . وكنت تراهم بسلطتهم يضيّقون الخناق على الناس بلا داع . وشرعوا لذلك قانونا جديدا في التشريع الجديد سموه قانون التجمهر يحرم على الأفراد الاجتماع .

ولم يكنهم أن حادثوا وفلوضوا الانجليز حتى جلبوا الحماية التي أراد الانجليز ضربها على مصر إلى ما شاء الله من ذلك الآن فصاعدا ، بل أمروا باقامة ازيئات والانوار على مصر كما فعلوا أيام تصريح ٢٨ فبراير . واكثروا من الاحاديث مع مكاتب الصحف الاجنبيين ، وكانوا عندهم مثال الضعف والاستكانة . لم يتركوا الانجليز يعلنون حمايتهم على مصر كرها بل أرادوا أن يكسبوها منهاها القانوني فوسلوا إليهم في جلبها ، وثم تهدهوها بالترويج والتأييدها نحن ننقل الى القراء بعض فقرات مما جاء في احاديثهم :

١ - تحدث رشدي باشا مع مسيو جورج فيسيه مدير جريدة د جورنال دى كير ، في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ . فقال له : لقد جلبنا لمصر عنوانا سياسيا جديدا ... والواجب إذن من الآن فصاعدا ان تكون انجلترا على ثقة من أن أمامها قوما عازمين على معاوتها بكل إخلاص في المصلحة العمومية ، وأن يرى القطر المصرى في الاحكام التي يستقر النظام الجديد في البلاد ما يجعله يثق بحسن عناية انجلترا . وليس عندي أقل شك في هذه العناية ، ولنا ما جرى في جنوب افريقيا أصدق شاهد على ما يعود من الاتفاقات التي يراعى في وضعها وتنفيذها الصدق وتبادل الثقة والاحترام بين الفريقين ، هذا وانى اعد الحماية نعمة عظيمة لانها تزيل العقبات التي كانت تعوق في سبيل التقدم والا : فقامت في البلاد روحا جديدة وتناول القضاء والزراعة والصناعة . خذ مثلا مسألة الجمارك ألا ترى ان تفتيح التمرضة الجركية وحده يمكننا من فتح أسواق جديدة لحاصلاتنا ، وتوسيع زراعتنا ، والحصول على فوائد أخرى عديدة حرما منها حتى الآن . انظر إلى

زراعة قصب السكر وصناعة السكر والمنازل والمناجم التي طالما أهل أمرها
واودعت زوايا النسيان قصدا وتعمدا .

فأتمل أيها القارئ إلى أى حد كان رئيس وزراء الحماية يقارن مصر
بمستعمرات جنوب أفريقيا وكيف كان يظهر الضعف في أمانته التي يضربها لرجل
غربي وصحفي .

٢ - ثم تلا هذا الحديث آخر وآخر نكتفي بنقل ما جاء في أحدهما للنشأ بهما .
فقد اضنى رشدي باشا إلى مراسل التايمز في القاهرة بحديث جاء فيه قوله « فلكي
تحافظ مصر على كيائها يجب أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة ثم أنها تصبو
إلى استقلالها الداخلي، والأمة الوحيدة التي يتوفر فيها هذان الشرطان اللذان هما
دولة بريطانيا العظمى ، لأنها قادرة على حماية مصر، كما أن تقاليدنا الحرة ضامنة
لتحقيق أماننا ، أما استقلال مصر الذاق الذي لا نظن بلوغه بمكان الآن ، فأرى أنه
يمكن البدء فيه، وذلك بتحويل المصريين رأيا نافذا في المسائل المصرية البحتة التي
لادخل لها بمصالح الأجانب . »

٣ - ولئن الآن على رأى عدلي باشا رئيس الوزراء المنتظر ، في تلك
الحماية . فقد قال في حديث طويل له مع محرر الأهرام في ٧ يناير سنة ١٩١٥
ما يأتي :

« إن الذي يتمتع لدى سماع لفظة الحماية يجب عليه الا يفسى أن بلادنا لم
تكن مستقلة، لا من الوجهة الشرعية ولا من الوجهة الفعلية، فهي كانت تابعة لتركيا
تبعية تفوق معنى الحماية، وكانت فوق ذلك محنة بانجلترا التي كانت لها السيطرة على
إرادتها ، تلك السيطرة التي لم تتغير بعد وضع الحماية . أما من حيث النظام فكما
قال صاحب المطوعة كبير الوزراء إن كلمة الحماية لمنطوية تحتها أشياء كثيرة
وأشكال عديدة من التنظيمات... ولم تكن لنا جنسية مصرية، فصار لنا جنسية،
ولم يكن لنا جيش، لأن جيشنا كان قسما من الجيش التركي، فصار لنا جيش خاص

وعلم خاص ، وبالجملة أصبحت لنا شخصية مستقلة فوق ماورد في ذلك البلاغ (بلاغ من شيتام في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) من الوعد بالتوسع في الحكم الذاتي .
هكذا قرر عدلى باشا أن مصر لم تكن مستقلة . وهكذا افتات على التاريخ والحق ، ونسى أو تناسى معاهدة لندن سنة ١٨٤١ التى صدقت عليها الدول والى كانت تؤيد فرمان السلطان بمنح مصر الاستقلال الذى ما كان ينقصه الا أشياء قليلة حفظتها تركيا لنفسها إسماء . ولأنه لمن المؤلم أن يكون ملك الانجليز أقرب إلى الاعتراف بالحق وقتئذ من عدلى باشا نفسه ، فانه أرسل وقت بسط الحماية على مصر تلغرافا إلى عظمة السلطان قال فيه ما يأتى :

« ... وإلى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر ورعاية أهاليها وحرريتهم وسعادتهم »

هذا هو ما قاله ملك الانجليز عن « استقلال مصر » السابق على بسط الحماية بصرف النظر عما أتى به في بقية كلامه . فقارن بينه وبين قول عدلى باشا « إن بلادنا لم تكن مستقلة لا من الوجهة الشرعية ولا من الوجهة الفعلية » . . . ١١
ولقد قرر عدلى باشا أن الحماية جعلت لنا جنسية بعد أن لم تكن لنا جنسية وكذلك جعلت لنا جيشا خاصا بعد أن كان جيشنا قسما من الجيش التركى . وفى هذا أعجب العجب . . . ١١١

• • •

تلك هى الحلقة الثانية من تاريخ وزراء الحماية التى انتهت بأن انعمت الحكومة الانجليزية على رشدى باشا ومن بعده عدلى باشا بلقب (سير) وهو لقب تقول فيه دائرة المعارف البريطانية في مجلدها الخامس والعشرين صفحة ١٥٢ :
« إنه يقصر الآن منحه على ممتلكات التاج البريطانى إلى البارونيت والفرسان على اختلاف درجاتهم » .

المقالة الثالثة

• وهي منشورة في جريدة البلاغ في ١٩٢٢/٢/٢١ •

فزع القوم بما أتينا به في مقالنا الأول مشتين أن الحماية كانت من صنع عدل باشا واضرابه ، فهرول جماعة منهم إلى بعض الدور ليقبوا في الصحف القديمة عن شيء يرفعون به عقيرتهم فلم يظفروا بشيء ، ولكنهم حيوا أن يظلوا التاريخ ويدوسوا الحق الصراح ، فكتب رئيس تحرير جريدتهم^(١) في عدد الأسس يقول :
« وليس أدل على بعد نظر رشدي باشا وأصحابه — وكان معهم سعد باشا يومئذ — ولا أدل على أنهم كانوا يعتبرون الحماية الإنجليزية ضرورة حربية ، من أنه لما انتهت الحرب عاون رشدي باشا وعدل باشا على تأليف الوفد المصري ، ووكل برئاسته إلى سعد باشا تنفيذ تلك الفكرة التي اتفق عليها من يوم أعلنت أنجلترا الحماية على مصر » .

وهكذا يوهون على ضفاف القول ، ويقبلون الحق باطلا وهم يعلون ، ولكنك ستري أيها القارئ في هذه الحلقة الثالثة من تاريخ وزراء الحماية ما يرد هذا الباطل ، ولست ادع لساني ينساب كلسانهم ، ولكني أترك الأمر للمستندات الرسمية تنطق جهارا بما تحوى ، وانها لا تعرف حيلة عن الصواب ولا تحيزا .
مرنا بك إلى النقطة التي عرفت عندها رأى وزراء سنة ١٩١٤ في الحماية ، واليوم نذكر بإيجاز ما فعله وزراء الحماية أيام الحرب الكبرى . انهم عمدوا إلى الجمعية التشريعية فسطلوا ، واستأثروا بوضع القوانين دون رقابة عليهم . ثم أخذوا يحكمون طبق هواهم ، دون أن يلاقوا من النواب أية مؤخذه . بعد ذلك وقف هؤلاء الوزراء أو قاتمهم لجمع الماشية للسلطة العسكرية ، فكان قرصا على كل فرد أن يقدم ما ملكت يده من ماشية وغلل وإلا عرض نفسه لخطر القبض والمحكمة والمصادرة . وهكذا أخذوا غلال البلاد وعاصيلها ومراشيتها ، وسلبوها

(١) وهي جريدة السياسة التي صدر أول عددها في ١٩٢٢/١/٣٠ بمجلة لسان حال (حزب

باجنس الاثمان إلى السلطة العسكرية . وقد كان لهذا العمل رد فعل ترك الامهين في ضنك ، وعطل أعمالهم ، وانضب حريتهم ، وعاد عليهم بكل الاضرار ، وليست الامر وقت عند هذا الحد، بل كنت ترى الوزراء يأمرون بتفسير المصريين إلى ميادين الحرب، فيخضعون من النار إلى النار، ويمرمون من آلهم ووطنهم، ويذهبون إلى حيث يقومون بالخدمات التي أدت إلى انتصار الانجليز في الحرب كما أفر بذلك الورد النبي غداة الهدنة .

وهكذا كان الناس يسافون مكرهين إلى ميادين الحرب . ولثأت الآن على فكاهة ذكرها سعد — رداً له غريبه — في إحدى خطبه، فقد قال إنه رأى جنديا يسوق مصريا مكبلا في الحديد فلما مثل أمام رئيسه فقال له من هذا ، فرد عليه الجندي : « هذا متطوع ياسيدى ! »

استمر الحال على هذا المتوال مدة سنوات الحرب . ولقد سألنا بعض من قضى عليهم نكد الطالع بأن يكونوا ضحية هذا التطوع ، فقالوا انهم ذاقوا الامر في اسوأ حال . وكان مصيب البعض منهم أن أسر في الجيش التركي شهورا واصيب البعض بجراح أليمة .

هذه حقائق وأينما رأى العين . والناس كلهم يعرفون ما كان وزراء الحماية يفعلونه أثناء الحرب؛ فلتترك التاريخ وكتبه في فسحة من الوقت وبعد الدرس والتنقيب .



وضمت الحرب أوزارها ، وذهب غداة الهدنة علامة من أبناء الشعب ومنهم سعد إلى دار الحماية . وألف الوفد المصري ، لا يأمر من رشدى باشا وعدلى باشا كما يدعون أخيرا، ولا بمحاوثة منهما إذ ما كانت الحكومة حرة الى حد الاشارة إلى سعد بتأليف وفد، وقام الشعب عن بكرة ابيه بماضى عزمه وقوة إيمانه ووضع توكيلات لمهمته . وانتشرت هذه التوكيلات في البلاد من أدناها الى أعلاها وحظيت عمالة الحماية منوها قرو صا دروا ما وقع منها . فلم يسع سعدا لإزاء

ذلك إلا أن أرسل خطابين متوالين إلى رشدى باشا في ١٣ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ أخبره في إحداهما بتأليف الوفد قاتلا في ختامه ما يأتي :

« التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريرتهم يتمون عملهم المشروع .. »

فهل عاونه رئيس الوزراء في مطلبه كما يقولون اليوم ؟ لا تفكر في ذلك بل كان دولته ترجح صدق لمرءيه المستشار الإنجليزي وانمحت في رده شخصية رئيس الحكومة المصرية ، وليس بمعقول أن يكون هذا تعاونا من جانب وزراء الحماية بل كان ضربا من ضروب تثبيط الهمم وعلا لرقود الشعب .. وإليك أيتها القارىء ذلك الخطاب الذى أرسله السير رشدى باشا إلى سعد وهو : « إجابة على كتابيكم المؤرخين في ٢٣ و ٢٤ الجاري أنشرف باحاطتكم علما أنه إذا كانت قد صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع إضفاء التوكيلات المشار إليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء ، فإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت بما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام ،

الإمضاء

رئيس مجلس الوزراء

« حسين رشدى ،

• • •

وهكذا صور رئيس الوزراء للشعب شيخ الأحكام العرفية وسلطانها ، ولو أنه عاون حقيقة في تأليف الوفد ، لما رد على سعد بتلك الصيغة التى تشعر بضعف المصرى وإستكانته وعدم وقوفه وقفة الأسد المدافع عن عرثته ، بل كان واجبا أن يكون له مع المستشار شأن آخر مشرف له ولبلادته .. ولكن

هذا كله لم يمنع الشعب من إتمام عمله فسار في طريقه معاونا سعدا وإخوان
سعد إلى آخر الشوط .

وهل نسيتم أيها القوم ما قدمه الشعب من عرائض أمضاها وحلتها وفود
إلى رشدي باشا ، طالبة إليه الإعراف بالوفد المصرى ، وسحب الجنود
الإنجليزية من الطرقات عام ١٩١٩ . وغير ذلك من الطلبات التي من أجلها حدث
إضراب عام من كل طبقات الشعب ، وفي مقدمتهم الموظفون ؛ فهل لى دولته
نداء الشعب، واعترف بالوفد المصرى الذى عاونه ، ووكل برئاسته إلى سعد باشا؟
كلنا يعلم أن صوت البلاد بع في ذلك بدون جدوى . ولما لم يتمكن الوزراء
وقنتد من الوقوف أمام تيار الشعب الجارف، استقالوا، لاطوعا واختيارا، بل ملا
وقراراً من قوة الشعب وبأسه . . فهل كان هذا كله معاونة من وزراء الحماية
الوفد . . .

• • •

سار وزراء الحماية على النهج الذى وضعوه عند إعلان الحماية وهو تأجيل
تنظيمها إلى ما بعد الحرب . ولقد رأيت في أحاديثهم ما يدل على ذلك . ونذكر
أن عدلى باشا قال في حديثه مع محرر الأهرام (كما بينا أمس) :
« أما من حيث النظام (أى نظام الحماية) ، فكما قال صاحب المطوقه كبير
الوزراء أن كلة الحماية منطوية تحتها أشياء كثيرة وأشكال عديدة من المنظمات ،
ثم فهمت ان هذا ترك إلى ما بعد الحرب .

إذن كانت مهمة وزراء الحماية في هذا الدور هى تنظيم الحماية بلا شك، وكان
هذا هو نفس الطريق الذى رسمه الإنجليز ، فان اللورد كرزون وقف خطياً
في مجلس اللوردات في ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ قائلاً في هذا الصدد :

« إن حكومة جلالة الملك لم يكن فى نفسها أقل غرور أو تبرم لتقديم
وزرين من الوزراء المصريين، وهما رشدي باشا وعدلى باشا إلى إنجلترا ، بل
بالعكس أنهما يقابلان بأعظم ترحيب . .

وانى أجل كلا من هذين السياسين اجلالا كبيراً فقد قاما بخدمة جليلة لمصر والإمبراطورية البريطانية خلال الحرب . . ولايسعى إلا أن أكرر قول ان زيارة هذين "سياسين المصريين المسئولين كانت تقابل، ولا تزال تقابل، بالترحيب الآن ؛ وأن البحث معهما فى الشكل الصحيح الذى تتخذه الحماية البريطانية فى المستقبل تعدد ذاتما ذا أهمية كبرى .

وأوضح كرزون فى إحدى خطباته السبب الذى برره الإنجليز ترك تنظيم الحماية إلى ما بعد الحرب بأن قال : « عند إعلان الحماية لم يكن فى الوقت متسع للتكلم فى السياسة وصوغ النصوص الدستورية . وبين السيفوف تصمت القوانين ».

يتضح من هذا كله أن نية الإنجليز ووزراء الحماية كانت منحرفة الى وضع نظام الحماية بعد انتهاء الحرب . فلما وضعت الحرب أوزارها ، برزت هذه النية الى حيز العمل . ومن ثم أثبتتها رشدى باشا فى استقالته المؤرخة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ إذ قال :

« وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض أعضاء أنظمتنا النيابية السفر الى لندن للدفاع عن قضية مصر ، وقد أشرت بأن يؤخذ لها بالسفر فلم تهمل مشورتي فقط ، بل ورفض سماع آرائي فيما عتدل أن يكون عليه نظام الحماية... قال ذلك فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد أن ألقى الوفد المصرى . وبعد أن وضعت التوكيلات ومضى الخبر فى أنحاء البلاد وبعد أن حدثت مشادة ، ختمها الوطنية وسداها الإخلاص بين الوفد المصرى والحزب الوطنى واتفق الأمر بتغيير وجهة السفر وعمل قانون نظامى للوفد كانت المادة الثانية منه تنص على ما يأتى : « مهمة هذا الوفد السرى بالطرق السلبية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالاً تاماً » . .

ولصت المادة الخامسة منه أيضاً على الآتى :

« لا يسوغ الوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها، فليس الوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي : استقلال مصر استقلالاً تاماً وما يقع ذلك من التفاصيل .. »
ثم صدق جميع أعضاء الوفد على هذا القانون يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وانتشر في طول البلاد وعرضها، ووقف على أمره الصغير قبل الكبير . ولكن بعد التصديق على هذا القانون وإذاعته بشر كامل (أى في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ كما مر) تقدم رئيس وزراء الحماية باستقالة كتب فيها « أن آراءه فيما يحتمل أن عليه نظام الحماية قد رفضت ، دون أن يتأثر بما سرى في البلاد وقتئذ من التمسك بطلب الاستقلال التام . »

فبل بعد هذا يقولون أن أبطال الحماية عاونوا على تأليف الوفد المصرى ووكلا برئاسته إلى سعد ؛ ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا !

• • •

تعليق على هذه المقالة

يستفاد من رد رئيس تحرير « جريدة السياسة » (وكان الدكتور محمد حسين ميكل) على ما ورد في مقالنا الأول من مقالات « وزراء الحماية » المشار إليه في المقالة الثالثة منها أنه يربط بين « بعد نظر رشدى باشا وأصحابه وكان معهم سعد باشا » وبين « اعتبارهم الحماية ضرورة حرية » ، ويستدل بهذا الربط على أنه « لما انتهت الحرب عاون رشدى باشا وعدلى باشا على تأليف الوفد المصرى ووكلا برئاسته إلى سعد باشا تنفيذاً لتلك الفكرة التي اتفق عليها يوم أعلنت إنجلترا الحماية على مصر » .

وقد أنكرت في مقالتي الثالثة سابقة الذكر ما ذهب اليه رئيس تحرير جريدة السياسة ، في رده مدعى إنكارى هذا بالأدلة التي سردتها فيها . .
والآن ، وبعد أن مضى على ما كتبه أكثر من ٤٦ عاما ، يجدرني أن أعيد النظر في هذا الموضوع لبيان مدى صحة ماقرره الدكتور هيكل وما أنكرته عليه في ذلك الحين .

وقد تناولنا الحديث في ذلك طويلا فيما أوردناه من قبل في الباب الثاني من هذا الكتاب ، كما تناولناه بعد أن اطلعنا على مذكرات سعد زغول في مقالنا الثاني المنشور في جريدة « صوت الأمة » ، بعدد ١٩٤٦/٤/٢٦ بعنوان « كيف تألف الوفد المصرى » ، والوارد بنصه في الباب الخامس من هذا الكتاب ، واستندنا فيما كتبناه فيه إلى ما أثبتته سعد في مذكراته يوم ١٩١٨/١٠/٨ (أى قبيل تأليف الوفد بأربعين يوما) عن مدى اتصال رشدى باشا وعدلى باشا بفكرة المطالبة بحقوق البلاد وطريقة تنفيذها . وهو ما خصصنا لبحثه الباب الخامس المذكور . ومن ثم ، فلا محل للنقض هنا في هذا الحديث وتكراره .

وبما نسرعى النظر اليه أن أساس بحثنا فيما ذكرناه في مقالتنا أيا كانت ؛ وفيما لم نعد عنه قديما وحديثا وإلى الآن هو اختلاف جوهر التفكير من حيث المطالبة بحقوق البلاد بين تفكير رشدى باشا وعدلى باشا وبين تفكير سعد زغول ومن كان معه منذ فجر تأليف الوفد المصرى ؛ تفكير الأولين كان في حدود تنظيم الحماية ، وتفكير الآخرين كان في حدود إلغاء الحماية والاستقلال التام .

وزيد على ما سبق أن نشرناه في هذا الصدد أن سعداً سجل في ص ٢٠١٣ من مذكراته أن تفكير رشدى وعدلى باشا كان في تنظيم الحماية وفى اعتزام سفرهما بل وسفر السلطان حسين إلى لندن لهذا الغرض ، وأنهما قد أعادا الكرة فى التفكير فى هذا التنظيم فى أوائل عهد السلطان فؤاد .

وهذا ما أكدته الوثائق البريطانية المربة التى نشرتها أخيراً جريدة الأهرام

وإذ نحن لا ننكر الآن مساهمة رشدي باشا وعدلى باشا في مجرد التفكير في مطالب البلاد ، نحمد الله على عدم تنفيذ ما اختطاه في طريقة تنفيذ هذا التفكير بفضل موقف سعد زغلول والوفد المصرى منها وإحباطها ، ولولا ذلك لبيت البلاد بشرويل وخطر جسم يوديان بحياتها وكرامتها .

ومع ذلك كله ، ومع إصرارنا على وجهة نظرنا — سواء أكانت في عهد الشباب أم في عهد الشيخوخة ، فقد أتينا في ختام الباب الثانى من هذا الكتاب على تلك الكلمة العاطفية التى ودع بها سعد أصدقائه القدامى ، والتى أفر فيها بما كانوا يتناقلونه من آراء — وذلك طعماً فيا عد' موقفهم من الحماية .



المقالة الرابعة

• وهى منشورة في جريدة البلاغ في ٢٢/٢/١٩٢٣ •

لم يقو وزراء الحماية على مجابهة الشعب ، فزلوا عن كراسى الحكم مرغنين ثم عادوا إليها .

ولم يكادوا يستقروا فيها حتى توالى عليهم الوفود من كل فج اثناء احتدام الأفكار ونشوب الثورة ، طالبة اليهم النساء الاحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية ، والاعتراف بالوفد المصرى . ولما لم يمكنهم العمل لاجابة مطالب البلاد أضرب الموظفون عن الحضور إلى مقر وظائفهم ، ولقد حدث أن ذهب اليهم وفد من مديرية الجيزة ليحتج على ما كان جاريا في التعزيزه والبدرشين ، فقدموا لذلك الوفد اسفهم الشديد على أن ليس لديهم من الموظفين من يكتب ما يلى عليهم حتى كاتمو أسرارهم الخصوصيون ، لأنهم انضموا إلى أخوانهم .

في ذلك المهد كنت ترى شبان مصر الناضجين يؤمنون دور الحكومة ليسألوا

وزراء الحماية عما فعلوه نحو مستقبل بلادهم . وكنت ترى السيدات يلحسن في السؤال والمزاخنة ، وكنت على العموم ترى كل طبقة من طبقات الشعب عليها ودينها ، توجه سهام القوم والحساب إلى هؤلاء الوزراء . حتى أن فئة الكناسين تركت أعمالها مع شدة الحاجة إليها وشاركت الأمة في الاحتجاج ، فاضطر الانجليز إلى اخراج المسجونين لتنظيف الطرقات تحت أسيمة إرماهم واضرب عمال الترام حتى شلت حركة المواصلات ، وسيرت بعض عربات الترام بمرقة بعض عمال كان الانجليز يحمونهم وهم يؤدون أعمالهم . كل هذا اخرج مركز الوزراء حتى اضطروا اضطرابا إلى أن يتركوا مراكزهم آسفين بعد أن تربوا فيها سنين عددا .



بعد هذا قدر لوزراء الحماية أن يقبوا في دورهم إلى أن يرزقهم الله فرصة يظهر فيها . نعيم على ربوعهم السكون . وكانوا يستمتعون الشعب متظاهرين بأنهم معه قلبا وقالبا بحيث اذا عزم احدهم على السفر ، قال مروجو آرائهم أنه مسافر لمقابلة سعد للتحديث معه في بعض مهام الأمور .

وبالاجمال مضى عليهم وقت كبير انزوا فيه إلى أن حل الورد ملتر أرض مصر في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ . للبحث عن شكل المستور الذي يكون تحت الحماية أوفى لاستتباب الأمن وتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، كما جاء في نص التفويض الذي مله كرزون اليه ، قرأ هؤلاء الوزراء وقتئذ أن الوقت قد سان للظهور ، فبرزوا إلى الميدان بعد انزوائهم . وظهروا وهم يعرفون أن الشعب قرر مقاطعة اللجنة وبعد أن سرت في البلاد مظاهرات في البر والبحر (أمام الفندق الذي كانت اللجنة نازلة فيه ^(١)) محتجة صاخبة على اللجنة ومن يحدثها . ولقد قال

(١) وهو فندق (سيمير ميس)

الورد ملز في تقريره ، إن الوطنيين أقاموا عواصف الاحتجاج والاستكار على اللجنة حين وصولها . ولم نكذب نقيم أياما بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لنا منظمة لمقاومتنا ، وانتهالت علينا التلغرافات معلنة عزم مرسلينا على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا في البلاد . ثم أقر بأن الصحف الوطنية نادى : بأن كل مصرى يكون له علاقة باعضائها يرتكب جنائية خيانة الوطن .

فهل كان وزراء الحماية في هذه المرة متضامنين مع الشعب . . وهل كانوا مشاركين له في اجماعه على مقاطعة اللجنة ؟ لا ! انهم ترفعوا عن أن يتضامنا مع الدماء والرعاع وصيبة المدارس ؛ نعم ترفعوا عن أن يشاركوا الشعب في عواطفه في الوقت الذى أعلن فيه علماء الأزهر بلاغهم بتضامنهم مع الامة وفي الوقت الذى قال فيه الامراء في مذكرة أرسلوها إلى ملز يوم ٢ يناير سنة ١٩٢٠ :

«... جئنا بهذه المذكرة نبليغ غفامتكم أننا لا نشارك الامة المصرية في جميع مطالبها فقط ، بل أننا نتضامن معها فتؤلف هيئة واحدة للمطالبة بحقوق وطننا والحاح في طلب استقلال مصر التام . . . »

وفي الوقت الذى كان فيه هؤلاء الامراء يوجهون الخطاب الى الامة قائلين : «... جئنا نحن أولاد محمد على ، لا لنشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط ، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ، ونجعل ايدينا في ايديهم حيث أننا لسنا إلا روحا واحدة حتى نكون جسما لا يجرى ، وقوة لا تقهر . فتطالب بحقوق وطننا . . . »

في هذا الوقت كنت ترى الامة في واد ووزراء الحماية في واد آخر ، اذ صمموا على خرق السياج ، ولم يأبورا لاتحاد الامة ، فتقدموا إلى الورد ملز خلسة يتفاوضون ، ولما ظهرت على الوجوه علامات الغضب لخروجهم عن صفوف الامة ، ونظرا لما كان الناس فيه من ظلف لمحنة المحادثات التي دارت بينهم وبين اللجنة ، أو عزوا إلى الامراء ، بكتابة الكلمة الاتية في ١٢ و ١٣ يناير سنة ١٩٢٠ وهى :

« المقصود أن المحادثات التي جرت للوزراء (رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا) مع رئيس اللجنة قد وصلت بهم إلى تقرير أن حل المسألة المصرية يكون بمعاهدة بين مصر وإنجلترا، وأن وضع أحكام هذه المعاهدة تتولاها الهيئة التي ترضاهما الأمة، ثم لا تكون نافذة المفعول إلا بعد المصادقة عليها من برلمان مصر. »
وتأكيدا لصحة الخبر ذهب وفد من طلبة الحقوق بعد ظهور هذه الكلمة إلى ثروت باشا فسأله عن حقيقتها، فأمن لهم عليها، ثم تناول العدد الذي كتبت فيه فقال: « هذا برنامجي وبرنامج دولة رشدى باشا ومعالى عدلى باشا بالضغط. »
فترى أن الحل الذى أجمع عليه وزراء الحماية، وجملوه برنامجا لهم « يكون بمعاهدة بين مصر وإنجلترا وأن وضع أحكام هذه المعاهدة تتولاها الهيئة التي ترضاهما الأمة، ثم لا تكون نافذة المفعول إلا بعد المصادقة عليها من برلمان مصر، » وهذا هو ثمره المحادثة مع اللورد. وإن الاعتقاد الراسخ في أن يكون هذا الرأي آتيا من اللورد نفسه. وللاحظ أنه كان مخالفا للوجهة التي كانت القضية المصرية سائرة فيها. فقد كان الوفد المصرى مقيما في باريس واسما لنفسه الخطوة الدولية التي يقرر بها نظر قضية البلاد. فالسبب إذن في تحوّل وجهة النظر المصرية من دولية القضية إلى جعلها مسألة خاصة بين مصر وإنجلترا راجع إلى وزراء الحماية الذين اجتذبوا - كما سنبين في مقالنا المقبل - المستضعفين من أعضاء الوفد ليعملوا لتقرير الأخذ برأيهم.

معاهدة. ثم هيئة ترضاهما الأمة. ثم مصادقة عليها من برلمان مصر: هذه هي الخطوة التي رسمها وزراء الحماية عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا وقتئذ ليسيروا عليها في مستقبل الأيام. وهل ترام سادوا عن طريقهم هذا؟

كلا. .. لقد عملوا كل جهدهم للوصول إلى الوزارة، فسادوا إليها في سنة ١٩٢١، ومن ثم أخذوا يؤلفون « الهيئة التي ترضاهما الأمة »، وقدموا إلى دار الحماية تقريرا قبل أن يتربعوا في دس، الأحكام بأثنى عشر يوما قالوا فيه:

و يجب أن يراعى في اختيار المفاوضين مع اعتبار الخلاقات في الرأى على قدر وجودها في مصر - وجوب تأليف هيئة متجانسة متحدة في الشعور بالتيعة التي تأخذها على عاتقها تجاه سلطان البلاد . . .

ثم قرروا تأليف جمعية وطنية تعرض عليها نتيجة المفاوضة . ولما لم تقلح مهمتهم رجوا إلى الخطة نفسها، ولكن في هذه المرة كان العمل على يد ثروت باشا في سنة ١٩٢٢ . .

من كل هذا ترى أن اللورد ملتر وضع لهم حلا اعتنقوه وعملوا به في كل وقت وأن السياسة الحاضرة هي نتيجة أعمالهم؛ وهي لا تعدى (أ) إبرام معاهدة مع الانجليز ثم (ب) لإيجاد برلمان ثم (ج) تأليف هيئة للمفاوضة . وما أعتقه وزراء الحماية من آراء اللورد ملتر هو نفس ما أخذوا يسرون فيه على مقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢^(١).

بعد إثبات هذه المقارنة ، نرجع إلى رأى هؤلاء الوزراء وقت مقاطعة لجنة ملتر . فقد عزم المصريون بأجمعهم من أمراء ونواب وممثلى هيئات وأعيان وموظفين وعمال وطلبة وتجار ورجال ونساء على مقاطعة اللجنة، وعدم الاعتراد بوجودها في مصر . ثم حضرت اللجنة واذاغت في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ بلاغا تريد به اصطلياد الناس لمفاوضتها ، وقالت في مستهلها : « جاءت إلى مصر فادعشها ما رأتها من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الفرض من جيشها هو سلب ثروة من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم ؛ فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد، وأنه لا نصيب له البتة » ثم قالت في ختامه . . . « تود اللجنة أن توقف على آراء الهيئة المختصة للأمة المصرية ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بتغيير بلادهم الخ . . . » وقد كان رشدى باشا اثناء « تسطير » هذا البلاغ يتحدث مع

(١) قد يدور في الخلد الآن أن هذا هو ما حدث عظمه بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكننا نقرر مع وجود بعض الفروق أن الذى كان سيطرا على الأفكار للخوف من ذلك وقتئذ هو شيء الحماية الملحوظة الذى كان ماثلا دائما في الأذهان.

حضرة مراسل جريدة وادى النيل بالقاهرة ويقول له إنه واثق كل الثقة بأن القاعدة التي يقرر العمل بها (أى اللورد ملتر) ستغير ، وقد طلع علينا البلاغ وقتئذ ، فإذا به ناعم الملمس ، لين المأخذ ، يسمح حرية المناقشة قائلا : « ويمكن كل فرد من ابداء رأيه بنائية الصراحة ونهاية الحرية .. »

واللجنة تعلم أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى .. الخ .. »

هذا هو التغيير في قاعدة العمل الذى كان يتوهم حصوله رشدى باشا كل الثقة في حديثه المسطور بجريدة وادى النيل فى عدد يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ . وإنه ليثبت بلا شك أن وزراء الحماية كانوا على اتصال باللجنة سرا ، وأنهم ادلوا إليها بما نور لها الطريق ، وأنهم كانوا على علم بالتغيير فى قاعدة العمل بالملاينة التى أبدتها اللجنة .

سأل المراسل رشدى باشا عما قاله اللورد ملتر فأجاب : « دلت لجناب اللورد إن أحسن حل لمشكلتكم مع مصر هو أن تسقبل الحماية باتفاقية تصان فيها مصالحكم الخصوصية وهى قناة السويس والمصالح الأوربية .. » وهكذا كان همه الأكبر أن يغير عنوان الحماية بعنوان آخر يحتفظ بمصالح الانجليز الخاصة ، كما يحتفظ بها للحماية ويكون هذا العنوان الآخر فى شكل اتفاقية . وهكذا كانت مصالح الانجليز الخصوصية متسلطة على ذهنه قبل أن يتلفظ بحق مصر فى الاستقلال التام وجلاء المحتلين عن البلاد . وقد استحسنّت الحكومة الانجليزية هذا الرأى الذى اتفق عليه اللورد ملتر مع رشدى باشا وإخوانه بإبدال الحماية باتفاقية ، فأرسلت بلاغا إلى مصر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، مظهرة فيه رغبتها فى تأليف وفد للنظر فى أمر ابدال الحماية بملاحة أخرى .. »

على أننا ثبت الآن كلمة رشدى باشا أراد أن يظهر بها عطايا على البلاد ، ولكنها حقيقة نهضت الادلة المدينة على صدق نظره فيها . فقد قال لذلك المراسل إنه

لا يمكن الوصول إلى حل حاسم إلا إذا كانت الوفدة فضالة في هذه التسوية ،
وكل عمل يعمل بعيدا عن الوفدة يكون معرضا للفشل .

هذا ولما سأل المراسل رشدي باشا عن مقدار تأثيره من مقابلة اللورد ملتر
أجاب بقوله « خرجت متأثرا حسنا » .

يجيء الآن دور عدلي باشا في مقابلة اللورد ملتر؛ فقد ذهب إليه وفد من الطلبة
قبل أن تنشر اللجنة بلاغها السابق ذكره ، فقال له : ما دار بيني وبين اللورد ملتر
أجدني متاثرا أكثر مني متشائما .

وقد أظهر لي ميله للمفاوضة مع المصريين على قاعدة الصداقة المتبادلة بقوله :
« مع المحافظة على مصالح الانجليز والاعجاب ، غير أنني أرى أنه لا ريب من الحكمة أن
نرتبط بالظواهر ، وليس يضيرنا اتخاذ الحيطة على أي حال ... » .

فسأله أحد الطلبة : « ماذا تكون النتيجة لو أن المصريين مفاوضة اللجنة ، فأجابه
« بالطبع لا يكون أمامهم إلا الرجوع إلى بلادهم ، ولكن لا نعلموا أنه يعقب
ذلك رفع الحماية وسحب الجنود الانجليزية من مصر » .

وهكذا يتبين من الجواب الأخير سخرته من اجماع الامة على مقاطعة لجنة
ملتر . ولقد كان في حديثه واقفا على أمر حبسه عن الشعب فلم يبينه بدليل قوله
« إنه ليس من الحكمة أن نرتبط بالظواهر » ، بعد أن قال إن اللورد « أظهر له ميله
للمفاوضة مع المصريين على قاعدة الصداقة المتبادلة مع المحافظة على مصالح
الانجليز » . ونلاحظ على هذا الحديث أنه لم يرد فيه ما أفضى به اللورد في حين إن المنق
السابق نشر على الجمهور وقتئذ بيانا مطولا أظهر فيه معادته مسع اللورد
تقصيلا .

بقي ثروت باشا . . . وللوقوف على رأيه إذا ذاك ، مضى إليه مراسل وادي
النيل بنفسه في ٦ يناير سنة ١٩٢٠ ، واتفق وجود عدلي باشا معه ، وقد سادته
في الشئون المصرية وقتئذ ، فأفاض ثروت باشا على هذا المراسل من فلسفته

المعروفة بأن قال : « إن بلاغ ملتر أوجد حالة جديدة ، لأنه فتح بابا كان موصدا أمامنا إلى اليوم ، فإن بلاغ اللور كرزون ، وبلاغ الماريشال اللتي كانا يقصر أن المناقشة في دائرة الحماية ، بخلاف بلاغ ملتر فانه صريح في الدلالة على رفع كل قيد وشرط للمطالبة والمناقشة . وعدا هذا أن البلاغ جاء بشيء لم يكن موجودا من قبل ، وهو أن يكون تقرير العلاقات بين مصر وإنجلترا باحقيق ودى أى معاهدة لا تكون إلا برضاء المتعاقدين . . . ثم سأله المكاتب قائلا : « تملبون أن الانجليز قل ان يسطوا ، فمن الجائز أن يحتذوا المصريين إلى المفاوضة ثم تخرج بنتيجة ما . . فأجابه ثروت باشا بقوله : « لا حل لهذا التخوف اذا صحت المناقشة في الهيئة التى تمثل الأمة . . . وأما عن الوصول إلى نتيجة ، فهذا موقف على المناقشة ، ومادام الأمر يرجع فى النهاية إلى اتفاق ، فالامة لا تقبل إلا اذا رضيت عنه . . »

وبذلك جازت على ثروت باشا حيلة اللورد فى اجتنابه اليه مع معرفته وقتئذ أنه مغوف للبحث عن « شكل المستور تحت الحماية » غير أنه أقى بتليل مفضل لمفاوضته تلك اللجنة بقوله « أنها فتحت بابا جديدا كان موصدا ، وقد اختمرت فكرة تقرير العلاقات بين مصر وإنجلترا بمعاهدة ، واجتهد ثروت باشا فى أن يكون بطل تنفيذها فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتفاوض مع دار الحماية وألف وزارته سرا وسار فى الطريق الذى يوجب إبرام معاهدة يصدق عليها برلمان كما اتفقوا على جميعا .

• • •

بعد هذه المحادثات بين وزراء الحماية واللجنة المصرية ، أبحر اللورد بلجته إلى بلاد يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ غير ظافر من المصريين الا بأراء اصدقائه أولئك الوزراء .

وبهذا تنهى الحلقة الرابعة من ذلك التاريخ المتشابه فى كل حين .

المقالة الخامسة

« وهي منشورة في جريدة البلاغ في ١٥/٢/١٩٢٢ »

بان لك أيها القارئ من المقال السابق أن عدلي باشا ورشدي باشا وثروت باشا هم الذين انفردوا أولا بمحادثة اللورد ملتر ، وخرجوا من عنده متفائلين مستبشرين ، ويزيد الآن على ذلك أنهم ألحوا جد الإلحاح على سعيد باشا بأن يحادث اللورد مزينين له أن اللجنة تركت الحماية جانباً وسلت مبدئياً بحق مصر في الاستقلال .

ولما ذهب سعيد باشا لمحادثة ملتر ، خرج متشائماً كل التشاؤم ونشر حديثاً عن ذلك .

والآن نذكر الدور الذي قام به عدلي باشا بعد المحادثة مع اللورد ملتر . قلنا ان اللورد ملتر اذاع بياناً جذاباً في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، ومثل هذا البيان قد أرسل بالطبع بطريق البرق إلى سعد في باريس ، فكان عقلاً ومنطقاً أن يرد سعد عليه ببيان يرسله إلى الأمة كما كانت عادته ، ولكن وزراء الحماية نظروا إلى ذلك فبعث عدلي باشا في نفس اليوم الذي اذاعت فيه اللجنة ذلك البيان تلفرافاً إلى سعد يقول فيه : « أرجوك الابتداء وأليك في الاعلان الذي أصدرته لجنة ملتر قبل أن يصل اليكم مني كتاب بالتفاصيل » . فتمهل سعد إلى أن حضر على بك ماهر حاملاً نتيجة أحاديث الوزراء الثلاثة مع ملتر ، فسلمه كتاباً من عدلي باشا يدعو فيه إلى أن يعود إلى مصر . ولما تداول سعد مع اخوانه تقرر أن ليس في ذلك الاعلان شيء جديد يثير الحالة ، ولذلك رفض طلبه .

وقد قلنا إن عدلي باشا وزملاءه كانوا على اتصال باللورد ملتر أثناء وجوده في مصر ، وقد أبان لهم الرغبة في التفاوض مع سعد ، فلم يسع عدلي باشا إلا أن أرسل إلى سعد تلفرافاً في ١٩ مارس ١٩٢٠ قال فيه : « إن اللورد سافر إلى

لندن وهو يريد المفاوضة في لندن، ويستظر منى جوابا . ولكن مسألة المفاوضة في لندن قد تحتاج إلى بحث وتأمل، فهل تسمحون لي بأن احضر إليكم لاكون معكم مدة البحث والتأمل؟ اذا رأيتم من وجودى فائدة، فسأعجل بحضورى إليكم، واجعله في شهر أبريل بدل شهر مايو الذى عزم على السفر فيه إلى أوروبا .

وهكذا وسط نفسه بنفسه . ولم يكن من سعد وقتئذ الا أن أرسل إليه ردا بأنه منتظر قدمه . ولما تسلم عدلى باشا ذلك الرد اراد تثبيت الوساطة والبأسا ثوبا يشعر بأنه كان مدعوا إليها من سعد ، ولذا أجاب عدلى باشا عليه بتلغراف قال فيه : « ارجو أن تخبرونى بالتفاصيل » . قال هذا بعد أن عرض نفسه على سعد .

ولكن سعدا لم يرد أن يقطع السبيل على عدلى باشا ، وما كان قد وقف بعد على دخائل أمره ، فكتب إليه تلغرافا احتاط فيه فقال إنه هو واخوانه يريدون مبادلة الآراء معه .

وصل عدلى باشا إلى باريس ، ومكث مع الوفد طويلا ، هو ومشاركه معه حتى في حضور جلساته الى أن أرسلت لجنة ملتر رسولا من قبلها وهو المستر هيرست ، يدعو الوفد باسمها إلى لندن للتفاوض على أساس استقلال مصر . فأقر الوفد باجمه قبول الدعوة ، واراد اعلان الخبر للامة فكث سعد تلغرافا قالفيه : « دعت لجنة ملتر الوفد بواسطة أحد اعضائها مستر هيرست المستشار القضائى بوزارة الخارجية . » فاعترض عدلى باشا على ذكر صفة الاستشار القضائية للمستر هيرست وغضب غضبة كادت تصرفه عن الوفد ، لولا أن طيبوا خاطره ، وحذفوا تلك الصفة من التلغراف قطعا لكل خلاف .

سافر الوفد معه عدلى باشا الى لندن ، وأخذت المفاوضات مع اللورد مانر تدور تارة بالشدّة ، وتارة باللين الى أن دب ديب الخلاف بين الاعضاء بتأثير عدلى باشا الذى وضع مشروعا للاتفاق ، كان شرا من كل مشروع وضعه ملتر

لنمناه في تأييد الحماية إلى ابلغ حد، ثم قدمه بعد أن اشترك معه في وضعه ورشدي
باشا ولطفي بك السيد إلى الورد ملتر بدون علم سعد حوالى ٢٥ يوليو ١٩٢٠،
ويمكن بنا لكي تصور الحالة وقتئذ بالاجمال أن تأتي على كلام سعد في هذا
الصدور. أنه قال في خطاب منه الى الدكتور حافظ بك عفيفي ما يأتي :

وكثيرا ما نصحنى الناصحون بأن لا أتفاوض الا في بلد محايد ، لأن الجور
تأثيرا كبيرا في نفوس المتفاوضين . فلم اخجل بنصهم ولم أخذ بقولهم لاعتباره
مبالغة في الاحتياط ، ولستى ما لبثت بعد وصولي الى لندن حتى ادركت صدق
نصهم ، وفهمت صحة نظرم اذ تغيرت ميول بميول وتبدلت أفكار بأفكار .
وصار الاحتياط بمن عرف فيهم المكر والدهاء مخالفنا للحكمة وبعد النظر. وأصبح
الحافظ لعهده والخريص على مبدئه موسوما بالجبنه ومعروفا بالخوف ... ويعلم
الله أنه لولا أن يشمت الاعضاء بنا ، وان يحدوا مقتلنا فينا من انقسامنا لفارقت
لندن من يوم أن اندرونا بان تقبل المشروع الاول الذى أرسلوه الينا أو تنقطع
الخابرة ... وتحققت أن لا أمل في الوصول الى غايتنا ولا إلى ما يقرب منها .

ولكن أصحابنا كانوا أوسع من صدورنا ، وأقوى أملا فاضعدوني عن السفر
رجاء تحسين الأحوال ، فعمدت ولكن على مضض . وأخرت الرحيل ، ولكن
على ضجر . وكنت أشعر كأن كابوسا شديدا يضغط أفكاري ، ويسلط على نفسي
وأنا أجاهد كل المجاهدة للتخلص منه ولا أجد للخلاص سبيلا ، ويؤسفنى أن
أقول أن بقاءنا بعد هذا التاريخ لم يزد الحالة الا سوءا والامل الاضمثا. فندوضع
عدلى باشا مشروعا بالاشتراك مع بعض أعضاء الوفد فارسله الى ملتر من غير
اطلاعى عليه .

ومن هذا الخطاب يتبين لك أن وساطة عدلى باشا كانت سوءا على اتحاد
الوفد ، وقد حافظ سعد جهد طاقة على أن يجعل هذا الخلاف

مستورا . وقال في هذا الموضوع في خطاب ارسله إلى سعيد بك زغلول ما يأتي :

« إنى حرصت كل الحرص على عدم ظهور أى انشقاق في الوفد . وأفانيت جميع الوسائل في حفظ وحدته . وضحيته الشئ الكثير من راحتي وصحتي . ويعلم الله أنه لولا عهد للامة قطمته ، ونذر الله نذره ، لما بقيت في الوفد هذه المدة ، ولما تحملت ما تحملت من متاعب وآلام . وقد كان ينبغي لي في أغلب هذه المدة أنى كن في سفينة اشتعلت فيها النار ، فاذا خرج منها غرق ، وإذا بقي فيها احترق . . . »

ولما قربت المفاوضات الأولية من الانتهاء ، حدثت مناقشة بين سعد وملتر بحضور عدلى باشا الذى أخذ يحادث ملتر باللغة الانجليزية (وكان سعد لا يعرفها وقتئذ) ، وبعد الانصراف لم يفتح عدلى باشا لسعد عما دار بينه وبين اللورد ملتر باللغة الانجليزية . واستقر رأى أعضاء الوفد على عرض مشروع ملتر على الامة لتبدي رأيها فيه ، وهذا كان على خلاف رأى سعد ، وقال لهم بعد يأسه من مقاومة طلبهم عرض المشروع : « ما أريد أنشقاقا بل أريد أن تبقى الوحدة بيننا ، ولذلك ما أريد أن أشهر بكم ، ولكنى أطلب اليكم أن تكونوا على الحياد ، وأن تعرضوا المشروع بالتزامه والذمة . » وقد لاحظ سعد على لفظى بك السيد اشتراكه مع عدلى باشا في وضع المشروع المقدم خلسة إلى ملتر فحسه بالتحذير وارسل إليه من فيشى كتاباً في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ قال فيه :

« ستجد أغلب من تريد استشارتهم في للمشروع ، أحوج إلى رأيك منك إلى آرائهم . وربما مالت بك فضيلة حب الارشاد إلى الافضاء برأيك اليهم . فاذا شعرت بهذا الميل الكريم ، فرجائى الا تطبقه لإمكان الوقوف على ما عندهم . أما رأينا فمرفوف لنا . والغرض أن نجد سنداً من أفكارهم نعتد به أمام الغير

إذا رفضوا ، وأمامهم إذا قبلوا . وما هنا بخاف عليك ، ولكن أردت أن أحدثك بما عندك وأتى على ما في نيتك وإن لم أعود أفادتك . .
كل هذا كان نتيجة تلك الوساطة المشتومة ، وقد بلغ وزراء الحماية ما بهم من ذلك الانشقاق ، وجعلوه نواة صالحة لتهيئة ما يقصدون .



سافر من باريس مندوبو الوفد لمرضى المشروع على الامة . وقبيل سفرهم وصل إلى مصر من لندرا رشدي باشا ليقوم بين أنصاره بترويج المشروع . وقد أرسلت جريدة الاخبار مندوبا خاصا من قبلها إلى الاسكندرية لمقابته ، وأخذ حديث منه . فألقى المندوب عليه سؤالا إلا عن رأيه في مشروع الاتفاق . فلماذا اجاب ؟ أنه امتنع عن أبداء رأيه حتى ينشر المشروع ولكنه قال :

« وكل ما يمكنني التصريح به الآن ، هو أنه يجب ألا يذيع عن فكرنا عند تقدير المشروع ، أننا لم نكن في لندرا نملئ إرادتنا كما كان شأن الحلفاء في مؤتمر سبا مع ألمانيا ، (اخبار ١ سبتمبر ١٩٠) ، ولما نشر مشروع ملتر قال رشدي باشا عنه : ، وخلاصة القول أنني أرى من الحكمة قبول المشروع أساسا للمعاهدة مع بريطانيا العظمى ، تلك المعاهدة التي لن يكون لها مفعول إلا بعد تصديق الامة عليها بواسطة جمعيتها الوطنية . ولما جاء ذكر السودان قال عنه دولته أيضاً : « إن مركز الانجليز في السودان غير مركزهم في مصر ، فأنهم أصحاب حق شرعي في نصف السودان بمقتضى اتفاق مذيل بامضاء الحكومة المصرية المثلة وقتئذ البلاد ، وإن قيل إنه اتفاق باطل ، فيكون بطلانه من الوجهة التركية ، وأن هذا البطلان قد زال بمعاهدة الصلح الموقود مع تركيا أخيراً (أى معاهدة سيفر) ، وعلى ذلك لا يحق لمصر أن تملك بهذا البطلان حتى بعد استقلالها . » (اخبار ١٥ سبتمبر ١٩٢٠) .

هذا هو رأى كبير وزراء الحماية في مشروع ملتر ، ثم في مسألة السودان ،

وقد حسب دولته أن قد قضى الأمر على تركيا وقتعت بمعاهدة سيفر التي ظن
أنها ستبطل كل مطالبة بحقنا في السودان حتى بعد استقلالنا ١
ثم أتى حور وزير آخر من وزراء الحماية وهو ثروت باشا قد قال للمندوب
الاخبار في ١٦ سبتمبر ١٩٢٠ : « وعندى أن هذه القواعد (أى قواعد مشروع
ملتر) تحقق لمصر استقلالاً صحيحاً . . وتضمن لها دستوراً هو من حيث سلطان
الامة على حكومتها أو في من دستور بعض الممالك الدستورية الأوروبية المستقلة . .
ولم يقصر وزراء الحماية أمر قبول المشروع على أنفسهم ، بل ألقوا في اذن
الاشياخ والانتصار أن يذبحوا صلاحيته . ولولا يقظة الامة وانتباهها للخطر
المخدق بها من ذلك المشروع ، لم لهم ما يريدون .

• • •

وضعت الامة تحفظات رجع بها المندوبون إلى باريس في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ،
ثم سافر الوفد بدعوة تكررت مرتين من لجنة ملتر إلى لندن في ٢١ أكتوبر . ولما
جرت المفاوضات وقتئذ تصلب سعد في التحفظات ، وضرورة قبولها قبل المفاوضة
الرسمية . فخالفه عدل باشا في ذلك وأصر على عدم التمسك بذلك ، واخبره بأن
الورد ملتر سارع في تشكيل وزارة ثمة ، لتتولى أمر التحفظات في المفاوضات
الرسمية ثم سأل سعداً أن يقبل تشكيلها . فرفض سعد باتناً ، وأنتهى الأمر بقطع
المفاوضات في ٩ نوفمبر ١٩٢٠ . وحامت الشبهات حينئذ حول عدل باشا .
وظهرت علامات الهجوم على الشعب في مصر ، لولا أن تلافى سعد الأمر بأن
ارسل تلغرافاً إلى مصر قال فيه عن عدل باشا : « إنه لن يعمل عملاً إلا باتفاق
الوفد ، وقد برر سعد عمله هذا في خطابه المرسل منه إلى سعيد بك زغلول بقوله :
« إنه لم يدفع التهمة عنه بذلك التلغراف الا للحصول على اعتراف بأنه لا يعمل
عملاً بغير اتفاق مع الوفد ، وأنه أراد بذلك اظهار الامة أمام الانجليز بمظهر الاتحاد
والتشدد في طلب التحفظات ، حتى لا يتوهوا أن من بين المصريين من قبل
الدخول في المفاوضات على خلاف شرط الوفد ، »

بعد ذلك عاد عدلى باشا إلى مصر في أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، بعد أن نفذ ما أراد من توسط نفسه بين الوفد المصرى ولجنة ملتر .

المقالة السادسة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ٢٦/٢/١٩٢٢ »

تعهد عدلى باشا لسعد وللأمة أنه لن يعمل عملاً إلا بالاتفاق مع الوفد ، ثم عاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢٠ . ومن ذلك الوقت أخذ تتوالى على سعد وهو فى باريس رسائل من أقارب المنشقين وأنصار وزراء الحماية ، أو بمباراة أخرى أعضاء حزب عدلى باشا الآن ، يشكون له فيها هبوط روح البلاد المعنوية ، ويظهرون رغبته فى السعى فى إزاحة وزارة نسيم باشا ، ويصورون له فتور المزاج ، وضعف الهمم ، ويدعونه إلى قبول مشروع ملتر ، وكان من ضمن الترويج المرسوم لهذه الدعوة ، أن وكل أمر تحرير جريدة الافكار وقتئذ إلى عزمى أفندى ، وكلنا يعرف من هو وما هى شدة ارتباطه إلى الآن بوزراء الحماية ، فأخذت هذه الجريدة تنشر علناً آراء عدلى باشا وتروج دعوته ، ومن ثم بذلت الجهد فى اصطياذ الثقة له .

وأرسل عدلى باشا بعد عودته إلى مصر خطاباً إلى سعد ، يقول له فيه إن هناك حركة ترمى إلى تحويل الرأى العام إلى وجهة أخرى يخشاهم العقلاء ، ويرون أن الانجليز قد لا يطموننا منها حتى أقل من مشروع ملتر فحضر سعد وزملاؤه المختصون بكل تلك الخطابات عرض الحائط ولم يأبهوا لها .

ولما كان هذا الدور هو دور تشكيل الوزارة العدلية فى سنة ١٩٢١ ، يحسن بنا توضيحاً للحوادث التى سبقت تشكيل هذه الوزارة أن نأتى على ما قاله سعد فيها ، إذ جاء فى الخطاب المرسل منه الى سعيد بك زغلول فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ما يأتى :

..... ، أما الذى نخشى منه ، فهم العدليون الذين يروجون فى الأمة أفكار الهزءة والتحقير . ولا علاج لهؤلاء إلا أن يكتب لعدلى أصدقائه بان يمنع أنصاره من السير فى هذا الطريق ، كما كتبت له أنا أيضاً بذلك . وأغن أن هذه هى الطريقة الطبيعية لمعالجة الحالة التى ولدها سعى عدلى وأنصاره ، ولكنها مع ذلك لم ترق فى نظرهم ، لأنهم هم الذين وضعوا أساسها ، وعرض عبد العزيز بك بأن تصدر بيانا بامتناح عدلى وتأيينه جذبا له ، فاستغربت من هذا العرض ، وقلت كيف نفعل ذلك ، ولا معنى له إلا أن الوفد يترك خطته وينضم إلى عدلى بدل انضمامه هو إلى الوفد . إن هذا عكس الموضوع وقلب الطبوع ، ولا أرضى به ، عال من الأحوال . ولقد جربت عدلى كثيراً ورأيت منه أنه لا يمكن الاعتماد عليه ولا الموافقة على طريقته ، فراحوا وأرسلوا إلى مع ماهر بك صورة بلاغ صاغه لطفى بك وكتبه مكباتى بك بخطه يشتمل على امتناع عدلى ويدعو لتأيينه . وانتهى الأمر بأن رفض سعد كل ما طلبوه .

ولما عاد الاعضاء الملتحقون إلى مصر ، أخذوا يتهامون بضرورة تأليف وزارة للتفاوضة وذهب اليهم بعض الطلبة فاخبروهم بأن الواجب عليهم أن يؤيدوا عدلى باشا ويدعوا الناس إلى الثقة به حين قيامه بتأليف الوزارة .

ولقد انتظر عدلى باشا صدور تقرير ملتر ، فقال فى حديث له مع محرر النظام فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ : « إننا ننتظر جميعاً تقرير اللورد ملتر ، ورأى الحكومة الإنجليزية فيه ، وبعد ذلك نستطيع أن نعرف ماذا يجب عمله تحقيقاً للعرض الذى تشده » .

ولما صدر قرار الحكومة الإنجليزية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ بأن « نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبين فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى » ، وبإظهار رغبة الحكومة الإنجليزية « فى الشروع فى تبادل الآراء فى اقتراحات ملتر مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبرال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا والنخ » .

تحرك عدلى باشا لتنفيذ ما عقد اليه عليه، رغم ما فى ذلك القرار من غموض وإيهام ، وهنا يبدأ التمديد لوزارته بما يشبه ما هو جار الآن فى الازمة الحاضرة .

• • •

كان نعيم باشا متربعا فى د.ت. الوزارة وقت صدوره قرار الحكومة الانجليزية، فرؤى من الضرورة حمله على الاستقالة لينخلو لعدلى باشا الجور ، فتقدم موظف فى إحدى الوزارات يستكتب الناصر عرائض لتقدمها إلى قصر عابدين بأن وزارة نعيم باشا إدارية لا تتفق مع وجود الحالة السياسية فى البلاد . ونسج كثير من الاتباع والأشباع على هذا المنوال . وساعد هؤلاء فى مهمتهم ما كان عليه الشعب إذ ذاك من الاستياء من وزارة نعيم باشا .

أما موقف عدلى منذ ذاك، فهو أنه قدم إلى دار الحماية بعد أسبوع من صدور قرار الحكومة الانجليزية تقررا نأق عليه الآن برمته لأهميته وهو :

« إذا أريد ضمان نجاح المفاوضات الرسمية وقبول البلاد للاتفاق الذى يعقد، فيجب استيفاء الشروط التالية على قدر الطاقة .

١ - يجب أن يكون السندويين المصريين سلطة ونفوذ قائمان على الاحترام والثقة ، ولا يمكن أن يكون لهم هذا النفوذ اللازم فى الجمعية الوطنية فقط ، فان الموافقة الصحيحة من جانب الشعب على شروط الاتفاق تتوقف كثيرا على الثقة التى يتمتع بها .

٢ - يجب أن يراعى فى اختيار المتفاوضين مع اعتبار الخلافات فى الرأى على قدر وجودها فى مصر - وجرب تأليف هيئة متجانسة متحدة فى الشعور بالنسبة التى تأخذها على عاتقها تجاه سلطان البلاد .

« وكل وفد لا تتوفر فيه صفة التضامن اللازم يستهدف لعدم بلوغ غايته فى إنجلترا وفى مصر .

٢ - يتعين على الوفد في أثناء أداء مهمته أن يظل متصلا اتصالا دائما بالرأى العام في مصر . ويجب عليه خصوصا أن يتوصل بالوسائل اللازمة للوقوف تماما على هذا الرأى وأن ينفذ نفوذه عند الحاجة لإرشاده وتسييره في الوجهة التي يراها الوفد نافعة ولا يتيسر هذا الاتصال ، ولا يتوافر هذا النفوذ بما يجدى نفعاً ، إلا بواسطة وزراء يقعون في مصر ، وهؤلاء الوزراء يكونون متضامنين مع الوفد ويتبعون سير أعماله عن كثب ، ويكون لهم في البلاد النفوذ اللازم .

د فبعد هذه الاعتبارات ، يسيل استخراج النتائج العملية لرسم خطة العمل التي يجب اتباعها . فلأجل إيجاد الثقة في البلاد ، وحلها على الاعتقاد بأن مصالحها تستعان بالدقة والعناية ، يجب أن يهدف مهمة المفاوضات ومهمة السياسة الداخلية إلى أشخاص حائزين لنفوذ خاص ومحترمين معروفين بالكفاءة والجدارة .

د متى توثقت العرى بين المهمتين أى مهمة المفاوضات ومهمة إدارة الأمور الداخلية ، يسلم زمامها إلى هيئة واحدة ، تؤلف وزارة ائتلاف ، ويعهد إلى رجل لا ينتمى إلى حزب من الأحزاب ، ويكون حائزا لاعتبار الجمهور كظلم باشا . د واجتباها لمرقلة سير الأمور والأعمال في أثناء المفاوضات ، يصح أن يكون المتدربون ، وفي جملتهم رئيس الوزراء الذى يكون رئيس الوفد — وزراء من غير وزارات ، فيشاطرون سائر الوزراء تبعه السلطة . وهذا عما يزيد وجوب العناية باختيار الوزراء العاملين بحيث يكونون على اتفاق مع الوزراء المقاضين .

د ولما كان أعضاء الوزارة الحالية (الوزارة التوفيقية) قد أجنبوا بالإجمال التعرض لحالة البلاد السياسية ، ولم يسعوا لإنشاء علاقات مودة وثيقة مع الجمهور بأن ذلك يجعل موقف كثيرين منهم موقفا متأخرا من جهة الخدمات التي تؤديها وزارة سياسية بمعناها التام وليست وزارة لإدارة وأعمال .

ه مارس سنة ١٩٢١ .

وزيادة في إيضاح اتجاه الانظار إلى تعيين وزارة في ذلك الحين ، نأتى على

حديث مظلوم باشا مع مندوب ، « المقطم » ، في ١٤ مارس سنة ١٩٢١ فقد قال :
 إن عظمة مولانا السلطان أو عز إلى في بادئ الأمر بتأليف
 هيئة — لا وزارة — تحت رئاسته مع بقاء الوزارة التوفيقية في مناصبها ، وكنت
 أنوى تأليف هذه الهيئة أو هذا الوفد من بعض الوزراء المتقاعدين وبعض الأعيان
 وأعضاء الجمعية التشريعية ، ولكن حدث عقب ذلك أن قابلي حضره صاحب
 الدولة عدلى باشا يكن بعد أن قابل عظمة السلطان ، وأخبرني أن رأى استقر على
 تشكيل وزارة تتلافية تضم عدداً معيناً من الوزراء ، بعضهم يترأس في البلاد لإدارة
 حركة الأعمال الإدارية والآخرين يسافرون إلى لندن تحت رئاسته .
 وقد قبلت تشكيل الوفد أولاً ثم قبلت تأليف الوزارة ثانياً ، لأننى قدرت أن
 الظروف الحالية تختلف عن الظروف التي رفضت فيها رئاسة الوزارة مراراً ، وعقدت
 الثبة على الماضي في هذا العمل فيما بالواجب على ولادى ولكنى رأيت
 أن بعض الذين كانوا يتحتم على العمل معهم لا ينظرون إلى المسألة من الوجهة
 التي أنظر منها ، فاضطرت إلى التنحي عن العمل ، ورفعت اعتذاراً بذلك إلى
 الاعتبار الماطانية .

وقد جاء في ذلك الاعتذار بعد أن بين مظلوم ما أعترضه من المصاعب
 ما يأتي :

« ولكنى رأيت لسوء الحظ أن هذه المصاعب فوق ما قدرت والقيت نفسى
 أمام تضارب آراء وانقادات واحتجاجات واجتماعات ظهر لى أنها ملفقة
 ومُدبرة . »

ولم يكذب يومان على تقديم هذا الاعتذار إلى قصر عابدين حتى صدر
 أمر كريم إلى عدلى باشا في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، للاخذ بتأليف هيئة وزارة
 جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها تلك الظروف . . وماهى
 إلا عشية أو ضحاها حتى رأينا وزراء الحماية عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا
 وصدق باشا الخ قد ترموا في كرسى الوزارة !

حول وزراء الحماية^(١)

أتابع مع الإعجاب والإبتهاج مقالات الكاتب المؤرخ (م. غ.) المعنونة بوزراء الحماية . . أتابعها فيمتلئ قلبي سروراً بهذه الخدمة الوطنية الجليلة التي تقدم للناس في حينها ، لتكشف النشأة عن كل بصر لا يزال مصاباً بها ، وتعلم من جهة أخرى جميع المغررين وأقوالهم ، ولكني ألقت نظر الكاتب إلى بعض المسائل زيادة في الإيضاح وإنصافاً للواقع والتاريخ :

١ — لما حضر اللورد اللتي إلى مصر أول مرة في مارس سنة ١٩١٩ ، وطالب ذوى الرأى في مصر بالعمل لإعادة الأمن والنظام في البلاد وإنقاذ الثورة ، كان وسطاؤه وزراء الحماية ، وفي بيت أحدهم عدلى باشا وقع الموقعون على النداء المعروف الذى وزعته السلطة العسكرية حتى بالطيارات فى أنحاء القطر ، وقد حصل أخذ ورد بخصوص صحيفة ذلك النداء ، وكان عدلى باشا وزميله يعملان بوحى من دار الحماية ؛ والذى أعلمه أنه حصل بين رجال الوفد خلاف على قبول التوقيع وعدمه على ذلك النداء بحجة أن هذا ليس من شأنهم حتى لا يعتبروا ضمناً محرضين على الثورة ، إذا أخذ الناس إلى السكينة بعد الإطلاع على النداء ، فكان وزراء الحماية مع الفريق القائل بالتوقيع على النداء ضد الفريق الآخر . ومن الغريب أننى أعلم يقيناً أن الذين كانوا من أعضاء الوفد يؤيدون فكرة التوقيع هم المنشقون ، ولقد كان كل ذلك والرئيس فى جزيرة ملطه معتقلاً .

٢ — قال حضرة الكاتب (م. غ.) عند ذكر البيان الجذاب الذى أذاعه اللورد ملتر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أن مثل هذا البيان قد أرسل بالطبع بطريق البرق إلى سعد فى باريس .

(١) جريدة (البلاغ) - ٢٨-٢-١٩٢٢ - وهذا المقال موقع بأضواء أ.ع. وهو المرحوم الأستاذ أمين هز العرب المحلى وقتئذ

هنا حيج في أن ذلك البيان أرسل تفرافياً الى الرئيس من لجنة الوفد التي كانت منوطاً بها هذا العمل ، وكانت حين ذاك تحت رئاسة حضرة التقيب مرقص بك حنا على ما أتذكر ، ولكن عدلى باشا لم يكتف بعمل اللجنة ، فسارع من نفسه بارسال صورة البيان بالبرق الى الرئيس . وبذلك وصل اليه البيان مرتين في يوم واحد ، وكما قال حضرة الكاتب (م . غ) أرسل عدلى باشا الى الرئيس يرجوه أن لايسرع بابداء رأيه في البيان قبل أن تصل إليه رسالة منه . فكان لإبراق عدلى باشا ببيان اللورد أول عمل مباشره في مخاطبة الرئيس . والسعى في الدخول به في عمل الوفد ، والاشتراك به في المفاوضات .

٣ — فات حضرة الكاتب م . غ . أن يبين أن معالى الرئيس لما وصل اليه تفراف عدلى باشا الذى طلب فيه هذا الأخير من معالى الرئيس تفاصيل ، دهنش الزئير في باريس دهشة كبرى ، وقال لزملائه عن عدلى باشا أى تفاصيل ترسلها له ، وهو الذى أرسل لنا ، يمرض علينا حضوره إلينا وشرح ما جرى بينه وبين ملتر لنا ، وعرض كذلك إستعداداه للتجهيل بالجيء إلينا . ودهشة الرئيس ، كما أشار إليها في كثير من خطبه على ما أذكر ، دليل على أنه لم تكن لديه تفصيلات كما يريد عدلى . أن يوهم الناس بأنه مدعو ، لامتطوع للوساطة ، وإلا فأى تفاصيل يطلبها وهو المطلوب منه التفصيل .

٤ — عندما ذكر حضرة الكاتب م . غ . مسألة التفراف الذى بحث به الرئيس الى مصر بعد عودة لجنة ملتر بواسطة مستر هيرست للوفد للمفاوضة وأن عدلى باشا امتنع وتألم ونأى بجانبه ، لأنهم قالوا : « المستشار القضائى بوزارة الخارجية . »

ظهرت بعد ذلك جريدة التايمز وفيها أن لجنة ملتر دعت الوفد للمفاوضة بواسطة المستر هيرست المستشار القضائى بوزارة الخارجية للمفاوضة فى لندن ، فاستخدم الرئيس هذه الفثرة فى إقناع عدلى باشا ، ومن أعضائهم الى من أعضاء الوفد بخطتهم ، وبأنه لم يكن مخطئاً عندما وصف الرجل بصفته ، وإن ملاحظتهم أقل

ما فيها أنها غير مفهومة . والذي يدركه الانسان من تألم عدلى باشا من هذه المسألة ، هو أنه شق عليه أن يؤلم أصدقائه بأن يظهر أن المسألة في يدوزارة الخارجية، لأنهم كانوا يريدونها في يد وزارة المستعمرات .

هـ - فات حضرة الكاتب م غ. أمر خطير، وهو التلغراف الذى أرسله عدلى باشا من بليموث الى تروت باشا في مصر وأعضاء الوفد فيها يروجون مشروع ملتر عندما طيرت الأنباء أن المصريين يطلبون تحفظات ، عند ذلك أبرق عدلى باشا الى زميله بتلغراف ليس عندى الآن نصه ، ولكن معناه أن اللورد يقول إن المشروع يجب أن يقبل بدون أدنى تدمير أو تحفظ ، والا ضاع كل أمل . وهنا أو ما يقرب منه أبرق عدلى باشا الى زميله ، غله هذا الرميل الى كبير الاعضاء يومئذ محمد محمود باشا في بيت والده ، ولقد أطلعت على ذلك التلغراف شخصيا ، وقد تركه محمد محمود باشا على مكتبه ؛ فانظر كيف كان عدلى باشا يرحى الى صديقه تروت باشا الذى كان يعتمد عليه في أن يقاوم الآمه في مسألة التحفظات وهو في انجلترا وزميله فى مصر .

• • •

المقالة السابعة

(روى منشورة في جريدة البلاغ فى ١ / ٢ / ١٩٢٣)

رأيت كيف أمكن لعدلى باشا ووزراء الحماية أن يبعثوا مظلوم باشا عام ١٩٢١ عن كراسى الوزارة .. ورأيت كيف أن الرأى كان قد استقر على تشكيل وزارة اثنائية يسافر بعض أعضائها الى لندن تحت رئاسة مظلوم باشا .. ورأيت كيف أن مظلوم باشا قد قبل تشكيل الوفد من بعض الوزراء المتقاعدین وبعض الاهيان وأعضاء الجمعية التشريعية . ثم القيام بتأليف الوزارة .

رأيت كل ذلك ، فاذا جدد فى الحالة حتى نقض ما استقر الرأى عليه ؟ انك بالطبع لا تدرى ، ولا أنا كذلك ، الا مارأيانا من قول مظلوم باشا فى اعتذاره

عن القيام بتلك المهمة فقد قال : « انه رأى مصاعب فوق ما قدر والتي بنفسه أمام تنارب آراء وانتقادات واحتجاجات واجتماعات ظهر له أنها ملفقة ومدبرة .. ولكنتك لا يصعب عليك ، إذا أنت دقت النظر قليلا ، أن تعرف السر في الأمر ، ويكتفيك أن تذكر أن دجة سياسية معينة ، قد تدخلت أيضا — كما حدث في هذه الأيام — وأرادت تشكيل الوزارة والوفد على أن يكون ممن وضعت فيهم الثقة ومن عجمت عودهم أولا وآخرها .. »

وبتلك الطريقة تم لوزراء الحماية ما أرادوا ، وألف عدلي باشا الوزارة في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، دون أن يوفى بالعهد الذي قطعه على نفسه لسعد والامة بالأعمال عملا إلا بالاتفاق مع الوفد ، فلم يرسل إلى سعد شيئا عما سبق تشكيل وزارته من الحوادث ، ولا عما فعله في تشكيل الوزارة ولا أسماء زملائه إلا بعد الانتهاء من تشكيل الوزارة ..

ومن ثم صدر مرسوم بتأليف الوزارة ومعه جواب « صاحب الدولة ، عدلي باشا ميينا فيه أسماء الوزراء وجلبهم من أفسحوا الطريق للحماية ، وقبلوها على الرحب والسعة . وقد جاء في مستهل ذلك الجواب : « أن الوزارة ستجبل ، نصب عينها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر ، الوصول إلى اتفاق لا يجعل عملا للشك في استقلال مصر . وستجرى في هذه المهمة متشعبة بما تنوق إليه البلاد ، ومسترشدة بمارسمته إرادة الامة ، وستدعوا الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغول باشا إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض .. »

فاستقبل كثير من الأهلين هذه الكلمات بيشر ، وأخذ عدلي باشا يتيه به حتى بعد اختلافه مع سعد ، فقد قال في بيان سياسى أذاعه في ٥ مايو سنة ١٩٢١ : « أما ما يزعمه (أى سعد) من إزعاج الناس على إبداء الثقة بالوزارة ، فإ كانت الوزارة في حاجة إلى السعى في الحصول على مظهر جديد للثقة ، وهي لم تشأ أن تشر ماورد ولا يزال يرد عليها بكثير من وسائل التعضيد والتأييد ، ولكن الذى حمل المستبشرين على بشرهم أمور أربعة :

أولاً — أن عدلي باشا توج برنامج وزارته الرسمي بذكر « الوفد المصرى »
وهو سعد زغلول باشا ..

وثانياً — حسب القوم المستبشرون أن عدلي باشاموف بعهد الذى نشره فى
صحف البلاد، وهو أنه « لن يعمل عملاً إلا بالاتفاق مع الوفد » . فظنوا لأول
وهلة أن تشكيل الوزارة تم بناء على اتفاق مع الوفد . وقد قوى هذا الظن بما
رأوه من ذكر اسم الوفد وسعد ..

وثالثاً — تشكيل الوزارة العديلية على إثر الاستياء من الوزارة التى سبقتها ..
ورابعاً — قول عدلي باشا فى برنامج وزارته إنها « ستجرى فى هذه المهمة
متشعبة بما تنوق إليه البلاد ، ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة » ..

هذه هى البواعث الرئيسية التى حملت البعض — ولا أقول الكل — على
أن يحسبوا ظنهم هذه المرة بوزراء الحماية . وقد أوغل بعض الاشياخ فى النداء
بالتقىة ، فاصدر منشورا بامضاء « صوت الشعب » لاستقبال الوزارة توليها الحكم،
ثم صدرت أوامر رسمية إلى المدارس بالمطلة إلى أن تم ماتم

قلنا إن عدلى باشا لم يخبر سعدا بشئ إلا بعد تشكيل الوزارة ، فانه بعث
إليه ببيانته مخبراً إياه بنبا التشكيل ، فلم يسع سعد إلا أن أرسل إليه فى الحال تفرافا
من باريس مينا فيه الشروط التى يقبل الوفد المصرى الاشتراك معه على أساسها ،
وبعث فى الوقت نفسه صورة من ذلك التفراف لينشر على الأمة ؛ فإذا كان
من الوزارة التى جهرت بأنها نازلة على إرادة الأمة ، وبأنها مشتركة مع سعد فى
العمل ؛ إنها أصدرت الأمر إلى قلم المراقبة بمنع إذاعة التفراف !

ولقد ذهبت أنا ونفر من إخوانى إلى إحدى إدارات الصحف وقتئذ ،
لنتف على حقيقة الخبر ، فحكمت إدارة الصحيفة كل التكتم ، وقالت إنها ستكون
مستولة لإذاعة شئ ..

وعلم سعد بذلك ، فسارع إلى الاحتجاج عليه دون أن تعلم الأمة شيئاً ، وأعلن سعد عزمه في التفراف المرسل منه إلى عدلى باشا على العودة إلى مصر لمبادلة الآراء معه في الشروط التي بينها . فاهتز لهذا التبا أعضاب عدلى باشا ، وأخذ هو وجماعة حزبه الآن يسعون جد السعى في الإشارة عليه بعدم العودة ، ووسطوا كثيراً من الكبراء لإقناعه بضرورة العدول عن المجيء وأصوبية بقاءه في باريس ، فلم يحفل سعد بسعيهم ، ورد وسطاتهم وصمم على العودة ، وحسنا فعل ! . وقد أخذ عدلى باشا وإخوانه يهينون « جوا صالحا » يهدمون فيه الوفد ورئيسه لما توقعوه منه ، فسعوا سعيهم حتى قدم بعض أعضاء الجمعية التشريعية عريضة أظهروا فيها تهتمهم بالوزارة ، معددين ما ذكرته في مستهل برنامجها الذي أشرنا إليه، وما قالته في ختامه كسبب لوضع تلك الثقة فيها ، دون أن يشيروا بكلمة إلى سعد والوفد . وها هي تلك العريضة: «أعلنتم أنتم وزملائكم الكرام أنكم وضعتن نصب أعينكم الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا لا يدع علا للشك في إستقلال مصر، وأنكم ستجرون في هذه المهمة متبعين ما تنوق إليه البلاد، ومسترشدين بما رسمته الأمة وأنكم ستسعون في رفع التكاليف الاستثنائية الموجودة الآن ، وستهتمون عظيم الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الحاضرة ، وأنكم في القيام بابعاء هذه المسؤوليات تتمدنون على ثقة البلاد . . ف نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرفع ليدولتكم أنه ما غامر أنفسنا قط أدنى شك في تمام إخلاصكم أنتم وزملائكم لهذا الوطن العزيز . وأن الأمة ما كانت تفتظر من عدلى ورشدى وزملائهما أن يكون لهم غير الحطة التي رسموها ، فترجو منكم أن تسيروا في طريقكم على بركة الله ، بقلوب مطمئة تمام الاطمئنان على أن البلاد من أقصاها الى أقصاها واثقة بكم ، معضدة لكم ، عاملة جهد الاستطاعة على تذليل كل عبة تقترض سبيل قيامكم بتلك المهمة التي تفضلتم بإيخاها على عهدكم لتوصل الأمة لتحقيق مطلبها » (نشرت بالمقطم في ٣١ مارس سنة ١٩٢١ .)

وعلى هذا الخط ، أخذ القوم يعملون لكسب الثقة لأنفسهم ، وقصرها عليهم ، وكان الموقعون على هذه العريضة من الاشياخ الذين هم الآن نواة حزب عدلى باشا الكبرى^(١) . ولقد دعا هذا السعى شبان مصر إلى التيقظ لأعمال الوزارة فآخذوا يمررون على هؤلاء الموقعين (وقد حصلوا وقتئذ على كشف بهم) ويسألونهم رأيهم فى العريضة وعما حدا بهم إلى إغفال اسم سعد وكانت إجابتهم متناقضة ..



منعت الرقابة نشر تلغراف سعد الذى أرسله إلى الوزارة مبينا فيه شروط الوفد للاشتراك مع عدلى باشا فى العمل ، فرأى سعد أن يعمل بكل الوسائل لنشر ذلك التلغراف ولو فى الخارج ، حتى لا يرى بالسكوت وحتى لا يقال إنه كان راضيا عن بيان الوزارة وما تطلب . وكان من نتيجة ذلك ما نشرته جريدة « الراديكال » الفرنسية فى عددها الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢١ فى مقال افتتاحى جاء فيه :

« .. أما زغلول باشا فقد قابل الدعوة التى وجهتها إليه الوزار بكل ارتياح ، وأرسل إلى عدلى باشا ردا أملاه عليه اهتمامه الدائم فى تنفيذ الوكالة التى أعطته إياها الأمة المصرية تنفيذا يرتضيه وجدانه ، وقد ذكر فى ذلك الرد استعداد الوفد لمعاونة الوزارة إذا كان إلغاء الحماية الذى أشارت إليه الوزارة فى بيانها هو بالمعنى الذى قهقهه البلاد -- أى إلغاء صريحا مطلقا من كل قيد إذا كانت التحفظات التى أبدتها الأمة تقبل ؛ واشترط الوفد ففوق ذلك إلغاء الأحكام العرفية قبل الدخول فى المفاوضات ، لأنه لا يلقى بالمصريين أن يفاوضوا الانجليز فى ساعة لاتزال بلادهم خاضعة فيها للأحكام العسكرية والأحكام العرفية ،

(١) خصصنا الباب الثامن من هذا الكتاب لبيان كيف ولد « حزب الاحرار الدستوريين »

وطلب أيضا أن تكون له الرئاسة والاكثرية في الوفد الرسمي الذي سيعين لإتمام المفاوضات .

هذا ما كتبه جريدة فرنسية قبل أن يغادر سعد باشا باريس ، وبعد أن صدر مرسوم تشكيل الوزارة ييومي . وهو يدل على أن الشروط التي اشترطها سعد لم تكن حادثة عند عودته إلى مصر ، ولم تفقه إذاعتها في فرنسا لما رأى أنها منعت في مصر . ولقد صرح بشل هنا أيضا لمتدوب شركة هافاس قبل إزماعه الرحيل من فرنسا بتقلييل وزاد عليه ما يأتي :

« ... أصبح في الوفد إلى مصر نعتا بعد ما أعلن من تصريحات الحكومة الانجليزية والوزارة الجديدة المصرية ، وهي تصريحات قد تختلف في تقديرها الآراء ، إلا أنها تستوجب منا أن تفحص ونحن في مصر ما إذا كان من الممكن أن نجيب بالقبول على الدعوة التي وجهتها إلينا الوزارة الجديدة للمشاركة معها في المفاوضات الرسمية ؛ ولو أننا مع هذا قد اشترطنا شرائطنا التي أبلغنا الوزارة بها والتي لا يمكننا إلزول عنها ، وبهذا كله عرف سعد وجهة نظره التي كان مصمما عليها . »

• • •

عاد سعد بالرحم من معهم في منه يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأقام له أهل الاسكندرية رغبة عشاء في فندق كلارنج في مساء يوم ٦ أبريل سنة ١٩٢١ وقد سمعنا وقتئذ في بعض الخطابات ما هو خارج عن حد اللياقة في استقبال الزعيم كبير لم ير البلاد منذ نفي إلى مالطة ، وغاب يجاهد في فرنسا جهاد الأبطال نحو الستين ، وقد كان ممن ألقوا تلك الخطابات أمين يحيى باشا أخو وزير الحفافية وقتئذ . والتحق من ذلك أقرأ ما جاء في خطبته القصيرة ، فقد قال : وهذه الامة المصرية الناضجة لاستقلالها ترحب بك اليوم ترحيب المخلص في الولاء لمن أخلص لمصر وتناشدك وطيئك وإخلاصك أن تستمر في خطتك الحازمة لملوءة إقداما ، والبعيدة عن الاهواء ، فتستمر الامة في تعضيدك بكل ما فيها

من قوة . . وهذا كلام لا ريب في أنه اتهام لسعد في إخلاصه ، ولكن سعدا رد عليه بما لا يدع مجالا للشك في أنه رتب على تدبير وزراء الحماية له فقد قال :
« لقد دعاني أول الخطباء لأن أكون نائبا لإخلاصكم ، وهذا أسهل الأشياء عندي بالنسبة لأصل الإخلاص لا بمقداره ، ذاك لا يمكنني أن أجمع كل هذا الإخلاص في نفسي ، ولكنني مخلص مثلكم . . وانظر الآن ما ناله إذ ذاك خطيب آخر هو لبيب بك البتانوني (وقد كان بعد ذلك وزاريا) ، فقد قال :

« . . . وأمر البلاد بعد الله منكم وإليكم ، إن شتمتم فخذوا يديها إلى الامام وهو ماتمهده فيكم ، وإن شتمتم فادفعوها . . . إلى الورداء ، وهذا ما لا تصدقه في إخلاصكم ، فاجعلوا أيها الرجال اهتمام علم الأمة على اهتمام مرفوعا ولا ترجعوا بها في هجير الانشقاق تلفحها سموم التخاذل . . . »

وقبل أن أختتم هذه الكلمة أقدم شكرى لحضرة المحترم (أ. ع) على المعلومات التي أئتم بها أمس قراء « البلاغ » . وما اردت إلا أن آتي بموجب لتاريخ متسلسل متشابه ، وإلى بعد أن اكتمب لثشي تمخرني أشياء ، وعلى كل حال فنيا كتبت الكفاية من الايضاح ..

• • •

المقالة الثامنة

« وهي منشورة في جريدة البلاغ في ١٩٢٣/٣/٥ »

عدي باشا رجل من المكبرين المستودين ، ولذلك فراء لا يقدم على شيء إلا بعد إعمال الفكر . فهو لا يؤلف وزارة مثلا في هذه الظروف قبل أن يتكلم — وكلامه قليل عادة . . . وقبل أن يعمل لا يجتذب بعض المخرورين إليه ، ولو من « العمدة » الذين لا يعرفون شيئا في عالم السياسة . « ومنهم بنظريه « الجو الصالح » قى كل حين يريد أن يتقدم فيه بعمل . . . ولقد رأيتاه في وزارته الأولى سنة ١٩٢١ قبل تأليف بعثته السياسية ، يقرأ في بيان سياسي نشره على البلاد

« وإننا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها في أن نهيء المفاوضات
جوا صالحا يسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة إليهم » ..

ثم رأيت أنه الآن - في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٢ - يخطب في جماعته قائلا :
« فرأيت أن لابد من تشكيل وزارة تنتشر في البلاد روح الاخاء والسلام -
وزارة تستطيع توحيد كلة الأمة ، فتوجد بذلك جوا صالحا لإصدار الدستور
كاملا غير متعسف ، ورفع الأحكام العرفية ، وفك المعتقلين إلخ... » . ولقد ذاعت
عام ١٩٢١ الأمرين من جراء تهينة الجو الصالح ، وليس العهد منا ببعيد - والذي
نستنتجه من خطبة عدلى باشا الآن أنه يريد تمهيد السبيل لوزارته التي يشكها
وبعد القيام بهذا التشكيل يريد جوا صالحا ، لإصدار الدستور ورفع الأحكام
العرفية ، وفك اعتقال المعتقلين . وفي هذا من غير شك ما يشبه « حسن موقف
الأمة » الذي اشترطه ثروت باشا ..

ولكن ستكون في ذكر هذا الدور عظة وعبرة . لأنك ستحكم منه على قيمة
دعوة عدلى باشا الحالية ، وعلى قيمة وفائه بالعهد . ولقد شرحنا في المقال السابق
كيف كان استياء القوم في استقبال سعد بتلك الكلمات الجافة . ثم زاد استياؤهم
حينما رأوه في الحفلات التي أقامتها طبقات الشعب تكريماً له يحمل الحللات المنكرة
على مشروع ملنر الذي كانوا قد روجوا له بكل ماملوكوا من وسيلة والذي كثيراً
ما روجوا سعدا في قبوله . وفي أثناء ذلك كان سعد يفاوض الوزارة في الشروط
التي وضعا ، وقبل أن يحدث ما حدث من الخلاف كان أعضاء حزب عدلى باشا
يمهدون الطرق للوزارة . ومن ذلك ما وقفت عليه أنا شخصياً ، فقد كنت في إحدى
الحفلات المقامة لسعد وزملائه أقفاهم مع واصف بك غالى في الخطة التي وضعت
وقئتذ . وكان صديقى لى في الوقت نفسه يناقش المكباتى بك - العضو في حزب
عدلى باشا الآن - في الموضوع نفسه ؛ فلما سمعنى المكباتى بك أتكلم مع واصف
بك طلب منى أنا وصديقى أن نقابله في « الكونفنتال » صباح اليوم التالى فذهبنا
إليه . ولم يكذب فوره يصعد ألقاظ حتى فهمنا أنه يريد استدراجنا لرأيه الذي كان

يقضى بإفساح الطريق لوزارة عدلى باشا للمفاوضة وعدم التسليم بشروط سعد لانها خارجة عن نطاق المقول . ولم يرد أن يقف عند هذا الحد، بل أرادنا على أن ننشر هذه الآراء بين الناس؛ وفي أثناء المفاوضة بين سعد والوزارة وقتئذ شاعت الشروط الذى اشترطها سعد للدخول فى المفاوضات فاعتقها الشعب وأخذ ينادى بها جهرًا ، أفكان من المتوقع عقلا ووفاء أن قبلها الوزارة التى وعدت أن تجرى فى عملها « متشعبة بما تنوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الآمه » ؟ ولكن عدلى باشا لم يجب أهم شروط سعد وانتهى الأمر بأن أبلغ رشدى باشا سعدا فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ أن الوزارة مصممة كل الصميم على رفض الشرطين الخاصين بالمرسوم السلطاني وبالرئاسة ، ولا نرى الآن علا لترديد ما استند عليه فى جعل الرئاسة لسعد ، لأن شرح ذلك يطول ، ولكن يحسن بنا ان نأتى على مجمل يتنو عن طول الشرح ..

١ — فقد قبل عدلى باشا ذلك المشروع الذى استقر الرأى عليه بتأليف وفد رسمى يكون تحت رئاسة مظلوم باشا (كما جاء فى مذكرة دولته المقدمه الى دار الحماية) ، وكان ضمن اعضائه هو ونسيم باشا مع بقاء هذا الاخير فى رئاسة الوزارة (كما قال سعد فى بيان منعت الوزارة وقتئذ شره) ..

٢ — لكل بلد تقاليدها كما قال سعد ، وقد ضرب لذلك مثلين من تاريخ مصر يؤيدان حرية مصر فى وضع تقاليدها ، وهما اولاً - ان رئيس الوزارة كان مرءوسا لمدير الاوقاف فى لجنة حفظ الآثار العربية . وثانياً ان مصطفى باشا فهمى رئيس الوزارة كان عضوا فى لجنة الآثار المصرية وكان المسير ماسبيرو رئيسا لها ..

٣ — قبول عدلى باشا مشروع ملتر واشترأكه مع رشدى باشا ولطفى بك السيد فى وضع مشروع قدموه للملتر خطبه ..

٤ — وجوب إعلاء كلمة الآمة ورعا فظة على كرامتها قياسا على ما ذهب إليه عدلى باشا

خطأ في المحافظة على كرامة الحكومة مع انها جزء مصر من الأمة ، فقد قال في بيانه السياسي ما يأتي بالحرف الواحد : «إنها (أى الوزارة) لا تستطيع إجابته إلى هذا الطلب (الرئاسة) محافظة على كرامة الأمة ، .

ولقد كان العامل الأكبر لتشيس وزراء الحاية بالرئاسة إرادة الانجليز ذلك وقد انسابت كلفة الحق من فم رشدى باشا فقرر في حديث له مع الاستاذ النرايلى فى أول مايو سنة ١٩٢١ : « إن الانجليز لا يريدون ان يكون سعد باشا رئيساً للمفاوضات ، (ونشر هذا الحديث فى نظام ٥ مايو سنة ١٩٢١) .

وهذا هو عين الحق ، وقد جاء على السنة الإنجليز فى عدة مقامات رسمية .



والآن ننظر فيما وعد به عدلى باشا فى برنامج وزارته وهو قوله : « وفى هذا المقام تحرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى ، وأنها ستمكن بمقتل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل . . . » . فهل ألقى عدلى باشا الرقابة ورفع الاحكام العرفية فى القريب العاجل ؟ لقد كان هذان الوعدان من ضمن شروط سعد للدخول معه فى المفاوضات ، وكانا فى الوقت نفسه من وعود الوزارة فى برنامجها ، فلم يابه عدلى باشا بما تعهد به ، وبقى الاحكام العرفية مبسوطة على البلاد إلى وقتنا هذا . وكانت له أكبر سند فى مفاوضاته ، وفى زفه حين سفره من مصر لمهمة . .

وهذا بالضبط يشبه قول عدلى باشا الآن انه عامل على «رفع الاحكام العرفية فى الحال . . . » فكلمة « فى الحال » ستكون ككلمة « فى القريب العاجل » ، وأنت تعرف أو قد عرفت مقدار ذلك القريب العاجل . وسرى كيف تفشأ الصعوبات حينما يراد إمضاء قانون التضمينات الذى تجاهله عدلى باشا فلم يشر إليه .



بعد ذلك الخلاف أوقبله سارت الوزارة على منح إكرام الناس على تأييدها، والاحتفاء بسلطة الأحكام العرفية في عدم رفع دعاوى مباشرة ضد الموظفين المصريين الذين قاموا بعملية الإكرام، استنادا إلى منشور اللورد التي الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٩، وعدم الاعتداد بالقانون الأهلى الذى يؤاخذ الموظفين على مثل هذه الأعمال. وأحييت الوزارة القوانين الاستثنائية كقانون التجمهر لتحريم المظاهرات، ووجهت الرصاص إلى صدور الماتقين باسم سعد فى طنطا (فى أواخر أبريل سنة ١٩٢٢)، وكذلك أرغمت الموظفين على تغيير آرائهم السياسية. ومن ذلك ما حدث للمدرسى مدرسة الحقوق، فانهم أرسلوا إلى سعد تلفرافا يؤيدونه فيه ويوافقونه فى خطته، فلم يسع الوزارة إلا أن استدعتهم وهددتهم بالرفق إذا هم لم يحضوا تلفرافا يخالف تلفرافهم الأول ويعلنوا فيه أنهم يضعون ثقتهم فى الوزارة. ورفقت الوزارة مدير المنوفية على باشا شوقى لخالفته آراءها السياسية، ولسيره فى جنازة ضحايا طنطا. . . وفطقت قضاة دمياط والسنبطة وملوى الشرعيين إلى مكان بعيد. وفطت مثل ذلك مع مأمور مركز أبى تيج. ثم نبهت على الموظفين بعدم تكريم رجل سيامى فى وقت جهر فيه بالعداء للحكومة والوطن عليها لشخصى لا تعلق له بمجهر القنينة المصرية. . . ولما لم يأبه الموظفون بهذا التوبيخ وأقاموا حفلتهم الحافلة يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ وقضتهم، وقدمتهم لمجلس التأديب، وقد حكمت محكمة الاستئناف العليا فى جمعيتها العمومية ببراءة سلامة بك مبخائيل بالإجماع، فلم تعتبر الوزارة بهذا الحكم، بل اجتمع مجلس الوزراء فى صبيحة اليوم التالى، وقرر فصل صادق بك حينئذ. وقد قال سعد فى ذلك: « لو كنت فى مركز الوزارة ولطمتى العدالة هذه اللطمة لخررت منشيا على فى الحال ولما رقت مركزى، لأن العدالة قضت على وعلى سياستى. ومن هو أكبر من القضاء إذا حكم؟ »^(١)

ولقد جرت حادثة طنطا فأودت بحياة أربعة من الأهالى وخر فيها ستون

(١) يرجع تعليقنا على هذه المقالة فى الصفحة التالية وما بعدها.

جرحا . فإكان من وذر الداخلية إلا أن ذهب إلى طنطا فليب خاطر الجرحى من الجنود ، ولم يظهر أى عطف نحو أهل الضحايا ، ولم يزر هؤلاء الجرحى من الأميين الذين اكتظت بهم المستشفيات ، ولم يكف الوزارة كل ذلك ، بل عمدت إلى مدرسة الهندسة فوعدت من يمضى بالثقة فيها بالنجاح ، وحصلت بهذه الطريقة على عرائض ثقة من بعض طلبة الهندسة . ولقد روى لى أستاذ هناك أن إسماعيل صدر للإساتذة بأن يسيروا بعض الطلبة الثقاتا خاصة كي يسقطوهم في الامتحانات ، فابت ضماير الاساتذة أن تفعل ذلك ..

هذا وإن ذلك العهد لطافح بالحوادث اتى ليس لدينا الآن فسخة من الوقت لاستيعابها ، وهى حوادث جرت كلها ضد إرادة الأمة ، ولم تخر الوزارة فيها « بما تنوق إليه البلاد ، ولا استرشدت « بما رسمته إرادة الأمة ، كما وعدت .. والآن لقد صدق رسول الله عليه الصلاة والسلام حيث قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

• • •

تعليق على هذه المقالة

بعد أن عاد سعد زغلول إلى وطنه يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢١ بعد فنيه ورفاقه إلى ماله وبعد غيبة حوالى سنتين في جهاد متواصل في الخارج استقبلته الأمة عن بكرة أبيها بما لا عين رأت ولا أذن سمعت . وقد اشتركت طبقات الأمة فوق ذلك في تكريمه في حفلات وطنية رائدة . ولم يشأ موظفو الحكومة — وهم المحظور عليهم بحكم القانون والهوانح الاشتغال بالسياسة — وبالرغم من أن الوزارة قد حذرتهم رسميا من تكريم « رجل سياسى في وقت جم . فيه بالهداء للحكومة والوطن عليها لسبب شخصى . . . » لم يشأ هؤلاء الموظفون إلا أن يسهموا مع الأمة في تكريم سعد والرفد المصرى فاختاروا لجنة تمثلهم برئاسة صادق حنين بك وقوامها

سلامه ميناثيل بك وأحمد بك خشبه ووليم بك مكرم عبيد ، والدكتور نجيب اسكندر ، ومحمود بك التيراشي ، وزكي بك جبره ، وفؤاد بك شرين ، وحسين أفندي فتوح . وقد تحدد لإقامة حفل التكريم المذكور يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ فبدى من الوزارة العدلية غضبها من هذا الحفل، وهنا يقول الاستاذ صادق حنين في مذكرة له أنه : بعد الإعلان عن حفلهم وقبل أن تقام شجب خلاف بين رئيس الوفد ورئيس الحكومة عدلى يكن باشا على طريقة تشكيل بضعة المفاوضين المصريين، فعمدت الحكومة إلى الضغط بالوعيد والوعد على الموظفين أعضاء لجنة التكريم طلبا لإلغاء حفلهم بدعوى أن إقامتها قد يكون مغزاها مناصرة الجبر بالعداء للحكومة في حين أن الموظفين إنما كانوا يحرصون على تجنب الانهماك من جانب الإنجليز مرة أخرى بالفتور في الولاء لقضية الاستقلال

وما أن علم سعد بفضب الوزارة من هذه الحفلة حتى أرسل خطابا في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢١ الى صادق حنين بك شاكرًا له وإخوانه ثم يعمم على إقامتها وحسن قصدهم وجميل صنعم ، ورجاهم ملحا بأن يعدلوا عن عزمهم خشية أن تتكدر خواطرم بسببه ، وهو مما يؤله لإيلا ما شديدا ، وأكد لهم أن شعورهم المضغوط عليه أرقى في نظره من كل شعور آخر ، وأنه اذا أحجبت القوة مظاهر الترحيب به ، فلا تستطيع أن تحجب ما انطوت عليه جوانحهم من عواطف الحب والإكرام التى يشع قلبه برفقتها وتمتلئ نفسه سرورا بلطفها

ولكن لجنة الاحتفال مع موظفي الحكومة صمموا على إقامة الحفلة . ولم يسع الوزارة لإزاء ذلك إلا أن تقرر وقصم عن أعمال وظائفهم تمهيدا لمحاكمتهم تأديبيا، فأحالت سلامه بك ميناثيل إلى الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف الأهلية العليا وهى المختصة بتأديبه، وأحالت الباقيين إلى مجالس التأديب المختصة بهم

وبالرغم من ذلك كله أقام الموظفون حفلهم في موعدها ، وخطب فيها سعد

خطبة من خطبه الوطنية الفياضة استهلها واختتمها بتحياتهم تحية حماسية وبشكرهم شكرا عظيما مقررًا أنهم أحق بالتكريم . . . الخ .

وفي ٢ يونيو سنة ١٩٢١ قضى مجلس تأديب القضاء بمثلًا في تلك الجمعية العمومية بالإجماع براءة سلامه بك ميخائيل .

ويقول الاستاذ صادق حنين في مذكرته المشار إليها أن مجلس الوزراء قد انعقد بعد ساعتين من هذا الحكم وقرر فصله، ويصل ذلك بأنه قد أريد بهذا القرار أن يكون إنذارًا للموظفين بأن مجلس الوزراء هو الذى يملك السلطة العليا .

ولكن ذلك لم يخف الموظفين عامة ولا لجنة الاحتفال فصمدوا على رأيهم ضد هذه الوزارة وقد اجتمع سبعون من الموظفين من مختلف الوزارات نشرت أسماءهم في الصحف وقتئذ وقرروا إقامة حفلة لتكريم صادق بك حنين وذلك في يوم ١٩ يونيو ١٩٢١ وقد حضرها ألوف من الشعب والموظفين وكانت برئاسة الأمير عزيز حسن وخطب فيها سعد مستهلًا خطابه بقوله :
« لا أقول لصديق بك إلا كلمة واحدة : (كفك شرفًا أن رفعتك الوزارة العادلة !) » . . .

وذكر في ذلك الحين أن مكان الاحتفال قد أهيئ من شدة الحماس .
ثم واصل سعد خطبته فيبين المعنى السامى من القضاء براءة سلامه بك ميخائيل لأنه « أيد مبدأ جمليلا هو تقرير حرية الموظفين في إبداء رأيهم » ، وأشار إلى ما يجب على الوزارة أن تتخذه بالنسبة لباقى القضايا وسحبها من مجالر التأديب برهانًا على احترام القضاء والعدالة . . .

ولكنها لم تعمل وسارت تلك القضايا في سبيلها . . .
ولم تحف الأمة ذاتها مكتوفة الأيدي بالنسبة لهذا الحادث الجلل . فقررت — وما أحسن ما قررت — إقامة حفلة تكريم للموظفين التسعة الذين صمدوا أمام التهديد والضغط وأقاموا حفلة لتكريم سعد . وتمت الحفلة في ٢١ يونيو

سنة ١٩٢١ برئاسة نفس الأمير سالف الذكر وخطب فيها سعد ، وقد أشار فيها إلى أنه أمام تصميمهم على إقامة حفلهم لشكره عرض عليهم أن يغيب عن الحفلة فأبوا فحجّل من نفسه ثانية ورآهم في مستوى أرقى من المستوى الذى هو فيه ...

• • •

هذا ما أردنا تسجيله لأنه يستحق أجل تسجيل وأكرمه ولو أننا اخترناه لأن المجال يضيق عن الافاضة فيه وتفصيله .

• • •

المقالة التاسعة

« وهي منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٦/٦/١٩٢٣ »

تعرض زكى باشا فى الأيام الأخيرة للوضوع الذى أسلفنا الكتابة فيه على صفحات « البلاغ » ، فقد كتب مقالين متتابعين فى الأهرام عن رشدى باشا بطل الحماية (١) ..

فرأينا بمناسبة ظهور هذين المقالين فك « البلاغ » بما كان فيه من الأسر أن نكتب مقالا عرضيا لايتمع سير ماقات من المقالات ..

(١) نذكر أن نذكر دفع احد زكى باشا عن رشدى باشا من بين من دانموا عنه ومناقشته والرد عليه فى الباب التالى من هذا الكتاب ، وهذا كله مستدرك الآث فى هذه المقالة التاسعة من مقالات « وزراء الحماية »

لم أستطع أن أعرف قصد زكي باشا مما كتبه عن صديقه رشدى باشا، فأذك
تراه فى بعض المواضع يزل به إلى الحضيض ؛ وفى بعض المواضع الأخرى
يرتفع به إلى عنان السماء ، ولكن موجز ما أستخلصه من كتابته عن بطل وزراء
الحماية هو إشفافه عليه ، وحنانه على رجل قضى معه جزءا كبيرا من أوقات
الصفاء والوفاق . .

ففى العهد الذى حاسبت فيه الأمم وزراءها على ما قدمت أيديهم من تقرير
فى حقوق الوطن منذ قامت قيامة الحرب الأوربية الكبرى، يبرز زكي باشا ما صوبه
وزراء الحماية من سهام الناصبين نحو الوطن، ويطيل فى القول ملتصقا لهم بالمآذير
بنير حق، ويذهب إلى أن الكشف عن سوء طويتهم وتناد على تسميع الأفكار وعلى
إعمال المعاول لكي نهدم بأيدينا أفرادنا واحدا بعد واحد من ذاك الفريق حتى
لا يبقى فينا ولا قاعد إلى أن نهدم هيكل الوطنية على رؤوسنا جميعا ..

لا يا باشا : إن هيكل الوطنية وبخاصة إذا ازوت تلك العصبية فى عقرب دارها
أو إذا انهدمت كما تقول ، فإن هذا الانهدام فيه كل الخير للوطن . .

سأكتفى الآن هنا بالرد على بعض ما ذكره زكي باشا فى مقاله الأخير ناظرا
إلى القراء نص حديثين لرشدى باشا قبل أن تبرز الحماية إلى عالم الوجود حتى
يتبينوا نفسية ذلك البطل الذى « من أخص سجاياه التزامة والعفة فى حياته
السياسية والحكومية » كما قال زكي باشا . أما سؤال زكي باشا : « هل ما يؤخذ
به رشدى بحق أو بنير حق لا يحويه كل تلك الحسنات الآخذ بعضها برقاب بعضا . .
فأنت لا تتأثر به ولا تستد باجابهته على هذا السؤال بقوله مع التكرار : « اللهم
نعم ! اللهم نعم ! » . ذلك لأن الجرم قد وقع ، فلا تحموه حسنات مهما أخذ بعضها
برقاب بعض . وإلا فإل إذا ارتكبت جريمة شنعاء ثم أكثرت من أعمال البر
والإحسان واتبعت هذا كله بالصلاة آناه الليل وأطراف النهار ، هل تؤثر تلك
الطيبات فى أهل الجريمة فى نظر القانون على الأقل ؟ . .

الهم لا

قلنا إن زكي باشا أتى على سيئات لرشدى باشا ثم اردفها بحسنات . وقد
خطب بين الاثنين في بعض الاحيان . على أنه قد يرد على ذلك بأنه رجل يعنى بالتاريخ
فيذكر الحسن والسيء كلا على حدة . ولكن ألا يجدر بمن يقف نفسه موقف
المؤرخ أن يأتي على الأساس الذى يبنى عليه حكمه . لقد رأيناه في مقالیه قد أكثر
من الاسانيد المؤيدة لوجهة نظره ، فإباله نسي ذكر أقوى الاسانيد دلالة على
ما فعله رشدى باشا ووزراء الحماية . .

أما وقد حبس زكي باشا عن القراء مارميت إليه ، فإلى أرى من الوفاء أن
أتى على الحديثين مكفيا بهما بدون أى تعليق (١) .

• • •

بقيت نقطة أخرى وهى التماس العذر لرشدى باشا في قبوله الحماية بأنها كانت
دعامة الضرورة ، وبأنه أعطى التأكيدات بذلك فقد قال زكي باشا : « إن رشدى
باشا طالب الحكومة البريطانية بما يقضى به صالح مصر من إعطائنا أقصى نصيب
من الحرية ، فأرسل لويد جورج رئيس الحكومة الانجليزية إلى السيرشيتهم تلغرافا
يقول فيه . . . : « اعطوا لرشدى باشا التأكيدات بأن الحكومة البريطانية ستؤزل
الطلبات التى طلبها منزلة الاعتبار كل الاعتبار الجدى متى وضعت الحرب أوزارها . .
وقبل أن تتعرض للرد على ذلك القول نؤاخذ بكل أدب زكي باشا المؤرخ
الدقيق بان لويد جورج لم يكن في ذلك العهد رئيسا للحكومة الانجليزية كما يقول
بل كان رئيسها المستر اسكويث وهو الذى أعلنت الحماية في عهده . وحينئذ

(١) لم نقل نسي حديث رشدى باشا المشار إليهما في صدر هذا المقال لسبق نقلهما في الفصل
الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب ضمن مقال (لم لم تنق - ولم لا تنق) ص ١٩٢ - ١٩٤
وفصل المقالة الأولى من مقالات (وزراء الحماية) من ص ٢٠٤ - ٢٠٧ من الفصل المذكور

لا نعرف هل التلغراف الذى يشير إليه زكى باشا مخترع أو هو صحيح ، ولكن زكى باشا المؤرخ أخطأ فى اسم مرسله^(١)

أما التأكيدات التى يقول زكى باشا أنها أعطيت لرشدى باشا بواسطة السير شيتام بان الحكومة البريطانية ستزول الطلبات التى طلبها منزلة الاعتبار متى وضعت الحرب أوزارها ، فلم تكن عن الاستقلال بل كانت عن تنظيم الحماية ، ذلك التنظيم الذى طلبه إذ ذاك رشدى باشا ، والح فى طلبه سنة ١٩١٨ كما بين ذلك لنا لورد ملتر فى تقريره ..

وهنا لابد أن نسأل هل كانت الحماية حماية الضرورة حقيقة ؟ ذلك ما لم تدل عليه المستندات فى ذلك الحين ، لأن البلاغ الرسمى الذى بسطت فيه إنجلترا الحماية البريطانية قال بصريح العبارة إن مصر أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، فكلما فصاعداً هنا لا تدل على أن الحماية كانت مؤقته بوقت لأن البلاغ لم يقل من الآن دلي أن تضع الحرب أوزارها .. وقد قيل هذا على مرأى ومسمع من رشدى باشا وزملائه وزراء الحماية وقبيل تكوين وزارتهم بقليل . فهل كانوا يمتقدون حقيقة فى ذلك الحين أنها حماية الضرورة ؟ كلا ! لقد كانت أعمالهم وأقوالهم وحركاتهم وسكتاتهم تدل على اعتقادهم أنها حماية الأبد ولا ينقصها إلا التنظيم بعد أن تخمد نار الحرب

ولقد أخذنا ملتر فى ذلك القول فقال فى تقريره تعليقاً على بلاغ إعلان الحماية ما يأتى :
« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطاً حريياً وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط، ولكن يظهر لنا من عبارة المشور^(٢) أنه لا يفتح باباً لهذا التفسير »

هنا ما يسمه المقام للرد على بعض ما جاء فى مقال زكى باشا ..

(١) هذا التلغراف سبق أن أشار إليه وشدى باشا فى حديثه مع جريدة وادى النيل ونقلناه فى ص ٤ من هذا الكتاب ، كما أشار إليه فى مواضع أخرى ذكرت فى ص ٤٤٤ و ٤٤٥ .
(٢) المقصود بالمشور هو (بلاغ إعلان الحماية)

المقالة العاشرة

مسئوليتهم في حوادث الاسكندرية

« وهي منشورة في جريدة البلاغ في ١٥/١٠/١٩٢٢ »

حالت دون مواصلة مقالتي الفائتة تحت هذا العنوان « وزراء الحماية ، ظروف وأحوال فنعت لإتمام الموضوع الذي سرت فيه ، لأني لعل أن مسلك طغمة وزراء الحماية واحد في كل دور . والآن أوصل السير فيه لتكيله . ويشجني على ذلك :

أولا : ظهور كتب ذات عنوانات خلافة في هذه الآونة تذهب إلى تمجيد وزراء الحماية حتى أن أحد كاتبيها سماهم « أبطال مصر » ، متخذة هذه التسمية عنوانا لكتابه .

ووضع كاتب آخر يقول عن نفسه أنه تاب وأتاب كتابا بعنوان « نهضة مصر » ، سوى فيه بين ثروت وكفور بطل الحرية الإيطالية .

ثانيا : تحفز بعض وزراء الحماية بنصر خجل للظهور في ميدان الانتخابات ، ففي « سند بسط » يناهب اسماعيل صدقي باشا لترشيح نفسه . وفي « أبي مندور » — كما يقولون — يتلس أذنان ثروت باشا طريقا لاصطياد الثقة له أملا في انتخابه .

• • •

وصلت في المقالات الفائتة إلى ما اتاب البلاد من جراء انشقاق السير عدلي ، فقد أساء إلى البلاد ، وأفسد الأخلاق ، وبالت وزارة في التكيل بالشعب شر تكيل ، وصدرت الأوامر باستعمال قانون التجمهر وقمع المظاهرات ، ولم تكذ تلك الأوامر تصل إلى سمع الشرطة حتى هرعوا بخيلهم ورجلهم يشبعون الناس ضربا ، ويمجرونهم من محادهم لباس نومهم كما فعلوا مع الاستاذ حامد أفندي العبد

وسمنا أن أفراداً من المعروفين بالشر أوعز إليهم أن يندسوا في المظاهرات ويحاولوا إحداث ما يبدل على أن المتظاهرين هم البادئون بالاعتداء .

ويقال إن هذه الغاية يسعون إليها منذ مدة . ولكنهم يحبطون في عملهم ليقظة أبناء الأمة وسهرهم ، وقد خاب ما كانوا يطمعون فيه من حمل الأجانب على الشكوى . ويظهر أنهم لجأوا إلى هذه الدسائس الجديدة ليبرروا ما يريدونه وما يفعلونه تأييدا لحظتهم .

ولم تكذب تقوى صفحات هذه الجريدة حتى سمنا بوقوع تلك المأساة المخزية التي أدمنت قلوبنا . فقد رمت الجنود الانجليزية في المدينة قنابل ماضية والسير عدلى غير مبال بالنتيجة بل ترك لهم الحبل على الغارب ، فوقع ما كان متنبأ به من قبل وخر صريحا من المصريين ٤٤ شخصا ، وأم المستوصفات من الجرحى نحو ٢٠١ من الوطنيين والأجانب .

وأول شيء عمدت إليه وزارته وقها جريدة الأمة في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ مدة شهر ، وذكر في القرار الوزاري أن السبب هو أنها نشرت عبارة تحت عنوان (الدسائس تعمل) ، وهي تتضمن أكاذيب عن الوزارة من شأنها إثارة الخواطر وتبهيج الأفكار .

ولست أميل دائما إلى سرعة تصديق البلاغات والقرارات الرسمية ، فكثيرا ما كنت أرى أيام الثورة المصرية وبعدها وقائع يسيئ رأسى ثم أرى بلاغات رسمية بما يخالفها . وأقرب دليل على صحة قولى أن خبر تسمية الوفد الرسمى بالبعثة السياسية كذب رسميا ، ولكن حكمانية الاسكندرية ذكرت بعد ذلك اسم «البعثة السياسية» مرتين في بلاغاتها الرسمية . وكذلك جرى ذلك الاسم نفسه على لسان السير عدلى لمراسل جريدة الديا الفرنسية الصادرة في ٥ يولية سنة ١٩٢١ إذ قال بصريح اللفظ : « إن بعثتنا على أهبة السفر إلى لندن » .

وكذلك سطرت كلمة البعثة على حقائب أعضاء الوفد الرسمي ومستشاريه ١١
فهل معنى ذلك التكذيب الرسمي صحة الوقائع التي كذبها ؟
نعم ليس في الأمر كذب . وقد لقت نظري كلمة جاءت في شهادة الميرالاي
جرانت بك حاكمدار مدينة الاسكندرية أمام المحكمة العسكرية الآتي ذكرها .
قرأتها في تقرير تلك المحكمة الرسمي وهي : « في صبيحة يوم الجمعة (٢٠ مايو)
قابلت اسماعيل صدقي باشا وزير المالية فاستحسن جميع معاملته ، والشئ المستغرب
هنا ليس استحصان معامل ، فقد يكن ما عمله إجراءات حكومية بل هو مقابلة
الحكمدار لوزير المالية وإخباره بما تم إذ ليس هناك أية علاقة بين الحكمدار
ووزير المالية . وكان من المقول أن تنشأ العلاقة بين الحكمدار ووزير الداخلية
المشرف على عمله . وتلك قرينة قد تقسح المجال لتصديق قول جريدة الأمة
خصوصا بعد اتفاقها واتفاق الحكمدار على ذلك « يوم الجمعة » الذي دبر
الامر فيه .

وإن كان هذا دليلا ضعيفا على أن لوزارة ذلك الحين تأثيرا في مأساة
الاسكندرية ، فأنا ننقل إلى القراء رأى محكمة التحقيق العسكرية كما جاء في
تقريرها : « لذي استندت عليه أخيرا جريمة السير عدل . فقد قالت المحكمة
ما يأتي حرفيا :

« وقد علمت هذه المحكمة أن أنصار الوزارة ارتكبوا قصيرا فادحا . وبما
لاشك فيه أن الوزارة أعلنت في طول البلاد وعرضها أنها لا تود وقوع حادثة
مثل حادثة طنطا كيفما كان الحال ، وقد وصلت إلى محافظ الاسكندرية وحكمدار
بوليسيا أوامرها في هذا الصدد ، وكان نتيجة هذه الأوامر المشنومة
تأثير مباشر في وقوع الاضطرابات في الاسكندرية مما لا يزال عالقا في
الاذنان . »

وبما يلاحظ في بلاغ وقف جريدة الأمة قوله إن العبارة التي نشرتها تتضمن

أكاذيب عن «الوزارة» مع أنها في الحقيقة — كما يراها القراء — مقصورة على اسماعيل صدق باشا دون غيره . وكان في إمكانه بل إغلاق الجريدة أن يرفع دعوى مباشرة على صاحبها ومحرمها . ولكنه لم يرد أن يعرض نفسه للفضاء .



وليت الأمر اقتصر على ذلك . بل زاد الطين بلة تأليف اللورد اللبي محكمة تحقيق عسكرية بمقتضى أمر عرني صدر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ أعطاهما سلطة كبيرة لإعلان الشهود الحضور أمامها والقبض عليهم وإحضارهم لهذا الغرض إذا اقتضت الحال ولتحليفهم اليمين والتفتيش وضبط الأوراق وغير ذلك . وبمقتضى هذا تخطى الإنجليز ثمانية العمومية، وقد كانوا اتهموا قبل ذلك بأنهم زغولوية وشكوا في ذمتها وارتدوا في أمانتها، ومن ثم سارت تلك المحكمة في التحقيق فسمعت ٢١٧ شاهدا جلهم من الأجانب، وانتهى الأمر بإعمال المشائق في نحو ١٨ مصر يا على ما ذكر ذهبت أرواحهم، وهي تفيض أسى وتعجب جام غضبها على عدلى ووزارته ونحبي سم - أ وكيل الامة .

وسيتول اتم محاسبة وزراء الحماية الذين اشتركوا في ذلك الإثم . وإن لم يكونوا حقيقة مشتركين فيه، فقد وقفوا إزاء موقف سلب لا يظلمهم من المسؤولية ، وقد اهتم صفااء الأجانب في جمع الأدلة لإظهار براءة رعاياهم بما نسب اليهم، ووقف وزراء الحماية مكتوفي الأيدي كأن القتل والجرحى لم يكونوا من أبناء مصر . فلم يهتموا في جمع أى برهان يدلون به على أن المصريين ليسوا بالمعتدين أو البادئين بالاعتداء على الأقل .

وعلى العموم تجاهل هؤلاء الوزراء وجود أنفسهم ووجوا كل عنايتهم إلى الانشقاق تأليف البعثة السياسية رغم أفض البلاد، ولم تظهر لهم أية حركة فعلية لإزاء مأساة الإسكندرية اللهم الا إصدارهم بلاغا رسميا يكذبون فيه أن حبل المشتقة

استمر طويلا في عتق أحد الذين ذهبوا ضحية سكوتهم وإهمالهم .
لقد حدثت تلك المأساة عن تدبير سيء يقصد منه فض المظاهرات والعمل
على تأليف البعثة في جو هادئ . وقد ناشد سعد أمته بأن تقابل هذه الحادثة بما
عهد فيها من رزاة وسكينة وأمر المصريين بعدم الاعتداء على ضيوفهم الأوروبيين
ولو اعتدى هؤلاء عليهم .

والنتيجة المترتبة على تلك المأساة هي رمينا بالترخش والتعصب ضد الأجانب ،
ولقد دافع الوزراء تحت تأهير الرأي العام عن ذلك أخيراً وشهد لنا الانجليز
يا كرامنا ضيوفنا الأجانب .

ويكفي أن يقول المستر هارمسورث وكيل الخارجية البريطانية على مسمع
من مجلس النواب في ١٥ مايو سنة ١٩١٩ — أى عام الثورة المصرية — ما يأتي :
« قيل إن النساء البريطانيات أو بعض النساء من الجنس الأبيض قد لحق
بهن ضرر في خلال هذه القلاقل . ولكن جميع المعلومات التي لدى تدل على أنه
ليس ثمة أقل مسحة من الصحة لهذه الأنباء . وفي الواقع هناك حوادث كثيرة
أظهر فيها المصريون شفقة عظيمة وإنسانية نحو البريطانيين وغيرهم من الأوروبيين
في تلك البلاد » .

« فإذا كان ذلك يقال أيام غليان الأفكار واضطراب جبل الأمن ، أفلا
يكون دليلاً على أن مأساة سنة ١٩٢١ ما ارتكبت ضد الأجانب ولا كرها
فيهم ، بل دبرها نفر من الشريرين لمرض سيء في قلوبهم . إلا إن الله ليس بنافل
عما يدبره الخائنون .

المقالة الحادية عشرة

قبيل تأليف بعثتهم

« وهي منشورة في جريدة البلاغ في ٢٥/١٠/١٩٢٣ »

غط السير عدلى باشا وزملاؤه في نومهم ، وأتت الأدلة تترى على براءة المصريين عما نسب إليهم في حوادث الاسكندرية ، فلم تحرك ساكنهم . وقد شهدت لنا الجاليات الإيطالية في بيان أذاعته بأننا نجح الأجانب ، ولا نضمحلهم سوءا ، وأن المصريين بريئون عما عزي إليهم في تلك الحوادث ، وأثبتت حتى مكاتب «التيمة» في القاهرة أن سبب الاضطراب راجع إل اليونانيين الذين فقدوا عقولهم ، وأطلقوا الرصاص على رجال الشرطة ، وسارت على هذا المنوال نفسه جريدة «الوسط» منسقة جازيت ، و « الدلي ميل » .

كل ذلك لم يقتل وزراء الحماية من غفلتهم ، ولقد كان في إمكانهم أن يستغلوا هذه الأدلة في درء التهم التي انصببت ظالما علينا ، وأن يسهلوا الطريق للجنة المحامين الإلهيين التي تألفت حينئذ لجمع البراهين الدالة على براءتنا . ولكنهم لم يجرؤوا على ذلك ، وأسلموا الأمر أخيرا مطمئنين إلى محكمة التحقيق العسكرية التي فنت على كثير من المصريين بالإعدام ظالما وعدوانا ١ .

ولقد كان تأليف محكمة التحقيق العسكرية أكبر فرصة مبررة لاستقالة وزراء الحماية ، لأن الحكم المرفى أمددها بسلطات واسعة المدى — سلطة النيابة وسلطة القضاء في آن واحد ، وعرض ظرف في ذلك الحين كان يشجع حقيقة على تلك الاستقالة فقد أذاع صديقهم اللورد اللثي بلاغا في اليوم الذي أصدر أمره فيه بتأليف تلك المحكمة استباح لنفسه فيه حق التدخل الصريح في شؤون الوزارة قائلا : « ... ولكن في آخر الأمر مسئولية حفظ القانون والنظام الواقعة على وواجبات ذلك متروكة بي » غير أن حرص الوزراء على المرا كز لم يسمح بأن يفرطوا قيد

شجرة فيها، وليتهم بقوا وطهروا أيديهم ، وأزالوا رجسهم بل بقوا أمام حوادث الاسكندرية ساكنين، ولم ينطقهم وزير الخارجية اليونانية الذى قال فى مجلس نواب اليونان إن المصريين هم البادئون بالتعدى .

والسكوت بطبيعة الحال نتائجه . وأول نتيجة له ما قذفنا به مستر تشرشل وزير المستعمرات فى خطبة ألقاها يوم ٧ يونية سنة ١٩٢١ على مسمع من جمعية زرع القطن بما نشترس إذ قال : « .. إن أعمالنا فى مصر لم تنته، ولا أرى أن الوقت قد حان بعد لسحب الجيوش البريطانية . فقد تبيد غوغاء القاهرة والاسكندرية عمل الجاليه الاجنبية فى الحال، وتقوض الصرح العظيم ولعمل الكبير الذين قضت الإدارة البريطانية أربعين عاما فى تشييدهما » .

فأجاج هذا التصريح ثائرة البلاد ، فبعث سعد وكيل الامة باحتجاج عليه إلى رئيس الوزارة الانجليزية ، وتبعه الكثير من الافراد والهيئات ، ودعا الامير عزيز حسن إلى اجتماع خاص للاحتجاج على تصريح مستر تشرشل، وخطب سعد فى هذا الاجتماع خطبة ضافية . وبالإجمال هز التصريح أعصاب البلاد، فاحتجت عليه بكل وسيلة ملكتها . ولكن ماذا فعل وزراء الحماية ؟

كل ما فعلوه هو أنهم أصدروا بلاغا رسميا اخبرونا فيه بزيارة عدلى للمندوب الساسى ! وتقديمه له كتابا فيه استياء الحكومة والرأى العام من تصريحات مستر تشرشل . وجاء فى ذلك البلاغ ما يأتى : « وقد قرر دولته فى ذلك الكتاب أن رأيه (أى رأى تشرشل) هو بلا نزاع رأى شخصى لا أحد رجال الحكومة الانجليزية ، ليس من شأنه أن يؤثر فى نتيجة المفاوضات التى تنوى الوزارة أن تتمسك فيها بالمطالب القومية وأن تدافع عنها بحرية تامة » .

وقد قارنت شدة احتجاج السيدات على تصريحات تشرشل بطراوة احتجاج الوزراء فتبين لى أن الفرق كبير والبون شامع . ولم يوجه احتجاج الوزراء إلى رئيس الوزارة الانجليزية، ولم ينشر بنصه على الامة لترى رأيا فيه . وهذا

ما كانت تتطلبه ، التكاليف السياسية ، التي أمسك السير عدلى بزمامها كثيرا . وقد سبق له هو وزملاؤه قبل أن يتبوأوا كراسى الوزارة — أن احتجوا على قول المستر تشرشل الذى صرح به فى المادة التى اقيمت للإلزام ريدج قبل سفره إلى الهند فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢١ والذى اعتبر مصر بمقتضاه داخلة فى الدائرة الإمبراطورية البريطانية المرة . وكان احتجاجهم موجها إلى مستر لويد جورج . رأسا . ثم نشره بخفايره فى الصحف ، ولكن ذلك كله كان منهم تحفزا لتولى الوزارة ولداهنة الشعب وإبرامه بانهم معه ومنه !! .

• • •

اتخذت وزارة السير عدلى حوادث الاسكتندرية ذريعة لعدم إلغاء الحكم العرفى . إذ رأت تيسار الوطنية الجارف فلم تقو على مجابهة الحوادث بمقتضى قوانيننا العامة ، بل رأت مثلا من أمثلة تلك القوانين العامة التى كانت ضربة قاضية على إفكها فى قضية سلامة ميخائيل بك . ولهذا فضل السير عدلى أن يستبقى الحكم العرفى لينفذ به ما ربه . فقد سئل من مندوب جريدة الغازيت : هل لدولتكم أن تتدخلوا للتدابير التى ترونها للبحث فى مسألة الاحكام العرفية ، فأجاب بما يأتى : « ليس لدى الوزارة عزم كهذا الآن ، ويجب أن يفهم أنه اذا بحثت هذه المسألة ، فلا يكون هذا بقصد إلغاء الحكم العرفى فى هذه الآونة الخ » . (الاهرام ، ٤ يونيه سنة ١٩٢١)

واشتغل السير عدلى عن مطالب البلاد باستقبال الوفود التى كانت تجلب جلبا بواسطة المديرين ، وأمورى المراكز وبإصدار قلم المطبوعات لعرائض الثقة وأسماء أعضاء الوفود أحياء وأمواتا كل يوم ، واستعملت الوزارة وقتئذ كل أنواع الاستبداد مع الشعب . فاخذت فى تفتيش المنازل ليلا ، والقبض على كثير من الطلبة ، وافتزعت كل عريضة أتى فيها على الثقة بسعد وأحرقها ، ودخل عمالها الكتائب لاختد توقعات الأطفال على عرائض الثقة بالوزارة ووزعت على البلاد .

منشورات بعنوان « عراقى الثانى » وعاضرة الامتاز مرص فهمى بك وخطة الامتاز الشيخ الحضرى بك واعترف خفراء ميت غمر لوكيل النيابة بانهم تسلموا هذه الخطب من المركز ، واتخذ عمال الإدارة النش فى أخذ التوقيعات للثقة بالوزارة، وكان المتهم يعطى ختمه ليختتم به محضر التحقيق، فياخذونه ويختتمون به عرائض الثقة بالوزارة . ولما ضاقت الحيل باحدهم أرسل متاديا ينادى بوجود أشياء مخبوءة بنقطة برنابل ويراد بيعها بالمزاد، فحضر كثيرون، ولكن بدل التوقيع على قوائم الحجز الوهمى، كانت الإدارة توقعهم على عرائض الثقة، وأرغم عمال الإدارة جماعة الباعة فى دمنهور على إمضاء الثقة ، وأتوا بمئات من كنانسى طرق المجلس البلدى بكفر الزيات وسوهاج والحوذية والعمال وأخذوا توقيعاتهم مدعين أنهم من ذوى الحيشيات وأرباب المصالح الحقيقية ، ودخلوا منزل كريمة المرحوم مصطفى باشا خليل وقبضوا على مجلسها لأنه كان يمسى الناس عرائض الثقة بسعد فآخذوها منه، وكانت تحوى ستة آلاف إمضاء، ودعوا عمدة أخطاب الهم ليدفع مبلغا فوعده بأن يعطيه لمن معين فأخذوا ذلك المبلغ غصبا على ذمة إقامة حافلة تكريمية للسير عدلى ، وأصدروا الأوامر إلى أصحاب المركبات بالانقلاء وفودا إلى بيت الامة ، وطردها ذات مرة العربات التى كانت فى انتظار راكبها فى بيت الامة يوم العيد دون أن يأخذ أصحابها أجرهم ، ورفضت وزارة الداخلية إعطاء برأئى إلى فتح الله باشا بركات ومحمد باشا صدق وحسين بك هلال .

ولجئى التام عن إيراد مخازى ذلك العهد المشوم ، أكتفى بنقل الخطاب الآتى الذى بعث به عشرة خفراء بامضاءات صريحة نشرت فى الصحف إلى سعد ليتصور القراء استبداد وزارة السير عدلى ورضاءها عن كل ما فعله عمالها، وليروا كيف تملك روح الشجاعة أبناء البلاد حتى خفراء الذين يتقاضون أجرا زهيدا يتعوتون به هم وأسرههم . فقد قالوا فى خطابهم : « نحن الموقعين هذا خفراء ميت أبو غالب بمركز شبين متوفية نحيط علم معاليكم أننا طلبنا إلى المركز

لسبب إضائنا على العهد (بضم العين)، وبمجرد ما وصلنا أخدمنا حضرة اليوزباشى أختامنا ولم يردها بالثاني، وقد اتضح أن سبب أخذ الإختام هو التوقيع بها على عرائض الثقة بالوزارة مدعين أننا من الأعيان . ولذلك نحتج على ما فعله رجال الإدارة ونؤيد ثقتنا بعمالكم ، ولا نتق بأى هيئة مفاوضة يرأسها غير معالكم، كما أننا نحتج بشدة على مفاوضة الوفد الرسمى ولا نرضى بغير الاستقلال بديلا . وليحيى معالى الرئيس . . .

وقد ذكرت كل الوقائع التى سلفت فى الصحف وخطب الخطباء وكتابة الكتاب، فلم يجرأ السير عدلى وزملاؤه على تكذيبها ، بل أثبتت صحتها أحكام المحاكم المصرية كما حدث فى قضية نظرت أمام محكمة المحلة الكبرى اتهم فيها عمدة المعتمدية بضرب شخص لامتاعه عن التوقيع على عرائض الثقة بالوزارة المأخوذة من المركز، وحكم عليه بفرامة وتعويض مدنى .

أما سعد فبقى مركزه قويا لم يزوجه استبداد وزراء الحماية . ولم يفلح اشتغالهم الجدى بهدمه، بل هدموا أنفسهم بأعمالهم . وذهبت أتعابهم ادراج الرياح . فلم يقد انضمام سكرتيرهم إلى الحزب الديمقراطى، ولا خطب مرقصهم واخضرى المسلحة ، ولا تضليل الناس ولا كراههم، ولا كثرة الوفود الممطعة والإمضاءات الزائفة .

وهكذابقى سعد وسيبقى بأذن الله قاترا منصورا .
 وإن ينصركم الله فلا غالب لكم . .

المقالة الثانية عشرة

مستوليتهم في نفي سعد وصحبه

«وهي منشورة في جريدة البلاغ في ٢٧ / ١١ / ١٩٢٣»

الآن ، استيقظوا من سباتهم ، وأخذوا يدركون التهم عن أنفسهم ، واخفى كل خطيب من خطبائهم ينكر أن لهم في نفي سعد وصحبه دخلا . فقرأ الدكتور حافظ ضيفي بك يقول : « يزعمون أننا أوعزنا بنفيهم أو ارتحنا إليه . قول لا يؤيده دليل ولا تشهده قرينة ، بل كل الأدلة والقرائن دالة بأكذبه . » وحسن أن يتصل مصري من السعي في نفي مصري أو الارتياح إليه بذلك إذا كان صادقا في قصده دون أن تنهض الأدلة والقرائن ، على صريح كذبه . ولست أرى كبير تعب في الإتيان ، ولو على الأقل ، بالقرائن التي تؤيد سوء موقفهم إزاء نفي سعد وصحبه . فهي منحصرة في ثنائيا الكتاب الأبيض ، وأحاديث وزراء الحماية أنفسهم ، وأفعالهم ثم في موقف أسياعهم .

١ - الكتاب الأبيض

أما الكتاب الأبيض فهو مجموعة مستندات رسمية ، القصد منها الإفضاء بما يمكن نواب الانجليز من درس الحالة في مصر دراسا حقيقيا . ولذا يمكننا أن نعمد بما جاء فيه عن وزراء الحماية ؛ ويدلنا هذا الكتاب على أن السياسة الانجليزية رأت بعد قطع المفاوضات الرسمية أن تنفذ ما صاغته في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ من تصويب التهديد نحو زعمائنا اعتقادا منها أنهم « عملوا على التأثير على مصير المفاوضات ببناءات مبيجة استثاروها لجل العامة وشهواتهم . » ولقد كان اللورد يمثل تلك السياسة مضطرا إلى أن ينفذ تهديده الملتصق في « أن حكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر أو في غيرها . » وأول طريق لتنفيذ المآرب الانجليزية والعمل بمقتضى ذلك

لنصبح الخالص الذى أشار إليه عدلى باشا فى مساء لته اللورد كرزون: «لماذا لاتنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفضه» .
أول طريق لذلك كله هو إخلاء السبيل لذلك الناصح البطل الأمين !

فلم يكدهم على ذلك التهديد سبعة عشر يوماً أى لم يكدهم يأتى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ حتى نهض اللورد اللبى ، ماداً إحدى يديه لأم شمل جماعة عدلى باشا، وباطشاً باليد الأخرى بالوعاء الوطنيين . ومن عجب أن قرأ فى الوثيقة الحادية عشرة خبر بذل اللورد جهده فى إنشاء حزب عدلى باشا لأنه « يشعر بأن هذا الحزب لاحتالة عزق مله يتقدم الآن » ولذا ذاك يكون زغول هو الوحيد الذى يربح ، . ثم قرأ فى هذه الوثيقة نفسها منع اللورد اجتماع سعد فى « سيروس »^(١) ، وتمهيد السبيل لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية . والنتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هى إحلال هذه الفئة الموالية عمل الفئة المشاغبة فى عرفهم ، وفى اليوم التالى لارسال تلك الوثيقة البرقية السابقة أى فى ٢١ ديسمبر أرسل اللورد اللبى إلى وزير الخارجية الإنجليزية تفرافا صدره بالكلمة الصغيرة الآتية « خاص بتلغرافى فى ٢٠ ديسمبر » وهو تلغراف إنشائه حزب عدلى باشا وتمهيد السبيل لإبعاد سعد حتى يخلو للأول الجو . وفلا قد أتى تلغراف ٢١ ديسمبر بما ينفذ ما جاء فى سابقه إذ قال اللورد « ولأى مصدر اليوم أمراً تحت الأحكام العسكرية بمنع زغول من كل اشتراك فى السياسة وستحضر جرائده كذلك من التيسيح » وكان ماكان ...

وهال اللورد أن يكون الفوز فى الانتخاب لتغاية المحاماه فى جانب أنصار سعد . فاعتبر ذلك — كما جاء فى الوثيقة السابعة عشرة — « نذيراً بانتهيار الجرف لمصلحة زغول » .

وضرب مثلاً أن مثل هذه الانتخابات كانت أول التفرع بمقوط

(١) وهو تادى (ميروس) الذى كان فى ذلك الوقت فى شارع سليمان باشا (علقت حرب باشا الآن)

المسيوفينز بولس . هال اللورد ذلك قافر صراحة بأن ذلك الانتخاب كان من الأسباب التي اغضت إلى إبعاد سعد .

إذن روى أن من الضرورة نفي سعد حتى لا يهوى نجم السير عدلى الذى وضع الانجليز فيه كل همتهم . فنفوه ونفوا أصحابه الكرام . وأنشبت الثورة أظفارها فى أنحاء البلاد جميعها . وقبض الانجليز على ناصيتها بيد من حديد . وقبل أن يحف دماء الضحايا التي القيت فى الطرقات هدرا ألف ثروت باشا وزارته سرا . وأرسل اللورد يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ إلى كرزون تلغرافين الأول يتضمن أسماء الوزراء الذين يشاركون ثروت باشا فى تأليف الوزارة . والثاني يقرر أن كثيرا من المصريين لم يعدوا الإبعاد عملا استبداديا من أعمال القمع .

وهنا تأتى القرينة التي ينكرون عدم وجودها . فاقصد اللورد من عبارة « كثير من المصريين » ، إلا وزراء الحماية وأشياهم . إذ المعروف أن المصريين ، ينصرون :

(أولا) فى مجموع الامة ، وهى التي آثار تأثيرتها نفي سعد ، والتي اقض مضاجعها بعده ثم .

(ثانيا) فى جماعة الحزب الوطنى وهؤلاء شاركوا الامة حقا فى تألمها من نفي سعد ، ولم يكونوا بالمتصلين باللورد حتى يمكن أن يقال إنهم ضمن الكثيرين من المصريين الذين سرهم ذلك الإبعاد .

(ثالثا) فى عصابة عدلى باشا وهى التي يقصدها اللورد النبي فى قوله الآف الذكر ، لأنهم على اتصال دائم به دون شك وإليك بعض ما ثبت ذلك :

١ — قول اللورد النبي فى الوثيقة الخامسة « زارنى عدلى باشا بعد ظهر اليوم... وقد أكد لى عدلى باشا أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ويقوى القانون والنظام .. وزاد على ذلك ، أنه ليس على رأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمه .. »

٢ — قول اللورد فى الوثيقة الثامنة :

« وفى مساء ذلك اليوم زارت ثروت باشا . . وعرض برنامجا صرح بأنه مستعد لتولى الوزارة بناء عليه . »

٣ — قول اللورد فى نفس الوثيقة التى يقرر فيها سرور أولئك المصريين ما يأتى : —

« وقد عرضت اقتراحا ق بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأديين المتصلين بدوائر واسعة من رأى العام ومع عدلى الذى كانت معونته زينة قيمة . . »

كل ذلك يؤبّت بوضوح تام أن اللذين لم يعدوا لإبعاد سعد عملا استبداديا من أعمال التمتع هم وزراء الحماية والذين لفوا لضم لانفرادهم بمقابلة عميد الانكليز ، واتصلهم وحدهم به إتصالا متينا .

٢ — أحاديثهم

على أنه كان يحذر بنا أن نعتقد أن ما أتاه الكتاب الأبيض ليس إلا عبارة عن إثارة فتنة بين المصريين ، لو أننا رأينا فى تلك الأحاديث التى كان يسر بها وزراء الحماية إلى أبواب الصحف ما لم يؤيد إلصاق التهمة بهم . فهل يجوز فى عرف « المجتلمانية » أن يسأل مراسل جريدة « البقى باريزيان » عدلى باشا عما إذا كان يمتد أن عودة سعد قد تمكر السلام فى مصر ، فيجيبه : « لئن أميل إلى أن أجيبك بسؤال آخر وهو : هل تعلم ماذا سيكون مسلك زغلول باشا إذا رجع بين أنصاره . . . إن كل شئ راجع إلى معرفة هذا ، على أنى أرجو أننا لا نتعدى عند إقامة النظام البرلماني الطرق الدستورية فى كفاحنا السياسى ، (راجع جريدة الوادى النيل يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٢) .

هذا ما كان من أمر عدلى باشا . أما ثروت باشا فقد سعى إليه مراسل جريدة « البقى باريزيان » نفسها فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ وأخذ منه حديثا

مطولا في استقلاله الوهمي . ولما عرض المراسل على مسمعه مسألة إبعاد سعد عيس وتولى ورجاه إقبال باب ذلك الموضوع . وهذا ما أثبتته ذلك المحرر في ختام حديثه :

« هنا حانت اللحظة للدخول في نقطة دقيقة ، وأعني بها نقي زغلول باشا ، فان أنصار الزعيم يهتمون ثروت باشا بأنه هو نفسه الذي استلزم من إنجلترا اتخاذ هذا التدبير . وهذه مسألة ماثلة أمام أنظار الأمة بصفتها واقعة محققة . وكنت أحب أن أحصل على إيضاح في هذه النقطة ، ولكنه أبى أن يعترف بالواقعة أو يدافع عن نفسه بخصوصها قائلا : إني أرجوك بكل إلحاح ألا تضع لي أي سؤال في هذا الموضوع ، (راجع جريدة الأخبار في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢) : وهكذا اعتقد لسان ثروت باشا عن الدفاع عن نفسه في مسألة بديعية لأنه لم يكن في مكنته أن يكذب ما اعتبره هذا المراسل « مسألة ماثلة أمام الأمة بصفتها واقعة محققة ، ا .

٣ — أفعالهم

أما أفعالهم فتزاحم لا يمكن إحصاؤها . وكلها ناطقة بأنه ، إن لم يكن لهم دخل في نقي سعد باشا ، فهم على الأقل ، قد وافقوا عليه . وليس هناك فرق بين الإشارة بالنقي والمواقفة عليه .

١ — عندما اعترفت ثروت بتحقيق كلة الانجليز من حيث تأليف الوزارة التي على المصحف شروطا في أواخر يناير سنة ١٩٢٢ يؤلف بمقتضاها وزارته وكان الشرط التاسع منها خاصا « برفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتماداً على حسن موقف الأمة من سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين » . وبهذا قيد ثروت باشا لإعادة المبعدين « بحسن موقف الأمة » . وكفى الإتيان بذلك الشرط دليلا على الرغبة في رجوعهم إلى بلادهم . ولما ألقت ثروت باشا وزارته ضمن

بذكر رجوع المنفيين في برنامجه واكتفى بأن وزارته ، ستقبل جهودها اعتمادا على حسن موقف الامة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالاحكام العرفية .

ومكنا أجل الموضوع وقيد به بحسن موقف الامة وقبل على نفسه وهو وزير الاستقلال أن تهان كرامة أمة بنى زعمائها . ولت اقتصر على ذلك بل كنت ترى ، برنامج وزارته في الصحف مقرونا ببلاغ رسمي ينهى بقيام سعد إلى سيشل في آن واحد ، ففي الساعة التي ارتقى فيها ثروت باشا كرسي الوزارة كان ، الانجليز بعدون الدعاية الحربية ، كلياً ، لتزول سعد في واحد دون بقية أصحابه كي تمخر به عباب البحر إلى تلك الجزائر الثانية . ثم لا يستحي ثروت في ذلك الحين من أن يصدر ذلك البلاغ الرسمي المحزن . ويتنظر بعد ذلك من الامة موقفا حسنا ، ألا ساءت أفعالهم ، وبس ما كانوا يضمرون !

وبدل أن يطعن ثروت باشا قلوب الشعب في ذلك الحين بالسعي في عودة المنفيين ، كان يصدر في الصحف بلاغات رسمية بضرورة إرسال الخطابات باسمائهم إلى دار الحماية لتبعث إليهم في سيشل .

٢ - والآن أجل أفعال الوزارة ثروت باشا الخاصة بسعد : فقد أمر بمصادرة صورته في كل مكان توجد ، ومنع دخول زجاجات الرائحة والاطباق وغيرها من الدخول لمجرد حملها صورة سعد ، ورأيت بعين رأسي أمر وزارة الداخلية الصادر إلى دور السينما بمنع عرض ١٩ منظرًا من مناظر استقبال سعد في الاسكندرية ومصر والصعيد وكل منظر آخر مماثل ، وأصدر ثروت باشا أوامره إلى الصحف بعدم ذكر اسم سعد أو حرمه أو زملائه ولا المكان الذي ينزل فيه ، وغير ذلك مما هو معروف مشهور .

٢ - ولم يكف ثروت باشا بهذا كله بل سلم بوضع المنفيين رهائن في يد الانجليز بحكم قانون التضمينات .

٤ — وحدث في العام الثالث أن وقف المستر مار أحد المهلك الإنجليز في البرلمان الانجليزى سائلا وكيل خارجيتهم بما يأتى : « ليس من الحقائق الواقعة أن عدلى باشا وجميع الرجال الذين اشتركوا معه في المفاوضات الخاصة قد اجتمعت رغبتهم على إعادة زغلول باشا . فرد عليه ذلك الوكيل : « لا ياسيدى لا أظن ذلك . وهذا القول الذى قوله غير صحيح تماما » (راجع تفرقات الامرام والمقطم الخصوصية يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢) .

بهذا رد مستر هارمسورث . وهو الخبر المطلع على خباياهم . فهل استطاع واحد أن يدفع تلك المرة الصريحة عنه؟ لا إنهم لا يستطيعون مجابهة رجل رسمى مثل هارمسورث لا يتكلم إلا والمستندات تحت يديه كما رد زعيمهم بالامس على لورد برسي !!

٤ — موقف أشياهم

بين الدكتور حافظ صفيى علينا باحتجائه على نقي سعد باشامع أنه هو وزملاءه المنشقين رفضوا اشتراط عودة سعد فى البيان الذى أذاعوه بعد اتحادهم الصورى فى أول يناير سنة ١٩٢٢ . وقد وجهنا سلاح اللوم فى وجوههم وقتئذ فأفر لنا المكباتى بك نأن اشتراط عودة سعد يفسر باننا عديمو الزعامة، وتلك سبة لا تنتفرا !! وأذكر أن الوفود تقاطرت على هؤلاء المنشقين من كل فج عميق طالبة اليهم اشتراط رجوع المنفيين قبل كل شىء ، وانبرى فى ذلك الحين الطالب محمود افندى عيسى تممده الله برحمته صائحا فى وجوههم « سعد أولا ، فأجاب المكباتى على ذلك فوراً : « هل فيكم من يوافق على قول هذا المجنون ، فأجبناه جميعا بصوت واحدا « كلنا مجانين . ولا بد من عودة سعد أولا » .

وهل سمعت لما تألف حزبهم قرارا فى مسألة ضرورة رجوع المنفيين إلى أوطانهم (لا الافراج عنهم)؟ بل هل سمعت من خطبهم عدلى باشا يوم افتتاح حزبهم كلمة حارة خارجة من قلوبهم فى هذا الصدد؟

إنك لم تسمع . ونحمد الله على أنهم لم يتكلموا في ذلك .

بعد ذلك يتجسسون بأنه ليس هناك من الأدلة والقرائن ما يؤكد أن لهم يدا
في نفي سعد أو أنهم أرتاحوا اليه . وسوف تظهر في الغد الحقائق ويسجل التاريخ
العار عليهم .

تعليق على هذه المقالة

تقتضينا أمانة التاريخ أن نوضح ما أسندناه إل عدلي باشا في هذا المقال حيث
اتيج لنا أن نطلع في مكتبة سعد زغول ببית الآمه عندما كنت مقشرا بسكرتيريه
البرلمانية وقت كان رئيسا لمجلس النواب على مجموعه محاضر مفاوضات عدلي —
كيرزون سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ فبين لنا أن المستر لويد جورج رئيس الوزارة
البريطانية وقتئذ قد اجتمع بعدلي باشا بمقر الوزارة البريطانية بدوننج ستريت
يوم ١٩٢١/١١/٢ لأول مرة وقت إجراء تلك المفاوضات، فقرران الهياج والشغب
الذي يحدثه زغول يزج الوزارة ومجلس العموم ويخيفهم وهم لا يرضون بحال
أن يسلطوا الروس أمام زغول أو أن يسلبوا مواصلات الامبراطورية إلى بلاد
يقوده زعماء يصارحون بالخطأ العداء وأنه يعمل على إحباط مساعي الوفد
الرسمى ، وعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديده بمناسبه الفتن التي أحدثتها
زيارته للصعيد وكيف لم ينف من مصر وعنده أنه أكبر عدو لاستقلال مصر
أنه لا سبيل للاتفاق مع استرسا لفي التسيج...

فعب عدلي باشا على ذلك قائلا : « ولكن التدابير الشديدة ضد سعد قد
يحدث اضرابا عاما في البلد ويخرج مركز الحكومة ».

ثم دار بين الاثنين عتب ذلك الجدل الآتي :
المستر لويد جورج : لن تكون هذه التدابير شرا من تركه يستمر في التسيج
عدلي باشا : وما ترائي أصنع الآن في هذه المفاوضات .

المستر لويد جورج: يزع على أن تعود إلى مصر من غير نتيجة، ولكن من جهة أخرى لا أرى كيف يمكن الوصول إلى اتفاق مقبول عندنا وعندكم ما دام زغول يسلك طريق التسيج . فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق بما يحصل في مصر . وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر إلى زغول .

(ثم استحسن لو أن المفاوضات اوقفت على أن تستأنف حين تصبح مصر أكثر هدوءا ووضوحا) .

عدلى باشا : لا يمكن أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن خصوصا إذا أريد بذلك التمكن من نفي زغول لاستئناف المفاوضات بعد نفيه . على أنى أرى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلوا من الخطورة لكم . ومن شأنه أن يمسك المسألة المصرية وقال "حكم أن تعملوا على أرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالاً لتسيج سعد أو غيره .

وبعد مناقشات وجيزة بينهما في غير هذا الموضوع كانت آخر كلمة للمستر لويد جورج عند توديعه أنه يجب التخص من زغول وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة في أثناء الحديث — كما جاء حرفيا في محضر ذلك الاجتماع الرسمي .

• • •

وبعد يومين من هذا الاجتماع اجتمع عدلى باشا بالمستر لندسى عن الجانب البريطانى وافضى اليه بمضمون حديث المستر لويد جورج معه وأن فكرة نفي سعد زغول تشغل باله فأقره المستر لندسى على ذلك قائلا بأنه حقيقة تشغل باله منذ أيام وهو لا يفتأ يراها خير طريقة لحل المسألة الآن . ولكننا نعتقد أنها طريقة لا يمكن الأخذ بها . .

فرد عليه عدلى باشا قائلا : « ترى طبعا أنه لا يمكننى أن اشترك فى تنفيذ هذه الفكرة وخصوصا اذا كان التأجيل قد قصد به التمكن من اعتقال سعد أو نفيه ولو تم ذلك لا اعتقد الناس جميعا صحة التهم التى كان سعد يوجهها الينا من أننا جئنا لتنظيم الحماية وأننا ستحمل الناس بوسائل الاكراه على قبول الاتفاق مهما جاء قاضيا على الامانى الوطنية . وأننا لم نبدأ من إسكات سعد . وعلى أى حال فأنى لا اتردد فى اعتزال الوزارة اذا قررت الوزارة الانجليزية تأجيل المفاوضات إلى أجل آخر مهما يكن السبب الذى بنى عليه التأجيل » .

• • •

وبعد ذلك انعقدت ثلاث جلسات للمفاوضات فى ١٠ و ١٥ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ حيث انتهت المفاوضات وانصرف عدلى باشا فى آخر جلسة بعد اذن القود كيرزون بسفره اليوم التالى .
ثم حدث بعد ذلك ما ستحدث عنه فى الباب السابع من هذا الكتاب .

• • •

على أننا وقد سجلنا ما اقتضت أمانة التاريخ تمجيده عما أسندناه إلى عدلى باشا من مسئولية نفي سعد ورفاقه ، فإن من يطالع مقالاتنا الاخيرة من مقالات « وزراء الحماية » وما تضمنته من أسانيد وحجج وبخانة لإجابة وكيل وزارة الخارجية البريطانى على سؤال أحد النواب المتضمنة إنكاره على عدلى باشا ومن اشتركوا معه فى المفاوضات اجتماع رغبتهم على اعادته سعد — نقول إن من يطالع ذلك العذر فى الاقتناع بما أسند إليه وأن سلوك وزارة عدلى باشا فى ذلك الوقت كان يوحى بالصاق هذه المسئولية بها .

• • •

أما وقد انتهيت من إثبات تلك المقالات وغد جاوزت السبعين من عمرى حين كتابة هذا فأنى أعترض اعتذارا صريحا عن وصفى المخور لما رشدى باشا وعدلى بلقب « سير » حينما كتبت تلك المقالات بالذات وكنت فى مطلع العقد الثالث من عمرى . فقد كان ذلك من حماسة الشباب واندهاشه .

الباب الرابع

انحاء السياسة التركية على مصر

موجز بحوث الأهرام والتعليق عليه

في الفصل الأول من بحوث الأهرام، أشير إلى برقية مرسله من سير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا إلى سير شيتام القائم بأعمال الممثل البريطانى فى مصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، أى قبل دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا بسنة أسابيع قال فيها :

« وضمننا صيغة بيان قصير وبسيط يعلن وضع مصر تحت حماية صاحب الجلالة وينهى السيادة التركية .. ونرى أن يصدر البيان هنا فى حالة هجوم تركيا على مصر .. »

وفى الفصل الثانى من هذه البحوث ، كلف اليفتات جنرال جراى ل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة البريطانية بأن يعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب ، وكان ذلك الإعلان فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

وفى الفصل الثالث من البحوث المذكورة أشير فى بلاغ إعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى أنه « بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أن بلاد مصر قد وضعت تحت حماية جلالتهم .. وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ... » ثم كان ما كان من آثار ذلك من خلع الخديو عباس وتعيين الأمير حسين كامل سلطانا .. وزوال القيود التى كانت موضوعة بمقتضى القرمات العثمانية .. وإلغاء وزارة الخارجية المصرية .. وحلت إنجلترا محلها فى علاقة مصر بالدول الأجنبية .. الخ .

وفى الفصل السابع والعشرين من بحوث الأهرام أشير إلى نصوص معاهدة فرساي المتعلقة بمصر ومنها المادة ١٥٢ وفيها أن ألمانيا توافق على نقل السلطات

المخولة لتركيا في اتفاقية الاستانة المبرمة في سنة ١٨٨٨ بشأن حرية المرور في قناة السويس إلى الحكومة البريطانية ...

• • •

وما نشر في هذه الفصول كلها عن علاقة تركيا بمصر لم يتنه إلى هذا الحد وإنما كانت له تنمة .. هي سبق استسلام تركيا لاحتلال الحلفاء للاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتلال اليونان لازمير في مايو سنة ١٩١٩ ، وإقرار حكومة الاستانة بذلك الاحتلال في معاهدة « سيفر » .. واستيظقت تركيا وقشتد على يد زعيمها مصطفى كمال وأدت نهضتها وثورتها الى نشوب حرب بين قواته الوطنية وجيش اليونان فدحرته، وأعادت أزمير الى حظيرة تركيا . وأتتهو الأمر بمقد الصلح بين الحلفاء وبين الحكومة الوطنية التركية في مؤتمر دولي في مدينة «لوزان» وانهز كل من الوفد المصري - ودا الحزب الوطني، هذه الفرصة فاصدرا في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قرارا بوجوب اشتراك مصر في هذا المؤتمر، وتداب من قبل كل منهما وفدا اليه .. وهناك وفي لوزان اندمج الوفدان في هيئة واحدة في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ سميت «الوفد المصري» واصدرا وثيقة وطنية سميت «الميثاق الوطني» ، وبارك سعد زغلول من مخافه بجبل طارق هذا الائتلاف في برقية قال فيها :

« سرتني الخبر الذي وصل إلى من إبرام الاتفاق بينكم، ولكنني لا أرى لزوما السعي لدى مؤتمر لوزان من أجل . إن الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم إلى تحقيق أهداف الأمة (١) .

• • •

وما حدث من عدم إمكان تمثيل مصر في مؤتمر فرساي حدث بالنسبة

(١) ذلك لأن هذا الميثاق الوطني الذي اصدرته الهيئة المتحدتان قرر من قراؤه كالتالي : «لعمل على تمثيل الشعب المصري لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكوتة من الوفدين المتحدتين مع المطالبة بفك اعتقال بهاء سعد زغلول ياذا ليمكن من رئاسة هذه الهيئة لصالحى هذا البوتاسج المتفق عليه .

لمؤتمر لوزان . . ولكن « الوفد المصرى » الذى نذب إليه لم يدخر وسعا فى بذل أقصى الجهد فى مذكرات أرسلها إليه كان لها أكبر الأثر فيما انتهت إليه المعاهدة التى أبرمت فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ وسُميت بمعاهدة لوزان حيث نسخت ما كانت تنص عليه معاهدة « سيفر » من اعتراف تركيا بحماية بريطانيا، على مصر، وتنازلها عن السلطات المخولة لها بمقتضى معاهدة الاستانة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (١) . وفى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ كتبنا فى جريدة البلاغ فى هذا الصدد المقال التالى:

معاهدة لوزان

وسياسة ٢٨ فبراير

انتهى مؤتمر لوزان من عمله بإبرام معاهدة يسنونها نصرا للاتراك، وإذا كان الأمر كذلك ، فانا نتقدم إلى إخواننا الاتراك بالتهنئة من صميم قلوبنا مادام نضالهم قاضيا على الجشع الاستعمارى الذى تشكو منه مر الشكوى .

غير أننا رغم هذا نحس بالآلم فى نفوسنا لنقض الدول وإبرامهم فى مصر وشؤونها فى غيبتها وعلى غير علم منها . ويزيد فى تألمنا أن تكون « الكروات ، و« السلوفات » — وهما مالم نسمع عن استقلالهما إلا قريبا — يمثلين فى ذلك المؤتمر ومتعاقدين مع المتعاقدين فى المعاهدة .

سياسة واحدة تلك التى سارت عليها الدول من وقت قيام الحرب إلى الآن . وما كانت إلا طوما لما يلى الإنجليز . . وفى وقت بسط الحماية البريطانية على مصر ، طلب الإنجليز إلى الدول الاعتراف بها ، وما اسرع ما اجيبوا الى ما طلبوا .

(١) تراجع تفاصيل هذا الموضوع والقراءين الذين أصدرها كل من الحزب الوطنى والوفد المصرى والميثاق القومى الذى حرراه فى ٧٥ - ٨٧ من الجزء الأول من كتاب المرحوم الأستاذ عبد الرحمن الرافى «فى أعقاب الثورة المصرية» - طبع سنة ١٩٤٧

ووقت معاهدة فرساي ، ومن جرمان ، وسيفر ، طلب إلى الدول جميعا إقرار الحماية فلبين النداء . ولما انتهت ، الحماية أرسلت كل دولة إلى مصر تهنة بالاستقلال ، فاعتبر الساذجون ذلك اعترافا بالاستقلال ، وإلغاء الحماية . وليس أدل على بطلان تلك التهينات من تهنة اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية باستقلال مصر . التام .

أعلن الإنجليز إنهاء الحماية ، ووقف المستر لويد جورج — رئيس الوزراء في ذلك العهد — على منبر الخطابة في مجلس النواب ملقيا في روع الدول شر التندر ، قائلا بصراحة : إن حالة إنهاء الحماية لا تؤثر على ما اعترفت به معاهدات الصلح بشأن مصر . وكان قبل ذلك قد كتب إلى رؤساء وزراء المستعمرات المستقلة قائلا :

« نحن ننوي في إبلاغنا جوهر هذا التصريح (تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) إلى الدول الأجنبية أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا ما في الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى في مصر . . . وستحافظ بريطانيا دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التي عرفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل واعتبار ذلك نصيحة بريطانية جوهرية . . . ونحن ننوي أن نصرح أننا لن نسمح بأن نتنازع أو نناقش فيها أية دولة أخرى ، وأنها نعد كل محاولة يراد بها التدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي . . . وكل ذلك حصل فعلا . ويظهر أن الدول العظمى ، تأثرن بهذه التهديدات أو ضمن لإرادة الإنجليز طوعا لسياسة تقسيم البلاد فيما بينهم ، وأول أثر لذلك فشل مؤتمر لوزان في مسألة مصر من غير أن تمثل فيه ، وكان هذا بالطبع نتيجة لسي الإنجليز هنا وهناك لمنع ذلك التمثيل .

وليتهم مع ذلك فصلوا في أمر مصر كما يجب ! وقد يكون للأتراك العذر فيما رضوا به ، لأنهم ما كانوا يسمعون عن مصر إلا صوتا إنجليزيا يلبث أقدام بلاده

فيها . فلا يجب اذا تمخضت معاهدة لوزان عن بضع مواد لا تفي ولا تضمن من جوع ؛ فها هي هذه المادة التاسعة عشر قرر : « أن كل مسألة تنشأ من الاعتراف بحالة مصر تسوى باتفاقات تجري بالمفاوضات فيها على الأثر بطريقة تعين فيها بعد بين الدول العظمى المتعلق بها هذا الأمر » .

وهكذا تخاضى الأتراك، وتحاشت الدول معهم، ذكر الاعتراف باستقلال مصر التام، خصوصا بعد قولهم في المادة السابعة عشر من تلك المعاهدة: « يتبدى تاريخ عدول تركيا عن كل مالها من الحقوق والمزايا على مصر والسودان من اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ »، إذ بهذا القول أزالوا ما كان على مصر من سيادة إسمية، فأصبحت بعد ذلك مستقلة استقلالاً تاماً من الوجهة القانونية .

ولكن بدل اللجوء إلى هذه الصراحة الواجبة، رمتا الدول بعبارة مبهمه في تسوية « ما ينشأ عن الاعتراف بحالة مصر » . ولست أدري أى اعتراف يقصدون ؟ هل هو اعتراف الدول في معاهدة لوزان بديل تركيا عن كل مالها من الحقوق والمزايا ؟ أم هو اعتراف الانجليز بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؟ أم هو اعتراف بحالة مصر الزاهنة حالة الاحتلال الانجليزي وإشراف إنجلترا على كل شئون مصر الداخلية والخارجية ؟ .

ذلك ما لا أعرف جواباً عليه . على أن الشك يخامرني في أنهم يريدون من وراء ذلك القول إلى منفعة مصر بل على المكس هناك نص في معاهدة لوزان يؤيد الشك فيما يقصدون .

فقد تهدت تركيا في المادة الخامسة والعشرين منها : « بأن تعترف بالفعل التام الذي لمعاهدات الصلح » . وكلنا يعرف جد المعرفة أن معاهدات الصلح : كمعاهدة فرساي التي عقدها الحلفاء مع ألمانيا في أوائل مايو سنة ١٩١٩ ومعاهدة الحلفاء مع النمسا في يونيو سنة ١٩١٩ وغيرهما تعرضت لشئون مصر تعرضاً مضراً بمصلحتها ومثبتاً لأقدام الانجليز فيها .

والخلاصة أن معاهدة لوزان أيدت سياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٢ الخاصة بمصر اذ لم تعرض مطلقا لجللاء الجنود الانجليزية عن أراضي مصر والسودان ولا لاستقلالها التام. وعدلت تركيا عما لها من حقوق ومزايا على مصر والسودان ابتداء من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهو عدول حسن لو نص فيه صراحة على أن تلك الحقوق والمزايا تعود الى مصر والسودان نفسيهما . لقد كان واجبا على تركيا أن تفعل ذلك ، خصوصا أن ساستها لا بد أن يكونوا قد قرأوا التبليغ الانجليزي الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ الذي قالت الحكومة الانجليزية فيه : «... وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا والهنديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالة (أى جلالة ملك بريطانيا العظمى) ».

الباب الخامس

لمن فكرة المطالبة بحقوق البلاد
وكيف تألفت " الوفد للصري "

الفصل الأول

موجز بحوث الأهرام والتعليق عليه

بدأت جريدة الأهرام في الفصل السابع من بحثها عن ثورة سنة ١٩١٩ بنشر وثيقة سرية مرسلة من سير ر. وينجيت المتدوب السامى إلى لورد هاردينج وزير الخارجية في ١٩١٨/١١/٢٤ — أشير فيها إلى قلق السلطان فؤاد من تدخل الأمير عمر طوسون في الشؤون السياسية واعتباره منافسا بنيضا لعرشه ، وأن السلطان قد استخدم رشدى باشا وعدلى باشا في الإصرار على أن يلزم الأمير منزله في الاسكندرية ، والتخلي عن الاجتماع الذى كان قد دعا إلى عقده مع كبار القوم لبحث المسألة المصرية .

وقال سير وينجيت في هذه الوثيقة إنه قابل محمد سعيد باشا بناء على طلبه في ١٩١٨/١١/٢٢ ، فأبدى له رغبته الشديدة في العودة إلى الحكم ، وبعثاته للوزراء الحاليين (رشدى باشا وزملائه) بالإضافة إلى أنه صديق حميم للأمير عمر طوسون ، وأنه والأمير ومعهما عدد كبير من رجالات مصر المعروفين كانوا يدرسون المسألة المصرية بعناية طوال الشهور الماضية للحصول على ما يمكن الحصول عليه من التنازلات لمصر في إطار الحدود القانونية الدقيقة ، ومع احترام الوضع الحالى للحماية البريطانية على البلاد وأنهم في أعقاب توقيع الهدنة دعوا إلى عقد اجتماع يحضره ٨٠ من كبار الشخصيات المعروفة لبحث الموقف الجديد . . .

وقد عزى محمد سعيد منع الاجتماع إلى البغض الشديد الذى يحمله السلطان لمنافسه الوهمى ، وكذلك إلى تأثير سعد زغلول ورجال حربه الذين كانوا إلى ما قبل اسبوع أو عشرة أيام مضت (أى ١٤ أو ١٧ / ١٠ / ١٩١٤) متفقين

تمام الاتفاق مع الأمير عمر طوسون ومحمد سعيد ، ولكنهم انفضوا من حولها فجأة وأصبحوا متطرفين ينادون بالاستقلال الذاتي ، وانتهاء الحماية (١).

وتناول سير ونتائج الحديث فيمن يجب أن يسمح لهم بالسفر إلى إنجلترا لعرض قضيتهم على الشعب البريطاني ، وربما على الحكومة ، فأشار إلى وجود ثلاثة أحزاب : أولها يتركز في المتطرفين ويزعجه سعد زعول ، والثاني يتركز في المعتدلين ويزعجه الأمير عمر طوسون ومحمد سعيد ، والثالث من الراضين عن الوضع القائم . ومن رأيه ألا يسافر إلا وفد يمثل الأحزاب الثلاثة ، على أن

(١) تناول سعد زعول في ص ١٨٤٨ و ١٨٤٩ و ١٨٥٠ من مذكراته هذا الموضوع بالذات في صدد ما كان يشيعه « بعض فتيان الحزب الوطني الذين كانوا يسوءون كل عمل لم يصدر منهم مهما كانت فيه الخير لمصر والموافقة لمبادئهم » . وأن ما يشاع وقتئذ مع وضوح بطلانه قد وجد من بعض النشطاء وذوى الأغراض قبوله فقال : « ... ثم ألقوا إلى الأمير عمر طوسون بأننا نحن الذين سعيًا في إحباط الاجتماع الذي دعي إليه ، وأدعنا أنه لا يريد دفع شيء من المال إلى الوفد ، وأنه لا يريد الاستقلال التام للبلاد ، وأننا ضد العائلة المالكة وإننا نحن الذين افترقنا في هذا المشروع ، واقتضينا وضعه ، وأنهم سحروا بذلك لدى الأمير المذكور فكذبوا خاطره ، وحركوا فيه عاطفة الانتقام ، فسي في تأليف وفد آخر بواسطة محمد باشا سعيد بحسبه ، والتفت حوله أولئك الأشخاص السالف ذكرهم والبعض من فتيان الحزب الوطني . وما كذا تعلم بهذه التنازع والدسائس لو لأن إسماعيل باشا اباطه - وهو الرجل الذي كان أمد عولي - حفر من تلقاء نفسه معتبرا عما فرط منه في جانبى سابقا ملتصقا بالصفح عنه ، جعلنا بأن الثعور الوطني هو الذى حمله على ذلك وبهذه أن ينضم إلى حركة يعتقد فيها حسن المبدأ وشرف الغاية ؛ وقال إن هناك وفداً آخر يؤلفه ذلك الأمير الخائن علينا بسبب تلك التنازع وعددها ، وأنه يرى من المناسب أن تتفاه مع محمد باشا سعيد حبلًا للخلاف وتخصيلاً للاتحاد . . »

وبعد تفصيل في وسيلة هذا التنازع قال :

« ... ورأيت أن أذهب إلى الأمير عمر طوسون وأزيل عن نفسه أثر تلك التنازع ، فذهبت إليه ووجدت عنده محمد باشا سعيد وإسماعيل باشا صدق وأمين باشا يحيى ، وبينت له الحقيقة في كل من تلك التنازع بعد أن قلت له إنى رجل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة ، فإذا : بخطأ خطأ أرى الاعتراف به أوجب ، وأطلب الباعث عنه ، لكنى لآستحتمل الكذب بحال من الأحوال ، فظهر الارتياح إلى يائى ، وقال الآن ارتحت ، فقلت إن المشروع بين يديك ونحن مستعدون لباح طلباتك وملحوظاتك فيه . . »

ترك لرشدى وعدلى باشا — بمساعدة شيتام وبرونييت — أن يقدموا للحكومة المعلومات اللازمة للوصول إلى حل . .

• • •

ثم اشترت الاهرام بعد ذلك من واقع مذكرات عبد العزيز فهمى باشا فى صدد ما يفيد كيف تكون الوفد المصرى ، وعن جاءت فكرة تكوينه ، فعزا أصل الفكرة إلى محمد محمود باشا ، وأنه لما فاتح فيها كلا من سعد زغول وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وعلى شعراوى فى اجتماعهم بمنزل محمود سليمان باشا ، أبى سعد موافقته على أساس أن الوقت غير مناسب ، لأن الإنجليز منتصرون وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد . .

وانصرف الجميع كل إلى بيته قاطعين النظر عن تأليف الوفد .
ولكن سعداً بعد قليل دعاهم إلى منزله على إثر ما رواه له رشدى باشا وعدلى باشا بعد انصرافه من ذلك الاجتماع ، من أنهما والسلطان متفقون على السفر لأوروبا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون إلى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها . . وأن سعداً لم يكذب يسمع ذلك حتى أسرع إلى دعوة ملائه إلى الاجتماع بمنزلة .

ونقلت الاهرام عن كتاب الأستاذ العقاد عن « سعد زغول » أن حسين رشدى باشا أقام حفلة بكازينو سان استافانو يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ لمناسبة عيد جلوس السلطان ، وحدث فى خلالها أن فاتح الأمير عمر طوسون سعد زغول فى موضوع إثارة المسألة المصرية بعد أن أوشكت الحرب على الانتهاء ، فأجاب سعد على ذلك (كما جاء فى مذكراته) بأنها فكرة جميلة قامت فى بعض الرووس من قبل . .

وافضى سعد إلى الأمير بموافقته وإرضائه...
وبدا لكثير من المواطنين الذين كانوا يتابعون الاتصالات التى يجرىها عمر

طوسون أنه يريد أن يرأس هذه الحركة للبطالة باستقلال مصر ، وذلك بالرغم من أن سعد زغلول لم يعترض على أن يتصدر الأمير عمر طوسون هذه الحركة لما له من المنزلة الرفيعة ، وإن أصحاب سعد عارضوا هذه الفكرة وعارضتها كذلك دوائر القصر والوزارة .

وقد دعا سير وينجيت إلى حفلة أقامها بالإسكندرية يوم ٢٢ / ١٠ / ١٩٨١ وانتهر سعد وزملاؤه اللقاء وتحدثوا في مشروع رشدي باشا رئيس الوزراء الخاص بسفر وفد رسمي إلى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر وأن سعدا يقول : وإنه شتم في هذه الواقعة من عدل باشا رائحة أن المشروع الذي عرضه علينا رشدي باشا لم يكن من بنات أفكار الاثنين ، وأنه لابد أن يكون مشتملا على سر تكشفه الأيام . . . (١)

وفي اليوم التالي ، عاد سعد زغلول إلى القاهرة بقطار اصباح والثني مع عمر طوسون مصادقة ، ودار بينهما الحديث بصراحة تامة ، واتفقا على أن تذهب جماعة من الزعماء الوطنيين إلى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر أمام مؤتمر الصلح .



والمستخلص مما نشر آنفا أن فكرة تأليف الوفد المصري معزوة إلى عدة أشخاص هم :

١ — الأمير عمر طوسون وحده أو هو ومحمد سعيد باشا .

٢ — محمد محمود باشا .

٣ — السلطان فؤاد ورشدي باشا وعدل باشا .

٤ — سعد زغلول باشا .

وحدث أن اسماعيل صدق باشا قد اشر في مجلة « المصور » في سنة ١٩٤٨ مذكراته . وأسند إلى نفسه في الفصل الرابع منها المنشور في العدد الصادر

(١) هذه العبارة منقولة ما كتبه سعد في مذكراته من ١٨٤٢ .

في ٢٦ / ٢ / ١٩٤٨ وما بعده ، بما يوحيه أسلوبه المألوف وعباراته العامة أنه أول من فكر في وجوب المنسادة بمطالع مصر وأول من التفت ذهنه إلى حقوقها . . . وقد اقترحت على المغفور له مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري حينذاك أن أرد على هذه المذكرات مستعينا في ذلك بمذكرات سعد زغلول ، فوافق ، وتسلمت هذه المذكرات فعلا ونشرت سبع مقالات ردا عليها في جريدة « صوت الأمة » ثم أوقفت مواصلة السير في تحريرها لمناسبة ورود اعتراض من الاستاذين مصطفى وعلى أمين باعتبارهما من ورثة سعد زغلول لأسباب ابدىها عن طريق عاميهما المرحوم الاستاذ علي أيوب ، بالرغم من معارضة مصطفى النحاس لي في هذا الوقت بعد أن بان من مطالعته بحضورنا نص الاتفاق المحرر بينه وبين ورثة سعد بشأنها أن له الحق المطلق في التصرف فيها بجميع أنواع التصرف ، وقد اصررت على رأيي ، مبتينا لخليفة سعد أن الاستاذين مصطفى وعلى أمين يهذفان إلى وضع أيديهما على هذه المذكرات باعتبارهما صحفيين لا باعتبارهما من ورثة سعد ، وذلك عن طريق رفع دعوى حراسة قضائية مستعجلة بشأنها . . . وأخيرا وافق النحاس باشا على ما رأيته وتوقفت عن مواصلة مقالاتي ردا على صدق باشا .

ولما كانت قد تناولت بالتفصيل بالمراجع نفس الموضوع الذي أثارته جريدة الأهرام آنفا وما يتصل به وهو مما عرضت له وثائق جريدة الأهرام ويومييات استاذنا الجليل محمد كامل سليم ، فقد آثرت نشر هذه المقالات السبعة المذكورة فيما بعد اذ فيها ما يليق الاضواء أو يكمل ما سبق نشره في هذا الصدد . . . وذلك لما قد يكون فيها — حسب اعتقادي — من فوائد تاريخية تكون تحت نظر الباحثين في التاريخ .

الفصل الثاني

المقالات

وعدها في هذا الفصل تسعة : إثنان منها كتبنا في جريدة « البلاغ » ، سنة ١٩٤٦ كل منهما بعنوان خاص ، والسبعة الأخرى كتبت في جريدة « صوت الأمة » ، سنة ١٩٤٨ تحت عنوان عام هو : « صدق باشا يتجنى على التاريخ » ، ولكل منها ما عدا أولاهما عنوان فرعى خاص .

المقالة الأولى

١ — رئاسة هيئة المفاوضات وأغليتها

هذا صوت سعد يدوي في الآذان

« نشرت في جريدة البلاغ في ١٢/٣/١٩٤٦ »

نشرت جريدة (البلاغ) في عددها الصادر أمس حديثا فيما لحضرة صاحب السعادة عبد السلام فهمي جمعه باشا عضو الوفد المصري تناول فيه طرفا من الذكريات التاريخية عن الظروف والملابسات التي صاحبت مرحلة هامة من مراحل حركتنا الوطنية منذ ربع قرن ، والتي تمر الآن على البلاد ، ولكي نستسمح سعادته ، وقد أوجز كل الإيجاز فيما اشترطه زعيمنا خالد الذكر سعد زغلول باشا في مفاوضات سنة ١٩٢١ ، فيما يختص بأن تكون أغلبية المفاوضين فيها من رجال الوفد ، وبأن تكون الرئاسة في هيئة المفاوضات له ، استسمح سعادته في أن أكل بالتفصيل ما أوجز ، حتى يعلم من لم يكن يعلم أن سعدا ما كان يقصد من اشتراط هذين الشرطين غاية شخصية لذاته ، وحتى يتذكر من يتمشدون الآن بانهم أبناء سعد تعاليم سعد ، وليعلوا كيف خرجوا عليها ، ورضوا أن يكونوا ذيلا لدولة صدق باشا ومن هم على غرار ه ، وأخيرا لكي يتبين للبلاد أن

الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس لا يزال الحافظ لثروات سعد والوفى لمبادئه .

• • •

١ — أشار سعادة عبد السلام فهمى جمعه باشا إلى حديث المنفور له سعد زغلول باشا مع جريدة الأهرام عن شروط اشتراك الوفد المصرى، والمآل (المآلة) وجيزة إلى ما ذكره تبريرا لاشتراطه أن تكون رئاسة هيئة المفاوضات والأغلبية التى تتكون منها من الوفد المصرى، ويحسن أن تدع صوت سعد الزهيب يتحدث فى هذا الموضوع ، فقد سأله رئيس تحرير الأهرام : « وهل يرى الوفد أهمية كبرى لرئاسة المفاوضات ؟ » فأجابته سعد قائلا : « نعم لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها ، فيجب حتما أن تكون يده إدارتها حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحا، ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ، ولا يمكنه أن يتمكن من ذلك إذا كانت الرئاسة بيد غيره ، فغلب المحرر على هذه الإجابة بقوله : « ولكن هذا ليس منطبقا على التقاليد المرمية » ، وهذا هو نفس ما يردده الآن دولة صدق باشا .

فأجبنى سعد يرد عليه قائلا :

« أى التقاليد تريدون . إن لكل بلد تقاليد الخاصة به ، ولم يقع لمصر حادث كالحدث الذى نحن فى صدده حتى تكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع إليها ويقال بالتسك بها . . . إن حادثتنا نادرة فى بابها ، ولصاحب العظمة السلطان أن يجرى فيها طبقا لما تقتضيه المصلحة . ومادامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان والأمة فما هو المانع الذى يمنع عظمة السلطان من أن يمهّد بهذه الرئاسة لمن كالت ثقة الأمة به ؟ فإذا منحها عظمة السلطان الوفد ، فمن الذى يتضرر من ذلك وينتفده ؟ أم الانجليز ؟ وليس لهم فى ذلك من شأن كما صرحوا . أهى الأمة المصرية ، وهى تود بل تحتم أن تكون الرئاسة فى الوفد نائبها ومحل ثقتها ؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق فى الشكوى ؟ »

ثم قال ردّا على سؤال الوجه إليه : « ولا أخشى الضرر إلا من جهة واحدة ، وهى حدوث

الانشقاق في الوفد الذي يعين للمفاوضة، ونحن نأمن هذا الانشقاق بأن يكون المفاوضون من مبدأ واحد ، ومن الذين يرمون إلى غاية واحدة ، هي غاية الأمة .

٢ — وفي ٢٢ أبريل سنة ١٩٢١ أقام أهالي السيدة زينب لسعد حفلة تكريم ، ردد رحمة الله الشرطين سالقي الذكر في خطبته تقوئل بالهتاف والتصفيق الحاد عندما ذكرهما ، ثم قال بعد ذلك عنهما ما يأتي :

« ولما اشترط الوفد الأغلبية والرياسة لأنه كنا نملكون هو الساعى لاستقلالكم والمسئول أمامكم عن هذه المهمة . ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتحمل هذه المسؤولية الكبرى حتى تكون إدارة العمل بيده وحتى يكون بيده وصل المفاوضة وقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الأحوال . إذا حصل الاتفاق على هذه الشروط، وضعنا جميعا يدا في يد الوزارة وسعينا إلى هذه الغاية، فإن بلغناها فذلك ما نبني وتبغون، وإن كانت الأخرى ترجع اليكم لنعمل على حفظ حقوقكم كالسابق،

٣ — وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ خطب سعد في حفلة تكريم أقيمت له في شبرا برياسة المغفور له سمو الأمير عزيز حسن باشا ، فأشار إلى ماردده خصوم الوفد وقشذ عن شرطى الرياسة ، والأغلبية . وهو يشبه تماما ما قاله صدق باشا في بيانه الأخير متساكلا : « وما الذى ينشده النحاس باشا غير ما تنشده هذه الحكومة والأحزاب المصرية على تباين مشاربها » ، فقال سعد — رحمه الله — في مها الصد ما يأتي :

« قالوا في الشرط الخاص بأن تكون أغلبية المفاوضين من الوفد : إن الامر ليس أمر أحزاب وشيع ، ولكن يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة .

كلام جميل جداً ، ولكن رئيس الوزراء (عللى باشا) فاته أن الوفد المصرى ليس شيعة فيكم ، ولا حزبا منكم بل وكيلكم أجمعين ، فإذا ما طلب أن تكون له أغلبية فانما ذلك ليتحقق أن تكون الامه التي يمثلها الوفد ممثلة في المفاوضين تمثيلا حقيقيا . فالمسألة ليست مسألة أحزاب ولا شيع ، بل مسألة أمة

بنامها يراد أن تكون مثلة في المفاوضات الرسمية تمثيلا حقيقيا .

وأما عن الرئاسة، فقد اجابوا بجواب لا مبرر له ، إن الرئاسة لم تطلب لناية شخصية ولا لإرضاء لشهوة في النفس فإن الضعيف المائل أمامكم قد أحلتموه محلا ليس فوقه محل يؤمل . وإني أشعر بكل ما في من قوة أن هذه المنزلة لا يتوفر فيها شيء مطلقا ، فلا يزيد فيها إلا أن يكون رئيسا لعدلى ورشدى مادمت متشرفا بتفضلكم على باقى رئيسكم . ولكن صحى وأنا اشترطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا في المفاوضات الرسمية . فان الرئيس له أن يدير المفاوضات بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويحجب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها لا برأيه وحده بل بالأغلبية التى اشترطها الوفد أن تكون له ليعتمد عليها فى القطع وفى الوصل . فاشتراط الأغلبية إنما هو لهذه الناية . قالوا إن إعطاء الرئاسة لغير رئيس الحكومة مخالف للتقاليد المعروفة (وهو ما ذكره صدقى باشا فى بيانه تماما) . هذا تهجم على التقاليد كما تهجموا على الحقائق القانونية فيما يختص بالرسم السلطانى الذى تكلمت عنه . ما هذه التقاليد ؟ لكل بلد تقاليده . فهل فى مصر ما يمنع أن عظمة السلطان يعطى الرئاسة لمن يشاء ؟ كلا ثم كلا !

هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة ، فلا اعتبار لها . ، ثم اختتم سعد خطابه بقوله : وإن الوزارة جاءت وقالت بأنها تشترك مع الوفد فى المفاوضات الرسمية وخبئت عقولنا لامة بهذا البيان والآن نقول : (لا بل أقاوض وحدى دون الوفد) . للحكومة رأيا وهذا شأنها ، ولكن الوفد الممثل لامة لا يمكن أن يولى ثقته من تقاوض على غير شرطه (١)

٤ - - و ٧ مايو سنة ١٩٢١ أقام المنذور له سعد زغلول حفلة شاي بفندق

(١) وهذه الخطة هى التى صرح فيها سعد - تدليلا على سلامة وجهة نظره - أن الوزارة عمتين قبل السلطان بل من قبل المندوب السائى الإرياني أيضا ، وأنه جابه لورد ملتر أثناء مقاضته معه لمناسبة التحدث فمن سيتولى المفاوضات من جانب مصر فاجابه «الحكومة المصرية» فلم يكن من سعد إلا أن قال له فى الحال : «إذن جورج الخاص يتفاوض مع جورج الخاص» وهو ملك بريطانيا !!

الكونتنتال لمثل البيئات التي كرمته ، وقد ألقى فيها خطابا مستغيضا يكاد يكون
عجيبا فيه على سؤال صدقي باشا الذي ورد في بيانه الأخير والذي جاء فيه :
« وهل يعرف الناس في أية دولة من دول الأرض كبيرها أو صغيرها رئيس
الوزارة يدخل مرموسا لرجل غير رسمي ؟ » ، فقد قال سعد في خطبته سالفة
الذكر ما يعتبر ردا على ذلك بما يأتي :

« وقالوا فيما يختص بالرياسة أقوالا غريبة ، قالوا إنه لا يليق بكرامة الحكومة
أن لا يكون رئيسها رئيسا للمفاوضين... باطل ما قالوا ! فالسيادة في الأمة وهي
تعطيها لمن تشاء . فلا أمة وكليل أجمعت عليه رغم أنف كل معارض . ومن التواضع
أن لا أقول إني رئيس ، ولكن الأمة هتفت ولا تزال تهتف بأني رئيسها هل يخل
بكرامة الحكومة أن رئيسها يكون مرموسا لوكيل الأمة . .

إنه يقول رؤس وكيل الأمة على رئيس الحكومة يخل بكرامة الحكومة ،
ونسي أن رؤس على وكيل الأمة يخل بكرامة الأمة نفسها . إن كان الأمر
إخلال بالكرامة فلتحفظ ، كرامة الأمة قبل كل شيء . ما هذه التقاليد التي يستندون
إليها . وقد رأينا في تاريخ مصر أن رئيس الوزارة كان مرموسا لمدير الأوقاف
في لجنة حفظ آثار العربية . ولم يقل أحد إن التقاليد تمنع رئيس الوزارة من
أن يتأخر عليه مدير الأوقاف الذي هو أحد رجاله . وكان أيضا مصطفى باشا
فهمي رئيسا وزارة عضوا في لجنة آثار المصرية . وكان مرموسا ما مرموسا
لها ولم يكن ذلك ليمس بكرامة الحكومة شيء . فلا تستروا وراء التقاليد
بل اظهروا حقيقة الأمر ولا تدعوا على بأنها مسألة شخصية لي ، فأني قلت وأقول
وأثأذ بأن أقول : قد أحطت الأمة بحلال ليس فوقه مطمح لمؤمل .

هذا شرط لم يقبلوه كالم يقبلوا شرط المرسوم سلطاني . ولكن حلالهم أن يقولوا
برأسطة أعوانهم وأتباعهم أننا بلنا لشروط كلها ولم يبق إلا مسألة شكلية . وزغلول
متشبت بالرياسة . هذا زعم باطل ! ولنا من يشتبون بالأشكال ، ولكن بالجواهر
ومصلحة البلاد . فان كنتم صادقين في هذا الزعم فلماذا . وأنتم معتبرون من
تمسكون بالشكل ولا تتساهلون . .

هذا صوت سعد يدوي في الآذان ، يحدثنا فيها يكابر فيه إلى الآن خصومه
وبعض المارقين من أبنائه .
وهذا أيضا نداءه . . . ولكن . . . هيات أن يسمع الصم النداء .

المقالة الثانية

٢ — جرة صدق باشا على التاريخ

تذكره لسعد في حياته وبعد مماته

نشرت في جريدة البلاغ في ١٨ / ٣ / ١٩٤٦ .

لاحظ الناس جميعا أنه كلما أصدر الوفد المصري بيانا يناقش فيه ما يجري
الآن من أوضاع شاذة غير طبيعية ، سارع دولة صدق باشا إلى الرد عليه ،
ولولا ما يعرفه من مكانة الوفد المصري ، الذي يحاول أن يتذكر له الآن ، لما
أهم هذا الاهتمام ، ولما بذل ما يبذله من جهد — على حساب التاريخ — لرد على
ما يوجه الوفد إلى الأمة من نداء يعلم علم اليقين قدره لديها ، وأنه ينفذ إلى
أسماعها ثم إلى صميم قلبها .

ولست أحاول أن أناقش ما تحويه ردود دولة صدق باشا من حجج أو مزاعم ،
فقد تكفلت الصحف الوفية بهذه المناقشة ، ولكنني أقصد من هذا المقال
أن أبين للناس فقط جراته على التاريخ وأهمها أن الشباب الحالي غير مدرك لحقائمه
أو غير معني بمراجعتها .

وليت صدق باشا وهو ينصح في بيانه الأخير بأن ندع الماضي الآن بحسناته
وسيئاته ، لأن الماضي قد مات ودخل في ذمة التاريخ — ليت استمع نفسه لهذا
النصح ، فلم يقلب هذا الماضي الذي يدعو إلى تركه ونسيانه ، ولكنه عمد إلى
بعض صفحات من صفحات التاريخ فأذكرها لإنكارها قاطعا ومسحها مسحا
ظاهرا ؛ وهذا ما حفزني إلى أن أرد عليه ، لأضع أمام النشء الحقائق ولألقي
نورا على ما مسحه من تلك الصفحات .

وأول شيء تهجم به دولة صدق باشا في بيانه على التاريخ قوله متسائلا :
« وأخيرا هل يعتقد الناس باشا حقاً أن وفده هذا بشكله الحال هو الوفد الذي
حصل على توكيل الأمة أم أن توكيل الأمة قد منح قبل صدور الدستور وقيام البرلمان
إلى وفد آخر قوامه سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومحمد محمود
ومحمد على علوبة وإسماعيل صدق وزملائهم . ولم يبق منهم واحد في الوفد
اليوم » .

وفات دولة صدق باشا أن « الوفد » قبل أن يكون أشخاصا هو فكرة
وعقيدة سرت في البلاد سريان الكهرباء واعتنقتها الأمة . ولا تزال تعتنقها عن
يقين واقتناع ، وأن الأشخاص الذين تكون منهم الوفد منذ قيامه إلى الآن إن هم
الآرء لهذه الفكرة أو العقيدة يحافظون عليها لثراث عزيز ، ويدفنون عنها كل
تضليل أو تدليس .

ولا يريد صدق باشا أن يعترف بشيء اسمه « الوفد المصرى » ، إلا الوفد
الذى أعطته الأمة توكيلها قبل صدور الدستور وقيام البرلمان ، ثم عين هذا الوفد
بالتات الذى يعترف به وهو المكون من الأشخاص الذين بين أسماءهم أسماء
ومن بينهم اسم دولته بطبيعة الحال . وهذه هى الجرأة بعينها على التاريخ ، ما كان
يليق أن تصدر من صدق باشا ، وهو يعلم أن من أسنده الآن من ينكرها عليه
ويأبأها ، ولا يرضاها مهما تحالف اليوم معهم أو تأخى .

فهو يعلم كما أن أسنده هؤلاء — وهم على الأخص مكرم باشا والنقراى
باشا وإبراهيم عبد الهادى باشا — يعلمون أن كل من ذكرهم في بيانه وهم :
« عبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد ، ومحمد محمود ، ومحمد على علوبة ، وإسماعيل
صدق » قد خرجوا جميعا على سعد

أما الأربعة الأول وغيرهم من يذكرهم صدق باشا ، فقد انفصلوا عن الوفد
في أواخر أبريل سنة ١٩٢١ لمنااسبة الخلاف على شروط الدخول في المفاوضة

من الوفد بعد دخوله فيه بيضة شهر . ولم يبق بعد من ذكرهم دولته في بيانه سوى سعد . فهل يريد صدق باشا أن يقول إنه ما دام هؤلاء الأعضاء قد خرجوا من الوفد — وهم وحدهم الذين وكلتهم الأمة لعضوية الوفد قبل قيام الدستور والبرلمان — كان لزاما على سعد أن يلتزم بعلم الجهاد في الارض ، ويقع في داره وينذهب إلى حال سيئه . لا يأسى لو اخذ سعد بهذا الرأي الخطير ، لما كان لمصر قضية ، ولما كان للوطن أى ذكر كان . ولكن سعدا استمر في مهمته معتمدا على نفس التوكيل الذى صدر للوفد إبان تشكيله وعلى الأمة التى أيدته ، وشدت من أزره كل حين ، بل مرتكنا على قانون الوفد ذاته الذى ينص فى المادة الثانية منه على أن « مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلال تاما ، كما نص فى المادة الثالثة منه على أن « الوفد المصرى يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ، كذلك نص فى المادة الرابعة على أنه يدوم هذا الوفد ما دام العمل الذى انتدب لاجله قائما وينفض بانقضائه . كما قضت المادة الثامنة منه بأن « الوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعىا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل ».

بهذه الروح القوية الوثابة على أساس هذه الحقائق بقى الوفد المصرى فى ميدان الجهاد فى سبيل البلاد صامدا لا تحزحه الحوادث ، ولا يعتف الاباطيل والمقتريات ، سواء فى عهد رئاسة سعد زغلول له أو مصطفى النحاس — عن أن يقوم بواجبه بكل أمانة مهما كلفه وأنصاره من أضرار وتضحيات .

وعلى ضوء هذه الحقائق ، أرغم ارغاما كل من تنكر للوفد المصرى قديما على الاعتراف به اعترافا رسميا صريحا لا لبس فيه فى مد له مات الحوادث ، وفى وثائق التاريخ فى الثمان والعشرين سنة الأخيرة ، سواء فى الداخل أو الخارج . ولم اكد أنهم معنى لإقحام صدق باشا اسمه ضمن أعضاء الوفد الذى تألف

في فجر الحركة الوطنية إلا إذا أراد أن يضفي على نفسه أحسن الذكريات التي يحاول الآن أن ينكرها على غيره .

وأراني مضطرا امام إصطحاب اسمه في الوفد بالرغم من أنه لم يمكث في عضويته سوى بضعة أشهر إلا أن أترك حليفه الجديد مكرم عبيد باشا يذكر تاريخ عضويته، فقد أثار ذلك في خطبته التي ألقاها في المؤتمر الوفدي سنة ١٩٣٥ حيث قال :
« انظروا إلى ما فعله صدق مع سعد ، وسعد في طهارة قبره لاتصل إليه أيدي الملوئين ، ثم انتقلوا بنظركم إلى ما فعله سعد مع صدق في بدء النهضة ، وكان صدق وقتئذ كما هو الآن من المنبوذين . فلطالما قص علينا سعد رحمه الله أن صدق باشا ذهب إليه با كيا مستبكا ، وطلب إليه أن يضمه إلى الوفد بأية صفة (كسكرتير أو كخادم) ، فما كان من سعد إلا أن ضمه إلى الوفد كعضو من أعضائه رغم معارضة إخوانه ، واليكم ما قاله سعد في مذكراته بهذا الصدد بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩١٨ :

(كان صدق باشا قد حضر عندي من قبل ذلك ، وعرض على أنه مستعد لخدمة الوفد كما يريد ، وأنه واضح نفسه تحت تصرفه ، فيعدته بالنظر في ذلك مع إخواني ، وسلمني مذكرة كان حررها في شأن مصر بالفرنساوية قبلتها منه ، وتكلمت مع إخواني في شأنه ، فقالوا نخشى أن نعرض اسمه معنا فلا يقابله العموم بالاستحسان فالأحسن أن نضمه بماننا من حق الضم والاختيار) ... ،

ثم استمر مكرم باشا في خطبته قائلا : « ولكن صدق باشا لما لم ير اسمه ضمن أعضاء الوفد ، ذهب من توه إلى الفريق الآخر وانضم إليه (١) . . . فقصا داف أن قابله سعد باشا في أحد المجالس فدار بينهما الحديث التالي الذي أنقله اليكم حرفيا من مذكرات سعد :

(ثم التفت لاسماعيل باشا صدق وسألته عن السبب في انخيازه للوفد الاخر ، فقال إنني عرضت عليكم نفسي ومكنت مدة أنتظر فيها جوابكم فلم يصلني شيء

(١) وهو الوفد الذي كان محمد سعيد باشا قد عزم علي تأليفه بسعي الأمير عمر طوسون (من

منكم وحضرت عندكم أخيراً فلم تفضلوا بالإشارة إلى بشيء أفهم منه قبول معكم ، فقلت له إنما لم نر أن نعرض اسمك للعموم خيفة ألا يقبلوه ، وعزمتنا على أن نضمك الينا بما لنا من حق الصم والانتخاب ، ولم استحسن أن أواجهك بهذه العبارة ، لما فيها من المس بخاطرك ، واخترت أن أقضى بها إلى صديقك أمين باشا يحيى ، فقال إني أشكرك على هذا ، فقلت وأنا أقبل هذا الشكر وأسجله لاني استحقته)

ثم عقب مكرم باشا على ذلك بقوله :

« ذلك ما أثبتته سعد عن صدق وفيه ما ينفي عن كل تحليل ، فان سعدا يخشى أن يمس خاطره ، بينما صدق لا يخشى أن يفتك قبره »
وآخر ما أقوله لدولة صدق باشا في رأيه في الوفد المصري ، أنه ليس حزبا كذلك الحزب الذي اصطنعه لنفسه وهو حزب الشعب مستندا إلى ذلك الدستور الذي باد والبرلمان الذي هلك ، والذي لم يبق له بعد ذلك من أثر . ذلك لأنه كان حزبا مصطنعا ملقفا لم يستمد حياته من مشيئة الشعب وإنما استمدتها من الزور ، فأصبح هباء تذريره الرياح ؛ ولعل في هذا ذكرى للذاكرين .

أما النقطة الثانية التي اجترأ فيها صدق باشا على التاريخ في بيانه الأخير فتد كبيره النحاس باشا بموقف شبيه بموقفه من حيث أساس المناوصات وموقف المخفور له سعد زغلول باشا قبيل دخوله في مفاوضات سنة ١٩٢٤ ، فقد أعلن مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية حينذاك ، أن المفاوضات ستجرى على أساس التحفظات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير ، فما كان من سعد باشا إلا أن أعلن في مجلس النواب أنه لا يقبل ذلك ، لأنه لم يقبل التصريح ، وأنه إنما يدخل المفاوضات حرا طليقا من كل قيد واكتفى سعد بذلك ، فهل طالبه أحد حينذاك بضرورة الإبلاغ كتابة بحجة أن الكلام المرسل في مجلس النواب المصري لاخير فيه ولا غناء . . .

ولا فنكر من هذا القول الذى يقوله صدق باشا إلا أن سعدا أكتفى بما صرح به فى مجلس النواب. ذلك لأنه لم يكتف به ، وإنما أخذ يخاطب الحكومة البريطانية فى شأنه إلى أن أجيب إلى طلبه ونستخلص ذلك مما يلى :

١ — تحدث سعد مع مكاتب جرمة التيمس فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بعد إلقائه التصريح الذى أشار إليه صدق باشا ، فردد رحمه الله هذا التصريح بقوة ووضوح فى حديثه . وكان قد ألقى فى مجلس العموم البريطانى ما يماثل تصريح وزير المستعمرات الحالى ، فعلق عليه سعد فى هذا الحديث مقررًا « أنه لا يدخل المفاوضات إلا إذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخل عن أى حق من حقوقها وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن » . ثم قال : « إنه فى انتظار بيان جديد فى هذه النقطة من قبل الحكومة البريطانية » . فسأله المكاتب عما إذا كان قد أجاب على دعوة مستر ماكدونالد فقال : « إنه يأسف لعدم إمكانه الرد على هذا السؤال لأنه ليس فى وسعه أن يذيع أى شيء مما يتعلق بمخاطبة سياسية الخ » .

٢ — صرح سعد فى مجلس النواب فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ : « لى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى ، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد لى : فإذا كانت الدعوة مطلقة وكنت أرى أن أدخل المفاوضات طليقا من كل قيد دخلتها ، ولغاية الآن لم أقبل دعوة قيد التقييد ، وإنما الذى قبلته دعوة غير مقيدة » .

٣ — وصرح سعد فى مجلس الشيوخ والنواب فى يوم ٢ يونية سنة ١٩٢٤ بأن صعوبات قامت فى سبيل المفاوضات كادت تقضى عليها ، ولكنه تمكن من تذليلها ، وطلب الإفضاء إلى الأعضاء بالتفاصيل فى جلسة سرية فأجيب إلى طلبه ، وأنتهى الأمر فى المجلسين بموافقة جميع أعضاء مجلس النواب (ما عدا عبد الجليل أبو سمرة بك) على أن الحطة التى جرى عليها سعد « حققت أمل الأمة

في وزارة الشعب . وأن المجلس يؤكد كامل ثقته بها ويستمد عليها في مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، وكذلك أبدى مجلس الشيوخ بالإجماع تمام ارتياحه إلى طريقة الحزم التي جرى عليها سعد في صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد ويؤيد ثقته بوزارةه واعتماده عليها في الوصول بالأمة إلى غايتها المنشودة .

٤ — لما اشتدت الحركة في السودان صرخ مندوب الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأي معنى كان ، وكانت نتيجة التصريح أن سعدا ألقى في مجلس النواب يوم ٢٨ منه خطبة خطيرة قال في بعض فقراتها : وإني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه ، وفي حضرتكم الموقرة ، أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ماحييت وما عاشت . . . ثم عرض لأساس المفاوضات معلنا أن الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها ستفاوض على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . . . وأن وزارة لا تقبل بحال من الأحوال أن تناوض على أساس هذا التصريح ، ثم صرح بأنه يريد بما وعد ويتخل عن الحكم وعارض المجلسان في استقالته ، كما عارض المنقور له جلالة الملك فواد فيها ثم أخذ سعد يناضل من جديد ليبيد لأن يكون أساس المفاوضات حرا ، ولا يتسع هنا المجال لبيان ما بذله في هذا السبيل ، فيمكن أن نذكر أنه هدد وهو في فرنسا — وقيل أن يذهب إلى إنجلترا — بالعودة في الحال إلى مصر ،

٥ — ويمكن أن نأثي على كلمة موجزة لسعد ، تبين أنه لم يكف ، كما يقول صديق باشا في بيانه ، بما كان يصرح به في البرلمان المصري ، ولكنه كان يطلع الحكومة البريطانية وجوب تصحيح أساس المفاوضات وجعله حرا من كل قيد ، فقد قال رحمه الله في خطبته في فض الثورة البرلمانية في ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ في هذا الصدد ما يأتي :

؛ ولقد قلت لكم فيما يختص بالمفاوضات إنني إذا كنت أرى دخولي فيها لا يضيغ على مصر حقا ، ولا يكسب غيرها حقا عليها ، فاني أدخلها معتمدا في النجاح على الله ومزودا بثقتكم الغالية، وهناك غبارات تجري بين الحكومة الانجليزية وبيننا، فاذا انتهت بأن تدخل المفاوضات أحرارا غير مقيدين بأى قيد، وألا يكون في دخولنا ضرر على حقوقنا ، دخلنا ما وعلى الله التوفيق ،

٦ - وكانت نتيجة نضال سعد الطويل عن تصحيح أساس المفاوضات أن اجتمع سعد بمستر رمزي ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعد أن تلقى ما يطمئنه على أنه يتفاوض معه حرا طليقا عما قيدت به الحكومة البريطانية تلك المفاوضات .



هذا طرف وجيز لم نرد به إلا وجه الحق والتاريخ وأن نضع الأمور في نصابها ، حتى لا يظلم سعد وهو في قبره ، بعد أن ظلم من خصومه وهو على قيد الحياة .



المقالة الثالثة

و لشرث في جريدة صوت الامة في ١٢/٤/١٩٤٨ ،

أراد صدقي باشا أن يناقل الملايين العديدة من شباب وادى النيل الذين لم يناصروا الحركة الوطنية منذ قيامها بقيادة بطلها وزعيمها سعد زغلول في آخر ١٩١٨ ؛ وأن يدخل في يقين شباب الجيل الحاضر الذي لم يكن قد برز إلى عالم الحياة بعد ، أو لم يكن قد شب عن طوقه أيام تلك الحركة . وفي الحق أنه لم پرد أن يناقل هذا الشباب اليافع غسب ، وإنما أراد أن يناقل التاريخ ذاته ،

وأن يتنكر لما سجلته مدوناتة ، وأن يكابر فيما يطمه من شهد وقامه علم اليقين
ومن رآها رأى العين ، وفيما ألم به الكتاب والمؤرخون .

وبينا تهم البلاد من أنصاها إلى أنصاها أشد اهتمام بقضية الجلاء ووحدة
الوادي، وتعمل على تدعيم سلطة الأمة وتحقيق حريتها وتوطيد أركان دستورهما ،
إذا بصديق باشا يطالنا بمقالات أسبوعية في مجلة المصور ، وصفها دولته أو
وصفتها له المجلة بأنها مذكرات ، وهي لا يمكن أن يضفى عليها هذا الوصف ، إذ
لم يدونها صاحبها في الوقت الذي تناولت فيه ما تناولته من وقائع ، ولم تكن
صدى للأحداث وقت وقوعها ، ولا مطابقة للثورة وقت قيامها .

ومن ثم ارتكن صاحب هذه المقالات في تحريرها على حسن السبك ، وراعى
التصنع والتكلف في تدبيرها . وهذه وسائل تألفها المذكرات التاريخية ،
ولا تعرفها إلا المقالات السياسية .

ويكفي دليلا على ذلك استهلاله مقالاته بقوله : لم أفكر أن أدون مذكرات
لي أو — على الأصح — لم يكن لدى من الوقت فحة لأن أكتب عن نفسي .
وقد اعترف صديقي باشا في أول مقال له بالحكمة من تدوين المذكرات . وقت
الحوادث ذاتها فقال :

، ، ، ، وقد اعتاد رجال الغرب أن يدونوا مذكراتهم واعتبروها فرضا على
الجيل الحاضر للأجيال المقبلة ، وجزءا متما لتاريخ الأمة ، ولذلك استجبت لدعوة
(المصور) وبدأت أملئ هذه المذكرات بقدر ما تسمح به الذاكرة وأما جد
حريص على تدوين الحقائق ، ،

وأقل ما يمكن أن يرد به على هذا القول ، أن ذاكرته المشغلة بكثير من
الأمور المالية والاقتصادية والسياسية قد تنحوت ، وسقطت فيما يمكننا الوقت من
تقديمه من مقالات أن ذاكرته قد خاتته فلا خيانة عظمى ، وأنه لم يكن جده
حريص كما يقول على تدوين الحقائق .

ولا أدل على الاصطناع في تحرير تلك المقالات والترض الخفي بل الظاهر الذي يهدف إليه من تحريرها في هذا الوقت ، أنه بعد أن فاخر في مقاله السادس بأنه الصانع لتصریح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، قال والاسى يملاً فواده : دو بما يؤسف له أن البلاد في ذلك الحين قد سمعت بدعايات ضد تصریح ٢٨ فبراير كانت من أم ما سبب استقالة وزارة ثروت باشا . وتذكرنى هذه الدعايات بمثلها بما جرى بعد إضفاء المشروع الأخير المسمى (مشروع صدقى - يفتن) ١٠٠ .

قال دولة صدقى باشا هذا القول بعد أن أخذ يصور للشباب أ- ذلك التصريح الذى صنعه كان من شأنه أنه ، في ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر الذى ترتب عليه أن أصبح السلطان فؤاد ملكا .

هذا هو الهدف الخفي الظاهر الذى يرى إليه صدقى باشا من نشر مقالاته في هذه الأيام فهو الذى تسبب في إعلان استقلال مصر ، وأنه بالتالى كان صاحب الفضل في أن أصبح السلطان فؤاد ملكا II

يا لله ! ما هكلنا يكتب التاريخ وما هكلنا نكون في طياته الأغراض والمآرب ، وما هكلنا تكون مغالطة الناس I . وأنه الأولى به أن يريح نفسه وقلة من أن يشحن على التاريخ ، فيزعم في مقاله أنه هو الذى أوحى إلى سعد بأنه لابد من قارعة ، وأنه الذى صير مصر ملكوأنه بفضل لباقة وسياسه صار السلطان فؤاد ملكا II وسأعمل جهدى على أن أبين في مقالاتى المقبلة كيف كان ذلك التصريح الذى يفاخر به صدقى باشا نكبة وطنية على البلاد كما وصفه بحق سعد زغلول ، وكيف أفاد الوطن وعرش وادى النيل من ثورة الشعب وغضبه لا من كياسة صدقى باشا ولباقة وعمرته .



وقد تناول صدقى باشا في مقالاته الأولى الشيء الكثير من حياته الخاصة

وحياته في الوظائف الحكومية ، ولن ينبتنا ولا ينبت الشعب من حياه في هاتين
التأخيتين إلا أمران لهما مساس بحياته العامة :

(أولهما) أنه نشأ في بيت من « الباشوات » مهما وصفه من أنه « من صميم
الريف المصري » فقد قال إن والده كان أحد شركى باشا من كبار رجال الحكومة
في عهد الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، وأن والدته كانت كريمة محمد سيد أحمد
باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا ابن الأمير محمد علي باشا الكبير ، ثم
أبان أن المرحوم والده تقلب في وظائف الحكومة حيث أصبح محافظا للقاهرة فوكيلا
لوزارة الداخلية .

وقد قمنا الآن ، وبعد نشر هذا التاريخ كيف أثرت بيئة صديق باشا عليه ،
وكيف غلب عليه طابع الاستبداد حتى كان له أسوأ الأثر في محاربة الشعب
بالحديد والنار ، وكيف كان فضلا غليظ القلب عندما قبع على كرسي الحكم بغير
إرادة الشعب في سنى ١٩٢٥ و ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٤٦ على الأخص .

وأرجو عتضا أن لا أكون قد ظلمت والده ، فاني بطبيعة الحال لم أشراف
بمعرفة شيء عن تاريخ حياته فيما تولاه من وظائف إدارية ، فربما كان رجلا
المحكومين فظله ابنه بجهوده واستبداده وقد يخلق من ظهر الرجم جبارا عتيا .
وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون ، فليمنع كل من يعنيه دراسة حياة
الشعوب نشأة سعد زغلول بن فاظريه ، فقد كان من صميم الشعب وإن غر
فما كان يفخر إلا بأنه فلاح ابن فلاح ، ولم زها في خطبه بأن من أهله من لا يزال
يلبس الجلابيب ازرقاء . وأنه يفخر بأن يكون زعيم الرعاع ، ولقد كانت لهذه
البيئة الشعبية الأثر الكبير على نفسيته فطبع على حب الشعب وعلى الديمقراطية
الحقة وعلى حب الحرية ومحاربة الجبروت والاستبداد منذ نعومة أظفاره إلى أن
صار زعيما فذا قريما .

أما الأمر الثاني الذي ينبت المؤرخ الوقوف على حقيقة من حياة صديق باشا

الخاصة بقدر ما يمس حياته العامة أنه ملأ مقاله الثاني بما يقرب من صفحتين عرضيتين من صفحات « المصور » تحت عنوان « حياقي في الوظائف الحكومية » تناول فيه ما تطلب فيه من وظائف صغيرة وكبيرة وما شاهد من أحداث فيها وقد أشار في آخره إلى « كيف عين وزيرا لأول مرة » وأفاض في ذلك مبينا أنه بعد أن سقطت وزارة محمد سعيد باشا تولى النظارة بعده حسين رشدي باشا فاختاره ناظرا للزراعة . . ثم سكنت شهرزاد بعد ذلك عن الكلام المباح...

وكان وعده في أولى مقالاته أنه « جد حريص على تدوين الحقائق » ، ولكنه نسى في المقال الثاني مباشرة هذا الوعد ، فابتلع هذه الحقائق ولم يذكر أنه عين بعد ذلك وزيرا للأوقاف وكيف استقال من هذا المنصب الأخير .

والآن ليسمح لنا دولته لوجه التاريخ وحده أن نبين له بعض الذي سكنت عنه شهرزاد !!

فقد نشرت جريدة المقطم في عددها الصادر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩١٥ النبأ الصغير الآتي :

« ألم بصحة حضرة صاحب المسالى اسماعيل صدق باشا وزير الأوقاف العمومية المحراف اضطره إلى ملازمة منزله أمس شفاه الله . »

ثم أذاعت هذه الجريدة في اليوم الثامن عشر من ذلك الشهر ذاته ما يلي :
« لم يحضر حضرة صاحب المسالى اسماعيل صدق باشا وزير الأوقاف العمومية إلى ديوان الأوقاف . »

وبعد هذين التباين الصغيرين طلعت جريدة الاهرام في الصفحة الخامسة من عددها رقم ١١٣٦٩ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩١٥ بنص استقالة صدق باشا مؤرخة ١٧ مايو ١٩١٥ على الوجه الآتي :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

شمرت بأننى لست سائرا للرعاية التى تمودتها من عظمة السلطان وقد ساولت

نفي المزاعم الفاسدة التي وجهت إلى ، فلم أمكن من ذلك ؛ لهذا رأيت مع الاسف أن أقدم لدولتكم استقالتي من منصب وزارة الأوقاف . .

وقد صدر عقب ذلك في ٢٠ مايو ١٩١٥ مرسوم سلطاني عين بمقتضاه ابراهيم فتحى باشا وزيراً للأوقاف بدلا من اسماعيل صدق باشا المستقيل .
فلا كان يحدد بدولة المؤرخ الاعظم أن يذكر لنا الحادث للجلال الذى اودى به وزرع ثقة السلطان حسين كامل به .

إن في صحف ذلك الحين إشارات مينة إلى هذا الحادث ، وظهر في الصفحة المواجهة للصفحة التي نشر فيها نص تلك الاستقالة من جريدة الاهرام عمودان على بياض من قبل القابة البريطانية في ذلك الحين لعلهما - علم الله - كانا يتناولان التعليق على الاستقالة وأسبابها .

ومن ثم لم يتجن مصطفى النحاس زعيم البلاد حين قال في بيان له في ١٢ أكتوبر ١٩٤٦ ردا على خطبة بديعة لصدق باشا ما يأتي :
« لقد كان في مكتبة الوفد أن يخرج دولة صدق باشا في بيانه الأخير ، وهو الرجل المعروف الامة من سنة ١٩١٤ منذ كان وزيرا في عهد المنفور له السلطان حسين إلى اليوم ، ومجال القول فيه يتسع لا إلى كتاب بل إلى كتب ومجلدات . »

المقالة الرابعة

« كيف تألف الوفد المصري ،

« نشرت في جريدة صوت الامة في ١٦/٤/١٩٤٨ ،

بينما في مقالنا السابق بعض ما يهدف إليه صدق باشا من نشر مقالات سياسية يكتبها على هواه ، لا لوجه التاريخ ، ولا لوجه الوطن ، وإنما ليدخل في روع الشباب اليافع أنه بطل الأبطال والموحى باحسن الافكار وأحدث الآراء . وليلفت إلى نفسه الانتظار ، وليوم الشعب ويناقله أنه كان متجنبا عليه حين رفض المشروع الذى يلذ له أن يسميه باسمه مقترنا باسم مستتر يقين . .

منه هي بعض أهدافه كما يتنا من قبل .

ونبدأ الآن في مناقشة ما سطره في مقالته وثقا لترتيبها . وسنبين في هذه المناقشة ما يجنى فيه صدق باشا على التاريخ ، وسنعرض لما تستلزمه المناقشة من بعض نواحي الحركة الوطنية بصفة عامة مستشهدين في إثبات ما تقدمه من حقائق بمذكرات سعد وآثاره وما وضعه غيره من مذكرات في كل ما يماون على وضع الأمور في نصابها .

أشار صدق باشا في مقاله الرابع إلى الوقت الذي وضعت فيه الحرب العالمية الأولى أوزارها سنة ١٩١٨ ثم عقب على ذلك بقوله ما يأتي :

« كنت وقتئذ خارج الحكم اشتغل بالاقتصاد العام ، فوجدت من واجبي نحو وطني في هذه الظروف أن أقدم لخدمة أمتي ، وأسعى مع الساعين للحصول على حقوقها ، فبدأت بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ضمتها مطالب مصر من إنجلترا ، وعززتها بالوثائق والمستندات - وكان الوفد المصري وقتئذ في دور التأليف . وحدث أنني كنت في الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون وفكرنا فيما يجب أن يعمل، ورأينا من جهتنا أن نقوم بواجب الجهاد . فاقصص بالمرحوم سعد زغلول باشا ما اعتزمناه فبحث اليينا ، واجتمعنا به في فندق شبرد بالقاهرة ، وتم الاتفاق على أن تتعاون معا في الوفد المصري .

أصبحت منذ ذلك الحين عضوا في الوفد فقدمت إليه المذكرة الفرنسية ، فناقشها ووافق عليها وكانت هذه المذكرة بعد شيء من التنقيح في بعض نواحيها وتلخيصها هي التي قدمها الوفد المصري بعدئذ إلى مؤتمر الصلح بفرساي . .

أما الشطر الأول من هذه الفقرة وهو الخاص بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية، فلن نمنط حتى صدق باشا فيه، فقد أتيت لنا الاطلاع على موجز لهذه المذكرة وهي مكونة من خمسة فصول ، وتضيف إلى ما ذكره عنها أنها أرسلت إلى مؤتمر

الصلح في ٢٠ يناير ١٩١٩ بعد أن صارت عملاً من أعمال الوفد وبعد أن أدخل عليها الوفد التقيح والتلخيص اللذين أشار إليهما صدق باشا .
وتعصب مناقشتا الحالية على الشطر الباقي من الفقرة السابقة اذ يؤخذ منها
الوقائع الآتية :

- ١ — أن صدق باشا كان بالإسكندرية مع محمد سعيد باشا وقت كان الوفد
المصرى في دور التأليف ، فاجتمع الاثنان بالأمير عمر طوسون .
- ٢ — استمر رأى الثلاثة على وجوب الجهاد .
- ٣ — أن نبأ اجتماعهم قد وصل إلى سعد فبعث إليهم أو إلى صدق باشا
 واجتمع بهم أو به في فندق شبرد .
- ٤ — تم الاتفاق على أن يتعاون صدق باشا ومن معه في الوفد المصرى .
- ٥ — أن صدق باشا أصبح منذ ذلك الحين عضوا في الوفد المصرى .



ولما كان سياق تلك الفقرة الواردة في المقال الرابع من مقالات صدق باشا
تشعر بأسلوبها الملقوف وتوحى بمباراتها العامة أن صدق باشا هو أول من فكر
في وجوب المناادة بمطالب مصر وأول من التفت ذهنه إلى حقوقها وأنه بالتالى
كان صاحب الفضل الأول في قيام الحركة الوطنية — وهذا هدف من الأهداف
العديدة التى درى إليها من وراء نشر تلك المقالات — فانه لا يستعازلزام هذه الجراءة
على التاريخ التى يعمد إليها صدق باشا إلا أن نبين فى هذا المقال كيف نشأت
فكرة تأليف الوفد المصرى، واين نبئت وذلك من واقع مذكرات الزعيم العظيم
خاله الذكر سعد زغلول ثم تنتهى من ذلك إلى كيف التحق صدق باشا بعضوية
الوفد المصرى من واقع المذكرات الأولى .

ويتبين من كل ما ستورده من هذه المصادر أن دور صدق باشا لم يكن إلا دوراً

دورا قانونياً ولم يكن بالدور الذى تجرأ فيه على التارىخ وأراد أن يناقل الشعب ويوهمه أنه كان أول دور من أدوار الحركة الوطنية .

• • •

فقد بدأ سعد يدون كيف نبئت فكرة الوفد المصرى فى الصفحة من ١٨٤٠ - ١٨٤٢ من مذكراته يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٨ بقوله ما يأتى حرفياً :

« وصلنا من عزة مسجد وصيف يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ إلى مضر ، وذهبنا إلى الاسكندرية للمعاينة وحضرر وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالاً بجلوس عظمة الساعان على أريكه مصر . وفى المساء حضرت وليمة رشدى باشا وجلست جانب مسر (ثم ذكر سعد إسماء المستطعم قراءته وبخيل إلى من بعض حروفه أنه شتهام الذى كان قائماً بأعمال المعتمد البريطانى وقت إعلان الحماية) ، وفندت له نظام مجالس المديرىات ونظام سائر الهيئات النيابية المصرية ، ثم قابلنى البرنس عمر وقال : لى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقنا فى مؤتمر الصلح ، فقلت فكرة جميلة جالت فى بعض الرؤوس من قبل ، وقد آن الآن أوانها فقال : تأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه ..

وسافرت فى القند بعد الظهر إلى مصر ، فتلاقيت مع عدلى، وتكلم معى فى تلك المسألة ، ورأينا الاتفاقى توسيط قنصل أمريكا ، فاجتمع رشدى ولطفى السيد واتفقوا على ذلك ، وفاق رشدى هذا القنصل فلم يجدعنده استعداداً لتأييد السعى ، وقال ليس هناك إلا واحد من طريقين : إما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها ، وإما الالتجاء إلى الحكومة الإنجليزية .. ،

ثم أخذ سعد يتابع تدوين منبت فكرة الوفد وتأليفه فذكر فى الصنعتين ١٨٤٢ و ١٨٤٣ يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ ما يأتى :

« توجهت إلى الاسكندرية يوم ٢٢ منه لحضور حفلة شاي عمومية دعاني

إليها السير ونجيت معتمد بريطانيا ، وتقابلت مع عدلى ومدحت ورشدى ومحمد سعيد والبرنس عمر وغيرهم ، وشتمت من عدلى راحة أن المشروع الذى عرضه علينا رشدى لم يكن من بنات أفكار الاثنين ، وأنه لا بد أن يكون مشتملا على سر ستكشفه الأيام .

ويقول عبد العزيز بك أن أحد بك عبد اللطيف أكد له أن الحماية (وقد يقصد دار الحماية) قدمت مشروعا بإعطاء استقلال مصر استقلالاً داخلياً تاماً فى مقابلة رضائها بالحماية ، ومن المصلحة جداً كما أشار عبد العزيز بك أن تتم هذه القضية ويمتثلها الناس . . ولقد اجتمعت بالأمير عمر فى القطار من الاسكندرية إلى مصر وتكلمنا فى موضوعات شتى ، وفهمت منه أنه يميل إلى كتابة عريضة بعد انعقاد مؤتمر الصلح بمطالب مصر . . .

ثم استمر سعد فى تدوين مذكراته فى الصفحات ١٨٤٤ و ١٨٤٧ عن الموضوع الذى نحن بصدده فقال :

« فى يوم الاثنين الماضى ١١ منه حضر الأمير عمر طوسون ، وكان حاضرا إبراهيم باشا سعيد ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى ، وأبدى رغبته فى عقد اجتماع للدناكرة فى حالة مصر ، وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن . وفهمت من كلامه من بعد أن عظمة السلطان (أى السلطان فؤاد) لا يأتى هذا العمل ، فوافقت على ذلك . وكتبت أسماء كثيرين من الذين ينبغي دعوتهم وكان هو يعارض فى البعض ويميل البعض . . وبعد أن تم تمديد الأسماء التى يجب دعوتها كتبت صيغة الدعوة وأخذنا الأمير لإرسالها وحصل الاتفاق على أن يحدد يوم الانضمام : إما يوم الثلاثاء القادم أو الاربع وأن الأمير يشرف قبله بيومين فيتناول الشاى مع الحاضرين عندى ، وقال إنه سيحضر معه أمين يحيى ، فأكد ذلك النطق بأن عظمته مرتاح إلى هذا المشروع ثم انصرف الأمير لهوزع أوراق الدعوة .

وكان قد خطر ببالنا أن نזור السيروتجت ونعلمه ختنا بسفرنا ونسأله عن نية دولته في مصير مصر ، فحدد لنا يوم الاربعاء ١٣ منه فذهبت مع علي باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى ، وجرى لنا معه حديث طويل مبين في ورقة أخرى مضمومة لأوراق الوفد ، ثم ذهبنا إلى رشدى باشا ، وفهمنا منه أنه لامعارضة في السفر ، وأرانا خطابا منه إلى السلطان بالاستئذان في سفره مع عدلى باشا وترتيب الوزارات في غيبتهما .

ثم أخذ سعد يعرض في مذكرته بعد ذلك أسماء من طلبوا الانضمام إلى الوفد ورأيه فيهم .

واستقر رأى بعد ذلك على أن يحرر توكيل الوفد توقع عليه طبقات الأمة المختلفة نص فيه على أسماء رئيس الوفد وأعضائه وهم : سعد زغلول باشا ، علي شعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك ، محمد علي بك (علوبه) ، عبد الطيف المكباتى بك ، محمد محمود باشا ، أحمد لطفي السيد بك .

كما نص فيه على أن لهم أن يضمنوا لإلهم من يختارونه في مهمة الوفد .
والذى يتبين من كل ما تقدم أن اسم صدق باشا لم يرد في هذه المراحل الأساسية كما لم يرد في نص التوكيل الذى وضعه الوفد أية إشارة إلى اسمه .

ولكن سعدا وضح بعد ذلك في مذكراته كما سفين في المقال التالى كيف انضم صدق باشا إلى الوفد ، بما يدل بجلاء على أن ما أراد أن يوهم به صدق باشا شباب الجيل الحاضر من أنه هو أول من اقترح فكرة تأليف الوفد لم يكن إلا مجرد دعاية تأبأها الحقيقة . وينفر منها التاريخ .

تعليق على هذه المقالة

لمناسبة ذكر اسم احمد بك عبد اللطيف في المقالة سالفة الذكر على لسان عبد العزيز فهمي في مذكرات سعد زغول، ترى واجبا لزاما علينا أن نسجل في هذا الكتاب بالتقدير والتفخار اسم هذا الوطن العظيم الذي نسيه المؤرخون . ولم يشر إلى اسمه أحد منهم حتى من عاصروه وزاملوه ولو في أخريات أيامه . فهذا صديقنا المرحوم عبد الرحمن الرافعي الذي أرخ ثورة سنة ١٩١٩ ومقدماتها لم يذكر شيئا عن صاحب هذا الاسم كما نسيه السياسيون في مذكراتهم ما عدا سعد زغول وصليب ساي باشا

ويكنى صاحب هذا الاسم الكريم غفرا أنه قد ورد على لسان رشدي باشا في ص ٤٥ و ٤٦ من هذا الكتاب كما ورد في ص ٨٧ و ٨٨ منه من مذكرات سعد زغول نقلا عن "سلطان حسين كامل أنه الوحيد - وكان مدعوا في مأدبة سلطانية ضمن من دعاهم السلطان من المحامين وغيرهم- فحضر الى القصر قبل الموعد المعين وقال لكبير الامناء إنه لا يعترف بسلطنته ولا ينبغي له أن يعرفه كسلطان كما لا ينبغي أن يعرف الحماية الانجليزية ولا أن يتردد عليها III

فمن هو هذا الجري الذي جهر بذلك وسلطة الاحكام العرفية وسلطة على الرقاب وقد صرح هذا السلطان لسعد بامكانه استخدامها لثقه إلى ما ملأه؟

هو خريج مدرسة الحقوق الحديوية في سنة ١٨٩٥ وكان ترتيبه الاول من ستة وكان الثاني على جمال الدين باشا الذي أصبح فيما بعد وزيرا الحرية والبحرية ... وقيد اسمه بجدول المحامين العام في ٢٩ / ١٢ / ١٨٩٧ ... ومن ترافقوا عن بعض المتهمين في قضية مقتل بطرس غالي باشا امام قاضي الاحالة سنة ١٩١٠ وقضى بالاوجه لإقامة الدعوى ضدهم ، وفي ص ١٠٢ و ١٠٣ من "ذكريات" صليب ساي باشا قال عنه إنه كان محاميا كبيرا بمدينة القازيق وعدد القضايا

الكبرى التى أسهم فى الدفاع فيها ، وأشاد بمذكراته وبأنه كان من أدق المحامين
عبارة ، وفى مرافعتهم من ألقهم لسانا وأحسنهم بيانا ، وأنه كان له أخ هو محمود
بك عبد اللطيف كان يعمل محاميا أمام المحاكم المختلطة بمدينة المنصورة ثم انتقل
إلى القاهرة واشتركا فى مكتب واحد ..
هذا ، وقد أصدر مجلة باسم « التديم » فى سنة ١٨٩٣

• • •

المقالة الخامسة

كيف انضم صدق باشا إلى الوفد

و نشرت فى جريدة صوت الأمة فى ١٩ / ٤ / ١٩٤٨ ،
سجل « سعد زغلول » فى مذكراته حوادث مصر الحديثة إثر وقوعها ،
ودون ظروفها وملابساتها فى الجوالذى حدثت فيه ، ولذلك جاءت هذه المذكرات
مرآة صادقة للتاريخ لا تعرف المين ولا المجاملة ولا التفاف ، تعطي كل ذى حق
حقه من الإنصاف والتقدير ، وتحمل على من ناوموا الحركة الوطنية شر مناوراة
بالصراحة التامة التى عهدتها البلاد فى سعد . وما يزيد من قيمة هذه المذكرات
ما عرف عن سعد زغلول طول حياته من استمسأك كامل الاستمسأك بأهداف
الصدق ، ولطالما سمعنا منه رحمه الله - وقد أسعدتنا الأيام بطفه ورعايته -
بتكرار نصحه للشباب بأن يجعلوا الصدق دائما رائدا لهم مهما كانت الظروف .
ومن ثم فلا عجب إذا ما اطلع القراء فى مقالنا السابق على ما نقلناه من
مذكرات سعد قبل أن يجهز هو وزملاؤه بالتوجه إلى دار الحامية يوم ١٣ نوفمبر
سنة ١٩١٨ ليفاتحوا الأسد فى عرينه بمطالب البلاد .

فقد وجدوا فيها أن سعدا يعترف اعترافا صريحا قبل البدء فى تأليف الوفد
بأنه من شهر بأن الأمير الجليل عمر طوسون قابله بالاسكندرية وقال له :

إلى أفكر في أن تقوم من المصريين طائفة الطلابة بحقوقها (حقوق مصر) في مؤتمر الصلح . . . إلى آخر الحوار الذي دار بين الاثنين والذي انتهى منه إلى أن سعدا سجل في مذكراته مصدر فكرة تأليف الوفد ومبتهيا وأن هذا المصدر هو الأمير عمر طوسون بلال ولا دوران ولا التواء ، وإن كان قد سجل بجانب ذلك أن هذه الفكرة الجلية قد جالت فعلا في (بعض الروس) من قبل ولم يقل إنها جالت برأسه وحده ، وسيرى القراء في المقال الحالي كيف بلغ الحق بسعد أن يعترف بأنه لا يستحق — إن نجحت مهمة الوفد — أن يقام له تمثال من الذهب كما اقترح البعض ، وإنما الذي يستحق هذا التمثال هو الأمير عمر طوسون !

أما بطلنا الصادق المغوار ، إسماعيل صدق باشا ، فلم يشأ إلا أن يلقي في روع الناس بأسلوبه الناعم المتوى الملقوف أنه كان الموحى وجوب الجهاد وأنه كان مصدر الحركة الوطنية بل مصدر كل خير في هذه البلاد . انظر إليه وهو يقول في مقاله الرابع :

.. وحدث أني كنت في الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون وفكرنا فيما يجب أن يعمل ، ورأينا من جهتنا أن نقوم بواجب الجهاد ، فاقصص بالمرحوم سعد زغلول ما اعظمناه فبعث إلينا واجتمعنا به . . . فانك لا تخرج من هذا القول إلا بأنه هو الذي اجتمع وهو ، الذي فكر وهو الذي رأى وهو الذي اعترم . . . وقد أتى في تعبيره بصيغة تحتل الجمع والمفرد ؛ ولكن القارئ لا يمكن أن ينتهي من هذا الأسلوب إلا — على الأقل — بأن موقف الأمير عمر طوسون كان موقفا ثانويا وإن تذكيره في الأمر جاء لاحقا وتبعاً للتذكيره . . . وأن الزعيم العظيم سعد زغلول قد اتصل به ما اعظمه هو ورفاقه وهو السباق المتفضل فاخذ فكرته وأسس عليها بنيانه .

انظر أيها القارئ إلى هذه العبارة التي تنطلق من لسان صدق باشا ويحركها

قله على غير استحياء ، وقارن بين ما سجله سعد في مذكراته عما كمال للأمير عمر طوسون من سبق الفضل في تكوين وفد للمناداة بحقوق البلاد وبين ما يكتبه صدقي باشا الآن على هواه ، واحكم بعد ذلك بما تراه .

ومن حسن الحظ أن الأمير الجليل قد أخرج على الناس مذكراته في سنة ١٩٤٢ — وقد قال فيها : إن فكرة إرسال وفد رسمي للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح الذي أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الأولى قد خضرت ببالنا... ثم أشار إلى ما لمساة مصر من الأهمية ، واستطرد قائلاً : « وإن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتي يوم انعقاده إلا ونحن جميعاً مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، وقد دفعنا ذلك إلى التكلم في أول الأمر مع المرحوم محمد سعيد باشا في شأنها فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية فاستصوبنا هذا الرأي وصممنا عليه » .

ثم روى رحمه الله مقابلته لسعد بالامكتندرية ومفاتيحه إياه في « أنه يحسن بمصر أن تشكر في إرسال وفد المطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر وأنه وعده بالتكلم مع اصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة وأن يخبره بالنتيجة » .

فقارنوا أيها القراء بين هذه الأساليب الصريحة المفهومة وبين أساليب صدقي باشا الملتوية الملقوفة ، ولكم أن تحكموا بعد ذلك بما تشاءون ويجب إتماماً لهذا البحث أن نبين أنه كان بجانب هذين العسكريين العظيمين الذين فكرا فيما يجب عمله على إثر انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح — كان بجانبهما مسكر من الشباب ناب عنه القاضي مصطفى التهامي والقاضي على ناهر وقد استقر رأى هذا المسكر على وجوب الإقتضاء إلى سعد بما يجيش بصدوره

من آمال وما يريد القيام به من أعمال ، وكانت تركز آراؤهم في وجوب قيام حركة فاعلة من قبل الشيخ ، يعقبها العمل من جانب الشباب . وقد كان لهذا المعسكر ما أراد ، وتلاقت وقتئذ خواطر الشباب بعزيمة للشيخ . واختار مثلاً الشباب توسيع عبد العزيز فهمى بك بينهم وبين هؤلاء برياسة سعد .

وهذه تمة وجيزة يجب أن يلم بها من يريد متابعة التاريخ لمعرفة الظروف التي تكون فيها الوفد بصفة عامة وبما له من أساس بما سيرد في هذا المقال .

ولنتأمل بعد ذلك إلى التحدث في « كيف انضم صدقي باشا إلى الوفد » ، فقد بينا في مقالنا السابق أن سعداً لم يشر في مذكراته إلى صدقي باشا عندما مررد المراحل الأساسية الخاصة بفكرة تأليف الوفد .

وبينما قبل أن نبين ما ذكره سعد في مذكراته عن انضمام صدقي باشا إلى الوفد أن تشير إلى ما سجله الأمير عمر طوسون في مذكراته عن علاقة صدقي باشا بهذا الموضوع . فقد قال فيها ما يأتي :

« وكان قد بلغنا خبر بأن سعد باشا يريد الانفراد بالمسألة . . . فلم نقابله ودعونا بعض الأشخاص من الشخصيات البارزة من الأعيان وغيرهم ، للمداولة فيما يلزم عمله في منزل سعيد باشا بالقاهرة . وبمدها حضر عندنا سعد باشا ونحن مجتمعون مع محمد سعيد باشا وإسماعيل صدقي باشا وحسن صبري باشا وأمين يحيى باشا ، ونفي مسألة الإشاعة التي كانت بلغتنا عن رغبته في الانفراد ، وتناول الحديث في بدايته ضم الفريقين إلى بعضهما ، ولكن هذا لم يتم حيث أخبرنا أمين يحيى باشا في اجتماع آخر مع الباشا المذكورين بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد الأول بإبلاغنا نحن شخصيا الكف عن هذه المسألة والعودة إلى الاسكندرية وعلى هذا انتهى الأمر » .

ونعود بعد ذلك إلى مذكرات سعد لنستخلص منها كيف انضم صدقي باشا إلى الوفد . . . فبعد أن سجل تحت عنوان « في يوم ١٥ نوفمبر » بعض الأحداث

التي سبق أن نقلناها في مقالنا السابق أشار في ص ١٨٤٦ إلى أن أحد طالبي الانضمام إلى الوفد — وقد ذكر اسمه — طلب أن يكون الوفد تحت رئاسة الأمير عمر طوسون وأنه رد عليه بعدم مناسبة ذلك، لأن فيه إغواء إلى أن هذه الحركة من السلطان وأن هذا يخرج مركزه بالنسبة للحايز وأنه يولد عقيدة بأن هذه الحركة آتية من العائلة المالكة لامن الشعب نفسه . وبعد أن أقاض بعض الشيء في هذا الموضوع انتقل إلى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ فذكر ما يلي :-

« أخبرني أمين يحيى الساعة ٨ صباحا بالتليفون بأن الأمير عمر حضر أمس واقترح بوجوب العدول عن رئاسة الاجتماع (وهو الاجتماع الذي اتفق على عقده بقصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨) واقترح وسافر فعلا
ثم استرسل سعد في مذكراته قائلا إن أمين يحيى باشا سأله عما قرره بشأن صدقي باشا فأثبت في صفحة ١٨٤٧ ما يأتي :

« كان صدقي باشا قد حضر عتدي من قبل ذلك، وعرض على أنه مستعد لخدمة الوفد كما يريد، وأنه وضع نفسه تحت تصرفه، فوعدهم بالنظر في ذلك مع إخواني، وسألني مذكرة كان حررها في شأن مصر بالفرنساوية فتقبلتها منه ، ولما تكلمت مع إخواني في شأنه قالوا يخشى أن تعرض اسمه معنا فلا يقابله العموم بالاستحسان، فالأحسن أن ننضم بما لنا من حق الضم والاختيار»^(١)
ثم قال سعد على إثر ذلك :

« ثم حضر اسماعيل صدقي، وبعد قليل طلب هذه المذكرة وكنت أعطيتها لي لعلني بك السيد ليقراها ، فوعدهم بردها إليه واتصرف ، بعد ذلك بلغنا أن محمد

(١) سبق أن أشير في المقالة الثانية الواردة في هذا الفصل بعنوان (جرة صدقي باشا على الخارج - تشكوه سعد في حياته وبعد ماته) إلى هذه الفقرة وإلى جزء آخر من مذكرات سعد في هذا الخصوص ، ولم تر بأسماء تكراره هنا لتراپله مع ما سبقه وما تلا في المقالة الواردة أعلاه .

سميد شارح في تليف وفد ، وأنه يشتغل في ذلك مع اسماعيل صدقي وحسن صبرى والشريعى والقصبى ومذكور وسينوت حنا .

ثم تابع سعد كتابته ، فسجل إقبال الناس على توقيع « التواكيل » ، والوفود التى وردت إليه من جميع الجهات ، وأشار إلى ما سمى به بعض الفتيان من بناتم ودسائس لدى الأمير عمر طوسون ، روى في مذكراته مصدرها وتفاصيلها فى ص ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ثم قال على إثر ذلك حرفيا ما يأتى :

« ورأيت أن أذهب إلى الأمير عمر طوسون وأزيل من نفسه أثر تلك النائم ، فذهبت إليه ووجدت عنده محمد باشا سميد واسماعيل باشا صدقي وأمين باشا يحيى ، وبينت له الحقيقة فى كل من تلك النائم ، بعد أن قلت له إنى رجل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة ، فإذا أخطأت خطأ أرى الاعتراف به أوجب ، وأطلب السماح عنه ، لكنى لا أستحل الكذب بحال من الأحوال ، فأظهر الارتفاع إلى ييائى ، وقال : الآن ارتحت ، قلت : إن المشروع بين يديك ونحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيه ونرجو أن تبدى منها ما تشاء للنظر فيه ، فقال : افعل ذلك بعد الاجتماع مع إخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك ثم قلت لمحمد باشا سميد : هذا شأن الأمير وما شأنك أنت فى الغضب ولماذا ؟ فقال إنى أغضب لغضب الأمير ، قلت : وأى ارتباط بين غضبك وغضب الأمير ؟ فقال كيف لا أغضب لغضبه ؟ قلت : أنت حر فى ذلك ، ولكن بما أن الأمير قد أعلن رضاه ، فلا معنى للاستمرار فى غضبك . وحصل أخذ ورد من هذا القبيل ، انتهينا برضاه أيضا ، ثم التفت لاسماعيل صدقي باشا وسأله عن سبب انصرافه عنا . وانحيازهم للوفد الآخر ، فقال : إنى عرضت عليكم نفسى ، ومكثت مدة أنتظر فيها جوابكم فلم يصلنى شئ منكم ، وحضرت عندهم أخيرا فلم تتفضلوا بالإشارة إلى بشئ أهم منكم فبولى معهم ، قلت له : إننا لم نر أن تعرض باسمك للعموم خيفة أن لا يقبلوه ، وعزمنا أن نضرك الينا بالتالى من حق الضم والانتخاب ، ولم استحسن أن

أواجهك بهذه العبارة لما فيها من المس بخاطرك واخترت أن أفنى بها إلى صديقك أمين باشا يحيى ، فقال لى أشكرك على ذلك ، قلت وأنا أفيل هذا الشكر وأسجله لائق أسحقه . . وعند الانصراف ، قال لى محمد باشا سعيد إن هذه المأمورية إذا نجحت فانا نقيم لك تمثالا من الذهب ، قلت هذا التمثال يكون للبرنس وانصرفت . .

ثم تابع سعد ذكر تفاصيل إتمام تسكين الوفد، فقال فيما قاله بصفحة ١٨٥٢ :
« وكنا نتخبرنا مع كل من مصطفى بك النحاس وحافظ عتيق بك من الحزب الوطنى ، قبيلا ذلك فذكرت كل هذا للبرنس . وبأن إخوانى لا يقبلون مطلقا من الحزب الوطنى إلا أولئك الثلاثة (وكان قد ذكر من قبل المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك) ولا يقبلون الزيادة لهذا العدد . .

وبما تجب ملاحظته أن اختيار مصطفى النحاس عن الحزب الوطنى كان لاعتقاد سعد وإخوانه بأنه من أعضاء الحزب الوطنى والواقع أنه لم يكن عضوا فيه ولكنه كان يناصر مبادئه .

ثم استرسل سعد بعد ذلك فى بيان ظروف تأليف الوفد وقال فى ص ١٨٥٩ ما يأتى :

« وفى الصباح حضر اسماعيل صدقى باشا ، وأراد الانضمام إلينا فقبلنا ، وبما نسجله ونحن فى صدد بيان كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد أن مكرم باشا قال فى خطبته التى ألقاها فى المؤتمر الوطنى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ما يأتى :

« فطلما قص علينا سعد رحمه الله أن صدقى باشا ذهب إليه باكيا مستبكيا ، وطلب إليه أن يضمه إلى الوفد بأية صفة (كسكرتير أو كخادم) فما كان من سعد إلا أن ضمه إلى الوفد كعضو من أعضائه رغم صراحة إصراره . .

ولعل ما بدا على سعد من غضاظة في ضم صدقي باشا إلى الوفد بادية الأمر، كما يلوح مما أثبتته في مذكراته، وما بدا من إخوانه من عدم مقابلة ضمه بالاستحسان، يرجع كله إلى ما عرفه الجميع من سيرته . ولعل الحادث الذي انتهى باستغفائه من وزارة الأوقاف في سنة ١٩١٥ في عهد السلطان حين دخلنا في ذلك ، إذ لم يفت سعد أن يسجل في مذكراته تطبيقه على نص هذا الاستغفاء الذي أوردناه في مقالنا الأول فقال رحمه الله في يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٥ ما يأتي :

« وعجالة الاستغفاء غريبة لأنها تشير إلى أن خروجه كان بسبب مزاعم فاسدة وجهت إليه ولم يمكن من نفيها، والمقرر في أذهان السكاكة أن هذه المزاعم أقل من الحقيقة، والإشارة إليها في الاستغفاء تخليد للثمة ، وأغرب من ذلك نشر هذا الاستغفاء ، وهو لا يعد إلا تبجيلا واستغفا بال رأى العام، وعندى أنه كان الأولى أن يستغنى استغفاء بسيطا والسلام ،

وهكذا بان للناس كيف انضم صدقي باشا للوفد، وكيف رمى نفسه على أعتابه ليتطهر ويلبى الناس وقتئذ أو صابنه، حتى استحل سعد لنفسه حين شكره صدقي باشا على إقناع إخوانه بضمه إلى الوفد أن يخرج على ما عرف عنه من سجية التواضع، فصرح بأنه يقبل هذا الشكر ويسجله لأنه يستحقه !!

وشتان بين ما يريد أن يوم به الناس صدقي باشا وبين ما يسجله التاريخ من صفاته .

المقالة السادسة

حديث القارة أو كيف اختمرت الثورة...

« نشرت بجميلة صوت الأمة في ٢٢/٤/١٩٤٨ »

تناول صدق باشا في مقاله الرابع الحديث عن أعمال الوفد المصري منذ أن انتهى من تكوينه إلى أن قامت الثورة في مستهل سنة ١٩١٩ ، ولم يفارقه في هذا الحديث طبعه ، فقد سرد التاريخ على الوجه الذي يهواه ويرضاه ، وبتر منه ماشاء أن يتر ، وذكر منه ماشاء أن يذكر ، رشح فيه ماشاء أن يمحور ، وما كان له من هدف فيما بتر أو ذكر أو محور إلا أن يستدل إلى نفسه أنه كان مصدر تلك الثورة الوطنية المباركة أو صاحب القدر المثلّي فيها ، فقد قال وهو في صدد سرد أوجه اشتراكه في الجهاد الوطني وتحت عنوان : « لابد من قارة ، الفقرة التالية : —

« كانت أفعالنا في مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتياجات والبيانات ، وكان الشعور الوطني متحفزا ، ولكن لم تكن هناك أية حركة منا تلفت أنظار العالم ، ففي إحدى جلسات الوفد قلت لإخواني :

— إلى أشعر أن مساعيئنا الحالية لا نتيجة لها ما لم يصحبها شيء يلفت الأنظار ،

فقال سعد باشا :

— وماذا تعني ... ؟

قال لطفي السيد :

— يعني أن نقوم في البلاد قارة !

فقال سعد بلهجة المعبودة التي كان يقلب فيها القاف كاتا :

— كارة ماذا ؟ ..

قلت : أعتقد يا باشا أننا لا نصل إلى حقوقنا بالكلام ...

فسكت رجة الله .. وحدث في نفس اليوم أننا كنا مدعوين إلى حفل

خيرية بالأوربا الملكية ، وكنا وسائر أعضاء الوفد في تلك الأيام تغنى معه على مائدته ..

وفي المساء ذهبنا معا إلى الأوربا ، وما كدنا نهل عليها وتدخل بابها حتى دوت أرجاؤها بالهتاف والتصفيق ، واستقبلنا استقبالا باهرا دهمش منه سعد باشا وقال لي في المقصورة التي كنت فيها معه :

— بارك الله في هذه الأمة .. حقا يا اسماعيل : لابد من قارعة !
ومن تلك الليلة بدأت الثورة الوطنية .

ويستخلص من هذا القول باللغة السهلة التي يفهما كل من يطلع عليه - وعلى الأخص من لم يكن قد عاصر الحركة الوطنية ، وعاش في جوها وفي نورها ونارها - أن صدق باشا قد أخذ على سعد وعلى الوفد الجلود والاكتفاء بشقشقة اللسان وطيب الكلام ، وأنه اقترح عليهما عمل شيء يلفت الأنظار ، وأن سعدا ، في علو قدره وعظمة شخصيته ، سأله عما يعنيه بهذا القول فأسمعه عضو آخر بقوله :

« يعني أن تقوم في البلاد قارعة » ..

فتلقف سعد هذه العبارة ، وسأل في تهكم أو جمل أو تجاهل عن مدلولها !!
ويستحيل على عقل من أسمعته الحظ بالاقتراب من سعد ، أن يتصور أن يندر منه هذا التساؤل على ذلك النمط . فما كان طمعه وواسع اطلاعه ومخافته البعيدة النور والمضى - ما كان كل ذلك ليسمح بأن يجرى على لسانه هذا الحوار وأن يلفظ بمثل هذا الكلام ..

وما كان سعد زغول في الواقع في حاجة إلى أن يتلقى من صدق باشا درسا في الثورة ، وهو ابن بجدتها ، وهو الذي اعترك في شبابه وأيام عراي باشا ميدانها ، وهو الثائر طول حياته على كل ظلم أو استبداد مهما علا مصدره ..
وألهم ما آلتني أن يتنكر صدق باشا لفترة خطيرة من تاريخ تأهبت فيها الثورة وقام الوفد وسعدني خلالها بأجل الأتعال التي تعتبر بحق أنها كانت مبعث الثورة ،

والخافز المباشر لها ، ولولاها لما قامت لما أية قائمة.

ومن عجب أن ينفي صدق باشا أن البلاد كانت وقد تخذت الحماية البريطانية ، وأنها كانت موضوعة تحت نير الأحكام العرفية الإنجليزية ، وأن السجون والمستقلات هنا وهناك كانت مكتظة بالآحرار ، وكانت الرقابة مفروضة على الصحف في أقصى الحدود ، وكانت الحريات على العموم مهددة بل منعدمة ، كما نسي أن إنجلترا كانت تترحم وقت تأليف الوفد بنشوة الظفر في الحرب العالمية الأولى .

فكان من العسير أن يواجه الوفد إنجلترا في الحال إزاء كل هذه الظروف بعمل إيجابي يلتفت الانتظار ، كما يقول صدق باشا ، قبل أن يقدر لكل خطوة موضعها ، وبحسب لكل حركة ماقد يترتب عليها من آثار .

وقد فات صدق باشا - وهو الذي يفاخر في مقالاته بثقافته الفرنسية - أن الثورة لا يمكن أن تصطنع اصطلاحا ، وإلا كان نصيبها القتل الذريع ، وإنما يجب أن تنبأ لتيابها الأفكار ، وأن تختصر في الأذهان . ولا أدل على صحة ذلك من أن الثورة الفرنسية لم تهم لجأة ، وإنما كانت لها مقدمات من نوع الكلام ، الذي يعنيه صدق باشا على الوفد في ذلك الحين ، وأن كتابها العظيم مثل فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهم قد أصدوا العدة للثورة بما وضموه من كتب وماصفوه من مؤلفات نادوا فيها بالحريات وبالعدل والمساواة وبحقوق الانسان .

ومن ثم كان تجنيا من صدقي باشا على التاريخ حين قال بعمل فيه : كانت أعمالنا في مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات ، . . إلى أن قبضة انقلاب البلاد ، فأوحى إلى الوفد وإلى سعد - كما أوحى من قبل إلى الأمير عمر طوسون - بوجوب الجهاد وإجراء عمل يلتفت الانتظار وترك الكلام !!!

وستمنع صدق باشا بالأدلة والبراهين على أن سعداً لم يقتصر منذ تشكل الوفد على مجرد تحرير الاحتجاجات والبيانات ، وإنما أتى بأعمال كانت لها الأثر الفعال في قيام الثورة بمجرد إلقاء السلطة العسكرية البريطانية القبض عليه وعلى زملائه وإسأدهم إلى ماطة . . وسأحاول جهدي أن ألم في إيجاز بما قام به سعد والوفد المصري من خبطير الأعمال في الفترة ما بين إتمام تكوينه واشتعال نار الثورة ، لأننا لسنا الآن في مقام سرد تفاصيل التاريخ وهو ميدان واسع الأرجاء

• • •

١ - منع توقيع

التوكيلات ومصادرتها

بدأ الوفد عمله على إثر الانتهاء من تكوينه بطبع توكيلات أرسلها إلى جميع البلاد ليوقعها الناس ، فتلقوها بالحاس والترحاب . وقد أحست السلطة العسكرية مغبة انتشارها وفزعت لتوقيعها وتأييدها ، فعملت على الحد من هذا الحاس ومنعتها بواسطة مستشار الداخلية الإنجليزي ، ثم صادرت ماوقع منها ، فاضطر سعد لإزاء ذلك إلى أن يرسل إلى رشدي باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية كتابين في يوى ٢٢ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ أشار فيهما إلى أن إقبال الناس على إمضاء تلك التوكيلات كان إقبالا عظيما ، وأن هذا يعتبر أقل مظهر من مظاهر الإحراب عن رأى الأمة في مصيرها ، وأنه قد اتصل به أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات ، وتجاوزت ذلك إلى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها ، ثم طلب إليه أن يأمر بترك الناس وحريرتهم يتمون عملهم المشروع ، فرد عليه رشدي باشا قائلا : « إنه إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها في كتابيك المذكورين ومصادرتها عند الاقتضاء ، فإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد أعتبرت بما يدعو إلى الاخلال بالنظام العام » .

ولكن بالرغم من هذه المصادرة ، سرت مسألة التوكيلات في البلاد سرىان
الكهرباء ، وتم توقيعها وجمعها ، وكانت بمثابة إعلان عن الفكرة في ذاتها بعد
أن أغفلتها الصحف بفعل الرقابة البريطانية .

فهل كان صدقى باشا يرى السكوت على ذلك وأن يعمل بدلا منه عمل يلفت
الأنظار ؟ وهلا تعتبر هذه التوكيلات ملفقة للأنظار التي يقصدها في هذه الظروف
أو على العموم فائحة لأعمال تلفت الأنظار ؟ ..

٢ — حرمان الوفد من الحصول على جوازات السفر

عمل الوفد على الحصول على جوازات السفر لرئيسه ولأعضائه للتوجه إلى
باريس لخصور مؤتمر الصلح الذي كان مزمعا عقده فيها وقتئذ ، وكان أمر
الجوازات في يد السلطة البريطانية ، فكتب سعد فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى
قيادة الجيش البريطانى العليا بمصر فى هذا الشأن ، فورد له الرد فى اليوم التالى
بأن هذا الطلب سينظر فيه بأقرب وقت ، ولما مضى على ذلك أسبوع دون أن
يتلقى نبا عن ذلك ، أرسل كتابا آخر إلى تلك القيادة فى ٢٨ نوفمبر يكرر الطلب ،
لجاءه الرد فى اليوم التالى يفيد قيام « بعض صعوبات لم يتيسر معها لإجابة طلب
الوفد إلى ذلك اليوم ، وأنه بمجرد تذليلها تسارع رئاسة الجيش إلى إجابته
إلى موضوع طلبه » .

ولم يسكت الوفد على ذلك ، وإنما أرسل خطابا فى ٢٩ نوفمبر إلى سبروليجت
المستند البريطانى وقتئذ أطلعه فيه على ما دار بينه وبين السلطة العسكرية ، وطلب
منه استعمال نفوذه ليحصل الوفد على الجوازات التي يريدونها وأشار فيه إلى أنه من
الضرورى أن يكون بلندن قبل الأسبوع الاخير من شهر نوفمبر .

فتخلصت دار الحماية من هذا الامر حيث ردت على سعد فى أول ديسمبر
بأن سير ومجت لا يستطيع بعد مراجعة الحكومة البريطانية أن يتدخل لدى السلطة
العسكرية فى هذا الشأن ، واشتمل الرد على ما يفيد ضمنا أنه لا ضرورة إلى السفر وإلى

استخراج الجوازات حيث عرض على سعد وزملائه أن يقدموا ما لديهم من ملاحظات عن نظام الحكم في مصر كتابة على أن لا تنافي هذه الملاحظات مع السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية . فرد سعد عليه في ٣ ديسمبر قائلا : إنه لا يسوغ لي ولا لأحد من أعضاء الوفد أن يطلب طلبات غير مطابقة لمشئته الأمة التي عبرت عنها بالتوكيلات المطاة لنا ، ثم ألح بعد ذلك في طلب جوازات السفر ، وأتبع ذلك إرساله في اليوم التالي برفقة إلى مستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا العظمى تضمنت احتجاجا قويا على تصرف الساطة العسكرية البريطانية في هذا الصدد .

٣ - ذكرى يوم الحماية

وإن أنس لا أنسى اجتماع الطلبة بدار الجامعة المصرية القديمة (الاهلية) عندما كانت بميدان الازهار قبيل يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ حيث وافى هذا الاجتماع مندوبون من قبل المدارس الثانوية والعليا (وكان لي الشرف العظيم أن أكون من بين مندوبي المدارس الثانوية) وإذا بالطالب حامد العبد (وهو الآن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية) يجلس في مكان المحاضر ، ويطبق على هؤلاء المندوبين محاضرة وطنية شيقة أشار فيها باسم سعد والوفد إلى وجوب إعلان السخط على جيش الاحتلال البريطاني في اليوم الذي اعتاد أن يحجب فيه بقواته وأسلحته المختلفة شوارع القاهرة من العباسية إلى القلعة وهو اليوم الثامن عشر من شهر ديسمبر من كل عام ، يوم ذكرى إعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ ليشر الانجليز البلاد بما لهم من قوة وبطش وسلطان ، ونظمت في هذا الاجتماع طريقة إعلان هذا السخط بأن تعلق كل الحوائت وأبواب المنازل ونوافذها احتجاجا على إعلان الحماية ، وقد نفذ ما رسم أحسن تنفيذ وسار الجيش المحتل في الشوارع يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ كأنه يسير في الصحارى والقفار ، وكانت هذه الحركة بعد تأليف الوفد خير بشير بالقوز والنجاح .

فلا يعتبر هذا العمل العظيم ملقنا للانظار ، وهلا يستحق من صدقي باشا التقدير لا الإنكار ؟ .

٤ — عقد إجتماع خطير في

دار حمد الباسل باشا

ولم يقتصر الوفد على أن يحضر حفلة خيرية في دار الأوبرا الملكية كما يقول صدقي باشا في كلمته موضوع هذا المقال ، واكتفى فيها بمقابلة سعد وأعضاء الوفد وقتلده بالحناف والتصفيق !! بل دعا سعد إلى عقد بضع اجتماعات ، ثم انعقاد بعضها ومنع انعقاد البعض الآخر ، وانتهر سعد فرصة اجتماعات هامة ليشير ماله مساس بالقضية الوطنية مما كان له أكبر الأثر في تهيئة الأذهان وإعداد الرأي العام للثورة الخطيرة التي كانت فكرتها قد اخترت وآن أوانها . .

ومن الاجتماعات الخطيرة التي تم انعقادها وأغفل صدقي باشا ذكرها ذلك الاجتماع الذي أقيم بدار حمد الباسل باشا أحد أعضاء الوفد المصري يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ في مواجهة بيت الأمة والذي ألقى فيه سعد لأول مرة خطابا حماسيا قويا استعرض فيه حق مصر في الاستقلال والحرية وأثار فيه أقوى حملة على الاحتلال والاستعمار ، ثم أشار إلى الحالة العامة منذ تأليف الوفد فقال : ومنعنا عن السفر وعودت الحرية في أشخاصنا وفي المصريين جميعا فلم نقادر مرجعا من المراجع إلا احتجاجنا لديه على هذا التصرف .

وهانحن أولاء لا نزال نطمح في أن يخل بيننا وبين القيام بمهمتنا ، وأن ما أؤكده لكم هو أن المنع لم يزد زملائى إلا حبا في التقدم إلى القرض العام وحده في فضيحة كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعقل ، وما لنا فيه من سبيل . .

وبهنا أن تذكر صدقي باشا المشحوس الآن لمشروع السودان في هذه الأيام بما ورد في خطبة سعد ساقفة الذكر عن موضوع السودان ، فقد قال :

« وإن من الفضلة أن تقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزؤة بل إن السودان كما قال المستشار المالي في تقريره سنة ١٩١٤ أُرزم لمصر من الاسكندرية »

فهل يعيب صدقي باشا على سعد أن يقول « كلاما » من هذا الطراز كان الشعب في أمس الحاجة إلى سماعه لموافاته بالحقائق عن قضيته من ناحية ولتقوية روحه المعنوية ولإعدادة ليوم الفصل من ناحية أخرى .

ه — الاحتجاج على منع الاجتماعات

ومن الاجتماعات الأخرى التي منعت غير الاجتماع الذي كان أُر مع عقده بقصر الأمير عمر طوسون في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذلك الاجتماع الذي دعا سعد إلى عقده بمنزله يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ إذ لم يكده يصل خبره إلى الجزائر وطوسون قائد القوات البريطانية في مصر حتى بادر في ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ إلى أن يرسل لسعد الكتاب التالي :

« علمت أن ساداتكم تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجاري يحضره نحو الستائة أو السبعائة شخصا وإلى أن أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه إطلاق للآمن . فبناء على الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالمدول عن إقامة هذا الاجتماع » . ثم أعقب القائد نفسه هذا الكتاب بكتاب آخر أرسله إلى سعد في ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ قال فيه :

« إلخافا للإعلان الصادر في جريدة الاجبشيان غازيت بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة شاي في يوم الجمعة ٣١ الجاري فلا مانع عندي من أن تشرؤا إعلانا آخر تصرؤون فيه أن دعوتكم منعت قهرا » ، وكان هذا الكتاب الأخير بناء على طلب سعد ليسجل على الإنجليز إستبدادهم

وعتصمهم، وليشير خفيظة الشعب عليهم ، ثم احتج سعد على منع الاجتماع لدى مستر لويد جورج رئيس الوزراء في بريطانيا وإلى مستر ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، وكان الاثنان وقتئذ في باريس . وذلك برفقتين أرسلهما في أول فبراير سنة ١٩١٩ قال في أولاهما : « إن السلطة الإنجليزية في عهد رئاسة أكبر وزير من الأحرار لم تقف في امتصام الحرية الشخصية عند حد منعنا من السفر ، بل غالت في امتصامها إلى أدق آثارها . أجل لم يكف أن طوردت هذه الحرية في مظاهرها الوعائية بما صار اتخذاه من ضروب التضييق والتقييد على حرية الصحافة وحرية الاجتماعات العامة، بل وصل الأمر إلى المساس بحياتنا داخل أسوار المنازل، وكل هذا تحت ستار الأحكام العرفية » ، ثم أشار بعد ذلك إلى منع الاجتماع الذي دعا إليه . واحتج باسم الأمة المصرية على بقاء هذه الأحكام قائلاً : « إنه يصرح علناً بأن إقامة نظام تدعمه القوة المسلحة في وجه أمة تطالب بحقوقها بكل ما تستطيع من الهدوء والسكينة لحو استمرار لتلك السياسة المخالفة للحق والعدل اللذين اتخذهما العالم قاعدة لنظامه الجديد » .

وتضمنت البرقية الثانية المرسلة إلى مستر ولسن كلاماً استنكر فيه الحماية البريطانية ، وقرر أن مصر ليست في حاجة إلى وصي ولا إلى معين وأنه أعدل من أن يسمح باستبداد أمة تاريخية بحجة أن لغيرها فيها مصالح .

فهل كان صدق باشا يريد من سعد والوفد أن يقفوا إزاء منع الاجتماعات مكتوفي الأيدي لا يجرأون ساكناً ، وهل فاته أنه إذا ما أغفل سعد الاحتجاج على هذا المنع ، فإن الإنجليز قد يتوغلون في بطشهم واستبدادهم بما يعرض ذلك كله الحركة الوطنية للفتور والموت والبور ؟

٦ — خطبة سعد

في دار جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع ضد الحماية

ومن الاجتماعات الخطيرة التي اهتمز سعد عقدها فمهد إلى حضورها هو وأعضاء الوفد ، ذلك الاجتماع الذي عقد يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ بدار جمعية الاقتصاد

والإحصاء والتشريع السلطانية ، وكان يحاضر فيه مستر برسيغال المسقشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذى وضعته لجنة الامتيازات الأجنبية ، وحضر هذا الاجتماع عدد عظيم من ذوى الرأى فى البلاد وفى مقدمتهم عبد الحالى ثروت باشا وزير الحفانية ، ووكيلها ومستشارها الانجليزى ، ولم يكذب يفتى مستر برسيغال من محاضراته القانونية ، حتى نهض سعد فألقى خطابا عظيما يفيض بالحماسة والوطنية والتمس من نهاية تلك المحاضرة مناسبة تتصل بحقوق البلاد السياسية ، فقال وهو بيت القصيد ما يأتى :

« إنكم أيها السادة تعلمون ، وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب أحدهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، ففى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل وهذا لم يحصل من مصر ، ولأن يحصل منها أصلا .

فى سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو قبلها ، ففى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها . ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة .

وقد علق حضرة المؤرخ المدقق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ » على هذه الخطبة فى ص ١١٣ بقوله :

« ولم يكذب يفتى سعد من خطبته ويختتمها بإعلان الحماية حتى فلتت هذه الكلمة فعل السحر فى النفوس ، فدوى المكان بالتصفيق الحاد وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد فى التدليل على إعلان الحماية لا لسماع محاضرة للمستر برسيغال فى مشروع قانون العقوبات » .

وبهذا أن نأتى على ما سجله سعد فى مذكراته عن هذا الاجتماع كبير

الخطر الذى يجاهله صدقى باشا وأغفله فى مقالاته وأهم بحفلة خيرية فى دار الأوبرا التى لم يكن لها من خطر ولا أثر، فقد أشار فى ص ١٩١٥ و ١٩١٦ عند حديثه عن ذلك اليوم (يوم الجمعة ٧ فبراير سنة ١٩١٩) إلى أنه حضر ذلك الاجتماع وأن قاعة الجمعية كانت غاصة بالحاضرين، وبعد أن ذكر مضمون المحاضرة ومضمون كلمته ذكر بعد ذلك ما يأتى :

« . . . فصفق الحاضرون تصفيقا حادا جملة مرات ، وصاحوا عند خروجى فى الشارع بالدعاء لى جملة مرات ، وأثر ذلك فى عالم القضاء والمحاماة تأثيراً حسناً ولم يرنج إليه عظمة السلطان . وقال إن هذا العمل آت من حب الظهور ، لا من الميل إلى مصلحة البلاد ، وبلغنى أن عظمته بعد أن كان مرتاحاً إلى خلة الوفد انتفض عليه وأخذ يندد به فى كل فرصة . ولقد وقعت تلك الملاحظات (أى ملاحظات سعد على الحماية) عند غيره موقع الاستحسان وأخذ رجال القانون على اختلافهم يؤيدونها ويسندونها كأنها صادرة منهم . »

هذه هى الحفلة التى تبين للقراء ومن يهمهم تتبع وقائع التاريخ ذكرها على وجهها الصحيح ، ويتضح منها أنها ما كانت جديرة بالإهمال والإغفال من صدقى باشا وما كان يجب أن يؤثر عليها ذكر حفلة خيرية بدار الأوبرا لم يجر فيها ما جرى فى ذلك الاجتماع ، ولم يكن لها الصدى القوى الذى دوى وقتئذ فى الآفاق . أما هذه الحفلة الخيرية فلا أزيد لها ولا أنقصها لأننى وقد كنت فى قلب الحركة الوطنية منذ قيامها أو كنت على هامشها لم أسمع عنها شيئاً ولم أجد لها أى أثر فى مطبوعات الوفد ولا فيما سجل عن هذه الحركة فى الكتب والمؤلفات .

٧ — عريضة الوفد إلى السلطان فؤاد

ولسنا ندرى الحكمة أيضاً من إغفال صدقى باشا ذكر وثيقة من أهم الوثائق

في تاريخ مصر الحديث في الفترة التي يقل فيها من أهمية ما قام به الوفد المصري من أعمال جسام منذ تم تكوينه إلى أن تاجعت نار الثورة . فقد تقدم سعد وجميع أعضاء الوفد ومن بينهم صدقي باشا بمرضىة وقهرها إلى عظمة السلطان فواد الأول في يوم ٢ مارس سنة ١٩١٩ ضمنوها طرقا هاما من قضية الوطن وقالوا فيها ضمن ما قالوه ما يلي :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين — لاعتبارات عائلية — أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيك المفقور له السلطان حسين إلى رحمة الله ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف المائلة ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين الذين أظهرنا احترامهما لإرادة الأمة (همارشدي باشا وعدلى باشا) لا يمكن أن يتفق مع ما جعلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم . لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة في هذا الطرف المعصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد علي — أن تكونوا العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فان همتكم أرفع من أن تحدها الظروف . كيف فات مستشاريكم أن يخلطه في استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة وطنية أن يخلطه في مركزه كيف فاتهم أن وزارة تولف على برنامج معناد لمشيئة الشعب مقضي طيبا بالفشل ..

غوا يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا في هذا الأمر وفي غير هذا الطرف غير لافهة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين .

إن لمولانا أكبر مقام في البلاد ، فله أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر

رجاء لها ، وإتنا لا نكذب النصيحة إذا تضرعت إليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا في أمر الأزمة الحالية . فإنا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال . فالحيلولة بين الأمة وبين طلبها مستولية لم يتحرر معشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة . لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التي هي أشد ما تكون رجاء في إستقلالها وأخوف من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار والتي تطلب إليه بحقها عليه، أن ينتضب لغضبها ويقف في صفها، فتتال بذلك غرضها وإنه على ذلك قدير .

ولقد كان لهذه العريضة صداها لدى السلطات البريطانية ، وكانت بما اتخذته الانجليز خزيمة لاعتقال سعد ورفاقه وإبعادهم إلى مالطة، وسيناقش سعد ذلك في مذكراته على نحو ما سنبيته في المقال التالي .

٨ — اتهام الوفد باقامة العقبات في تشكيل

وزارة جديدة وإنذاره بأشد العقاب

وفي الوقت الذي ينكر فيه صدقي باشا على الوفد اكتمائه بالاحتجاجات والبيانات وعدم إتيانه عملا يلفت الأنظار ، أشار بالتفصيل في مقاله الرابع إلى تقديم وزارة رشدي باشا استغالتها بسبب منه ، وزميله أولا ومنع الوفد المصري ثانيا من السفر ، وأن السلطة العسكرية البريطانية اتهمت الوفد المصري بوضعه العراقل والعقبات أمام تشكيل وزارة أخرى ، وعلمت ذلك من العريضة التي رفضها الوفد إلى السلطان فزاد مبديا رغبته في عدم إستناد الوزارة إلى أي مصري آخر وإلا كان ذلك نذيرا بمسايرته مشيئة الإنجليز . وقد ضاق الإنجليز بسعد ذروعا ، فاستدعاه الجنرال وطسن هو وزملاءه أعضاء الوفد إلى مقر القيادة يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ حيث سلهم إنذاراً بإنزال أشد العقوبات بهم إذا

استمروا في خطتهم . وقد فصل صدقي باشا هذا الموضوع في مقاله الرابع وليس لنا عليه من تعليق ، لأنه في جوهره منقول حرفيا من مطبوعات الوفديين في أيضا مع ما يجله سعد في مذكراته .

لم تكن إذن هذه لفترة من تاريخ حركتنا الوصية المباركة حركة بيانات واحتجاجات وبمجرد كلام كما أراد أن يظن صدقي باشا، وإنما كانت حركة أعمال وإن حوت في طياتها الكلام إذ كان لا يكلام ضرورة قصوى لقيام هذه الأعمال. وما نحن نسير الآن - على ما سنبينه في المقال التالي ومن واقع ما حرره سعد في مذكراته ، وهو في ما لعله - في طريق القارة . . . طريق الثورة التي تبيأت لما الأفكار والآذان حتى آتت أكلها وأثمرت أطيب الثمرات .

المقالة السابعة

في طريق القارة أقيام الثورة . . .

و نشرت في جريدة صوت الأمة في ١٩٤٨/٥/٧ ،

ذكرنا في المقال السابق كيف اختمرت الثورة ، وكيف تبيأت لها الأذهان وكيف تحفز الشعب للجهاد ، وتأمل لنا ذلك . ولستنا في الواقع لم نذكر كل ما وقع من أحداث خطيرة وجسيمة في تلك الفترة الوجيزة التي أسقطها صدقي باشا من الحساب ، تلك الفترة التي سبقت يوم الثورة ، وكان لها الأثر الفعال في تهيئة النفوس وخلق الثوار . . .

ونضيف إلى ما سبق أن ذكرناه أن الإنجليز على إثر تسليمهم سعد وأزملاءه يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ ذلك الإنذار الذي أتينا على نصه وبيننا ظروفه ، قد يبتوا الشر للوفد وتربصوا به ، فترامى إلى الوفد غداة استلامه هذا الإنذار نبأ مؤذاه اعترام السلطة العسكرية البريطانية أن تنزل سعدا وزملاءه أعضاء الوفد سجن طره ، ولو لم يفعلوا شيئا بما حذروا منه في ذلك الإنذار . . .

ولم يكذب يسمي يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ حتى هاجم جمع من ضباط وجنود الجيش البريطاني سعدا وعبد محمود باشا وحيد الباسل باشا واسماعيل صدقي باشا في منازلهم ، وأخذوهم بالقسر والقوة في سيارات حربية ، ثم أنزلوهم في فندق سافوي (وتقع محله الآن عمارة بهلر) حيث كان مقر القيادة البريطانية العليا ، وعاملوهم فيه معاملة قاسية لم يراعوا فيها سنهم ولا مكائنتهم في الهيئة الاجتماعية ، ثم بعد ذلك أقفلوهم في اليوم التالي على باخرة من بواخر النقل الى قلعة بولفارستا بحزيرة مالطه . .

ولم يكذب يصبح يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ حتى ذاع نبأ الاعتقال والإبعاد وانتشر بسرعة البرق ، فثارت فائرة الشعب وقام الناس عن بكرة أبيهم قومة رجل واحد يستنكرون هذا النقي ، ويتنقمون على الانجليز عسفهم ويستغلون شديد السخط على استبدادهم وكان طلبة مدرسة الحقوق أول من قاموا باعلان هذا السخط وذلك الاستنكار وناصرهم وتابعهم الطلبة وباقي طبقات الشعب من كل فج وساروا في مظاهرات قوية ينادون من أعماق قلوبهم وبأعلى حناجرهم بحياة سعد وحياة الوطن والحرية والاستقلال وأخذوا يصيحون صيحات صارخة بسقوط الاستعمار والمستعمرين . وكانت الاصوات تدوى كالرعد وتهمز العاصفة هزاً عنيفاً وكأننا بالأرض قد زلزلت زلزالها ..

ويضيئ في المقام إذا تحدثت إلى القراء وإلى الشباب كيف اندلع لمهب الثورة وكيف امتد إلى جميع أرجاء البلاد وكيف عم أوارها أرض الوطن حتى صارت مصر كأنها كلها شعلة من نور ونار : نور الوطنية المتدفقة يتألق منها ، ونار الحماسة الملتبئة تسلط على السلطة الانجليزية الناشئة .

وبينما كانت باخرة النقل « كاليدونيا » تمخر عجايب البحر الأبيض حاملة زعيم مصر ورفاقه إلى مالطه . . . كانت نار الثورة تتأجج وتزداد اشتعالا يوما بعد يوم في البلاد .

ومكنا وقت الواقعة ، وقامت القارة ، واشتعلت الثورة ، وكان لها ما كان من آثار ..

أما حديث القارة — وهو الذى أثاره صدق باشا فى مقاله الرابع — فهمنا أن نوضحه لنبين كيف نبه ، لا لنسند نخرأ فيه لشخص معين ، ولا لنعظم فيه حق من يكون قد أثار أو اشترك فيه ، ولكن لوجه التاريخ وحده . فقد أشرنا فى مقالنا السابق إلى ذلك الحوار الذى سجله صدقى باشا عن حديث القارة وبيننا أنه جعل نفسه صاحب الفضل الأول فيه ..

وحقيقه الأمر فى هذه العبارة — عبارة « لا بد من قارة » — أننا قد سمعنا من كثير من خالطوا سعداً وعاشروه فى الفترة السابقة على قيام الثورة وفى مقدمتهم مصطفى النحاس أن هذه العبارة كانت ترد دائما على لسانه . ولذلك رأى الأستاذ عباس المقاد يقرر فى الصفحة ٢٢١ من مؤلفه عن « سعد وزغول » تحت عنوان « القارة » ما يأتى :

« لا بد من قارة » ، تلك هى الكلمة التى كان يردد ما سعد فى الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه ، لأنه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه سكوت وأن الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما أن الثورة آتية بعد القارة التى كان يتصدى لها ويستبطن وقوعها .. »

ثم قال فى فصل آخر من فصول الكتاب نفسه (ص ٢٥٢) : « فبينما كان سعد الناشئ فى مهد الثورة الرأية يثقف على قارة تبعث كوا من الأمن الواعدة ، كان بعض رفاقه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويحفلون من كل خطبة تحتاجها طوائفه الثقتية .. »

ويعنيق المقام عن أن استرسل اليوم فى حديث سعد عن القارة ، ويكتفى أن يؤكد أنه كان يصف الثورة عند ذكر مناسباتها بأنها « جاءت قارة شديدة فوق

ما كان يقدر المقعدون وعكست القصد على حزب الاستعمار، فألقت العالم كله إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف ..

فكان جديراً بصدقى باشا أن يأتي بالوقائع على حقيقتها ، وأن لا يقلل من مركز سعد وزعامته للحركة الوطنية ، فيظل التاريخ ويعطى فضل سعد في سعيه إلى طريق « القارعة » وعمله على تنميتها بأوسع معانيها ؛ ولم يكتف صدقى باشا بالتمسك لفضل سعد في وضعه الحجر الأساسى للثورة ، وإنما ينسب إليه إليه أنه لا يعنى مدلول « القارعة » ، التى قال إن بعض أعضاء الوفد اقترح وجوب قيامها في البلاد ، وأن سعدا قال بلمجته اليهودية التى كان يقبل فيها القاف كافا و كارعة .. ماذا ؟ .. ؟

وهكذا تمجراً صدقى باشا على التاريخ وظلم سعدا على غرار ما أتى به في باقى مقالاته ، ولكن الحق يعلو دائماً ولا يعلى عليه . ونرجو أن نوفق في تنفيذ مقالاته عن سعد وتبيين مفترياته على التاريخ ..

• • •

المقابلة الثامنة

لماذا فصل صدقى باشا من الوفد

سعد وهيئة المعارضات

« نشرت في جريدة صوت الأمة في ١٠ / ٥ / ١٩٤٨ »

تناول صدقى باشا في مقاله الخامس الحديث عن اختلافه مع الوفد في باريس بين مالا قاه الوفد من صدمات على إثر فك عقاب سعد ورفاقه من مالهه وسفرهم مع باقى أعضاء الوفد إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح فى فرساي ، وأشار إلى بعض هذه الصعاب وكيف أن سعدا زار أعضاء هذا المؤتمر وترك لكل منهم بطاقته ، فلم يبق أحد منهم برد هذه المجاملة بمثلها سوى رئيس الوفد

الاطالى . وكل ما ذكره صدقي باشا في هذا الصدد حق ، وأزيد عليه أن عدم
اللياقة بلغ بالوفد البريطانى في هذا المؤتمر أن رد إلى الوفد المصرى مذكرته
التي كان قد أرسلها إليه متضمنة مطالب مصر داخل غلاف وهي بموقه ومؤثر
عليها بأن ماورد فيها لا يستحق الرد ..

وقد تطرق هذا الحديث إلى بيان نشاط صدقي باشا في الرد على ما نشر
في جريدة الطان الفرنسية ، ونحن لا ننكر عليه حقا هذا النشاط ، وأما ما نص
رده على تلك الجريدة ثم استورد في الحديث إلى أن قال : « ومكنت في باريس
أعمل في الوفد المصرى برئاسة سعد باشا إلى أن وجدت آرائى في تصريف الأمور
تخالف آراء بعض أعضائه ، لآنى كنت ومازلت لا أميل إلى تحكيم العواطف ، بل
إن خطئى على الدوام تنجه نحو الواقع المعيد وترى إلى الوصول إلى النتائج ،
فانفصلت عن الوفد وعدت إلى مصر وتبعنى بعض أعضائه .. »
وأعقب ذلك ما قيل عن فصله أو انفصاله ..

ونود الآن أن نبين الحقائق في هذا الأمر ، فإن البلاد قد فوجئت في أوائل
أغسطس سنة ١٩١٩ — ولم يكن قد مضى على بقاء الوفد في باريس أكثر من
أربعة أشهر — بأنباء وردت لبعض الصحف المصرية قبيح اعتزام بعض أعضاء
الوفد العودة إلى مصر ومن بينهم اسماعيل صدقي باشا وتردد الناس في تصديق هذه
الأنباء إلى أن أصبحت حقيقة واقعة ، حيث عاد اسماعيل صدقي باشا فعلا
وهاجمت الصحف الوطنية عودته ، وأخذ كل منها ينشر أسبابا مختلفة عن عودته .
فقال بعضها إن ذلك يرجع إلى ذهابه إلى لندن للمناوذة على أساس الاستقلال
الداخلى ، وهو ما يناهض مبادئ الوفد ويتناقض توكيله ، وقال بعضها الآخر إن
صدقي باشا طرق أبوابا كان الوفد يرى عدم طريقتها ، وظلت الصحف بين الأخذ
والرد وبين الشك واليقين إلى أن أصدرت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بيانا نشر
في الصحف يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلنت فيه أن اسماعيل صدقي باشا لم

فصبح له أية علاقة بالوفد ، وعقب صدقي باشا على هذا البيان بكلمة منه نشرت في الصحف يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ أشار فيها إلى ، أن المصلحة العامة التي تكتنفها الآن ظروف سياسية دقيقة تستدعى عدم التوسع في هذا الموضوع ، ثم نفي بعد ذلك جميع ما نسبته إليه الصحف ببيانه الذي اثبت في مقاله الخامس . . . ويجدر بنا أن نشير هنا ما سجله حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح في كتابه والمسألة المصرية والوفد ، عن هذا الموضوع ، وقد كان مراقبا للوفد في فرنسا في ذلك الحين ، فقد أشار في الصفحة ١٢٢ منه إلى أن تقرير أوضع بالحوادث ، وطلب من أعضاء الوفد توقيعه ، فاحتج ستة أعضاء بينهم صدقي باشا ، وأن صدقي كان يرى أن يكتفى في النشر بطبع البيانات وأرسالها إلى أعضاء مجلس العموم والوردات بالجلتريا ، وأن مناقشة ثارت في جلسة الوفد التي انعقدت يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩ ، واشتد فيها الأخذ والرد إلى حد أن وجه أحد لطفى السيد بك إلى اسماعيل صدقي باشا كلمات جارحة شخصية لاصلة لها بموضوع المناقشة كما أشار حضرة الأستاذ أبو الفتح في صفحة ١٢٤ من كتابه بعد ذلك إلى أن صدقي باشا سافر إلى فيشي متألما من أمور كثيرة عدها ماسة بكرامته ، وأنه أثناء غيابه قرر الوفد فصله كما بين حضرته أن إشاعات غريبة نشرت عند عودته عن اتصاله بالسفارة البريطانية أو نحو ذلك من تهم الحياة الشخصية ، وإن كان المؤلف قد أشار بعد ذلك إلى ما أذاه صدقي باشا للقضية المصرية من خدمات ، والذي ثمرته وتحققنا منه أن صدقي باشا قد فصل من الوفد لسبب أسامى هو أن اليأس دخل إلى قلبه ، وأنه مل الجهاد واستطال أمده . وأنه لذلك أراد الاستسلام للأمر الواقع وأن لا يركن كما يقول في مقاله إلى العواطف !!

سعد وهيتة المفاوضات

وانتمل صدقي باشا بعد ذلك إلى تأليف الوزارة العدلية ووفد المفاوضات وإلى ما وقع من خلاف بين سعدوين عدلى باشا على تأليف هيئة المفاوضات وأن

سعدا طلب أن تكون رئاسة الوفد المفاوض له ، وأن تكون أغلبية هذا الوفد من فريقه ، ثم قرن هذا القول منه بعلامة التعجب وقال بعد ذلك ما يأتي : . وكان ردنا على سعد باشا وقتئذ في هاتين المسألتين أن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرمّسا في هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى ، فضلا عن أن التصرف في المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة ، وأما من جهة أغلبية الوفد فإن المسألة ليست بتحقيق أغلبية لعام على جانب آخر ، لانتنا نحض في المفاوضات لتقرير مستقبل مصر متفقين على خطة واحدة متشبين بمبدأ واحد ، وما دام الأمر كذلك فمن السهل الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات . ولكن سعد باشا لم يقتنع بهذا الرأي واختلف معنا وانقسمت الأمة بعد اتحادها الرائع ، وقد كانت تكسب من هذا الاتحاد الكثير والكثير جدا . . .

ويستخلص من هذا الحديث أن صدقي باشا يسجل فيه أن التقاليد السياسية ما كانت لتسمح إطلاقا أن يكون سعد رئيسا لهيئة المفاوضات ، وأن سعدا هو الذي سبب اختلاف وسببا انقسام الأمة بعد اتحادها الرائع ، وقد تسلطت هذه الأفكار ذاتها على ذهن صدقي باشا حين شادت الأقدار السياسية أن يتولى شئون المفاوضة في سنة ١٩٤٦ ، فأعاد هذه الآراء ذاتها ، وسبّغ له في تكملة هذا المقال فتدا على لسان سعد نفسه أن تلك الآراء التي أثارها والتي ظل مستمسكا بها هي الخاطئة ، وأن الزمن نفسه يسجل هذا الخطأ على أصحاب هذه الآراء ومنهم صدقي باشا ، وألهم كانوا السبب في انقسام الأمة بعد اتحادها الرائع !!

المقالة التاسعة

سعد وهبة المفاوضات

على عاتق من يقع انقسام الأمة

« نشرت في جريدة صوت الأمة في ١١/٥/١٩٤٨ »

صدقي يهدم الاتحاد

هز على صدقي باشا أن يمس ذلك الاتحاد الرائع الذي كان يعم الأمة يوم
تأليف الوفد المصري وغداة أداء مهمته في باريس بأى سوء وأن يشويه الخلاف
والانقسام، ولكنه كان جريئاً دلي التاريخ حين حل سعداً مسئولية هذا الانقسام
في صفوف الأمة بسبب استمساكه برياسة الهيئة التي كان مزماً أن تتولى المفاوضات
مع الحكومة البريطانية في سنة ١٩٢١ ، ونسى أنه كان أول عضو في الوفد
استطاع أمد الجهاد . . وأراد أن يغير في وسائل العمل التي اتخذها الوفد المصري
ويخرج عن حدود التوكيل كما جاء في مقال للمرحوم الأستاذ (سيدعل) صاحب
جريدة النظام نشر في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ ، وكانت هذه الجريدة في ذلك
الحين تعبر عن رأى الوفد المصري . ثم انتهى أمر صدقي باشا إلى توقيعه لجأه عن
الاشتراك في العمل مع الوفد والانقطاع عن التردد على مقر الوفد في باريس
وإعداده العدة للعودة إلى مصر ، ولم يجد التوسط لديه للعودة إلى العمل حتى
لا تفاجأ البلاد بأى شكك في الوفد يستغله الانجليز ، وهضر في مستهل حركتها
الوطنية ، وكان من نتيجة ذلك أن قرر الوفد بالاجماع في جلسته المنعقدة في يوم
٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ فصله « لانحرافه عن السبيل المرسوم السعى إلى تحقيق
أمان البلاد . »

فان كان هناك لوم على الانقسام في صفوف الوفد، فان صدقي باشا أول من بذر
بذوره وأول من رفع رايته وأعلته في وقت كانت الحركة الوطنية فيه وطيسة

الحرارة وانعقد أمل الامة في تسييرها السير المؤدى إلى النجاح ...

ومن الخبزى أن يقر صدقي باشا صراحة في مقاله الخامس بما يأتي :

« وجدت أرائى فى تصرف الامور تتخالف آراء بعض أعضاء الوفد ، لأنى كنت ومازلت لا أميل إلى تحكيم العواطف ، بل إن خطتى على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد ، وترمى إلى الوصول إلى النتائج ، فانفصلت عن الوفد وعدت إلى مصر وتبعنى بعض أعضائه ،

ففضلا عما فى طيات هذا القول من استسلام للواقع ، وقد يكون فيه الأذى والضرر كما يسلم الآن فى الموقف الحاضر بما يعرضه الانجليز من مشروعات كما سلم من قبل فرحا بمشروعه مع متريقن الذى ما يزال يفاخر به بالرغم مما فيه من مضار ومآس ، فإنه يكفى قوله : أنه قد تبعه فى خروجه على لوفد بعض أعضائه . ولذلك كان المرحوم أحمد شفيق باشا يحقا كل الحق حينما قرر فى ص ٥١٥ من كتابه حوليات مصر السياسية ، — الجزء الأول — تعليقا على خروج صدقي باشا ومن تبعه من أعضاء الوفد وقتئذ ما يلى : « وعلى كل حال ومهما يكن من أمر ، فإن انفكاك هؤلاء الأعضاء من الوفد فى هذا الظروف لم يكن صوابا » .

نقمة مرذولة

أما تحميل صدقي باشا لسعد زغلول مسؤولية الانقسام فى سنة ١٩٢١ ، فقد كان فيه متجنبا على التاريخ وظالما لسعد ، ونأسف أن يعود إلى تلك النقمة المرذولة التى صور فيها « وم الوفد سعنا بأنه كان ينزع إلى الرياسة فى ذاتها واعتبروا شروطه التى استمسك بها وقتئذ لتأليف هيئة المفاوضات واشترآ كه فيها تسفامته وحبا للرياسة ، وفاتهم أن سعنا ما كان فى حاجة إلى تلك الرياسة ، لأنه كان عظيما بشخصه وكان قائدا انعقدت له رياسة الامة مفاخرها على أية رياسة أخرى ...

وقد علل خصوم سعد ومنهم صدقي باشا استبعادهم سعدا من رئاسة هيئة المفاوضات . . . بأن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضات سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده . . . كما أعلن ذلك على لسان رئيس الوزارة في ذلك الحين في جريدة الاهرام في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ .

تفسير وتعليل

وقد اعتقد صدقي باشا حين يكتب مقالاته في مجلة للصور أن احدا لن يراجع ما يكتبه ، ومن ثم أخذ يحور ويغير لا في الوقائع وحدها ، ولكنه تعداها إلى النصوص المدونة الآن في جطن التاريخ ، فعمل فيها بالتغيير والتحويل كيفما شاء ، فلم يرد أن ينقل تعليل رئيس الوزارة في ذلك الحين لاستبعاد سعد من رئاسة المفاوضات بالنص الذي أتينا به الآن حرفيا ، وإنما نشر هذا التعليل كالتالي : إن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرؤسا في هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى . . .

وبمقارنة النصين يتبين الفرق واضحا ، ففاد النص الاصل أن رئيس الحكومة هو الذي يجب أن يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولى المفاوضة إذا كان ضمن هذه الهيئة ، أما النص الذي اورده صدقي باشا على هواه ومن مخيلته ، ففاده أنه لا يجوز أن يكون رئيس الحكومة مرؤسا في هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى كأنه من الواجب الختمى الذي تقضى به التقاليد أن رئيس الحكومة هو الذي يجب أن يتولى المفاوضات ، وعلى ذلك يجب أن يكون رئيسا لهيئتها .

وسنبين فيما يلي مدعين يياتنا بالأسانيد والأدلة أنه ليس ثمة تقاليد من هذا القبيل ، ويكفى أن نسارع إلى مثل واضح كل الوضوح في دحض تلك الآراء التي كان صدقي باشا من دعائها والمتحمسين لها والتي أودت باتحاد الامة الرائع الذي يكي عليه صدقي باشا الآن وينوح ويقول بعد ضياع الفرصة أنه لولا هذا الانقسام لسكنت البلاد من هذا الاتحاد السكندر والكثير جدا . . .

أشلة تاريخية

يكفى أن تشير إشارة عابرة على سبيل التمثيل أنه حين ألفت الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضات سنة ١٩٣٦ كان رئيس الحكومة وقتئذ حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فلم يكن رئيسا لهذه الهيئة، وإنما كان حين لراستها بمرسوم ملكي مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري، ولم يكن له في ذلك الحين أية صفة رسمية .

ومن دواعي العجب وسخرية القدر أن صدق باشا كان عضوا في هذه الجبهة الوطنية مسبقا بتأليف هيئة المفاوضات على هذا الوضع الذي كان منكرا لإياه في سنة ١٩٢١ أى قبل ذلك بخمسة عشر عاما . وفي هذا وحده مصداق لرأى سعد وإن كان فيما استمسك به وقتئذ من آراء على حق و صواب . .

ولقد كان يكفى ضرب هذا المثل السريع على صدق نظر سعد ، ولكني أترك الآن لسعد نفسه بيان حججه التي أدلى بها وقتئذ تأييدا لوجهة نظره ، حتى يعلم الجيل الحاضر علم اليقين أن سعدا لم يكن بالشخص الذي يلقى القول على عواهنه، وأنه لم يكن كما صورته صدق باشا ومن على شاكلة بأنه ذلك الشخص الاناثي المحب لفنائه والراغب في الرياسة . .

ولو اطلع الجيل الحاضر على الحملات البذيئة المنكرة التي وجهت إلى سعد بسبب استمساكه بالرياسة لما صدقوا ترجمات خصومه عليه اليوم وتصرهم المصطنع على عهده . .

أحوار الخلاف

ولثأت فيما يلي بأحوار الخلاف الذي يريد صدق باشا أن يلقى عبء المسؤولية فيه على سعد مستمدين هذه الأدوار من أقوال سعد نفسه حتى يعرف الجيل الحاضر إلى أي حد بلغ تحجى صدق باشا على التاريخ . (١)

(١) رأينا أن ما كتبه في هذه المقالة في هذا الشأن سنة ١٩٤٨ هو نفس ما كتبه

ختم يثريد

وإن لم يرد صدقي باشا أن يقطع بكلام سعد وحججه في تأييد وجهة نظره،
لأنه طرف في الجدل الذي أثير بين غريميه وبين الوفد . فما نحن أولاء . نتقل إلى
الجيليل الحاضر رأى شخص عظيم محاييد لم يكن عضوا في الوفد يظهره صدقي باشا
ويعتبر بأنه كان أول من اختاره وزيرا في وزارته وهو المرحوم محمد سعيد باشا ،
فقد سئل في هذا الخلاف ذاته ، فأجاب بصراحة بما يأتي :

« ولذا تشدد سعد باشا مع الوزارة وتمسك بشروطه معتقدا أنها لازمة
للقيام بمهمته الشاقة فانما يكون على حق فيما يفعل . على أن شروطه لم تبلغ من
الشدّة بما يجعل قبولها مستحيلا » .

ثم زاد على ذلك بأنه قابل رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، وأظهر له رأيه
أنه من الأوفق اجابة مطالب سعد باشا .

ثم استمر في رأيه هنا قائلا : « ومن الممكن بلا شك أن يتنازل عدلي باشا
عن رئاسة المفوضين الرسميين لسعد باشا . وماذا يمنع عدلي باشا من التنازل
عنها وهي لا تذكر أمام مصلحة الوطن .

فقد تنازل توفيق باشا الصدر الأعظم عن رئاسة الوفد إلى بكير سامي بك
رئيس وفد أنقره الذي يمثل حقيقة الأمة التركية لما رأى أن مصلحة الوطن
تقتضى بذلك . . الخ . .

فلعل صدقي باشا قد اقتنع بأنه ظلم سعدا والتاريخ معا ، ولقد كانت

== في سنة ١٩٤٦ في المقالة الأولى المنشورة في الفصل الحالي تحت عنوان « رئاسة توفيق المفوضات
وأغليتها - هذا صوت سعد يمدى في الأذهان » ص ٢٩٥-٢٩٩ من هذا الكتاب فأثرتا
بحلله الكفاء بالرجوع إليه .

البلاد في غنى عن إثارة هذا الماضي الآن وذهنها مشغول بمطامير الأمور في الوقت الحاضر وبما يجب إعداده للمستقبل ، ولذلك أراى في حيرة بين أن أشغل نفسى بالرد عليه وازيد من الأعباء الثقيلة التى على كاهل كل وطنى في الظروف الحاضرة ، وبين أن أتركه ينفت في الجميل الحاضر سمومه ويصوب في صدر التاريخ كاذب سهامه .

• • •

تعليقات على بعض المقالات السابقة

١ — مصر أول شرارة الثورة

أشرنا في مقالتنا السابقة في هذا الفصل إلى أن طلبة مدرسة الحقوق كانوا أول من قاموا بإعلانهم السخط الشديد على الإنجليز واستبدادهم غذاء اعتقال سعد ورفاقه وإبعادهم إلى مالطة ، وإلى أن الطلبة وباقي طبقات الشعب قد ناصرهم وتابعهم ، وساروا في مظاهرات قوية ، ينادون من أعماق قلوبهم وبأعلى حناجرهم بحياة سعد وحياة الوطن والحرية ، وبأنهم أخذوا يصيحون صيحات صارخة بسقوط الاستعمار والمستعمرين الخ .

ونرى أن هذه المبادرة الأولى إلى الثورة جديدة ، في الحق والتاريخ ، بأغزر التسجيل وأكبر التقدير

فقد ثبت حقا من تحقيقنا هذه الواقعة أن طلبة مدرسة الحقوق كانوا أول من أعلنوا امتناعهم عن عن تلقى الدروس ، وتجمعوا في فناء مدرستهم بالجيزة ، فنصحبهم ناظرها مستر والتون ، وكان شخصا ديميا كاعرفناه عند التحاقنا بهذه المدرسة بعد ذلك ، فنصحبهم بلطف بالعدول عن الإضراب ، ولما لم يستمعوا إلى نصحه ، استدعى مستر موريس شلدون لمؤوس نائب المستشار البريطانى لوزارة

الحفائية (المثل الآن) وكانت هذه المدرسة تتبعها وقتئذ - فجاء على عجل وكرر عليهم النصيح بالعودة إلى دروسهم ؛ ودعاهم إلى ترك السياسة لآبائهم فأجابوه بأن آباءهم قد سمعوا ولا تدرس القانون في بلديداً في القانون ثم غادر الطلبة مدرستهم وتوجهوا إلى مدرسة المهندسخانة ثم إلى مدرسة الزراعة (بالجيزة وكلتاها) فخرج معهم طلبة المدرستين . . ثم ساروا جميعاً يهتفون بحياة مصر وبحياة سعد ، وذهبوا إلى مدرسة الطب (كلية الطب الآن) بشارع قصر العيني ، فأرادوا نظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها ، فردّه هؤلاء ، وحصلت بينه وبينهم مشادة سقط فيها إلى الأرض ، وخرجوا وانضموا إلى إخوانهم ، وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا (كلية التجارة الآن) بالمثيرة بشارع قصر العيني وانضم طلبتها أيضاً . . إلى أن شمل الأمر باقي المدارس وما قام به الجميع من مظاهرات كان لها أول يوم من أيام الثورة دورها وأعقبت الآثار وفي دول العالم طرأ :

ويوم أن هدأت الحالة واستردت الأقلام حريتها في تسليط تلك الأحداث الخطيرة الجسام ، كان أول قلم أخذ في تسجيلها - فيما نعلم - هو المرجوم الشيخ عبد الوهاب النجار الأستاذ وقتئذ في مدرسة دار العلوم في يوميات نشرتها بعد ذلك جريدة البلاغ ابتداء من يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ بالعدد رقم ٣٠٥٥ ، ف سجل ما حدث يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ بمعنى ما ذكرناه آنفاً ، وظل يسجل أحداث الثورة في يوميات بدأت بعد ذلك من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ، ونشرها في الجريدة بالتتابع وبالتالى من العدد بادى الذكر إلى العدد رقم ٩٣٠٢

وتبعه في النشر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ » في سنة ١٩٤٦ ، ص ١١٧ و ١١٨ ، الجزء الأول من كتابه الشعب - وذلك على الوجه الذى أتيحاً بنصه قريبا من قبل
ثم تبع الإتمان - فيما نعلم أيضاً - الدكتور حسين فوزى في جريدة الأهرام يوم ١٨ يولية سنة ١٩٦٥ في مقال طريف بعنوان « يا هم حزمه » إحتا التلامذه ،

وكان وقت قيام الثورة طالبا بمدرسة الطب ويتضمن مقاله واقتين : (أولاها) أن طلبة هذه المدرسة عندما جاءهم نيا أخذ سعد ورفاقه من بيوتهم إلى مكان مجهول ، وما أن بدءوا يتدبرون فيما يجب أن يفعلوه ، إذا بمظاهرة من طلبة المدارس العليا الأخرى (الزراعة والمهندسخانة والحقوق) تهجم عليهم في مدرستهم تدعهم إلى الانضمام إليهم . . . ولما كانوا بطبيعة هذه المفاجأة لا يعرفون أول من قام من طلبة هذه المدارس بالخروج وبالتظاهر ، فالتفتوا إلى هذا القدر من هذه الواقعة . أما (الواقعة الثانية) وهي التي نحن بصدد بحثها الآن فهي قوله إن ناظر مدرستهم الدكتور كيتنج قد تصدى لهذا الجمع من الطلبة الذي كبس عليه ثم أوقفوه أرضا ، ثم خرجوا حشدا كبيرا صاخبا إلى وسط المدينة ، وإذا بالفوانيس تكسر وعربات الترام تهشم وتكعج وتتحرق . . . الخ .

وفي ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ ، نشر الأستاذ أحمد الصاوي محذ في د يوميات الأخبار ، كلمة عن ثورة سنة ١٩١٩ ، لصديقنا الأستاذ حسن سلامه وكان طالبا بمدرسة الحقوق يوم قيام هذه الثورة وصار بعد ذلك مستشارا ثم محاميا الآن جاء فيها أن التاريخ الحديث يذكر أن أول من قام فعلا بثورة الشعب في عام ١٩١٩ هم طلبة مدرسة الحقوق الذين كانوا يترددون على منزل رئيس الوفدا المصري سعد زغلول بعد تأليفه الوفد . . .

وبعد ذلك أخذ يروى الوقائع السابق التحدث عنها وقال في خلالها عن الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب أنه كان متعرجا ومعروفا عنه التورغل في الغلظة والروح الاستعمارية ، فقال لأنه منهم إذ ذاك من الاتصال بطلبة الطب أو دخول المدرسة ، إلا أن البعض تمكن من تسلق الأسوار والدخول متظاهرين هاتفين بالجلالة والاستقلال واشتبك أحدها معه وأوقفه على الأرض . وما أن شاهده طلبته كذلك حتى خرجوا وانضموا إلى الباقيين

ثم أشار إلى جهاد الطلبة ومشوراتهم وما تعرضوا له . . . ولدينا من هذا الحديث الكثير ، ولكن ليس هنا مجاله .

وتبع ذلك كله أيضا في النشر سنة ١٩٦٧ الدكتور عبد الحميد متولى الأستاذ غير المتفرغ في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية في كتابه « ذكريات وكليات » ، فقال في ص ١٦ منه أنه يذكر عن صبيحة يوم ٩ مارس أن توجه بعض طلبة الحقوق إلى بيت الامة حيث يجتمع عادة زعماء الوفد يحملون ذلك النبا العظيم - نبأ اعتقال سعد ورفاقه وإعدامهم إلى مالطة - ويسألونهم عما يفعلون ، فأنبرى لهم من كان موجودا منهم وقتئذ وعلى رأسهم عبد العزيز فهمي ، فأوسعوا الطلبة تأنيبا حائنين لإياهم على العودة إلى معاهدهم والتزام السكينة والهدوء ، وإلا أصاب البلاد شر كبير وحتى لا يصيب مستقبلهم سوء المصير وزاد على ذلك قوله ما يفيد أنهم لم يستمعوا إلى هذا النصيح، وكأنما لسان حال الناصحين يقول لهم : « لترون الجحيم ، ثم لترونها عين اليقين » .. ١١

وأخيرا ، وفي مذكرة تاريخها ٥ مايو سنة ١٩٦٩ حررت - تعقيا على مائثر من بحوث جريدة الأهرام التي نحن بصدد تكميلها في هذا الكتاب - بقلم كل من السادة عبد الحميد محمد حسين داود الطالب وقتئذ بالسنة الثالثة بالهندسة ، ووكيل وزارة الأشغال سابقا والخبير الآن ، وعبد البديع موسى بنسأوى الطالب حينذاك بالسنة الثانية بها ومفتش عموم الري بوزارة الأشغال سابقا وهو بالمعاش الآن وعمود أحمد الحفنى الطالب بالسنة الثانية وقتئذ بمدرسة الطب والدكتور الخبير بجامعة الدول العربية . وقد ورد فيها أن طلبة الهندسة قد تجمعوا صبيحة يوم ٩ مارس سنة ١٩٦٩ ، وتوجهوا إلى مدرسة الحقوق ليخرج طلبتها ، وأنهم أثناء سيرهم إليها وجدوا طلبتها قد غادروها ثم ذكروا ما سبق أن ذكر من انضمام مدرسة الزراعة العليا إلى هذا الحشد . . . ثم يم هذا الجمع وجهه شطر مدرسة الطب يرألون هاتفهم الذى سبق أن أشرنا إليه في مقالاتنا سالفة الذكر ، فتصدى لهم ناظرها الدكتور كيتنج ومعه كثير من أساتذتها ومنهم مستر كولس ، ووقفوا على أعلى السلم . . . فصعد درجتين من درجات السلم ، ونزل الدكتور كيتنج درجة منها محاولا استمالة العنف الذى اشتد به ، فأمسك به وهزه هزيجا ثم

ألقاه على السلم . . . فاستجد بالمستر كولس فرمى هذا بنفسه على الطالب المذكور . وعندئذ تقدم الطالب على راتب بالمهندسخانة والطالب نهاد خلوصى بالزرعاء العليا ، وكان مع كل منهما حقبة مليئة بالكتب ، فانها لا بهما على وجه مستر كولس . . . ووقع فوق الدكتور كيتنج ، وبعد أن أفاق أمر ضابط المدرسة خليل عبد الحائق بفتح الباب لمن يشاء أن يخرج قائلا : « أبعد خدمة ستة وعشرين سنة أمان هذه الإمانة من المصريين ، ولا يجوز لى أن أخدم شعبا لا يريدنا » ، واستقال . .

وقد أفاض أصحاب هذه المذكرة في تفصيل شيق لما حدث بعد ذلك من مظاهرات واعتقالات بالقلعة ، وقد أشير فيه إلى أن ثالثهم وهو الدكتور محمود أحمد الحفنى قد وضع أثناء اعتقاله بالقلعة تشييده المعروف : « ياعم حمزه ، إحننا التلامذه ، ما جهنماش فى القلعة نبات والا المحافظة » . الخ وهو ما سبق أن سجلناه منذ سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٤ فى مشروع كتابنا : « مصر فى ميدان التضحية » . .

ولمناسبة ذكر الدكتور كيتنج ننقل وصفاله سطر فى ص ٢٢ من سلسلة « أفراء » رقم ٣١٦ « الدكتور محمد مظهر سميد سجين ثورة ١٩١٩ » ، قال عنه فيه : « إنه كان رجلا استميريا لجا غرب الأطوار ، وحاكيا بأمره ، يدير المدرسة كما يحلوه غير خاضع لسلطة الوزارة وقوانينها ولا العتمد البريطانى نفسه » ،

ولم نعين الوثائق البريطانية التى نشرت جريدة الأهرام سنة ١٩٦٩ مصدر أول شرارة لثورة سنة ١٩١٩ وإنما كان حديثنا عن اندلاع الثورة من جميع طبقات الشعب ، وإن خصصت فكات تخصص طلبة المدارس عموما والأزهر والفلاحين والعامل والموظفين . ولكن صوتا انجليزيا عاش أحداث هذه الثورة ، يقرر أنه قد حدث فى صبيحة يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ أن انفجرت مظاهرات الطلبة وعلى رأسها طالبة مدرسة الحقوق . . ذلك هو اللواء توماس راسل باشا حاكمدار القاهرة . وقد قرر ذلك فى مذكراته التى نشرها فى سنة ١٩٤٦ بعنوان

« الخدمة المصرية » ونقلها الأستاذ إبراهيم عامر إلى العدد التذكاري لثورة سنة ١٩١٩ من مجلة المصور الصادرة يوم ٧ مارس سنة ١٩٦٩

• • •

وبعد إثبات هذه المصادر المكتوبة ، اتجهنا إلى المصادر الحية ، مد الله في أعمار أصحابها ، وهم أصدقاءنا الرئيس السابق الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ، والأستاذة عبد الحليم عابدين وكامل جرجس عبد الشيد والمهندس عبد الفتاح الحكيم ، وهم جميعا من أبطال شباب ثورة سنة ١٩١٩ ، فأكسبوا لنا جوهر الوقائع السابقة وزاد إبراهيم عبد الهادي أن استاذة وأستاذنا المرحوم أحد أمين بك مدرّس القانون الجنائي بمدرسة الحقوق كان قد أنهى إلى طلبته قبل قومتهم هذه الكريمة بطرف من مواقف سابقة لمدرستهم في الإضراب في مناسبات طيبة ذكرها لهم ، ولم يبينها لنا ، فتذكر هذه المواقف هو وإخوانه ، فنادوا به وأحيوه في هذا المقام ، وأنهم عندما واجههم ناظر المدرسة ونائب المستشار القضائي بأن يتركوا مسائل السياسة لآبائهم ، انبرى لهما إبراهيم عبد الهادي وباقي زملائه الذين ذكرنا أسماءهم والذين لم نذكرهم ، قائلين : « لقد اعتقلتم آباءنا وأبعدتموهم ، فن إذن يتولى هذه المسائل » ، وقرر أن الصاغ أحد عطيه الضابط بالجيش المصري وقتئذ كان منوطا به حفظ النظام ، فسل الطلبة الخروج ، وهو الذي أصبح بعد ذلك اللواء أحد عطيه باشا وعين وزيرا للدفاع الوطني (الحربية) في سنة ١٩٤٦ . . وروى لنا كذلك ما أمثبه الدكتور عبد الحميد متولى عن مطالبة عبد العزيز فهمي ومن كان معه من أعضاء الوفد ببيت الأمة لإياهم بالعودة إلى معاهدهم . فرد عليهم بأننا ما جئنا لتحمل الوفد المسئولية وإنما ستحمل مسئولية ما يحدث ،

رواصل الجمع مظاهراتهم ... ولم يبالوا بهذا النصح !!
ويقول الأستاذ العقاد في هذا الصدد في كتابه عن سعد زغلول من ٢٢٩

« إن مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضاء الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة ،

ولا يخرج ما قاله لنا الأستاذ عبد الحليم عابدين عما أفضى به إلينا الأستاذ إبراهيم عبد الهادي ، وقد زاد عليه أن استاذنا المرحوم أحد أمين بك كان واقفا مع باقي الأساتذة خلف الناظر والمستشار ، وكان يلوح إلى الطلبة بيديه بالخروج كما أيد ما حدث من عبد الحميد محمد حسين داود الطالب بالمهندسخانة مع الدكتور كيتنج .



ولتكلمة هذا البحث واستيفائه رجعنا إلى الصحف التي صدرت صبيحة قيام الثورة ، ولكتنا لم نجد ما صالحه لهذه التكلمة لخضوعها لرقابة الأحكام العرفية البريطانية ، ولذلك وجدنا فيها فراغا أبيض يدل على أن ما كان يشغله قد حذفت بفعل الرقابة . وكل ما عثرنا عليه أن جريدة مصر ، بعد يوم الأحد عطلتها ، وكان يوم الثورة صدرت في ١١ مارس تقول تحت عنوان « مظاهرات الطلبة » ما يأتي : « احشد طلاب العلم في المدارس العالية أمس وأول أمس (أي يوم ١٠ و ٩) تأليف مظاهرات سلمية في جهات مدينة لأغراض مينة وكلهم من الشباب المتعلمين الآلى يتزهون عن الحسنة ويحسدون الأذى والمساءة ، وفيهم من يدرس القانون ويقصد الواجب والحق ، وفيهم من يدرس العلم ويستوعب مبادئ الفضيلة ، فهم يعرفون ما يجب وما لا يجب ، وما يسوغ وما لا يسوغ ، ويعتقدون أن استمرار الأمن والنظام أول واجب تستلزمه السمعة الحسنة والحال العامة . . . »

وبعد أن أفاضت الجريدة بعض الإفاضة في ذلك . وأشارت إلى ما صاحب هذه المظاهرات من « السوقة » . . . وجدنا بعد ذلك يابضا حذفت الرقابة ما كان مكتوبا فيه .

ووصف مراسل جريدة الأهل في القاهرة - وكانت تصدر إذ ذاك في الاسكتندرية- كيف ابتدت هذه المظاهرات فقال وثبت ما قال على علته فيما يأتي:

« تمهيد طلبة المدارس في العاصمة يومى الأحد والاثنين الماضيين (٩ و ١٠ مارس) وكان منشأ انظاره على ما علمنا أن طلبة مدرسة الزراعة خرجوا فروا بزملائهم طلبة المهندسخانة ثم بطلبة المدارس الأخرى وسار الجميع همدوء وسكينة إلى مدرسة الطب ومنها إلى مدرسة الحقوق ثم المدرسة السعيدية . . . بينما كان الطلبة الأزهريون من جانب آخر يطوفون في شوارع أخرى . . ثم أشار المراسل إلى ما تلا ذلك من الحوادث .

• • •

وإذا اهتمنا ببيان أول مصدر صدرت منه الشرارة التي ألهبت نار الثورة وأشعلت أوارها ، فإنا لا نؤثر في ذلك فريفا على فريق آخر من الطلبة أو طبقة على طبقة أخرى من الأمة . ذلك لأن جميع الطبقات ومن كل نوع : طلبة أو أساتذة أو عمالا أو موظفين أو فلاحين أو ملاكا . . أو . . قد كانوا جميعا وبلا إستثناء ممن أوقدوا لهيب الثورة ونارها ، وزادوها اشتعالا بجمعين كلهم في شعب واحد هو « الشعب المصرى بأسره » . حياه الله وحفظ عليه دائما سجيته ووحدته !!

٢- حديث « القارة »

أشرنا في مقالنا السادسة من هذا الفصل إلى حديث القارة وكيف اختمرت الثورة إلى ما يفيد أن اسماعيل صدق قد أسند إلى نفسه أصل فكرة وجوب أن تقوم في البلاد قارة إلى أحد لطفي السيد بك بعد أن أخذ هو على سعد والوفد السكوت والجلود والاكتفاء بالبيانات والاحتجاجات . . وأثبتنا أن فكرة الحديث في وجوب قيام القارة ترجع إلى سعد وحده ودلتنا على ما اتفقت هو

والوفد من إجراءات مجدية متجه كان من شأنها تهيئة الأذهان وتعبئة
الشعور للثورة

فلما ذلك في سنة ١٩٤٨ ، وما كان قد ظهر بعد في عالم السياسة والتاريخ من
مذكرات في هذا الخصوص . . . وقد ظهرت بعد ذلك مذكرات عبدالعزيز فهمي
ثم من بعدها مذكرات أحمد لطفي السيد ، وقد ظهر بجانبها أيضا كتاب
عنه لـدكتور حسين فوزي النجار ، ولم يرد في أي من هذه المصنفات الثلاثة
ما يشير إلى أن حديث تلك القارة قد ورد على لسان أحد منها وإنما ورد
على لسان سعد زغول على ما ثبت فيما سبق من تلك المصنفات ومنها كتاب
سعد زغول ، للاستاذ العقاد على ما سجلناه في مقالنا سابقة الذكر

٢ - ذكرى يوم الحماية

وما ذكرناه في تلك المقالة نفسها أن مما مهد به سعد للثورة إعداد الترتيبات
اللازمة لإغلاق الحواجز وأبواب ونوافذ البيوت في وجه الجيش الإنجليزي في
الشوارع التي يربها يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ إظهار الأسخط الشعب على الحماية
البريطانية في يوم إحياء ذكراها . وتزيد على ما فصلناه في هذا الشأن أننا اتصلنا
بصديقنا الأستاذ حامد العبد وسألناه المزيد فيما ذكرناه ، لأن أحدًا لم يشر إلى هذه
الذكرى من قبل ، فأنى إلينا أن سعدا أراد بنفسه أن يتحقق من مدى نجاح هذه
الخطّة ، فخرجه في سيارته في صباح هذا اليوم مصطحبا معه الأستاذ جامد إلى
ميدان الجيش الآن . وكان يسمى وقتئذ ميدان الحسينية - ووقف بالسيارة
بالقرب من المكان المعروف بالسيل ، هناك . وكان يتقدم موكب الجيش
البريطاني حكمدار العاصمة الإنجليزي ، فلمح سعدا في سيارته ، فحياء هو وبعض
جنّات هذا الجيش التحية العسكرية . . . وقد سر سعد سرورا عظيما من نجاح
فكره هذه المقاطعة ، واستبشر خيرا فيما هو مقبل عليه من حركة فمالة...

٤- رأى المحايدين فيما وقع من خلاف

بين سعد وعدلى بشأن تشكيل وفد المفاوضات ورياسته

سبق أن تناولنا الحديث فيما تشب من خلاف بين سعد وزغلول وعدلى يكن بشأن هيئة المفاوضات الرسمية ورياستها وبينما رأى كل منهما وصحبه فى هذا الشأن وذلك فيما ورد فى الصفحات ٢٩٤ - ٢٩٩ من هذا الكتاب والآن وبعد ظهور مؤلفات تاريخية من أشخاص محايدين ، تشير إلى آرائهم سواء أ كانوا مع هذا رأى أو ذاك .

(١) فقد عرض الدكتور عبد العزيز رفاعى فى كتابه ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، الذى صدر سنة ١٩٦٦ لهذا الموضوع ، وبعد أن أورد رأى كل من هذين الطرفين ؛ قال فى ص ٢٤٨ - ٢٥٠ ما يأتى :

«ولم يكن من واجب سعد - إذ ذاك كزعيم للثورة - إلا أن يعمل واتجاه الثورة الاصيل ، فاذا كان الإنجليز لم ينصروا عدلى ويصموا قيام وزارته إلا لأنهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد نفسه ، فقد كان من غير الواجب أن يعمل سعد لتذليل الطريق لهذا الاتجاه الهادف للقضاء على الثورة . ولم يكن سعد يطلب رئاسة المفاوضات لينازع عدلى فى الوزارة ، بل كان يطلبها ضمناً للثبة التى تصدى لها وتحملها واضطلع بها ولا سيما بعد أن أخفقت الرجعية لرفع رأسها ضد الثورة ،

وأنحصر الخلاف أيضاً فى الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، فلم يكن لبقائها فى مصر إلا إكراه المعارضين على قبول ما لا يقبلونه أو إكراههم على السكوت .

وبدأت القطعية ، وبدأت الثورة تواجه المارقين عليها وأخذ لعاب المعتدلين يسيل أمام موقف الوزارة الجديدة ويتمهثون فى ظله للعمل مع عدلى منفصلين ، ثم ازداد الاتجاه المناقض للاتجاه الثورى الجماهيرى بما كشف بوضوح معالم الطريق لبريطانيا كي تحقق أغراضها ،

وبعد أن أشار المؤلف إلى خطبة سعد في ٢٥ إبريل سنة ١٩٢١ ثابته
موجزها في ص ٢٩٦ من هذا الكتاب عقب عليها قائلا :

« وهكذا كشف سعد للجماهير حقيقة موقف الوزارة وحقيقة موقف من
أختارته الأمة وكيلها عنها لينير السبيل ويكشف عن الخديعة ، ثم أعلن في هذه
الخطبة عدم ثقته بالوزارة ،

ثم تابع المؤلف رأيه بأنه « ما كان للوزارة أن تختلف مع الوفد في شروطه
لكي تنفرد بالمفاوضة كي لا تزيد الانقسام الداخلي ، وكان واجبا عليها أن
تستقبل ، فلا يتشبث بالوزارة ورياسة المفاوضات احتراماً لإرادة الأمة ،
وقد كان ذلك هو المنطق السياسي السليم احتراماً لإرادة الأمة ،

(ب) وبما هو ذا الأستاذ أحمد بهاء الدين يتناول في كتابه « أيام طاعنا » موضوع
الخلاف الذي شجر بين سعد باشا وعدلى باشا في فصل خاص - بعنوان « الأمة ..

بين سعد وعدلى » من ص ٧٧ إلى ص ١٢٠ تحدث فيه عن هاتين الشخصيتين ،
في إسهاب شيق كأنه عاش أحداث ذلك الخلاف وعاصره ، وبسطليل أمين لما
وتصور دقيق ... ويكفي أن نتخلف من هذا الفصل ما يأتي بعد ، مع رجاء
الرجوع إلى مقدمته :

« ... فعدل الآن يثبياً لمفاوضة الإنجليز بعد أن أعلنوا عدم تمسكهم بالحماية
نتيجة لتشدد سعد وجماهيره لا لتساهل أصحاب المصالح - وهو لا يريد أن يرسل
سعد ليفاوض فيتشدد هناك وتشتل المفاوضات ، فهو يمرض على (الوفد) أن
يشارك في وفد المفاوضات ببعض أعضائه ... وما دام الوفد برياسته ، فمن
ذلك أن سعد لا يشارك فيه . وما دام الوفد سيشارك ببعض أعضائه ، فأبرز
الأعضاء هم اسدقاؤه (الأعيان) . وبذلك يفاوض ويرم الاتفاقية ووراءه
تأييد الوفد ..

هكذا رسم عدلى بأناطه البارة تلك الخطة البغيضة ، ولكن سعد يلح الفتح ،

فيلتقط الفئاز في إصرار ، ويشترط لاشارك الوفد في المفاوضات : أن تكون المفاوضات على أساس إلتاء الحماية والاعتراف بالاستقلال (فيكون دخوله المفاوضات على أساس الوكالة الشعبية) وأن تكون له - لسعد - الرئاسة (ليحضر بنفسه المفاوضات) ، وأن تكون للوفد أغلبية الأعضاء (لتكون له الكلمة الراجحة في التصويت) وأن تلتفي الأحكام العرفية والرقابة على الصحف (لكي يجد سندا قويا من الرأي العام)

ويدرك عدل أن خصمه مازال عنيدا ، فيدور دورة بارعة ، ويحصر الخلاف على شرط يستطيع أن يخرج فيه سعد ، هو : رئاسة الوفد ، فيقول : إنه يجب أن تكون الرئاسة له ، ولأنه هو رئيس الوزارة ولا يمكن أن يكون رئيس الوزارة مرءوسا لأي شخص آخر في وفد مشترك ... فإذا تمسك سعد بالرئاسة ، فمعنى ذلك أنه رجل يجري وراء المجد الشخصي ، وأنه يريد كل رئاسة بأي ثمن ، وأنه يتعنى بالموقف الجليل في سبيل خدمة شخصية . .

وبعد أن أبرز ما حدث في الجمعية التشريعية عن يكون له رئاسة جلساتها عند غياب رئيسها : أمر الوكيل المنتخب عن الأمة وهو سعد ، أم الوكيل المعين من قبل الحكومة ، وهو عدل ، انطلق الناس قياسا على ذلك يناقشون فيمن يكون رئيس وفد المفاوضات : أمر سعد ، المنتخب من الشعب زعيما أم عدل المعين من التعبير رئيسا الوزارة ... ؟

بعد ذلك كله ، أخذ الأستاذ بهاء الدين في تحليل موقف الطرفين تحليلًا منطقيًا قويا وبعد أن أشار إلى جميع وأساسيد كل منهما بما سبق أن سجلناه في مقالاتنا في حينها والمنشورة في هذا الكتاب في الصفحات ٢٩٥ - ٢٩٨ من هذا الكتاب - قال سرفيا ما يأتي :

وواضح جدا أن الحق في جانب سعد . فلي أساس المطالبة بالاستقلال ويتبادق الشعب ، لا بد أن يكون سعد الرئيس ولم يمكن أغلبية سعد على

جلد... ولكن العدلين أصحاب المصالح الحقيقية لا يمكن أن يسلبوا بأن
المطالبة بالاستور معناها سيادة هؤلاء الناس الجبناء الفقراء... فهم يطلقون
عليهم أسماء (الفرواء) و (الدهماء) و (الرعاع) وخضوع القلة لهم - في رأى
القلة معناه القوضى ...

وواصل المؤلف إشارته إلى هجيت سعد على عدل باشا، ويان أن مصدر تسميته
رئيسا للوزارة وهو أخيرا المنتدوب الساسى الإنجليزي... الخ تم انتهى من هذه
الإشارة إلى قوله حرفيا ما يأتى :

وفاذا طلب سعد الرئاسة ، فانما يطلبها ليكون الرئيس حرا ، مرتكزا على
قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها، وهي قوة الأمة ١ (ص ١٠٢-١٠٤)

• • •

(ج) و عرض الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى استاذ التاريخ الحديث المساعد
بكلية الآداب - بجامعة عين شمس - في ص ١٣٠ من كتابه « تاريخ مصر السياسية
من الاحتلال إلى المعاهدة »، فأشار إلى ما حدث بين الفريقين المتنازعين ويان وجهة
نظر كل منهما وقد أبرزنا أمثاله إلى ما وصف به سعد الفريق الآخر بانهم « برادع
الانجليز » ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الانجليز، فإن ذلك لا ينى سوى أن جورج
الخامس يفاوض جورج الخامس، وراح بعض أنصار سعد ينفخون بأن الاحتلال
على يده خير من الاستقلال على يد عدل ،

ثم وصف ما حدث من جدل بين الطرفين بأنه كان « معركة مهارة »...
وانتهى من بحثه هذا إلى أن سعدا « اتسم بجزء نفس قوية »، ولما « رضى عرض »
ومقة بالنفس لاحدا لها - فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يبرهن
المصريين والشرقين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين :
وذكر المؤلف عقب ذلك ما يسميه على سعد ، فقال إنه « يعاب عليه إنزاعه »

في الخصومة ، وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات ، ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فإمكاننا أن نحمله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من إسفاف كانت له آثاره الوخيمة على البلاد ، وانتهى بحث المؤلف بتخطئة عدلى باشا لسفره مع وفد مفاوضته في هذا الجور المشحون بالخلاف .

وقبل أن نعلق على رأى المؤلف نرى من الواجب علينا - وقد عاصرنا أحداث هذا الخلاف وعشناه - أن ننكر أسطورة ترددت على الألسن ، لا للتاريخ لحسب ، وإنما لسلامة ووطنية الشعب وطهارته وبقاء معدنه ، وكان يتكون من غالبية الرفدين أو « السعدين » ، بلسان ذلك الوقت : هذه الأسطورة أو بلفظ أصح « التشييع » هي : « الاحتلال (وصحته الحماية) على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » . ونستطيع أن نؤكد أن هذا النداء لم يجرى أو يصدر عن لسان أحد ، وإنما اخترعته مجلة ماجدة كانت تؤيد عدلى و « العدليين » في ذلك الحين إيماناً في « التشييع » على سعد و « السعدين » ، تلك هي مجلة « الكشكول » ... والملاحظ في رأى المؤلف أنه سكت سكوتاً مطبقاً عن مناقشة أمر ذلك الخلاف موضوعياً تأييداً لمننا أو ذاك ، كما فعل الدكتور رفاعى والاستاذ بهاء الدين ولم يمتحن في سبيل إبطاء رأيه - وله ما يراه - إلا بأن يعيب على سعد وإسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات ثم تحميله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من إسفاف .

هذا كان كل سنده في رأيه في أمر ذلك الخلاف دون أن يوازن بين حجج وأسناد كل من طريقه ليساعد الجيل الحاضر والأجيال القادمة على معرفة أيهما كان أهدى سبيلاً .

والظاهر أنه قد تأثر بما وصف به سعد في خطبته بشيراً عدلى وإخوانه بأنهم « بداح الإجماع » وقاته أن هذه العبارة لا تبدو أن تكون « كناية » لغوية عبارة عن

أن عدلى وإخوانه كانوا دُعوية ، لوصول الانجليز إلى أغراضهم وتسليمهم
الصناعة كما جاء على لسانهم صراحة في ذلك الحين ، وأكبر مصداق على ذلك أن
تأليف حزب الأحرار الدستوريين ، وهو حزب عدلى باشا وإخوانه كان يوحى
منهم وقد ولد على أيديهم كما سيرد إثبات ذلك في الباب الأخير من هذا الكتاب
بل وكما ورد في كتاب المؤلف نفسه ص ١٤٢ من أن الانجليز كانوا المساندين له .
أما الاتهامات ، التي يقول المؤلف أن سعدا رى خصومه بها فلم تكن
اتهامات شخصية كما اتهم محمد على علوبه باشا سعدا اتهاما ثبت بطلانه بالأدلة
والبراهين بعدم نزاهته وأمانته بشرائه وهو في باريس سيارة له من مال الوفد .
وهذا لم يمرض له المؤلف ولم يعتبره إسرافا أو إسفافا في الخصومة

ولم يستطع المؤلف أن يأتي بمثل أو عينة من تلك الاتهامات التي يقولوا لكي
يمكن تكييفها وإبداء الرأى فيها ، وكل ما أشار إليه في هذا السبيل لم يكن سوى قول
سعد بعد عبارة « برادع الانجليز » - على ما نقله المؤلف : « وأنهم إذا تفاوضوا
مع الإنجليز (أى عدلى وإخوانه) فإن ذلك لا يعنى سوى أن جورج الخامس
يفاضل جورج الخامس ، . وفي حقيقة الأمر أن سعدا لم يقف عند هذا الحد
ولما ذهب إلى أبعاد من ذلك في الاتهام ، فقرر علنا وفي جرأة بالغة وعلى مسمع
من السلطان فؤاد نفسه أن وزارة عدلى معينة من السلطان بل من المندوب السامى
أيضا وأن هذا السلطان يمثل الحماية .

فإن كان هذا يعتبر اتهاما ، فاقسم به ، وجبنا هذا الاتهام !! وإن كان هناك
غير ذلك من الاتهامات التي يعيها المؤلف على سعد ، فليدنا عليها . وهذه خطبه
وأحاديثه منشورة بجموعة . . . ثبت منها أن سعدا كان يلينا قوى الحجة قادرا
على قهر خصمه فيما يجادله فيه ، وذلك في أسلوب شديد المعنى مهذب القبط يكون
أحيانا قتلما من الأدب لا سياب فيها وهو الذى خاطب خصومه الذين أسرفوا في
سبه عند فوزه وفوز الوفد فوزا ساحقا بهر العالم في أول انتخاب للبرلمان :
« لكم السباب ولنا مجلس النواب »

(د) ورأى الأستاذ محمد شفيق غريال في كتابه « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » - الجزء الأول ص ٨٥ - ٨٨ في هذا الشأن بعد أن أوجز وجهة نظر كل من المختفين بخصوص تشكيل هيئة المفاوضات الرسمية - أن ما رد به سعد على عدلي في خطبة شبرا كان « قاسيا جارحا ، وقد قصد بذلك ما فرره عن مصدر تعيينه في الوزارة ، ثم علق على أحداث ذلك الحين بأنها قد « طبعت الحياة السياسية في بلادنا بالبعد عن القصد والاعتدال في التفكير والحكم ، وطبعتا بتوغى المنفعة أو المصلحة القريبة جدا إلى الخطأ السياسية ، فلا ينظر الزعيم إلا إلى الأمر المباشر لعمله ، وأصبح العمل في السياسة وفي الإدارة وفي التعليم مجرد (مناورة) تدفع شيئا أو تجلب شيئا ، وأصبحت الحياة في مصر معركة أو سلسلة معارك »

وعرض بعد ذلك الشروط التي طلب سعد تحقيقها ليشترك الوزارة في مفاوضاتها الرسمية ، فقال :

« ... إن معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومي وعمل شعبي ، وابتدأت بالعمالين منفصلين ، ولكنهما متفاهلين ، إلى أن بلغنا مرحلة المحادثات بين الوفد المصري ولجنة ملتر . ثم جاءت مرحلة المفاوضات الرسمية ففجر الزعماء عن تنظيم العمال من جديد . رأى عدلي باشا أن يتولى أمر العمل الحكومي معلما بالعمل الشعبي . ورأى سعد باشا اشتراك العمال ، على أن يكون الشعبي مسيطرا . وحال دون ذلك الأوضاع الحكومية من جهة ، ورفض عدلي باشا سلا يشرب بأنه لا يوثق بوطنيته وبكفايته للمفاوضة في حقوق البلاد من الجهة الأخرى . وهذا سعد باشا بحكومة مصر ووزراء مصر وأعلن أنهم موظفون لا يمحرون على شيء أمام رؤسائهم الإنجليز . وليتهم إذ ذاك فكروا في أحد الحليين : أن تعرض الوزارة على سعد زغلول عند الشروع في المفاوضات الرسمية . فيتولى رئاسة الحكومة مؤيدا من فئة الشعب وولايته ، ويدخل المفاوضات

مستندا إلى التأييد العام ، فلا يسع الخصم إلا تقدير ذلك ومراعاة . وهذا حل لم يكن خياليا

ثم زاد على ذلك قائلا : « أما ولم يتم حل من الحلين فقد كانت المصلحة القومية تقتضى عدل باشا ألا يدخل المفاوضات والخصومة والفرقة في صفوف الأمة قد بلغت ذلك المبلغ . كان ينبغي أن يرجعها على الأقل وأن يرجع في الخلاف إلى جمعية وطنية منتخبة . وهذا الاقتراح الحكيم هو الذى نشره الأمير عمر طوسون وواصل رأيه مقرا : « إن نشوة الكفاح ملكت على الزعماء رأيهم وسافر الوفد الرسمى وأن سعدا مضى في الحرب التى شنها عليه قبل سفره وبعد سفره بل وبعد عودته قاطعا المفاوضات فى إباء وكرامة .

ولمناسبة ما يقرره هذا المؤلف عن سعد من أنه كان « قاسيا جارحا » على عدل وانصاره ، ولمناسبة ما ذكره الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ومن قبله الأستاذ الراضى من أنه كان مسرفا في خصومته وغير متحرز في رى خصومه بالاتهامات - تشير إلى ما وصف به الدكتور يوانان ليب وزق مدرس التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس مثل ما عيب على سعد من المؤلفين المذكورين بأنه « عنف وطنى » حيث قال تطبيقا على موقف المنفور له مصطفى كامل باشا من الأحزاب الأخرى القائمة وقتئذ ما يلى :

« فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ وفى أعقاب عودة مصطفى كامل من أوروبا ، ألقي خطبته المشهورة فى مسرح زيزينيا بالاسكندرية يعلن فيها عن نيته على تكوين (الحزب الوطنى) أو ما أسماه (بحزب الجلاء) ، وبالتف الوطنى الذى كان معروفا عن الزعيم المصرى لم يحجم عن إنزال أقصى الاتهامات بالأحزاب الأخرى المنافسة وبالذات (حزب الأمة) ^(١) والذى تعتم بهم عديدة كان منها الجواسيس وخدام المحتلين أو الخونة والأشرار وما إلى ذلك

(١) كتاب « الأحزاب فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى » ١٨٨٢ - ١٩١٤ الذى صدر فى سنة ١٩٧٠ بعد إعداد هذا الكتاب للطبع ص ٨١ .

ومراجعة هذه الخطبة المنشورة في ص ٦٨ إلى ٥٠٠ من كتاب د مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، نجده يحمل حلة شعواء على الاحتلال البريطاني ، وهي في جملتها آية من آيات الوطنية الغالية انطوت على شعاره التي اشتهر بها وبهتان تذكر منها ما هو متصل بجثتنا الحال وفي صدد الرد على ما سمي به هو حربه بالمتطرفين كما كان يقال عن سعد والوفد تماما ما يأتي : « سمعت البعض يقول عنى إلى شديد في تهريب من خالفوا الواجب الوطنى ومالوا عن مصلحة البلاد ، فأجيهم اليوم بأنه إذا صح التسامح في بعض الأمور وفي ظروف معينة ، فإن التسامح في الوطنية لإعدام لها وقضاء عليها ، وأن من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبق أبدا الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » .

ولنا أن تناقض ما ذهب إليه الأستاذ غربال بايجاز فيما يلي :

(١) قد أخذ على سعد أنه كان في جدله مع عدلى د قاسيا جارحا ، وإذا أمن في تفسير ذلك لا يخرج منه إلا أنه كان قوى الحجة حادا في عباراته فقرأ الحقيقة غير مبال بما إذا كانت تدى أولا تدى ، لأنه ليس له من سلاح في جدله إلا الحجة ليدراً خطراً عن وطنه ، وقد ألنى عليه عبء الدفاع عنه ، وذلك كله مادام في عبارات مهذبة غير ناييه مهما حملت من شدة وقسوة .

(٢) أما أن القصد من هذا الجدل أن يكون متاوراً لدفع شئ أو جلب شئ فهو أبعد ما يكون عن سعد زغلول لأنه عندما واجه السلطان جبراً بأنه معين من قبل الإنجليز ومثل حمايتهم كان عتافاً بحريته الشخصية بل وبحياته ... وكان ما جلبه على نفسه التقي والإباد .. وكان في ذلك « التفجع » لبلاده ودرأ للنظر عنها ، وإن كان قد أودى هو ورفاقه من جراء ما جلبه من دفع ، أشر لمناء .

٣- تمى الأستاذ غريال ، لو أنهم إذ ذاك فكروا فى أن تعرض الوزارة على سعد عند الصروع فى المفاوضات الرسمية ، ثم أخذ بين التواعد المترتبة على ذلك . وقد فاته أن ماتمناه قد حدث فلا ، وترك لسعد نفسه بيان ذلك ، فقد قال فى حقه تكريم موظفى الحكومة له فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ ما يأتى :

« هنا ابتداء الدور الثانى من المفاوضات . سبق عدلى باشا إلى لوندرة ، وقبل ذهابه عرض على بعض الإنجليز بحضور عبد العزيز بك فهمى أن أشكل وزارة لأجل تنفيذ المشروع ، فرفضت وظلت إني لا أبغى أن أكون وزيراً لا مرءوساً ولا رئيساً بل خادماً للأمة .

ذهبت إلى لوندرة مع ثلاثة من زملائي ، وبني الآخرون فى باريس ، فقابلنى عدلى باشا فى مساء وصولنا ، وقال إنه قابل مع ملنر وروآه مشتتلاً بتأليف وزارة الثقة لتنفيذ مشروعه ، فقلت : (لم يأت بعد دور التنفيذ)

قال : (ولم لا تقبل أنت أن تولف الوزارة ؟)
قلت : (مطلقاً .. لأن البلاد تحت الحماية ، ولا يمكن أن أقبل وزارة حماية ، والمشروع .. على ما هو عليه - حماية ، فلا أقبله ولا أسمح لغيرى أن يقبله) (١) ، ...
٤ - أشار سيادته كذلك إلى أنه كان يمكن الرجوع فى فض ذلك الخلاف إلى ما اقترحه الأمير عمر طوسون من عقد جمعية وطنية منتخبة . وترك لشفيق باشا صاحب « حوليات مصر السياسية » أن يحدثنا عن هذا الاقتراح . فقد أشار فى ص ١٥٠ و ١٥١ من الجزء الثانى منها إلى ما حدث بين الأمير والشيخ محمد نجيب والسيد عبد الحميد البكرى من خلاف فى رأى على طريقة تشكيل هذه الجمعية ، وهل يكون بانتخاب رسمى أو غير رسمى . وبذلك اختلف من أرادوا فض ذلك الخلاف فيما بينهم قبل أن تخرج الفكرة إلى حيز العمل .

هذه هى آراء المحايدى تماماً فى الخلاف الذى وقع بين سعد وعدلى بخصوص

تشكيل هيئة المفاوضات .

(١) أشار الدكتور هيكى فى ص ١٢٢ من مذكراته إلى أنه لا فوئح عدلى فى اقتراح تشكيل سعد بتأليف الوزارة بحضور ثروت وصديقى عارضا فى قبوله معتبرين ذلك طامة كبرى .

ولإتمام هذا البحث في ذاته نشير إلى رأى صديقنا الأستاذ عبد الرحمن الراجحي في هذا الصدد، فهو أقرب إلى رأى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، وكان قد سبقه إليه، وزاد عليه أنه كان يجب على عدلي باشا إذا لم يوفق في هذا الخلاف أن يستقيل تنقيها لوطاة الانقسام (ص ١٥ — من الجزء الأول — من كتاب « في أعقاب الثورة المصرية »).

٥ - محمد محمود باشا وأصل فكرة تأليف الوفد

أشرنا في ص ٢٩١ من هذا الكتاب إلى ما نشرته الأهرام، من واقع مذكرات عبد العزيز فهمي باشا في صدد ما يفيد كيف تكون الوفد المصري وعن جاءت فكرة تكوينه ، فها أصل هذه الفكرة إلى محمد محمود باشا . . . إلى آخر ما ورد في الصفحة المذكورة وما هو مسجل في هذه المذكرات في ص ٧٢ و٧٣ ونظرا لصدور مذكرات عبد العزيز فهمي بعد نشر مقالتي عن أصل تكوين الوفد في جريدة صوت الأمة بنحو ستين ، ولم يرد فيها نشره صدقي باشا في مجلة المنصور وقتئذ شيء عن إسناد أصل تلك الفكرة إلى محمد محمود باشا ، فقد دعانا الأمر إلى تحرى حقيقة الفكرة المذكورة

وقد دلنا البحث بادئ ذي بدء إلى ما ثبت في عدد جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة الذي صدر في يوم ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ يحمل الذكرى الرابعة عشر لثورة سنة ١٩١٩ . وقد طالعنا في افتتاحية هذا العدد تحت عنوان: « الفكرة في تأليف الوفد ، حرفيا ما يأتي :

« . . . وقد اختلفت الروايات في منشأ هذه الفكرة ، ونحن نستطيع أن نؤكد مثلا عن المنفور له سعد زغلول باشا أن أول تفكير في تأليف الوفد كان في يناير سنة ١٩١٨ أي قبل الهدنة بمشرة أشهر، فقد عقد في ذلك الوقت اجتماع في دار صاحب الدولة محمد محمود باشا حضره هذا الأخير والمنفور له سعد باشا والمنفور له علي شعراوي باشا وصاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا وصاحب

المزه أحمد لطفي السيد بك ، فتشاوروا في كيفية المطالبة بحقوق مصر ، فاقترح سعد باشا تأليف جمعية لهذا الغرض . وفي شهر اكتوبر أخذ هو وإخوانه يكثرون من الاجتماع والتداول في هذا الموضوع .

وقد عدنا إلى مذكرات سعد في دار الوثائق وأعدنا النظر مرعين إلى شهر يناير سنة ١٩١٨ فلم نجد شيئا ثابتا بها بما ورد نقله عنه آنفا في جريدة البلاغ، ورجعنا إلى ما قبل هذا التاريخ وما بعده إلى ما سبق أن نقلناه عنها في مقالاتنا الواردة في هذا الفصل^(١) فمضرتنا فيها على ما أثبتته سعد في يومى ١٩ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، وهو كما يلي :

« فاقضى محمد باشا محمود في أنه ينبغي أن نفتكر في حالة مصر بعد الحرب ، ويجب أن يتحد جماعة من أهل الرأي على التفكير في هذه المسألة ، فقلت من تتألف هذه الجماعة ، جرى ذكر شعراوي وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد وأنا وعدلى ، وتأجل البحث فيها إلى فرصة أخرى وقد ذكرت له طرقا من سقطات عبد العزيز ، فاتفق معى على شعراوي بأن تقبل إبراهيم فتحى مع شدة تمسك الإنجليز به لضعف السلطان في اختيار الخلف وترحمه للانتقام ، وفى هذه العبارة بعض الاضطراب وقد طالعناها بصوتية . . .

وعدنا بالتالى إلى مذكرات عبد العزيز فهمي فوجدناه يحدد أصلا تاريخ هذه الواقعة « بنات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ » ونجدما تشمل أشخاصا ثلاثة بينهم كانوا موجودين معه وهم لطفي السيد وسعد زغلول ومحمد محمود ؛ أما رواية سعد التي اثبتنا في مذكراته فلم يرد فيها إلا أن محمد محمود قد فاتحه فيها فاتحه فيه ، وجاء ذكر على شعراوي وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد وعدلى ونحن نميل إلى الأخذ برواية سعد لا لشيء إلا لأنها دونت في حينها بخلاف مذكرات عبد العزيز فهمي التي أملت على عمر « المصور » بعد أكثر من ثلاثين عاما .

وعلى أى حال فانه مفهوم من الروايتين أن محمد محمود باشا هو الذى فتح باب التكسير فى حالة مصر بعد الحرب ثم جرى الحديث بعد ذلك فى طريقة التنفيذ بناء على طلب سعد ..

وقد لاحظنا فى كتاب .. سنة على ثورة ١٩١٩ ، الذى أصدره مؤسسة الاهرام تفسيقا لما نشر فى جريدتها من بحوث ووثائق بعد إعداد كتابنا — لاحظنا أنه حدد فى ص ١٢٥ منه يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ من واقع مذكرات سعد (الكراس ٢٨) بان محمد محمود باشا كرر له ولاصداقاه حين زيارتهم له بمنزله فى ١٩ يناير سنة ١٩١٨ ما سبق أن سعد قاله لأصداقاه هؤلاء فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٧ (الكراس ٣١) من أن الحرب إذا انتهت بانتصار أحد من الفريقين المتحاربين ، فليس لهذه البلاد نصيب من الاستقلال ، وليس لحر الشمال إلا أن يرسل عنها لانه يصبح غريبا فيها ذليلا مريض الجناح ..

وقد وجدنا إلى ذات المرجع والتاريخ الآخرين فوجدنا العبارة الأخيرة صحيحة ، فيما هنا اسما من قيل إن سعد أعاطبهم بها حيث أكتفى سعد باستهلالها قائلا : « افكرت وقتك لبعض الأصدقاء .. »

وظاهر مما سبق أن نشرناه مفصلا فى مقالاتنا السابق نشرها فى جريدة صوت الأمة ونقلناها آنفا فى هذا الفصل من الكتاب مدعما بما أثبتته كل من سعد وغلول وعمر طوسون^(١) أن حديث مفاتيح محمد محمود لسعد كان حديثا مابرا وأن التكسير الجندى هو ما اتينا إليه فى تلك المقالات

الفصل الثالث

الحزب الوطنى

والعدول عن سفر وفده

كان « الحزب الوطنى » قد أُلِفَ وفداً للسفر إلى أوروبا في مستهل ثورة سنة ١٩١٩ إلى جانب « الوفد المصرى »، ثم سُمى الساعون لخير البلاد في توحيد الجهود والاكتفاء بسفر الوفد المصرى وكان على رأس هؤلاء الساعين الأمير عمر طوسون . . .

وفي الفصل الثانى والعشرين من بحوث جريدة الاهرام عن ثورة ١٩١٩ نشر أن الحزب الوطنى في يوم ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ أعلن أنه « عدل عن إرسال وفده إلى أوروبا لأسباب يندبها متى سمحت الظروف » . وقرر إيقاف الاكتاب ورد ما يكون قد دفع . . .

وفي نفس هذا الفصل نشرت برقية سرية من الجنرال اللبى إلى حكومتهم في يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ تضمنت « سجلاً للأحداث التى وقعت في القاهرة والمديرىات من يوم ١٢ أبريل إلى يوم ١٩ أبريل سنة ١٩١٩ وورد فيه من مذكرة ضافية عن اليوم الاول ما يأتى : « وضع الحزب الوطنى من جانبه اقتراحاً بإرسال وفد إلى فرنسا عن طريق إيطاليا وسويسرا . . .

وهذا الحزب تركّز نشاطه خلال السنوات الاخيرة في سويسرا ورأسه في مصر ، عماد اسمه على بك فهمى كامل^(١) ، واتفق على أن يكون الوفد برئاسة المحامى

(١) لم يكن محامياً وإنما كان ضابطاً بالجيش المصرى وقضى مدة كبيرة في خدمته بالسودان واضطهده الإنجليز لاختاره للزعيم الوطنى العظيم مصطفى كامل وقد تفوه في ١٩٢١/٩/١٩ بإرساله بوقية إلى النخبة يوعاى ينكر فيها حقوق السلطان وودعه للشعب توديعاً طيباً شاهدنا مؤثر كتابه ، وقد عاد إلى وطنه في سنة ١٩٢٢ - هذا ولم يكن رئيساً للحزب الوطنى وإنما كان وكيلاً .

أحمد لطفي بك وهو غير أحمد لطفي السيد بك عضو الوفد المصرى . .

والنقاط الرئيسية في برنامج الحزب هي :

١ - الاستقلال التام لمصر والسودان (١).

٢ - جلاء الإنجليز على الفور .

٣ - الإبقاء على الصلات الودية بين مصر وتركيا (٢)

٤ - إلغاء الامتيازات ...

وجاء فيما جاء عن القاهرة في اليوم نفسه ، أن نقابة المحامين اجتمعت وبحشد موضوع الوفد المقترح تشكيله من الحزب الوطنى وأجمع الحاضرون منهم على أن أى مظهر من مظاهر الانقسام تكون له آثار خطيرة ، وأن الواجب يحتم على الحزب الوطنى (الذى أظهروا له الكثير من العناء) أن يدفن خلافاته بشأن الامتيازات وينضم الى سعد باشا زغلول ..

وجاء فيما جاء عن القاهرة في يوم ١٤ أبريل سنة ١٩١٩ ما يأتى :

« وقد فكر عبد الحليم بك الصوفانى - وهو أحد أعضاء وفد الحزب الوطنى المقترح سفرهم - في خيلة ألقاها في مسجد الخنفي أنه ليس في التية عرقلة نشاط حزب سعد زغلول ، وأن الغرض من سفرهم إلى الجنوب (٣) هو إعادة تنظيم الحزب الوطنى هناك وثمان عودة محمد بك فريد .. »

وورد فيما ورد من المديرية في اليوم نفسه ما يأتى :

« وصلت إلى الاسكندرية من القاهرة لجنة لجمع الأموال اللازمة لبعثة زغلول،

(١) وكان الحزب الوطنى يضيف الى هذا اللطلب « الملحقات » وهى بعض مناطق وبلاسمعية تقع حول السودان وروبرت في الترمانات لسلطانيه على أنها تابعة لتركيا مثل دارفور وكوموقان وستار ودا بلج .. الخ

(٢) أى تسمية مصر دينيا لسلطان تركيا خليفة المسلمين في ذلك الحين .. ويراجع التعليق الوارد في آخر هذا الفصل لبيان صلة مصر بحركتها قديما ؛

(٣) أى جنوب أفريقيا

ووردت أنباء عن وقوع منازعات خطيرة بين أنصار زغول والحزب الوطنى .
ومعروف أن أنصار الحزب الوطنى أقوياء فى الاسكندرية ...

... كما ورد فى يوم ١٥ أبريل سنة ١٩١٤ عن الاسكندرية ، تقارير ذكرت
أن العلاقات لا تزال متوترة بين الحزب الوطنى وأنصار الوفد المصرى .

وجاء فيما جاء عن القاهرة يوم ١٦ أبريل سنة ١٩١٩ ما يأتى :
« وعطفت بيانات بتوقيع عبد اللطيف بك الصوفانى فى مقهى من أكبر
المقاهى تقول إن الحزب الوطنى قد عدل عن فكرة إرسال وفد مستقل وأنه
سيعيد الأموال التى جمعت لهذا الغرض » ..

... وجاء فيما جاء عن القاهرة فى اليوم التالى (يوم ١٧ منه) ما يأتى :
« وقد اتضح أن الاتفاق الذى عقد بين الحزب الوطنى وأنصار زغول باشا
قد فشل وقيل إن الحزبين انشقا على وجه التأكيد ، وأن الحزب الوطنى يمتزم أن
يعمل مستقلا فى المستقبل » ..

• • •

هذا ما نشرته برقية لورد اللبى إلى حكومته ، وقد كان غائمه . وهو عدول
الحزب الوطنى عن السفر . كما جاء فى مقدمة ما بحثه الأهرام فى هذا الصدد .
أمرا ظاهرا لقوة الأمة ونماسكها فى سنة ١٩١٩ ومدى مساندتها وتأييدها لسعد
زغول والوفد المصرى ..

وفى هذا الجو ، ولأول مرة ، أعرف طريقى إلى الصحف ، وفى ذات اليوم
الذى انتهت فيه برقية لورد اللبى إلى مصر العلاقة بين الحزب الوطنى والوفد
المصرى بخصوص السفر ، فأنشر وأنا طالب فى المدرسة الإعدادية الثانوية فى
جريدة الأهرام الصادرة فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩١٩ السكنة التالية على علاتها
وكما هى :

اكتتاب الحزب الوطني

ياساحب الأهرام ..

لم يتبرع الحزب الوطني بتلك التبرعات إلا رجالاً أكفأ ذوو وجاهة وقدره مالية ، قلوبهم خالصة لخدمة وطنهم العزيز . فهم دفعوا ما دفعوا عن طيب خاطر ورضاء ضيق للقيام بما يحتمه عليهم الوطن من الواجبات . ولا إخالهم يرضون الآن - بعد أن عدل الحزب عن سفره - أن يمدوا أيديهم لاسترداد أموالهم .. وإني لأعلم علم اليقين أنهم يرضون بأن يزلوا عن جزء من اكتبهم لبناء ماجا الحرية^(١) حتى تكون اسم شرف خالد على الدوام ، وعن جزء آخر لمنكوبى وقرءاء وعاطلى الحالة المحاصرة^(٢) حتى ينتشلوا من وهدة الفقر والفاقة ، ولا يتركون وأمرهم تزل بهم المحول . ولا إخالكم أيها الأغنياء الأرار تمنون بذلك مادتم قد أوقعت هذه الاكتتابات لخدمة الوطن العامة ، ولكم من الله حسن الثواب ومن الوطن العزيز الشكر والجزاء والسلام .

محمود غنام

طالب بالإعدادية (٣)

(١) وهو ملجأ دعا الى إنشائه واكتتاب الأمانة الدكتور عبد العزيز نظمي (إبان قيام

ثورة سنة ١٩١٩

(٢) والمقصود « بالحالة المحاصرة » الحالة التي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى من أن يقبل المال وما ترتب على قيام ثورة سنة ١٩١٩ من حطل في العمل بسبب تحوال الإضراب تأييداً لهذه الثورة وكثرة القتل والجرحى في ذلك الحين.

(٣) وكانت (المفكرة الإعدادية الثانوية) وهي من المدارس التي تهيئها الحزب الوطني برعايته وقد اشتهرت بين المدارس الثانوية بشدة حاشتها لثورة سنة ١٩١٩ وقد ورد في خطاب سري أرسله عبد الرحمن فهمي بك سكرتير لجنة الوفد المركزية إلى سعد زغلول بباريس في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ بأن مأمور التنبيط الإنجليزي بمحافظة مصر قتل هذه المفكرة يوم ٢٢ فبراير وقصفت الدكتور محمد أنيس ما حدث من اعتداء الجنود الانجليز على طلبتها في ١٩٤ و١٩٥ من كتابه « دراسات في وثائق ثورة سنة ١٩١٩ » (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي)

وطنا الحديثية تتركها لك كراتنا الحاضرة

تعليق عن صلة مصر بتركيا قديما وبرنامج الحزب الوطنى أولا وأخيرا

لمناسبة ورود النقاط الرئيسة فى برنامج الحزب الوطنى فى برقية الجنرال الذى المشار إليها فى أول هذا المصل ، نرى من الأهمية للتاريخ أن نذكر طرفا وجيزا عن هذا البرنامج وما تطور إليه مسبقا بحقيقة علاقة مصر بتركيا وقت نشأة الحزب الوطنى .

فقد فرضت السيادة التركية على مصر بحكم « الفتح » منذ سنة ١٥١٧ مقابل دفعها السلطان تركيا بعد ذلك بلنا سنويا بلغ قدره أحيانا سبعمائة ألف من الجنيهات المصرية وكان يطلق عليه : « الجزية » وكان لتركيا ومندوب سام « فى مصر أطلق عليه « القوميسير العثمانى » سميت له دولته حدودا معينة لممارسة مهمته فى مصر تحقيقا لتلك السيادة المفروضة عليها ، وقد بلغ الأمر بتركيا أن طالبت بحكومتها بالمساواة بين الرعايا العثمانيين والمصريين فى تولي الوظائف فى مصر ، وقد رغبت بتنفيذ لهذا الطلب تعيين يهودى من سالونيك فى إدارة الصحة المصرية ، كما طلبت كذلك بأن تتولى مسئولية رعاية المشتركين من التجار المصريين فى بروكسل المقرر إقامته سنة ١٩١٠ باعتبار مصر قسما من تركيا بحكم خضوعها للسيادة التركية ، وقد تحقق وقتئذ هذا النظر بأن أصدر وزير الخارجية البلجيكي أوامره إلى إدارة الممرض بعدم اشترك مصر فيه إلا ضمن القسم العثمانى^(١) كما كان يمثلها قاض تركى يطلق عليه « قاضى القضاء » أو قاضى افتدى مهمته الإشراف على الشؤون الدينية والقضاء بشره فى مصر وكان يدعى لسلطان تركيا كخليفة المسلمين فى مساجد مصر .

(١) من ٢٢٦ و ٢٢٦ و ٢٢٧ من كتاب « الأحزاب فى مصر » - سالف الإشارة إليه

وبمقتضى معاهدة لندن المبرمة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ استقلت مصر استقلالاً داخلياً بشروط منها فرض جزية عليها وعدم تمثيلها في الخارج وتحديد عدد الجيش والأسطول ومنح الرتب والنياشين وسك النقود وحصلت تطورات عديدة في هذا الشأن نكتفي منها بذكر أمرين (أولهما) انتهاء منصب للشعوب السامى التركى بعد أن ظل شاغله الأخير ، الغازى مختار باشا ، ثلاثين عاماً فيه ومنع تعيين بدله بتدخل من الحكومة البريطانية (١) (والثاني) انتهاء السيادة التركية على مصر بمقتضى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ (وقد نشرنا تفصيلها في ص ٢٨١ - ٢٨٦ من هذا الكتاب)

وبالرجوع إلى خطبة المنفور له مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى المشار إليها في ص ٣٦٧ من كتابنا الحالى نجد قد حل حلة شعواء كما قلنا آنفاً على الاحتلال البريطانى ولكنه لم يرض بأية كلمة لا تلميحاً ولا تصريحاً ضد السيادة التركية الأمر الذى يدل على إلتصاكه الحزب الوطنى بها .

وإذا قلنا إنه لم يمس في خطبته هذه السيادة بأى سوء أو بأية كلمة ، فإنا نذكر إضافة له والتاريخ أنه أعلن فيها ، أن الحزب الوطنى مستقل عن كل الدول والحكومات والملوك والأمراء (ولم يقل السلاطين) وأنه إنما يطلب سعادة مصر وإستقلالها من كل طريق يحده مساعداً على الوصول إلى الغاية ،

ولكى نوضح حقيقة موقف الحزب الوطنى من السيادة التركية على مصر نذكر من واقع كتاب ، الأحزاب في مصر ، المشار إليه آنفاً أنه قد وصل إلى مصطفى كامل صورة من منشور أرسله حزب الأمة إلى جهات القطر يدعو الناس فيه إلى الانضمام إليه جاء فيه أن هذا الحزب يعمل على أن تحصل مصر على إستقلالها التام ، وأن زعيم الحزب الوطنى أمسك بهذا المطلب وشن على حزب الأمة حملة شديدة اتهمه فيها في مقال له في جريدة اللواء الصادرة يوم ١٤ نوفمبر

سنة ١٩٠٧ تحت عنوان « حزب الأمة يحارب مصر والدولة العلية والمائلة الخديوية » - بأن مثل هذا المطلب إنما يبنى إلى جانب الرغبة في التخلص من الاحتلال الإنجليزي رغبة مائلة في التخلص من السيادة التركية وحكم العائلة الخديوية ^(١) ؛ وإزاء ذلك هبت في « الجريدة » عددها الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧ تنفى هذه التهمة عن حزبها - بأنها تنفى « الاستقلال الداخلي التام » ، وأنها لو كانت تنفى ما كتبه اللواء لقال : « الاستقلال الداخلي التام ... إلى آخر ما تلا ذلك من تفاصيل (ص ٥٤ و ٢٣٢ و ٢٣٣)

وظل الحزب الوطنى مواليا لسلطان تركيا والسيادة التركية بجميع مظاهرها وقيودها إلى أن سقطت هذه السيادة (أولا) بفعل الحكم العرفى الإنجليزي (ثانيا) بمعاهدة لوزان (ثالثا) وبالناء وظيفته قاضى القضاء أو دفته لانه لم يعترف بتعيين حسين كامل سلطانا لمصر تحت الحماية ، - كما ورد ذلك في مذكرات محمد فريد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ (جريدة الأخبار عدد ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٤) .

ومن أسف أن كتاب « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » الذى أصدره الأستاذ الرافعى في سنة ١٩٣٩ قد خلا جميعه كما خلت خطبة الزعيم الوطنى العظيم مصطفى كامل نفسه التى ألقاها في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ والمنشورة في هذا الكتاب والى أعلن فيها تنفيذ فكرته بوضع نظام الحزب الوطنى وفاضت بالشعارات الوطنية المثلى المعروفة عنه - قد خلا هذا الكتاب كما خلت خطبته ^(٢)

(١) ونرى الحق أننا لم نكتف بما أورده المرجع سالف الذكر ، ولكننا بالرغم من المخالفات الكبيرة التى لاقتها في البحث عن الحقائق من مصادرها الأصلية ، قد رجعنا إلى ذات العدد من جريدة اللواء المنشور فيه ذلك المقال فألقيناه غير مبهور بتوقيع مصطفى كامل كما قال ذلك المرجع ذلك . ومن سقط المتاع أن نذكر أن جريدة اللواء تظل فيما تنشره الحزب الوطنى ووثيقه لأنها لسان حاله .

من تحديد برنامج الحزب السياسى الذى ألحقت إليه بعض الصحف والكتب بأنه قد تضمن عشر مبادئ

ولكننا ألقينا الجزء الثانى من ، مذكراتى فى نصف قرن ، لأحمد شفيق باشا ينشر هذا البرنامج فى ص ١٢٧ ويتضمن أول مبدأ منه ، استقلال مصر كما قرره معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، ذلك الاستقلال الذى يتضمن عرش مصر لعائلة محمد على مع الاستقلال الداخلى عن تركيا ، ، وألقينا مضافا إلى وصف هذا الاستقلال بمدة معاهدة لندن : عبارة ، وضمنته للقرمات السلطانية ، فى ص ٤٤ من كتاب ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ووجدنا الأستاذ أحمد رشاد فى مؤلفه عن ، مصطفى كامل : حياته وكفاحه ، يقرر أن ذلك المبدأ يقضى ، بمنح مصر الحكم الذاتى وأستقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات القرمات الشاهانية التى وعدت بالتحلها باحترامها رسميا .

ويعنى هذا المبدأ فيما يعنيه ، بقاء السيادة العثمانية على مصر ، كما يقرر الأستاذ الرافعى فى ص ٢٣٧ سالف الذكر ؛ ولكن ما أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ حتى تطورت معها وبأثرها من غير شك مبادئ الحزب الوطنى . . . فأعلن المرحوم حافظ رمضان فى خطبة له فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بأن هذا الحزب يطلب ، الاستقلال التام لمصر وسودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال ، (١) وبعد أن انتخب رئيسا لهذا الحزب فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٣ أعلن فى خطبة له فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بدار اللواء أنه يحرص أخيرا مبادئة فى ، استقلال مصر والسودان والملحقات إستقلالا لا تشوبه شائبة الوحاية أو الحماية أو الانتداب

(١) من ٧٣ من (صفحة سياسية مجموعة من خطابات وأحاديث ومذكرات فى المسألة المصرية) للأستاذ محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى

ثم الجلاء عن وادى النيل بمحدوده القديمة ، (٢)

وتحدونا أمانة التاريخ ، كما يحدونا تنظيمنا لتقدر مصطنى كامل أن نشير إلى أسباب وأساليب نمسكه ، بالسيادة العثمانية على مصر ، بما بينه تفصيلا الأستاذ الرافعى فى كتابه عنه فى ص ٣٣٧ — ٣٤٦ ، وإن كنا مع تقديرنا لهذه الأسباب والأساليب لا نتفق معه فيها إذ أن ، السيادة ، فى ذاتها ليست إلا السيطرة فقط ومعنى وأثرهما هون من شأنها

وقد امتلأت مذكرات محمد فريد المحفوظة بدار الوثائق بالقلمة والمنشورة بكتاب ، القنطة فى تاريخ القومية العربية ، للأستاذ محمد صبيح — وجريدة الأخبار على الأخص فى ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ و ١٧ و ٢١ و ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٤ بما ثبت له أثناء غربته من الاختلاط بالأساسة الأتراك من أن نية تركيا قد انصرفت إلى أنها كسبت الحرب — إلى اعتبار مصر مستعمرة ، وأن يكون سلطانها ملكا فى مصر وتركيا كإمبراطور النمسا مع المجر (تراجع مذكراته يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

وكيف يستساغ لآى إنسان حر يزوع إلى حب استقلال بلاده ويذلل النفس والنفس والروح فى سبيل الحصول عليه ، فيرضى أن ما د منح ، لمصر تفصيلا لمعاهدة لئدره ساقفة الذكر كان من د إحسانات ونعم ، الباب المالى أى سلطان تركيا كما جاء فى مذكرة الدول الموقعة على تلك المعاهدة المؤرخة ٣٠ يناير سنة ١٨٤١ ، ويرضى أيضا بما جاء فى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ على لسان سلطان تركيا ما يأتى :

« جميع أحكام خطنا الشرف المايورنى الصادر عن كلخانة (دهوان السلطان) ، وكافة القوانين الإدارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها

في مالكتنا العثمانية وجميع اليهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين
بابنا العالي والدول المتحاربة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر
أيضا .

(ص ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٤٠ من كتاب د مصر والسودان - تاريخ وحدة
وادي النيل في القرن التاسع عشر للدكتور محمد فؤاد شكرى استاذ التاريخ الحديث
بجامعة القاهرة ١٩٦٣)

وهذا كله كان قبل الاحتلال البريطاني، ثم تغير الوضع كآثر من آثاره بالنسبة
لسريان القوانين التركية على د ولاية مصر ، بانتقال حق التشريع القبطى إلى هذا
الاحتلال البغيض ومصر نفسها ، ولكن سيادة تركيا عليها بقيت قائمة بشروطها
وقيردها كما قلنا آنفا .

ومع الآثار السيئة لهذه السيادة أن مصر كانت مرغمة بحكم تلك القرارات
أن تساعد تركيا ضد أعدائها والتأثرين عليها ، ولم تكن لمصر الحرية في أن تتبع
السياسة التي تراها صالحة لها إذا ما تعارضت مع مصالح السلطان . . وأن مصر
بحكم كونها ولاية عثمانية كانت مطعما وهدفا للدول الاستعمارية الطامعة . . إلخ
(ص ٢٥ و ٢٦ من كتاب د مصر والمسألة الشرقية في النصف الثاني من القرن
التاسع عشر ، الدكتور محمد محمود السروجى استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية) .

ولذا كان المنصور له محمد بك فريد قد اكتشف أثناء غيابه عن مصر قرب
قيام الحرب المالية الأولى أن نية تركيا كانت منصرفه إلى اعتبار مصر مستعمرة
تركية في حالة كسبها الحرب ، فقد تكشف لمصر قبل ذلك بشماية عشر عاما
نية تركيا في انتفاص أراضيها والاعتداء بحكم سيادتها الاسمية ، على سيادة مصر
في الحادثة المعروفة بمحادثة طابة^(١) و ميناء العقبة ، حيث أصدوت الحكومة

(١) ميناء مصرى على الساحل الشرقى لحليج العقبة

المصرية أمرها إلى مفتش سيناء بوضع خفر من البوليس في نقب العقبة لمراقبة الحدود منها من تهريب الأسلحة، فلم يسمح له قائد الحامية التركية في العقبة بذلك ... ولم يسمح مصر إلا أن ترسل قوة لاحتلال وادى طابه بالرغم من معارضة الأتراك، ثم أرسل الأتراك جنودا لاحتلال رفح ونشيت انجلترا أن تستولى تركيا على سيناء وأن تفككش حدود مصر من خط العريش - العقبة إلى خط العريش - السويس - الأمر الذي يهدد قتال السويس بالخطر وقد أدى ذلك إلى تملل كرومر بحجة المحافظة على حدود مصر بإرساله طرادا ريطاليا إلى طابه ، كما أرسلت انجلترا احتجاجات إلى تركيا عن طريق سفيرها في الإستانة

وانتهى أمر هذه المشكلة بتعيين حدود مصر وحمل كل شبه جزيرة سيناء - باستثناء خليج العقبة - ملكا لمصر وبقاء مدينة طابه ملكا لها أيضا وأن تكون العقبة من أملاك تركيا .

(يراجع في تفاصيل هذه المشكلة وأثارها : بحث بعنوان « أزمة العقبة المعروفة بمجادنة طابه » للدكتور يوزنان ليب - المجلة التاريخية المصرية - المجلد ١٣ سنة ١٩٧٧ - ص ٢٤٧ - ١٠٥ - ، و « مذكراتي في نصف قرن » لأحمد شفيق القسم الثاني ص ٧٧ - ٩٠ و « تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة » للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٤٠ و ٤١ و مصطفى كامل بحث الحركة الوطنية لعبد الرحمن الرافعي ص ١٩٧ و ١٩٨ ، و كتابنا « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية » ص ٦٣ - ٦٥ وبما استندنا إليه من مراجع و تفاصيل واقية .

وتبلورت نتيجة هذا الحادث في نظر الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إلى أنه اجتنب الرأي العام المصري الذي انقسم لإزاءها : فالبعض ساندوا الحكومة العثمانية من قبيل الولاة السلطان الذي لا يزال صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية . ورأى آخرون أنه لا يجب التنازل السلطان عن أى جزء من الأراضي

المصرية ، يحكم أن مصر مقيض لها إن أجلا أو عاجلا أن تستقل عن كل من إنجلترا وتركيا . - ص ٤١ و ٤٢ من مؤلفه سابق الذكر .

وننقش موضوع حادثة طابه بما عرض له الدكتور يونان لبيب رزق في ص ١٨ من كتابه والحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٧-١٩١٤ ، فقد قال :
« ولما كان الهدف من هذا العمل حرمان مصر من سيناء ، فإنه قد وضع مصطنعي كامل أمام اختيار صعب ، فلما أن يدفع عن استمرار (مصرية سيناء) وهو ما يضعه في صف واحد مع سلطات الاحتلال ضد الدولة العشائية بكل ما يسيه هذا الوضع من انتهاك لمبادئ الجامعة الإسلامية التي ظل من أكبر المدافعين عنها ؛ ولما أن يدافع عن الحق التركي في سلخ شبه الجزيرة المصرية عن بقية أراضي الوطن المصري ، وهو ما فعله وما أدى بالتالي إلى سقوط تلك الحجة التي ظل مصطنعي كامل يتنزع بها لوقت طويل ، وهي أنه لا تناقض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة ،

ثم اعقب المؤلف ذلك بكلمة نقلها من رأى الشيخ محمد عبده معللا هذا الموقف من مصطنعي كامل بما لا نرى الإشارة إليه .

هذا وقد ناد المؤلف فاشار إلى أزمة طابه أو العقبة في ص ٢٢٥ من كتابه مقورا سبق اقتطاع تركيا قسما اخر من أراضي مصر في سنة ١٨٩٢ في أزمة هرفت بأزمة تولية الخديو حساس الثاني وهو ما أوضحناه مفصلا في كتابنا « المعاهدة المصرية الانجليزية » السالف الإشارة إليه .

وما هو جدير باستعراض النظر أن كل ما عني به الأستاذ الراجي في تعليقه على حادثة طابه قوله في ص ١٩٩ انها « جاءت دليلا ساطعا على كراهة الامة للاحتلال والحماية الممنعة التي احتلتها إنجلترا على مصر » .

أما الدولة العلية صاحبة السيادة ، والتي اقتطعت قسما من أرض مصر فقد سكنت عن التطبيق عليها بما يستحق فعلها من تطبيق .

ولعل مما يفيد متبني أحداث التاريخ الحديث على حقيقته أن ننشر فيما يلي مقالا كتبناه عن الحزب الوطني بين ماضيه وحاضره وهو :

الحزب الوطني

بين ماضيه وحاضره

د. نصر في جريدة البلاغ في ٢٦/٢/١٩٣٠

هردتا قول الحزب الوطني المبشرة على أن تكون في عهد الوزراء الوفدية أسدا مصورا، وكل أن تقصص أعينها وتضع أصابعها في آذانها ، وتلكم أفواهها وأن تنام على الجفون مما تتشدد به من مبادئها، إذا ما نصبت في كراسي الحكم ووزارة تماله الاستعمار البريطاني ، وتهدم كيان المستور من أساسه ومعالم الحرية من أصولها حتى ثبت للملا أن ما يتظاهر به تلك القلوب من الفيرة الوطنية والحجة القومية إن هو إلا لغو في لغو وكلام في كلام ، وأنها لا تقصد من وراء ما تستر وراءه من المطالبة بامتلاك ناصية الأرض والسياء والتطرف للمصطنع في الاستساق بحقوق البلاد إلا أن تحارب صرخا مشيدا شاحنا تحب الاستعمار بجهوده وخيله ورجله في هدمه، فلم تن له شوكة ولم يزدد بشيائه وأمانته إلا رقة فوق رقة . أما ذلك الصرخ فهو مشهور معروف : هو ، الوفد ، الذي ترى البقية الباقية من الحزب الوطني أنه سلبها زعامتها الموهومة الماضية في ضغوتها ، وأنه الأداة التي قصت عليها وصيرتها أثرا بعد عين . ولهذا الاعتبار ظلت بقايا ذلك الحزب تمجده الوفد في كل فرصة ، بمناسبة وبغير مناسبة ، فهم - في ربه - د، وهو الذي يقظها من عميق سباتها ، وأخذت تناضل وبلغت المرأة وغيرها المرأة بواحد منها وهو الأستاذ مصطفى الشمر ربحي أن ينهب في مبتدأ تأليف الوفد إلى سعد في بيته بلفظه القول ولا يراعى أدبا لجلد إلى أن لفت سعد نظره إلى أنه في بيته ، ويأبى عليه كرم الوفاة أن يمامله بما يلحق به ، وفي ذلك الحين - وذلك الحين فقط - نسي هذا الحزب مبادئه واخترع له مبادئ جديدة لم تكن له الوفدية في أي وقت ، فبعد أن كان قائما طوال حياته وقبل أن تصب نار الحرب بجملاء الإنجليز وبقاء السيادة التركية كما كان ، تتجنى بذلك أهل مادة من قافله القديم بما يتنافى مع أي استقلال مهما دنى - بعد ذلك هب

يطلب استقلال تام يعتبر المثل الأعلى في العالم ، وليس في هذا من عيب ، وإنما هو واجب جدير بالاحترام لو أن بقايا ذلك الحزب عملت على تأييده باستمرار ونمشت معه في عهد الوزارات التي مالت للمستعمرين من الإنجليز ، ثم اخترع بعض خطط له ، منها ، لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، ، غيرهما لا محل للدخول في تفصيله ، وما أثبتت الأيام أن النافع الأكبر لها هو محاربة الوفد ليس غير ، وكانت ثانية خطوة لهذه المحاربة أنه لما اعتزم الوفد الموقر السفر إلى مؤتمر الصلح بفرساي ، تلا الوطن ألف الحزب الوطني وقد آنس ، ولما لم يجد من البلاد نصيبا أو قسمة وتأييدا لم داره وعدل عن السفر . . واستمر الحزب في مناوأة الوفد على هذا المنوال إلى أن أضلت الوزارة السعدية كراسي الحكم (سنة ١٩٢٤) ، فاخذت بقايا الحزب داخل البرلمان وخارجة تحارب سعدا وتحربه في أشد المواقف - بطورة ، وما كانت وزارة زيور باشا تجلس على كراسي الحكم وتعمل مجلس النواب بلا مبرر وتثبت بالنسور كل الميث حتى ارتفعت تلك البقايا في أحضانها وتألفت مع حزب الاتحاد والاحرار المستورين لتناوى ذلك العدو المشترك وهو الوفد ، وقد صورت الأوهام حينذاك لجميع الأحزاب المناوئة للوفد أنها أحزاب الكثرة ، لجمعت جموعها المكسكة في دار حزب الاتحاد قبل حل مجلس النواب لثاني مرة ، وكان في مقدمتها النائبان الفنان ملا البلاد صياحا وحنينا وطرقا مصطنعا في وجه وزارة سعد ومما عبد الرحمن الرافعي بك وعبد الحميد سعيد بك وخطبا الجمع العاشد ١١ وطلبا في ذلك الحين نسيان الأشخاص ونسيان الأحزاب ١١ وقال ثانيهم بعد أن انتخب وكيلا لأحزاب الكثرة ١١ ما يأتي : « أشار حضرة زميلي عبد الرحمن الرافعي إلى الخطر الخارجى ، ونسى خطرا داخليا وبلاء كبيرا . ذلك هو خطر الوفد . خطر سعد وشيعة سعد ، ثم انساب لسانه بما هو معروف عنه . وظل الحزب الوطنى على هذا النهج ناسيا مبادئة رخطاطه واشترك أنسابه . إن كن فيهم أنسابه في توديع المستشار القضاى

البريطاني مستمعين إلى ما تردد وقت حفلة التوديع من الخطاب التي تشيد بمركوه وحاجة مصر الماسة إليه وم سكوت كهدم في مثل هذه الأحوال سكوت أهل الكهف .

ولما شرع محمد محمود باشا في ارتكاب جريمته الخاصة بالانقلاب الدستوري الذي صرح مستر هندرسن وزير خارجية إنجلترا في مجلس النواب البريطاني بأنه من فعل جورج لويد ، كان الحزب الوطني تكنته فيأهل وبدأت المؤامرة بمجلة عبد الحميد سعيد بك في مجلس النواب واعتدائه بالضرب والقتل على الأستاذ مكرم عبيد . ولما تمت الجريمة ظل نواب الحزب الوطني - ماعدا عبد العزيز الصوفاني بك - متعلقين بركب الدكتاتور، يرودون الوزارات ويمحقون للبلعور ويحلبون الأنصار . ورأوا بأعين رؤوسهم أن الحركات تنتهك والحرمان تدهس بالأقدام ، والصنف تلتق وتصادر، والقوانين التصفية تسن وتصدر، والاتهامات ترم وتعد في غيبة البرلمان، والبيوت الآمنة تهاجم في جنح الظلام وفي أوطا بيت الأمة الذي تقطنه أم المصريين وحدها ، والموظفين يضطهدون ، ونواب الأمة وشيوخها يضربون، وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر . رأوا ذلك كله فهل سمعنا لهم صوتا . كلا ! وإنما كانوا يذمون وعلى نغم آلام الشعب يرقصون .

وقد يقولون إنهم حزب لا يهمه إلا المطالبة بالاستقلال التام على الوجه الذي يرون، ولذلك لا شأن لهم بالدستور ولا بالبرلمان، ولكننا نقول لهم إن أول شيء عني به هذا الحزب - أيام كان حزبا وطنيا محترما صحيحا - هو الدستور والحكم النيابي . ويجب أن نسجل له هذه الحسنة بالتقدير والإعجاب، فقد ثارت فائرة هذا الحزب المحترم حينذاك سنة ١٩٠٨ على الخصوص ، فكتب المرحوم محمد فريد بك عدة مقالات في جريدة اللواء وخطب عدة مرات مؤيدا المطالبة بالدستور ومينا للشعب فوائده ومزاياه وحاضا لإياه على توقيع عرائض ترفع لولي الأمر في ذلك الحين يسجل الشعب فيها مطالبته برد دستوره الذي أغار الاحتلال البريطاني عليه ، وقد انتهالت العرائض في هذا الصدد على الحزب الوطني ، ومن

ثم رفعها إلى قصر عابدين في عربات تكسّت بها وناءت بحملها، بما يشرف الوطن
 ورفع رأس ذلك الحزب القديم، وبناء على هذا الجهاد المشكور ترددت المطالبة
 بالحكم النيابي في أرجاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، وصدرت من ولي
 الأمر حينئذ تصريحات تؤيد نظام الحكم النيابي والدستور، وكان صدى ذلك إنحاء
 المهتمين السياسيين باللائمة على الحزب الوطنى لأنه سبب إثارة هذه الحركة
 الدستورية الشريفة .

هذا هو ماضى الحزب القديم فى سبيل الدستور، إن سجلناه بالشكر، فإنه
 لا ينوتنا أن نسجل المار على بقاياهم حين تألبوا على الدستور أمام زيور باشا
 ومحمد محمود باشا واشتركوا معهما فى البعث به وقلبه فى حين أنه ما كان يليق بحزب
 كان هذا موقف مؤسسه إلا أن يسير على سنته ويناضل عن الدستور ويدافع عن
 سلطة الأمة، لأن فى ذلك نزوعاً إلى الاستقلال المنشود .



وها هى ذى البقايا تخرج من كهفها كما دنتها حين ولي مصطفى النحاس الحكم
 واعتزم الرجوع إلى إنجلترا للمفاوضة فى القضية المصرية، فكانت أولى سلسلة
 المشاغبات أن ثلاثة من جها بذتها طلبوا مقابلة على وجه السرعة قبل البت فى
 مسألة التفويض، كأن البلاد من أدناها إلى أقصاها لم تنجب إلا الدكتور اسماعيل
 صدقى والأستاذين عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجى وكأنه ، لم يؤت العلم
 ولا الوطنية إلا هم حتى يرشدوا الأمة فى وجود ولائها بمثلين فى برلمانها .

ولما أن ذهبت صيحة هؤلاء الجهادة المرشدين أدراج الرياح، أبعدت تلك
 البقايا همة متالبة فى الصحف، ثم نشرت كتاباً عنوانه «الوطن فى خطر» دججه يراع
 الأستاذ مصطفى الشوربجى وغلفه بغلاف أحمر دلالة على هذا الخطر ثم كتاباً
 عنوانه «تقرير الحزب الوطنى فى المقترحات البريطانية» . ولستنا نمانع فى إصدار
 هذين الكتابين ، بل إن أحب شئ إلى كاتب هذه السطور أن يستوعب ما فيها
 مهما كن، وأن يدرس محتوياتها أبا كانت ، ولكن الشئ الذى يحبطنا تعاطي مثل

هذه الكتابات وذلك النشاط بالازدراء - صدورها في هذا الوقت وحده .
فكلنا يعلم أن محمد محمود باشا ذهب الى انجلترا للمفاوضة فلم نسمع لأصحاب
هذه الكتابات صوت اعتراض على المفاوضة، كما أننا لم نقرأ لهم نقدا أو بحثا لاي
اخطائه من الاتفاقات التي أبرمتها وزارة محمد محمود باشا كالاتفاق المالي واتفاقية
النيل المرتبطة بمسألة السودان تمام الارتباط ، ولا لاي موضوع من موضوعات
المقترحات البريطانية اللهم إلا تأييدا لها من رئيس حزبهم حافظ رمضان بك ،
ولكنهم لم يستيقظوا لهذا النقد أو البحث إلا الآن في عهد الوزارة الوفدية وبعد
مرور ثمانية أشهر على صدور تلك المقترحات .

فهو نوا باق على أنفسكم وتواروا خجلا ، فقد تحققت للبلاد نياتكم وبانت
طرايتكم ، وليست الأمة بنافلة حتى تستمع إلى نعمة تشكيكم في زعمائهم ، فحريتهم
في أيام محتها فوجدتكم حربا على دستورها وحفا عليها مع خصومها .

• • •

وتسكلمة لما ورد في أول هذا المقالة تشير إلى ما ورد بإيجاز في مذكرات
سعد عن جدله بعض شبان الحزب للوطني معه فقال إن مصطفى الشوريجي ومحمد
زكي علي حضرا ومعهما شابان آخران لمسته بلهم أحسن استقبال .
ثم أشار إلى ما دار بينه وبينهم من جدل عفيف جاءت في خلاله عبارة قال
سعد أنه استشاط منها غيظا فقال إنه لا يسمح بمثل هذا الكلام ولا ينبغي لهم
أن يتهموا عليه بمثله ويشتمونه في بيته فأرغى مصطفى الشوريجي وأزبد ثم انصرف
تلاميذهم وبقى محمد زكي مستمرا في حديثه وشدة محمد باشا عمود بسخطه فلم
يبدأ ثم قال ، إن هذا ليربيتك بل بيت الأمة . (ص ١٨٥ و ١٨٥٥ كرامة ٢٢)

الباب السادس

مقاطعة لجنة لوزد ملنز

موجز بحث الأهرام

في الفصل الثاني والثلاثين من بحوث جريدة الأهرام نشرت مذكرة سرية أعدتها اليفنتات كولونيل ج. س. سايز ، وأرسلتها دارالحماية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ عن موقف الصحافة المصرية يومئذ ، أشار فيها إلى الصحف التي تزيد ، الوفد المصري ، ثم قال فيها بعد ذلك ما يأتي :

« وقد جرت محاولتان في خلال الأسابيع الأخيرة القليلة لتحدي نفوذ الصحف التي تناصر حزب زغول ولكنهما لم تكللا بالنجاح ، » (١)

ثم فصل أولى هاتين المحاولتين ، وانتقل على إثر ذلك إلى « المحاولة الثانية » ، فقال عنها ما يأتي :

« أما المحاولة الثانية فكانت من جانب مرقص بك فهمي الذي نشر في صحيفة مصر بتاريخ ٣٠ سبتمبر خطابا — أعد بعناية — ينشر فيه خلال الشك حول حركة مقاطعة بمئة ملتر ، وكان مصير هذه المحاولة مصير المحاولة الأولى .. »

وعلى أساس فصل هاتين المحاولتين ، فإنه يبدو أن الوقت الحاضر غير موات للقيام بمحاولة لتفتيت كتلة زغول : فهذه الكتلة على درجة كبيرة من القدرة ، وعلى درجة كبيرة من غيرة الباقين منها ،



وكان المرحوم الاستاذ مرقص فهمي قد اعتاد أن يكتب في جريدة مصر عدة مقالات في خلال شهرى يونيه ويوليه سنة ١٩١٩ بعنوان « الحق » ، كانت تلتهم

(١) وذلك مع ملاحظة أن القراءة كانت مفروضة على الصحف وتحت إمرة المحكم
المرفى البريطانى -

وطنية وتالك من متبعمها الإعجاب والتقدير ، ثم انقطع عن مواصلة كتابة هذه المقالات شهرين كاملين ، ثم طلع على الأمة بمقاله المشار إليه آنفا في ٢٠ سبتمبر من تلك السنة ..

وكان هذا المقال وقد أعد بناية ، فلا كما قال محرر مذكرة دار الحماية وحرره منوان ، مرقنا أمام اللجنة ،، على خلاف عنوان مقالاته السابقة ، وهو مكتوب في افتتاحية هذه الجريدة على نهريين طويلين عريضين يمثل أربعة أعمدة ، وقد اقتسمه بقوله :

« أكتب هذا ونفسى واجمة . وقلبي يضطرب . فإشد حيرتنا ، وما أخرج مركونا .

هذه صياغة نهجىء إلى بلادنا لا مجرد السؤال عن سبب الحوادث ، فهو مقرر معروف ، فليس من المعجزات أن تطلب أمة حريتها . وما كان الإنجليز الذين يعيشون بيننا وهم أدرى بنا من أولئك الذين يأتون من بعيد — بما جرين عن إخبار رجالهم بذلك السبب ... جاء النصح من وفدنا أن لا نعمل شيئا ، وأن يكون عملنا (مقاطعة اللجنة) ..

إننا نتق وفدنا وبمقدرة رجاله وإصابة آرائهم . وكل هذا فوق البحث والمناقشة . غير أننا فى مقام يشخص فيه دور قد يكون حاسما فيه نهشتنا لأجل لا يعرفه إلا الله وحده ، وخلق بالنفوس التى تمجوع لتصور مراة الاستعباد ونجماد فى سبيل حريتها أن نجمع قواها وتدير وتكر ثم تفكر حتى لا يقضى عليها ، وهى ساكنة تمنع بتفسير سكوتها بالمقاطعة ، وهى فى الواقع ما يجرى أمامها من الأعمال الناشئة عليها تأخذ بمراها بلا دفاع ولا جهاد ..

إلى أن قال :

« لو أن رجال الوفد قائمون بيننا ، لكان لنصمم قيمة خاصة . أما وهم بعيدون ، فلا يرون ما نراه من الآراء المختلفة والأمواء المتناقضة والأعمال المعقبة فيها ،

فاما مبتولون بالبحث في تطبيق نصابهم على الأحوال التي تحيط بنا ، ونحن
وحدنا المألون بها وقادرون على إدراكها . فإذا لم نرتاضنا بين تلك الأحوال
وذلك التصح النظرى قدماه ، وإلا فليتنا أن نطلى الظروف حكمها بلا ضف
ولا تردد ...

وراصل مقاله فقال :

« غير أنه لا يجوز أن نناط أنفسنا فتوقع الإجماع على هذه المقاطعة ، ومن
توقع هذا فقد جهل حركات الأمم وتناقل عما يجرى حوله من الوقائع الموقظة
من تأمل ... الخ ... »

• • •

ولم يسعنا إزاء هذا المقال إلا أن نرد عليه في جريدة النظام المصادرة في ،
أكتوبر سنة ١٩١٩ بالمقال الآتى :

مهلا يا صاحب الحق

« نشر في جريدة النظام في ١٠/٤/١٩١٩ »

مال أراك يا صاحب الحق ، الماضى مضطربا في كتابتك ، متهدجا في قولك ،
مستئينا بقوة رأى قومك ، أعيتت الفكر ، وأجهدت النفس ، وأورثت في كل
سطر من سطور مقالك ما يناقض الآخر ، وفي كل كلمة من كلماتك ما تأخذ بخناق
الآخرى حتى حورتنا لجبرتك مع تضللك في القانون ، وخبرتك في الأمور !!
أى مرفض بك : ما بال نفسك تزجج كلما تصورتك تلك ، القوة البائلة ، ؟
مالها تخيفك وأنت صاحب « حق » متمسك به ، ولن يموت حق وراءه مطالب ،
أترجمك « القوة » ، وكنت بالأمس لا تحشى لما بأسا .. أم تترك مظاهر الأبهة
التي تقول عنها ، وفى عالم يهتم ولن يهتم بها أبدا شعب مثلنا .. ؟
ألم تتجاهد بيني وأهلك ما كنا نلقاه ، ومع ذلك لم يش لنا عروما ، ولم يبتنا
عن لؤادتنا ، وما قد دللتنا لتجارب على أن للرأى العام قوة لا يستهان بها ..

إلى لا يجب . - وما لا أعجب ؟ - من مبلغ اهتمام ذلك الأستاذ وعنايته باستقبال اللورد ملتر حتى يقترح على لجنة الوفد المصري المركزية ، مقابلته ومفاوضته . ولو فكر في الأمر قبل الكتابة ، لعلم أن كتاب سعد باشا لم يرسل إلى محمود باشا سليمان إلا تحييدا لفكرة مقاطعة موكله لتلك اللجنة لا كما يقول نصفا ..

فانظروا قوم مصري كيف يريد الأستاذ أن تقبل لجنة وفدنا المركزية مفاوضة ملتر بعد أن علمت ما تكنه قلوب المصريين ، وبعد ما أخبرها به معالي الرئيس بباريس وبعد أن جاءها تحييده لفكرة بنى وطنه بل ، وبعد أن نشرت تلك اللجنة منذ أيام قليلة خطاب معاليه الصادر في ١١ أغسطس الماضي ، وكفى بذلك إعلانا منها برفض الاقتراح ، فلتبدأ أيها الأستاذ بالا ، ولا تمسك القلم ونفسك واجمة وقلبك مضطرب ، فذلك من الخطر والقضاء على الآمال بمكان عظيم ، وإلا فالرجوع إلى الحق ، أولى ..

تعليق على هذا الباب

من كان صاحب الفكرة في

مقاطعة لجنة ملتر ؟

عندما عرض الدكتور ميكل في ص ٩٩ و ١٠٠ من الجزء الأول من كتابه
« مذكرات في السياسة المصرية » لموضوع إضاد لجنة لورد ملتر إلى مصر وصحتها ،
قال إن هذا التبا عندما أذيع في القاهرة اضطرب له الناس ثم تسامح : « ماذا
يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ورأى لجنة
الوفد المركزية ؟ » ، ثم أجاب على هذا التساؤل قائلا : « ... أما الوفد فلم
يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر
فطلت في حيرة ... »

ثم واصل حديثه هذا فقال : « ... وإن الناس لذلك إذ نشرت جريدة
النظام التى كان يصدرها سيد افندى على يومئذ اقتراحا من رجل مجهول يدعوه
المصريين إلى مقاطعة لجنة ملتر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن هذه الشباب
المصرى صنعة النجاة لتفضية الاستقلال ، وأن سرى في جميع الأوساط مصرى
البرق فتقص الجمهور الصمداء وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الإنجليزية
والنداء يستعملها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية
وأشار عقب ذلك مباشرة إلى أن الوفد ولجنة الوفد بالقاهرة بقيا وصاتين
لا يديان في هذا الاقتراح رأيا . »

ثم أسند إلى « الحزب الديموقراطى » الذى كان يشتغل فيه وقتئذ أنه تبى هذه
الدعوة وأذاعها في كل مكان وأنه - أى الدكتور ميكل وزملاءه - قد أوسحوا بها
إلى الشباب المتصل بهم وإلى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن
يصنوا تنفيذها ... الخ ...

وقد نقل الأستاذ محمد شفيق غريال خلاصة ما تقدم في ص ٦٢ من كتابه
« تاريخ المناوضات المصرية » ،

• • •

وقد كشف الدكتور محمد أنيس أستاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة
القاهرة عن حقيقة ما أثاره الدكتور هيكل وما نقله عنه الأستاذ غريال في الصحف
(أولا) وفي ص ٤٠ — ٤٤ و ٦٥ من كتابه « دراسات في وثائق ثورة سنة
١٩١٩ — الرسائل السرية بين سعد وعبد الرحمن فهمي » ، (ثانيا) حيث أضاف اللام
عن الشخص الذي أسماه الدكتور هيكل بجولا (وهو الأستاذ حسن سلامة) ونقل نص
مقاله الذي نشره في جريدة النظام في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٩ ثم وضع بعد ذلك
الأمور في نصائها مقرر أن هذه الجريدة نفسها نشرت خطابا أرسله سعد زغلول
من باريس إلى محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ (أى
قبل نشر مقال الأستاذ حسن سلامة) مباركاً هذه الروح الحكيمية التي حملت رجال
مصر على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة إذا حضرت إلى مصر ،
وأبرز الدكتور أنيس من بين مآدار من مكاتبات في هذا الخصوص بين سعد
وعبد الرحمن فهمي خطاب أولهما إلى الثاني المؤرخ ٢٥ يولييه سنة ١٩١٩
يضي إليه فيه « أن الوفد قد استحسن رأيه السابق ترفيعه عنه فيما يختص بلجنة
التحقيق التي قد تحضر من إنجلترا وعدم إبداء أى طلبات لها مطلقا والتسكك
بالوفد » ،

واختتم الدكتور أنيس بحثه بأن عبد الرحمن فهمي كان صاحب اقتراح مقاطعة
هذه اللجنة .

وما أن نشر هذا البحث حتى بادروا ذلك الذي سمي بجولا فأرسل إلى جريدة
الاهرام في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ مقالا بامضائه فإذا به غير مجهول في أواسط شباب

ثورة سنة ١٩١٩ ، وهو الأستاذ حسن سلامة الطالب . وقتئذ في مدرسة الحقوق
والذى شارك طلبتها في إطلاق أول شرارة فيها وهو الذى أصبح مستشارا بعد
ذلك وعاميا الآن وكان أيام الثورة نشطا في الدعاية وفي توزيع المنشورات ،
وله كتاب بعنوان « الكتاب الأصفر » بتوقيع ح.س جمع بين دفتيه رسائل
وبرقيات وبيانات واحتجاجات الوفد في ذلك الحين ... وقد أقمنا في تعليقنا
على مصدر أول شرارة في ثورة سنة ١٩١٩ كله في هذا الشأن التى نشرت في
« يوميات الاخبار » للأستاذ الصاوى في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٣ (ص ٣٥٣ من
هذا الكتاب) .

• • •

وفيما سبق بيانه أننا وفي تفاصيل ما نشره الدكتور أنيس ما يكتفى ، ونريد
عليه أن ما أثاره الدكتور هيكل في هذا الشأن قد أكد به دأبه على التكرار لأعمال
الوفد وجوده أيا كانت .

وليس يهم من تصدر منه الفكرة ، وإنما المهم الفكرة ذاتها ، أمى صائبة أم
غير صائبة وليس يهم أن تصدر عن شخص إن كان مجهولا في نظره كالمجهول
في نظر الغير في ذلك الحين ، ولكنه كان معروفا في أوساط الشباب والصحافة
وبيت الأمة . وقد أفاض الأستاذ سلامة في كتابه لجريدة الأهرام في إنكار ذاته
في بيان « أن فكرة مقاطعة لجنة ملتر والنفات بسقوطها خرجت في كل مكان من
بيت الأمة ... » وأنه لما تبلورت فكرة المقاطعة بعد اجتماعات متعددة وكثيرة في بيت
سعد وفي الأزهر الشريف وفي كل مكان نشر ما نشر بهذا الصدد وفي هذه
المصحفة وكانت قلما مولية للوفد .

وظاهر من حديث الدكتور هيكل عن مقاطعة ملتر أنه يرى منه إلى أمرين :
(الأول) أن « الوفد المصرى » بمن فيه من جبايلة وعابرة قد قصرت
أفكارهم عن أن يمد خلاصا من حالة الجلود الذى كان فيه حتى وجد في اقتراح
الخص المجهول صخرة للتجاة لقضية البلاد .

(والثاني) أن ليس للوفد ولا للجنة المركزية أى فضل فى مقاطعة لجنة ملتر، وإنما التفضل كل التفضل لنفس الدكتور هيكل والحزب الديموقراطى الذى كان عضوا فيه !!!

هنا وقد ذكر الدكتور أنيس فى كتابه تقنيا على خطاب سعد إلى عبد الرحمن فهمى أن جريدة النظام ما لبثت أن نشرت فى ٢٨ سبتمبر مقالا لصاحبها تحت عنوان (أمامكم عامينا فاسألوه) ١

والواقع - كما تبيناه من مراجعة جريدة النظام - أن صاحبها نشر فى عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ (أى قبل مقال الأستاذ حسن سلامة بأسبوع) مقالا افتتاحيا بعنوان «المصريون ولجنة التحقيق» أشار فيه إلى غرضها وآراء المصريين حيالها ؛ وبذلك فتح الأذهان إلى البحث فيما يجب أن يتخذ الشعب بالنسبة لها . فكان مقال الأستاذ سلامة استجابة لهذا المقال وحذى لما تبلور من آراء من مصادرها وهى كلها أيا كان شكلها وفديته وليس منها «الحزب الديموقراطى» ولا الدكتور هيكل ١١

البَابُ السَّابِعُ

تَقْيُّ سَعْدٍ زَغُولٌ وَرِفَاقُهُ

الفصل الأول

نفي سعد ورفاقه

للمرة الأولى سنة ١٩١٩

اتهام الإنجليز لسعد زغول بتبديده

السلطان فزاد ونفيه لهذا السبب

قالت «الأهرام» في الفصل التاسع من بحرها أن سعد زغول طلب بعد قبول استقالته رشدي باشا في أول مارس سنة ١٩١٩ مقابلة السلطان فزاد ، ولكنه لم يتمكن من مقابلته فترك له عريشة شديدة البهجة ... موقعا عليها منه ومن باقي أعضاء الوفد حصوا فيها الموقع وأعلنوا بطلان الحماية وطالبوه بتأييدهم صراحة وأن سعدا حرص على أن يرفق بالمرسنة ترجمة فرنسية لما لكيلا يفوت السلطان معنى من المعاني الدقيقة الواردة فيها ..

ثم نشر نص المرسنة كما نشرناه أيضا في بعض مقالاتنا الواردة في هذا الكتاب (ص ٢٢٧ و ٢٢٦)

وفي الفصل التالي لهذا الفصل نشرت «الأهرام» برقية عاجلة أرسلها سيد من شينهام ، القائم بأعمال المشد البريطاني في مصر إلى إيرل كيرزون وزير الخارجية البريطانية بالنيابة في ٦ مارس ١٩١٩ قال فيها فيما تضمنته أن سعد زغول يحاول الآن منع تشكيل حكومة جديدة تعمل على استمرار الإساءة لهزيمة وأنه من الجلي أن السياسيين الذين كانوا من الممكن أن يقبلوا الوزارة يتعرضون للتهديد بالقتل حتى لا يقبلوها ثم اتبعت البرقية ذلك بقولها :

« وكذلك فقد اتخذ سعد إجراء مبدأاً لتهديد السلطان ووقف تناوبه الحال

منا في إعادة تشكيل مجلس الوزراء ... »

وبعد أن أشارت هذه البرقية إلى أن سعد قد قدم في ٣ مارس سنة ١٩١٩ إلى قصر عابدين ومعه بعض من أتباعه هم أنفسهم (باستثناء اثنين) نفس وفده الأصلي . . ولما لم يسمح لهم بالدخول ، فانه ترك احتجاجا موجها الى السلطان ، فالت :

« وعلى حين أنها — أى العريضة — صيغت بكلمات متواضعة في نواح كثيرة ، فانها تندد بالحماية وتحذر السلطان من مجالس دار الحماية ، وتتضمن تهديدات مقنعة بتقاع دقيق ضد سموه إذا مضى في الاشتراك في تشكيل الوزارة . . . وأشير في تلك البرقية إلى أن القوائم بأعمال المعتمد البريطاني قد بحث في عاكة سعد بسبب هذه العريضة ، وأنه قد قيل له إن لنة الاحتجاج لا تبرر رفع الدعوى ضده أمام المحاكم المصرية على أساس أنه تضمن إساءة الى السلطان ، كما قيل له إن هناك صعوبات فنية لإداته بنفس التهمة فيما لو رفعت الدعوى أمام المحاكم العسكرية ... »

ثم انتهى من ذلك إلى قوله في رقيقه ما يأتي :

« وفي رأيي ، على أى حال ، أننا لامتلك أن نتناحى عن حملة من التهديد تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية في ظل الحماية بأشكالها العادية . . . وأشار إلى ما يحاول به سعد من محاولته إثارة نقابة المحامين الوطنية وهي حسن مؤيديه لتوجيه احتجاج وقع آخر للسلطان ... »

وبعد أن سرد ما يترقبه من أخطار من سعد قد تؤدي إلى عدم الامتثال لقوانين وازدياد صعوبة تشكيل وزارة ، طلب إلى القائد العام في مصر أن يرسل في طلب سعد وأعضاء الوفد يلفت نظرهم بصورة جدية إلى أن طريقة الإثارة التي يتبعونها تمارض مع المصالح العسكرية . ومثل هذا التحذير لن يكون كافيا لامتناع الزعماء الوطنيين عن سياسة التهديد ..

وقال أخيرا ، إن السلطان فراد قد اهتز للأسلوب الذي صيغ به الاحتجاج الذي يعتبر في الحقيقة امتحانا له والشعب . .

وكانت النتيجة المترتبة على هذه المقدمات، أنه أخذ رأى المستشارين الرئيسيين الذين اتفقوا معه في أن السبيل الواضح أمامنا هو نفي سعد زغول خارج مصر... وطلب القائم بأعمال المعتد البريطاني في ختام برقيته ، إلقاء القبض على سعد وإبعاده فوراً ... من أجل سمعة السلطان باعتباره ذات أهمية سياسية لهم ..

• • •

أرسلت تلك البرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٦ مارس تحمل هذا الطلب الأخير — طلب اعتقال سعد وإبعاده فوراً ...

وفي اليوم التالي وفي الفصل الحادى عشر من بحوث جريدة الأهرام رد ليرل كيرزون على سير ملن شيتام بالتخاذ إجراء في الحال يضمن حنا للأعمال التي يقوم بها سعد زغول وأتباعه من محاولة لمنع السلطان والوزراء من ممارسة مسئولياتهم، وخوله السلطة للاتفاق مع القائد له 'م على إلقاء القبض على سعد وإبعاده إلى ماطله على الا يشمل الإبعاد أكثر من عدد الأشخاص الذين تحتم الضرورة لإبعادهم والا يكون عبد العزيز فهمى واحدا منهم ...

• • •

وبعد ان نلم بما ورد في بحوث الأهرام عن نفي سعد ووفاته للمرة الثانية ننشر ما يحيط هذا التلقى في المرقين من ظروف وملابسات في مقالات كتبناها عنه قد يكون فيها ما يلقي الاضواء على أحداثه ويفتح للباحثين مواصلة البحث ..

الفصل الثاني

نفي سعدورفاة

للمرة الثانية سنة ١٩٢٢

د اتهام الإنجليز لسعد زغول بإحباطه مفاوضات

عدل - كيرزون وفيه لهذا السبب .

أخذ موضوع نفي سعد زغول ورفاة للمرة الأولى إلى مائدة في سنة ١٩١٩
اهتماما بالنا من عناية جريدة الأهرام في الفصلين التاسع والعاشر من بحوثها .
ولعل ذلك آت لأن هذا النفي كان السبب المباشر في اندلاع ثورة سنة ١٩١٩
واشتداد أوار ليبيا . ولكنها عندما وصلت بحوثها لنفي سعدورفاة للمرة الثانية
لم تقتر إلى مثل ما أشارت إليه من بحوث ووثائق خاصة بالنفي لأول مرة مع أن
النفي الأخير لا يقل عما وأورا عن سابقة ، وإن كان قد قاق عنه في نتائج وقربه من
من تحقيق بعض الآمال .

وما نحن أولاء . نعرض للقروء النفي التالي ووثائقه فيما يلي :
أشار الفصل الأخير من بحوث الأهرام ، إلى ما أحبط تشكيل عدل باشا
وفده الرسمي على خلاف ما ارتآه سعد على ما يبتاه من قبل ، وإلى ما وقع
من أحداث جسام كحوادث الاسكندرية قوطنطا وأسيوط وغيرها وإلى اضطراب
عدل باشا إلى قطع مفاوضات الرسمية مع لورد كيرزون وإلى استقالته من
الوزارة .

وانتهت هذه البحوث بقول الأهرام إنه : « عندئذ وجه سعد باشا لعداء إلى
الامة دعا فيه إلى مواصلة الجهاد والتورقة . »

وكان لهذا النداء أثره من استجابة الأمة له مما أشارت إليه جريدة الأهرام،
ثم قالت عقب ذلك ما يأتي :

«وفي يوم ٢٠ ديسمبر أرسل الورد النبي إلى الورد كيرزون برقية قال فيها : لم يستطع غرور باشا إلى الآن أن يجمع وزارة ، حل الرغم من الموافقة على برنامجهم ، ولست أستعجله بلا داع . وإذا ذلك يكون زغول باشا هو الوحيد الذي يريح بما يكون بمثابة تسليم من جانبه (جانب الحرب) ، ولأن حل أتم استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغول باشا إذا أثار متاعب . وإذا تبين أنه من الضروري إبعاده فأنى أرجو أن أتمكن من عمل الترتيبات لاحتقاله في بعض الأملاك البريطانية وراء البحار . إذ أنه لا ينبغي أن يسدح له بالاعجاب إلى أي مكان في أوروبا » .

ثم أشارت البرقية إلى ما وقع من اضطرابات لمناسبة عودة الأستاذ مكرم عبيد من لندن ، وستغير إليها بعد الفراغ من موضوع القنى .

ثم قال الورد النبي في ختام برقيته ما يلي :

«ولأن مصدر القوم أمرا تحت الأحكام العسكرية يمنع زغول من كل اشتراك في السياسة وساحل جرائده من التتبع .

وقد أصدرت أمرا إلى كبار أنصاره أن يملحوا بيوتهم .

ثم تم التنفيذ عن طريق البريجمادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية ورد عليه سعد زغول رده التاريخي الغالب الذي جاءه فيه جبروت البعث بأن أمر النبي له بمنع من الاشتغال بالسياسة وإزاحه بالسفر إلى هريته إنما هو أمر ظالم يمتنع عليه بكل قوته ، إذ ليس هناك ما يبرره ، وبما أنه موكل من قبل الأمة السوفى في استغلالها ، فليس لغيرها سلطة تخليه من القيام بهذا الواجب المقدس .

ثم اختتم هذا الرد بقوله :

«لهذا سأبقى في مركزى ، سخطا لواجبى ، ولقوة أن تحمل بنا مآلهاء أفرادا

وجامعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بيمان ثابت وخير هادى . ، علما بأن كل عطف تستعمله ضد مساعيना المشروعة إنما تساعد البلاد على تحقيق آمانيها فى الاستقلال التام . .

وانضم اليه فى هذا الرد زملاؤه ، فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد .

وكان بعد ذلك ما كان ، وما هو مشار اليه بإيجاز فى الفصل الأخير من بحوث الأهرام وما هو معروف لمتقبنى تفاصيل تاريخ مصر الحديث وحلى الأنص فى هذه الفترة الخطيرة وما وقع فيها من أحداث كان لها أعظم التأثير والآثار ، كاعتقال من بقى من أعضاء الوفد المصرى فى مصر طبقة من بعد طبقة أو كما قيل فى ذلك الحين طبقة من بعد طبقة حتى فكرنا نحن الطلبة فى أن نمد العدة لئلا نكون طبقة أخرى عند القزوم ، وكما كة أعضاء الوفد أمام محكمة عسكرية بريطانية كبرى والحكم عليهم بالإعدام ثم إيداه الى الأشغال الشاقة سبع سنوات وغرامة جنيه لحضرم الشعب علنا على مقاطعة كل ما من شأنه أن يكون بريطانيا وهم حمد الباسل ، وواصف غالى ، وويصا واصف ، ومرقس حنا ، ومراد الشريمى ، وعلوى الجزار ، وجورج خياط .

ونشر فيما يلى ما كتبناه فى الصحف فى خصوص النفى ، وهو ينصب جميعه على النفى الذى فى ما كتبناه فى المقال الأخير فقد تناول طرف منه التهديد الذى اتهم سعد فى العريضة التى أرسلها هو وزملاؤه بأنه وجهه إلى السلطان فواد فيل للنفى الأول بقليل وقد ردنا عليه ما تحدث سعد عنه من واقع مذكراته .

وستتبع هذه المقالات الوثائق التى أخذت الأهرام فى بحثها الأخير بما بيناه آنفا بعض مقدمات النفى الثانى وآثاره التى ترتبت عليه مما لم تشر اليه فى هذا البحث تسميها بالأحداث التاريخية وأفادة الباحثين منها . . .

وبعد ذلك تعود إلى بعض ما لم تذكره آنفا مما حواه الفصل الأخير من بحوث « الأهرام » ومن برقية لورد النبي المنشورة فيه والتي قرر فيها اعتقال سعد ورفاقه وتقييم للمرة الثانية .

أما ما أشير إليه في هذا الفصل من حوادث الاسكندرية ضد الأجانب ، فقد ناقشناه في مقالنا الحادى عشر من مقالات « وزراء الحماية » وهو المنشور في ص ٢٦٣-٢٦٧ من هذا الكتاب .

وقد أشار لورد النبي في برقيته سالفة الذكر إلى بعض ما وقع من قتل جندى بريطانى وإصابة جندى آخر ، فلم يكن هذا وحده الذى حدث وبربره ذلك النفى ، وإنما سبقته حوادث اعتداءات عديدة قتل فيها عدد من كبار الموظفين البريطانيين في أوائل سنة ١٩٢٢ ، وكانت بعد ذلك موضوع عاكة أمام محكمة جنائيات مصرية بعد إلغاء الأحكام الرقية البريطانية وانهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والأستاذ حسن كامل الشيشينى والدكتور شفيق منصور وغيرهم . وقد قضى ببراءة الثلاثة الأول وبإعدام عدد كبير آخر من المتهمين . . . وكان لهذه القضية دوى كبير في البلاد في ذلك الحين وساهم سعد بنصيب كبير في إعداد الدفاع فيها .

أما ما بلى من برقية النبي المشار إليها من قبل ، فهو قوله فيها ما يلى : « كانت القاهرة أمس (١٩ ديسمبر سنة ١٩٢١) مسرحا للاضطرابات بنسابة حودة الأستاذ مكرم عبيد (وكيل سعد زغلول) من لندن ، ولقد قابله زغلول في المحطة فتهنئ الجماهير لسعد وضد بريطانيا .

• • •

ونشر في هذا الخصوص في البرقية رقم ١٧ المرسلة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ من مارشال فيكونت النبي إلى المركز كرزون أوف كدلفستن (وهى واردة في الكتاب الأبيض الذى ستحدث عنه فيما بعد ولم تنشره جريدة الأهرام) - نشر ما يأتى :

وكان وليام مكرم رأس أحرار زغول في المحرقا قد وصل إلى الاسكندرية في ٢٠ ديسمبر، فألقى هناك خطابا شديدا وحضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على المحطات وفي الطريق في ٢١ ديسمبر، وقابل زغول واخترقا المدينة راكبين مما وسط جماعير غفيرة زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداء ما «ليستقل النبي».

وقد رأى الطلبة انتهاز فرصة حودة مكرم عييد من اصطفا بعد أن آثار الرأي العام البريطاني من حقيقة التنحية المصرية ودعايته عند البعثة المصرية الموقفة إلى لندن بزيارة عدل يكن باثاء، فشدوا العزم على إعداد استقبال له وتألفت لجنة لهذا الغرض من طلبة مدرسة الحقوق واختارتى سكرتيرا لها وتوجه مثلون لها إلى بيت الأمة راجين سعد زغول أن يشرف عملة القاهرة بمحضوره عند تقوم مكرم . فلي هذا الرجا .

وحدث عندما أستدلى منصب وكيل وزارة الداخلية في مايو سنة ١٩٤٢ أن أمداني أحد ضباط القسم السياسى ملف مراقبى السرية لدى هذا القسم ، وإذا بي أجد من بين أوراقه ما هو متصل تماما باستقبال مكرم عييد ، متناسبة ما ورد آنفا في برقية لورد النبي ، ومنها قصاصة من جريدة المقطم الصادرة في ١٩٢١/١٢/١٧ ومن ما بها كآلى : بعنوان

تكرم الطلبة للأستاذ مكرم ،

«وردت طلبات للاشتراك في الحفلة التى سيقمها الطلبة تكريما للأستاذ مكرم عييد من مختلف مدارس القاهرة ، فالجنة ترجو من الذين يريدون الاشتراك أن يبادروا بإخطارها بذلك ، وآخر موعد لتقديم الطلبات يوم الثلاثاء ٢٠ ديسمبر الحالى . كما أنها ترجو كذلك من لديهم دراجات أو موتوسيكلات أن يقدموا اسماءهم لمن يابديهم ايصالات الاشتراك . وعلى كل مدرسة أن تستعد بأعلامها الخاصة للوقوف فى الأما كن الى ستين قيا بعد .

المكرتير

عمود سليمان غنام بالمحرق

أما الأوراق الأخرى فبعضها عاص بموفقى السياسو فى المدرسة الإصنادية
الثانوية وفى مدرسة الحقوق ومن حيث إمكن (على روجه القسم السياسى المذكور)
إثارة المظاهرات والإضرار بالامن العام وقد آثرت إلقاء هذه الأوراق لذكراى
الخاصة مع الأحداث ، بأذن الله ومشيئته .

• • •

وكذلك أشارت ، الأهرام ، فى الفصل الأخير من بحثها إلى ، أن سعد
زغلول فكر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ فى زيارة أسبوط ، فسافر إليها على ظهر
بأخرة نيلية ، وعندما وصل إلى هناك وقع شجار كبير بين أنصاره وخصومه
أسفر عن قتل وثلاثين جريحا وغرق ثلاثة فى النيل . ومنعت الإدارة سعدا من
التزول بأسبوط . ثم حدث شجار آخر فى جرجا ، فأصدرت الوزارة قرارا بمنع
سعد من زيارة مدن الوجه القبلى ، فساد إلى العاصمة .

وقد كتبنا فى هذا الشأن مقالين (أولهما) بعنوان « قانون التضمينات وجرائم
أسبوط وجرجا » فى جريدة البلاغ يوم ١٦/١٠/١٩٢٣ (والثانى) بعنوان « نريد
العدل ولنا أمل فى القضاء » فى جريدة الأمل يوم ٢٦/١٠/١٩٢١ .
وقد نشرنا هذين المقالين فى ص ١٩٧ - ٢٠٣ من هذا الكتاب .

إلى هنا نكون قد انتهينا من بيان وقائع وظروف نفي سعد ورقاقه للمرة
الثانية ، ونعرض فيما لى طرقا مهما من غرض الانجليز من التنى الثانى ، وهو
رغبتهم فى أن يظلوا الجولم بمن يقفون حجر عثرة فى سبيل تنفيذ سياستهم وتحقيق
مآربهم على يد وزارة تتشكك معهم وتجاهلهم وحزب يعيدعها ويساندوم وقد
خصصنا الباب الثامن من هذا الكتاب لمولد هذا الحزب تكللا لما يأتى به بعد :
لم نشر جريدة الأهرام فى آخر بحث من بحثها إلا الى شيء ضئيل من
وثائق الفترة الخاصة من التاريخ المتصل بشور سنة ١٩١٩ وهى الفترة السابقة على نفي
سعد ورقاقه للمرة الثانية بالرغم من أن وثائق هذه الفترة كلها من ١٧ نوفمبر سنة

١٩٢٢ قد نشرتها الحكومة البريطانية علنا وكاملة فى صفحتها وتناقلتها صحف مصر العربية والافرنجية على إثر ذلك . وصدر بها . كتاب أبيض ، اشتمل على ٣٦ برقية تبودلت بين التيلد مارشال فيكونت النيب والمركيز كيرزون اف كدلستون إلا الأخيرة فى رسالة من سكرتير مجلس الوزراء (البريطانى) إلى الوكيل الدائم لوزارة الشؤون الخارجية مرفقا بها برقية من وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لكندا وإلى حكومات استراليا وزيلنده الجديدة واتحاد أفريقيا الجنوبية . وقد نشرت جريدة الاخبار هذه المراسلات البرقية بترجمة المرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى فى أعدادها الصادرة من ١٢ إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢٢ وقد جمعها فى كتاب باسمه فى ذلك الحين .

ومن مطالعة البرقيات الواردة به يبين أن جريدة الأهرام قد نشرت بعضها مقتضيا حاذقة نصوصا منها ، ولم تنشر بعضها الباقى لإطلافا ، ونرى إزاء ذلك واستيفاء البحث، أن نأتى هنا بأهم ما حذف أو ما لم ينشر أصلا لافيه من إكبار لروح الامة وقوة وصفاء وطنيتها وكبير جهودها :

- ١ - فقد ذكر النيب فى برقيته رقم ١ المؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ ما يأتى : : والحقيقة التى لا نزاع فيها هى أن كل تسوية لآخرها مصر تجعل من الصعب - بل من غير الممكن عمليا - المضى فى أداء الأعمال الادارية للحكومة ،
- ٢ - وذكر فى برقيته التالية رقم ٢ فى ذات التاريخ أن مستشار وزارة الداخلية ، ونائب المستشار المالى ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى يجمعون على الرأى الآتى : وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية يجر لآعماله إلى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ، ويقضى على أى حال إلى القوضى التامة فى الإدارة فتصبح الحكومة مستحيلة ، ويجب أن لا ينيب عن الأذهان . . . أى من المستحيل القيام باليمين البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الإدارة كما اتضح ذلك فى ربيع ١٩١٩ حينما

عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين

٣ - وفي اليوم التالي أرسل كيرزون إلى النبي ردا ورد فيه أنه نظرا لكونه كان حاضرا اجتماعات الوزارة حين تقرر الشروط التي تعرض على عدلي باشا ، فإنه يدهش من أنه لم يبين المستشارين أنهم كانوا في جهل تام بالموقف الحقيقي حين وصفوا قرار الحكومة البريطانية بأنه يستحق الحماية ويأبى قبول الاستقلال المصري وأن هذه الغلطة التي يئني أن نشرحها لهم سالا - تجعل حجتهم غير قومية وطلب اليه أن يبلنهم بصفة سرية خلاصة عامة للمتح التي لم تكن الحكومة مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل في مشروع المعاهدة التي قدم الى عدلي ورفضه - من البرقية ٣ .

٤ - وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء في البرقية : الرسالة من النبي الى كيرزون ما يأتي : قاني أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجا إنشائيا لأولئك المصريين الذين لا يجهلون في التعاون معنا - ولقد حدث أن عدلي باشا - في خلال حديثه الأخير معك - سأل لماذا لا تنفذ حكومة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة في مشروع المعاهدة الذي رفض وقد ورد في التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذي يتضمنه مشروع الاتفاق لا يمكن تنفيذه إذا أقرته الأمة المصرية ، وكانت مستعدة للعمل معنا وإني أقدر تماما أن العمل الذي أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الاوقات ، ولا أدري لماذا لا تعطي .

إن الحجة الرئيسية التي يدلي بها للاصرار على نقطة (الحماية) هي قيمتها ونقصها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية (١)

(١) تراجع الوثيقة ٣٦ ومقالنا عن « معاهدة لوزان » وتصريح ٣٨ فبراير ص ٢٨١-٢٨٩ من هذا الكتاب.

وبعض النظر عن هذه الحجة فإن القنصل مدلوله ضئيل . يضاف إلى ذلك أنه
يبدل على حالة ينهب المصريون في بعضها إلى أقصى حد

٥ - وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ عاد النبي يقول لكيروزون في البرقية ٧ :
ولا يسمنى إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا
قلت أنه ليس ثم مصرى . كاتنا ما كانت آراؤه الشخصية - يستطيع أن يوقع أية
أداة لا تنفق في رأيه مع الاستقلال التام . وإذ ذلك فإنه من الضروري العدول
نهايا عن الصكرة الثالثة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة . . .
وبما يلاحظ على هذه البرقية أنها مصدرة بكلمة « نبذة » ، وقد مرها المترجم
في تسيده لكتابه أن معناها أن وزارة الخارجية الإنجليزية لم تثنأ لسبب ما أن
تذيع الرسالة كاملة ، وأن له أن يستند أن هناك رسائل أخرى لم ينشر منها حرف ،
لأنه إذا كان من الجائز أن تحذف وزارة الخارجية جزءا من رسالة ، فليس ثم
ما يمنها أن تطوى رسائل برمتها . وإذا كان هذا ما سمحت به ، فهاك بما
أصكت عليه (١) .

٦ - تناولت البرقية ٨ المرسلة من النبي في اليوم التالى زيارة ثروت باشا له
بناء على تعليمات السلطان فزاد وعرضه عليه برنامجا صرح بأنه مستعد لتولى
الوزارة بناء عليه وأشير فيها إلى التمتع بالجمهورية وأولاهما « الاقتصاد من مذكرة
١٠ نوفمبر التى سلمت إلى الوفد المصرى الرسمى على تمهد الحكومة البريطانية
بالحماية والاحتراف بمصر كدولة ذات سيادة » .

٧ - وعاد النبي فأرسل في اليوم ذاته البرقية ٩ استنهايا بان ثروت باشا
يرجو أن تمجد حكومة جلالة الملك طريقة لإلناء الحماية في المستقبل القريب ، وأن
كان لا ينتظر أن تفعل هنا حالا . . . ثم اختتمها بقوله « وأرى أن ثروت يمكن

(١) لعلنا نستطيع أن نصل بالذن الله على الوصول إلى أصل عالم ينشر من هذه الوثائق
أو ما حلف من البرقية السابقة والبرقية ٣٢ - وكلمة « نبذة » التى صدرت بها هاتان البرقيتان
تتأمل ما قيل فيما نشرته جريدة الأهرام من برقيات « حلفت الجمهورية »

التفة بإيقاف بعده وإنما لشجاعة منه أن يتقدم على حين أن المهمة التي تواجه أية وزارة لا بد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل... وما نتج من العناء من جانب جميع الأحزاب التصريح الأخير الذي أصدرته حكومة جلالة الملك...

٨ - وحسب كيمزون في البرقية ١٠ في ١٥ ديسمبر على التفة الأولى من برنامج ثروت باشا من... له من الضروري قاعدا مع كل سوء فقام أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم (تمهيدا) بالناء الحامية وبالأعزاف بمصر كدولة ذات سيادة وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تفتح هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر... وأنه يستطيع أن يحصل على الاحتياض من لفظة (تمهيد) كلمة (عرض) في البرنامج الذي اقترحه ثروت...

٩ - حلف من برقية ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ المنشورة بالفصل الأخير من جريدة الأهرام والرقية ١١ بالكتاب الأبيض العبارة الآتية :

« وأنا أبذل كل ما في طوقى لإقناع أعضاء من حزب عدلى بالاتضمام إلى الحكومة لأنى أشعر بأن هذا الحزب لا حالة يرق ما لم يتقدم الآن... »

١٠ - كذلك حلف من البرقية المرسلة من القى إلى كيمزون في ٢٢ ديسمبر وهي المنشورة بذلك الفصل من جريدة الأهرام والرقية ١٥ من الكتاب الأبيض بعض عبارات منها :

(أ) « قامت البارجة مظاهرات خارج منزل زغلول وفوقه ليرى المظاهرين... وقتل أثنان من المشاهدين (حكفا) وجرح خمسة... »

(ب) « وفى الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقا لتعليمات سابقة... »

١١ - ورد في البرقية ١٧ المرسلة من القى إلى كيمزون ما يأتى :
« قبل مشروع المائدة ولاسيا خطابا إلى السلطان (وهو المتضمن) بسند

شديد كان من مظاهره بصفة خاصة المظاهرات اليلة في القاهرة وليس ثم من شك في أن هذه المظاهرات من عمل التنظيم الزغول تميدا لأن يستأنف زغول نفسه العمل العلى. وقد حدث منذ أسبوع أن حكمنار البوليس قال إن رجاله يكابدون جهدا شديدا إذ كانوا يرمون بالحجارة ليلا . وفى ١٨ ديسمبر — منعت اجتماعا دعا إليه زغول وكان، لا بد أن يفنى إلى الاضطرابات ، فرد زغول بمنشور قال فيه : إن هذا المنع فائحة سياسة انجليزية جديدة من الاستبداد العلى .

وفى خلال ذلك كانت قد جرت انتخابات لمجلس نقابة المحاماة الأهلية ، فلم يفر بالانتخاب إلا الزغوليون، فتمسخت القرارات السابقة المؤيدة لوزارة عدلى، وأعلن الإضراب خمسة أيام وقد عد هذا بحق، وعلى العموم نذيرا بانتيار الجرف لصلحة زغول وبابتداء عهد من الإضراب الطويل



وقد تضمنت البرقيات التالية الواردة بالكتاب الأبيض بعض ما تضمنه بحث ، الأهرام ، الأخير من حوادث وإضرابات وكثير منها عالم يشر إليه بما يتقابه فى معناه ومرماه وما يؤكده . كان لنفى سعد ورقاقه المرة الثانية أبلغ الآثار وأعظمها ما يدل على استمسك الأمة بقيادة ثورتها والحرص على كامل حقوقها مهما أصابها من هول وتضحيات جسام .

وما يستوجب العجب ما ضلل به الذى قومه من قوله فى برقيته رقم ٢٣ المرسلة إلى كيرزون فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ . إن الاضطرابات التى وقعت على إثر إبعاد زغول كانت أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقع ولم يعد (أى الإبعاد) كثير من المصريين بحق عملا استبداديا من أعمال القمع ، بل اعتبروه توطئة لازمة لمجهود آخر لإيجاد العلاقات الودية بين البلدين، وهى علاقات تشدها على التحق حكومة جلالة الملك ولا يزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تحبى إلى الآن . ولذلك هدوا هذه الإبعادات ضرورية ومرغوبة

ثم وصف هؤلاء بأنهم كانوا عناصر سياحية سلكت معهم (أى مع الإنجليز) خطة شريفة وأعلمتهم معوتها في أوقات كان من أشق الأمور عليها أن تفعل ذلك . .

وقد يلقي ضوءا على تلك العناصر وتدل عليها ما واصل القبط تكملة برقيته قائلا : . . . وقد عرضت إقتراحاتى بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وألصاره الأديين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام ومع عدل الذى كانت معوته نزيهة قيمة . .

وهذه الإقتراحات التى يشير إليها هى الإقتراحات التى انتهت إلى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وإننا لنى غنى عن أن نثبت عدم صحة ما تحدث عنه القبط عن إنكاره مدى حق الآثار التى ترتبت على نفي سعد ورفاقه للمرة الثانية . فقد تحدثنا عنه آنفا وسنعود للخوض فى الحديث فيه ثانياً فيما يلي .

* * *

هذا وقد فرغنا من استعراض ظروف وملابسات النقي فى كل من المراتين ، نرى التعرض لما أثاره بعض المؤرخين من مقارنة بين أثر كل منهما . . . فقد تحدث صديقنا المرحوم الأستاذ عبد الرحمن الرافى فى مستهل الفصل الثانى من الجزء الأول من كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ » عن أسباب هذه الثورة فقال :

« قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وحجبه ، ولكن أسبابها الأصلية ترجع إلى عدة سنوات مضت ، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة ، فقد أعتقل للمرة الثانية فى ديسمبر ١٩٢١ ، وكانت منزلته من الشعب قد هظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم فى البلاد ثورة للأفراج عنه »

وكل ما يعنيننا من مناقشة المقارنة التي عقدت بين أثر النفي لأول مرة والنفي للمرة الثانية أن السلطات البريطانية في مصر وفي إنجلترا ما كانت تتوقع أن يشتمل نار الثورة في ٩ مارس سنة ١٩٢٩ بالشكل المفاجيء الذي قامت به واشتمل البلاد بأسرها من أدناها إلى أعصاها ومن شرقها إلى غربها ، ولذلك لم تحسب لقيامها أى حساب ، ولم تتخذ لمقاومتها أى تدبير كان ، وذلك بخلاف نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية ، فقد ظهر من استقراء الكتاب الابيض ومفاوضات عدلى — كرزون (محضر ٢ / ١١ / ١٩٢١) أن مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية قد أعلن عدلى باشا بضرورة نفى سعد زغلول والتخلص منه منذ تاريخ هذا المحضر أى قبل تنفيذ النفى الثانى بخمسين يوما ، ولذلك أعد الإنجليز العدة لمقاومة وقع أية ثورة تقام بسبب هذا النفى . ولذلك فوجئنا — وقد عشنا هذه الأحداث — بالقوات العسكرية البريطانية المسلحة تحتل الطرقات والشوارع في القاهرة بمدافعها وبهيلها وهيلاتها استعدادا للظروف . وكان هذا المظهر متبنا بوقوع هذا النفى . ولم يكذب يسمح أفراد الشعب به حتى هرعوا إلى بيت الأمة ولم يبالوا بالمندفع الرشاش من تلك القوات تسلط عليهم . . . ولم يستقم الشعب بالرغم مما اتخذ من تدابير عسكرية إلى السكون بل ثار . . . حثا . . . إلى أن أطلق مضاجع الإنجليز . . . حتى أطلق سراح سعد ورفاقه .

• • •

ومن أسف أشد الأسف وحزن أبلغ الحزن أن تحقق للإنجليز بهذا النفى الأخير مأربهم ، فأصدروا (أولا) تصريح ٢٨ / ٢ / ١٩٢٢ ، وألقوا (ثانيا) وزارة ثروت باشا في ١ / ٣ / ١٩٢٢ ثم (ثالثا) وأخيرا تألف حزب الاحرار

الدستوريين برئاسة عدلى باشا فى ١٠/٣٠/ ١٩٢٢ ، وكل ذلك وسعد ورفاقه
يمانون آلام الغربة والمذاب الشديد ما بين جزائر سيثيل وجبل طارق إلى أن
تقرر الإفراج عنهم فى ٢٧/ ٢/ ١٩٢٣ بالنسبة لسعد وفى ١/ ٦/ ١٩٢٣
بالنسبة لوملاء الآخرين المنفيين فى سيثيل .

وبعد أن هون الأستاذ الرفعى فى الجزء الأول من مؤلفه «ثورة سنة ١٩١٩»
من أثر نفى سعد للمرة الثانية وأنه لم تعقبه ثورة كما حدث فى نفىه أول مرة
بالرغم من علو منزلته وعظمتها من الشعب وقتئذ ، عاد فسطر بيده ما ينفى
هذا الذى قروه ، فقد تحدث فى الجزء الأول من كتابه « فى أعقاب الثورة
المصرية » عن اعتقال سعد للمرة الثانية ابتداء من ص ٢٨ إلى ص ٣٠ ثم أخذ
فى سرد أحداث المقاومة السليبة الخطيرة من إصدار الوفد قرارا فى ١/٢٣/ ١٩٢٢
بتنظيم هذه المقاومة وهى تخلص فى عدم المعاونة فى معاملات الأفراد وفى
الوزارات ومصالح الحكومة وإحكام ومقاطعة السفن وشركات التأمين والتجارة
البريطانية ثم أخذ يبين ما تلا ذلك من أحداث جسام منها عاكمة أعضاء الوفد
الذين أصدروا قرار هذه المقاطعة ، فحكم عليهم بالإعدام أولا ثم عدل إلى
السجن والغرامة . . . ومنها اغتيال البريطانيين ومن يوالونهم . . . إلخ إلخ . . .
إلى أن قرر أخيراً فى ص ١١٩ « أن الحكومة البريطانية رأت تحت ضغط
الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد فى الاعتقال
وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الحواطر
بل ربما كان سبباً فى كثرة الجرائم السياسية . . »

وإذا كانت الثورة التالية للنفى الأول من طابع خاص على ما هو معروف ،
فإن طابعها بعد النفى الثانى — وإن كان من نوع آخر — لا يقل أثراً عن
الطابع الأول ونكتفى بهذا الإجمال دون التفصيل .

الفصل الثالث

المقالات

فلتسكلم الوزارة

• نشرت في جريدة النظام في ٢٥ / ٩ / ١٩٢٢ •

علنا والآسى يلاً قلوبنا بورود تلعراف من رئيسنا الجليل سعد إلى حرمة يشكو فيه الوحدة والمرض . وغنى عن البيان أن الإنسانية تتأثر من ذكر ذلك كما أنها تتراجع إذا رأت شديدة جلية تنادر خدرها إلى حيث المنق .
لحرم الرئيس العذر إذا هي قلت ، وإذا هي اعترفت ركوب متن الصعاب .
ومشاق السفر بالرغم من انحراف حالتها الصحية ..
ولانترغب في سفر الحرم ، ولانترغب في تحملها الأذى ولانترغب في أن يكون .
بيت الأمة خلوا منها ومن نفتاتها وشجاعتها ..

ولانترغب في هذا ولاغيره . ولكننا نرغب بدل ذلك — ونرغب من صميم القواد — أن يعود إلينا سعد ورفقته ، لقد رأوا أن وجود سعد كفيًا به من حيث .
موقف الأمة . فالأمة بالأمس هي نفسها اليوم . والأمة هي هي في المستقبل فلن يؤثر فيها غياب سعد ولاينسيا إياه ، بل يزيد تعلق الشعب به وتبرمه من تذكر تضحيته واغترابه وانفراذه .. إذن لتشجع الوزارة ولتسكلم ولتهتم بمسألة رجوع سعد ، وليكن هذا محدثاً أزمة سياسية مع الإنجليز — . إذا كان هناك من يمارض في عودته — أزمة تؤدي إلى أن تترك كراسيها ، وتقدم استقالتها إن لم يبيدوا سعدًا في أقرب وقت ... (١)

(١) استجابات المنفور لها السيدة الجليلة أم المصريين صفية زغلول لرغبة زوجها — وكانت ملعة منذ يوم القبض عليه في مرامته فمضت المملطة العسكرية البريطانية من ذلك — فظفت =

استقبال سعد

بين الحماية والاستقلال

« نشرت في جريدة البلاغ في ٧ / ٩ / ١٩٢٢ »

في عهد الحماية التي ينتهون بإنائها أقيم لسعد احتفال شعبي تجلى فيه جلال الزعامة وعظمة القيادة . ومر على سلام وكان موضع احترام العالم طرا .
في استقبال سعد عام ١٩٢١ ظهرت إرادة الشعب في أجلى مظاهرها وتكدس الناس فكثرت أوجعها لا تحصى . ووقف ذلك الشعب على جوانب الطرق صفا صفا ، فهل سمعنا في ذلك الحين أن نظاما اختل أو أمنا اضطراب ؟ لا . لم نسمع من ذلك شيئا . وكل ما سمعناه هو أن البيوت كانت خاوية لجهر الناس إليها إلى الخارج للاشتراك في واجب وطني ، ومع ذلك لم يفكر لص في التهجم على بيت يسلبه مع سهولة ذلك . ودلت الاحصاءات الرسمية على أن يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢١ هو أقل الأيام ارتكابا للجرائم . وإنما لا تزال نذكر إضراب النشالين عن لفل الجيوب ثلاثة أيام وإعلانهم ذلك في الصحف حتى يأمن الناس في تأدية واجب استقبال الزعيم .

== به في دنياه في جبل طارق وودعها الشعب في يوم سعيد يوم إبطارها إليه في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وداعا حارا رائعا ، وبقيت معه إلى أن أفرج عنه في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ ، وقد صحتنا منطوعة فخرتها ذهابا وإيابا السيدة هنية ثابت كريمة المرحوم حسين ثابت بك رئيس محكمة الزقاق سابقا ، وقد وضعت كتابا بعنوان « الزعيم الخالد وأم المصريين في منفي جبل طارق » ضمتها مذكرات يومية تمثل هبة صاحب هذا الكتاب وتسجل تحدى أم المصريين للورد اللبني . وهو في أوج سلطته وجبروته بأن بيت الأمة سيظل مفتوحا وأنها ستقوم مقام سعد وستعود الحركة الوطنية بنفسها . . . وذلك كله في أسلوب شيق راق ، وقد أوست أم المصريين واضحة هذه المذكرات بالانتشار إلا بعد وقاتها رحما الله ورحم زوجها رحمة واسعة .

كل ذلك حرك إعجاب الإنجليز أنفسهم فأفاضت صحفهم في وصف الاستقبال وجلاله ونظامه .

هذا ما حدث في أيام الحماية وأيام الحكم العرفي . ولا تمل عما يترتب على تلك الأيام إذا اقترن بعضها ببعض . ففي أيام الشدة التي واجهت الشعب فجأبها بإرادته ولم تشته عن عزمه ، وانتهى الأمر بقيام الاستقبال الفخم وتغلبت عزيمة الأمة ، فلم تدع للحكومة التفكير في التحكم فيها بخصوص ذلك الاستقبال . وصرحت حكومة الحماية بأخذ القطارات الخاصة رسمت الطلبة بأن يستقلوا قطارا خاصا بهم من غير أجر .

هذا ما كان خاصا بالقطارات الخاصة . أما الزينة فأنا رأيناها بأعيننا في ذلك الحين قائمة في شوارع الإسكندرية والقاهرة . ولا يزال في تخيلتنا رسم فوس النصر الذي نصب بعد الخروج من الميناء إلى الطريق والذي يسجز القلم عن وصف أبهته ، كذلك لا تزال تذكر أقواس النصر الأخرى التي أقيمت في عرض الطرقات متارة بالثريات ومزينة بالياحين ومكتوبا عليها علامات الاخلاص لسعد والوطن من شعر حماسي ونثر جميل .

أما في أيام الاستقلال ، وفي الأيام التي فيها الحكم العرفي ، فانا نرى الحكومة تتردد فتقدم رجلا وتؤخر أخرى ، وتخشى عتاب الإنجليز من أجل الاحتفال برجل نفته سلطتهم ووافقت هي على نفيه باصدارها قانون التضييمات .

يجدر بحكومة الاستقلال ألا تقف ذلك الموقف . ولا يليق بحكومة النظام العادى أن تصدم الشعب في شعوره فتتحكم في وسائل احتفائه بزعيم يجله من صميم فزاده ، والاجدر أن تترك للناس حرية الاحتفال بمقدمه ، وليس ذلك طلبا جديدا نطلبه إليسا بل هو شيء صرحت به من نفسها إذ قالت في بلاغ رسمي صدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٣ بإمكان عودة المصريين الذين كانوا قد أبدوا عن مصر بأمر السلطات العسكرية . وأجازت فيه ، لاصدقائهم أن يستقبلوهم على الشكل الذي يرونه بشرط ألا يعيب بالنظام العام .

والاصدقاء في المرف السياسي هنا م الامة ، لأن الحكومة يعز عليها أن تصفمن
يستقبلون من أفرت الإنجليز على تفهيم بنير وصف الاصدقاء .

ولإباحة الاستقبال ، للاصدقاء ، بالشكل الذي يرونه ثم تقيده بعد ذلك
دليل قاطع على أن تلك الإباحة لم ترق في عين الإنجليز إذا فرض إنهم لم يروا
ذلك البلاغ قبل صدوره .

ما الذي يبعث بالنظام العام ؟ أهو رفع الزينات وأقواس النصر أم هو تأجيل
القطارات الخاصة ؟

أما الزينات وأقواس النصر فلا خطر منها . وما هذه بأول مرة تقام فيها .
فقد أقامت الحكومة احتفالا بالحماية وأقامها الشعب احتفاء بمقدم سعد زعيم البلاد
في المرة الأولى ، وأقامتها الحكومة أيضاً في ذلك اليوم الذي سمته «عيد الاستقلال»
وقد رأينا في العام الماضي تلك الزينة التي نصبتا في ميدان الأوبرا وحول تمثال
إبراهيم باشا . فلم يكن كل ذلك خطرا على النظام ، ثم تلمس الحكومة الخطر
إذا أقام الشعب الزينة لسعد في هذه المرة ؟ .

وأما تأجيل القطارات الخاصة فذلك حق قانوني لا تملك الحكومة التخلص منه
ما دهم المتأجلون يرفعون الشروط المطلوبة إليهم .

فلا الزينات ولا القطارات تبعث بالنظام العام . وإنما الذي يبعث به حقا هو
الغلو في كتم شعور الشعب وحسد إحساسه !

سعد هو زعيمنا وبطل أبطالنا . وليس بمجد منع الشعب من الاحتفاء به .
وهو الرجل الذي عذب من أجلنا رغم شيخوخته . وضحى بصحته وراحته وماله
في سبيل استقلالنا .

لذلك كله يرى الشعب الحافظ للجميل وجوب الاحتفاء بسعد زعيمه وقائده .
فهل يليق بالحكومة أن تقف حجر عثرة في سبيل تأدية هذا الواجب .

إننا لا ننظن ذلك . وعسى أن تسفر المفاوضات بين الوزارة ودار المتدوب
السامى عن خير .

قضية سعد باشا

— ١ —

كلمة تمهيدية

« نشرت في جريدة الأفكار في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

أوردت الصحف في هذه الأيام خبر قضية مؤداهما فك اعتقال الرئيس الجليل سعد وزفاقة المبجلين والأسر برجمهم للوطنهم ، وقد تكون هذه القضية سيلا يراد اتخاذها حتى لا يتقهقر الإنجليز ببريطانياتهم العظمى أمام مصر الضعيفة العزلاء مرة ثانية ، إذ لم يمس على سعد أول مرة سبع وعشرين يوما في الاعتقال حتى أطلقوا سراحه . فرجع ، أنهم يرون على أنفسهم غضاضة إذا هم جاروا الشعب المصري مرة أخرى في عواطفه وردوا سعدا وزملاءه إلى أرض الوطن . نعم يرى الإنجليز على أنفسهم غضاضة إذا هم فعلوا ذلك ، لأنهم يعتبرون هذا استسلاما لنا نحن الذين لانملك من القوة المادية قليلا . والصلف الإنجليزى كبير عليه الرضاء بذلك . ولست أرحم بالغيب ولا أدري ما يخبو القضاء كي أقول أن هذه القضية ستكون سببا في رجوع سعد ، لا أقول هذا ولا يمكن أن أسبق الحوادث لاني بين مصدق ومكذب ؛ مصدق لاني أرى أنظمة مسطورة في قوانينهم ودستورهم تتضمن العدل في كل مكان ، ومكذب لاني أرى أن تلك الأنظمة لم تبلغ الاحاد القول النظرى . وبازغم من لى بين النصديق والتكذيب أو بعبارة أخرى بالرغم من أنى غير واثق فيما يسمونه عدلا إنجليزيا ، سأبحث تلك الطرق القضائية التي تمكن - إذا أثبتت - من تخليص سعد . غير أنه يحسن بي قبل أن أدخل في تفصيلها أن أتى على ملخص وجيز الأدوار التي مرت بها القضية .

« أدوار القضية »

في اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو الماضى وقف مستر كليز في مجلس النواب موجها إلى الحكومة الإنجليزية سؤالا عن الامر الخاص بإبعاد سعد وعن

السلطة التي تقضي بالاستمرار على تنفيذ ذلك الأمر فأجابته المستر هر مسووث قائلا :
« إن الإبعاد يتوقف الآن على التشريع في المكان الذي اعتقل فيه زغولون باشا
ولا يتوقف على قرار ماسدر بحكم الأحكام العرفية في مصر » .

والناظر لهذا الرد يأخذه العجب لأول وهلة من قول وكيل الخارجية الألماني
بأن أمر الإبعاد لا يتوقف على قرار صدر بحكم الأحكام العرفية في مصر . ولكن
لوتابع الباحث البحث لوجد الحكم العرفي لا يتبع الشخص خارج المكان الذي بسط
فيه ، لأن إعلان قائد القوات البريطانية الصادر في ٧ نوفمبر ١٩١٤ كان مقصورا على
« وضع القطر المصري (لا غيره) تحت الحكم العسكري » ، فالحكم العرفي من هذه
الوجهة محلي صرف . ولذلك لا يكون سعد ولا زملاؤه — حسب هذا القول —
خاضعين الآن الأحكام العرفية لأنها لا أثر لها في جبل طارق أو في سيشيل .

اقتنعنا الآن بالجزء الأخير من رد هر مسووث ، فنرجع إلى قوله : « إن الإبعاد
يتوقف الآن على التشريع في المكان الذي اعتقل فيه زغولون باشا » . لم يسعنا حيننا
سمنا هذا إلا أن قلبنا صفحات المعاجم ونقبنا في كتب التشريع ، ولكننا لم نجد نصا
في أنظمة سيشيل (وقد كان سعد لا يزال هناك) يحيز الاعتقال فيها أو لا يحيزه والمعروف
للخاص والعالم أن القانون الإنجليزي لا يحيز بأى حال من الأحوال اعتقال رعايا بلد
أجنبي في مستعمرات بريطانية دون محاكمة . ونظرا لوجود هذه القاعدة لم يكده الرئيس
الجليل وزملاؤه يطأرون ، بأقدامهم أرض سيشيل حتى صدر أمر نص فيه على أنه يجوز
للحاكم حجز أى معتقل سياسى منى من مصر . ثم استكمل هذا الأمر العرفى القانونية
القاضية باعتبار قانوننا لأن الجمية التشريعية السيشيلية اجتمعت وقر رأى أعضائها
وهم بالطبع أطوع للإنجليز من بناتهم — على الموافقة على ذلك الأمر .

ولكن الأمراض أملت بسعد في سيشيل ، تخيف على صحته وأصغى الإنجليز إلى
الصوت الذى تعالى في مصر مطالبا على الأقل ينقله إلى بلد صحى . ومن ثم غادر
سعد تلك الجزيرة المجهنية في اليوم الثامن عشر من أغسطس ونحرت السفينة المعلقة

له عباب البحار سبعة عشر يوماً إلى أن أُلقت في اليوم الرابع من سبتمبر مراسيلها في جبل طارق .

ولم يكد سعد يصل إلى المنزل الذي أعد لنزوله فيه ، ولم يكد يأخذ راحته من تلك السفرة الطويلة حتى سلمه مدير الشرطة نسخة من أمر قاض باعتقاله في جبل طارق ، وهناك نشرت الغازية الرسمية أمراً بخول الحاكم بمقتضاه «أن يعتقل المعتقلين السياسيين بموجب الأحكام العرفية الذين أبعادوا بأمر من القائد العام في مصر . » ولما لم يكن يوجد ما يمنع القضاء في جبل طارق من النظر في طلب فك اعتقال سعد باشا فقد أعلن بعض المحامين الإنجليز أنهم يطلبون بالنيابة عن سعد اتخاذ الاجراءات ، القانونية ، وبينما كان المحامون الذين وقع الاختيار عليهم يسرون في هذه الاجراءات ، إذا بالحاكم العام في جبل طارق ، نظراً لما له من الجمع بين السلطين التشريعية والتنفيذية يصدر مرسوماً يقضى بعدم اختصاص محكمة جبل طارق العليا بنظر الدعوى .

ولكن نظراً لأن هذا المرسوم مناقض للدستور الإنجليزي لم يئأس المحامون ، وتقدم واحد منهم هو المستر جيرار هيلديارد (مستشار الملك) إلى المحكمة العليا في جبل طارق طالباً إليها يوم ٢٧ سبتمبر إصدار الأمر بإطلاق سراح سعد ، فرفضت المحكمة النظر في هذا الطلب ، ورفضت حتى السماح لسعد بمغادرة جبل طارق لاستئناف دعواه أمام المجلس الخاص في لندن ، وأباحت توكيله عامياً ليقدم الاستئناف .

ولقد أدى وجود سعد في جبل طارق إلى أن صرح بعض الكتاب في إحدى الصحف الأسبانية بأن سعداً معتقل هناك بلا مبرر سوى أمر سنه الحاكم العسكري في تلك المدينة قاض باعتقاله ، فقدم هذا الكاتب للحاكم ، وأمر بنشر اعتذار جاء فيه : « أن زغول باشا معتقل حسب الأنظمة الدستورية !! وأن الحاكم يعتقله بموجب سلطته الملكية التشريعية ! »

ومن هذا سيصبح أمر ذلك الحاكم متنازعا في شرعية صدوره ، وسيكون من أول واجبات المجلس الخاص في لندن البحث فيما إذا كان ذلك الأمر الذي خول حاكم جبل طارق بموجبه حيز السياسيين المبعدين من مصر قانونياً أو غير قانوني . وبناء على ذلك قدم سير شارلز وسل أحد المحامين استئنافاً ضد الحكم الصادر من المحكمة العليا في جبل طارق إلى المجلس الملكي الخاص حوالي ٢٣ أكتوبر .

إلى هنا تنتهي أدوار هذه القضية . . أما مركزها من الوجهة القانونية (الإنجليزية) فرددنا به غذا .

• • •

قضية سعد باشا

من الوجهة القانونية

— ٢ —

« نشرت بمجريدة الأفكار في ١٢ نوفمبر ١٩٢٢ »

مر بنا ذكر الأدوار التي اجتازتها قضية سعد باشا والآن ننظر إلى ماهية التشريع الذي خضعها به النظام الإنجليزي الفريد في نوعه .

يفضي القانون الإنجليزي العام بعدم تحييد شخص أيا كان في حرمة الشخصية ، فالإنسان حر في رواجه وغدوه ، وليس لغيره عليه من سلطان في ذلك ، ولم يكن الدستور الإنجليزي هو الدستور الوحيد الذي انفرد بتقرير ذلك ، بل نرى من اللازم الإشارة إلى ماقررته الشريعة الإسلامية في هذا المصد ، فقد قررت عدم شرعية التقي في أحوال خاصة منها ماورد ذكره في قوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » وكذلك قررت أغلب الدساتير حماية الحرية الشخصية ، قرى الدستور البلجيكي مثلاً يقرر في المادة السابعة منه أن الحرية الشخصية مضمونة وأنه لا يجوز القبض على أي إنسان دون أن يأتي جرماً

يستمد ذلك ، وهكذا قررت بقية الدساتير ، وقد قررت وثيقة حقوق الأفراد المسماة (ماجنا كارتا) الصادرة في سنة ١٢١٥ هذا الحق نفسه في إنجلترا . ومالنا نذهب بعيدا وقد قررته الحكومة الإنجليزية في مصر أثناء الاحكام العرفية إنقال السير ملن شيتام في قبليخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ما يأتى : « وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر أن حكومة جلالة طبقا للتقاليد السياسية البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في ضمان الحرية الشخصية... وفي عزم لحكومة جلالة المحافظة على هذه التقاليد . »

وبناء على ذلك إذا تحدى موظف إنسانا في حريته الشخصية فقبض عليه مثلا وألقي به في غيابة الاعتقال بلا ذنب جناه ، فلهذا الإنسان الحق في الرجوع إلى تلك التقاليد البريطانية ، التي تقضى باستعمال ما يسمى في القانون الإنجليزي (الهابياس كوربس) .

ما هو هذا التشريع

« الهابياس كوربس » هو أمر قانوني انفرد به النظام الإنجليزي ، وهو يقضى بالأفراج عن الشخص المستقل دون محاكمة أينما كان . والنافع إلى هذا إصلاح ما ينشأ من خطأ الاعتقال لأفراد من الإنجليز أو الأجانب لما تجاوزت حكومة تشارلز الأول القوانين المادية وطوحت بمن شاءت إلى جزر جرسية وغيرها مسجونين من غير حق . فتفاديا لهذا الظلم صدر أمر الإفراج المذكور في عهد تشارلز الثاني سنة ١٦٧٩ ، وقد روعى في حق تحريره أو استماله التساوى بين الأفراد جميعا ، فأبيح لكل من أُمِن في حريته الشخصية أن يستعمله ضد الموظف الذي جبهه بذلك الاضطهاد سواء أ كان وزيرا أم صغيرا ومثال ذلك :

(١) أن الحاكم وول حكم عليه بالإعدام سنة ١٨٠٢ بسبب أنه أوقع عقوبات جسمانية جسيمة في جزيرة جورية سنة ١٧٨٣ وهى واقعة في جنوبى الرأس الأخضر بإفريقيا .

(ب) وإن الورد كلاريندون حوكم أيضا لانه تسبب فى إلقاء أشخاص كثيرين من جراء اعتقالهم دون سبب وتقلهم تحت امرته إلى أمكنة خارج إنجلترا (٣) وأن السلطة العسكرية فى مصر قبضت على جماعة من الإنجليز منذ شهر ، ولما أحضرت عز مباحل استصدار أمر الإفراج هذا بواسطة الحاكم القنصلية الإنجليزية بالاسكندرية اعتذرت إليهم وأطلقت سراحهم .

(د) وقد استعمل ذلك الأمر فى قضايا بعض السجناء الإسكندريين سنة ١٨٣٩ للحصول على الإفراج عنهم بعد أن حوكموا من أجل اشتراكهم فى ثورة سنة ١٨٣٧ ، ثم نقلوا إلى بقعة أخرى من الإمبراطورية لسجنهم هناك . وقد تم لهم ما أرادوا .

الإجراءات التى تتبع

فهذا الأمر حق من السهل الحصول عليه . يأتى بناء على طلب الشخص نفسه أو بواسطة غيره وإذا كان الشخص غير متمكن من حرية العمل لاعتقاله أو حبه يمكن استصدار الأمر بناء على طلب أى شخص يعتقد أن ذلك المعتقل أعقل بلا جيرة . وهذا هو نفس ما حدث مع أحد الإنجليز (جيمس سمرست) . فقد قبض عليه ووضعت فى يديه الأغلال ثم أخذ فى سفينة كالت راسيه على شاطئ التايمز إلى جيكا فاستعمل البعض له هذا الحق فى سنة ١٧٧٣ حتى نال حريته ورجع إلى أهله .

ويجب أن يكون هذا الطلب مبنيًا على أسباب معقولة متينة ، فقد يرجع فشل نابليون الأول فى استصدار ذلك الأمر سنة ١٨١٥ حينما أخطفه الإنجليز وزجوا به فى جزيرة سانت هيلانة إلى أن الطلب الذى قدمه إذ ذاك غير مستوف لتلك الأسباب .

ويقدم طلب استصدار أمر الإفراج فى ميعاد يجب ألا يتجاوز العشرين يوما

إلى المحكمة العليا أو إلى أحد قضاها أو في منزل القاضي إذا كانت المحكمة في
عطلتها القضائية . والمحكمة (أو القاضي) تتكلف من جراً على إنتهاك حرية
شخص واعتقله أن يأتي بالمعتقل أو السجين المشلول به أمام المحكمة كي تفحص أمره
وتقرر هل كان الاعتقال قانونياً أو غير قانوني . فإذا رأت أنه غير صحيح قانوناً
أمرت بإخلاء سبيل المعتقل فوراً ، وبالعكس إذا وجدت ما يبرر الاعتقال أمرت
بالمحاكمة . وليراع أن هذا يتبع بين أفراد الإنجليز أنفسهم وكذلك بين الأجانب
الذين نالهم عسف اعتقال الإنجليز ماذا مروا غير أعداء . فإذا قضت المحكمة بشرعية
الاعتقال وكان الشخص أجنبياً حوكم هذا بمقتضى قوانين بلاده كما هو المتبع
في إنجلترا .

مصادر أمر الإفراج

أما مصادر هذا الأمر التي يمكن استناد المحكمة عليها فرجعها إلى القانون العام
أو إلى قوانين خاصة توالى من يوم إنشائه في سنة ١٦٧٩ مع التعديل والتنقيح
تبعاً للظروف والتطورات . ومن القواعد الثابتة في بلاد الإنجليز أن القاضي إذا
لم يعثر على حل لمسألة منظورة أمامه ساغ له أيضاً أن يفصل فيها بما توجبه إليه
سلامة ذوقه أو أن يطبق قواعد العدالة . . فإذا تصرأ أية هذا وذاك ولي وجهه
شطر مجموعات أحكام المحاكم ليتبع في القضية المنظورة أمامه ما جاء في تلك
الأحكام من أشباهها .

أثره في المستعمرات

نص آخر قانون من القوانين المنشئة لذلك الأمر على أنه لا يعمل به في المستعمرات
التي بها يحاكم ذات اعتبار صحيح فلم يعط قانون سنة ١٨٦٢ محاكم المستعمرات
والممتلكات الإنجليزية سلطة إصدار مثل هذا الأمر متجاهلاً السلطة العليا لإصداره

في إنجلترا نفسها . ولكنه يكون مرعى الجانب في المستعمرات وتافذا حتى لقد فرضت أشد الجزاءات على من يجرؤ على مخالفته . ومن هنا يجيء المرسوم الذي أصدره حاكم جبل طارق أمرا المحكمة بعدم نظر قضية سعد باشا ، ولقد قضت المحكمة العليا هناك بناء على القانون السالف الذكر وبناء على ما أصدره الحاكم العام برفع الاستئناف إلى المجلس الخاص في إنجلترا .

إذن يجب علينا أن نعرف اختصاصات هذا المجلس لأن قضية سعد باشا ستطرح على بساط البحث أمامه .

المجلس الخاص

أما المجلس الخاص فهو مجلس مؤلف من أكابر الإنجليز وعلية قومهم ، ولا يخرط في سلكه إلا من تولي رئاسة محكمة عالية أو من كان شاغلا لوظيفة القضاء في محكمة مجلس اللوردات ، وهؤلاء يبلغون الآن ستة يتناول الواحد منهم مرتبا سنويا قدره ٦٠٠٠ جنيه ، وهم وحدهم يكونون محكمة برلمانية مستقلة سواء انعقد مجلس اللوردات أو انحل . وكذلك لا يدخل في عضوية المجلس الخاص إلا من كان عضوا في محكمة قضائية . ولقد ضم بين جنبيه لوردات الاستئناف العادى الذين هم الهيئة القضائية العليا في إنجلترا وهم يتألفون من رئيس القضاة في إنجلترا (وهو يتقاضى مرتبا سنويا قدره عشرة آلاف جنيه ويسقط بسقوط الوزارة ، غير أنه في حالة السقوط يظل قاضيا في محكمة الاستئناف) ومن سبعة قضاة غيره يتناول الواحد منهم ٦٠٠٠ جنيه في السنة .

وقبل تولي أزمة الأمور فيه يطلعي أعضاؤه ميثاقا ويطلقون ميثاقا بأنهم يخلصون النصح للحكم ويقيمون العدل ويقضون بالحق . ويرجع هذا المجلس في إنشائه أصلا إلى العهد النورماندى المعروف في التاريخ الإنجليزى القديم . ولهذا المجلس لجنة قضائية خاصة مكونة من ستة عشر عضوا غير الرئيس يطلق عليها محكمة

المجلس الخاص ، أو محكمة الملك ، والعلّة في تسميتها بهذا الاسم الأخير أنه الملك في العهد القديم كان يرأسها بنفسه ولكنه يترك أمر الفصل في القضايا إلى القضاة . وكانت تعقد جلساتها حينما كان الملك في الزمن الماضي . أما الآن فقد استقر قرارها في قصر وستمنستر . ويلجأ إلى هذه المحكمة عند تعذر إيجاد حل عادي لمسألة قضائية ، ولهذا اختصت بأكثر سلطة قضائية تشريعية . وما يزيد في الوثوق باحترام أحكامها فصل السلطات في إنجلترا ، فليس للسلطة التنفيذية — أي الوزارة الإنجليزية — أي إشراف أو سلطان عليها حتى إنك لترى عزل القضاة الذي يكون عادة في يد السلطة التنفيذية أصبح من الحقوق الثابتة للبرلمان الإنجليزي . وهذا أكبر ضمان لاستقلال القضاء هناك .

هذا هو المعبود في دستورهم ولنا ندرى ما سيكون من أمر قضية سعد باشا ، ونحن نحمد الله أن لسانا منهم هم قد تشكك في استقلال ذلك القضاء وقال باحتمال وقوع التأثير عليه . فقد قالت جريدة الديلي هرالد وقت استئناف الحكم — وقد كان مستر لويد جورج رئيس وزارة الائتلاف لا يزال متربعا في دست الأحكام — « إذا عمل القضاء بإيعاز وزارة الائتلاف وإشارتها فإن الجواب معروف » .

الاستئناف

واستئناف قضية سعد باشا ليس من حق محاكم الاستئناف الإنجليزية العادية النظر فيه بل ، هو من اختصاص المجلس الخاص مباشرة وهو يحيلها على محكمة الملك التي تعقد جلساتها علنا وتتبع الإجراءات القانونية الموصلة إلى ذلك الأمر المعروف ، فترسل أمرا تطلب فيه من الذي أمر بالاعتقال أن يحضر أمامها ومعها الشخص الذي جنى عليه بالاعتقال في يوم معين ثم تسأله عن الأسباب التي أدت إلى الاعتقال ، وإذا تبينت تصف الجاني أصدرت حكمها أمرة بإطلاق سراح المجنى عليه .

مخالفة إصدار الأمر

وأمر محكمة الملك مطاع محترم . ويعتبر الذي يخالف مرتكباً جرم احتقار الملك، ولهذا يلقي جزاء على ذلك شديداً . ولقد حدث منذ زمن قريب أن حكم على شخص في إرلندا بالإعدام لخله مسدساً ، وقبل التنفيذ يومين عرضت مسألته على المحكمة المختصة فأمرت بإطلاق سراحه ولما رفضت السلطة العسكرية أمر المحكمة أمرت بالقبض على القائد العام وبما كنهه فاعتذر وأطلق سراح المتهم .

وكما أن القانون فرض على مخالف تنفيذ ذلك الأمر عقوبة ، كذلك فرض على من يماطل من القضاة في إصداره غرامة قدرها . . . جنيه يدفعها للجني عليه . وهذا فضلاً عن ارتكابه جرم عدم الطاعة للملك - الأمر الذي يقضى بالمسؤولية الجنائية والحرمان من الحقوق والمزايا والطرود من وظيفة القضاء . أما العقوبات التي يصبح الأمر بالاعتقال غير القانوني فيها وراء البحار عرضة لها فهي .

أولاً : دفع تعويضات بين لها القانون حداً أدنى فقط لا يمكن النزول عنه وهو . . . جنيه إلى الجني عليه . السجين أو المعتقل ، ، أما الحد الأقصى فترك التقدير فيه للقاضي .

ثانياً : دفع مصاريف نظر الدعوى وما يتبع ذلك .
وإذا رفض موظف تنفيذ حكم المحكمة أو أصدر أمر حبس بمنزله حق فانه يحكم عليه بغرامة قدرها مائة جنيه .

غير أن لذلك الأمر استثناء إذ قد يقف إعلاؤه في بعض الأحيان .

وقف هذا الأمر

اشتراط لوقف مفعول أمر الإفراج المذكور بعض شروط منها منع إعطائه في أوقات الخطر العام الذي يحدق بشخص الملك ، فقد قبض على أشخاص كانوا يتآمرون على اغتيال حياة ملك إنجلترا سنة ١٨١٧ فحبسوا ووقف سريان مفعول الأمر بالنسبة إليهم . ومنها كذلك منع تطبيقه عند الضرورات السياسية المستعجلة

كما حدث ذلك وقت نشوب الثورة في إرلندا سنة ١٨٦٦ ، فقد منع تطبيق الامر بالنسبة للزعم الإيرلندي الثوري قيتان . ومنها كذلك بطريق الاستنتاج فقط حالة إعلان الاحكام العرفية في المستلكات أو حالة تشبه حالة الحرب ، فقد وقف القانون العادى في إرلندا بين سنة ١٧٩٨ وسنة ١٨٠٣ وخوات القوات الإنجليزية حتى الحكم على الثائرين بكل أنواع العقوبات من إعدام وغيره . وفى أثناء ذلك ظهرت قضية (ولفستون) وكان من الرعايا البريطانيين وقد أخذ وهو على الشاطئ كاسير فرلى وقضت محكمة عسكرية بإعدامه . فأراد دكوران ، عاميه تطبيق الامر على مسألته فتقدم إلى عكمة الملك في دبلن طالبا ذلك بناء على أنه لايجوز احتمال أحكام المحاكم العسكرية إلا وقت أن تدور رحى الحرب .

وهذا الوقف على العموم يماثل مايسمى في غير انجلترا من الممالك الأوروبية « سحب أو إيقاف منحة دستورية » ، وبالرغم من ذلك قد بين « ديسى » فى صفحة ٢٢٩ من كتابه أنه إذا فرض أن أمرا بالقبض على شخص صدر أثناء وقف ميريان (هايباس كوريس) بناء على قرار من الوزراء ، فلا يخلو الأمر بذلك القبض من المسؤولية الجنائية والمدنية . ولهذا يتبع هذا الأمر عادة قانون تضمينات يحمى الأمرين من المسئولين : ولهذا عنه يريد الإنجليز أن يستصدروا من الحكومة المصرية قانونا يقرر الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية .

« كلمة ختامية »

هذه هى قوانينهم . وهذا ما قضى به دستورهم . وقد كان بودى أن آتى على تفصيلات القضايا غير أنى رأيت أن البحث يطول بى بلا جدوى . وملخص الموضوع أن الحكم العرفى ليس موجودا فى جبل طارق أو سيشيل حتى يكسب حق الاعتقال فيها قوة . وبناء على ذلك ليس لحكومة هذين البلدين اعتقال المصريين هناك . وأن الظروف التى يجب توافرها فى أمر إصدار الإفراج هو وجود برمتها .

فهل يتال سعد باشا تلك العدالة المستورة في دستورهم والمنشورة في تعاليمهم.
هذا ما سيكشف عنه النطاء في الغد .

* * *

قضية سعد باشا

— ٣ —

« نشرت بجريدة البلاغ في ١/٢١/١٩٢٣ »

حيا الله مصر ! لا ترك بابا إلا طرقة مهما كان الطريق أمامها وعراً . لا يقعدھا الممل عن العمل ، ولا يؤوسها عن المضي في السير خشية الفضل . لا أنها تعتقد أن كل عمل جسدی لابد مشر ثمرة ، وإن لم يظهر الآن أثره . وإن نفس لا تنسى معالجتها فتفتح باب مؤتمر فرسای بعد أن أحكم الحلفاء إغلاقه في وجهها وبعد أن لطمها ولسن . رحم الله عباده ! — وقت حلول وكلائها الاثناء بالقرب من ذلك المؤتمر باعترافه بالحماية البريطانية على مصر . وكذلك لانفسی الكثير من نوع هذا الجماد منذ وطئت أقدام الإنجليز أراضی وطننا .

وليكننا شرفاً — إن طال أمد تحقيق بغيتنا — أن مصر لم تتم عن حقها لحظة ، وانما سجلت في التاريخ عدم رضائها عن الحكم الأجنبي منذ حلوله في أرضها ! ولما أُميت في العام الماضي كرامة مصر بنفى سعد وأصحاب سعد إلى مستعمرات الإنجليزية بذل المصريون كل ما يملكونه من وسيلة « مشروعة طبعاً » لنفس ملحقهم من تلك الإهانة ، وقد رأى الوفد من جهة أخرى ألا يففل عن سلوك سبيل نص الإنجليز عليها صراحة في دستورهم فرفع قضية بمقتضاها يطلب إعادة سعد وزملائه إلى بلادهم ، وليسر غور قضاء طالما أشادوا بذكره وتغنوا بعدائه . وإن أردت الوقوف على ذلك غرض في الحديث . مع من ساقك « نكد الدنيا » إلى الاختلاط به فإنك لا تسمع إلا لساناً يلجج بالثناء على ذلك القضاء ولا يرى منه إلا تقديساً لعدائته ، وقد لا أكون مبالغاً إذا قلت إن وثوقهم في عدل قضائهم كوثوقنا في عدل الله جل وعلا !

* * *

عرضت هذه القضية على محكمة الملك فأجلبها أسبوعين لمعرفة ما إذا كان مبدأ أمر الإفراج « هايباس كوريس » ينطبق على جبل طارق أولا . ولست أدري . أمذا جهل بإمكانة تطبيق القانون أم تجاهل . ذلك لأن هذا المبدأ قد قرره النظام الإنجليزي في دستوره من قديم ، ولقد قررت وثيقة حقوق الأفراد المسماة « ماجنا كارتا » مبدأ عدم تحدى شخص في حريته منذ سنة ١٢١٥ ثم سرى هذا المبدأ إلى القانون العام الذى يخول المحاكم الإنجليزية حق الاستناد على ما جاء فيه أولا : لإصدار أمر الإفراج .

ولكى يزيد الأمر إيضاحا تنقل إلى القراء مقاله الإلرل هلسبرى (١) في قوانين إنجلترا ، عن الامكنة التى يمنح فيها (هايباس كوريس) حتى لا يقال إننا نقلى القول جزافا وحتى يقف الشعب على حقيقة الأمر ، فقد قال ما يأتى حرفيا :

« إن أمر الهايباس كوريس يطبق فى أى جزء من ممتلكات التاج ويدخل ضمن ذلك إرلندا وبرويك تويد وجزائر بحر المنش والمستعمرات . ولايجرى سريانه على اسكتلندا . (راجع قوانين إنجلترا ، للإلرل هلسبرى ، المجلد العاشر صفحة ٦٤ : مادة ١٠٠) .

فقرى من ذلك تميم سريان أمر الإفراج على جميع للمستعمرات بدون استثناء . ولم ينص على ما نص عليه من البلاد التى أتى ذكرها وهى إرلندا وبرويك تويد . مقاطعة فى الجنوب الشرقى لاسكتلندا ، وجزائر بحر المنش إلا لسكونها ليست مستعمرات حقيقة بل هى من ممتلكات أو ملحقات الجزائر البريطانية (إنجلترا واسكتلندا وإرلندا) وواقعة بالقرب منها . وبما لا نزاع فيه أن « جبل طارق » هو

(١) هو من عظماء الإنجليز الذين شغلوا أكبر المناصب القانونية هناك ؛ وله مجلدات ضخمة فى قوانين إنجلترا ترقى على الثلاثين .

مستعمرة من مستعمرات التاج (كرون كولوني) يديرها محافظ يستمد سلطانه من التاج البريطانى مباشرة بخلاف المستعمرات ذات الحكومات التيايية أو المسئولة ولتأكد من صحة ذلك وغم ظهوره راجع قانون إنجلترا الدستورى زوجس ص ٢٤٩ وكتاب دستور المملكة المتحدة لسكوتى ص ١٥٤ ، ودائرة معارف غلسن المجلد ١١ ص ٢٤٠ ، ودائرة المعارف البريطانية المجلد ١١ ص ٩٣٨ .

بناء على ذلك يرمى تطبيق أمر الإفراج (هايياس كوربس) على قاطنى جبل طارق . غير أنه - كما بينا فى مقال سلف - قد نص فى آخر قانون منشئ - لذلك الأمر سنة ١٨٦٢ على أنه « لا عمل لإصدار أمر الإفراج خارج إنجلترا بمعرفة سلطة أية محكمة إنجليزية أو قاض إنجليزى للمستعمرات والممتلكات البريطانية التابعة للتاج ، ومن ثم جعل أمر هذا الإصدار موكولا إلى السلطة العليا فى إنجلترا نفسها . فالتحالف إذن فى الشكل لاقى الموضوع .

وإذا نحن سلنا جدلا بعدم اختصاص محكمة جبل طارق بإصداره ، فإن السلطة العليا فى إنجلترا غوة حق ذلك الإصدار ، لأن القاطنين فى المستعمرات غير محرومين من هذا الحق ، ولكنهم لا يمنحونه إلا من إنجلترا نفسها لى يكون لها من السلطة (كما قال هلسبرى) ما يحقق تنفيذه الواجب حتى إن عقوبات شديدة قد فرضت فى المستعمرات على من يجسر على نقضه .

إن سعدا مصرى التبعة أينما حل ، ولا يعرف فى قوانين بلاده نى مثل هذا ، ولقد كان التقى فى قانون مصر القديم من العقوبات الأصلية ونص عليه فى مادق ٤٦ ، ٢٨ من قانون العقوبات القديم . وقد حذفت هذه العقوبة برمتها عند تعديل قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ ، ولم يرد لها ذكر فى القانون الحالى البتة . راجع تعليقات الحفائية على المادة ١١ « .

فينتج ما مر أن مبدأ الهايباس كوريس، يسرى على جبل طارق، والمعروف
لخاص والعام أن القانون الإنجليزي لايجز بأى حال من الأحوال اعتقال رعايا
بلد أجنبي في مستعمرات بريطانية بنير عاكة . ولهذا يقول المحامون في هذه القضية
ومنهم السير سيمون : إن أمر المحافظة بالاعتقال يتنافر مع قوانين الهايباس
كوريس التى تسرى على مستعمرة جبل طارق ويتناقض مبادئ الدستور الأساسية .
هذه هى النقطة التى أجلوا القضية من أجلها والتى تقبوا عما ينفيا فلم يجدوا
غيرها . ولنا ندرى ماسياق به الند من ما حكة ، وما ستال السلطة القضائية
الإنجليزية من السنة العالم بعد ما سمعته زميلتها السلطة التنفيذية .

تعليق على المقالات الثلاثة الأخيرة

أما هذا الند الذى قلنا فى آخر مقالة إننا لنا ندرى بما يأتى به . فقد جاء .
وأبأنا فى ٩ مارس سنة ١٩٢٣ يرفض المجلس الخاص استئناف سعد الحكم الذى
صدر فى جبل طارق بعدم الاختصاص بنظر طلب الإفراج عنه وقد
تناولت الصحف وقتئذ ما دار من مناقشات أمام هذا المجلس والاجدى أن
ترك لصاحب هذه الدعوى أن يحدثنا بما تم فيها فقد انتهز سنفرة حديثه عن
المحكوم عليهم من محاكم عسكرية إنجليزية لمنااسبة ما جاء عنهم فى قانون التضييمات
فى خطبة الفياضة التى ألقاها فى حفلة الطلبة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣
فتمحدث عن قضيته قائلا :

« انى أرشى بكل قلبى لحال المحكوم عليهم سياسيا ، وأكبر ما أخشاه أن يكون
أصايبهم من خطأ القضاء ما أصابنى . فقد رفعت قضية على الحكومة الإنجليزية فى
جبل طارق ، لأنها سجنتنى ظلما وضد القانون . فرفض القاضى طلبى . ولاشك أنه
الدهش يأخذكم إذا علمتم أن أم الأسباب التى اعتمد القاضى عليها فى هذا الرفض

هو أنى محكوم على من محكمة عسكرية في مصر ، وأن المحكوم عليه من محكمة خارجة عن جبل طارق لا يصح لقاضى هذا الجبل أن ينظر في قضيته . وبما يزيد ديمشك أنه قال إن هذه الواقعة مثبتة من شهادتى التى أديتها ومن شهادة الدكتور حامد (وهو الدكتور وحامد محمود الذى أصبح فيما بعد وزير الصحة) ، وهما خايلتان من هذه الواقعة ولا أثر لها فيها . كما أن الواقع الذى تعرفونه خال منها . على أن قضيتى هذه كانت بسيطة وأوراقها قليلة ، ووقائعها مرتبة وغير مشتتة ، والشهادات فيها غير متشعبة ومحررة بلغة قاضيا ، ولم يستغرق بحثها أكثر من جلسة واحدة . وحصل نظرهما في جو هادئ خال من الاضطراب وتنازع الشهوات ، وكان القاضى من أهل الفقه ومن الذين تخصصوا للقضاء ، ثم أخذ يقارن ذلك بأحكام المحاكم العسكرية الإنجليزية في مصر .. !!

* * *

هذا وقد تناولت السيدة قيمة ثابت في مذكراتها سالفة الذكر في يومياتها ما كان يلق به سعد على هذه القضية ، وكان آخر تعليق له عليها يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ حيث أثبت أنهم قضوا نهار ذلك اليوم في البحث فيها ، وأن سمدا كان يشرح القانون الإنجليزى بعد أن عكف على دراسته من قبل ، وأنه كان حينما يطلعنا وحينما يأس فيقول : أنا لست متوقعا النجاح .. وبعد إتيانه على آراء قانونية حسب ذلك القانون قال إنه « مع ذلك ليس لى أمل في نجاحها » .

* * *

وقد طبع البعض مقالاتنا الثلاثة عن هذه القضية في كتيب بيع في الطرقات ، ولما كانت مهمورة بإمضاء « حقوق » فقد سألنى بعض زملائي الطلبة من رأيي فيها على أنه هو المحور لها ، فاضطرت اضطرارا إلى استحيائي لها ... !!

« نفيت سعدة »

فهل أسباب نفيه الآن قائمة

و نشرت في جريدة الأفكار في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ .

ألا خبروني أيها الإنجليز ، وخبرني أيها اللورد ماذا يكون موقفكم وموقف دولتكم لو أن أجنيا اعتدى على فرد من أفرادكم فرى به إلى أقصى المحيط وأودعه صخرة بعيدة عن العالم ، خبروني ماذا يكون موقف شعبكم وخطة حكومتكم لو أن أجنيا عن بلادكم عمد إلى فرد من رعايا مستعمراتكم فأقصاه إلى بلد آخر ، أما كنتم تقيمون العالم وتقدمونه ، أما كنتم تعدون تلك القفلة سبة مست كرامتكم ومرة نالت من عظمتكم ، إننا لالشك في أن حربا عوانا كانت تشب نارها من أجل ذلك .

نفيت سعدة ، وشردتهم صحبه : لجماعة منهم ألقيت بهم في جميع تلك الجزيرة الثانية ، يتجرون من كؤوس الهول أنواعا : وجماعة آخرون أوقفتموهم أمام أعينكم في قصص الاتهام ، وحكمت عليهم بأن يودعوا غيابات السجون .

لا يسل فرد — مها كان — بأن لكم حقا في نفى زعمائنا . لا ولا في سجن قادتنا . ولم يكن لكم لاشرا ولا فائنا أن تعدوا إلى ما عدتم إليه ، لاحق لكم في نفى سعدة وأصحابه . ولكننا مع ذلك نريد أن نناقشكم الأسباب التي استدتم إليها في تبرير عملكم . لم تقولوا إنكم أنتم أمرا غالفا للعدل ولتقاليد بلادكم ، ولأنكم تعدتم على كرامة أمة غير أمتكم . ولكنكم أردتم أن تبرروا أعمال قمعكم فسطرتم في الوثيقتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة (١) الحوادث الأخيرة التي أفضت إلى إبعاد زغول باشا وزملاتة ، وهانح نلخصها فيما يلي :

١ — إن مقابلة مشروع كرزون وكتاب أقوردالتى بالسخط الشديد وبمظاهرات من عمل التنظيم الزغولوى .

٢ — رد زغول باشا على منع اجتماع دعا إليه بمشور قال فيه إن هذا المنع خاتمة سياسية إنجليزية جديدة من الاستبداد المطلق .

٣ — عدم فوز أحد فى انتخاب مجلس نقابة المحامين الأهلية إلا الزغوليين .

٤ — عودة الأستاذ مكرم واستقباله ، واختراقهم المدينة واكين معا وسط الجماهير الغفيرة والقاء خطب مثيرة .

٥ — رى جنديين بريطانيين بالرصاص أثناء عودة الأستاذ مكرم وقتل أحدهما هذه هى الأسباب الواهية التى عذبوا من أجلها سعدا وأصحابه وشرودم وأحقوا بالكرب بامة شاعرة بمقوقها . فهل هذه الأسباب — بعد أن حال الحول على غيهم — قائمة الآن تبرر بقاءهم فى منقاهم ؟
كلا ! ما كانت هذه ولا غيرها مما يبرر إسادهم ولوريوما واحدا . واليكم البيان بإيجاز :

١ — قلتم إن مشروع معاهدتكم وكتاب مندوبكم قوبلا بالسخط الشديد ، وانكم تصادقون جد الصديق فى هذا ، فقد قوبلا بالسخط من الأمة بأسرها . وقد أحسست بعشكم الرسمية التى كان لكم السهم الأكبر فى تأليفها بذلك فرفضته . ولم تقو على قبول شئ منه . نعم كان هذا الرفض بناء على عدم إمكان تلك البعثة الوقوف وجه الشعب ، ولكن العبرة بالنتائج ، فإن رئيسها رفض المشروع وأظهر سخطه عليه فرده ولم يكن سعد هو الذى رسم البلاد الخطلة بعد نفيه . فقد أعلنت الهيئات المختلفة عدم قبول تشكيل الوزارة فى ظل مشروع كرزون . ولم يكد يظهر على المسرح السياسى ما كان يجرى فى الخفاء من تشكيل الوزارة حتى ظهرت شروط ثروت باشا بعدم قبول هذا المشروع أيضا . ولقد حقق ذلك ما جاء فى الوثيقة الثامنة (المحررة قبل نفى سعد بعشرة أيام) من برنامج ثروت باشا وهو عدم

استطاعة قبول مذكرة ١٠ نوفمبر (أى مشروع كرزون) أو الإشارة على البلاد بقبولها،، وحقق هذا أيضا ما جاءنا به ثروت باشا يوم تشكيل وزارته جها من أنه يمر الوفد الرسمى على ما فعل .

اذن ظهر كل الظهور أن الأمة قد سخطت من تلقاء نفسها على المشروع . وعلى الذى ينازع فى قوة عارضتها بدون تأخير سعد أن ينظر إلى ما قابلت به تصريح ٢٨ فبراير من النفور والسخط . فأين كان سعد وقت نشرتم هذا التصريح ؟ أما كانت الباخرة تمخر به عباب المحيط إلى سيثيل ؟ نشرتم تصريحكم وأقمتم له كما أقمتم الحماية الزينات والأنوار . ودققتم العيوب والنفور، وقلتم إنه حوى استقلالاً فهل تدخل سعد فى الأمر أو أشار على البلاد بعدم التسليم به ؟ لا . ولكن الأمة مع ذلك ضربت به عرض الحائط فلم تم تقفوها وقد عارضتكم فى سياستكم . ؟ أما ما تدعونه من أن المظاهرات كانت من التنظيم الزغولى ، فقول مردود يبطله حدوث المظاهرات العديدة بعد نفى سعد فى أكثر من مناسبة . وإن كنتم فى ريب من هذا ، فسلوا عما ككم العسكرية الناشطة فى هذا العهد على الخصوص على ما يوحى إلى المتظاهرين بالتظاهر .

المظاهرات عقيدة راسخة فى قلوب الجماهير ويستحيل أن يحصل إجماع على تنظيمها إذ هى وحنى وطنى لا شخصى . . ولهذا رأيناها كثيراً بعد نفيه . ألم تروا إلى يوم عيد استقلالكم كيف قابله الشعب بالمظاهرات : ألم تروا مظاهرات الأرياف . كدسوق وغيرها ، ألم تروا أفن موسيقى حديقة الأزيكية أبطلت . لكثرة التظاهر وقتئذ ؟ وهاهى عما ككم العسكرية قد حاكمت الكثير من المتظاهرين فهل تبين لما أن المظاهرات هى من عمل التنظيم الزغولى ؟ لقد كان سعد متفياً فى ما لعله وغائباً فى أوروبا وكانت المظاهرات فى عاى .

١٩١٩ و ١٩٢٠ قائمة على قدم وساق . قبل كانت هذه من التنظيم الزغولوى أيضاً . إنها لحجة ظاهر فسادها .

٢ — استكبر الورد التي رد سعد عليه حين منع اجتماع سيروس بأن قال أن هذا المنع فاتحة سياسية جديدة من استبداد مطلق ، فقد ظهرت في الرد جذارة سعد في تولى أمورنا ودلت دلالة كبرى على بعد نظره . لأن هذا المنع كان حقا فاتحة استبداد مطلق . فقد نفى سعد وأصحابه دون مراعاة مرض أو شيخوخة . ثم سجن زملاؤه واعتقل من تلام في العمل . وأقيمت المحاكم العسكرية لكل هاتف بحياة مصر أو حياة سعد . واشتدت وطأه الأحكام العرفية ، وصودرت أموال الأمة وحكم على أعضاء الوفد بغرامة أثقلت كاهلهم وكاهل البلاد . وهامهم يردون بيع أملاكهم من أجلها ، إلى غير ذلك مما فعلته أوزارة الماضية بإيعاز السلطة الإنجليزية كمنع الاجتماعات ومصادرة الحرية وربط الشباب في ذيول الخيل ومنع الصحف من ذكر سعد وصحبه وجلد الطلاب .

فهل كان سعد مخطئا في قوله . . . ؟ كلا !

٣ — أما جملكم فوز ، الزغوليين ، في انتخاب مجلس نقابة المحاماة سبياً في نفى سعد فقط دله على قصر نظرهم لأن الأمة بأسرها أشربت مبادئ سعد فالتفت حولها ؟ ولم تأمن إلا الجانب الأيسر منهم فقط . ولقد كان انتخاب مجلس نقابة المعلمين أبلغ معنى من انتخاب نقابة المحامين في العام الماضي . فقد انتخب اثنان من منفي سيشيل : انتخب عاطف بك بركات رئيساً للنقابة والاستاذ مكرم عضوا فيها . انتخب هذان الزعيان الثيوران وهما يقاسيان الآن ما يقاسيان ولم ينتخبا لأداء عمل في النقابة بل لمنى سام يدل على تعلق الشعب برعما البلاد .

ولقد كان انتخاب بلدية طنطا خير دليل على فوز « الزغوليين » ، وعلى هذا

القياس سيكون الانتخاب في مستقبل الأيام !

٤ — وما كانت عودة الأستاذ مكرم إلا مظرا عاديا جرت عادة الشعب به حتى بعد نفى الرئيس الجليل وزملائه . فإتينا لا نفى أن يوم توديع حرم سعد كان يوما ماجت فيه جموع الناس ووصفه الكتاب الإنجليز ، فقالوا إنه يشابه يوم استقبال سعد ، وهل اختراق المدينة وسط جماهير غفيرة يكون سببا من أسباب النفى ؟ ألم يملأ القوم بعض شوارع العاصمة الإفريقية بخيول العرب الراقصة على غير المألوف يوم عودة عدل باشا ؟ فهل يقال إن هذا يوجب نفى ؟

أما خطب الأستاذ مكرم فلم تكن مثيرة . . ولو كان فيها ما يخالف القانون لفضى على الصحف التى نشرتها .

٥ — بقي رى الجنديين الإنجليزين يوم عودة مكرم ولم يكن هناك دليل يثبت وجود رابطة بين هذه المودة وذاك الرى . وما كانت الأمة إلا راغبة فى الجهاد بطريقة السلية المشروعة ولهذا أعلن سعد غير مرة مقتله لأعمال العنف والشدة . ولقد تبين أن حوادث تقرب من العشرين عددا قتل فيها خلق كثير حدثت بعد نفى سعد على أنه لم تحدث إلا حادثة واحدة قبيل نفىه .

• • •

من كل هذا يتضح لكم سقوط الأسباب التى استندتم إليها فى تبرير نفيكم زعماءنا . وبعد هذا يسمعون رئيس وزرائكم إن رجوع سعد يحدث فى البلد اضطرابا ، أن هذا قول غير متركز على حقيقة فإن سعدا ما كان يوما مثار اضطراب وإذا أردتهم ذكرى فى ذلك فأذكروا إستقباله القنم . أذكروا الجوع الذى وقفت تحية بكل نظام . أذكروا أن إحصائيات الشرطة كانت يضاء من الحوادث فى ذلك اليوم رغم شدة الزحام وكثرة الاحتكاك .

فإن أردتم الاضاف وغسل ما أصابنا من الإهانة فاعيدوا سعدا وصحبه .

أعيدوم إلينا هنا في مصر لا في أوربا كما يقولون فإن بقاءهم في جبل طارق أو سيشيل أو في أية بقعة من بقاع أوربا عندنا سواء ولو أقاموا في قصور الملوك .

. . .

أبطال سيشيل

لماذا منح الاحتفال بهم ؟

« نشرت في جريدة البلاغ في ٢٦ / ٦ / ١٩٢٣ ،

غداً يستنشق مكرم وسينوت والتحاس وعاطف وفتح الله نسيم الوطن العليل ، بعد أن غيبوا عنه كرماً خسين وخمسة يوم وأوا فيها الهول ، وذاقوا المر ، ورشوا عن طيب خاطر أن يتركوا آلم وفلذات أكبادهم ، وأن يهجروا مصالحهم في سبيل إعلاء كلة بلادهم .

لا ندرى كيف كانت في الثغى معيشتهم ، ولا كيف كانت معاملتهم . وكيفنا أن نتصور معيشة الوحدة والعباد ، ولكن أبطالنا احتملوا صنوف العذاب لكي يخلص وطنهم من الأسر ، فقيدوا حرية أنفسهم بأنفسهم لإطلاق حريته . وأسبوا أنفسهم للخطر ورغبة في إنقاذه .

هناك في أقصى المحيط رى الانجليز بهم ، لا لذب سوى خدمتهم لبلادهم بأمانة ، أمرهم بالكف عن الاشتغال بالسياسة فرأوا من العسير أن يكف جنود الوطن عن الدفاع عنه والتضال في سبيله ، ورأوا من العار أن يهجروا الميدان وفيهم عرق ينض . فوققوا في وجه القوة وقالوا مع رئيسهم : « القوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات . فإتنا جيئاً مستعدون لقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادى . » .

عبثا نحاول تعديد فضائلهم . وعبثا نحاول تعيين مقدار تضحيتهم . فلندع ذلك للتاريخ يسجله في أبيض صفحاته . وكفانا غرا أن حق أبطال سيشيل ثقتنا فيهم ، وأن يبضوا وجوهنا ، وأن عرف العالم أننا أعطينا القوس باربها .

• • •

مرحبا بالأبطال وأهلا بهم ، احتفلنا أولم نحفل .. فام في حاجة إلى التثبت من مبلغ إخلاصنا لهم وقدرنا لتضحيتهم . ولولا معرفة الانجليز لذلك ما منعوا الاحتفال بهم . لقد رأوا مقابلة الشعب للخطمين له — رأوا كيف كان استقبال أصفر هؤلاء الأبطال سنا قبيل نفيم رأوا كيف استقبل الأستاذ مكرم بعد قضائه في إمطة اللثام عن خبايا بعثة عدلى شهورا في إنجلترا . انهم ليزكرون جلال ذلك الاستقبال ، وما كان مكرم آتيا من منفى بل كان في إنجلترا حرا طليقا . فيكف ذلك دلالة على تعلقنا هؤلاء الأبطال ولنمد إلى ذكراتنا ما قاله الورد النبى في ذلك في الوثيقة السابعة عشرة في سياق بسطه « الحوادث الأخيرة التى أفضت إلى أبعاد زغول وزملائه الرئيسيين ، فقد قال :

« وكان ولیم مكرم رأس أعوان زغول في إنجلترا وقد وصل إلى الإسكندرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ فالتقى هناك خطبة مثيرة وحضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على المحطات في الطريق في ٣١ ديسمبر وقابله زغول وأخترقا المدينة راكبين معا وسطا جماهير غفيرة زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداء ما يسقط النبى ، »

إذن فسالة الواجب الذى على طاعتنا لاستقبالهم أحسن استقبال مسألة مفروغ منها لا تحتاج إلى أى دليل . ولنبحث بعد ذلك عن الأسباب التى حلت على منع الاحتفال بأبطال سيشل .

ترى هل منعه خشية اضطراب الأمن كما يدعون ؟ لا نعتقد ذلك فليس هذا

الاحتفال بأول احتفال جرى في مصر . وما هم قد رأوا رأى العين كيف كان احتفال أهل مصر جميعاً بسعد وقت قدومه من أوروبا . وما هم رأوا قلة الحوادث في ذلك اليوم في الوقت الذي هجرت فيه الدور لاستقبال سعد . ولقد كانت من وطنية النشالين وقتئذ أن أعلنوا في الصحف إضرابهم عن النشل في يوم استقبال سعد وفلا تحقق إضرابهم . فسأله اضطراب النقام والأمن العام حجة دلت الحوادث على أنها راهية .

فهل نقول إنهم منوا بالاحتفال لأنه إعلان عن إفلاس سياسة معينة ؟ ذلك ما نبيل إلى الأخذ به ، فلقد هددوا ، وأندروا ، فما أجدى تهديدهم ولا إنذارهم حو قفت الأمة موقفا مشرفا لا يلين لها عود ولا تفت لها عزيمة ، فإذا استقبلت زعماءها بما هم به خليون ففى ذلك إعلان لنصر كلة الأمة .

على أن هناك سبباً آخر لا بد أنه لم ينب عن الإنجليز . فإنهم أمروا بمنع الاحتفال عملاً بمشورة تلك العصابة التي مهدت السيل لنعيم والتي لم تقبل تأليف الوزارة إلا إذا أبعد سعد وزملائه (١) .

فأصبح الاحتفال بهم اليوم يجرح هذه العصابة ، ولعل الانجليز يشفقون من هذا الجرح .

* * *

سعد زغلول لو أراد أن يكون ملكا لكان (٢)

نشرت في جريدة الأخبار في ٢٣ / ٨ / ١٩٥٣

مها توات الأيام ، وتناوبت السنين ، وتغيرت العهود ، فإن ذكرى سعد زغلول ما تزال كالصرخ الشاوخ قوية الجانب وطيدة الأركان وملء القلوب . فاسمه سجل خالد في تاريخ مصر الحديث ، وجهاده صفحة ذهبية لا يمكن أن يمس سرفها أو أن يطفئ وهجا أى غبار يثار أو أى قول يقال ...

(١) تراجع تصحيحنا وافية النفى المنشورة بصفحة ٢٧٥ — ٢٧٧ من هذا الكتاب .
(٢) كتبنا هذه المقالة لمناسبة ذكرى وفاته . سنة ١٩٥٣ بمدياق ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

ما قبل الجهاد

وعلى من يريد أن يعرف ، من يجولون أو يتجاولون تاريخ سعد ، أو أثر جهاده وكفاحه ، أن يرجع ببصره كرهة إلى انوراء ، ويتمتع بالظروف والملاسات التي اكتسفت بروزه إلى الجهاد والكفاح من أجل استقلال وحرية البلاد ..

فقد كانت مصر ترسف في أغلال الاستعباد إلى أقصى حدوده .. وكانت قبل الحرب العالمية الأولى واقعة تحت برآثن الاحتلال البريطاني وتير السيادة الميثاقية . ولما أعلنت هذه الحرب في خريف سنة ١٩١٤ أعلنت عليها الحماية البريطانية ، وسيقت سوق الانعام شرقا وغربا إلى ميادين الذل والحرب التي لا تمنحها ، ولم تكذب خبر نار هذه الحرب في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى هب سعد زغلول يطلب تحديد موعد في دار الحماية ليقابل هو وزميله عبد العزيز فهمي . وعلى شعراوى المندوب السامي ليفاتحوه في أمر حرية وطنهم واستقلال بلادهم . وكان لهم ما أرادوا ، وخاطبوا الأسد في عرينه بأبلغ حجة وأقوى بيان ..

وكانت بريطانيا في ذلك الحين ثمة بنشوة الانتصار بعد أن خرجت من تلك الحرب قوية ظافرة ، تيه على العالم فغاروا بكسبها الحرب . وبهزيمة ألمانيا وحلفائها . وكان يحكم مصر سلطان أجلسه الإنجليز ، بأيديهم قوة واقتدارا على عرشها . بعد أن عزلوا خديوها وقت إعلان تلك الحرب ، وأتوا بأحد افراد الاسرة الخديوية وجعلوه عليها سلطانا ..

وكانت تتولى الحكم في الوقت نفسه وزارة قبلت الحماية ، عند إعلانها وصعدت لكل ما أمر به الإنجليز من بنى وعدوان .

تأليف الوفد

وكان في البلاد وقتئذ من يفاخر علنا بمساندة الإنجليز ، وبأنهم لهم أسبياد . في هذه الظروف كلها وفي ظل الاحكام العرفية البريطانية وسيف الظلم والاستبداد منسلط

على الرقاب ، برز سعد زغول ، الى عالم التاريخ ، فآلف الوفد المصرى من أساطين الامة ومن خيرة أبنائها ، وقام ومن معه من زملائه أعضاء هذا الوفد يحاربون الاستعمار ويكافحون الاستبداد . وكانوا يحاربون ثورات متعددة وجبهات مختلفة ، كانوا يكافحون الإنجليز . وكانوا يكافحون فى الوقت ذاته السلطان والبرائى والحكومة والخوارج من أبناء البلاد ..

نضال شاق ووثبة وطنية

وزاد من مشقة نضال سعد زغول وجهاده أنه حين وثب ونبهته الوطنية السبرى ، كان وزملاؤه خلوا من كل قوة مادية وسلاح لهم إلا قوة الحق وسلاح الإيمان ، ولم يكن فى أيديهم من وسائل الكفاح سوى الكتابة والخطابة ، وكان كلاهما مع ذلك تحت سلطان رقابة الاحكام العرفية البريطانية ..

وبالرغم من ذلك كله شق سعد طريقه الوعر إلى الثورة ، وقاد البلاد أحسن قيادة ، وكسب لها مكاسب وطنية خطيرة ، ونجحت هذه الثورة أيما نجاح . ويضيق المجال عن تعداد ما فادته البلاد من ثورة سنة ١٩١٩ ، كما يضيق المقام عن ذكر ما أثر سعد زغول ، ومراقبته الوطنية الخالدة ، وما أصابه من عنف ونفى فى مشارق الدنيا ومغاربها ، ولا يتسع لبيان هذه المواقف وتلك المآثر الخالدة إلا أضخم المجلدات ..

عرضوا عليه الملك

ولذلك أقدم لمجريدة « الأخوار » واضح عذرى لظاهر قصورى عن إمكان الإلزام بتاريخ سعد زغول فى مثل هذا المقال ..
ولكننى سأكتفى بأن أبين نقطة واحدة فى تاريخ سعد ، قد لا يعرفها الكثيرون خصوصا من نشأ الجيل الحاضر ، فقد عرض عليه الملك ، وهو فى إبان جهاده فاحترقا هذا العرض ، ولم يلق إليه بالا ..

خطاب سعد السلطان فواد

كان من بين الرسائل الخطيرة التي أثار فيها سمسد زغول المطالب الوطنية الكتاب الذي أرسله إلى السلطان فواد في ٢ مارس سنة ١٩١٩ ونمى فيه عليه مسارعه إلى قبول استقالة المغفور له حسين رشدي باشا وعدم يكن باشا من الوزارة . .

فقد كتب سعد زغول إلى السلطان خطابا يلومه باسم الشعب على تصرفه هذا - ويقول :

« إن في ذلك متابعة الطامعين في إذلالنا ، وتمكيننا للمقبة التي ألقيت في سبيل الإذلال بحجة الأمة إلى المؤتمر - أي مؤتمر فرساي - وإيذانا بالرضى بحكم الأجنبي علينا إلى الأبد . .

ثم استطرد بعد ذلك قائلا :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كتمت مضطرين ، لاعتبارات هائلة أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم ، الذي خلا بانتقال أخيك المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحاية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم »

ثم وجه إليه الخطاب قائلا : لذلك عجب الناس من مستشاريكم ، كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة ، في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم - يا أرشد أبناء محروها الكبير محمد علي - أن تكونوا العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك ثم وصقة بأن له أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسؤولية عنها وفيه أكبر رجاء لها . . .

ثم طلب منه أن يذنب لفضله ويقف في صفها ، فتال بذلك غرضها ...

لندن تقصر خطاب سعد

ولم يمض أسبوع على توجيه سعد ، باعتباره رئيس الوفد المصري ، هذا الخطاب للسلطان ، حتى جن جنون الإنجليز واعتقلوا سعدا وبعض رفاقه ونفوم إلى جزيرة مالطة . . .

ووقف بعض النواب الإنجليز في مجلس العموم في ذلك الحين ، يفسر ماوراء ذلك الكتاب بأنه كان تهديدا من سعد إلى السلطان ، ولما أطلع سعد على هذا القول منهم ، وهو في منغاه ، أسرع فسجل في مذكراته — التي تشرفت بالاطلاع عليها — ولم تنشر بعد — ما يأتي : « والكتاب الذي أرسلناه للسلطان لا شيء فيه من التهديد . . . وإن كان يعد رفع رغبات الأمة إلى سلطانها تهديدا له ، فنعم هذا التهديد . ومن الغرض الكبير أن تحمل مسئولية أمام أية سلطة شرعية ، »

رسالة التاميس

وحدث أن نشرت جريدة التاميس في عددها الصادر في ٩ يونيو سنة ١٩٢١ رسالة لمكتبتها في القاهرة ورد فيها أنه أبلغ من ثقة أن سعدا كان قد رتب استقبالا في أول يوم من أيام عيد الفطر ، يماثل الاستقبال الذي يجري عادة في القصر ، وأنه بعد ذلك عدل عنه . . . فانتزعت سعد فرصة لقائه خطابا في حفلة عامة في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٢١ فعلق على تلك الرسالة بما يأتي :

« يجب على ألا أترك مسألة التشريعات تمر دون أن أعلق عليها ، سمعت هذه الإشاعة من قبل ولم أحفل بها ولا بتكذيبها ، لأنها خرافة لم تنظر على بال . وقد اخترعوا بجانبها خرافة أخرى يجب أن أردوها . قالوا إن زغلول يريد قلب

الحكومة إلى جمهورية يسكون هو رئيسها . نقلت إلى هذه الحراسة فكذبها لرواتها ، وأقول لكم — ولا أخشى أن أقول ما في نفسي ، لأنه لا يخشى الحق إلا الضيف وأنا قوى بكم — لم يخطر ببالى هذا الخطر أصلا ، ولم يرد بفسرى مطلقا ، والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ماثر ينافيه فقد ، قلنا فيه إن مصر ستكون دولة ملكية مستقلة . قلنا ملكية وما قلنا جمهورية . وإنا نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطانى ونحتفظ به . قلنا ذلك لكل مناسبة وفى كل مكان من أول يوم تشكل فيه الوفد ، وليس هذا كل شىء أريد قوله ، بل أريد أن أقول انى لا أبتنى عن هذا المركز الذى شرفتمونى به بديلا . لا أريد أن أكون موضع خوف ، بل أريد أن أكون موضع احترام ، فليعلمن أعدائى وخصومى ومن يريد الاطمئنان من جهتى ، فليس لى مطمع فى غير ما أنا فيه . . .

لامطمع له فى الملك

ولما عاد خصوم سعد إلى تريد تلك النعمة نفسها من جديد انتهز فرصة لقائه خطابا فى المنصورة يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، فمرح تصريحاً قاطعا بما يأتى :
« أما الملك الذى يشيرون إليه من قرب ومن بعد ، فإنه لم يخطر لى على بال . وإنى بعيد عن هذه الفكرة كل البعد ، فلا أعمل وليس فى كل حركاتى وسكناتى ما يشير إليها ، ولسكنهم تعودوا أن يحتلقوا الشىء علينا ثم ينتقدوه منا وما ينتقدون إلا أوهامهم وما اخترعوه . . . »

وعاد بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين إلى اتهام سعد صراحة بخيانته للعرش ، وبأنه يعمل على أن يكون ملكا . وكان ذلك إبان إجراء الانتخابات الأولى للبرلمان المصرى سنة ١٩٢٣ . . .

تصريح خطير

وضاق سعد ذرعا أمام هذه الاتهامات المتوالية التي لم يكن من غرض لها إلا إقامة العقبات في سبيل جهاده ، فعهد إلى مصطفى النحاس ، كسكرتير للوفد المصري ، أن يذيع سرا كان لا يزال مكتوما فصرح في حفل أقيم تكريما لسعد في نادي سيروس في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بأن [إنجليزيا ذا مقام كبير حضر إلى سعد وهو جويس في عدن . وفي طريقه إلى منفاه بميشيل ، فمرض عليه أن يكون ملكا فرفض قائلا : « إنه لا يتحدث عن مركزهما كان سموه ، إنما يتحدث عن شيء هو استقلال بلاده . . . »

هذا هو طرف وجيز لشيء من تاريخ سعد وعظمته ، ويؤخذ منه أن سعدا لو أراد أن يكون ملكا لكان له ما أراد ، ولكنه أقر خدمة بلده بالطريق التي رآها .

تعليق على هذا المقال

سجلت السيدة فريده ثابت في مذكراتها في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٣ أن المنفور لها أم المصريين أنهت إليها على مسمع من سعد أنه قد عرض عليه أحسن مركز فلم يقبل ، وأنه قد ودعها قائلا : « هذا أقل ما يجب وإلا أكون خائنا لوطني . . . » ثم قرر سعد أن هذا الذي عرض عليه كان وهو في عدن وقبل سفره إلى ميشيل بيوم واحد . . . وقد أفضى به إلى أصحابه بالحرف وهو مدون عندهم في ميشيل وأنهم لما عرفوه منه كادوا يطربون فرحا بردى ورفضوا هذا المركز العظيم مع أنه كان في شجن ملعون بعدن ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ما يأتي : « ولو أردت الآن أن اتفق معهم لما تأخروا . . . »

وبعد حوار صريح دار بينه وبين واضحة تلك المذكرات قال : . . . وقد

أنى البارحة أحد أعوانهم يمرض على ما عرضوه من قبل فثرت لكرامتى وكلته بشدة ، فعميت السيدة فيه على ذلك قائلة : « يا عمى ، وأنا صاعدة على السلم أمام المكتب سمعت رسول الإنجليز يقول : « لماذا لا تقبل ما عرضوه عليك فى عدن لتتفع بلادك بأرائك وتتفق معنا ، ومعاليك جاوبته بعنف حتى أنى خفت وصعدت بسرعة ، وقات لأم المصريين ما سمعته عرضا بالرغم منى فعدرة ، فقال : « لقد كان من الخير أن تسمى بنفسك ما قلته لصغية من قبل ، ثم قالت إن سعدا سكت قليلا وأنه بينما هو سابع فى تأملاته قال : « مسكينة مصر بمن فيها من الضعفاء ولكن لن يفلحوا لأن مصر استيقظت » (ص ٦١ و ٦٢) .

وقد أشار سعد لهذا الحديث بالذات فى مذكراته يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ قائلا :

« ذكرت اليوم أمام حرمى وصاحبتها فيه ثابت قصة يعقوب الذى قابلنا فى عدن وركب معى فى الأوتوموبيل وتكلم فى شئون مصر ولمح لى بقرب العودة وزوال الشدة وأنا أصير ملك مصر ، فقلت له : « إنى لا أبحث عن وظيفة ولا أبنى إلا استقلال بلادى . وأما السودان فإنه لازم لمصر ولا يمكنها الاستغناء عنه » .

فجالت فيه : « إن الورد النبى أشار فى كلامه مع وفد السيدات إلى هذه المقابلة بقوله : « إننا رغبنا فى الاتفاق معهن وفى عدن فلم يقبل ، وقالت حرمى : « إنه قال هذا للوفد : « إننا لا نعرف ماذا يريدن ولم يقبل الاتفاق معنا » ، وهذا نفس ما ثبت فى مذكرات السيدة فيه ثابت .

* * *

ومن ضمن الوثائق البريطانية السرية التى نشرتها « الأهرام » برقية تاريخها ٢ أبريل سنة ١٩١٩ من النبى إلى كرزون جاء فيها أنه « تبين من خطاب بعث به اسماعيل صدق باشا إلى شقيقه فى القاهرة أن زغول وثلاثة آخرين من المصريين المبعدين إلى مالطه فى مسكر اعتقال لأسرى الحرب فى بولقرستا » ، ثم تابع

إنذار الجنرال وطنس قائد القوات البريطانية في ذلك الإنذار الذي سبق أن بينا ظروفه في ص ٣٣٨ من هذا الكتاب ثم اتبع ذلك أنه قسّد أبرق عقب ذلك إلى رئيس وزراء بريطانيا احتجاجاً على ما حدث في ذلك اليوم ...

وفي ص ١٩٢٨ كتب يقول : « ... ما حصل من المظاهرات عقب قيامنا ومن أجل إبعادنا ملأت قلوبنا سروراً واحتجاجاً حتى كادت تحجب السجن إلينا ، وافعمت شكراً لأمتنا وهانت علينا نفوسنا ... »

ثم كتب عقب ذلك ما سبق أن أشرنا إلى جوهره في ص ٣٨٩ و ٤٥١ من هذا الكتاب .

وقد تراسل سعد وحرره أم المصريين وموفق مصمكر المنود بالسويس وعدن بعض الرسائل والبرقيات ، فبعث إليها من ذلك المعسكر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول : « ... ورغم فراقنا وشدة رغبتي في وجودنا معا فإنني استحسنيت فكرة تأجيل سفرنا الآن ، وأفتخر بالشعور الوطني الذي سهل عليك ما أعرف أنه كان صعباً جداً عليك ، وإن بنى وطني يستحقون منك مثل هذه التضحية . ومما كان في فراقنا من ألم فواجبنا أن نتحمل هذا الألم بكل ثبات وصبر والله عاقبة الأمور ... »

وفي خطاب أرسله من عدن إليها في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٢ عرفها بأنه إذا لم تأتيا خطاباته فإن ذلك يكون من فعل السلطة العسكرية ثم قال إن الجرائد العربية لاتصله وإنما يأتون له أحياناً ببعض الجرائد الفرنسية والإنجليزية بدمرو وزمن طويل على صدورهما ثم قال لها : « وقد قرأت في بعضها تعادلك للأمة بالعداء لنا فسررت من هذا التداء ، وهنأت نفسي على أن لي بمصر نفساً عالية مثل نفسك تصدر منها الأفكار النيرة والآراء السديدة ، والله أسأل أن يحقق آمالنا ويحسين أحوالنا والسلام ، (رسالة) اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين والمرحوم الأستاذ محمد القادر حمزة . »

ولعل أحسن ما تكتمل به هذا الباب ما وصف به سعد اعتقاله وبعض نواحي
نفيه ورفاقه في خطبته التي ألقاها يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (وذاك غير ما
امتثلت به مذكراته) ما يأتي :

« في مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة العاشمة في عنفها على الحقوقي مأمته .
أحاطت منزلي من كل جوانبه بمساكر مدججين بالصلاح ، وأدخلت جانياً منهم
فيه ، فلزوا قاعاته وطبقاته وأقاموا منهم أربطة على أبوابه ومنازه ، وصعد بعضهم
إلى مخدعي فأزجوني من نومي . وأرادوا أن يقبضوا علي قبل أن ألبس ثيابي
فلم أمكنهم حتى لبستهم ثم انزلوني وهم يحيطون بي . وحرى من خلفي قرياً زمالتي
فنعوها . واركبوني عربة من عربات الاسعاف تتقدمها سيارات أخرى تملؤها
جماعة من الضباط والعساكر ، وبأيديهم البنادق مصوبة من خلفنا لإطلاقها على
كل من يتتبع خطواتنا . فملوا ذلك من غير حرك أعطوه ولا قرار تلوه . ولا كتابة
أطلعوني عليها ولا تعيين للجهة التي وجهوني إليها . وساروا بنا إلى السويس في
طريق غير محدد . بلا ماء ولا زاد إلا قليلاً من الخبز تكرم على بعض الضباط
بقلعة منه مع شيء من الجبن قبلعت بها . وما زال السير يجد بنا في هذا الطريق
العائر يحطنا نارة ويرفنا نارة أخرى من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة
بعد الظهر حيث أوصولني إلى معسكر الهنود . وتلقاني بعض الضباط وأزلفني في
خيمة مفضة الرياح من خروفا بعد أن قدموا لي شيئاً من الطعام فأكلت ونمت
بلا بوس إذ لم يسمحو لي بأخذ شيء مني ولكني بحمد الله لم أشعر بتعب مع
أنني كنت أقرب من سير ساعة واحدة بالسيارة في الطريق المبدول لكن الله أمدني
بقوته وجعلني أتحمل كل هذه المشقات من غير أن أشعر بشدتها . وفي الليلة التالية
اتصل بي صبي الذي قبضوا عليهم من بعدى فألست بلقائهم ، وسرني ما رأيتهم
عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة والنفوس المطمئنة ،

ومكثنا في هذا المعسكر إلى ٢٩ ديسمبر حيث أمرنا في آخر الشتاء بالاستعداد للسفر في ظرف نصف ساعة . فدهشنا لهذه المفاجأة . واتصرف كل منا بحزم متاعه ثم أركبونا في سيارة مغلقة إلى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء ، فازلونا إلى زورق فيه بعض الوطنيين الذين بكوا لفاتنا في تلك الساعة بكاء مرا . وكنا نطمئن خواطرمم بالإشارة تارة وبالكلمات تارة أخرى .

وصل بنا الزورق إلى السفينة وإذا بها مملوءة بالجسود الهندية ، ونزل كل منا في الحجرة المعدة له وعلنا حينئذ بأن وجهتنا عدن التي وصلناها في مساء يوم الاربعاء ٤ يناير ثم بعد أن أقنأنا بها إلى ٢٨ فبراير نقلونا إلى سيشيل ثم نقلوني إلى جبل طارق حيث أقت من ٣ سبتمبر إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ ثم أفرج عني في ذلك التاريخ .

فحينئذ كل هذه المدة في سجون ومعاقل تختلف ضيقا وسعة باختلاف الجهات ، قضيناها بمجزل من الناس لا يجتمع بنا أحد منهم إلا ياذن ولا نرى أحداً إلا تحت أعين الرقباء . ولا تروض أجسامنا إلا كما يريدون . ولا نتحرك في مكان إلا حسب ما يرسمون . ولا نعلم من أمور الدنيا شيئاً إلا بمقدار ما يسمعون . ولا نلقى كتاباً من أهلنا إلا إذا فتحوه وبحوثه . ولا إشارة إلا قرأوها وحكوا بضعة تبليغنا إيها ما بنصها أو بفادها . ولا تصدر منا رسالة إلا بعد اطلاعهم عليها وسماحهم بإرسالها ، وحطروا علينا أن لا تكلم حتى عن الصحة . حتى عن الهواء . وحرموا على كل مصري أن ينزل إلى جبل طارق . ومنعونا من أن نستخدم أي إنسان بدون واسطتهم أو نعامل أحداً من غير اطلاعهم . ولكن هذه القيود هل شديتها وهذه المعاملات على قسوتها لم تحدث في نفوسنا آلا . ولا في قلوبنا حزناً . ولا في إيماننا ضعفاً . ولا في ثقتنا بالمستقبل شكاً . بل كنا نتعذب آلامها ونرتاح لماضيها ، اعتقاداً منا بشرف العمل الذي من أجله نفينا . وببإله القصد الذي بسببه وقعنا في هذا العذاب .

أى شرف أكبر من الشرف الذى يحرزهُ من عرض نفسه لفداء وطنه ، بل
أية لذة أشهى للنفس وأحل من اللذة التى يجدها الوطنى فى تعذيبه لمصلحة بلاده ؟
وفوق ذلك فإننا كنا نعتقد أن من ورائنا أمة حية يقظة أدرت لأول وهلة أن
القصْد من هذا النقي لم يكن إلا إرهابها وإضعاف إيمانها وزعزعة ثقتها بزعمائها
وأنها لم تزد يارهابهم إلا إطمئنانا ولا بإضعافهم إلا إيماننا . ولا بتشكيكهم إلا يقيننا .
نعم كان هذا قصدهم توهمها منهم أن هؤلاء الزعماء هم الذين نبهوا الأمة من غفلتها .
وأيقظوها من نومتها . وأنه يكفى إبعادهم فى تسيانها إياهم وتخليع عنهم ، واتباع
غيرهم من مرضى القلوب أنصارهم الذين ظاهروهم على هضم حقوقها والتكئين
لهم فى حكمها ، ولهذا فإنهم بعد أن باشروا هذا النقي جاءوا بمشروع كيرزن وحاولوا
أن يميلوها على قبوله فى صورة أخرى وتحت اسم آخر . فى صورة منحة وباسم
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٠٠ .

الباب الثامن

مولد عزب

حزب الأحرار الدستوريين

أصل منشئه وسبب وجوده

ورد في بحوث الأهرام ، الشيء الكثير عما كان يضمه الإنجليز من حقد وكره لسعد زغول والوفد المصرى وبنض ثورة سنة ١٩١٩ ، ومما كانوا يفصحون عنه من ميل إلى كل خارج عليه وإلى كل ناظم على هذا الوفد . . وشاءت سياستهم الاستعمارية الجبيلة على المبدأ المأثور عنهم : « فرق تسد » ، أن يسموا في أحاديثهم ووثائقهم أنصار الثورة « بالمطرفين » ، وأنصار الخارجين عليها « بالمعتدلين » . . .

ففي وقت البحث في سفر سعد وبعض أعضاء الوفد المصرى إلى مؤتمر الصلح بفرساي وسفر رشدى باشا وعدلى باشا إلى لندن ، عارضت وزارة الخارجية في سفر الأولين ورجحت بآدى الأمر بسفر الآخرين — وذلك على ما ورد في الفصل الثامن من بحوث الأهرام — وقد صب الإنجليز جام غضبهم على سعد لجرد جراته على المطالبة بالاستقلال ، ولتقديم هريضة هدد بها السلطان على ما سلف البيان . . .

وجاءوا أخيراً ، وبعد نفى سعد ورفاقه في المرة الأولى ، يرفضون التصريح للوفد المصرى بالسفر إلى باريس في برقية إيرل كيرزون وزير الخارجية البريطانية المرسلة إلى سيرملن شيتها م في ١٧ / ٣ / ١٩١٩ ، والى يقول له فيها إن من أسباب هذا الرفض أن « ليست هناك أرض مشتركة للبحث يمكن أن نلتقي عليها . وفضلاً

عن ذلك ، فإن السماح لهم بالجميـء إلى هنا بعد الحوادث الأخيرة التي ذكرتها من شأنه أن يبدو وكأننا خنينا القوة حين فشلت رسائل الإقناع ، كذلك فإن مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد ، وسيصبح من العسير — إن لم يكن من المستحيل — على السلطان والعناصر الوزارية والمعتدة المحافظة على موقفهم أمام هؤلاء الزعماء (الفصل ١٥ من بحوث الأهرام) .

وجاء في هذا الفصل وعقب ما تقدم أن لورد كيرزون ألقي خطابا في مجلس المورخات في ٢٤ / ٢ / ١٩١٩ قال فيه : « إن هدف الثوار السلب والنهب ، واستدل على ذلك « بأن علاء الأمة لم يشتركوا في الثورة . . وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم لبريطانيا حتى الآن ، يبدلون أفعى ما في وسعهم لتهدئة الاضطرابات . . . ثم صرح « بأن الحكومة البريطانية لم تبد أدنى معارضة أو سوء نية ، نحو بحى رشدى باشا رئيس الوزراء المستقيل أو عدلى باشا وزير المعارف المستقيل الى لندن ، وأثنى عليهم . . . ثم اختتم خطابه قائلا : « إن زغول باشا وأغوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وإنهم قوم غير مسئولين غرضهم إخراج الانجليز من مصر III

وفي الفصل ١٨ من تلك البحوث عاد الحديث طويلا في سفر هؤلاء هؤلاء أبدى فيه الإنجليز ترحيبهم بسفر رشدى باشا « لإجراء مباحثات معهم بشأن المسائل الخاصة بمستقبل علاقاتهم مع مصر في ظل الحاية ، والاصلاحات الدستورية المصرية . .

وأشير إلى أن ردهم بشأن التصريح لرشدى باشا وعدلى باشا بالسفر إلى لندن ولم يؤد إلى إقناع السلطان والوزراء بتعديل موقفهم

ثم قالوا — وكان ذلك على لسان سيرورنالد جراهام وكيل وزارة الخارجية ما يأتي : « وعلينا ألا نقسوا عليهم لاتخاذهم هذا الموقف ، لأن موقفهم أصبح شديد الصعوبة بمجرد أن بدأت مجلة الاستقلال تتدحرج ، والساسة المصريون غير مشهورين بشجاعتهم الأدبية . . . ففى حين أننا نرحب بالوزيرين ، فإنه ليست هناك أرض مشتركة للبحث مع سعد زغلول ورقاقه من الزعماء غير المستوليين الذين عيشوا أنفسهم بأنفسهم لنرض القيام بأعمال إثارة تستهدف غاية اعتنقوها لطرده البريطانيين من مصر .

إن جميع هؤلاء الرجال رجال لا يمكن التفاهم معهم ، ولا يمكن لهم أن يتفهموا أن يكون لهم مكان أو تفضيل ما دام الحكم البريطانى فى مصر قائما . وقد ظلال سعد زغلول خروجه من الوزارة كوزير للمواف بعداء دائم للنفوذ البريطانى لا يقبل المساومة ، وبعد خروجه من الوزارة أصبح أشد قسوة فى مشاعره المعادية البريطانيين .

ثم عرضت المذكرة لموقف سعد الساداتى من لورد كلفنر بوصفه زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ .

وسبق أن علقنا على هذا الموقف فى ص ٨٢—٨٦ من هذا الكتاب .

ثم اختتم سيرورنالد جراهام مذكرته آتفة الذكر بقوله :

« وواضح أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مع مثل هؤلاء الرجال أى سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى . .

وجاء فى نهاية الفصل المذكور أن سير ملن شيتام قد أخذ رأى مستشاريه الرئيسيين ، فاتفقوا معه فى التوصية باعتقال سعد باشا فوراً بعد أن جعلت منه دعايته الحيثية إنساناً يفوق خطره أياً من المشايخين المحتجزين فى ماطله منسبذ بداية الحرب . .

وفي الفصل ٢٤ من تلك البحوث، أظهر الإنجليز فرحهم لما علموا به من وجود
التشاق بين عناصر الثورة، ففسد جاء في تقرير الجنرال القنبي الرسمى السرى
الاسبوعى المؤرخ ٢٧ إبريل سنة ١٩١٩ المرسل إلى إيرل كهرزون في هذا الشأن :
« وقيل إن انشقاقات حدث بين المسؤولين من ناحية وبين الطلبة الذين ظلوا دائماً
العمود الفقري الذى يستند إليه حزب المتطرفين . فقد وجه الطلبة للمسؤولين تهمة
الجنون وعدم الاعتراف بالحقيل ، ... »

وفي الفصل ٢٦ من نفس البحوث جاء في تقرير القنبي المؤرخ ٤ مايو
سنة ١٩١٩ ما يأتى :

« وقد جرت محاولة لتشكيل حزب من المعتدلين الذين يريدون ترك مسألة
الحماية جانبا وتركيز اهتمامهم على المسائل ذات الطابع العملى المتعلقة بشؤون التعليم
والرى والزراعة ، »

وظلت التقارير البريطانية الرسمية المنشورة في باقى بحوث جريدة الأهرام
تتحدث عن حزب « المتطرفين » ، وتقصد بهم سعد زغلول وأعضاء الوفدا المصرى
والشعب الذى يؤازرهما ويؤيدهما بالدم وبمختلف التضحيات ، كما أخذت تتحدث
عن حزب « المعتدلين » ، وتقصد بهم المخالفين لسعد زغلول ومن ينظمهم بصفة
هامة ... إلى أن قال القنبي في تقريره المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور في
البحث ٢٤ من بحوث جريدة الأهرام في حديث عن « أصحاب الأرحام المعتدل » أشار
فيه إلى أنه سيتوقف مسلك جانب كبير من المتطرفين على نتيجة المفاوضات مع
سعد ثم قال بعد ذلك ما يأتى :

« ويبدو أن الموقف الحاضر يتلخص في أن عدلى باشا يسكن وحسين باشا
رشدى ومحمد باشا سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين البارزين يسعون لإقناع سعد
زغلول ورجال حزبه بقبول نوع من الحل غير مطالبهم المالية ، وهناك بعض

من أعضاء حزب زغلول يميلون إلى الإصغاء إليهم ، ولكن الحزب ، بوجه عام ، في انتظار قرار سعد زغلول .

فإذا أظهر سعد عنادا يسفر عنه انفصام في حزبه ، فإن علينا أن ننظر لنرى ما إذا كانت مجموعة عدل يمكن مستعدة لأن تتقدم غلاية بيرنامج مستقل عن سعد زغلول — وفي هذه الحالة فإن علينا أن ننظر لنرى ما إذا كانت ستستطيع أن تحصل على تأييد جانب كبير من الرأي العام .

وفي برقية من الإبرل كيرزون إلى المارشال النيبى في ٢٠ يولية سنة ١٩٢٠ ومنشورة في ذات الفصل من البحوث أشير فيها إلى ، أن معاهدة التحالف المقترحة ستكون بين حكومة صاحب الجلالة والسلطان (فواد) ، وعلى هذا فلا بد من إدخال السلطان في المفاوضات . . .

ثم تحدثت هذه البرقية عن مندوبي الحكومة المصرية الذين يتولون المفاوضات الرسمية فقالت إنهم لا بد أن يعينوا من قبل السلطان وبذلك يترجم المفاوضات بالنيابة عن مصر ، ! !

ثم استرسل كيرزون يقول :

« ومن الواضح أن عدل الذي وقف موقفا معتدلا ، وكان له نفوذه المساعد الكبير ومعه زغلول وواحد أو اثنان من رفاقه يجب أن يكونوا أعضاء في الوفد ، ولكن السلطان سيرغب على وجه التأكيد أن يكون معهم رجال آخرون يتمتعون بثقته الشخصية . »

إلى أن قال :

« والمهم في الأمر أن يكونوا رجالا متعاطفين مع السياسة التي تتبعها الآن ،

وتناول باقى الفصل ٢٤ من بحوث جريدة الاهرام تعيين عدلى يكن باشار نيساً
لوزارة فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ وما قام من خلاف عنيف بينه وبين سعد بشأن
تأليف الوفد الرسمى الى المفاوضات .

* * *

ويتعين على من يريد التحقق من هذه الحقبة الهامة من تاريخ الوفد المصرى
ووقوف سعد موقف القائد اليقظ فى أشد المعارك ليمنع ، دعاة الهزيمة والتردد ،
من أعضائه كما أسماهم ، من إثارة الالتفات فى الأمة وانحيازهم الى الإنجليز — يتعين
على من يريد معرفة الحقيقة بأجل صورها أن يراجع مجموعة خطب سعد زغلول فى
تلك الفترة ومقالاتنا عن وزراء الحماية ، المنشورة فى ص ٢٠٣-٢٧٥ وكذلك يوميات
أستاذنا الفاضل محمد كامل سليم فى جريدة الأخبار من يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٩
الذى بين فيه ، ظهور عدلى على المسرح ، الى يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٩ (١) وقد
كشفت هذه اليوميات عن غيبات كثيرة حيث أظهر فيها سعد زغلول بتفصيل واف
وبما يعتبر بمثابة مذكرات إيضاحية وتفسيرية أن عدلى كان رسول ملز إلى الوفد وأنه
لم يكن مطمئناً إلى بعض زملائه وأنه واجه أغلبية أعضاء الوفد بأنهم مستعدون
لقبول أى حل من قبل لجنة ملز . وقد ورد فى يوم ٩ يولية سنة ١٩٢٠ من هذه
اليوميات أن ملز أرسل إلى سعد من يطلعه على برقية أرسلها إلى النبي فى ٢٠ يولية
سنة ١٩٢٠ قال له فيها إنه لا بد من اشتراك السلطان وبعض الوزراء فى العمل ،
لأن المفاوضات الحالية ليست فى الواقع إلا مناقشات بقصد اكتشاف مدى
الاستعداد الموجود عندكم ، ولتأية الآن لم تحدث مناقشة أصلاً فى مركز السلطان
وقانون الوراثة ، ولذلك نرجوكم كتدوب سام أن تتكلموا فوراً مع السلطان

(١) يراجع نس برقية الى سعد فى مقالنا الخامس من « وزراء الحماية » ص ٢٢٢ —
٢٢٢ من السكتاب :

وتظلموه على الموقف كما هو وتؤكدوا له أن حكومة جلالة الملك ليس في نيّتها مطلقاً أن تفصل إلى حل وراء ظهره ، - وقد رد سعد على هذه البرقية ردّاً عنيفاً كان أبرز ما فيه قوله : « إننا لا نقبل بقاء جنتى واحد من جيش الاحتلال عندنا . كما نرفض الاشتراك مع غيرنا في المفاوضات ، وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان . . . بل لا نقبل هذا السلطان نفسه . »

وأثبت الأستاذ كامل سليم في يومياته في ١١ يولييه سنة ١٩٢٠ أن سعداً وأعضاء الوفد كما كانوا يظلمون على مشروع ملتر الأول الذى أسفرت عنه مفاوضاتهم مع لجنة مائز ، حتى أصابهم دهشة بلغت درجة الذهول وبلغ اليأس بالرئيس خاصة أقصى الحدود واعتبروا كل هذه المواد (وكان قد سردها) في صيغتها وأهدافها مخالفة كل المخالفة لكل ما جرت المفاوضات فيه وهدفت إليه واتفقت آراء الأعضاء جميعاً على رفضها وعدم قبولها بأى حال من الأحوال

وقد وضع الوفد مشروعاً غير ذلك المشروع وأرسله إلى لورد ملتر، ويكتب الأستاذ كامل سليم في يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠ يقول : « إن الوفد اجتمع في صباح هذا اليوم بكامل هيئته ، وبعد قليل وصل عدلى وأبلغ المجمعين أن ملتر اتصل بليونوفا به وأبلغه أنه ساهط على مشروع الوفد ووافضله ، فأطن الرئيس سعد في شيء من الغضب والعزم ضرورة قطع المفاوضات والعودة فوراً إلى باريس . . . ولكن أغلبية الأعضاء ومعهم عدلى رأوا ضرورة التريث وضبط الأعصاب في هذا الظرف العصيب ، واقترحوا أن يذهب عدلى لمقابلة ملتر بعد ظهر اليوم ليتعرف رأيه الأخير قبل أن يصدر الوفد قراراً . . . »

ثم سجل بعد ذلك مدى تضامن أغلبية أعضاء الوفد وتعاونها مع عدلى ثم مدى ما داخلكم من ملل ويأس . وفي يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٠ ورد في تلك اليوميات

« أن سعدا لم اليوم أن عدلى ورشدى ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعمد على حلوه اشتركوا فى وضع مشروع جديد فى ثلاث عشرة مادة بفكرة أن تكون الطريقة التى يرونها مرضية لاستئناف المفاوضات ، وأن عدلى حله بنفسه الى ملز بدون أن يطلع الرئيس سعد عليه قبل أن يقدمه الى ملز ، فاستاء سعد استياء شديدا لهذا التصرف وازداد استياؤه أضعافاً مضاعفة بعد الاطلاع عليه ، وقال فى غضب : إن هذا المشروع غير صالح لأن يكون أساساً للمفاوضات لأنه جامع لكل أركان الحماية ولا يجوز لنا أن نتفاوض على أساس الحماية ، »

وفى يوم ١٥ أغسطس ١٩٢٠ كتب الأستاذ كامل سليم فى يومياته الشيء الكثير عن انقسام الوفد وانحياز أغليته الى عدلى وأن يأسهم من الجهاد قد بلغ أقصى حده لدرجة أن عبد العزيز فهمى صرح تبرا للتساهل مع الإنجليز قائلا : « نحن هنا شحاؤون نشعت منهم استقلالنا ، فاعتبر سعد هذه القولة منه كبيرة ثم علق على ذلك قائلا :

« لا يجوز أن تكون هذه الروح الوضيعة فى رجل كريم على نفسه ، لقد كان عزيزا على أن أفوض هنا وأبناء وطنى ينكل بهم فى مصر تنكيلا ، ويعذبون طلبا وعدوانا ، إن ذكرى الشباب المصرى الذين كانوا يعرضون صدورهم للرصاص ويموتون شهداء وعلى ألسنتهم الهتاف باسمى واسم الوفد واسم الوطن تكفى للملء نفوسنا بأعظم أنواع الشجاعة وأشد أنواع السخط والمقت لاولئك المستعمرين الذين سطروا على بلادنا كايستولوا القتل والصوم على الأبرياء الآمنين... نحن شحاؤون !!

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ، ما أن شمرت به وأنا مخاطب هؤلاء الإنجليز إلا كما يشمر القاقى حين يخاطب الص يطلابه برد الامانة التى سرقها ويطلابه بالاستقامة بعد أن حاد عنها ويطلابه بتنفيذ الوعود التى قطعها

على نفسه - صود الشرف التي التزم بها ليرد الى حق الذي اغتصبه ، فاذا كان هناك من يخجل ويشتت ، فهم الإنجليز واذا كان هناك من يطالب بفجاعة وفساد فهم الممصريون ، ومتى كان المطالب بحقه شحاذا ؟ ومتى كان المطالب بماله ضعيفا خجسولا ؟

والله انى لا عجب كيف يمرق ملتر وهؤلاء المستعمرون أن ينظروا في وجهي وأنا أطالبهم بأن يكونوا شرفاء فينقذوا عيودهم بالجلال . لكن ينقذوا شرفهم وسمعتهم من العار والشنار ، ويتركوا بلادى التي سرقوها بالهيل الشيطانية وبالحديد والنار ، هذه روحى وأنا أخاطب هؤلاء القوم وتلك هى روح عدلى وأصحابه المهازيل وهذا فى الواقع هو سر الخلاف بيننا وسر البلاد .

ثم سكك سعد وأطرق قليلا وقال فى انفعال حزين « ماحيلتى فى رخاوة بعض الاعضاء . إن مصيبتى فى ضعفهم وهزالهم أن الواحد منهم ليفرح اذا دعاه عظيم من الانجليز ليتناول الغداء معه ، وأنا والله لأفرح ولا أقبل أرفع نيشان يأتينى من ملك هذه البلاد ، وما ليبت دعوة إلا كنت لها كارهما ، وعليها ساخطا ، لأنى أعزبرها نفاقا فى نفاق وآتية من قوم هم خصومى وأعدائى وأنا عديم الدود .

ماحيلتى الآن وقد أخذ بعض الاعضاء لا يخرجون حين يظهرون الذين يأسا أو طمعا فى دخول الوزارة الجديدة التى سيكون عدلى رئيسا لها بكل تأكيد ؟ إن نفوسهم قد هزلت ، وهذا شرما يصيب الرجل . والرجل المجرع فى كرامته وكرامة أمته ولا يشور هو رجل مسكين يستحق الرثاء والاحتقار ولا يرجى منه خير على الاطلاق . . . »

. . .

وفى ١٨ سبتمبر ١٩٢٠ كتب الاستاذ كامل سليم فى يومياته يقول إن سعدا

أخبره بأن عبد العزيز فهمي قد ألح عليه أن يزيد من اتصاله بعدل لأنه يقطع بأنه سيكون نافعا جدا أو ضارا جدا اذا تولى المفاوضات القادمة، وأن سعدا رد عليه بأنه لا يتنبأ بعدل ولا يقبل المفاوضة إلا إذا كان هو رئيسها وإن ينتخب من يكونون معه . وإن الرئيس أخبره بأنه يشعر شعورا قويا بأنه إذا لم يكن متوليا أمر المفاوضات في المستقبل ضاع الأمر على مصر ... وأخذ في باقي اليوميات يظهر ما كان يفضي به اليه سعد من أن أخوف ما يضافه الآن الانقسام في الوفد ثم نقل عنه أن كل ذلك لا يضعف همته ، وأنه قال له : « وما وثقت بي الأمة لاغرر بها بل لكي أسلك بها سواء السبيل .. ولقد نفرتها من الخاية فنفرت ورغبتها في الاستقلال فرغبت ، وحملتني على كثير من الضحايا فضحت ، وإن لمن أكبر الجرائم أن أصور لها بعد ذلك كله الخاية في صورة الاستقلال وأن أحملها على ما تكره ... »

وظل الحال على هذا المتوال في باقي اليوميات الى أن ثبت في يوميات ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أن عدلي تكلم مع ملتر في بعض أمور جاء فيها أن ملتر قال ما يأتي : — « المهم الآن أن تقوم في مصر وزارة محترمة .. وزارة ثقة يؤيدها الوفد ... فعلق سعد على ذلك بقوله : « .. وأنا أعلن الآن أن للوزارات أيا كان تشكيلها وأفرادها لا يجوز لها أن تنتظر تأييدا من الوفد مادام مشروع ملتر الحالى هو الأساس لأنها إما أن تكون خادعة أو مخدوعة ! تكون خادعة اذا كانت تعرف وقائع حالنا وتقبل الحكم اعتمادا على ضعف الأمة من جهة والسعي في تفريق كلمتها بوسائل الترغيب والترهيب لخلها على قبول ما ترضه الآن ، وتكون مخدوعة اذا ظنت أن الانجليز يسلمون لها بقبول التحفظات بعد أن رفضوها ، ولم يعلقوا حتى مجرد رفضها عليهم من وكلاء الأمة ... »

وفي يومى ٥ و ٦ نوفمبر سجل الأستاذ كامل سليم فيهما حرفيا ما يأتي :

٥ نوفمبر ١٩٢٠ :

اجتمع الوفد في الساعة العاشرة صباحا ولم يتغيّب أحد من الأعضاء وبعد نصف ساعة حضر عدلى وأبلغ الوفد أنه تناول العشاء مع ملتر ولم ينس عدلى أن يذكر أنه قدم التهنئة للمر على خطبته المعتدلة الصريحة ثم قال : إن ملتر حدد يوم ٩ نوفمبر لعقد آخر جلسة بين الوفد واللجنة وعلى أن تكون هي جلسة التوديع كذلك ، ويستطيع الوفد بعدها أن يسافر إلى باريس في أى وقت يشاء ، فعاتبه الرئيس على تهنئته ملتر على خطبته التي حدد فيها وأندرت ثم هو يعلم أن ملتر لم يقبل تحفظات الأمة التي يعلق الوفد عليها أعظم الأهمية إلى درجة أنه قرر قطع المفاوضات إذا لم تقبل . كاتابه لأنه لم يدافع عن هذه التحفظات بأى شكل من الأشكال على أساس أن الأمر لايعنيه .

فأجاب عدلى في ثوب من الانفعال بأن الطرف لم يكن مناسباً في ودية عشاء وأنه لم ير معنى للدخول في مناقشة أو جدل في هذا الموضوع مع ملتر بعد أن ظهر رأيه الحاسم فيه مرارا وبعدة أن دافع الرئيس نفسه عنه دفاع المستميت بغير جدوى .

فغضب الرئيس عليه قائلا في ابتسامة خفيفة ساخرة : لاأقل من أن تظهر الأسف لأن تنطوع بالتهنئة ، فليست المناسبة مناسبة تهنئة وثناء ، إنما هي مناسبة أسف وثناء ، فأجاب عدلى : أنا لم أر أن أجعل العشاء جنازة وتعمية ..

فرد الرئيس : إذن رأيت أن يكون العشاء حفلة فرح وتهنئة ...

وهنا تدخل الأعضاء في المناقشة وتكلم عبد العزيز فهمي والمسيكياتي وغيرهما ودافعوا عن عدلى الذى أظهر الغضب والانقباض ولم يستطع مع قدرته الرائعة على ضبط الأعصاب أن يخفيها ثم خرج من الجلسة بحجة أنه مرتبط بموعد مع صديق .

٦ نوفمبر ١٩٢٠ :

قال لي الرئيس سعد أثناء تناول الشاي معه : « إن الذين لا يتشددون في التحفظات
صغار الاحلام ضعاف القلوب ، لأن هذا موضوع لا يقبل الملاينة ولا المهادنة
ولا المساومة فالمسألة إما حماية أو استقلال . . . »

وفي حديث لعبد العزيز فهمي مع الاستاذ كامل سليم في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠
ملى . كله بالياس ذكر له أن مهمة الوفد قد انتهت وأن ثورة سنة ١٩١٩ قد انتهت
تماما . . . وقد أقاض في هذا المعنى بما يحز في نفس كل وطني لأم ليجاهد في
سبيل وطنه ثم استطرد يقول : « إن عدلي سيعود إلى مصر بعد أسبوعين توطئة
لتأليف (وزارة الثقة) وهي أول وزارة وطنية تتولى الحكم في مصر . وسعد
باشا يظن خطأ أننا نؤيد عدلي في ذلك طمعه في أن يأخذ بعض أعضاء الوفد وزراء
معه ، وهذا وهم ، فلن يقبل عضو في الوفد دخول هذه الوزارة معنا الفطنون والاورام
ثم يجري البحث بعد ذلك في تأليف وفد رسمي مصري ليتفاوض مع وفد رسمي
بريطاني لوضع مشروع معاهدة تحالف بين البلدين . هذا وستجرى في مصر
الانتخابات عامة لاقامة نظام برلماني »

وبذلك أفصح عبد العزيز فهمي عن الخطة المرسومة مع الانجليز وعما دبروه
لتصدع الوفد هدفا منهم إلى اهدار زعامة سعد زغلول للإمة الحية المناضلة .

وبعد أن تجمع لدى سعد ما يرمى اليه عدلي باشا على ما أوضحه صاحب
ملك اليوميات أثبت في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أن سعدا جابه عدلي باشا « بأن
خطته مع الوفد خطة تقريظ وأنه لم يكن ينبغي له أن يضع نفسه على رأس قسم
من الوفد بعد العمل على تقديمه ، وسرد عليه وضعه لمشروع مع بعض أعضاء
الوفد وإرساله الى ملتر من غير اطلاعه عليه أولا ثم كثرة اجتماعاته بمن ليسوا
مثله في صداقته اجتماع تأمر ، وتصرفه بالكلام مع ملتر بالانجليزية مرتين ، وعدم

أخبره بما دار بينها ، وبعد أن أثبت دفاع عدلى على ما وجهه سعد إليه انتهى ذلك كله بأن صارحه سعد بقوله : بعد أن سألته ما أخذ كثيرة على سلوكك - ما يأتى : ... وعلقت من محمد محمود أنك قلت أن تولف الوزارة القادمة وأنك ولطفي السيد متفقان على ألا يكون الوفد رأى فيمن تختارهم للعمل معك ثم توالت الاجتماعات بينك وبين فريق من الأعضاء ووضعتم مشروعا قدمتموه الى ملتر ولم نطلبه عليه وكان ذلك بالاشتراك مع رشدى ولطفى السيد ولم أطلع عليه الا بعد إرساله الى ملتر بخمسة أيام . . ثم إنى قلت لك مراوا إن مشروع ملتر مشروع حناية .. ولم تفعل شيئا لإزالة الخلاف والتوفيق بين الطرفين بل بالعكس ازددتم التصاقا بفريق من أعضاء الوفد . وروج المندوبون المشروع بعد أن اتفقوا معى على عرضه على الأمة بالنزاهة وعدم التحيز . وكتبت أنت الى بعض أصدقائك في مصر بالسمى الى حمل الأمة على قبوله كما يطلب ملتر وبدأت التفكير والعمل فلاتألف الوزارة لأجل الدخول في المفاوضات الرسمية . .

وهلى هذه الوثيرة خاطبة سعد بما هو أشد وأقوى ثم اختتم جدله معه بخاتمة أصرح بما تقدم قائلا : : إنك الآن متهم ووطنيتك قد وضعت موضع الشك ... وأن الواجب عليك أن تدافع عن نفسك وأن تعلن أنك متضامن مع الوفد . .

* * *

وهكذا بذرت بذور الشقاق واضمرت أغلبية أعضاء الوفد الاشتقاق منه متحازين الى عدلى باشا يوم حقق مارسه الانجليز من قبوله تأليف الوزارة في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ على غير الأسس التي اتفق عليها مع سعد . . وكانت الفرقة . وكان التئصال . . وحدث بعد ذلك أحداث جسام . . وكان لها صداها وأثرها في وحدة الأمة . . فقال سعد زغلول عبارته التاريخية المأثورة في حق عدلى باشا الذى عين لمفاوضة الانجليز من قبل السلطان في خطبته بشرا يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ : د جورج الخامس يفاض جورج الخامس ، وهو ملك الانجليز في ذلك

الحين ، وفي خطبة صافية لسعد زغلول في حجة أقامها بفتدى الكوكتال يوم ٧ مايو سنة ١٩٢١ لمحتلى البيئات التي كرمته شكرا لما ردد فيها وفيما تبعها من خطب له ما أفصح عنه الاستاذ كامل سليم في يومياته ، وقال فيها له صلة بالبحث الذي نحن بصدده الآن إن عدلى باشا لسكونه معروفا عند الانجليز كما أشار اليه لورد ملتر في تقريره وروته الصحف مرارا أنه رئيس حزب المعتدلين فرياسته على وقد المفاسا وضاه تفيد تغلب هذا الحزب بقبوله مشروع ملتر بحالته ...

في هذا الجو الذي وإن كنا قد أفضنا في يياته إلا أننا لم نعد إلا إلى طرف ضئيل منه .. في هذا الجو الذي انتهى بنفى سعد ورقاقه للبرة الثانية الى جزر سيثيل وجبل طارق .. تألف وحزب الاحرار الدستوريين ، برئاسة عدلى يكن باشا وكان أعضاء الوفد المصرى الذى حاربوا سعدا وخرجوا عليه فى مقدمة أعضائه . وذاع نبا تكوين هذا الحزب قبل اعلان تأسيسه على لسان رئيسه فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وكننا من بين تناولوا الحديث عن هذا الحزب وهو جنين لم يبرز بعد إلى الحياة ، فكتبنا فى العدد الصادر فى جريدة البلاغ فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ المقال التالى :

الحزب الجديد

رجالنا العدليون

رجالنا العدليون ، ١٠٠ كلمة جرت منذ بضعة أشهر على قلم محرر جريدة « الديلى كرونيكل » ذات الصلة المعروفة بالمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية . فانظر أيها القارئ إلى أى حد بلغت ثقة الإنجليز برجال الحزب الجديد وحزب العدليين المعتدلين أو حزب الاحرار كما يريدون أن يسموه . نعم أنهم

بلاشك رجالهم بل أعوانهم الذين يهدون لهم السبل وينفذون خططهم ، قبل
ينتظر من الأمة وهذه لهم أن تقابل نشاطهم الجديد بنهر التيقظ والخذر . .
إن لقوم تاريخنا معروفا لا ينقضي عنه ما عسى أن يصغوا في برنامجهم من الكلام
الخلاية والعبارات الزناة . إن المسألة ليست مسألة جرح على ورق ووعود تبقى
أبد الدهر قيد التنفيذ ، ولكنها مسألة أعمال ، وقد بلوناهم ، وهرقنا أعمالهم ، فإ
وجدنا لهم عملا مفيدا لهم إلا أن يكون تفريق صفوف الأمة عملا مفيدا . .
نعم عرفناهم وهل يستطيعون أن يضمنوا برنامجهم عبارات أشد خلاية
وأعظم رئيسا من تلك العبارات التي تضمنها برنامج الوزارة المدلية ؟ أليس رئيس
تلك الوزارة هو رئيس الحزب ؟ أليس هو صاحب الاستقلال الذي لاشك فيه ؟
على أننا إذا كنا قد عرفناهم فقد عرفهم كذلك أصدقاؤهم الانجليز . نعم
عرفوهم ، وقال قائلهم : « إن رجالنا المدلين لا يعبرون عن مطالب الوطنية
المصرية وأما هم وسطاء وسامرة ومهما تمسكنا معهم فإننا لا نستطيع أن نتم علا .
إذ أنه ليست هناك ضمانات على أن الوطنيين لا ينكروهم في النهاية ، . . . »
هذه شهادة الانجليز ، فيهم فإذا نظرنا نحن وجدنا لعدلى باشا من المآثر الغر
من آيات الوطنية والإقدام ما تضيق هذه الكلمات عن استيعابه . أليس هو الذى
غدا الى البصرة أيام المفاوضات الرسمية تقدمه السيارات المسلحة البريطانية ؟
أليس هو الذى غضب على الأمة بعد العودة من لندن بالقتل والحية واعتزل
السياسة بالكيفية ؟ والدكتور (١) مدير إدارة الحزب وصاحب امتياز جريدته ، أليس
هو الذى اعترف على نفسه « بأنه لا يفهم شيئا فى السياسة وأنه سينصرف إلى
المنافسة بمرضاة ؟ »

لقد عرفهم الانجليز وعرفناهم فليقبعوا فى ديارهم وليكفونا شر طيشهم ، وم
بعد ذلك الطاعون الكاسون . .

* * *

ولكى لا نرى بالتحيز ضد هذا الحزب وبأنا حائزون عليه تنقل هنا رأى
المحرم الأستاذ عبدالرحمن الراقى فيه ، فقد قال عنه فى ص ٦٨ من الجزء الأول من
كتابه (فى أعقاب الثورة المصرية) ... إنه قد تأمس على عهد وزارة ثروت باشا ،
وبعماريتها ومساعدتها ... وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن
الخالفين لسعد ، ولذلك حل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد ... وأن دأبه
كان فى مختلف الجهود تعطيل الحياة الدستورية منفرداً أو مؤلفاً مع كل جماعة
من الرجعيين ... : وقرر أن هيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع
الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ،
ويسمونها (كياسة) وماهى من الكياسة فى شئ بل هى سبيل التفريط فى حقوق
البلاد ، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه . فلم تذكر فى
برنامجهم كلمة الجلاء والجلاء هو جوهر الاستقلال ، وكان أعضاؤه يأخذون على
سعد أنه يضع العقبات فى سبيل إتمام الاتفاق بين مصر والمجملات ، وهم يعلنون على
أى أساس تريد المجملات إتمام هذا الاتفاق ، وما الذى تبنيه من إتمامه .

ثم ذكر عينا آخر فى تكوين هذا الحزب وهو أنه تألف لاستنادا إلى
تأييد الشعب بل ارتكنا على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا العيب طول حياته ،
فهر بس حزبا شغيا يرتكز على إرادة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة
لكى يصل إلى مناصب الحكم ولا ترقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى ،
لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخفيض شوكتها إنما يرى
آخر الأمر إلى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل
والتدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب من حقوقه السياسية .

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد
به كل دية نيايسة لامتيل إلى التسليم فى حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من
الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق ،

ولم يقل عبد الرحمن الرافعي وحده عنه هذا القول ، وإنما قاله غيره
قاله الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه تاريخ مصر السياسي من الاحتلال
إلى المعاهدة ، ص ١٤٢ و ١٤٣ وزاد عليه أن أساسه يقوم على الوزراء
القدامى وكبار الموظفين وكبار ملاك الأراضي سواء من المصريين أو العليقة
التركية - الشركسية القديمة وأن ضعفه منذ البداية يرجع إلى اتباعه
سياسة الاعتدال والكياسة في فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية ثم قال إن
هذه السياسة قد نجحت إلى حد ما أيام حزب الأمة لأن الإنجليز المساندين له
كانوا هم أصحاب السلطة العليا في البلاد ولكن مآذات مصر قد أصبحت مستقلة
نظريا فإن السياسة المذكورة هذه لم تعد تتجدى مع الجماهير . ففشل هذا الحزب
منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحيانا إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة ، وأشار
المؤلف إلى أن الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة السياسة ثم رئيس
الحزب فيما بعد كان يمارس الحياة النيابية في مجالس الحزب ثم يجد نفسه مرغما على
المنحازة بالديمقراطية أمام الشعب

وقال المؤلف نفسه قبل ذلك في ص ١٤٠ ، إن الفئات التي كانت تلتفت حول
حزب الأمة والجريدة قد تحولت إلى جانب عدلى يكن وحزب الأحرار

الدستوريين . .

وعقد الدكتور رفاعى في كتابه « ثورة مصر سنة ١٩١٩ » فصلا خاصا
من ص ٢٨٢ إلى ٢٨٤ ألم فيه بطروف وملابسات هذا الحزب مثبتا استخدامه
لبلورة الاتجاه الرجعى وتمكين الرجعية من البقاء في السلطة وذكر من واقع
مذكرات الدكتور هيكل ص ١٤٤ كيف تألف من قلوب الأحزاب التي أنشئت
في أثناء مفاوضة عدلى باشا مع لورد كوزون وكانت تؤيده في موقفه من
هذه المفاوضات .

..... واختار الأليان أصل منشأ حزب الأحرار الدستوريين وأنه يتصل بالدم والنسب إلى حزب الأمة نكتفى بأن نذكر مرجعا آخر من المراجع السابقة هو كتاب « أيام لها تاريخ » للأستاذ أحمد بهاء الدين فقد أشار في ص ١١٥ إلى أسلوب ثروت باشا رئيس الوزارة في ذلك الوقت العنيف في القهر ثم أشار إلى أن الأمر قد تطلب بناء جديدا يحتاج إلى من ينهض به وعلى إثر هذه المقدمة الوجيزة المفهومة قال : ويجتمع أعضاء حزب الأمة القداماء . والذين يطلق عليهم منذ الثورة حزب عدلى ، يجتمعون ويقرون تكوين حزب رسمى جديد »

ثم واصل كتابته في هذا الموضوع يقول : (ويتكون حزب الأحرار الدستوريين .. أعضاؤه هم تقريبا أعضاء حزب الأمة القدامى)

ولنتفعل إذن ومباشرة إلى (الإشهاد الشرعى) لهذا الحزب المولود في الجور الذى ذكرناه والأسانيد التى سبق أن أوضحناها »

فمن المسلم به أن حزب الأمة قد أنشئ بمقتضى شركة تولى الدكتور حسين فوزى النجار في ص ١٣٣ — ١٣٦ من كتابه عن لطفى السيد بيان أسماء أعضائها وتاريخ إنشائها .

والآن نبين صلة الدم التى تربط حزب الأحرار الدستوريين بحزب الأمة . ولاداعى بعد ذلك للإطالة »

ويكتفى لييان تلك الصلة الشرعية الوثيقة بين الحزبين . أن الدكتور يرنان لبيب وزق قد أشار في كتابه « الحياة الحزبية في مصر » ص ٥١ إلى (وثيقة) على هيئة خطاب طويل كتبه المستر (فتدلى) ممثل المتمد البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في صيف ١٩٠٦ وقبل تكوين

شركة « الجريدة » رسمياً بحوالى سبعة أشهر يتحدث عن تكوين هذه الشركة بصورة أظلم أن سلطات الاحتلال ترى ظهور الشركة المذكورة وتحدد لها أغراضها التي كان أهم ما جاء فيها « عدم الهجوم على وجود الاحتلال أو الإساءة إلى الرغبة في إنتهائه » وأشار المؤلف في هامش تلك الصحيفة إلى تاريخ الوثيقة وهو ١ أغسطس سنة ١٩٠٦ ورقها في وزارة الخارجية البريطانية وهي مرسلة إلى « جرائ » .

وهكذا ثبت أن أصل نسب الحزبين واحد : هو الإنجليز وأن التاريخ قد أعاد نفسه في سنة ١٩٢٢ إلى ما قبلها بستة عشر عاماً

خاتمة

سعد والحماية

دحض أقراء جرى عليه

لم يتيسر لنا استكمال دحض فرية أسندها إلى سعد شاب يعد نفسه لتدريس علم تاريخ مصر الحديث لطلاب إحدى جامعاتها سابقاً مرسلة بشير مراجع صحيحة في رسالته التي ألحنا إليها وإلى هذه الفرية وإلى دفاعنا الموجز بشأنها في ص ١١٥ و ١١٦ من هذا الكتاب ، وقد فاتحناه في أمر إغفاله مصادره فيما أسنده إلى سعد عن زعمه امتداح ما اتخذته إنجلترا من تدابير كان من أهمها إعلان حايثها على مصر وعن سبق عليه بتلك التدابير قبل إعلانها ، فنفضل مشكوراً بموافقاتها وهي :

١ - العدد ٥٩٣٠ من جريدة الوطن يوم ١٠/٨/١٩١٤

٢ - مذكرات الحلبي - السكراس ٢ ص ١٧ - ٢٧

٣ - ذكريات : سعد . عبد العزيز . ماهر . للدكتور يوسف نحاس ص ٥٥

٤ - جريدة الوطن يوم ٢٠/٢/١٩١٤

وقد وجدنا - حين أردنا تحقيق هذه المصادر - أننا قد أنبتناهما قبل ذلك من تلقاء أنفسنا في كتابنا هذا ، لمناسبة ما أثير في صدد الاستشهاد بسعد زغول

وعبد العزيز فهمي في سبيل الدفاع عن رشد باشا ، وذلك في ص ٧٢٣ و ٧٧٤ و ٧٧٧ و ٩٩٠ و ١٠٠٠ وذلك بالنسبة للمصادر كلها ما عدا مذكرات الهلباوى .

وزيد على ما أوردناه عن المصدر الأول أننا تحدثنا عن التدابير التي أعلنت فيها الحكومة المصرية حيدة مصر في المعترك الدولي الذي بدت برأيه هندذاك ، ونقدنا عدولها عن قرارها مستعين هذا النقد من مقروح كتاب لنا وضعناه في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٢٤ ، ولا ضير من أن نخالف سعدا في تأييده لتلك التدابير ، لأنه سئل من محرر جوردال دى كير ، التي نقلت جريدة الوطن هنا حديثها مع سعد عن رأى الجمعية التشريعية فيها لو أنها عرضت عليها ، فقال : « إنى أعتقد أنها لا تصادف إلا كل استعصان عند زملائى ، لأنها والحق يقال ، من أفيد المشروعات التي يمكن أن تأتيها حكومة في أحوال كالأحوال التي تتخبط البلاد فيها في هذه الأيام .. » وبديهي أنه ما كان يمكنه - وهو يعارض تأجيل انعقاد الجمعية - أن يقول إلا ما يكون فيه إغراء لانعقادها ، وعندئذ يكون من حقها أن تقر أولا بقر هذه التدابير .

ومع ذلك فإن هذه التدابير التي يقول صاحب رساله الماجستير أن سعدا قد لامتدحها غير منتسبة إلا على قرار الحكومة الخاص بمنع التعامل مع ألمانيا... الخ .

وبما يسترعى النظر أننا في سبيل تأييدنا قرار الحياد ومعارضتنا في العدول عنه ، أثبتنا بأنه كان من وضع مستر برونييت مستشار قلم قضايا الحكومة وقتئذ (ص ١٠٠ من كتابنا) .

والواقع أن ما أبدى من هذا أو ذاك عن هذه التدابير وأثرها إن هو إلا مجرد اختلاف في وجهات النظر ، والمهم أن « الحماية البريطانية » ما كانت هي أو « الأحكام العرفية البريطانية » قد أعلنت على مصر بعد . ولقد كانت تلك التدابير قبل إعلان الحماية بنحو أربعة أشهر ونصف شهر .

* * *

ويبقى بعد ذلك ما لم يتيسر لنا الاطلاع عليه من تلك المصادر لظروف خارجة عن إرادتنا - وهي مذكرات الهلباوى - إذ لم يتيسر لنا ذلك إلا يوم ١٩٧١/٧/٨ بعد ما بذله الأستاذ على كحيل مدير دار الكتب من جهد مشكور ،

وإذا بهذا الاطلاع يسفر عن لاشئ مما أوم به صاحب رسالة الماجستير ، ذلك لأن
الهابوى لم يذكر في مذكراته في خصوص ما تظن به صاحب هذه الرسالة أى
شئ . إطلاكا وكل ما ذكره هو حرفيا ما على :

« لما بدأت الحرب الكبرى وتبين أن انجلترا تريد أن تحدث جديدا في سياستها
في مصر ، وكان المستر ستورس السكرتير الترقى للوكالة البريطانية يسكن بطابق في
منزلى بقصر البوباره دعا في ذات ليلة أن أذهب معه إلى منزل المرحوم سعد باشا
الزغلول الذى كان وكيلًا منتخبا عن الجمعية التشريعية لتداول معا . وقد اجتمعنا
وكان يحضر اجتماعنا أيضا السير جراهام الذى كان مستشارا لوزارة الداخلية
وتداولنا نحن الأربعة في الحالة الحاضرة ، ومن الآراء التى عرضت رأى أبديت وهو
أن انجلترا إذا اكتفت في تغيير نظام مصر أن تأخذ لنفسها الحقوق التى لتركيا
وتحل عليها ، فإن ذلك يكون حلا سهل القبول عند الأمة ، ولا تصادفه عقبات أو
اضطراب ، فقال مستر ستورس إن انجلترا لا تطمح في أن تأخذ من مصر ما هو
لتركيا ، ولكن نحشى أن ذلك يثير غضب الرأى العام ، فقلت لمستر ستورس :
إذا كان ما قوله حقا فإن الرأى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لأن معناه
أنه لن يصبح لكم جيش احتلال في مصر كما أنكم ستدخلون عن وظائف الحكومة
وسيجل فيها مصريون بعدكم . ذلك لأن تركيا ليس لها جيش احتلال هنا وليس لها
موظفون ، وكل ما لها سلطة إسمية وتصل العملة باسمها ويخطب لها باسم سلطانها
في مساجدها . »

كان ذلك في ص ١٥٢ من « بروفا » لهذه المذكرات التى شرع في طبعتها
دار الكتب المصرية وتوقف نشرها فيما نعلم عن يقين لوضعها تحت حراسة المرحوم
المهندس على مراد لاختلاف قام بين ورثة المرحوم الهلباوى بك وكنا على صلة
بهذا الموضوع . وهى من نسخ متعددة مختلفة الصفحات .

وقد سجل الهلباوى بك ما دار بينه وبين مستر ستورس من نقاش طويل في

ص ١٥٢ و ١٥٤ دون أن يرد فيه ذكر الحاية البريطانية، ولا أى رأى لـ سعد زغلول في هذا النقاش وما قبله .

ونود أن نسترعى النظر إلى أنه لو كان لما يستند صاحب رسالة الماجستير أساس من الصحة، وإذا صح ما يقوله عن سعد أنه قد أبدى في مقابلاته رأيه في وضع مصر بعد الحرب على ما يقصده لما سكنت الوثائق السرية والعلمية التي أوردتها جريدة الأهرام في بحوثها . . بل لضمن متر ستورس بآ ذلك الاجتماع الذى عقد في بيت سعد مع الملبارى وسير جراحام وما دار فيه وما نسب إلى سعد بما يستنله البعض بنير حق حاليا — لضمن هذا كله كتابه « شرقيات » الذى أشرنا إليه في ص ٣٧ من كتابنا ، وقد عدنا إليه وتصفحناه فلم نجد فيه أى أثر لذلك الاجتماع وما أسند إلى سعد فيه بالرغم من أنه يحمل مئات الصفحات .

وكان جديرا بمن أسند إلى سعد — وقد نقل مذكراته بحفا فیرها — أن ينصفه رأيه في الحاية من واقع هذه المذكرات وهو ما فعلناه وملئت صفحات هذا الكتاب بما يبرمه عما رمى ظلما به .

• • •

هذا وقد شاء سيامو قديم — شب وهو في دراسته الابتدائية على كره سعد حتى امتلا قلبه حقدا وحفيظة عليه لوجه الشيطان لا التاوخ أن يبعث إلى بعض الصحف بمقالات ينكر فيها على سعد أية خدمة للبلاد لدرجة أنه لا يترف له بأية صلة بتأليف الوفد المصرى وثروة سنة ١٩١٩ وأخذ يتنقل في الاندية والإفاعة يحاضر وحده في الطعن في سعد بمناسبة وبغير مناسبة واتصل بنا ذات يوم ينبئنا بما ظن أنه يلزمنا الحجة ضد سعد . فأنهى إلينا أن أستاذنا في التاريخ الحديث أنباه بأنه قد عثر في كتاب عن « وينجت » لابنه « رونالد » ذكر فيه اجتماع سعد بأبيه قبيل اجتماع الزعماء الثلاثة به في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ وأنه قبل الحاية ، وقد

سألنا الأستاذ المذكور ففى ما أسنده إليه ذلك السياسى القديم وتفضل بأن قرأ معنا ذلك الكتاب — وهو الذى ألقناه إليه فى ص ١٢٤ من كتابنا — فلم نجد فيه شيئاً مما نسب به بنهر حتى إلى الأستاذ المؤرخ أو سعد وكل ما وجدناه فيه أنه ذكر فى ص ٢٢٨ و ٢٢٩ منه أن سعد زغلول قابل وينجت فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب منه إعادة عقد الجمعية التشريعية لانهاء ظروف الحرب ، فأجابته بالغة العربية : « ان الله مع الصابرين » ، وأنه بعد ذلك فى يوم ١٢ من هذا الشهر قابل ياوره كاتبين « الكسندر » فى نادى محمد على وطلب إليه تحديد مقابلته لوتجيب هو وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ... وأن هذا الياور فهم أن الهدف من هذه المقابلة هو رغبة الوطنيين المصريين التحدث فى إدارة مصر فى المستقبل ، وأن المقابلة تمت فى اليوم التالى وكانت صريحة وودية . وثابت منها أن الحديث دار فيها على « الاستقلال التام » .

* * *

وأخيراً نذكر به ذلك السياسى القديم وصاحب رسالة الماجستير ومن يهدف هدفها بيت الشعر القديم :

كناطح صخرة يوما ليوهنا فلم يضربها وأوى قرنة الوعل

بيان واجب عن كتاب «الأهرام»

عن ثورة سنة ١٩١٩

أشرنا في صلتى ٥١ و ٥٢ من كتابنا صراحة إلى ما لاقيناه من متاعب وصعاب في اقتفاء أثر ما نشرته جريدة «الأهرام» من بحوث وردة إلى حقيقة أصوله ، وبيننا ما في ذلك من عيب لا يتفق مع فن البحث في شؤون التاريخ . . . وكان نقدنا هذا من حيث الشكل . أما من حيث موضوعات هذه البحوث ، فقد ذكرنا في مقدمة كتابنا إلى ما فيها من نقص يشمل جانباً هاماً يجب للإعلام بالتاريخ الصحيح ألا يغفل أو يحمل وهنا بالذات من هذا النقص عدم ذكر موقف الوزراء الذين «أقيموا» على حكم البلاد في أواخر سنة ١٩١٤ من الحماية واصرحوا به علناً بقبولها بل ولسى إليها وقد بينا كذلك في ص ٧٣ من كتابنا أن ما نشر من الوثائق البريطانية المصرية لم تشمل الحديث عن تفكير الحكومة البريطانية في إعلان الحماية على مصر إذا دخلت تركيا الحرب إلا في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

ولما أتينا إلى حديثى رشدى باشا وهدل باشا فى ص ١٩١ و ١٩٢ من كتابنا استخلصنا منها صراحة أنه كانت هناك بينهما وبين الحكومة البريطانية مفاوضات ومباحثات طلبا فيها إعلان الحماية على مصر ، ثمينا في بعض مقالاتنا منذ نحو ثمانية وأربعين عاماً أننا بحثنا في سجلات وزارة الخارجية البريطانية عن نصوص تلك المفاوضات والمباحثات التي جرت الخرزى على مصر وألقت عليها قسراً حماية لم ترضا

ومن أجل ذلك صرحنا في مقدمة كتابنا ، وفي هامش ص ١٩١ منه أن هذا

هو مادعانا إلى أن نسد هذا النقص التاريخي لأهميته ، وأن من الواجب ألا نحبس
عمن يمنون بالتاريخ العناية الكافية ما يسيهم على تقصى الحقائق في هذا الجانب
الذى أغفل ذكره . . .

* * *

وقد نحقق فضلا ما عناه على بحوث « الأهرام » من حيث الشكل . . إذ عرض
الأستاذ محمد حسين هيكل رئيس تحريرها على الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
أستاذ التاريخ الحديث ومدير جامعة عين شمس أن يقوم على مراجعة تلك البحوث
لوضعها في كتاب والتقديم له . وقد فضل مشكورا الخدمة التاريخ بالاستجابة
لهذا العرض ، وأخرج للناس كتابا ضخما قبا ومرتبيا متسقا ، عنوانه :
« . . عاما على ثورة ١٩١٩ » .

وقد سجل سيادته في تقديمه له بحق ، اصطناع ما نشره « الأهرام » من
بحوث أسلوبا لا يتفق كثيرا والدراسة العلمية الجادة ، وأن فيه عيوباً وقصوراً
عمل على تخليصها مما طغى بها من عناصر غير موضوعية ، وإضفاء الصبغة العلمية
عليها بما تقتضيه من إعادة نظر في بعض جوانب الصورة
وإخراج الدراسة متكاملة في النهاية مع احتفاظه الكتاب بميكله
الأساسى العام .

وإنه ليسرنا أن نسجل أن الدكتور عزت بما له من قدرة وكفاية وخبرة بفن
التاريخ ، قد نسق تلك البحوث وصحح ما أشرنا إليه من عيوب شكلية .
أما من الناحية الموضوعية ، فإنه — وإن كان قد سد النقص فيها بما زود
الكتاب به من مذكرات نشرت لشخصيات تاريخية عظيمة وغيرها من المؤلفات
واستحق عليه منا ومن المهتمين بشؤون التاريخ كل إعجاب وتقدير — إلا أن
كثيراً من هذا النقص لم يتناوله ، لالتصور منه ، ولكن لالتزامه كما قال
بالاحتفاظ للكتاب « ميكله » الأساسى العام .

وقد أعلننا في مقدمة كتابنا أننا سندد ذلك النقص الموضوعى فى بحوث
الاهرام ، من واقع ما نشرناه فى جيته من مقالات فى الصحف — نستسمح القراء
فى اعتبارها بمثابة مذكرات معاصرة للأحداث التى تناولتها — ومن واقع مراجع
عديدة أخرى لما قيمتها .

ومع هذا كله فإننا لا نعتبر أننا سدنا ما كنا نبغى سده من نقص .
ذلك لأن أبواب التاريخ واسعة ولا يزال هناك من الوثائق من يحتفظ بها أصحابها
أو خلفاؤهم ولا يهتمون بنشرها .

هذا ما رأيناه واجبا فى اعتقنا أن نشيد به ، وأن نحى فكرة كتاب الاهرام
خاليا من شوائب النقص والعيوب الشكلية ، ومكتملا نواحيه الموضوعية التى
تلتزم منهجه ويخرجه هيكله الاساسى العام الذى قدمه إليه مركز الوثائق والبحوث
التاريخية بمؤسسة الاهرام .

ونرجو أن يكون كتابنا المتواضع هذا قد جاء مكتملا لما لم يقنأ به كتاب
الاهرام ، من بحوث والله الموفق ؟

(فهرس عام لمجمل محتويات الكتاب)

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣ و ٤
تقدمة الكتاب	٥ - ٩
الباب الأول : سعد زغلول ومد امتياز قتال السويس .	١١ - ٢٩
<p>• الحكمة من دفاعه عن هذا المد ، ومدفه إلى كسب حق دستوري بإشرافه جميل رأى الجمعية العمومية قطعيا ، وذلك من واقع مذكراته ومذكرات فتح بركات باشا وأحمد شفيق باشا . الرد على معارضيه . ترشيح محمد بك فريد له ليكون وكيلًا للحزب الوطني أى رئيسا فعليًا له بعد كل ما هو جم به .</p>	
الباب الثانى : مصر بين الضم والحماية - وزارة رشدى باشا	٣٦ - ١٥٧
والدفاع عن قبولها الحماية .	
<p>• دفاع رشدى باشا عن نفسه ودفاع النخبة عنه . مناقشة هذا الدفاع . مدى مطابقة ما نشر من الوقائع البريطانية السرية لما ورد في دفاعه . مسدى جدية قبوله الحماية تفاديا من ضم مصر إلى الملكيات البريطانية . هل يبرر تفاديه الضم قبوله الحماية . ماذا كان يجب عليه اتخاذ عندئذ . مناقشة ما أسند في سبيل الدفاع عنه إلى سعد زغلول وأحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمى من أنه فاتحهم واستشارهم في أمر قبوله الحماية فأيدوه ، وعدم صحة هذا الدفاع . مناقشة ما رواه الدكتور هيكل نقلا عن أحمد لطفي السيد عن خلة مكتومة مزعومة أسندت إلى الوفد المصرى ترى إلى أنه في حالة عدم إجابة المطالب الوطنية لدى مؤتمر السلام ، يسافر رشدى وعلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا في حدود الحماية . إثبات عدم صحة هذه الرواية .</p>	

رشدی باشا والإصلاحات الدستورية . كلمة ترجم من سعد على
من توفي من شاركوه الجهاد ، ووداع للأحياء منهم في آخر عيد
للجهاد الوطنى قبل وفاته .

١٥٩ — ٢٨٧ الباب الثالث : حقيقة موقف رشدی باشا وزملائه من الحماية

البريطانية و الوفد المصرى .

• من هم وزراء الحماية . بحوث مختلفة من مقالات للؤلؤف تتناول
موقف الوفد المصرى من مؤتمر فرساي سنة ١٩١٩ والرد على
نظريات واقتراحات أثيرت في هذا الشأن . مناقشة توسيط
الجنرال بمطس رئيس وزارة جنوب أفريقيا في سنة ١٩٢١ بين
الحكومة الإنجليزية والوفد الرسمى المصرى برئاسة عدلى باشا .
بيان تصريحات لورد كرزون الذى عهد إليه مباحثة الوفد
الآخر ضد مصر قبل توليه هذه المباحثة . تمسك سعد بمبادئه
الوفد ووكالته أثناء محادثات لجنة ملر ، وبعد تأليف عدلى باشا
لوزارته ولبعثته لمفاوضة الحكومة البريطانية سنة ١٩٢١ . بيان
موقف رشدی باشا وزملائه من الحماية البريطانية وتصريحاتهم
ومفاخرتهم بقبولها وبأنهم هم الذين سموا لإعلانها . تسخير وزارة
عدلى باشا رجال الإدارة لاغتصاب الثقة لها كرها . منحها سعدا
بالقوة من زيارة بعض بلاد الوجه القبلى ، وما وقع لهذا السبب من
جرائم بأسىوط وجرجا . مقالاتنا الإثنتا عشرة في تاريخ
• وزراء الحماية ، وموقفهم من الحماية البريطانية وبمآلاتهم للإنجليز ،
ومحاربتهم الأمة ، وعملهم على التفرقة بين سعد وأعضاء الوفد
وتأليبهم عليه ، وموقفهم من مفاوضة لجنة لورد ملر والحكومة
البريطانية ، ومستوليتهم عن حوادث الاسكندرية الدامية
سنة ١٩٢١ ، ومستوليتهم في نفي سعد ورفاقه . تصحيحنا ما سبناه
إليهم في هذا السيل .

٢٨١ — ٢٨٦ الباب الرابع : إنهاء السيادة التركية على مصر .

• معاهدة لوزان وسياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢٨٩ — ٢٨٩ الباب الخامس : لمن فكرة المطالبة بحقوق البلاد . وكيف

تألف « الوفد المصري » .

• الرد على مقالات لهدق باشا في مجلة المصور في هذا الشأن سنة

١٩٤٨ : مقالات تناولنا فيها كيف تألف « الوفد المصري » ، ومن فكرة

تأليفه ، وكيف انضم إليه ، ولماذا فصل منه ، وما هو حديث

التمارحة ، وكيف اختتمت الثورة ، وفي طريق هذه القارعة أو

قيام الثورة ، كما تناولنا فيها وفي مقالين لنا في سنة ١٩٤٦ الحديث

عن الخلاف بين سعدى وسعد على رئاسة هيئة المفاوضات

وعضويتها ، وآراء كل منهما ، وعلى حائق من يقع انقسام الأمة .

آراء المؤلفين المحايدين فيما وقع من هذا الخلاف . الحزب الوطنى

والمدول عن سفر وفده . حيلة مصر بتركيا قديما ،

برامج الحزب الوطنى أولا وأخيرا . الحزب الوطنى بين

ماضيه وحاضره .

٣٩٢ — ٣٩٩ الباب السادس : مقاطعة لجنة لورد ملتر .

• من صاحب الفكرة في هذه المقاطعة .

٤٠٣ — ٤٠٥ الباب السابع : نفي سعد ورقاقه .

• للمرة الأولى في سنة ١٩١٩ . وللمرة الثانية في سنة ١٩٢١ .

الأسباب التى تعلل الإنجليز بها في كل منهما . الرد عليها . بيان

آثار النفي في كل مرة . مناقشة الحكومة المصرية في موقفها منهم

خلال النفي الثانى وعند عودتهم إلى وطنهم . قضية سعد باشا التى

رفها في جبل طارق . سندها القانونى وبيان أدوارها

وإجراءاتها . الحكم فيها واستئنافه بإنجلترا ورفضه . عرض الإنجليز

مالك مصر على سعد مرتين في عدن وجبل طارق .^{١٠} رفضه
هذا العرض .

٤٥٧ — ٧٤ الباب الثامن : مولد حزب - حزب الأحرار الدستوريين -

أصل منشئه وسبب وجوده .

• الفكرة في إنشائه من واقع الوثائق البريطانية الرسمية . التمهيد
لتأليفه بتأليب أغلبية أعضاء الوفد على سعد من واقع هذه
الوثائق وخطب سعد ويومييات الأستاذ محمد كامل سليم سكرتير
سعد . تأليفهم هذا الحزب . آراء المؤلفين المنحايدين فيه . إثبات
صلة النسب والدم بينه وبين حزب الأمة الذي تألف سنة ١٩٠٧
من واقع الوثائق الرسمية البريطانية القديمة .

٤٨١ — ٤٨٥ خاتمة : سعد والحياة — دحض افتراء جرى عليه

٤٨٦ — ٤٨٨ بيان واجب عن كتاب « الأهرام » عن ثورة سنة ١٩١٩ .

• • •

تم طبع الكتاب بمحمد الله حمدا لا حدود لمداه في يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٧١

تصويب أهم الأخطاء

لأسباب خارجة عن إرادة المؤلف ، وقعت عدة أخطاء بعضها من الممكن تداركها بغير مجهود ولا عناء من مجرد سياق الكتابة : كالخطأ في وضع النقط منفردة أو متعددة ، وفي وضع الهمزات على الحروف في غير موضعها أو حذفها حيث كان يجب وضعها ، أو في نقص حرف أو في زيادته أو تكراره أو نقله من مكانه أو عدم ظهوره تماماً أو حذفه ، أو وضع الفواصل في غير موضعها أو في فتح الأقواس وغلقها ، أو في تحريف في شكل الحروف ولذلك نكتفي فيما يلي بتصويب أهم الأخطاء مع رجاء التفضل بإجراء هذا التصويب قبل مطالعة الكتاب حتى لا يشوه الأسلوب ويساء المعنى :

الصفحة	السطر	الخطأ	للتصواب
٢٤	٩	واتفقنا على عرض	واتفقنا على عرض
٢٩	٣ - هامش	طلب من	طلبه سعد
د	د	أو إعلان	الإعلان
٣٤	١١	البريطانيا	البريطانية
٣٨	الأنخير	المصرية	المصريين
٣٩	١٠	فيها	فيها
١٠٣	٦	منعاً	منعاً
١٢٠	١٠	بأن	بأنه
١٣٣	٣	الفصل الثالث	الفصل الثاني
د	د	الباب الثالث	الباب الخامس
١٣٤	١٥	الاستقلال	الاستقلال التام
١٣٥	٦	الإسلام	السلام
١٣٦	٣	ما انتهت	انتهت
١٤٠	١٨	المعاوضة	المقاوضة
١٤٥	٢ - هامش	وجه	الوجه
١٧٠	١٥	باشا	بك

الصفحة	السطر	الخط	المصواب
١٧٧	٧ — العنوان	بين الحاضر والماضي	بين الماضي والحاضر
•	١٠	الما	أيها
١٧٩	٣	إذا	ذا
١٨٢	٦	يا شاطرونا	يا شاطرونا
١٨٦	١٤	إليه	مضافا إليه
•••	رقم الصفحة	١١٨	٢١٨
٢٢٥	٢	يقض أن	يقصر أن
•	٩	موقف	متوقف
•	١٣	مغوف	مفوض
•	١٨	على جميعا	على ذلك جميعا
•	٢٠	بلاد	بلاده
٢٢٧	١٣	هو	وهو
٢٣٠	٨	سؤالا إلا	سؤالا
٢٣٥	٢٠	بأن	فإن
٢٦٩	١	لتصبح	النصح
٢٧١	٩	الذين	الذين
٢٧٧	١٩	وعد	وقد
٢٨٩	الآخر	١٩١٤	١٩١٨
٢٩٢	•	١٩٨١	١٩١٨
٢٩٧	١٢	الرسوم	الرسوم
٣٠٩	١٢	إرادة	إرادة
٣١٧	٧	الاسم	••• مع أنه قد ذكر في
			كتاب د مصطفى كامل،
			لمناسبة اشتراكه في لجنة
			وضع تمثاله واصفا إياه
			وحده دون غيره بأنه
			«الحامي الشهيرة، ص ١٣٠»

الصفحة	السطر	الخط	الصواب
٣٤٧	١٤	الظروف	الطرف
٣٥٢	٤	بالجيزة وكتاها	وكتاها بالجيزة
٣	١٩	٩٣٠٢	٣٠٩٢
٣٦١	١	الثابت	الثابت
٣٦٣	١ -- هامش	الاحزاب	الحياة الحزبية
٣٧٣	١٥	أنه لشرناه	أن ما لشرناه
٣٧٤	٢ -- هامش	دينها	دينها
٣٧٧	٢ --	الاحزاب	الحياة الحزبية
٣٧٧	١٨	د	د
٣٧٩	٤	في « الجريدة »	« الجريدة » في
٤٠٦	العنوان	١٩٢٢	١٩٢١
٤١١	١٨	ويساندوم	ويساندوم
٤٢٤	٨	وعشرين	وعشرون
٤٣٧	٢	مباشرة	مباشرة
٤٤٦	١٦	وسطا	وسط
٤٥٧	١٧	تصفه	تصف
٤٧٥	٩	المتدبون	المتدبون
٤٧٦	١٣	بين تناولوا	بين من تناولوا

ملحوظة : وضع كليشييه « الباب السادس — مقاطعة لجنة لورد ملتر » في

غير الصفحة المخصصة له وموضعه الصفحة المقابلة ٣٩١ .

